



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٠٣٩

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

الفقه و أصوله

تحقيق الجزء الأول  
من

# شرح مختصر المطايع

تأليف

أبوبكر أحمد بن علي، الرازي، الجصاص

المتوفى ٢٧٠هـ

دراسة و تحقيق

(من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب المناسك)

الطالب / عصمت الله عنايت الله محمد

(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه الإسلامي)

إشرافه

فضيلة الدكتور حسين خلف الجبوري

المجلد الثاني

١٤١٧ - ١٤١٦ هـ

باب صلاة العيدين<sup>(١)</sup>] ما يستحب فعله يوم العيد<sup>(٢)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٣)</sup> : « و يستحب للرجل يوم الفطر أن يغتسل و أن يستاك و أن يتطيب و أن يطعم<sup>(٤)</sup> و يخرج صدقة الفطر و يلبس من أحسن ثيابه فيغدو إلى مصلاه » .

قال أبو بكر<sup>(٥)</sup> : أما استحباب الغسل و السواك و التطيب فكما يستحب يوم الجمعة ؛ لأن العلة التي لها أمر بذلك في الجمعة موجودة في [صلاة]<sup>(٦)</sup> العيدين<sup>(٧)</sup> و هو ما زوي أن الناس كانوا عمالا لأنفسهم فيعرقون ثم يحضرون الجمعة فقيل لهم : لو اغتسلتم .<sup>(٨)</sup> قال النبي ﷺ : « غسل [يوم]<sup>(٩)</sup> الجمعة واجب على كل محتلم ، و أن يستاك و يمس<sup>(١٠)</sup> من طيب أهله<sup>(١١)</sup> . و ذلك كله تأديب لئلا يتأذى بعضهم ببعض .

و أما قوله : « يطعم قبل الخروج » ، فلما [١٢] حدثنا دعلج ، قال : حدثنا أبو مسلم قال : حدثنا مسلم بن إبراهيم قال : حدثنا ثواب بن عتبة المهري قال : حدثنا<sup>(١٢)</sup> [عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتي يطعم و لا يأكل يوم الأضحى حتي يرجع فيأكل من أضحيته »<sup>(١٣)</sup> .

(١) انظر : متن مختصر الطحاوي ص ٣٧-٣٨ .

(٢) راجع : بدائع الصنائع ٢٧٩/١ - ٢٨٠ .

(٣) سقط من ق .

(٤) في د : و أن يخرج .

(٥) سقط من ق .

(٦) سقط من د .

(٧) في ق : العيد .

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح ، الجمعة ، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، الحديث : ٨٦١ { ٣٠٧/١ } . و مسلم في الصحيح ، الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة ، الحديث : ٨٤٧ { ٥٨١/٢ } .

(٩) سقط من د .

(١٠) في ق : يمس طيب أهله .

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح ، الجمعة ، باب الطيب للجمعة : ٨٤٠ { ٣٠٠/١ } و مسلم في الصحيح ، الجمعة ، باب الطيب و السواك يوم الجمعة : ٨٤٦ { ٥٨١/٢ - ٥٨٢ } .

(١٢-١٣) سقط من ق . التي ورد فيها مكانه : روى

(١٣) أخرجه أحمد في المسند ٣٥٣/٥ مسند بريدة رضي الله عنه . و الترمذي في السنن ، العيدين باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، الحديث : ٥٤٢ { ٤٢٦/٢ } ، و قال : حديث بريدة حديث غريب . و الحاكم في المستدرک ، العيدين ، ٢٩٤/١ و صححه ، و وافقه الذهبي .

و أما إخراج صدقة الفطر فلما روى أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم « أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر / أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة <sup>(١)</sup> » <sup>(٢)</sup>. وكان ابن عمر يؤديها قبل ذلك. <sup>(٣)</sup>

### ( يجهر بالتكبير حين رواحه للمصلي ) <sup>(٤)</sup>

قال [أبو جعفر] <sup>(٥)</sup> : « و يغدو إلى مصلاه كذلك جاهاً بالتكبير حتى يأتي مصلاه ».

و ذلك لقول الله تعالى : ﴿ وَ لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَ لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup>  
قال : « و يفعل يوم النحر كذلك إلا أنه إن شاء طعم و إن شاء لم يطعم ».  
قال أبو بكر أحمد : أما التكبير فلقول الله تعالى : ﴿ وَ يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ ﴾ <sup>(٧)</sup>  
و قيل : إنها أيام العشر يوم النحر منها. <sup>(٨)</sup>  
و أيضاً : لما ثبت ذلك من سنة يوم العيد و جب أن لا يختلف فيه الفطر و الأضحى . و يحكى عن أبي حنيفة أنه يكبر في الأضحى دون الفطر .  
و أما قوله : « إن شاء طعم و إن شاء لم يطعم » فإن المستحب عندهم أن لا يطعم حتى يرجع من المصلي ، لما روي عن النبي ﷺ فيه. <sup>(٩)</sup>

### مسألة : (صفة صلاة العيد) <sup>(١٠)</sup>

قال : « و ينبغي للإمام أن يصلي بالناس صلاة العيد إذا حلت الصلاة ، و هي ركعتان يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح و يتعوذ ثم يكبر ثلاث تكبيرات يرفع يديه في كل تكبيرة ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب و سورة ثم يكبر و لا يرفع يديه ثم يركع

- 
- (١) في د : المصلي .  
(٢) أخرجه البخاري في الصحيح ، صدقة الفطر ، باب فرض صدقة الفطر ، الحديث : ١٤٣٨ {٥٤٨/٢} . و مسلم في الصحيح ، الزكاة ، باب الأمر بإخراج زكاة افطر قبل الصلاة : ٩٨٦ {٦٧٩/٢} .  
(٣) أخرج ذلك عنه ابن أبي شيبه في المصنف ، الزكاة ، باب زكاة الفطر تخرج قبل الصلاة : ١٠٣٢٢ {٣٩٥/٢} .  
(٤) راجع : الأصل ١٨٤/١ و مابعداها ، المبسوط ٤٢/٢ . و بدائع الصنائع ٢٧٩/١ .  
(٥) سقط من د .  
(٦) البقرة : ١٨٥ .  
(٧) الحج : ٢٨ .  
(٨) راجع : أحكام القرآن للمؤلف ٢٣٣/٣ . و أحكام القرآن لابن العربي ٢٨٣/٣ .  
(٩) و ذلك في حديث بريدة رضي الله عنه السابق تخريجه قريباً .  
(١٠) راجع : الأصل ٣٧٢/١ . المبسوط ٣٧/٢ و مابعداها . و بدائع الصنائع ٢٧٧/١ .

و يسجد فإذا قام في الثانية قرأ فاتحة الكتاب و سورة، ثم يكبر ثلاث تكبيرات يرفع يديه في كل تكبيرة، ثم يكبر أخرى فيركع بها و لا يرفع يديه فيها، وهذا<sup>(١)</sup> قول أبي حنيفة و أبي يوسف. و قال محمد: مثل ذلك إلا أنه يؤخر التعوذ إلى موضع القراءة.

قال أبو بكر أحمد: مذهب<sup>(٢)</sup> أبي يوسف أنه لا يرفع يديه في شيء من تكبيرات العيد بعد [تكبيرة]<sup>(٣)</sup> افتتاح الصلاة، و هو قول ابن أبي ليلى.<sup>(٤)</sup>

و قد اختلف السلف في تكبيرات العيد: فروى الثوري عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه «أنه كان يكبر يوم الفطر إحدى عشرة تكبيرة بفتحة بتكبيرة واحدة ثم يقرأ ثم يكبر خمسا يركع بإحداهن ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر خمسا يركع بإحداهن، و كان يكبر في الأضحية خمس تكبيرات، ثلاثا في الأولى ثنتين في الثانية، يبدأ بالقراءة فيهما، و يعد<sup>(٥)</sup> تكبيرة الافتتاح و تكبيرة الركوع من تكبيرات العيد»<sup>(٦)</sup>.

و روى قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما [٧] قال: «من شاء كبر سبعا و من شاء تسعا و إحدى عشرة و ثلاث عشرة». و عن ابن عباس رضي الله عنه من [٧] وجه آخر أنه [كان]<sup>(٨)</sup> يكبر في الأولى سبعا و في الثانية - خمسا. فمنهم من قال [عنه]:<sup>(٩)</sup> يعتد / بتكبيرة الركوع منها. و منهم من حكى<sup>(١٠)</sup> عنه: سوى تكبيرة الركوع. و كان لا يفصل بين الفطر و الأضحية و يبدأ فيهما جميعا بالتكبير<sup>(١١)</sup>.

(١) في د: و هو.

(٢) في د: و أبو يوسف لا يرى رفع اليدين في شيء الخ.

(٣) سقط من د.

(٤) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، الأنصاري المدني، ثم الكوفي، ثقة... اختلف في سماعه من عمر رضي الله عنه، مات بوقعة الجمام سنة ثلاث و ثمانين. تقريب التهذيب ص ٣٤٩ ت: ٣٩٩٣. أما قوله فلم أقف عليه فيما تيسر لي من المراجع.

(٥) في د: يعتد.

(٦) أخرج ذلك عنه ابن أبي شيبعة في المصنف، الصلوات، باب في التكبير في العيدين، الحديث: ٥٧٠٠ [٤٩٥/١].

(٧-٧) سقط من ق. و أخرجه ابن المنذر في الأوسط، العيدين، باب عدد التكبير في صلاة العيدين، الأثر: ٢١٦٨ [٢٧٩/٤] ليس فيه سبع.

(٨) سقط من ق.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: قال.

(١١) أخرجه ابن المنذر في المصدر السابق برقم: ٢١٥٦ [٢٧٤/٤]. و ابن أبي شيبعة في المصدر السابق برقم: ٥٧٢٤ [٤٩٦/١].



و روي عن عمر بن الخطاب <sup>(١١)</sup> و عبد الله بن مسعود <sup>(١٢)</sup> و أبي موسى الأشعري <sup>(١٣)</sup> و حذيفة <sup>(١٤)</sup> و ابن الزبير <sup>(١٥)</sup> رضي الله عنهم خمسا في الأولى و أربعا في الثانية يوالي بين القراءتين و يعتد بتكبير الركوع و الافتتاح من تكبيرات العبد. فكانت تكبيرات الزوائد عندهم ستا: ثلاثا في الأولى و ثلاثا في الأخيرة. و روي عن جابر <sup>(١٦)</sup> و مسروق <sup>(١٧)</sup> و الحسن <sup>(١٨)</sup> و سعيد بن المسيب <sup>(١٩)</sup> و قتادة <sup>(٢٠)</sup> رضي الله عنهم عشر تكبيرات مع تكبيرة الافتتاح <sup>(٢١)</sup>.

فذهب أصحابنا في ذلك إلى ما روي عن عمر و عبد الله رضي الله عنهما و من تابعهما لما عاضده من الأثر و النظر.

فأما الأثر فما حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن العلاء و ابن أبي زياد <sup>(٢٢)</sup> قالوا: حدثنا زيد <sup>(٢٣)</sup> بن حباب عن عبد الرحمن بن ثوبان عن [أبيه] <sup>(٢٤)</sup> عن مكحول قال: أخبرني أبو عائشة - جليس لأبي هريرة - أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى الأشعري و حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما: كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحى و الفطر؟ فقال أبو موسى: كان يكبر أربعا، تكبيره على الجنائز <sup>(٢٥)</sup>. فقال حذيفة: صدق. فقال أبو موسى: «كذلك كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم». و قال أبو عائشة: و أنا حاضر سعيد بن العاص رضي الله عنه. <sup>(٢٦)</sup>

- 
- (١) الذي وجدت عنه ثنتا عشر تكبيرة عند ابن أبي شيبة برقم: ٥٧١٨ {٤٩٥/١}، و الله أعلم.
  - (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٥٦٩٩ {٤٩٤/١}. و ابن المنذر في المصدر السابق برقم: ٢١٥٨ {٢٧٥/٤}.
  - (٣) أخرجه ابن أبي شيبة، و ابن المنذر في المصدرين السابقين.
  - (٤) أخرجه - بالإضافة إلى المصدرين السابقين لابن المنذر و ابن أبي شيبة - عبد الرزاق في المصنف، العيدين، باب التكبير في الصلاة يوم العيد، الأثر: ٥٦٨٧ {٢٩٣/٣}.
  - (٥) خمسا و خمسا عنه عند ابن المنذر {٢٧٧/٤}.
  - (٦) أخرجه عنه عبد الرزاق في المصدر السابق برقم: ٥٦٨٨ {٢٩٤/٣}. و ابن المنذر في المصدر السابق برقم: ٢١٦٠ {٢٧٦/٤}.
  - (٧) أخرجه عنه محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة ٣٠٥/١، و ابن أبي شيبة برقم: ٥٧٠٩ {٤٩٥/١}.
  - (٨) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٥٧١٦ {٤٩٥/١}.
  - (٩) أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٥٧٠٧ {٤٩٥/١}.
  - (١٠) لم أعثر على قوله فيما تيسر لي من المراجع.
  - (١١) في د: تكبير الصلاة.
  - (١٢) في د: ابن أبي الزناد.
  - (١٣) في ق: يزيد بن حباب، و الصواب ما أثبتنا من د، و مصدر المؤلف.
  - (١٤) سقط من د.
  - (١٥) في ق: الجنازة.
  - (١٦) سنن أبي داود، الصلاة، باب التكبير في العيدين، الحديث: ١١٥٣ {٦٨٢/١}.

و حدث الطحاوي عن علي بن عبد الرحمن و يحيى بن عثمان قالا: حدثنا عبد الله بن يوسف عن يحيى بن حمزة قال: حدثني<sup>(١)</sup> الوضين بن عطاء أن القاسم أبا عبد الرحمن أخبره قال: حدثني بعض أصحاب النبي ﷺ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ يوم عيد و كبر أربعاً و أربعاً ثم أقبل علينا بوجهه حين انصرف قال: «لا تنسوا»<sup>(٢)</sup> كتكبير الجنائز» و أشار بأصابعه و قبض إبهامه.<sup>(٣)</sup> فان قيل: روى عبد الله بن عبد الرحمن الثقفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كبر في العيد اثنتي عشرة تكبيرة، سبعا في الأولى و خمسا في الأخيرة<sup>(٤)</sup> سوى تكبيرة الصلاة.<sup>(٥)</sup> و روى ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة / عن أبي واقد الليثي و<sup>(٦)</sup> عائشة رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ صلى بالناس يوم الفطر و الأضحى فكبر في الأولى سبعا و في الثانية خمسا»<sup>(٨)</sup>.

و روى الفرج بن فضالة [عن عبد الله بن عامر]<sup>(٩)</sup> عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثله.<sup>(١٠)</sup>

قيل له: عبد الله<sup>(١١)</sup> بن عبد الرحمن ساقط الحديث عند أهل النقل.<sup>(١٢)</sup> و حديث ابن لهيعة مضطرب السند، يرويه مرة عن أبي الأسود عن عروة،<sup>(١٣)</sup> و مرة عن خالد بن يزيد عن ابن شهاب،<sup>(١٤)</sup>

(١) في د: حدثنا.

(٢) تكررت في ق: الجملة: صلى بنا رسول الله ﷺ.

(٣) في د: لا تسهوا.

(٤) شرح معاني الآثار للطحاوي، كتاب الزيادات، باب صلاة العيدين كيف التكبير بها: ٣٤٥/٤.

(٥) في د: الأخرى.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١٨٠/٢ مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.. و أبو داود في السنن، الصلاة، باب التكبير في العيدين، الحديث: ١١٥٢ [٦٨٢/١].

(٧) في د: عن عائشة.

(٨) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الزيادات، باب صلاة العيدين كيف التكبير بها ٣٤٣/٤.

(٩) سقط من د.

(١٠) أخرجه الدارقطني في السنن، العيدين، الحديث: ٢٤ [٤٩/٢]. و الفرج بن فضالة ضعيف. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٤٤ ت: ٥٣٨٣.

(١١) في د: عبد الرحمن بن عبد الله. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(١٢) أنظر: الضعفاء و المتروكون للنسائي ص ١٣٩، ت: ٣٢٠، و تقريب التهذيب ص ٣١١، ت: ٣٤٣٨.

(١٣) عند الطبراني في المعجم الكبير. مسند الحارث بن عوف أبي واقد الليثي، الحديث: ٣٢٩٨ [٢٧٨/٣]. مجمع الزوائد ٢٠٧/٢.

(١٤) عند أبي داود في السنن، الصلاة، باب التكبير في العيدين، الحديث: ١١٥٠ [٦٨١/١].

و مرة عن خالد بن يزيد عن عقيل عن ابن شهاب. <sup>(١)</sup> [ <sup>(٢)</sup> ] وهذا يدل على أنه غير مضبوط في الأصل <sup>(٣)</sup>

و أما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فقد ذكر أن أصله موقوف عليه غير مرفوع إلى النبي ﷺ. <sup>(٣)</sup>

و قال أهل المعرفة بالحديث: أن حديث الوضين بن عطاء أولى من طريق السند من هذه الأحاديث كلها <sup>(٤)</sup>، و لو تعارضت الروايات فيه كان الذي تشهد له الأصول من ذلك أولى. و الأصول شاهدة بصحة قولنا؛ لأن تكبيرات العيد إبتداؤها مفعول في حال القيام في الصلاة، فاشبهت تكبيرات الجنائز. و هي أربعة متوالية لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال في تكبيرات الجنائز: «كل ذلك قد كان - يعني سبعا و خمسا و أربعا - و رأيتهم قد اجمعوا على أربع تكبيرات» <sup>(٥)</sup>. فآخبر باتفاق الصحابة <sup>(٦)</sup> عليها.

و ثبت عن النبي ﷺ «أنه كبر على النجاشي» <sup>(٧)</sup> و على غيره أربعا <sup>(٨)</sup>. فوجب أن تكون تكبيرات العيد كذلك لاتفاقهما في أن كل واحد منهما مفعول في حال القيام. و لا فرق بين الفطر و الأضحى فيهما <sup>(٩)</sup> كما لا يختلفان في سائر أركانها و مستونها.

و إنما قلنا إن تكبير الاقتتاح معتد به من تكبير العيد من قبل أنه لما صح عندنا أنها

(١) عند الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الزيادات، باب صلاة العيدين كيف التكبير بها ٣٤٤/٤.

(٢-٢) سقط من د.

(٣) و الصحيح ما رواه مالك عن ابن عمر عن أبي هريرة رضي الله عنهم من فعله. أخرجه في الموطأ، العيدين، باب ما جاء في التكبير و القراءة في صلاة العيدين، الحديث: ٩ [١٨٠/١].

(٤) راجع: شرح معاني الآثار، الزيادات، باب صلاة العيدين كيف التكبير بها ٣٤٥/٤.

(٥) أخرجه عنه ابن أبي شعبة في المصنف، الجنائز، باب ما قالوا في التكبير على الجنائز من كبر أربعا، الحديث: ١١٤٢٥ [٤٩٤/٢].

(٦) في د: الجماعة. و قد نقل الإجماع على لسان عمر بن الخطاب و أبي وائل و إبراهيم رضي الله عنهم ابن أبي شعبة في المصدر السابق برقم: ١١٤٤٣، ١١٤٤٥، ١١٤٤٦ [٤٩٥/٢ - ٤٩٦]. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصلاة، باب التكبير على الجنائز كم هو؟ ٤٩٦/١.

(٧) هو أصحمة النجاشي، ملك الحبشة آوى المسلمين المهاجرين زمن الرسول ﷺ و أحسن إليهم. كتب إليه الرسول ﷺ يدعوه للإسلام فأسلم، و توفي في رجب سنة ٩ هـ. انظر: خبره في السيرة النبوية ٢٦٧/١ و ما بعدها، تأليف: أبي محمد، عبد الملك بن هشام الحميري، تحقيق: مصطفى السقا و آخرين، ط ١، عام ١٤١٠ هـ، دار الخير - بيروت.

(٨) أما تكبيره على النجاشي أربعا، فأخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب الرجل ينعي إلى أهل الميت، الحديث: ١١٨٨ [٤٢٠/١]، و مسلم في الصحيح، الجنائز، باب في التكبير على الجنائز: ٩٥١ [٦٥٦/٢].

(٩) في ق: في أن كل واحد منهما الخ.

كتكبيرات الجنائز أربعا متوالية وجب أن يعتد بتكبير الركوع إذ لو لم يعتد به في الركعة الثانية حصلت ثلاث تكبيرات<sup>(١)</sup> متوالية. وإذا كان تكبير الركوع معتدا به من تكبير العيد في الثانية كان كذلك حكمها في الأولى؛ لأن أحدا لم يفرق بينهما.

فإن قيل: فعلى هذا تحصل التكبيرات في الأولى خمسا.

قيل له: هذا<sup>(٢)</sup> كذلك / إلا أن المتواليات منها أربع؛ لأن القراءة فاصلة بينهما.

و إنما قلنا أنه يوالي بين القراءتين؛ لأن الذكر المسنون في حال القيام مقدم<sup>(٣)</sup> في الركعة الأولى على القراءة و مؤخر عنها في الركعة الأخيرة<sup>(٤)</sup>. ألا ترى أن ذكر الاستفتاح مقدم على القراءة و القنوت في الوتر مسنون في الركعة الأخيرة<sup>(٥)</sup> بعد القراءة فكذلك تكبير العيد لمشاركة الذكر المسنون فيما وصفنا.

و أما رفع اليدين في حال التكبيرات فإن وجه قول أبي حنيفة و محمد<sup>(٦)</sup> أنها مفعولة في حال الاستقرار في القيام ليس لها حكم الركعة [بأسرها]<sup>(٧)</sup> فأشبهت تكبير الافتتاح لما كان وصفه ما ذكرنا ترفع<sup>(٨)</sup> فيه اليدين فلا يلزم عليه تكبيرات الجنائز؛ لأن كل واحدة<sup>(٩)</sup> من الثلاث بعد الافتتاح قائمة مقام ركعة فأشبهت التكبيرة المفعولة في حال النهوض إلى القيام فلا<sup>(١٠)</sup> ترفع اليدين فيها. و جعلها أبو يوسف بمنزلة سائر التكبيرات المفعولة بعد تكبيرة الافتتاح نحو تكبير الركوع و السجود و تكبيرة الجنائز.

و أما التعوذ فإن أبا يوسف رأى تقديمه على تكبيرات العيد؛ لأنه ذكر ليس بقرآن كذكر<sup>(١١)</sup> الاستفتاح فالواجب تقديمه على تكبيرات العيد.

و محمد جعله<sup>(١٢)</sup> بعد التكبير ليلي القراءة بلا فصل؛ لقول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ

(١) في د: ركعات.

(٢) في د: هو.

(٣) في د: مبدأ به.

(٤) في د: الآخرة.

(٥) و زاد في د: فيها أنها الخ.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: رفع اليدين فيها و لا يلزم.

(٨) في د: كل واحد من الثلاثة... قائم مقام الخ.

(٩) في د: و لا يرفع اليدين فيها.

(١٠) في د: كذلك.

(١١) في د: رآه.

فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»<sup>(١)</sup>

**مسألة:** (لا صلاة قبل العيد وإن شاء صلى بعدها)<sup>(٢)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٣)</sup>: «و لا يصلي قبل صلاة العيد وإن شاء صلى بعدها أربعاً و

إن شاء لم يصل».

قال أبو بكر<sup>(٤)</sup>: «و ذلك لما روى ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ خرج يوم العيد

فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها»<sup>(٥)</sup>.

و روي أن [عبد الله]<sup>(٦)</sup> بن مسعود و حذيفة رضي الله عنهما قاما فنهيا الناس عن الصلاة

قبل صلاة الإمام يوم الفطر.<sup>(٧)</sup> و عن ثعلبة بن زهدم أن علياً استخلف أبا مسعود رضي الله عنهما

على الكوفة فخرج يوم العيد فرأى أناساً يصلون فقال: «يا أيها الناس ليس من السنة أن يصلى قبل

العيد»<sup>(٨)</sup>.

**مسألة:** (يجوز التيمم لصلاة العيد عند عدم الماء)<sup>(٩)</sup>

«و إذا أحدث رجل بعد<sup>(١٠)</sup> دخوله في صلاة العيد أو قبل و ليس<sup>(١١)</sup> بحضرته

ماء تيمم و صلى. و في قول أبو يوسف و محمد: إذا أحدث بعد الدخول في صلاة

الإمام لا يتيمم أما قبل الدخول فإنه يتيمم».

لأننا لو أمرناه بالوضوء توضأ لا ليصلى؛ و الطهارة إنما تجب للصلاة. ألا ترى أن الحائض لا

طهارة عليها؛ لأنه لا صلاة عليها. و كذلك من ليس عليه صلاة<sup>(١٢)</sup> لا طهارة عليه<sup>(١٣)</sup> فإذا

(١) النحل: ٩٨.

(٢) راجع: الأصل ٣٧٩/١. المبسوط ٤٠/٢. بدائع الصنائع ٢٨٠/١.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من ق.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، العيدين، باب الصلاة قبل العيد و بعدها، الحديث: ٩٤٥ [٣٣٥/١]. و مسلم في

الصحيح، العيدين، باب ترك الصلاة قبل العيد و بعدها، الحديث: ٨٨٤ [٦٠٦/٢].

(٦) سقط من د.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، العيدين، باب الصلاة قبل خروج الإمام، الحديث: ٥٦٠٦ [٢٧٣/٣].

(٨) أخرجه ابن أبي شيبعة في المصنف، الصلوات، باب من كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده، الحديث: ٥٧٤٠ -

٥٧٤١ [٤٩٧/١ - ٤٩٨].

(٩) راجع الأصل ٣٧٦/١. المبسوط ٤٠/٢.

(١٠) في د: بعد الدخول في صلاة العيد.

(١١) في د: و لم يحضر به ماء.

(١٢-١٣) سقط من ق.

تكليفه استعمال الماء لا ليصلي به ساقط. فجاز له التيمم.  
و أما إذا دخل مع الإمام ثم أحدث فهو كذلك؛ لأن كل حال يجوز عليها الابتداء جائز عليها البناء. فلما جاز له الابتداء بالتيمم جاز له البناء.  
و في قولهما يتوضأ؛ لأنه لا يخاف الفتور؛ لأنه يبنى على صلاة الإمام وإن جاء و قد فرغ من صلاته. ألا ترى أنه يصح له الدخول في التشهد. و يقوم و يصلي منفردا صلاة العيد؛ لأنه يبنيتها على صلاة الإمام.

### مسألة<sup>(١)</sup> : { لا قضاء لصلاة العيد }<sup>(٢)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٣)</sup> : « و من فاتته صلاة العيد لم يقضها ». و ذلك لما روي عن النبي ﷺ أنه [قال]<sup>(٤)</sup> : « لا جمعة و لا تشريق إلا في مصر جامع »<sup>(٥)</sup>. و اسم التشريق يتناول صلاة العيد؛ لما روي عن السلف في تأويله<sup>(٦)</sup>. و لما ثبت<sup>(٧)</sup> أنها متعلقة بالمصر - كما وصفنا - تعلقت بالجماعة و الإمام كصلاة الجمعة.

و أيضا: لم ينقل إلا بإمام و جماعة فلا تجوز<sup>(٨)</sup> إلا على الوجه الذي نقلت عليه.  
[<sup>(٩)</sup> و قال النبي ﷺ : « صلوا كما رأيتموني أصلي »<sup>(١٠)</sup> و كذلك صلاها النبي ﷺ<sup>(١١)</sup>].

### مسألة: { وقت تكبيرات التشريق }<sup>(١٢)</sup>

قال: « و تكبير التشريق في قول أبي حنيفة من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ثمانين صلوات. و في قول أبي يوسف و محمد: من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ».



٢٠٢٥

- (١) سقط من ق.
- (٢) راجع: الأصل ٣٧٥/١. المبسوط ٣٩/٢. بدائع الصنائع ٢٧٩/١.
- (٣) سقط من د.
- (٤) سقط من ق.
- (٥) سبق تخريجه.
- (٦) انظر في ذلك: النهاية في غريب الحديث و الأثر ٤٦٤/٢.
- (٧) في د: و لما تعلقت بالمصر تعلقت بالجماعة.... كالجمعة.
- (٨) في د: فلا يجوز فعلها.
- (٩-٩) سقط من د.
- (١٠) سبق تخريجه.
- (١١) راجع الأصل ٣٨٤/١ و ما بعدها. المبسوط ٤٢/٢. بدائع الصنائع ١٩٥/١.

قال أبو بكر أحمد: اختلف السلف فيه، فاتفق علي<sup>(١)</sup> وعمر<sup>(٢)</sup> وعبد الله بن مسعود<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهم في الابتداء على أنه من صلاة الفجر يوم عرفة. واختلفوا في القطع، فقال علي<sup>(٤)</sup>، وعمر<sup>(٥)</sup> رضي الله عنهما في أحد قوليه: يقطع بعد العصر من آخر أيام التشريق. / وروي عن عمر رضي الله عنه أنه يقطع بعد الظهر.<sup>(٦)</sup>

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «إلى صلاة العصر من يوم النحر، يكبر في العصر ثم يقطع»<sup>(٧)</sup>.

ثم اتفق عبد الله بن عباس وابن عمر<sup>(٨)</sup> وزيد بن ثابت<sup>(٩)</sup> رضي الله عنهم في الابتداء [على]<sup>(١٠)</sup> أنه من صلاة الظهر يوم النحر، واختلفوا في القطع: فقال ابن عباس رضي الله عنهما: «إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق، يكبر في الظهر ثم يقطع»<sup>(١١)</sup>.

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «إلى صلاة الفجر من آخر أيام التشريق يكبر في الفجر ثم يقطع»<sup>(١٢)</sup>. وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: «إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق»<sup>(١٣)</sup>.

لأبي حنيفة ما روي عن جماعة من السلف [في معنى قوله تعالى]<sup>(١٤)</sup> : ﴿ فِي أَيَّامٍ

- 
- (١) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، الصلوات، باب التكبير من أي يوم هو، إلى أي ساعة؛ الأثر: ٥٦٣١ {٤٨٨/١}.
- (٢) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم ٥٦٣٥ {٤٨٨/١}. والحاكم في المستدرک، العیدین ٢٩٩/١ وصححه، ووافقه الذهبي.
- (٣) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٥٦٣٤ - ٥٦٣٣ {٤٨٨/١}. والحاكم في المصدر السابق، و صححه هو و الذهبي.
- (٤) عند ابن أبي شيبة في المصدر السابق.
- (٥) أخرجه عنه ابن المنذر في الأوسط، العیدین، باب اختلاف أهل العلم في التكبير أدهار الصلوات أيام منى، الأثر: ٢٢٠٠ {٣٠٠/٤}.
- (٦) عند ابن أبي شيبة والحاكم في مصدرهما السابقين.
- (٧) أخرجه عنه ابن المنذر في المصدر السابق برقم: ٢٢٠٤ {٣٠١/٤} والمصادر السابقة.
- (٨) أخرجه عنهما ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٥٦٣٩ - ٥٦٤٠ {٤٨٩/١}.
- (٩) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٥٦٣٦ {٤٨٩/١}.
- (١٠) سقط من د.
- (١١) عند ابن أبي شيبة في المصدر السابق.
- (١٢) أخرجه عنه ابن المنذر في المصدر السابق برقم: ٢٢٠٥ {٣٠٢/٤}. والبيهقي في السنن الكبرى، العیدین، باب من قال: يكبر في الأضحية خلف الظهر يوم النحر إلى الصبح آخر التشريق. ٣١٣/٣.
- (١٣) في المصدر السابق لابن أبي شيبة والبيهقي.
- (١٤) سقط من د.

مَعْلُومَاتٍ<sup>(١)</sup> أنها أيام العشر.<sup>(٢)</sup> و منهم من جعلها يوم النحر و يومين بعده.<sup>(٣)</sup> و قيل في المعدودات: إنها أيام منى.<sup>(٤)</sup>

و قد حصل من اتفاق الجميع أن يوم النحر من المعلومات، فثبت أن المعلومات مرادة بالتكبير لاتفاق الجميع على أنه يكبر يوم النحر.<sup>(٥)</sup> فلو<sup>(٦)</sup> خيلنا و ظاهر قوله: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾<sup>(٧)</sup> لأوجبنا التكبير في سائر أيام العشر، فلما اتفق الجميع على سقوطه فيما قبل يوم عرفة أخرجناه من الظاهر بالاتفاق<sup>(٨)</sup> و أوجبنا فيما عداه من الأيام العشر، هو يوم عرفة و يوم النحر؛ إذ هما من المعلومات، و لم تقم الدلالة على أن ما بعد ذلك مراد بالتكبير فلم نوجبه فيه. و أيضا: فإن<sup>(٩)</sup> إثبات هذا الضرب من المقادير طريقه من التوقيف بالاتفاق، و ذلك معدوم فيه فلم نثبت.

فإن قيل: إنما قال الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(١٠)</sup> و ليست هذه صفة تكبير التشريق؛ لأنه مفعول عقيب الصلاة، لا على الأضاحي و الهدايا.

قيل له: المراد - والله أعلم - لما رزقهم الله، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾<sup>(١١)</sup> معناه لما هداكم.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾<sup>(١٢)</sup> و قيل: إنها أيام منى. فهلا أوجب التكبير فيها بالظاهر؟

قيل له: ليس المراد به الذكر المفعول عقيب الصلوات؛ لأنه قد علق به من [غير]<sup>(١٣)</sup> الحكم ما

(١) الحج : ٢٨.

(٢) راجع: أحكام القرآن للمؤلف ٣١٥/١ و ما بعدها. و أحكام القرآن لابن العربي ٢٨٣/٣.

(٣) راجع الأوسط لابن المنذر، العيدين، جماع أبواب التكبير أيام التشريق، الأثر: ٢١٩٤ [٢٩٨/٤].

(٤) انظر: الأوسط لابن المنذر المصدر السابق.

(٥) هذا الاتفاق مستخلص من استقراء الأقوال في معنى " المعلومات " حيث اتفقت كلها على أن يوم النحر منها. -

والله أعلم.

(٦) في د: ثم لو خيلنا.

(٧) الحج: ٢٨.

(٨) أنظر: المغني ٢٨٨/٣ - ٢٨٩.

(٩) في د: ولأن.

(١٠) الحج : ٢٨.

(١١) البقرة : ١٨٥.

(١٢) البقرة : ٢٠٣.

(١٣) سقط من ق.



لا يجوز أن يكون راجعا إليه، و هو قوله تعالى: ﴿قَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ <sup>(١)</sup> و هذا الحكم مختص برمي الجمار <sup>(٢)</sup> و النفر من منى. فدل على أن المراد به الذكر المفعول عند الرمي <sup>(٣)</sup>.  
و لأبي يوسف و محمد: أنهم لما اختلفوا و لم يكن معنا، دلالة من الأصول تشهد [لأحد] <sup>(٤)</sup>  
هذه الأقوال دون الآخر أخذنا بالاحتياط في فعل الأكثر.

فإن قيل: فيلزمهم في تكبيرات العيد مثله.

قيل له: هناك شواهد من الأصول دالة على صحة قولنا دون قول المخالف؛ فلذلك لم يجب الأخذ بالأكثر.

### مسألة: <sup>(٤)</sup> [من تجب عليه تكبيرات التشريق] <sup>(٥)</sup>

[<sup>(٦)</sup> قال: «و قال أبو حنيفة <sup>(٦)</sup> هذا التكبير على المقيمين في جماعات المكتوبات في الأمصار، و ليس على منفرد و لا في السواد و لا على المسافرين <sup>(٧)</sup> و [لا على] <sup>(٨)</sup> النساء إذا صلين وحدهن. و قال أبو يوسف و محمد: على كل مصلي فرض، كائنا من كان».

قال أبو بكر: <sup>(٩)</sup> لأبي حنيفة ما روي عن النبي ﷺ و عن علي رضي الله عنه: «لا جمعة و لا تشريق إلا في مصر جامع» <sup>(١٠)</sup>.

و اسم التشريق يتناول صلاة العيد و تكبير التشريق و الأضحية، و عموم اللفظ ينفي ذلك كله في غير مصر. و يدل على أن التكبير مراد به، ما ذكر في خبر آخر: «لا جمعة [و لا تشريق] <sup>(١١)</sup> و لا [صلاة فطر] <sup>(١٢)</sup> و لا أضحية إلا في مصر جامع» <sup>(١٣)</sup>. و إذا ثبت أنه مخصوص بالمصر و جب أن

(١) من الآية : ٢٠٣ من سورة البقرة.

(٢-٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من ق.

(٥) راجع : الأصل ٣٨٥/١ - ٣٨٦، المبسوط ٤٤/٢، بدائع الصنائع ١٩٧/١.

(٦-٦) سقط من د.

(٧) في د: المسافر.

(٨) سقط من ق.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سبق تخريجه.

(١١) سقط من ق.

(١٢) زيادة من مصدر الحديث الآتي.

(١٣) أخرجه - موقوفا على علي رضي الله عنه - ابن أبي شيبة في المصنف، الصلوات، باب من قال لا جمعة و لا

تشريق إلا في مصر جامع، الأثر: ٥٠٥٩ [٤٣٩/١].

يكون مخصوصا بالجماعة و بمن<sup>(١)</sup> تجب عليه الجماعة كالجمعة.  
و أيضا: لما كان<sup>(٢)</sup> التكبير مخصوصا بوقت، يسقط بفوات [وقته]<sup>(٣)</sup> أشبه الجمعة و صلاة  
العيد فلم يلزم إلا أهل الأمصار.  
و أما أبو يوسف و محمد: فد [إنهما]<sup>(٤)</sup> أوجباه على كل مصلي فرضا<sup>(٥)</sup> لأنه قد ثبت أن ذلك  
من سنة الفرض في هذه الأوقات، فلا يختلف حكمه بالمصر و لا بغيره.

---

(١) في د: و فيمن تلزمه الجمعة كالجمعة.

(٢) في د: لو كان ... سقط بفواته.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) في ق: فرض.

باب صلاة الخوف.<sup>(١)</sup>} مشروعية صلاة الخوف بعد النبي ﷺ و صفتها<sup>(٢)</sup>

قال: « إذا كانت صلاتهم في / الخوف ركعتين جعلهم طائفتين إحداهما مع الإمام والأخرى بإزاء العدو فصلّى بالأولى منهم<sup>(٣)</sup> ركعة و سجدتين ثم تذهب هذه الطائفة، و تجيء الطائفة التي بإزاء العدو فتدخل مع الإمام فيصلّي بها ركعة و سجدتين ثم يتشهد و يسلم ثم يقومون فينصرفون إلى مقامهم<sup>(٤)</sup> بإزاء العدو و تجيء الطائفة الأولى فتقضي ركعة و سجدتين بغير قراءة [و تنصرف]<sup>(٥)</sup> إلى وجه العدو و تجيء الطائفة الثانية فتقضي ركعة و سجدتين بقراءة و تشهد و تسليم. »

قال أبو بكر أحمد: اختلف الصدر الأول و سائر فقهاء الأمصار في صلاة الخوف. و روي عن النبي ﷺ فيها أخبار مختلفة، و في ذكر جميع ذلك ضرب من الإطالة فنقتصر منه على ما يليق بالحال؛ لأننا قد بيناه في « مسائل الخلاف » فنقول:

إن قول أبي حنيفة و محمد في صلاة الخوف ما ذكرناه. و لأبي يوسف في صلاة الخوف ثلاثة أقوال: <sup>(٦)</sup> أحدها: مثل قول أبي حنيفة.

و الثاني: ما حكاه عنه أبو سليمان الجوزجاني<sup>(٧)</sup> أنه لا يصلى بعد النبي ﷺ صلاة الخوف بإمام واحد. و يصلى بإمامين لثلاث يكون مشيهم و اختلافهم في الصلاة؛ لأن ذلك كان مخصوصا به النبي ﷺ ليدرك الجميع فضيلة الصلاة خلفه، و ليست هذه الفضيلة في الصلاة خلف أحد غيره.

و الثالث: أنها تصلى بإمام واحد إلا أنه إذا كان العدو في القبلة فهي على ما روي في حديث أبي عياش الزرقى رضي الله عنه عن النبي ﷺ<sup>(٨)</sup>؛ و إحدى روايتي جابر بن عبد الله

(١) متن المختصر للطحاوي ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) راجع: الأصل ٣٩٠/١. المبسوط ٤٥/٢. بدائع الصنائع ٢٤٢/١ و ما بعدها.

(٣) في د: منهما.

(٤) في د: مكانهم.

(٥) سقط من د.

(٦) في ق: أقاويل.

(٧) في ق: الجرجاني.

(٨) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الصلاة، باب صلاة الخوف، الحديث: ٤٢٣٧ [٥٠٥/٢]. و أحمد في المسند

٥٩/٤ - ٦٠ مسند أبي عياش الزرقى رضي الله عنه، و الحاكم في المستدرک، صلاة الخوف ٣٣٧/١ و صححه

على شرط الشيخين، و وافقه الذهبي.

رضي الله عنه. <sup>(١)</sup> و هو أن يقوم الصفان جميعا خلف الإمام فيفتتح بهم الصلاة جميعا و يركع بهم ثم يسجد بالصف الذي يليه سجدتين و الصف المؤخر قيام يحرسون، ثم يرفع هؤلاء رؤسهم و يسجد الصف المتأخر <sup>(٢)</sup> [يسجدتين ثم يتقدم الصف المؤخر <sup>(٣)</sup>] و يتأخر الصف المقدم فيركع بهم جميعا ثم يرفعون <sup>(٤)</sup> رؤسهم و يسجد بالصف المقدم سجدتين، و الصف المؤخر يحرسونهم ثم يسجد الصف المؤخر سجدتين لأنفسهم و يتشهد <sup>(٥)</sup> و يسلم بهم جميعا.

١٦٥  
ب

و إذا لم / يكن العدو في القبلة فكما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ <sup>(٥)</sup> و هو الذي ذكرناه من قول أبي حنيفة.

فأما الحجة في جواز صلاة الخوف بعد النبي ﷺ فهو قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ <sup>(٦)</sup> و قال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ <sup>(٧)</sup> و قال: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ <sup>(٨)</sup> فعلينا <sup>(٩)</sup> الاقتداء به فيما فعله ما لم تقم الدلالة على أنه مخصوص به دوننا.

و أيضا: قد روي عن عظم الصحابة رضي الله عنهم صلاة الخوف بعد النبي ﷺ بإمام واحد <sup>(١٠)</sup> و لم يحك عن أحد منهم خلاف <sup>(١١)</sup> ذلك فصار إجماعا من الصدر الأول.

و قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ <sup>(١٢)</sup> و إن كان خطابا للنبي ﷺ فليس يوجب أن يكون

(١) أخرجه مسلم في الصحيح، صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، الحديث: ٨٤٠ [٥٧٤/١]. و النسائي في السنن المجتبى، صلاة الخوف، باب صلاح الخوف، الحديث: ١٥٤٦ [١٧٦/٣].

(٢-٣) سقط من ق.

(٣) في ق: لم يرفعوا.

(٤) في ق: و يسجدوا و يسلم الخ.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، صلاة الخوف، باب صلاة الخوف، الحديث: ٩٠٠ [٣٩/١]. و مسلم في الصحيح، صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، الحديث: ٣٠٦ [٥٧٤/١].

(٦) النساء: ١٠٢.

(٧) الأحزاب: ٢١.

(٨) الأنعام: ١٥٣.

(٩) في ق يقرأ: فإنما الاقتداء به الخ.

(١٠) روي ذلك من عمل علي و حذيفة و أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم. أنظر: مصنف ابن أبي شيبة، الصلوات، باب صلاة الخوف كم هي الآثار: ٨٢٧٣، ٨٢٩٠ [٢١٣/٢، ٢١٥]. و البيهقي في السنن الكبرى،

صلاة الخوف، باب الدليل على ثبوت صلاة الخوف و أنها لم تنسخ ٢٥٢/٣.

(١١) في خلاقه. و قد نقل الإجماع ابن قدامة في المغني ٢٩٦/٣ - ٢٩٧.

(١٢) النساء: ١٠٢.

[هو] <sup>(١)</sup> مخصصا به ؛ لأننا مأمورون بـ [اتباعه و] <sup>(١)</sup> التأسى به، وهو كقوله <sup>(٢)</sup> تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ <sup>(٣)</sup> تُطَهِّرُهُمْ <sup>(٤)</sup> و لم يوجب تخصيصها بالنبي ﷺ <sup>(٥)</sup> [ <sup>(٦)</sup> و الأئمة بعده بمشابهته في أخذ الصدقة <sup>(٥)</sup> ].

و أما ما احتج به أبو يوسف من أن المشي و الاختلاف أبيحا في صلاة الخوف خلف النبي ﷺ ليدركوا فضيلة الصلاة خلفه فليس بموجب ما ذكر من قبل أن فعل الصلاة خلفه لم يكن فرضا، وإنما كان فضيلة. و يمتنع أن يكونوا أمروا بترك الفرض لأجل الفضل.

و أما حديث أبي عياش الزرقى رضي الله عنه فردّه ظاهر الكتاب؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ قُلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> و في حديث أبي عياش قيام الطائفتين معه. ثم قال: ﴿ وَ لَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ﴾ <sup>(٧)</sup> و في حديث أبي عياش رضي الله عنه فصلى الطائفتان معا خلفه و لا تأتیه. فهذه وجوه يردّها ظاهر الكتاب.

و قد روى ابن مسعود <sup>(٨)</sup> و ابن عمر <sup>(٩)</sup> رضي الله عنهم عن النبي ﷺ صلاة الخوف كقول أبي حنيفة، و يشهد لذلك <sup>(١٠)</sup> ظاهر الكتاب، و هو قوله: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَ لِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ، فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَ لَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ﴾ <sup>(١١)</sup> فقد عقلنا بقوله: ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ﴾ أن الطائفة التي مع الإمام سبيلها <sup>(١٢)</sup> أن تنصرف بعد الركعة الأولى.

و قوله: ﴿ وَ لَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا ﴾ / يقتضي أن تكون الطائفة الثانية <sup>(١٣)</sup> لم تحرم

(١) سقط من د.

(٢) في د: و قد قال الله الخ.

(٣-٣) سقط من ق.

(٤) التوبة : ١٠٣.

(٥-٥) سقط من د.

(٦) النساء : ١٠٢.

(٧) النساء : ١٠٢.

(٨) أخرجه أبو داود في السنن، الصلاة، باب يصلي بكل طائفة ركعة، الحديث: ١٢٤٤ [٣٧/٢]. و الطحاوي في

شرح معاني الآثار، الصلاة، باب صلاة الخوف ٣١١/١.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) في د: له.

(١١) النساء : ١٠٢.

(١٢) في د: حكمها.

(١٣) في د: الأخرى.

بالصلاة مع الإمام، و [أنها] <sup>(١)</sup> إنما تدخل معه في الصلاة بعد انصراف الطائفة الأولى <sup>(٢)</sup>.  
 وقد روى يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه «أن  
 النبي ﷺ صلى [صلاة] <sup>(٣)</sup> الخوف فصف معه طائفة و طائفة وجاء العدو، و صلى بالذين معه ركعة ثم  
 ثبت <sup>(٤)</sup> قائما و أقموا لأنفسهم ثم انصرفوا و قاموا وجاء العدو و جاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم  
 الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا و أقموا لأنفسهم ثم سلم بهم» <sup>(٥)</sup>.  
 و إليه ذهب مالك <sup>(٦)</sup> و الشافعي <sup>(٧)</sup>. و هذا القول مخالف لظاهر الكتاب و الأصول معا من  
 ثلاثة أوجه:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَلَسَّتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ <sup>(٨)</sup> فأخبر أن الطائفة  
 الأولى لم تصل شيئا من صلاتها عند مجيئها. و من مذهب مخالفنا أنه يفتتح الصلاة بهم جميعا.  
 و الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ﴾ <sup>(٩)</sup> فأمرهم أن يصيروا بعد  
 السجود من وراء القوم و تأتي الطائفة الأخرى في تلك الحال. فقال هؤلاء: لا يكونون من ورائهم و  
 لكن يتمون لأنفسهم.

و الثالث قوله تعالى: ﴿وَلَسَّتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ <sup>(٨)</sup> و عندهم أن الطائفة لا تأتي حتى يتم <sup>(٩)</sup>  
 هؤلاء لأنفسهم.

و أما من جهة مخالفة الأصول: فلأن فيه قضاء المأموم الصلاة قبل الإمام. و قد قال النبي  
 ﷺ: «إنما [جعل] <sup>(١٠)</sup> الإمام ليؤتم به» <sup>(١١)</sup>. و قال: «لا تبادروني بالركوع و لا بالسجود» <sup>(١٢)</sup> و قال:

(١) سقط من د.

(٢) في ق: الأخرى.

(٣) سقط من ق.

(٤) في د: صف.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، المغازي، باب غزوات ذات الرقاع، الحديث: ٣٩٠٠ [١٥١٣/٤]. و مسلم في  
 الصحيح، صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، الحديث: ٨٤٢ [٥٧٥/١].(٦) أنظر: الموطأ للإمام مالك، صلاة الخوف، الحديث: ٤ [١٨٥/١]. و المدونة الكبرى، باب في صلاة الخوف  
 ١٦٢/١.

(٧) أنظر: الأم للشافعي باب انتظار الإمام الطائفة الثانية ٢١٢/١.

(٨) من الآية رقم: ١٠٢ من سورة النساء.

(٩) في د: يتموا.

(١٠) سقط من د.

(١١) سبق تخريجه.

(١٢) أخرجه أبو داود في السنن، الصلاة، باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام، الحديث: ٦١٩ [٤١١/١]. و ابن  
 ماجه في السنن، الإقامة، باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع، الحديث: ٩٦٣ [٣٠٩/١].

« لا تختلفوا على إمامكم »<sup>(١)</sup> واستعملت الأمة هذه الآثار في منع المأموم القضاء قبل فراغ الإمام فصار ذلك أصلاً متفقاً عليه<sup>(٢)</sup> ثابتاً بالسنة. وقولهم في صلاة الخوف ضد ذلك.

و يخالف<sup>(٣)</sup> الأصول من وجه آخر، وهو أنه قد حصل من اتفاق الجميع أن سهو الإمام يلزم المأموم.<sup>(٤)</sup> وجائز أن يكون متى قضوها قبل الإمام أن يلحق الإمام سهو، فلا يلحقه الطائفة الأولى فيكون فيه<sup>(٥)</sup> إسقاطه عن المأمومين وقد لزمهم.

وقولنا موافق للأصول والظاهر جميعاً من الوجوه التي ذكرنا.

فإن قيل: قولكم يؤدي إلى استدبار القبلة والمشي والإختلاف وذلك منهي<sup>(٦)</sup> عنه في الصلاة و [إجازته في الصلاة]<sup>(٧)</sup> مخالفة/ للأصول.

قيل له: لا خلاف أن استدبار القبلة والمشي جائزان<sup>(٨)</sup> في الصلاة في حال الخوف،<sup>(٩)</sup> و مخالفنا<sup>(١٠)</sup> يجيز المسابقة والمطاعنة. فلم نخالف<sup>(١١)</sup> الأصول.

فصل: <sup>(١٢)</sup> [قال أبو جعفر]<sup>(١٣)</sup>: « وإن كان [ذلك]<sup>(١٤)</sup> في صلاة المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعة ».

و ذلك لأن حكم الصلاة إن انقسم بينهم فتستحق كل طائفة نصفها والركعة لا تتبع بعض فتستحق [جميعها]<sup>(١٥)</sup> كسائر الأشياء التي لا تتبع بعض، إذا ثبت بعضها ثبت جميعها، مثل دم العمد إذا عفا عنه أحد وليين، وإيقاع نصف تطليقة وجعلت عدة الأمة حيضتين؛ لأنها قد استحقت حيضة

(١) أخرج نحوه مسلم في الصحيح، الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، الحديث: ٤١٤ {٣٠٩/١}. ومالك في الموطأ، الصلاة، باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام، الحديث: ٥٧ {٩٣/١}.

(٢) لم أقف على قول لأحد من الفقهاء يبيح للمأموم قضاء ما فات، قبل فراغ الإمام. والله أعلم.

(٣) في ق: ويخالف.

(٤) أنظر: الأوسط، صفة الصلاة، باب الإمام يسهو فلا يسجد للسهو، المسألة: ٤٨٤ {٣٢٢/٣}.

(٥) في د: منه.

(٦) في د: ينافي الصلاة.

(٧) سقط من ق.

(٨) في د: جائز.

(٩) أنظر: المغني ٣/٣١٧ - ٣١٨.

(١٠) في ق: ومخالفان لحال المسابقة والمطاعنة.

(١١) في د: وهو قول يوافق الأصول.

(١٢) في د: مسألة.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في ق: وإذا كان.

(١٥) سقط من د.

و نصفاً، فلما ثبت النصف ثبت الجميع؛ لأنها لا تتبعض، ولو كان مقيماً فصلى الظهر، صلى بكل طائفة ركعتين؛ لما ثبت من وجوب قسمة الصلاة بينهم بالسواء.  
و تقضي الطائفة الأولى في هذه المسائل بغير قراءة؛ لأنهم أدركوا أول الصلاة فهم بمنزلة من نام خلف الإمام أو أحدث. و تقضي الطائفة الثانية بقراءة؛ لأنها مسبقة بالأولى لم يدرك الإمام<sup>(١)</sup> فيها.

### مسألة: (٢) «تَبَاحُ صَلَاةِ الْخَوْفِ رُكْبَانًا بِالْإِيمَاءِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهُوا»<sup>(٣)</sup>

قال أبو جعفر: «و إذا لم يتهياً لهم النزول عن دوابهم صلوا عليها يؤمّثون إيماء حيث كانت وجوههم، و يجعلون السجود أخفض من الركوع».  
و ذلك لقول<sup>(٤)</sup> الله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> و هذا القصر هو الإيماء؛ لأنه متعلق بالخوف<sup>(٦)</sup> و قصر أعداد الركعات غير متعلق بالخوف<sup>(٧)</sup>. و لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾<sup>(٨)</sup>.

و قال النبي ﷺ لعمران بن حصين رضي الله عنه: «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع<sup>(٩)</sup> فعلى جنب تؤمّي<sup>(٨)</sup> إيماءً»،<sup>(٩)</sup> و قال تعالى: ﴿فَإَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾<sup>(١٠)</sup> فيجوز له في حال العذر ترك القبلة بالظاهر.

قال أبو بكر أحمد: قال أصحابنا: لا يصلي في حال القتال؛ لأن النبي ﷺ ترك يوم الخندق أربع صلوات حتى كان هوى<sup>١١</sup> من الليل [ثم]<sup>(١١)</sup> صلاه و قال: «ملأ الله قبورهم و بيوتهم ناراً كما شغلونا عن صلاة / الوسطى»<sup>(١٢)</sup>.

(١) في ق: الأولى.

(٢) سقط من ق.

(٣) راجع: الأصل ٣٩٨/١، بدائع الصنائع ٢٤٤/١.

(٤) في ق: و قال الله تعالى.

(٥) النساء: ١٠١.

(٦-٦) سقط من د.

(٧) البقرة: ٢٣٩.

(٨) في ق: لم يستطع .... يؤمّي.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) البقرة: ١١٥.

(١١) سقط من ق.

(١٢) سبق تخريجه.



فأخير<sup>(١)</sup> أنهم شغلوه بالقتال عن الصلاة، و لو كانت صلاة الخوف جائزة في حال<sup>(٢)</sup> القتال لما تركها في وقتها. وقد ذكر [محمد]<sup>(٣)</sup> بن اسحاق<sup>(٤)</sup> والواقدي [جميعا]<sup>(٥)</sup> أن غزوة ذات الرقاع كانت قبل غزوة الخندق، وقد صلى النبي ﷺ صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع.<sup>(٥)</sup> فثبت أن صلاة الخوف قد كانت نزلت قبل الخندق، فلما ترك النبي ﷺ فيها صلاة الخوف لأجل القتال دل على أن القتال يمنع الصلاة.

---

(١) في د: فأخيرهم.

(٢) في د: جائزا مع القتال.

(٣) سقط من د.

(٤) هو أبو بكر محمد بن إسحاق، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، توفي ١٥٠ هـ. أنظر: تقريب التهذيب ص ٤٦٧، ت: ٥٧٢٥.

(٥) هكذا ذكر أهل السير. أنظر: السيرة النبوية لابن هشام ١٦١/٣ - ١٦٦. وكتاب المغازي ٣٩٥/١ - ٤٠٢، تأليف: محمد بن عمر بن واقد الواقدي، المتوفى ٢٠٧ هـ، تحقيق: الدكتور مارسون جونس ط ٣ عام ١٤٠٤ هـ. عالم الكتب - بيروت. ولكن استشكله ابن كثير في "الفصول في سيرة الرسول" ص ١٥٩ وما بعدها. تأليف: الحافظ أبي الفداء اسماعيل بن كثير ٧٠١ - ٧٧٤ هـ، تحقيق: د. محمد عيد الخطراوي - محي الدين مستو، ط ٦ عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م مكتبة دار التراث بالمدينة المنورة.

باب صلاة الكسوف<sup>(١)</sup>{صفة صلاة الكسوف}<sup>(٢)</sup>

قال: «و صلاة كسوف الشمس ركعتان كسائر التطوع، ولا بأس بأن يصليها الإمام بالناس جماعة».

قال أبو بكر<sup>(٣)</sup>: وذلك لما روى علي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup> والنعمان بن بشير<sup>(٥)</sup> وعبد الله بن عمرو<sup>(٦)</sup> وسمرة بن جندب<sup>(٧)</sup> وأبو بكرة<sup>(٨)</sup> والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ صلى في كسوف الشمس ركعتين كهيئة صلاتنا»<sup>(٩)</sup>.

و روى قبيصة البجلي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إنما هذه الآيات يخوف الله بها فإذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة»<sup>(١٠)</sup>.

فإن قيل: روي<sup>(١١)</sup> عن ابن عباس<sup>(١٢)</sup> وعائشة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ ركع ركوعين في [كل]<sup>(١٣)</sup> ركعة<sup>(١٤)</sup>.

(١) متن المختصر للطحاوي ص ٣٩.

(٢) راجع: الأصل ٤٤٣/١، المبسوط ٧٤/٢. بدائع الصنائع ٢٨٠/١ - ٢٨١.

(٣) سقط من د.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصلاة، باب صلاة الكسوف كيف هي؛ ٣٢٨/١.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢٦٧/٤ مسند النعمان بن بشير رضي الله عنه، وأبو داود في السنن، الصلاة، باب يركع ركعتين، الحديث: ١١٩٣ [٧٠٤/١]، والحاكم في المستدرک، الكسوف ٣٣٢/١ وصححه، ووافقه الذهبي.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١٥٩/٢ مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، والنسائي في السنن المجتبى، الكسوف، باب نوع من صلاة الكسوف، الحديث: ١٤٧٨ [١٣٧/٣].

(٧) أخرجه أحمد في المسند ١٦/٥ مسند سمرة بن جندب رضي الله عنه، وأبو داود في المصدر السابق برقم: ١١٨٤ [٧٠٠/١].

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، الكسوف، باب الصلاة في كسوف القمر، الحديث: ١٠١٣ [٣٦١/١].

(٩) أخرجه الطحاوي - ركعتين من فعله غير مرفوع - في المصدر السابق ٣٣٠/١ وأصل الحديث في صحيح البخاري، الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، الحديث: ٩٩٦ [٣٥٤/١].

(١٠) أخرجه أبو داود في السنن، المصدر السابق برقم: ١١٨٥ [٧٠١/١]. والنسائي في السنن المجتبى، الكسوف، باب نوع آخر، الحديث: ١٤٨٥ [١٤٤/٣].

(١١) في د: روت عائشة وابن عباس رضي الله عنهم.

(١٢) أخرجه البخاري في المصدر السابق برقم ٩٩٩ [٣٥٥/١]. ومسلم في الكسوف برقم ٩٠٧ [٦٢٦/٢].

(١٣) سقط من ق.

(١٤) أخرجه البخاري في الصحيح، الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، الحديث: ٩٩٧ [٣٥٤/١]، ومسلم في الصحيح، الكسوف، باب صلاة الكسوف، الحديث: ٩٠١ [٦١٨/٢].

قيل له: روى النعمان بن بشير رضي الله عنه وغيره «أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين و يسلم حتى انجلت»<sup>(١)</sup>. فجائز أن يكون قد كان سجد بين الركوعين و لم يعلم به من روى «أنه لم يكن بينهما سجود»، فكانت<sup>(٢)</sup> رواية من روى أن بين كل ركوعين سجدتين أولى؛ لأنه زائد على الأول على أنه قد روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ ثلاث ركعات في كل ركعة<sup>(٣)</sup> بمثل إسناد الركوعين، فإن صح الركوعان صح الثلاثة<sup>(٤)</sup>. وفيه زيادة على الركوعين فيكون أولى. و أيضا: لما اختلفت الرواية فيها كان ما وافق الأصول منها أولى.

فإن قيل: وجدنا كل صلاة سن فيها الاجتماع تختص بزيادة معنى كصلاة العيدين اختصت<sup>(٥)</sup> بزيادة التكبيرات فوجب أن يكون في صلاة الكسوف زيادة معنى ليست<sup>(٦)</sup> في [غير]<sup>(٧)</sup> ها<sup>(٨)</sup> و لم يشترط أحد غير الركوع فوجب أن يزداد فيها<sup>(٩)</sup>.

قيل له: فصلاة / الجمعة و صلاتا<sup>(١٠)</sup> عرفة و سائر الصلوات المكتوبات قد سن فيها الاجتماع و لم تختص بزيادة معنى فيها. فإن قيل: خصت الجمعة بالخطبة.

قيل له: الخطبة ليست من الصلاة فتكون زيادة فيها و إنما يجمع<sup>(١١)</sup> بينهما بحكم واحد. [و أما إذا كان أحد الحكمين زيادة تكبيرات و الآخر زيادة ركوع فكيف يصح رد أحدهما إلى الآخر<sup>(١٢)</sup>].

### فصل: (وقت الكسوف و هل يجهر فيها)<sup>(١٣)</sup>

«و لا يصلى للكسوف إلا في وقت يجوز فيه التطوع».

لأنها تطوع.

(١) سبق تخريج حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه وغيره قريبا.

(٢) في د: فكان.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح، الكسوف، باب صلاة الكسوف، الحديث: ٦/٩٠١ [٢/٦٢٠]. والنسائي في

المجتبى، الكسوف، باب نوع آخر من صلاة الكسوف، الحديث: ١٤٦٩ [٣/١٣٠].

(٤) في د: الثلاث.

(٥) في د: و اختصاصها بالتكبيرات.

(٦) في ق: ليس.

(٧) سقط من د.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) في د: و صلاتي.

(١٠) يقرأ في د: هي قائمة بحكم الخ.

(١١-١١) سقط من د.

(١٢) راجع الأصل ٤٤٥/١. المبسوط ٧٥/٢ - ٧٦. بدائع الصنائع ٢٨١/١ - ٢٨٢.

«و قال أبو حنيفة: لا يجهر فيها بالقراءة».

و ذلك لما روي <sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ قال: «صلاة النهار عجماء» <sup>(٢)</sup> [يعني لا يفصح فيها بالقراءة <sup>(٣)</sup>]. و قد روى ابن عباس <sup>(٤)</sup> و سمرة رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ لم يسمع له صوت في صلاة الكسوف» <sup>(٥)</sup>.

فإن قيل: [قد روي] <sup>(٦)</sup> أنه جهر فيها بالقراءة <sup>(٧)</sup>. قيل له: إذا اختلفت الأخبار كان ما وافق الأصول منها أولى بالاستعمال. و قولنا موافق للأصول: لأن صلاة النهار عجماء في سائر الفروض. <sup>(٨)</sup> و لأبي يوسف و محمد: أنها بمنزلة العيدين و الجمعة لما سن فيها من اجتماع الكافة و الإمام <sup>(٩)</sup>.

#### مسألة: <sup>(١٠)</sup> (يصلون في كسوف القمر فرادى) <sup>(١١)</sup>

قال [أبو جعفر] <sup>(١٢)</sup>: «و يصلي الناس في كسوف القمر كذلك إلا أنهم يصلون فرادى و لا يجمعون».

و ذلك لأنه قد كان لا محالة في زمن النبي ﷺ كسوف القمر كما كان يكون كسوف الشمس، فلو كان فيها جماعة مستنونة لتقلت كما نقل في كسوف الشمس. و قال النبي ﷺ: «إن الشمس و القمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد و لا لحياته، فإذا رأيتم من هذه الأفقاع شيئاً فافزعوا إلى الصلاة» <sup>(١٣)</sup> و لم يذكر فيه جماعة و لا غيرها.

(١) في د: لقول النبي ﷺ.

(٢) سبق تخريجه و بيان أنه موقوف.

(٣-٣) سقط من د.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٣٥٠/١ مسند عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصلاة، باب القراءة في صلاة الكسوف ٣٣٢/١.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١٤/٥ مسند سمرة بن جندب رضي الله عنه، و أبو داود في السنن، الصلاة، باب من قال: أربع ركعات، الحديث: ١١٨٤ (٧٠٠/١) و صححه الحاكم، و واقفه الذهبي في المستدرک ٣٣٠/١.

(٦) سقط من "د".

(٧) عن عائشة رضي الله عنها أخرجه البخاري في الصحيح، الكسوف، باب الجهر بالقراءة في الكسوف، الحديث: ١٠١٦ (٣٦١/١). و مسلم في الصحيح، الكسوف، باب صلاة الكسوف، الحديث: ٥/٩٠١ (٦٢٠/٢).

(٨-٨) سقط من د.

(٩) سقط من ق.

(١٠) راجع: الأصل ٤٤٣/١. المبسوط ٧٥/٢. و بدائع الصنائع ٢٨٢/١.

(١١) سقط من د.

(١٢) أخرجه البخاري -من حديث عائشة رضي الله عنها- في الصحيح، الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف، الحديث: ٩٩٩ (٣٥٥/١). و مسلم في الصحيح، الكسوف، باب صلاة الكسوف، الحديث: ٣/٩٠١ (٦١٩/٢).

باب صلاة الاستسقاء<sup>(١)</sup>(ليس للاستسقاء صلاة وإنما دعاء)<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: «قال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة ولكن يخرج الإمام بالناس فيدعو».

قال أبو بكر أحمد: قد ذكر محمد عن أبي حنيفة في الأصل<sup>(٣)</sup> وعلى عن أبي يوسف [عن أبي حنيفة]<sup>(٤)</sup> أنه ليس فيه [صلاة]<sup>(٥)</sup> جماعة، ولكن الدعاء والاستغفار، ويشبه<sup>(٦)</sup> أن يكون مراده أن الصلاة/ فيه ليست بواجبة ولا مسنونة كصلاة العيدين والكسوف، وأن الإمام مخير بين فعلها وتركها.

وذلك لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه «أن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء»<sup>(٧)</sup> ولم يذكر صلاة. وروى شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب رضي الله عنه وكان من أصحاب النبي ﷺ «أن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء»<sup>(٨)</sup> ولم يذكر صلاة.

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه خرج يستسقي فما زاد على الاستغفار فقليل له في ذلك فقال: «لقد<sup>(٩)</sup> استسقيت بمجاديع<sup>(١٠)</sup> السماء التي يستنزل بها الغيث<sup>(١١)</sup>». قال الله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾<sup>(١٢)</sup> ولو كانت الصلاة مسنونة فيه لما خفى أمره على عمر رضي الله عنه،<sup>(١٣)</sup> ولو خفى عليه لم يخف على من حضره من الصحابة رضي الله عنهم. وروى عباد بن قسيم عن عمه عبد الله بن زيد رضي الله عنه «أن النبي ﷺ صلى في

(١) متن المختصر للطحاوي ص ٣٩ - ٤٠.

(٢) راجع: الحجة على أهل المدينة ٣٣٢/١. المبسوط ٧٦/٢. بدائع الصنائع ٢٨٢/١ وما بعدها.

(٣) أنظر: الأصل ٤٤٧/١.

(٤) سقط من د.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: ولكن يشبه.

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح، الاستسقاء، باب الاستسقاء، في المسجد الجامع، الحديث: ٩٦٧ [٣٤٣/١]. و

مسلم في الصحيح، الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، الحديث: ٨٩٧ [٦١٢/٢].

(٨) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، باب الاستسقاء كيف هو؟ ٣٢٣/١.

(٩) في د: لو استسقيت.

(١٠) واحدا مجدح. والياء زائدة للإشباع، والجدح نجم من النجوم، قيل: هو الدبران، وقيل: هو ثلاثة كواكب

كالأثافي، تشبيها بالمجدح - العود الممنح الرأس - الذي له ثلاث شعب. أنظر: النهاية ٢٤٣/١.

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الصلاة، باب من قال: لا يصلي في الاستسقاء: ٨٣٤٣ [٢٢١/٢-٢٢٢]

(١٢) نوح: ١٠ - ١١.

(١٣) في "د": قال عمر رضي الله عنه، والصواب ما أثبتنا.

الاستسقاء وخطب و دعا<sup>(١)</sup>. وكذا روى ابن عباس<sup>(٢)</sup> وأبو هريرة رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ صلى ركعتين ثم خطب»<sup>(٣)</sup>.

والنظر يدل على أنه ليس فيه صلاة مستنونة لاتفاق الجميع على أن الزلازل وكثرة الأمطار والرياح العواصف الهائلة ليس فيها صلاة مستنونة<sup>(٤)</sup> وإنما فيها الدعاء ، فكذلك الاستسقاء قياسا عليها. والمعنى في جميعها أن الدعاء فيها من أجل خوف الحادث من هذه الأشياء. فان قيل: يلزمه مثله<sup>(٥)</sup> في الكسوف لوجود الخوف.

قيل له: ليس يخاف من الكسوف شيء، وإنما هو آية وأعجوبة يفزع فيها إلى الله على جهة التعظيم والإجلال. وما ذكرناه من القحط وتأخر المطر والزلازل إنما هو لرفع ضرر<sup>(٦)</sup> ما قد وجد من هذه الأشياء.

«وقال أبو يوسف: يصلي ركعتين ثم يخطب ويدعو وهو منتكب قوسا<sup>(٧)</sup> مقلب رداءه بأن يجعل أعلاه أسفله، وأسفله أعلاه، وإن كان طيلسانا أو خميصا يثقل قلبها<sup>(٨)</sup> حول يمينه على شماله وشماله على يمينه. وقال محمد: يصلي ركعتين ، ثم يخطب كخطبة العيد ويجهر بالقراءة».

قال أبو بكر أحمد: وقد روى الزهري عن / عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه في صفة صلاة الاستسقاء نحو قول<sup>(٩)</sup> أبي يوسف وذكر فيه قلب الرداء نحو من ذلك.<sup>(١٠)</sup>

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، الاستسقاء، باب تحويل الرداء في الاستسقاء، الحديث: ٩٦٦ [٣٤٣/١]. ومسلم في الصحيح، الاستسقاء، الحديث: ٨٩٤ [٦١١/٢]. وليس عندهما ذكر الخطبة، وذكر الخطبة عند أحمد في المسند ٤١/٤ مسند عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه.

(٢) لم أعر على ذكر الخطبة صراحة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما إلا ما ورد من لفظه «فصنع فيه كما يصنع في الفطر والأضحى» أخرجه أحمد في المسند ٢٦٩/١ مسند ابن عباس رضي الله عنهما، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، الاستسقاء ٣٢٦/١ وصححه، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصلاة، باب الاستسقاء كيف هو؟ ٣٢٥/١. وابن ماجه في السنن، إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء، الحديث: ١٢٦٨ [٤٠٣/١ - ٤٠٤]. وأحمد في المسند ٣٢٦/٢ مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) لعله يريد نفي سنية الصلاة عند هذه الأفزع والاتفاق على ذلك، وإلا فالصلاة عندها قال بها كثير من أهل العلم، منهم ابن عباس رضي الله عنهما. أنظر: المغني ٣/٣٣٢ - ٣٣٣. والأوسط، الكسوف، باب ذكر الصلاة عند حدوث الآيات سوى الكسوف من الزلازل وغير ذلك ٣١٤/٥ وما بعدها.

(٥) في د: ذلك.

(٦) في ق: لدفع ضد الخ.

(٧) سقط من ق.

(٨) في ق: قلعه.

(٩) في د: نحو صلاة أبي يوسف.

(١٠) سبق تخريج حديث عبد الله بن زيد قريبا.

باب صلاة الجنائز<sup>(١)</sup>[ سنة غسل الميت ]<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: «يجرد الميت إذا إريد غسله و يوضع<sup>(٣)</sup> على تخت» إلى آخر ما ذكر.

قال أبو بكر أحمد يوضاً وضوء للصلاة أولاً لما:

حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو كامل قال: حدثنا إسماعيل قال: حدثنا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال لهن في غسل ابنته: «إبدأن بميامنها و مواضع الوضوء منها»<sup>(٤)</sup> و لأن من سنة الغسل<sup>(٥)</sup> أن يبدأ فيها بالميا من<sup>(٦)</sup> و ذلك لحديث أم عطية رضي الله عنها<sup>(٧)</sup>.

« و لا يعضض و لا يستنشق »<sup>(٨)</sup>.

و ذلك لأنه لا يتهيأ ذلك فيه؛ لأن المضمضة و الاستنشاق ليس هو حصول الماء في الفم و الأنف فحسب<sup>(٩)</sup> لأنه لو شرب الماء لم يكن متمضمضاً و لا مؤدياً لسنة الطهارة<sup>(١٠)</sup>. و المضمضة أن يأخذ الماء في فيه فيديره فيه<sup>(١١)</sup> بالمضمضة ثم يمجده و الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه إلى أنفه و ذلك غير ممكن في الميت فلذلك سقط في غسله.

قال: « ثم يغسل رأسه و لحيته بالخطمي ».

و ذلك لما روي عن النبي ﷺ « أن آدم غسلته الملائكة بالماء و السدر، و كفنوه في وتر ثم لحدوا له و دفنوه، ثم قالوا: « هذه سنة ولد آدم من بعده »<sup>(١٢)</sup>. و روي عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٤٠ - ٤٢. ورد العنوان في ق: باب الجنائز، و ما أثبتنا من " د " هو الوافق للمتن.

(٢) راجع: الحجة على أهل المدينة ٣٤٨/١. المبسوط ٥٨/٢. بدائع الصنائع ٢٩٩/١.

(٣) في ق: يرفع. و الذي أثبتنا من د موافق لمتن المختصر.

(٤) أبو داود في السنن، الجنائز، باب كيف غسل الميت، الحديث: ٣١٤٥ (٥٠٤/٣).

(٥) في ق: و لأن السنة.

(٦) سقط من د.

(٧) في ق: ينشق.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) في د: في فيه.

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ١٣٦/٥ مسند أبي بن كعب رضي الله عنه. و الحاكم في المستدرک، الجنائز، ٣٤٤/١.

- ٣٤٥، و صححه، و لم يوافقه الذهبي. و عبد الرزاق في المصنف، الجنائز، باب غسل الميت، الحديث: ٦٠٨٦.

[٤٠٠/٣].

مثله. <sup>(١)</sup> وفي حديث أم عطية رضي الله عنها من رواية [محمد] <sup>(٢)</sup> بن سيرين أن رسول الله ﷺ حين توفيت ابتته قال: «إغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك [إن رأيتن ذلك]» <sup>(٣)</sup> بماء و سدر، واجعلن في الآخر كافورا» <sup>(٤)</sup>.

قال [أبو جعفر] <sup>(٥)</sup>: «و لا يسرح».

و ذلك لأنه لا يؤمن تناثر شعره و سقوطه، و سبيل <sup>(٦)</sup> الشعر أن يدفن معه.

قال: «ثم يوضع على شقه الأيسر فيغسل بالماء القراح» <sup>(٧)</sup> حتى ينقى و يرى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت و قد أمر غاسله قبل ذلك بالماء فأغلى بالسدر فإن لم يكن سدر فحرض» <sup>(٨)</sup>.

و ذلك لأنه ينبغي [له] <sup>(٩)</sup> أن يبدأ بالميا من في الغسل على ما روي عن النبي ﷺ <sup>(١٠)</sup> و يكون في الماء السدر على <sup>(١١)</sup> ما روي في الخبر. <sup>(١٢)</sup>

و قد روي أن عليا / رضي الله عنه قال حين غسل النبي ﷺ : «ما تناولت عضوا من النبي ﷺ إلا كأنا» <sup>(١٣)</sup> يقلبه معي ثلاثون رجلا» <sup>(١٤)</sup>.

و هذا يدل على أن حكمه أن يقلب على جنبه في حال الغسل فيغسل أولا، و هو على جنبه الأيسر، ثم يغسل و هو على جنبه الأيمن، ثم يغسل الثالثة و هو على جنبه الأيسر ليحصل الغسل ثلاثا <sup>(١٥)</sup> و يكون قد بدأ بالميا من <sup>(١٦)</sup> و يمسح بطنه في الثانية مسحاً رقيقاً لكي إن خرج منه شيء.

(١) في د: نحوه. و لم أعثر عليه فيما تيسر لي من المراجع. و الله اعلم.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه، الحديث: ١١٩٥ [٤٢٢/١]. و مسلم في الصحيح، الجنائز، باب في غسل الميت، الحديث: ٩٣٩ [٦٤٧/٢].

(٥) سقط من د.

(٦) في د: حكم الشعر.

(٧) على وزن «كلام» هو الخالص من الماء الذي لم يخالطه كافور و لا حنوط و لا غير ذلك. المصباح المنير ص ٤٩٦.

(٨) في د: فحوص، و الحرض بضم الحاء: الأشنان. أما الحوص فهو ورق النخل. أنظر: المصباح المنير ص ١٣٠، ١٨٢.

(٩) سقط من د.

(١٠) سبق قريباً في حديث أم عطية رضي الله عنها.

(١١) في د: لما في الخبر.

(١٢) يشير بذلك إلى حديث أم عطية رضي الله عنها السابق.

(١٣) يقرأ في ق: إلا نائماً نقله مع ثلاثون رجلاً.

(١٤) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة و معرفة أحوال أصحاب الشريعة ٢٤٤/٧.

(١٥-١٦) سقط من د.



غسله في الثالثة.

قال أحمد: وقد قال محمد: إنه يغسل رجله في الوضوء. وقالوا: في غسل الجنابة بأنه لا يغسل رجله حتى يفرغ من الغسل؛ لأن موضع قيامه فيه ماء مستعمل، وقد روي ذلك عن النبي ﷺ في غسل الجنابة<sup>(١)</sup> وأما [في]<sup>(٢)</sup> غسل الميت فرجلاه و سائر أعضاء وضوئه بمنزلة. إذ ليست رجلاه على الأرض فيكون ما تحتها من الماء مستعملاً.

قال: «ثم ينشف بثوب».

و ذلك لثلاث تبتل أكفانه وليتمكن من وضع الخنوط في مواضعه.

[قال]<sup>(٣)</sup>: «ثم تبسط اللقافة بسطاً - وهو الرداء - طولاً».

و ذلك لأن حكمها أن تكون فوق الثياب.

«ثم يبسط الإزار عليها وهو الميزر طولاً». لأنه يلي اللقافة.

«فإن كان له قميص ألبسه إياه وإن لم يكن له قميص لم يضره».

و ذلك لأن التكفين يحتذى به اللبس في [حال]<sup>(٤)</sup> الحياة فلذلك كان الرداء فوق القميص.

«و تحجر أكفانه كما يوضع الكافور على مساجده، وكما يجعل في الماء

الثالث».

و قد روي أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية.<sup>(٥)</sup> و قد روى ابن عباس رضي

الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إلبسوا هذه الثياب البيض؛ فإنها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم»<sup>(٦)</sup>.

و روى عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أنه قال: «إذا أنا مت

فاغسلوني واجعلوا في آخر غسله كافوراً و كفنوني في ثوبين إزار و قميص. فإني رأيت رسول الله ﷺ فعل به كذلك»<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، الفسل، باب تفريق الغسل والوضوء، الحديث: ٢٦٢ {١٠٤/١}. و مسلم في

الصحيح، الحيض، باب صفة غسل الجنابة، الحديث: ٣١٧ {٢٥٤/١}.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من د.

(٤) سحولية: بالفتح والضم، نسبة إلى «السحول» وهو القصار، لأنه يسجلها، أي يغسلها، أو إلى قرية باليمن،

انظر: النهاية ٣٤٧/٢. و الحديث أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب الثياب البيض للكفن، الحديث:

١٢٠٥ {٤٢٥/١}. و مسلم في الصحيح، الجنائز، باب في كفن الميت، الحديث: ٩٤١ {٦٤٩/٢}.

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، الطب، باب في الأمر بالكحل، الحديث: ٣٨٧٨ {٢٠٩/٤}. و الترمذي في السنن،

الجنائز، باب ما يستحب من الأكفان، الحديث: ٩٩٤ {٣١٩/٣ - ٣٢٠} و قال: «حديث ابن عباس حديث

حسن صحيح».

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک، معرفة الصحابة، ترجمة عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ٥٧٨/٣.

[قال]:<sup>(١١)</sup> «ثم يوضع الحنوط على لحيته و رأسه و الكافور على مساجده». و هو استحباب كما أمر بأن يجعل في الماء كافورا.

[قال]:<sup>(١٢)</sup> «فإن خفت أن تنتشر أكفانه عقدته عليه لتحمله على سريره فإذا وضع في قبره حلت عنه».

و ذلك لأن التكفين / بمنزلة اللبس في الحياة، [فكما لا يعقد ثوبه في حال حياته]<sup>(١٣)</sup> كذلك بعد الموت إلا أن يخاف أن ينتشر عنه فيعقد ثم يحل في القبر.

### مسألة<sup>(١٤)</sup> سنة الكفن و أدنى ما يكفي من الكفن<sup>(١٥)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(١٦)</sup> : «و أدنى ما تكفن فيه المرأة ثوبان و خمار». و ذلك لما وصفنا من كسوتها في حال الحياة.

«و الرجل في ثوبين».

لهذه العلة، و لما روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: «إغسلوا ثوبي هذين و كفنوني فيهما؛ فإنهما للمهل و التراب؛ فإن الحي أحق بالجديد من الميت»<sup>(١٧)</sup>.

و روي أن النبي ﷺ قال في المحرم الذي وقصته ناقته: «و كفنوه في ثوبيه»<sup>(١٨)</sup>.

قال: «و السنة في المرأة أن تكفن في خمسة أثواب: درع و خمار و إزار و لفافة و خرقة تجعل الخرقة فوق ثدييها و البطن».

و ذلك لما حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا أحمد بن حنبل قال: حدثنا

يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا أبي [عن إبراهيم قال: حدثنا<sup>(١٩)</sup> أبي عن ابن إسحاق قال: حدثنا<sup>(٢٠)</sup> نوح بن حكيم الثقفي، و كان قارئاً للقرآن عن رجل من بني عروة بن مسعود يقال له: «داود» قد ولدته أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنها [زوج النبي ﷺ]<sup>(٢١)</sup> أن لبلى بنت قانف الثقفية رضي

(١١) سقط من ق.

(٢-٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) راجع: الجامع الصغير ص ١١٦-١١٧. المبسوط ٦٠/٢، ٧٢، بدائع الصنائع ٣٠٧/١ - ٣٠٨.

(٥) سقط من د.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الجنائز، باب الكفن، الأثر: ٦١٧٨ (٤٢٣/٣ - ٤٢٤)، و ابن أبي شيبه في

المصنف، الجنائز، باب ما قالوا في كم يكفن الميت، الحديث: ١١٠٧٨ (٤٦٤/٢).

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب الكفن في ثوبين، الحديث: ١٢٠٦ (٤٢٥/١ - ٤٢٦). و مسلم في

الصحيح، الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، الحديث: ٩٤/١٢٠٦ (٨٦٥/٢).

(٨-٨) هكذا في «د»، و لا توجد هذه الزيادة في مصدر المؤلف.

(٩) في سنن أبي داود: حدثني.

(١٠) زيادة من مصدر المؤلف.

الله عنها قالت: «كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ عند وفاتها، فكان أول ما اعطانا رسول الله ﷺ الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر». قالت: «و رسول الله ﷺ جالس عند الباب معه كفتها فيناولناها ثوبا ثوبا»<sup>(١)</sup>.

قال: «و السنة في الرجل ثلاثة أثواب إزار و قميص و لفافة». و ذلك لما روي أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب<sup>(٢)</sup> و [٣] عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>: «أن الملائكة كفنت آدم عليه السلام في ثلاثة أثواب. و قالت: «هذه سنة موتاكم يا بني آدم»<sup>(٤)</sup>.

### مسألة، (لا فرق في الكفن بين المحرم و الحلال)<sup>(٥)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٦)</sup>: «و المحرم في ذلك كاللحل».

[قال أبو بكر]<sup>(٧)</sup>: و ذلك لما روي عن النبي ﷺ [٣]: أنه قال<sup>(٨)</sup>: «إذا مات الرجل انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية و علم ينتفع به بعده و ولد صالح يدعو له»<sup>(٩)</sup>. و معلوم أن المراد إذا انقطع حكم عمله وجب أن ينقطع حكم إحرامه فوجب أن ينقطع إحرامه؛ لأنه من أحكام عمله و إذا انقطع إحرامه صار كسائر الموتى.

و روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «غطوا رؤس / موتاكم و لا تشبهو باليهود»<sup>(١٠)</sup>.

فإن قيل: كما لا يبطل حكم إيمانه كذلك حكم إحرامه.

قيل له: الإحرام حكم يلزمه في نفسه لا يعدوه، و الإيمان حكم يلزمه في نفسه و تلزمنا، له<sup>(١١)</sup> أحكام من أجله كالموالة و الميراث و التزكية و قبول الشهادة، فما كان منها متعلق بها فهو باق بعد الموت، و لذلك يصلى عليه، و لما كانت أحكام الإحرام تتعلق به خاصة دوننا ثم مات انتقطعت الأحكام

(١) سنن أبي داود، الجنائز، باب في كفن المرأة، الحديث: ٣١٥٧ [٣/٥٠٩ - ٥١٠].

(٢) سبق تخريجه قريبا.

(٣-٣) سقط من د.

(٤) سبق تخريجه قريبا.

(٥) راجع: الحجة على أهل المدينة ٣٥١/١. المبسوط ٥٢/٢. بدائع الصنائع ٣٠٨/١.

(٦) سقط من د.

(٧) سقط من ق.

(٨) أخرجه مسلم في الصحيح، الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، الحديث: ١٦٣١ [٣/١٢٥٥].

و الترمذي في السنن، الأحكام، باب في الوقف، الحديث: ١٣٧٦ [٣/٦٦٠] و قال: هذا حديث حسن صحيح.

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الجنائز، باب المحرم يموت ٣/٣٩٤ بلفظ «وجوه موتاكم» و قال: «الصحيح أنه مرسل». و قال ابن التركماني: «ثم هو مع إرساله منكر».

(١٠) في د: يلزمنا قيد له.

التي هي لازمة له في نفسه من اللبس والطيب وغيرهما<sup>(١)</sup> فلم يلزمنا<sup>(٢)</sup> له ما سقط حكمه عنه،<sup>(٣)</sup> وقد اتفقنا على أنه لو مات في الصلاة انقطع حكم صلاته.<sup>(٤)</sup> وكذلك لو مات طاهرا أو صائما؛ لأن هذه الأحكام تلزمه في نفسه فكذلك الإحرام.

و يدل على انقطاع إحرامه أنه لا يوقف [به]<sup>(٥)</sup> بعرفة، ولا يطاف به ولا يرمى عنه الجمار، ولو كان إحرامه باقيا فعل ذلك كله به.

فإن قيل: روي أن النبي ﷺ قال في المحرم الذي وقصته ناقتة فمات قال: «لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا»<sup>(٦)</sup>.

قيل له: و روي أنه قال: «لا تخمروا<sup>(٧)</sup> وجهه ولا رأسه»<sup>(٨)</sup> وقد اتفقنا على تخمير الوجه<sup>(٩)</sup> فدل على أنه كان مخصوصا به.

و أيضا: بين العلة فيه بأنه يبعث يوم القيامة ملبيا، فيحتاج أن يعلم ذلك من سائر المحرمين حتى يحكم لهم بحكمه. وهذا كما قال في جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه: «إن له جناحين يطير بهما في الجنة»<sup>(١٠)</sup> لأنه قاتل حتى قطعت يداه.

وقال في حنظلة رضي الله عنه: «إن الملائكة غسلته»<sup>(١١)</sup> لأنه قتل جنبا، ولا يجوز الحكم لسائر<sup>(١٢)</sup> من قتل على مثل هذه الأحوال بمثل هذا الحكم.

فإن قيل: قال ﷺ في قتلى أحد: «زملوهم بدمائهم و ثيابهم فإنهم يبعثون بدمائهم و

(١) في د: ونحوهما.

(٢) في ق: فلم يلزم.

(٣) في ق: عنها.

(٤) لم اعثر على من نص عليه أو خالفه، ولعله من قبيل نفي العلم بالمخالف.

(٥) سقط من د.

(٦) سبق تخريجه قريبا.

(٧) في د: لا تخمر وجهه.

(٨) أخرجه - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - مسلم في الصحيح، الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، الحديث: ٩٨/١٢٠٦، ١٠٣، ٨٦٦/٢ - ٨٦٧. والنسائي في السنن المجتبى، المناسك، باب تخمير المحرم وجهه ورأسه، الحديث: ٢٧١٢ (١٤٥/٥).

(٩) أنظر: المغني ١٥٣/٥.

(١٠) أنظر: سنن الترمذي، المناقب، باب مناقب جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، الحديث: ٣٧٦٣ (٦١٢/٥)، و صحيح البخاري، فضائل الصحابة، باب مناقب جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، الحديث: ٣٥٠٦ (١٣٦٠/٣).

(١١) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ٦٠/٣ بلا سند، وأخرجه الحاكم في المستدرک، معرفة الصحابة ٢٠٤-٢٠٥، وصححه على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي. وراجع: نصب الراية ٣١٥/٢ - ٣١٨.

(١٢) في ق: على من قتل الخ.

كلومهم»<sup>(١)</sup>. ثم لم يكن ذلك مقصورا عليهم دون غيرهم وإن<sup>(٢)</sup> لم يعلم حقيقة أن غيرهم يبعثون كذلك.

قيل له: لأنه قد روي عنه ﷺ بلفظ عام: «أن الشهيد يبعث يوم القيامة وجرحه يشعب»<sup>(٣)</sup> دما، اللون لون الدم والريح ريح المسك»<sup>(٤)</sup>. فأطلق ذلك في سائر الشهداء، ولم يختلف الفقهاء في اعتباره في سائرهم فلذلك أثبتناه.

فإن قيل: فسائر المحرمين قياسا على من ورد فيه الخبر، والمعنى الجامع بينهما أنه مات محرما.

قيل له: إنما يجب / اعتبار بقاء الإحرام لا وجوده منه بدءا؛ لأن من حل من إحرامه لم يكن إحرامه المتقدم مانعا تخمير رأسه، وإنما يمنع تخمير رأسه إحرام موجود، فإذا دللنا على انقطاع إحرامه بالموت فاعتبارك إحراما كان، لا معنى له.

و أيضا: فيجب على هذا أن من مات مصليا لا يغسل؛ لأنه مات مصليا والمصلي لا يغسل. ويدل على انقطاع إحرامه قول النبي ﷺ: «من كسر أو عرج فقد حل»<sup>(٥)</sup> والموت أكثر منه.

### مسألة: (٦) **ليغسل الجنين ولا يصلى عليه إلا إذا استهل**<sup>(٧)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٨)</sup> «و يكفن الجنين ثم يغسل»<sup>(٩)</sup> و يدفن ولا يصلى عليه إلا أن يعلم حياته<sup>(١٠)</sup>].

قال أبو بكر أحمد: ما ذكر من الغسل والتكفين لا نعرفه من أصحابنا في الجنين، بل قد روي عنهم أنه لا يغسل ولا يكفن وإنما يلف في خرقة ويدفن. وذلك لأنه بمنزلة عضو من أعضائها لو باينها. ألا ترى أنه لا يصلى عليه كما لا يصلى على العضو. فإن علمت حياته كفن في خرقتين إزار و رداء حسب ما كان يلبس في الحياة.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤٣١/٥ مسند عبد الله بن ثعلبة بن صغير رضي الله عنه، والنسائي في المجتبى من السنن، الجنائز، باب مواراة الشهيد في دمه، الحديث: ٢٠٠١ {٧٨/٤} كلاهما بألفاظ متقاربة.

(٢) في ق: فإن الخ.

(٣) يشعب أى يجري متفجرا، كثيرا. انظر: النهاية ٢١٢/١.

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح، الإمارة، باب فضل الجهاد، الحديث: ١٠٥/١٨٧٦ {١٤٩٦/٣}.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٤٥٠/٣، وأبو داود في السنن، الناسك، باب الإحصار، الحديث: ١٨٦٢ {٤٣٣/٢}. والترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج، الحديث: ٩٤٠ {٢٧٧/٣} و قال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٦) سقط من ق.

(٧) راجع: الأصل ٤١٥/١. المبسوط ٥٧/٢. بدائع الصنائع ٣٠٢/١.

(٨) سقط من د.

(٩-٩) سقط من ق.

### مسألة، لحكم غسل الشهيد و الصلاة عليه<sup>(١)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٢)</sup> «و من قتل في المعركة لم يغسل و صلى عليه و دفن<sup>(٣)</sup> في ثيابه إلا أنه ينزع الحشو من الجلد و الفرو و السلاح و يزيدون ما شاءوا و ينقصون ما شاءوا».

[قال أبو بكر]<sup>(٤)</sup> : و ذلك لما حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا زياد بن أيوب و عيسى بن يونس قالوا: حدثنا علي بن عاصم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أمر رسول الله ﷺ يقتلى أحد أن ينزع [عنهم]<sup>(٥)</sup> الحديد و الجلود، و أن يدفنوا بدمائهم و ثيابهم»<sup>(٦)</sup>.

[<sup>(٧)</sup> و روى جابر<sup>(٨)</sup> و أنس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ أمر بأن يدفن قتلى أحد بدمائهم في ثيابهم»<sup>(٩)</sup> و لم يغسلوا»<sup>(١٠)</sup>.

و من جهة النظر: أن الجلد و السلاح [نما]<sup>(١١)</sup> لا يكفن فيه<sup>(١٢)</sup> الموتى فينزع عنهم و يترك عليهم ما يكفن فيه<sup>(١٣)</sup> الموتى من الثياب.

و لهم أن يزيدوا ما شاءوا؛ لما روى الأعمش عن أبي وائل عن خباب رضي الله عنه قال: «قتل مصعب بن عمير يوم أحد و لم يكن له إلا ثمرة كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه و إذا غطينا رجله خرج رأسه، فقال رسول الله ﷺ : / «غطوا بها رأسه و اجعلوا على رجله»<sup>(١٤)</sup> شيئا من الإذخر»<sup>(١٥)</sup>.

(١) راجع: الأصل ٤٠٣/١. المبسوط ٤٩/٢. بدائع الصنائع ٣٢١/١، ٣٢٤.

(٢) سقط من د.

(٣) في د: كفن.

(٤) سقط من ق.

(٥) سقط من د.

(٦) سنن أبي داود، الجنائز، باب في الشهيد يغسل، الحديث: ٣١٣٤ [٤٩٧/٣ - ٤٩٨].

(٧-٨) سقط من د.

(٨) أخرجه أبو داود في المصدر السابق برقم: ٣١٣٨ [٥٠١/٣] و هذا لفظه. و البخاري في الصحيح، الجنائز، باب الصلاة على الشهيد، الحديث: ١٢٧٨ [٤٥٠/١ - ٤٥١].

(٩) حديث أنس رضي الله عنه أخرجه أبو داود في المصدر السابق برقم: ٣١٣٥ [٤٩٨/٣].

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: به الموتى من الثياب.

(١٢) في د: به.

(١٣) في د: رأسه.

(١٤) أخرجه البخاري في الصحيح، المغازي، باب غزوة أحد، الحديث: ٣٨٢١ [١٤٨٧/٤]. و مسلم في الصحيح،

الجنائز، باب كفن الميت، الحديث: ٩٤٠ [٦٤٩/٢].

و إنما قلنا إنه يصلى عليه؛ لما روى يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كان يوضع بين يديه يوم أحد، عشرة فيصلى عليهم وعلى حمزة<sup>(١)</sup> ثم ترفع العشرة و حمزة موضوع، ثم توضع عشرة فيصلى عليهم وعلى حمزة، ثم ترفع<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.  
و روى يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما نحو ذلك في قتلى أحد.<sup>(٤)</sup> و روى شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ «أنه صلى على قتلى أحد و على حمزة يؤتى بتسعة و عاشرهم حمزة، فيصلى عليهم ﷺ ثم يحملون ثم يؤتى بتسعة فيصلى عليهم و حمزة مكانه حتى صلى عليهم رسول الله ﷺ»<sup>(٥)</sup>.

و روى عن عقبة بن عامر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين من مقتلهم صلاته على الميت»<sup>(٦)</sup>. رواه الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه<sup>(٧)</sup>.

و روى شداد بن الهاد رضي الله عنه «أن أعرابيا بايع النبي ﷺ فقتل بين يديه<sup>(٨)</sup> فكفنه ﷺ»<sup>(٩)</sup> [في جبة النبي ﷺ] ثم قدمه فصلى عليه<sup>(١٠)</sup>.  
و اختلفت الرواية عن أنس رضي الله عنه فسروى عنه «أن النبي ﷺ لم يصل يوم أحد

(١-١) سقط من د.

(٢) أخرجه ابن ماجه في السنن، الجناز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء، الحديث: ١٥١٣ [٤٨٥/١]. و حسنه السندي. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الجناز، باب الصلاة على الشهداء ٥٠٣/١، و الحاكم في المستدرک على الصحيحين، معرفة الصحابة ١٩٨/٣ و سكت، و قال الذهبي: أبو بكر، و يزيد ليسا بمعتدين.

(٣) أخرجه الطحاوي في المصدر السابق ٥٠٣/١.

(٤) أخرجه - مختصرا - ابن أبي شيبة في المصنف، الجهاد، باب ما قالوا في الصلاة على الشهيد، الأثر: ٣٢٨٢٢ [٤٤٨/٦]. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الجناز، باب الصلاة على الشهداء ٥٠٣/١، و الدار قطني في السنن، الجناز، باب الصلاة على القبر، الحديث: ٩ [٧٨/٢].

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، المغازي، باب غزوة أحد، الحديث: ٣٨١٦ [١٤٨٦/٤]. و أبو داود في السنن، الجناز، باب الميت يصلى على قبره بعد حين، الحديث: ٣٢٢٤ [٥٥٢/٣]. و الدار قطني في السنن، الجناز، باب الصلاة على الميت، الحديث: ١٠ [٧٨/٢].

(٦) عند أبي داود في المصدر السابق، و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الجناز، باب الصلاة على الشهداء ٥٠٤/١، و هذا لفظه.

(٧) في د: فقتل بين النبي ﷺ.

(٨-٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه النسائي في السنن المجتبى، الجناز، باب الصلاة، على الشهداء، الحديث: ١٩٥٢ [٦١/٤]. و الطحاوي في المصدر السابق ٥٠٦/١.

[على أحد]<sup>(١)</sup> من الشهداء إلا على حمزة<sup>(٢)</sup>. وروي عنه «أنه لم يصل على أحد منهم»<sup>(٣)</sup>. وعن جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد»<sup>(٤)</sup>. وخبر الميثب أولى. و أيضا: يحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يصل عليهم وأمر غيره<sup>(٥)</sup> فصلى عليهم لما كان أصابه يومئذ من الشجة في وجهه وكسر ربايعته ﷺ<sup>(٦)</sup>.

و أيضا: لو تضادت الأخبار كان ما يشبه الأصول منها أولى بالإثبات. وخبرنا تشهد له الأصول. إن في الأصول أن سقوط الصلاة على الميت بإنقطاع المولاة وجوب البراءة منه كالكفار وأهل البغي. والقتل على وجه الشهادة يؤكد المولاة<sup>(٧)</sup> فكيف يسقط الصلاة<sup>(٨)</sup>. فإن قيل: لما سقط الغسل وجب أن تسقط الصلاة.

قيل له: لم يسقط الغسل، وإنما قام مقامه غيره، وهو قتله / شهيدا غير جنب. فإن قيل: يلزمك عليه أن لا يغسل [الشهيد]<sup>(٩)</sup> إذا كان جنبا؛ لأن القتل على وجه الشهادة قام مقام الغسل.

قيل له: إنما يقوم قتل الشهيد مقام الغسل الذي يوجب الموت، فأما غسل وجب قبل الموت فإن الشهادة لا تسقطه.

#### مسألة: (٨) يغسل الشهيد عند الإرتشاث<sup>(١٠)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(١١)</sup>: «و لو حمل قبل موته أو أكل في مكانه الذي جرح فيه أو شرب<sup>(١٢)</sup> أو باع أو ابتاع أو بات، غسل».

و ذلك لأن الشهيد الذي لا يغسل هو الذي يموت على الحال التي جرح فيها. فإذا مرض فصار

(١) سقط من د.

(٢) أخرجه أبو داود في المصدر السابق برقم: ٣١٣٧ (٥٠٠/٣). والطحاوي في المصدر السابق ٥٠٣/١.

(٣) أخرجه أبو داود في المصدر السابق برقم: ٣١٣٥ (٤٩٨/٣). والطحاوي في المصدر السابق ٥٠٢/١، وذكره الترمذي في السنن، الجنائز، باب ترك الصلاة على الشهيد، الحديث: ١٠٣٦ (٣٥٤/٣).

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب من يقدم في اللحد، الحديث: ١٢٨٢ (٤٥٢/١).

(٥) في د: أمر غيره بالصلاة عليهم لما كان أصابه الخ.

(٦) أخرج خبر جرحه يوم أحد وكسر ربايعته البخاري في الصحيح، الجهاد، باب لبس البيضة، الحديث: ٢٧٥٤ (١٠٦٦/٣).

(٧-٨) سقط من د.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من ق.

(١٠) راجع: الأصل ٤٠٣/١. المبسوط ٥١/٢. بدائع الصنائع ٣٢١/١ - ٣٣٢.

(١١) سقط من د.

(١٢) في ق: أو شرب فيه أو شرب.



إلى حال أخرى يغسل<sup>(١)</sup>؛ لأن علي [بن أبي طالب]<sup>(٢)</sup> و عمر [بن الخطاب]<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهما قتلا شهيدين و غسل<sup>(٤)</sup>؛ لأنهما لم يموتا في الحال التي وقعت الجراحة فيها حتى صارا إلى حال التمريض. وقد روي عن النبي ﷺ في الذي يموت تحت الهدم والمبطون والمرأة تموت نفساء أنهم شهداء<sup>(٥)</sup>. ولا خلاف أنهم يغسلون<sup>(٦)</sup>. فكذلك<sup>(٧)</sup> من مرض و خرج عن حال الجراحة إلى حال التمريض غسل. والأكل والشرب [و الشراء]<sup>(٨)</sup> والبيع ونحوها أشياء من أمور الدنيا يخرج بها المجروح عن الحال التي كان عليها فلذلك غسل. و يدل على ذلك أيضا: قول النبي ﷺ حين أسرع لما أخبر بموت سعد بن معاذ رضي الله عنه و قال: «خشيت أن تسبقني الملائكة إلى غسله كما سبقتنا إلى حنظلة»<sup>(٩)</sup>. فقد كان سعد بن معاذ شهيدا؛ لأنه جرح يوم الخندق.

### إذا أوصى لا يغسل<sup>(١٠)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(١١)</sup>: «و إن أوصى و لم يفعل شيئا مما ذكرنا لم يغسل». قال أبو بكر أحمد: روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه إن لم يحمل حتى أوصى فهو بمنزلة المحمول، يعني<sup>(١٢)</sup> يغسل<sup>(١٣)</sup>.

(١) في د: لم يغسل. و هو خطأ.

(٢) سقط من ق.

(٣) أخرج خبر غسل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عبد الرزاق في المصنف، الجنائز، باب الصلاة على الشهيد، الحديث: ٦٦٤٦ [٥٤٤/٣ - ٥٤٥]. و خبر غسل عمر رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الجنائز، باب في الرجل يقتل أو يستشهد يدفن كما هو أو يغسل، الحديث: ١١٠١٠، ١١٠١١ [٤٥٩/٢]، و عبد الرزاق في المصدر السابق برقم: ٦٦٤٥ [٥٤٤/٣].

(٤) أخرج في الهدم والمبطون - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الجهاد، باب الشهادة سبع سوى القتل: ٢٦٧٤ [١٠٤١/٣]، و أخرج في النفساء - من حديث جابر بن عتيك - أبو داود في السنن، الجنائز، باب فضل من مات في الطاعون، الحديث: ٣١١١ [٤٨٣/٣].

(٥) أنظر: المغني ٤٧٦/٣.

(٦) في د: وكذلك.

(٧) سقط من د.

(٨) أخرجه الواقدي في المغازي، ذكر سعد بن معاذ رضي الله عنه ٥٢٨/٢.

(٩) راجع: المصادر السابقة. و بدائع الصنائع ٣٢٢/١.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: حتى.

(١٢) أنظر: بدائع الصنائع ٣٢١/١ - ٣٢٢.

و قال محمد في " الزيادات " <sup>(١)</sup> : « إن أوصى مثل وصية سعد بن الربيع رضي الله عنه أو نحوها ثم مات لم يغسل. <sup>(٢)</sup> وكانت وصيته أن قال للرجل الذي لقيه: «اقرأ رسول الله ﷺ مني السلام، و قل له: أن بي كذا و كذا [طعنة] <sup>(٣)</sup> كلها قد أصابت المقتل، و اقرأ الأتصار مني السلام / و قل لهم: لا عذر لكم إن قتل رسول الله ﷺ بين ظهرائكم و فيكم عين تطرف » <sup>(٤)</sup>.

قال محمد: فإن أوصى بمثل ذلك لم يغسل، فإن كثر ذلك من كلامه في الوصية غسل <sup>(٥)</sup> [و ذلك لأن الوصية شيء من أمر الموت إذا <sup>(٦)</sup> طالت أشبهت أمور الدنيا [فغسل] <sup>(٧)</sup>.

### مسألة: <sup>(٧)</sup> [القتيل مظلوما لا يغسل] <sup>(٨)</sup>

قال [أبو جعفر] <sup>(٩)</sup> : « و من قتله الخوارج أو قتل [بحديد] <sup>(١٠)</sup> مظلوما لم يغسل ». قال أبو بكر أحمد: الأصل فيه كل مقتول ظلما لم يجب عن نفسه بدل، هو مال فإنه لا يغسل و من وجب عن نفسه بدل هو مال مثل قتل الخطأ و شبه العمد، فإنه <sup>(١١)</sup> يغسل [كما يغسل لو قتل بحق] <sup>(١٢)</sup>.

### مسألة: [غسل المرأة زوجها و العكس] <sup>(١٣)</sup>

قال [أبو جعفر] <sup>(١٤)</sup> : « و تغسل المرأة زوجها إذا مات و لا يغسل الرجل زوجته ». أما غسل المرأة لزوجها <sup>(١٥)</sup> فهو اتفاق من الفقهاء <sup>(١٦)</sup>. و قالت عائشة رضي الله عنها:

(١) أنظر: شرح الزيادات، الورقة ٦/ب، باب من يغسل من الشهداء، و من لا يغسل. تأليف: الشيخ منصور بن محمد الأوزجندی، المعروف بقاضي خان، مصورة على الميكرو فيلم رقم: ١٧٠ فقه حنفي بمكتبة مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٢) سقط من د.

(٣) الزيادة من شرح الزيادات لقاضي خان، المصدر السابق.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، الجهاد، باب الترغيب في الجهاد، الحديث: ٤١ [٤٦٤/٢]. و ابن هشام في السيرة النبوية ٣/٧٥ - ٧٦.

(٥) في د: فإن.

(٦) سقط من د.

(٧) سقط من د.

(٨) راجع: الأصل ١/٤٠٥. المبسوط ٢/٥٢. بدائع الصنائع ١/٣٢٠.

(٩) في د: لا يغسل. و هو خطأ.

(١٠-١١) سقط من د.

(١١) راجع: الأصل ١/٤٣٣ - ٤٣٥. المبسوط ٢/٦٩. بدائع الصنائع ١/٣٠٤ - ٣٠٥.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في ق: للزوج.

(١٤) أنظر: الأوسط، الجنائز، باب ذكر غسل الرجل زوجته، المسألة: ٨٤٧ [٣٣٤/٥]. و بداية المجتهد ٤/٣٠١.

«لو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه»<sup>(١)</sup>. وإثما يجوز لها<sup>(٢)</sup> غسله<sup>(٣)</sup> إذا كانت عدتها واجبة بالموت و لم يحدث هناك تحريم قبل ذلك.

و إثما لم يجز للرجل غسلها لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ينظر الله عزوجل إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وابنتها»<sup>(٤)</sup>. فلما اتفق الجميع على أنه جائز له أن يتزوج ابنتها قبل غسلها إذا لم يكن قد دخل بها فينظر إلى فرجها<sup>(٥)</sup> علمنا أن نظره إليها محرم عليه إلا كما ينظر الأجنبي. وأيضاً: قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٦)</sup> فلو جوزنا له النظر إلى فرجها و فرج أختها بأن يتزوجها كان فيه جمع بين الأختين في بعض أحكام النكاح، وذلك محرم بظاهر الكتاب.

و من وجه<sup>(٧)</sup> النظر: أن جواز نكاح أختها دليل على وقوع الفرقة و ارتفاع الزوجية؛ لأن نكاحها لو كان باقياً لما جاز له نكاح أختها. ألا ترى أنه لو طلقها [في الحياة]<sup>(٨)</sup> طلاقاً رجعياً لم يكن له أن يتزوج أختها [ما كانت في عدتها]<sup>(٩)</sup> لبقاء نكاحها<sup>(١٠)</sup>. وإثما إذا انقضت عدتها جاز له أن يتزوج أختها لارتفاع النكاح و أحكامه بينهما. والفرق بينه وبين المرأة أن حكم النكاح باق مع بقاء عدة الموت. والدليل عليه أنه لايجوز لها<sup>(١١)</sup> أن تتزوج لبقاء حكم النكاح.

فإن قيل: لو كانت هذه علة بقاء النكاح لوجب أن يبقى<sup>(١٢)</sup> مع وقوع البينونة قبل الموت /

١٧٢  
ب

(١) أخرجه أبو داود في السنن، الجنايز، باب في ستر الميت عند غسله، الحديث: ٣١٤١ [٥٠٢/٣]. وابن ماجه في السنن، الجنايز، باب غسل الرجل امرأته، الحديث: ١٤٦٤ [٤٧٠/١]. والحاكم في المستدرک علی الصحیحین، الجنايز، ٦٠/٣ و صححه علی شرط مسلم، و سكت عنه الذهبي.

(٢) في د: له. و هو خطأ.

(٣) في د: غسلها. و هو خطأ.

(٤) لم اعثر عليه فيما تيسر لي من المراجع. و الله اعلم.

(٥) نص على الإجماع ابن المنذر في الإشراف على مذاهب العلماء، كتاب النكاح و الرضاع، باب نكاح الرثائب اللواتي في الحجور، المسألة: ٢٣٥١ [٩٤/٤].

(٦) النساء: ٢٣.

(٧) في د: جهة.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: لبقاء النكاح.

(١١) في ق: له أن يتزوج.

(١٢) في د: أن يكون باقياً.

مادامت في العدة.

قيل له: لم نقل إن العدة على الإطلاق توجب بقاء النكاح مع وقع الفرقة، وإنما قلنا إن الموت لا يوجب التحريم مع وجوب العدة، و غير ممتنع في الأصول بقاء النكاح لأجل العدة. ألا ترى أن من طلق امرأة واحدة قبل الدخول أن النكاح<sup>(١)</sup> يبطل فيما بينهما لأجل عدم العدة، ولو كانت مدخولا بها كان النكاح باقيا بينهما ما بقيت العدة، [فكذلك الموت ليس يوجب التحريم مع بقاء العدة<sup>(٢)</sup>] و يوجبه مع عدمها بالدلالة التي قدمنا.

فإن قيل: ما يوجب التحريم لا يختص به أحد الزوجين دون الآخر فيما يوجبه من تحريم النظر، فلما وجدنا فرقة الموت لا يمنعها النظر إليه كذلك [وجب أن]<sup>(٣)</sup> لا يمنع النظر إليها؛ لأنه سبب واحد في حكم الفرقة فوجب أن يستويا جميعا فيما يتعلق به من حكم التحريم.

قيل له: هذا غلط؛ لأن الموت [إنما]<sup>(٤)</sup> يوجب الفرقة مع عدم العدة، ولا يوجبها مع وجودها كالطلاق سواء. على [حسب]<sup>(٥)</sup> ما بينا.

فإن قيل: روي عن النبي ﷺ أنه دخل على عائشة رضي الله عنها وهي تقول: وا رأساء، فقال ﷺ: «لا عليك، لو مت قبلي فغسلتك وكفنتك [وحنطتك]<sup>(٦)</sup> ودفنتك»<sup>(٧)</sup>. فأخبر بغسله لها بعد الموت.

قيل له: أما الأخبار الصحيحة فليس في شيء منها ذكر الغسل، وإنما ذكر فيها الدفن،<sup>(٨)</sup> و لو ثبت ذكر الغسل لما دل على قولك؛ لأنه يحتمل أن يكون مراده الأمر بغسلها، كما روي أن العباس والفضل ورجلا من الأنصار رضي الله عنهم غسلوا النبي ﷺ مع علي رضي الله عنه.<sup>(٩)</sup> وإنما علي رضي الله عنه غسله وحده، وأعانه هؤلاء في الغسل، فأضيف الغسل إلى جماعتهم.

(١) في د: بطل النكاح.

(٢-٢) سقط من د.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط من د. ولم اعثر على هذه الكلمة في مصادر الحديث. والله اعلم.

(٧) أخرجه ابن ماجه في السنن، الجنائز، باب غسل الرجل امرأته، الحديث: ١٤٦٥ {٤٧٠/١}. وأحمد في المستند ٢٢٨/٦ مسند السيدة عائشة رضي الله عنها. والدارقطني في السنن، الجنائز، باب التسليم في الجنائز، الحديث: ١١ - ١٣ {٧٤/٢}. والبيهقي في السنن الكبرى، الجنائز، باب الرجل يغسل امرأته ٣/٣٩٦. وفي سننه كلام. انظر: نصب الراية ٢/٢٥١ - ٢٥٢.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، المرضى، باب ما رخص للمريض أن يقول: إني وجع أو وا رأساء، الحديث: ٥٣٤٢ {٢١٤٥/٥} وليس فيه ذكر الغسل ولا الدفن.

(٩) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٧/٢٤٢ - ٢٤٥. وابن هشام في السيرة النبوية ٤/٢٣٢ - ٢٣٣.

وقال الله تعالى: ﴿إِنْ فَرَعُونَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ومعلوم أنه لم يكن يباشِر القتل، وإنما كان يأمر به، وذلك شائع في اللغة<sup>(٢)</sup> غير مدفوع ولا مستنكر.

وأيضاً: فقد قيل: إن نساء النبي ﷺ حُرِّمْنَ على المؤمنين وكن أمهاتهم<sup>(٣)</sup> لأنهن نساء في الجنة فكان حكم الزوجية قائماً بينهما بعد الموت فلذلك جاز [له]<sup>(٤)</sup> غسلها<sup>(٥)</sup> وأيضاً: روي عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة رضي الله عنها في مرضه: «هون على وجهي أن جبريل عليه السلام أخبرني أنك زوجتي في الجنة<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>.

فإن قيل: قد روي أن علياً غسل فاطمة رضي الله عنهما.<sup>(٨)</sup>

قيل له: لأنها كانت / زوجته في الدنيا والآخرة. فقال النبي ﷺ: «كل نسب وسبب منقطع يوم القيامة إلا نسبي وسبيي»<sup>(٩)</sup>. فعلمنا أن السبب الذي كان بينهما لم يقطعه الموت. فإن قيل: ثبوت الميراث بينهما دلالة على جواز الغسل أيهما كان الميت.

قيل له: إن الحال التي يستحق فيها الميراث ليست بما لا يأتي<sup>(١٠)</sup> فيها الغسل، ولا تزويج الأخت؛ لأن الميراث يجب بعد الموت بلا فصل، وذلك حال تنقصة الحال الثانية والثالثة وما بعدها من الأوقات التي لا يستحق بها ميراث، وهي الحال التي ينافيها<sup>(١١)</sup> الغسل وتحريم نكاح الأخت. و

(١) وتكملة الآية: ﴿إِنْ فَرَعُونَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْ أَهْلَهَا شَيْعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصاص: ٤].

(٢) في د: الكلام.

(٣) أما كونهن أمهات المؤمنين فقد نص عليه القرآن الكريم: «السَّيِّئُ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ» [الأحزاب: ٦]. وأما كونهن نساء في الجنة فهذا من خصائصه ﷺ انظر: الفصول في سيرة الرسول ﷺ ص: ٣٣٤ - ٣٣٥. فقول المؤلف: «قيل» صيغة تريض، ولا وجه له.

(٤) سقط من ق.

(٥-٥) سقط من ق.

(٦) أخرجه الترمذي في السنن، المناقب، باب فضل عائشة رضي الله عنها، الحديث: ٣٨٨٠ (٥/٦٦١ - ٦٦٢) وقال: هذا حديث حسن غريب. وأخرجه البخاري - موقوفاً على عمار رضي الله عنه - في الصحيح، فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها، الحديث: ٣٥٦١ (٣/١٣٧٥).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الجنائز، باب المرأة تغسل الرجل، الحديث: ٦١٢٢ (٣/٤١٠). والبيهقي في السنن الكبرى، الجنائز، باب الرجل يغسل امرأته ٣/٣٩٦ - ٣٩٧، وحسن إسناده ابن حجر في التلخيص ١٤٣/٢.

(٨) أخرجه أحمد في المسند ٣٢٣/٤ مسند المسور بن مخرمة الزهري رضي الله عنه، والبيهقي في السنن الكبرى، النكاح، باب الأتساب كلها منقطعة يوم القيامة إلا نسبه ٦٤/٧.

(٩) في د: كما لا يتأتى فيها.

(١٠) يقرأ في ق: ينافي فيها.

لا اعتبار بالميراث في إباحة الغسل. يدل على هذا [أن] <sup>(١)</sup> الزوج لو مات بعد ذلك لم يبطل ميراثه منها؛ لأن هذه الحال ليست حال ميراثه منها.

### مسألة: (يفسل المسلم قريبه الكافر) <sup>(٢)</sup>

قال [أبو جعفر] <sup>(٣)</sup> : «و يغسل المسلم ذا قرابته من الكفار». و ذلك لما روي «أن عليا رضي الله عنه أتى النبي ﷺ فأخبره بأن أبا طالب مات فأمره بغسله و دفنه» <sup>(٤)</sup>.

و أيضا: فإن ما جاز أن يفعله به في حياته من الغسل و الكسوة جاز بعد موته مثله.

### مسألة: <sup>(٥)</sup> (مؤونة التكفين من رأس المال) <sup>(٦)</sup>

قال [أبو جعفر] <sup>(٧)</sup> : «و الكفن و الحنوط من رأس المال». و ذلك لأنه بمنزلة نفقته في حال حياته، فلما كانت النفقة على نفسه مبتدءا بها في حياته على ديون الغرماء و جب أن يكون كذلك بعد الموت. و إذا كان الكفن مقدما على الدين فعلى الوصية و الميراث أولى.

### مسألة: (المشي بالجنائزة ما دون الخيب) <sup>(٨)</sup>

قال [أبو جعفر] <sup>(٩)</sup> : «و المشي بالجنائزة ما دون الخيب». و ذلك لما روي [عن] <sup>(١٠)</sup> الحسن بن صالح بن حي عن يحيى الجابر عن أبي ماجد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألنا <sup>(١١)</sup> نبينا ﷺ عن السير بالجنائزة، فقال: «دون الخيب، الجنائزة متبوعة، و ليست تابعة ليس معها من يقدمها» <sup>(١٢)</sup>.

(١) سقط من د.

(٢) راجع: الأصل ٤١٣/١. المبسوط ٥٥/٢. بدائع الصنائع ٣٠٥/١.

(٣) سقط من د.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، الجنائز، باب الرجل يموت له قرابة مشرك، الحديث: ٣٢١٤ (٥٤٧/٣). و النسائي في السنن المجتبى، الطهارة، باب الغسل من مواراة المشرك، الحديث: ١٩٠ (١١٠/١). و راجع: تلخيص الجبير ١١٤/٢، الحديث: ٧٥٤.

(٥) سقط من ق.

(٦) راجع: المبسوط ١٣٦/٢٩. بدائع الصنائع ٣٠٨/١ - ٣٠٩.

(٧) سقط من د.

(٨) راجع: الأصل ٤١٣/١. المبسوط ٥٦/٢. بدائع الصنائع ٣٠٩/١. الخيب الرخصة دون المكتن و العنق لرسالة

(٩) سقط من د. (مطبوع في المطبعات الخيرية بمكة). الخيب رخصة دون المكتن و العنق.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: سألت.

(١٢) أخرجه أبو داود في السنن، الجنائز، باب الإسراع بالجنائزة، الحديث: ٣٨١٤ (٥٢٥/٣). و الترمذي في السنن، الجنائز، باب المشي خلف الجنائزة، الحديث: ١٠١١ (٣٣٢/٣) و عزا تضعيفه إلى البخاري.

### مسألة: (أحق الناس بالصلاة على الميت)<sup>(١)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٢)</sup>: «و أحق الناس بالصلاة على الميت سلطان بلده». لقول النبي ﷺ في حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه: «ولا يؤم رجل رجلا في سلطانه، ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه»<sup>(٣)</sup>.

قال: «وقد روي عن أبي يوسف أن الولي أحق، فإن لم يكن فإمام حيه». وذلك لأنه / يصلي بالأحياء فهو أولى بالصلاة<sup>(٤)</sup> على الموتى؛ لأنه قد استحق الولاية في الصلوات المكتوبات [التي هي]<sup>(٥)</sup> أوجب من صلاة الجنائز<sup>(٦)</sup>؛ ففي صلاة الجنائز أولى.

قال: «فإن لم يكن إمام الحي فأبوه فإن لم يكن فابنه». قال أبو بكر أحمد: الولاية للابن؛ لأنه أقرب الأولياء، ولكنه يكره له أن يتقدم أباه أوجده، فاستحبوا له تقديمه<sup>(٧)</sup> [وهو رواية عن أصحابنا]<sup>(٨)</sup>.

قال [أبو جعفر]<sup>(٩)</sup>: «فإن كان فيهم أخوان لأب وأم، أو ولدان أو عمان متساويان في القرابة وأحدهما أكبر من الآخر سنا فهو أولى بالصلاة عليه». وذلك لأن النبي ﷺ جعل الحق للأكبر في حال المساواة وجعله أولى بالإمامة في الصلاة<sup>(١٠)</sup> المكتوبة،<sup>(١١)</sup> فصلاة الجنائز بذلك أخرى.

(١) راجع: الأصل ٤٢٣/١. المبسوط ٦٢/٢. بدائع الصنائع ٣١٧/١.

(٢) سقط من د.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح، المساجد، باب من أحق بالإمامة، الحديث: ٦٧٣ (٤٦٥/١). وأبو داود في السنن، الصلاة، باب من أحق بالإمامة، الحديث: ٥٨٢ (٣٩٠/١).

(٤) في د: بها.

(٥) سقط من د.

(٦) ورد هنا في "د": وقد استحق الولاية فيها ففي الخ.

(٧) في د: أن يتقدم.

(٨) سقط من ق. وراجع: الأصل ٤٢٣/١. والمبسوط ٦٣/٢.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: الصلوات المكتوبات.

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، الأذان، باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، الحديث: ٦٠٢ (٢٢٦/١). ومسلم في الصحيح، المساجد، باب من أحق بالإمامة، الحديث: ٦٧٤ (٤٦٦/١).

### مسألة: (١) (أين يقوم الإمام من الميت) (٢)

قال [أبو جعفر] (٣) : « و يقوم المصلي على الرجل و المرأة حذاء الصدر منهما . و قال أبو يوسف : يقوم من الرجل عند رأسه و من المرأة عند وسطها . وجه القول الأول : ما روى سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ « أنه صلى على جنازة امرأة فقام عليها وسطها » (٤) .

و ذهب أبو يوسف إلى ما روى أبو (٥) غالب عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يقوم عند رأس الرجل و عجيزة المرأة » (٦) . و يحتمل أن يكون تارة قريبا من الرأس و تارة من الوسط فظن أنس رضي الله عنه أن ذلك لاختلاف حال الرجل و المرأة . فإذا لا دلالة فيما روي فيه على اختلاف المقام في الصلاة عليهما . و النظر يدل على ذلك [أيضا] (٧) : لأنهما غير مختلفين في سائر سنن الصلاة عليهما .

### مسألة : (لا تجوز الصلاة على الميت في الأوقات المنهي عنها) (٨)

قال [أبو جعفر] (٩) : « و لا يصلى على جنازة عند طلوع الشمس و لا عند غروبها و لا عند قيامها » .

و ذلك لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه : « نهانا رسول الله ﷺ [أن نصلي] (١٠) في ثلاث

(١) سقط من ق.

(٢) راجع: الأصل ٤٢٦/١ . المبسوط ٦٥/٢ . بدائع الصنائع ٣١٢/١ .

(٣) سقط من د.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح ، الجنائز ، باب الصلاة على النفساء ، الحديث : ١٢٦٦ (٤٤٧/١) . و مسلم في الصحيح ، الجنائز ، باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه ، الحديث : ٩٦٤ (٦٦٤/٢) . و المرأة هي أم كعب رضي الله عنها ، كما هو مصرح به عند مسلم .

(٥) في ق : بن غالب ، و هو خطأ .

(٦) أخرجه أبو داود في السنن ، الجنائز ، باب أين يقوم الإمام من الميت ، الحديث : ٣١٩٤ (٥٣٣/٣ - ٥٣٥) . و الترمذي في السنن ، الجنائز ، باب أين يقوم الإمام من الرجل و المرأة ، الحديث : ١٠٣٤ (٣٥٢/٣) و قال : هذا حديث حسن .

(٧) سقط من د.

(٨) راجع: الأصل ٤٢٩/١ . المبسوط ٦٨/٢ . بدائع الصنائع ٣١٦/١ - ٣١٧ .

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من د.



ساعات و أن تقبر فيهن موتانا»<sup>(١)</sup> و ذكر هذه الساعات<sup>(٢)</sup>. [٣] و معلوم أن الدفن غير مكروه في هذه الساعات<sup>(٣)</sup> [فعلنا أن المراد [به]<sup>(٤)</sup> الصلاة على الجنازة.

### مسألة: (صفة الصلاة على الميت)<sup>(٥)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٦)</sup>: «و الصلاة على الجنازة بأربع تكبيرات لا يرفع يديه إلا في الأولى ثم يسلم، يحمد الله بعد التكبيرة الأولى و يثنى عليه، و في الثانية يصلي على النبي ﷺ، و في الثالثة يدعو للميت و يشفع له ثم يسلم بعد الرابعة».

قال: أبو بكر<sup>(٧)</sup>: و ذلك لما تظاهرت [به]<sup>(٨)</sup> الأخبار عن رسول الله ﷺ «أنه صلى على النجاشي فكبر عليه أربعاً»<sup>(٩)</sup>. و «أنه صلى على عثمان بن مظعون فكبر عليه أربعاً»<sup>(١٠)</sup>.

و سئل عبد الله [بن مسعود رضي الله عنه]<sup>(١١)</sup> عن تكبيرات الجنازة فقال: «كل [ذلك]<sup>(١٢)</sup> فعل، و رأيت الناس قد أجمعوا على أربع»<sup>(١٣)</sup>. و روي «أن علياً رضي الله عنه صلى على يزيد بن المكف فكبر عليه أربعاً»<sup>(١٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في الصحيح، صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، الحديث: ٨٣١ (٥٦٨/١ - ٥٦٩). و أبو داود في السنن، الجنائز، باب الدفن عند طلوع الشمس، الحديث: ٣١٩٢ (٥٣١/٣).

(٢) في د: الأوقات.

(٣-٣) سقط من .

(٤) سقط من د.

(٥) راجع: الأصل ٤٢٣/١. المبسوط ٦٣/٢ - ٦٤. بدائع الصنائع ٣١٢/١ - ٣١٤.

(٦) سقط من د.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب التكبير على الجنازة أربعاً، الحديث: ١٢٦٨ (٤٤٧/١). و مسلم في الصحيح، الجنائز، باب التكبير على الجنازة، الحديث: ٩٥١ (٦٥٦/٢).

(١٠) أخرجه ابن ماجه في السنن، الجنائز، باب ما جاء في التكبير على الجنازة أربعاً: ١٥٠٢ (٤٨١/١). و في سننه خالد بن الياس، و هو ضعيف. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٨٧، ت: ١٦١٧.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الجنائز، باب ما قالوا في التكبير على الجنازة من كبر أربعاً، الحديث: ١١٤٢٥ (٤٩٤/٢).

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١١٤٢٣ (٤٩٤/٢). و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصلاة، باب التكبير على الجنائز كم هو؟ ٤٩٩/١.

### مسألة: (لا استفتاح ولا قراءة ولا تشهد في الجنازة)<sup>(١)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٢)</sup>: «ولا قراءة في الصلاة على الجنازة ولا استفتاح ولا

تشهد».

وذلك لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لم يوقت لنا على الجنازة قول ولا قراءة، كبير، ما كبير الإمام واختار من أطيب الكلام»<sup>(٣)</sup>. وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه نحو ذلك،<sup>(٤)</sup> وروي حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما «أنه كان لا يقرأ على الميت»<sup>(٥)</sup>.

وعن [علي بن شмах]<sup>(٦)</sup> قال: شهدت أبا هريرة رضي الله عنه وسأله مروان: كنت سمعت النبي ﷺ يصلي على الجنازة؟ فقال أبو هريرة رضي الله عنه: «اللهم أنت ربها وأنت خلقتها»<sup>(٧)</sup>. وذكر دعاء [و لم يذكر قراءة]<sup>(٨)</sup> وروي يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى على جنازة فقال: «اللهم اغفر لحينا وميتنا»<sup>(٩)</sup> وذكر الدعاء إلى آخره.

وروي<sup>(١٠)</sup> يونس بن ميسرة عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ على رجل من المسلمين فسمعته يقول: «اللهم إن فلاناً في ذمتك»<sup>(١١)</sup> فقه فتنة

(١) راجع: الأصل ٤٢٤/١ - ٤٢٥. المبسوط ٦٤/٢. بدائع الصنائع ٣١٣/١ - ٣١٤. قال الكاساني: «النقل و العادة أنهم [أي الحنفية] يستفتحون بعد تكبيرة الافتتاح كما يستفتحون في سائر الصلوات».

(٢) سقط من د.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الجناز، باب التكبير على الجنازة، الحديث: ٦٤٠٣ [٤٨١/٣ - ٤٨٢] و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصلاة، باب التكبير على الجناز كم هو؟ ٤٩٧/١.

(٤) ذكره ابن المنذر فقال: «و روي ذلك [عدم القراءة على الميت] عن أبي هريرة رضي الله عنه الأوسط، الجناز، باب اختلاف أهل العلم في قراءة فاتحة على الجنازة. ٤٣٩/٥.

(٥) أخرجه ابن المنذر في الأوسط، الجناز، باب اختلاف أهل العلم في قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، الأثر: ٣١٦٨ [٤٣٩/٥].

(٦) في "ق": عثمان بن شماس. وفي "د": عثمان بن سيار. وأخطأ شعبة فقال: «عثمان بن شماس» كما في المصدر الآتي.

(٧) أخرجه أحمد في المسند ٢٥٦/٢ مسند أبي هريرة رضي الله عنه، وأبو داود - وهذا لفظه - في السنن، الجناز، باب الدعاء للميت، الحديث: ٣٢٠٠ [٥٣٨/٣].

(٨) سقط من د.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٣٦٨/٢ مسند أبي هريرة رضي الله عنه. وأبو داود في السنن، الجناز، باب الدعاء للميت، الحديث: ٣٢٠١ [٥٣٩/٣]. والحاكم في المستدرک، الجناز، ٣٥٨/١ وصححه على شرط الشيخين،

و وافقه الذهبي.

(١٠) في د: ذكر.

(١١) في د: ذمة.

القبر»<sup>(١)</sup>. وذكر دعاء.

فهذان قد رويَا عن النبي ﷺ الدعاء في الصلاة على الجنابة، ولو كان قرأ فيها بفاتحة الكتاب لذكرها كما ذكر الدعاء<sup>(٢)</sup> [في الصلاة على الجنابة<sup>(٣)</sup>].

فإن قيل: [فقد]<sup>(٣)</sup> روي عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: صليت مع ابن عباس رضي الله عنهما على جنازة فقرأ [فيها]<sup>(٤)</sup> بفاتحة الكتاب، وقال: «إنها من السنة»<sup>(٥)</sup>. وروي جابر<sup>(٦)</sup> رضي الله عنه «أن النبي ﷺ قرأ بأم القرآن في الصلاة على الجنابة»<sup>(٧)</sup>.

قيل له: أما حديث جابر رضي الله عنه فلا أصل له، ما نعلم أحدا [من أهل العلم]<sup>(٨)</sup> رواه. و أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فلا حجة فيه؛ لأنه لم يقل له: أنه سنة النبي ﷺ فقد تكون السنة لغير النبي ﷺ كما قال: «من سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة»<sup>(٩)</sup>. و لو كان ذلك من سنتها لورد النقل / به متواترا كوروده<sup>(١٠)</sup> في سائر الصلوات.

فإن قيل: قال النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»<sup>(١١)</sup>.

قيل له: لا يتناولها اسم الصلاة على الإطلاق، وإنما تسمى صلاة بتقيد، كما يسمى منتظر الصلاة مصليا.

و من جهة النظر: إنها لو كانت مسنونة لجازت قراءتها بعد كل تكبيرة، كما جازت في كل ركعة؛ لأن كل تكبيرة محلها محل ركعة، ألا ترى أن مدرك الإمام في التكبيرة الثالثة يكبرها معه و يقضي ما سبق به بعد فراغ الإمام كمدرِك بعض [ركعات]<sup>(١٢)</sup> الصلاة. فدل على أن كل تكبيرة بمنزلة

(١) أخرجه أبو داود في المصدر السابق برقم: ٣٢٠٢ [٥٤٠/٣]. وابن ماجه في السنن، الجنائز، باب الدعاء في الصلاة، الحديث: ١٤٩٩ [٤٨٠/١].

(٢-٢) سقط من د.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من ق.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنابة، الحديث: ١٢٧٠ [٤٤٨/١]. و أبو داود في المصدر السابق، باب ما يقرأ على الجنابة، الحديث: ٣١٩٨ [٥٣٧/٣].

(٦) في د: عن جابر.

(٧) أخرجه الإمام الشافعي في "الأم" كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنابة والتكبير فيها ٢٧٠/١. والحاكم في المستدرک على الصحيحين، الجنائز ٣٥٨/١. وفي السند عندهما إبراهيم بن أبي يحيى، وهو متروك. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٣ ت: ٢٤١.

(٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه مسلم في الصحيح، الزكاة، باب الحث على الصدقة، الحديث: ١٠١٧ [٧٠٤/٢ - ٧٠٥].

(١٠) في د: نحو ورودها.

(١١) سبق تخريجه.

(١٢) سقط من د.

ركعة في حكم النقل. فلما اتفقوا<sup>(١)</sup> على أنه لا يقرأ بعد كل تكبيرة [فاتحة الكتاب]<sup>(٢)</sup> دل على أن القراءة غير مسنونة في الصلاة [على]<sup>(٣)</sup> الجنازة.

و أيضا: لو كانت مسنونة وحدها دون السورة كانت بمنزلة الدعاء [كما]<sup>(٤)</sup> يفعل في الأخيرين من الظهر. ويدل على أنها دعاء أن قارئها يعقبها بآمين. وإذا كانت دعاء، وهي مسنونة وجب أن يقرأها في الثالثة: لأنها موضع الدعاء.

ويدل عليه<sup>(٥)</sup> أنها ذكر من<sup>(٦)</sup> أذكار الصلاة المفروضة، وهو القيام فأشبهت سجدة التلاوة، فوجب أن لا قراءة فيها.

### مسألة: لا تعاد الصلاة على الميت إلا إذا كان وليا<sup>(٧)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٨)</sup>: «و لا يصلى على جنازة مرتين إلا أن يكون الذي صلى عليها غير وليها فيعيد وليها الصلاة عليها إن كانت لم تدفن. فإن كانت قد دفنت أعادها على القبر».

و إنما لم يصل عليها مرتين؛ لأن<sup>(٩)</sup> الصلاة الثانية تطوع؛ لأن المفروض هي الأولى، و لا يتطوع بالصلاة على الميت؛ لأنه لو جاز ذلك لجازت الصلاة على قبر النبي ﷺ. فلما اتفق الجميع على امتناع جواز الصلاة على قبر النبي ﷺ<sup>(١٠)</sup> دل على أنه لا يجوز أن يتطوع بالصلاة على الميت. فإن قيل: فقد صلى على النبي ﷺ جماعة بعد جماعة<sup>(١١)</sup>.

قيل له: لأن المفروض كان على كل واحد من الحاضرين في نفسه الصلاة عليه. ألا ترى أنه صلى عليه بغير إمام يقدمهم، و كان كل واحد من الحاضرين مؤديا لفرضه، و من لم يحضر لم يلزمه ذلك فلذلك لم يصل على قبره من حضر بعد دفنه ﷺ.

(١) وهذا الاتفاق من قبيل نفي العلم بالمخالف. - والله أعلم.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من ق.

(٥) في ق: على أنها.

(٦) في د: ركن من أركان.

(٧) راجع: الأصل ٤٢٧/١. المبسوط ٦٧/٢. بدائع الصنائع ٣١٧/١.

(٨) سقط من د.

(٩) في ق: أن.

(١٠) انظر: المغني ٤٥٥/٣، المسألة: ٣٧٣.

(١١) هكذا رواه ابن هشام في السيرة النبوية ٢٣٣/٤، وابن سيد الناس في "عيون الأثر" ٤٥٠/٢.

فإن قيل: روي / « أن النبي ﷺ صلى على قتلى [أحد]<sup>(١)</sup> بعد ثمان سنين<sup>(٢)</sup> » و « على المرأة المسكينة بعد ما صلى<sup>(٣)</sup> عليها ودفنت<sup>(٤)</sup> ». و « صلى على النجاشي وهو بالمدينة<sup>(٥)</sup> ».

قيل له: أما صلاته على النجاشي فلم يكن بعد الدفن ولا بعد ما صلى عليه غيره؛ لأنه ﷺ أخبرهم بموته في الوقت الذي مات فيه، ولو كان صلى عليه بعد الدفن لم يدل على ما ذكرت من<sup>(٦)</sup> وجوه:

أحدها: أنه مات في أرض الكفر ولم يصل عليه أحد حتى دفن، وكذلك تقول فيمن دفن قبل أن يصلى عليه.

ولأن لصلاة النبي ﷺ مزية ليست لصلاة غيره<sup>(٧)</sup> وكان [هو]<sup>(٨)</sup> مخصوصا بها. ولأنه ﷺ قال: « إن القبور مملوءة ظلمة حتى أصلي عليها<sup>(٩)</sup> ». فلهذه المعاني صلى [على]<sup>(١٠)</sup> قبر النجاشي. وأما صلاته على قتلى أحد فكيف يحتجون بها وهم لا يرون الصلاة على الشهيد رأسا. فإن كان ذلك سنة ثابتة فقد خالفوها؛ ولأن أحدا لا يقول في موتانا أنه يصلى عليهم بعد ثمان سنين. وأما صلاته على قبر المسكينة بعد ما صلى عليها أصحابه قبل<sup>(١١)</sup> الدفن فوجهها عندنا ما رواه حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله أن النبي ﷺ صلى على قبر<sup>(١٢)</sup> بعد ما دفن فقال: « إن القبور مملوءة ظلمة حتى أصلي عليها<sup>(١٣)</sup> ».

وفي حديث آخر أنه قال: « لا يصلى على موتاكم - مدامت بين

(١) سقط من د.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في د: صلوا عليها ودفنوها.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤٤٤/٣ مسند عامر بن ربيعة رضي الله عنه. وابن ماجه في السنن، الجنايز، باب الصلاة على القبر، الحديث: ١٥٢٩ (٤٨٩/١). والطحاوي في شرح معاني الآثار، الجنايز، باب التكبير على الجنايز ٤٩٤/١.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) في د: لوجه.

(٧) في ق: صلاة - وهو طغيان القلم -.

(٨) سقط من د.

(٩) أخرجه مسلم في الصحيح، الجنايز، باب الصلاة على القبر. الحديث: ٩٥٦ (٦٥٩/١). وأحمد في المسند ٢٨٨/٢ مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في د: بعد.

(١٢) ورد في ق: قبر النجاشي. - وهو خطأ قطعاً.

(١٣) أخرجه أحمد في المسند ١٥٠/٣ مسند أنس بن مالك رضي الله عنه. والدارقطني في السنن، الجنايز، باب الصلاة على القبر، الحديث: ٤ (٧٧/٢).

ظهرا نيككم<sup>(١)</sup> - غيري<sup>(٢)</sup> فلم يكن فرض الصلاة [على الميت]<sup>(٣)</sup> يسقط بصلاة غيره حيثنذ، فلذلك أعاد الصلاة عليها. وكذلك أعاد<sup>(٤)</sup> الذين صلوا على المسكينة، الصلاة عليها مع النبي ﷺ. وقد وري «أن النبي ﷺ صلى على حمزة رضي الله عنه [صلاة]<sup>(٥)</sup> بعد صلاة<sup>(٦)</sup>». و «صلى على أم سعد رضي الله عنها بعد شهر كان متغيبا»<sup>(٧)</sup>. وذلك خصوصية النبي ﷺ<sup>(٨)</sup> لا يشاركه فيها<sup>(٩)</sup> غيره؛ لأنه لو جاز<sup>(١٠)</sup> ذلك لجاز بعد سنة، وعشرين سنة، وذلك<sup>(١١)</sup> يمتنع عند الجميع. وأما إذا صلى عليه غير الولي [بغير إذن الولي]<sup>(١٢)</sup> فللولي أن يعيدها؛ لأنه من حق الولي التقدم في الصلاة عليه، فليس لأحد أن يبطل حقه فصار في حقه كما لم يصل عليه.

### مسألة: (المشي خلف الجنائز أفضل)<sup>(١٣)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(١٤)</sup>: «المشي خلف الجنائز أفضل من المشي أمامها و [كل]<sup>(١٥)</sup> ذلك مباح».

قال أبو بكر<sup>(١٦)</sup>: وذلك لما رواه عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال: قال أبو سعيد الخدري لعلي رضي الله عنهما: يا أبا الحسن! أخبرني عن المشي مع الجنائز أي ذلك أفضل المشي، أمامها أم خلفها؟ فقال علي رضي الله عنه: «إن<sup>(١٧)</sup> فضل المشي

(١) في د: أظهركم.

(٢) أخرجه النسائي في السنن المجتبى، الجنائز، باب الصلاة على القبر، الحديث: ٢٠٢١ {٨٥/٤}. وابن ماجه في السنن، الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على القبر، الحديث: ١٥٢٨ {٤٨٩/١} كلاهما نحوه.

(٣) سقط من ق.

(٤) في ق: أعاد الصلاة،

(٥) سقط من د،

(٦) سبق تخريجه.

(٧) أخرجه الترمذي في السنن، الجنائز، باب الصلاة على القبر، الحديث: ١٠٣٨ {٣٥٦/٣}. وابن المنذر في الأوسط، الجنائز، باب ذكر المدة التي إليها يصل على القبر، الحديث: ٣١١٠ {٤١٤/٥}، وهو مرسل.

(٨) في ق: فقد روي أن النبي ﷺ لا يشاركه الخ.

(٩) في ق: فيه.

(١٠) في د: كان.

(١١) في د: وهذا يمتنع.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) راجع: الأصل ٤١٤/١. المبسوط ٥٦/٢. بدائع الصنائع ٣٠٩/١.

(١٤) سقط من د.

(١٥) سقط من ق.

(١٦) سقط من ق.

(١٧) في ق: إني أفضل. والذي أثبتنا هو الموافق لمصدر الحديث.

خلفها على المشي أمامها كفضل صلاة المكتوبة على التطوع». قال: يا أبا الحسن! أبرأيك تقول أم شيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: «بل شيء سمعته من رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup>.

[قال أحمد]<sup>(٢)</sup>: «وقد روي هذا الحديث عن علي رضي الله عنه [غير]<sup>(٣)</sup> مرفوع<sup>(٤)</sup> إلى النبي ﷺ، بل هو موقوف عليه من قوله: <sup>(٥)</sup> [و لا يضرك ذلك عندنا]<sup>(٦)</sup>، و لو لم يكن مسندا لعلمنا أنه لم يقله إلا توقيفا؛ لأن مقادير ثواب الأعمال لا تعلم إلا من طريق التوقيف، و لا تعلم من جهة الاجتهاد.

و روى عبد الله بن مسعود<sup>(٧)</sup> رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الجنائز متبوعة و ليست<sup>(٨)</sup> بتابعة ليس معها من يقدمها»<sup>(٩)</sup>.

و عن البراء رضي الله عنه «أن النبي ﷺ أمر باتباع الجنائز»<sup>(١٠)</sup>. و المتبع للشيء هو المتأخر عنه؛ لأن المتقدم أمامه.

فإن قيل: روى الزهري [عن سالم]<sup>(١١)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان [يمشي]<sup>(١٢)</sup> أمام الجنائز فقال: «كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك، و أبو بكر و عمر و عثمان رضي الله عنهم»<sup>(١٣)</sup>. و عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه «أن النبي ﷺ قال: «الراكب خلف الجنائز، و الماشي حيث شاء

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الجنائز، باب المشي أمام الجنائز، الحديث: ٦٢٦٦ [٤٤٧/٣]. في سننه كلام. انظر: نصب الراية ٢٩١/٢.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) في د: مسند.

(٥) أخرجه - موقوفا عليه - ابن أبي شيبعة في المصنف، الجنائز، باب المشي أمام الجنائز: ١١٢٣٩ [٤٧٨/٢]. و البيهقي في السنن الكبرى، الجنائز، باب المشي خلف الجنائز ٢٥/٤.

(٦-٦) سقط من د.

(٧) في د: أبو سعيد.

(٨) في د: ليس.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٤٣٢/١ مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. و ابن ماجه في السنن، الجنائز، باب المشي أمام الجنائز، الحديث: ١٤٨٤ [٤٧٦/١].

(١٠) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، الحديث: ١١٨٢ [٤١٧/١ - ٤١٨]. و مسلم في الصحيح، اللباس و الزينة، باب تحريم استعمال إثناء الذهب، الحديث: ٢٠٦٦ [١٦٣٥/٣].

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) أخرجه مالك في الموطأ، الجنائز، باب المشي أمام الجنائز، الحديث: ٨ [٢٢٥/١]. و أحمد في المسند ٨/٢ مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. و أبو داود في السنن، الجنائز، باب المشي أمام الجنائز، الحديث:

منها»<sup>(١)</sup>. و قال ربيعة بن عبد الله: «رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقدم الناس أمام جنازة زينب رضي الله عنها، و فعل ذلك بحضرة الصحابة»<sup>(٢)</sup>. فدل على موافقتهم إياه. [إذ لم يعلم من أحد منهم خلافه]<sup>(٣)</sup>.

قيل له: أما ما روي عن النبي ﷺ و [عن]<sup>(٤)</sup> أبي بكر و عمر رضي الله عنهما فلا دلالة فيه على موضع الفضل. و إنما فيه الإباحة [لا غير]<sup>(٥)</sup> و نحن لا ننكر إباحة المشي أمامها. و خبرنا أولى بالاستعمال في إثبات التفضيل: لأن فيه بيان موضع الفضل فاستعملنا الخبرين على ما وردا، [فتثبت]<sup>(٦)</sup> أحدهما [في]<sup>(٧)</sup> الإباحة و الآخر في الفضل.

و قد روى يونس عن الزهري عن أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ و أبا بكر و عمر رضي الله عنهما [كانوا]<sup>(٨)</sup> يمشون أما الجنازة و خلفها»<sup>(٩)</sup>. فذكر في هذا الخبر المشي في الموضعين، و غير/ جائز أن يكون المراد التفضيل لاستحالة ذلك. و إنما المراد منه إباحة الأمرين. فكذاك الخبر الذي فيه المشي أمامها إنما دل<sup>(١٠)</sup> على الإباحة. و لا دلالة فيه على موضع الفضل.

[<sup>(١١)</sup> و أما خبر المغيرة رضي الله عنه فيدل على صحة قولنا؛ لأنه أخبر أن "الراكب يمشي خلفها"، و هذا أمر يقتضي ظاهره الإيجاب. "و الماشي حيث شاء منها" فإنما أفاد الإباحة، و لا دلالة فيه على موضع الفضل<sup>(١٢)</sup>] إلا أنه إذا صح هذا الخبر أن الأفضل للراكب أن يكون خلفها كان كذلك حكم الماشي من وجهين:

أحدهما: أنا لا نعلم أحدا فصل بينهما في موضع الفضل.  
والثاني: أن الراكب و الماشي مستويان في كونهما متبعين للجنازة.  
و أما حديث عمر رضي الله عنهما في جنازة زينب رضي الله عنها فإنه جائز أن يكون [في]<sup>(١٣)</sup> فعل

(١) أخرجه أبو داود في المصدر السابق برقم: ٣١٨٠ [٥٢٢/٣ - ٥٢٣]. و الترمذي في السنن، الجنائز، باب

الصلاة على الأطفال، الحديث: ١٠٣١ [٣٤٩/٣ - ٣٥٠] و قال: «حديث حسن صحيح».

(٢) أخرجه مالك في المصدر السابق برقم: ٩ [٢٢٥/١]. و عبد الرزاق في المصدر السابق برقم: ٦٢٦٠ [٤٤٥/٣].

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط من ق.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، الجنائز، باب المشي في الجنازة أين ينبغي؟ ٤٨١/١.

(١٠) في د: إنما فيه الإباحة.

(١١-١١) سقط من د.

(١٢-١٢) سقط من ق.



ذلك<sup>(١٢)</sup> [لعارض، و هو كثرة النساء مع الرجال خلف الجنائز و كره الرجال مخالطتهن، كما روى ابراهيم عن الأسود « أنه [كان]<sup>(١١)</sup> إذا كان مع الجنائز نساء أخذ بيدي فيقدمنا نمشي أمامها، وإذا لم يكن معها نساء نمشي<sup>(١٢)</sup> خلفها<sup>(١٣)</sup> ».

### مسألة: يسجى قبر المرأة بثوب<sup>(١٤)</sup>

قال: [أبو جعفر]<sup>(١٥)</sup> : « يسجى قبر المرأة [بثوب]<sup>(١٦)</sup> و لا يسجى قبر الرجل ». قال أبو بكر: « و ذلك<sup>(١٧)</sup> لما روي عن عمير بن سعد رضي الله عنه قال: «مدوا على قبر يزيد بن المكف [ثوبا]<sup>(١٨)</sup> فأخذه علي رضي الله عنه و قال: هو رجل<sup>(١٩)</sup> ».

و أيضا: كما تستر المرأة بنعش [و لا يستر الرجل]<sup>(٢٠)</sup> فكذلك في حال الدفن.

### مسألة: تسنم القبور و يرش عليهما الماء<sup>(٢١)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٢٢)</sup> : « تسنم القبور و يرش عليهما الماء ». قال أبو بكر<sup>(٢٣)</sup> : و ذلك لما روى ابن الزبير عن جابر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: « لا تجصصوا القبور، و لا تبنوا عليهما<sup>(٢٤)</sup> ». و الترييع يشبه البناء ، و التسنيم يخالفه.

و قد روى أن قبر النبي ﷺ و أبي بكر و عمر رضي الله عنهما مسنم<sup>(٢٥)</sup>.

(١) سقط من د.

(٢) في د: مشي.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، الجنائز، باب المشي في الجنائز أين ينبغي ٤٨٥/١

(٤) راجع: الأصل ٤٢٢/١. المبسوط ٦٢/٢. بدائع الصنائع ٣١٩/١ - ٣٢٠.

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من ق.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من ق.

(٩) لم اعثر عليه فيما تيسر لي من المصادر. والله اعلم.

(١٠) سقط من ق.

(١١) راجع: الأصل ٤٢٢/١. المبسوط ٦٢/٢. بدائع الصنائع ٣٢٠/١.

(١٢) سقط من د.

(١٣) سقط من ق.

(١٤) أخرجه مسلم في الصحيح، الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر، الحديث: ٩٧٠ [٦٦٧/٢]. و الترمذي في

السنن، الجنائز باب كراهية تجصيص القبور، الحديث: ١٠٥٢ [٣٦٨/٣] و قال: حسن صحيح، و لفظهما:

« نهى رسول الله ﷺ » الخ.

(١٥) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب قبر النبي ﷺ، الحديث: ١٣٢٥ [٤٦٨/١]. و ذلك عن قبر

الرسول ﷺ، و عن قبر الثلاثة أخرج ابن أبي شيبة في المصنف، الجنائز باب ما قالوا في القبر يسنم، الحديث:

١١٧٣٤ [٢٢/٣].

**مسألة: (١) التعزية و الإذن بالجنابة<sup>(٢)</sup>**

قال: « ولا بأس بتعزية أهل الميت و الإذن للجنابة »<sup>(٣)</sup>.

[وذلك]<sup>(٤)</sup> لأن التعزية فيها وعظ و تذكير و دعاء، و ذلك مستحب، و قد روى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى امرأة تبكي على صبي لها فقال [لها]<sup>(٥)</sup> : « اتقي الله و اصبري »، فذلك<sup>(٦)</sup> تعزية منه لها.

و أما الإذن فقد [قال في أمر المرأة المبتلاة التي كانت في ناحية المدينة: « إذا ماتت فأذنوني »]<sup>(٨)</sup>.

**مسألة: (إباحة البكاء على الميت دون النياحة)<sup>(٩)</sup>**

قال: « ولا بأس [بالبكاء]<sup>(١٠)</sup> على الميت من غير أن يخلط ذلك بنذب أو نياحة ».

و ذلك لما [روي أن النبي ﷺ بكى حين مات [ابنه]<sup>(١١)</sup> إبراهيم و قال: « القلب / يحزن و العين تدمع و لا نقول ما يسخط الرب، و إنا بك يا إبراهيم لمحزونون »]<sup>(١٢)</sup>.  
و حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود [حدثنا أبو الوليد]<sup>(١٣)</sup> الطيالسي حدثنا شعبة عن

(١) سقط من ق.

(٢) راجع: الجامع الصغير ص ١١٦. بدائع الصنائع ٢٩٩/١.

(٣) في د: على الجنابة.

(٤) سقط من د.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: فقد عزاها النبي ﷺ، و الحديث أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز باب قول الرجل للمرأة عند القبر: « اصبري »، الحديث: ١١٩٤ {٤٢٢/١}. و مسلم في الجنائز، باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى، الحديث: ٩٢٦ {٦٣٧/٢}.

(٧-٧) سقط من ق.

(٨) أخرجه مسلم في المصدر السابق برقم: ٩٥٦ {٦٥٩/٢}. و البخاري في الصحيح، المساجد، باب كنس المسجد، الحديث: ٤٤٦ {١٧٥/١}.

(٩) راجع: شرح معاني الآثار، الكراهية، باب البكاء على الميت، ٢٩٢/٤، و بدائع الصنائع ٣١٠/١.

(١٠) زيادة من متن المختصر.

(١١) سقط من د.

(١٢) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب قول النبي ﷺ : « إنا بك لمحزونون ». الحديث: ١٢٤١ {٤٣٩/١}. و مسلم في الصحيح، الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان برقم: ٢٣١٥ {١٨٠٨/٤}.

(١٣) سقط من د.

عاصم الأحول قال: سمعت أبا عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن ابنة النبي ﷺ أرسلت إليه، وأنا معه وسعد: أن<sup>(١)</sup> ابنتي [أو ابني]<sup>(٢)</sup> قد حضر فاشهدنا، فأرسل يقرئ السلام وقال: «قل: لله ما أخذ وما أعطى وكل شيء عنده إلى أجل» فأرسلت تقسم عليه<sup>(٣)</sup> فأتاها فوضع الصبي في حجر رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup> [و نفسه تقعق ففاضت عينا رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup>] فقال له سعد: ما هذا؟ فقال له: «إنها<sup>(٦)</sup> رحمة يضعها الله في قلوب من شاء، وإنما يرحم الله [من عباده]<sup>(٧)</sup> الرحماء»<sup>(٨)</sup>.

و أما ما روي عن النبي ﷺ «أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه»<sup>(٩)</sup>، فإن العرب تسمى التعدد والنوح بكاء، وكانوا [في الجاهلية]<sup>(١٠)</sup> يعددون على الموتى بأفعالهم في الشرك. فجائز أن يكون رأى قوما يعددون على مشرك بأفعاله التي كان يفعلها مما يعدونه مفاخر [و مآثر]<sup>(١١)</sup> وهي معاص و شرك، فأخبر ﷺ أنه يعذب<sup>(١٢)</sup> في قبره بهذه الأفعال التي يذكرونها. وقالت عائشة رضي الله عنها في ذلك: «إنكم لتحدثون<sup>(١٣)</sup> عن غير كذابين - لما ذكر لها هذا الحديث - ولكن السمع يخطئ و إنما مر النبي ﷺ على قوم يبكون على يهودي فقال: «إنكم<sup>(١٤)</sup> لتبكون عليه و إنه ليعذب». قال الله

(١) سقط من ق.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من ق.

(٤) في د: عليها.

(٥-٥) سقط من ق.

(٦) في د: إنما هي.

(٧) سقط من د.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب ما يرخص من البكاء في غير نوح، الحديث: ١٢٢٤ (٤٣٢/١). و

مسلم في الصحيح، الجنائز، باب البكاء على الميت، الحديث: ٩٢٣ (٦٣٥/٢ - ٦٣٦).

(٩) أخرجه البخاري في المصدر السابق برقم: ١٢٢٦ (٤٣٢/١ - ٤٣٣). و مسلم في الصحيح، الجنائز، باب الميت

يعذب ببكاء أهله عليه، الحديث: ٩٢٧ - ٩٣١ (٦٣٨/٢ - ٦٤٢).

(١٠) سقط من د.

(١١) سقط من ق.

(١٢) في د: معذب.

(١٣) في د: إنهم ليحدثون.

(١٤) في د: إنهم ليبكون.

تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (١). (٢).

و أما النوح فقد نهى عنه النبي ﷺ و أوعد (٣) عليه في أخبار كثيرة مشهورة. (٤)

---

(١) الأنعام : ١٦٤.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب ما يرخص من البكاء في غير نوح، الحديث: ١٢٢٦ - ١٢٢٧  
 {٤٣٣ - ٤٣٢/١}. و مسلم في الصحيح، الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، الحديث: ٩٢٩ - ٩٣١  
 - ٩٣٢ {٦٤٣ - ٦٤١/٢}.

(٣) راجع في ذلك مثلاً: صحيح البخاري، الجنائز، باب ما يكره من النباحة على الميت ٤٣٤/١، و صحيح مسلم،  
 الجنائز، باب التشديد في النباحة ٦٤٤/٢ - ٦٤٦.

(٤) ورد بعده في د: هنا تم السفر الأول بحمد الله و عونه يتلوه في أول الثاني كتاب الزكاة.

بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب الزكاة<sup>(١)</sup>

(١) متن مختصر الطحاوي ، ص ٤٣ - ٥٣.

باب صدقة الإبل<sup>(١)</sup>[ نصاب زكاة الإبل ]<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: «وليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، فإذا كانت خمسا سائمة قد حال عليها الحول وهي كذلك في ملك من هي له من رجل أو امرأة من البالغين الأحرار المسلمين ففيها شاة الى تسع، فإذا كانت<sup>(٣)</sup> عشرا ففيها شاتان». الى آخر ما ذكر.

قال أبو بكر أحمد: لا خلاف بين الفقهاء في ذلك الى عشرين ومائة، وقد وردت به / آثار عن ١٧٧  
رسول الله ﷺ متظاهرة مستفيضة. وقد روى أبو اسحاق عن عاصم بن<sup>(٤)</sup> ضمرة عن علي رضي الله  
عنه «في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه»<sup>(٥)</sup>.

قال يحيى بن آدم<sup>(٦)</sup>: سمعت سفيان الثوري يقول: كان علي رضي الله عنه أفقه من أن يقول  
هذا، وإنما هذا من قبل الرجال»<sup>(٧)</sup>.

قال أبو بكر أحمد: ويحتمل أن يكون علي رضي الله عنه أخذ من خمس وعشرين خمس شياه  
على جهة القيمة [عن بنت مخاض]<sup>(٨)</sup> فظن الراوي أنه رآها فرضا.  
واختلف أهل العلم فيها إذا زادت على عشرين ومائة. فقال أصحابنا فيها باستئناف الفريضة،  
وهو قول علي<sup>(٩)</sup> [بن أبي طالب]<sup>(١٠)</sup> وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما<sup>(١١)</sup>. وقال بعض أهل

(١) سقط هذا العنوان للباب من النسختين، وزدناه من متن المختصر للطحاوي ص ٤٣.

(٢) راجع: الأصل ١/٢-٣، المبسوط ١٥٠/٢ وما بعدها بدائع الصنائع ٢٦/٢.

(٣) في ق: صارت والذي أثبتنا موافق لمتن المختصر.

(٤) في د: عن.

(٥) أخرجه ابن أبي شعبة في المصنف، الزكاة، باب في زكاة الإبل ما فيها الحديث: ٩٨٨٩ [٣٥٩/٢]، وأبو داود في السنن، الزكاة، باب في زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٢ [٢٢٨/٢-٢٣٠].

(٦) في ق: سعيد، والصواب ما أثبتنا من د.

(٧) نقله البيهقي - عن "التقريب" للقفال الكبير الشاشي - في معرفة السنن والآثار، الزكاة، باب كيف فرض الصدقة النص رقم: ٧٩١٧ [٣٥-٣٤/٦].

وقال النووي: «حديث عاصم بن ضمرة متفق على ضعفه وهائه» ثم نقل عن ابن المنذر: «لا يصح عن علي ما روي عنه فيها» المجموع شرح المذهب ٤٠٠/٥.

(٨) سقط من د.

(٩) أخرجه ابن أبي شعبة في المصنف، الزكاة، باب من قال: «إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بها الفريضة الحديث: ٩٩١١ [٣٦١/٢] والبيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب ذكر رواية عاصم بن ضمرة ٩٢/٤.

(١٠) سقط من ق.

(١١) أخرج عنه محمد بن الحسن في الآثار، باب زكاة الإبل الحديث: ٣١٧ ص ٦٤.

المدينة: حتى تزيد و [تبلغ] <sup>(١)</sup> الزيادة عشرا فيكون فيها ابتنا لبون و حقة. <sup>(٢)</sup> و قال الشافعي رضي الله عنه: اذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون. <sup>(٣)</sup>

و قد روي عن النبي ﷺ فيها أخبار مختلفة ذهب كل فريق منهم الى بعضها. فأما ما روي فيها مما يدل على صحة قولنا: فما رواه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن جده <sup>(٤)</sup> عمرو بن حزم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «فاذا كانت الإبل مائة و عشرين ففيها حقتان، فاذا كانت أكثر من ذلك فاعدد في كل خمسين حقة و ما كان أقل من خمس و عشرين ففي كل خمس شاة». <sup>(٥)</sup>

و ليس يخلو ما ذكره في أقل من خمس و عشرين من أن يكون المراد به الابتداء أو الزيادة على المائة و العشرين أو هما جميعا، و لا يجوز أن يكون المراد الابتداء فحسب لأنه قد تقدم ذكره مفسرا، و حملة عليه يسقط <sup>(٦)</sup> فائدته.

و لأن حكم الكلام أن يرجع الى ما يليه و لا يرجع الى ما تقدمه الا بدلالة. و الذي يليه ذكر المائة و العشرين فقد سقط هذا الوجه فلم يبق الا أن يعود على ما يليه أو عليهما فكيف ما تصرفت الحال، فما <sup>(٧)</sup> بعد المائة و العشرين مراد.

فإن قيل: قد روي في حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه / عن النبي ﷺ : «و اذا زادت الإبل على عشرين و مائة ففي كل خمسين حقة و في كل أربعين بنت لبون». <sup>(٨)</sup>

قيل له: لم يبين فيه مقدار الزيادة، و هما مستعملان جميعا عندنا لأن الزيادة الى <sup>(٩)</sup> تمام الخمسين حقة و في تسعين و مائة ثلاث حقا و بنت لبون.

فإن قيل: ليس فيه ايجاب بنت لبون في الأربعين بعد المائة و الخمسين لأنك توجبها في ست و

(١) سقط من ق.

(٢) هو قول مالك امام دار الهجرة، انظر: بداية المجتهد ٤٧/٥.

(٣) انظر: الأم للشافعي ٥/٢.

(٤) في ق: عن عمرو بن حزم ، و الصواب ما أثبتنا.

(٥) المصنف لعبد الرزاق، الزكاة، باب الصدقات الحديث: ٦٧٩٣ [٥-٤/٤]

و فيه عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن النبي ﷺ الخ.

(٦) في ق: فسقطت.

(٧) في ق: فيما ، و الصواب ما أثبتنا من د.

(٨) أخرجه أبو داود في المراسيل، الزكاة، باب صدقة الماشية ص ١٤-١٥، تأليف: الإمام أبي داود، سليمان بن

الأشعث السجستاني المتوفي ٢٧٥ هـ. و الحاكم في المستدرک، الزكاة: ٣٩٥-٣٩٧، و النسائي في السنن

المجتبى، القسمات، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول الحديث: ٤٨٦٨ [٥٨/٨] و عنده جزء الكتاب

الخاص بالديات.

(٩) في د: على.

ثمانين و مائة.

قيل له: لا يخرج ذلك مما قلنا كما روى عن النبي ﷺ في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: « وفي أربعين سائمة بنت لبون ».<sup>(١)</sup> وإنما هي واجبة في ست و ثلاثين.

و كما قال: « في مائتي شاة شاتان »<sup>(٢)</sup> و الوجوب في مائة واحد و عشرين . و لكن [لما كان]<sup>(٣)</sup> فرضها واحدا جاز أن يقول: ذلك كذلك لما وصفنا.

و روي الخصيب بن ناصح عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن أبي بكر بن حزم أن النبي ﷺ كتب لجده عمرو بن حزم رضي الله عنه في ذكر فرائض الإبل و كان في ذلك: « و ان الإبل اذا كانت أكثر من عشرين و مائة ففي كل خمسين حقة، فما فضل فانه ليعاد الى أولى فريضة الإبل، فما كان أقل من خمس و عشرين ففيه الغنم في كل خمس ذود شاة. »<sup>(٤)</sup>

فبين أن استئناف الفريضة فيما فضل على<sup>(٥)</sup> عشرين و مائة. و هذا الحديث و ان كان مرسلًا فان ارساله لا يضره عندنا، لأن الموصول و المقطوع عندنا سواء.

و مما يدل على صحة قولنا ما روى شريك عن مخارق عن طارق قال خطبنا على رضي الله عنه فقال: « و الله ما عندنا كتاب نقرؤه الا كتاب الله و هذه الصحيفة. قلنا: و ما فيها؟ قال: « أسنان الإبل، أخذتها من رسول الله ﷺ. »<sup>(٦)</sup>

و روى منذر الثوري عن محمد بن الحنفية أن عليا رضي الله عنه قال له: خذ هذه الصحيفة فان فيها سنن رسول الله ﷺ و ذلك حين جاءه سعاة عثمان رضي الله عنه / يشكونه.<sup>(٧)</sup> و روى عطية عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بعث علي الي عثمان رضي الله عنهما

(١) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٥ {٢٣٣/٢-٢٣٤} و النسائي في المجتبى،

الزكاة، باب عقوبة مانع الزكاة الحديث: ٢٤٤٣ {١٦/٥}.

(٢) لم أجد بهذا اللفظ و المحفوظ الذي عثرت عليه: « فاذا زادت على عشرين و مائة الى مائتين شاتان ». أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب زكاة الغنم الحديث: ١٣٨٦ {٥٢٨/٢}.

(٣) سقط من د.

(٤) في ق: روى الحديث الخصيب الخ.

(٥) أخرجه أبو داود في المراسيل، كتاب الزكاة، باب صدقة الماشية ص ١٤-١٥. ذكره البيهقي في المعرفة، الزكاة، باب كيف فرض الصدقة برقم: ٧٨٨٥ {٢٧/٦-٢٨}.

(٦) في د: عن.

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح، الجزية، باب ذمة المسلمين و جوارهم واحدة الحديث: ٣٠٠١ {١١٥٧/٣}. و أحمد في المسند ١٠٠/١ مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه . و هذا لفظه.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ، الحديث: ٢٩٤٤ {١١٣٢/٣}. وفيه: جاءه أناس يشكون سعاة عثمان رضي الله عنه . و الله أعلم.



بصحيفة فيها كتاب، فقال له: «مر ساعاتك أن يعملوا بما في هذه الصحيفة»<sup>(١)</sup>.  
 فثبت بهذه الأخبار أن عليا رضي الله عنه أخذ أسنان الإبل عن رسول الله ﷺ ثم ثبت عن  
 علي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> من مذهبه استيناف الفريضة. فدل على أنه مما أخذه عن رسول الله ﷺ .  
 فان قيل: روي عن علي رضي الله عنه: إذا زادت [الإبل]<sup>(٣)</sup> على عشرين و مائة ففي كل  
 خمسين حقة.<sup>(٤)</sup>

قيل له: هو صحيح ، ومعناه [أنه]<sup>(٥)</sup> إذا كانت الزيادة الى تمام الخمسين والمائة.  
 واحتج من قال بتغير الفرض بزيادة الواحدة بحديث رواه سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم  
 عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه ولم يخرجه الى عماله  
 حتى قبض فعمل به أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما. فكان فيه: فإذا زادت الإبل على عشرين و  
 مائة ففي كل خمسين حقة و في كل أربعين بنت لبون.<sup>(٦)</sup>  
 وهذا حديث فاسد السند. وقد قيل: إن سفيان بن حسين أوهم فيه<sup>(٧)</sup> و [قد]<sup>(٨)</sup> رواه كبار  
 أصحاب الزهري فذكروه عن سالم «أنه كان [في كتاب]<sup>(٩)</sup> عند آل عمر»،<sup>(١٠)</sup> و في بعضه: «في كتاب  
 الصدقة».<sup>(١١)</sup>

فحصل هذا الحديث مرسل<sup>(١٢)</sup> لا يصح للمخالف الإحتجاج به . و لو ثبت على [ما]<sup>(١٣)</sup> ادعوه  
 لم يعارض به ما روينا من استيناف الفريضة، لأنه لم يبين فيه مقدار الزيادة فنستعملها على حسب

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه الحديث: ٢٩٤٤ {١١٣٢/٣}. وأحمد  
 في المسند ١٤١/١ مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) في د: في مذهبه.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب في زكاة الإبل ما فيها الحديث: ٩٨٨٩ {٣٥٩/٢}.

(٥) سقط من ق.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٩٨٨٧ {٣٥٨/٢}. وأحمد في المسند ٥/٢ المسند عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما . والحاكم في المستدرک ، الزكاة، ٣٩٢-٣٩٣ و صححه و وافقه الذهبي.

(٧) قال الترمذي بعد تحسين الحديث: وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري . . . . . ولم يرفعه وإنما

رفعه سفيان بن حسين . السنن، الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم الحديث: ٦٢١ {١٩/٣}. وقال الحاكم: «إنه

مرسل». أنظر المصدر السابق له.

(٨) سقط من د.

(٩) عند أبي داود، السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٠ {٢٢٦/٢}.

(١٠) عند الترمذي في السنن، المصدر السابق نفسه.

(١١) انظر: سنن الترمذي ١٩/٣ . والمستدرک للحاكم ٣٩٣/١.

(١٢) سقط من ق.

ما تقدم من بيان جهة الاستعمال .

و أيضا: ليس فيه ما يوجب الحكم لأنه ليس فيه أمر من النبي ﷺ ، « كتبه و لم يخرجها الى عماله » . و لو كان الحكم به ثابتا لأمر به و لأخرجها الى عماله .

و أيضا : قد روي عن عمر رضي الله عنه استيناف الفريضة <sup>(١)</sup> نحو قولنا ، و لو كان ذلك عنده ثابتا عن النبي ﷺ لم يكن يخالفه الى غيره .

و احتجوا أيضا بحديث محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن ثمامة بن عبد الله بن أنس أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: بعثني أبو بكر الصديق رضي الله عنه الى البحرين و كتب « هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين التي أمر الله بها رسوله . و قال /

فيه : « فاذا زادت الإبل على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، و في كل خمسين حقة » . <sup>(٢)</sup> و هذا حديث أصله مرسل رواه حماد بن سلمة فقال: « أخذت من ثمامة كتاب أنس بن عمر أن أبا بكر كتبه لأنس » . <sup>(٣)</sup> و لو ثبت كان تأويله ما وصفنا .

و احتجوا أيضا بما روى سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن في كتاب النبي ﷺ الى أهل اليمن فيه الفرائض و السنن و الديات . و بعث به مع عمرو بن حزم رضي الله عنه و فيه: « في الإبل اذا زادت على خمسين و مائة ففي كل خمسين حقة » . <sup>(٤)</sup>

و على هذا <sup>(٥)</sup> الوجه يرويه سليمان بن داود عن الزهري ، و هو ضعيف عندهم جدا . <sup>(٦)</sup> و يدل على ضعفه و وهاه <sup>(٧)</sup> أن أصحاب الزهري الأثبات منهم كيونس و غيره روه عن الزهري عن الصحيفة التي عند آل عمر <sup>(٨)</sup> و لو كان عند الزهري بهذا الإسناد لما لجأ في روايته الى صحيفة . و لو

(١)

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب زكاة الغنم الحديث: ١٣٨٦ [٥٢٧/٢-٥٢٨].

(٣) أخرجه أبو داود ذي السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٦٧ [٢١٤/٢-٢٢٤]. و راجع نصب الراية ٣٣٦/٢-٣٣٧.

(٤) سبق تخريجه .

(٥) في ق: و هذا على الوجه . و هو مفقود من «د» فالتصويب من عندنا .

(٦) سليمان بن داود الخولاني، أبو داود الدمشقي، يروي عن الزهري، ذكره الدارقطني في «الضعفاء و المتروكين» ص ٣١٨ ت: ٢٥١ . و راجع نصب الراية ٣٤١/٢-٣٤٢.

(٧) الذي يبدو لي أنه يقصد بذلك ضعف «كتاب عمر» و هو غير «كتاب عمرو بن حزم» و غير «كتاب أبي بكر الصديق» رضي الله عنهم، حيث أن كل واحد منها كتاب مستقل غير الآخر . راجع: نصب الراية ٣٣٥/٢-٣٤٢.

(٨) عند أبي داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٠ [٢٢٦/٢].

ثبت كان مستعملا مع خبر استيناف الفريضة على الوجه الذي بينا.  
وقد روى يونس عن الزهري قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة ،  
وهو عند آل عمر و أقرأنيها سالم و فيه: «فاذا كانت احدى و عشرين و مائة ففيها ثلاث بنات  
لبون»<sup>(١)</sup>.

و هذا منقطع ، لا يرويه غير يونس بهذا اللفظ ، و جائز أن يكون الأصل ماروي في الأخبار  
الأخر التي لم يبين فيها مقدار الزيادة. و حمله الراوي على المعنى عنده و لم يراع اللفظ. و لما كان  
المعنى عنده أن أقل الزيادة واحد عبر عنه: فان في واحد و عشرين و مائة ثلاث بنات لبون. كما روى  
الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من أدرك من الصلاة  
ركعة فقد أدركها». قال الزهري: «فنرى أن الجمعة من الصلاة»<sup>(٢)</sup>. ثم رواه بعضهم عن الزهري  
بإسناده عن النبي ﷺ: «من أدرك من الجمعة ركعة صلى إليها أخرى»<sup>(٣)</sup>. فعبّر عما اشتمل عليه  
اللفظ عنده و عزاه الي النبي ﷺ .

/ وقد روى عن النبي ﷺ في أخبار آخر غيرها: «فاذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة، و  
في كل أربعين بنت لبون»<sup>(٤)</sup>. و هذا يضاد ما في خبر يونس لأن زيادة الواحد لا يكثرها الإبل.  
وقد روى عمرو بن حزم عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري: أن في كتاب النبي ﷺ و في  
كتاب عمر رضي الله عنه في صدقة الإبل: «أن الإبل اذا زادت على عشرين و مائة فليس فيما دون  
العشر شيء حتى تبلغ ثلاثين و مائة فيكون فيها حقة و ابنتا لبون»<sup>(٥)</sup>. و هذا الحديث أيضا: ينفي  
تغير الفرض بزيادة الواحد و يعارض جميع ما رواه مخالفنا فيه، و اذا تعارضت هذه الأخبار كان أقل  
أحوالها أن تسقط ويسلم لنا خبر استيناف الفرض.

(١) عند أبي داود في المصدر السابق، و البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب ابانة قوله: « و في كل أربعين ابنة  
لبون ٩٠/٤.

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه - في كتاب الصدقة عن عمر رضي الله عنه - البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب كيف فرض  
الصدقة ٨٨/٤، و أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٦٨ (٢/٢٢٥). و ابن ماجه في  
السنن، الزكاة، باب صدقة الإبل الحديث: ١٧٩٨ (١/٥٧٣). و في حديث الشعبي مرسلأ أخرجه ابن أبي شيبه  
في المصنف، الزكاة، باب زكاة الإبل ما فيها. الأثر: ٩٨٩٧ (٢/٣٦٠) و في حديث علي رضي الله عنه عند  
أبي داود في السنن، المصدر السابق برقم: ١٥٧٢ (٢/٢٢٩).

و ابن أبي شيبه في المصدر السابق برقم: ٩٨٨٩ (٢/٣٥٩).

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٠ (٢/٢٢٦-٢٢٧). و الدار قطني في  
السنن، الزكاة، باب زكاة الإبل و الغنم الحديث: ٤-٥ (٢/١١٦-١١٧). و الحاكم في المستدرک علي  
الصحيحين، الزكاة، ٣٩٣/١-٣٩٤.

فان قيل: هو يعارض أخبارك أيضا في استيناف الفرض.  
 قيل له: تخبرنا مزية توجب له أن يكون أولى بالاستعمال من سائر الأخبار، وذلك لأنه لا  
 يوجب تغيير الفرض المتقدم، ولا يعترض عليه، وأخبارهم يعترض عليها ويغير فلذلك كان  
 خبرنا أولى.

و أيضا: فلو تعارضت الأخبار كلها وسقطت كان مذهبنا أولى بالصواب، لأننا لا نغير الفرض  
 المتقدم الذي قد أجمعوا على ثبوته وصحته باستيناف الفريضة. ومخالفونا قد غيروه. فكان الفرض  
 الأول باقيا، اذ لا جائز نقله الى غيره الا من جهة التوقيف أو الاتفاق. فلما عدنا ذلك لم نغير  
 الفرض الأول، وإذا ثبت الفرض الأول وجب استيناف الفرض، لأن كل من بقى الفرض الأول على حاله  
 قال باستيناف الفرض. فلما صح عندنا بقاء الفرض الأول على ما بينا صح استيناف الفريضة عليه.  
 ومما يدل على فساد مذهب من اعتبر زيادة الواحد أن الواحد الزائد على العشرين والمائة لا  
 يخلو من أن يكون الوجوب فيما قبله، وهو عفو في نفسه، أو يكون الوجوب فيه وفيما قبله. فان  
 كان الوجوب فيه وفيما قبله فإنما أوجب القائل به في كل أربعين وثلاث، بنت لبون. فهذا خلاف/  
 الخبر، لأن في الخبر «في كل أربعين بنت لبون».

فإن قيل: إنه يخالف الخبر لأئك تقول: في الأربعين من الإبل ابنة لبون، والوجوب في ستة  
 و ثلاثين.

قيل له: ليس الأمر كما ظننت من قبل أني إذا أوجبت ابنة لبون في الإبل فالأكثر لا محالة  
 ذلك واجب فيه.

و إذا كان النبي ﷺ انما أوجب بنت لبون في الأربعين، ثم قلت: «لا يجب الا في الأربعين و  
 الثلاث» فقد منعت الوجوب في المقدار الذي ورد فيه الخبر، ثم رجعنا الى القسم الآخر الذي اقتضاه  
 كلامنا بدءا، وهو أن يكون الوجوب في كل أربعين، والواحد عفو. وأن كان كذلك فينبغي أن  
 يتغير به الفرض بما قبله: لأن في أصول الزكوات أن العفو لا يغير الفرض. ومن غير الفرض  
 بالعفو فقله خارج من الأصول. فلم يخل قائل هذا القول من مخالفة نص الخبر أو الأصول التي بنى  
 عليها فروض الصدقات.

و يدل من جهة النظر على ما قلنا أن الزيادة لو كانت موجبة لبنات اللبون لأوجبتها حيث ما  
 وجدت كالحمسين لما كانت موجبة للحقة<sup>(١)</sup>. أوجبتها حيث وجدت. فلما اتفق الجميع على أن المائة و  
 العشرين لا يجب فيها ثلاث بنات لبون<sup>(٢)</sup> علمنا أن الأربعين لا توجب بنات لبون، ولا يتعلق  
 حكمها بها.

(١) في د: للحقائق.

(٢) انظر: المغني ١٦/٤ المسألة: ٣٩٩، وبداية المجتهد ٤٦/٥.

**فصل :** وإذا<sup>(١)</sup> لم توجد بنت مخاض أخذ ابن لبون إذا كانت<sup>(٢)</sup> قيمته [مثل قيمة]<sup>(٣)</sup> بنت مخاض؛ لأن الأصل بنت المخاض ، وابن لبون [مأخوذ على أنه]<sup>(٤)</sup> قائم مقام بنت مخاض في قيمته. وماروي عن النبي ﷺ : «فان لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر». <sup>(٥)</sup> محمول على هذا المعنى. ولأن قيمته حينئذ كانت مثل قيمة ابنة المخاض. والدليل على ذلك أنه لما اختلفت القيمة فيما بين بنت مخاض و بنت لبون أمر بأخذ بنت اللبون و رد ما بين القيمتين، وهي شاة أو عشرون درهما.<sup>(٦)</sup>

---

(١) في د: وان لم توجد.

(٢) في د: كان.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) أخرجه - عن ابن عمر في كتاب الصدقات - ابن ماجه في السنن، الزكاة، باب صدقة الإبل الحديث: ١٧٩٨ {٥٧٣/١}، وأبوداود في المصدر السابق برقم: ١٥٦٧ {٢٢٠/٢}.

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض و ليست عنده الحديث: ١٣٨٥ {٥٢٧/٢}. وأبوداود في نفس المصدر السابق.

/ باب صدقة البقر<sup>(١)</sup>{ نصاب زكاة البقر<sup>(٢)</sup> }

قال: «و ليس فيما دون ثلاثين من البقر السائمة صدقة فاذا كانت ثلاثين و حال عليها الحول ففيها تبيع أو تبيعة. فاذا كانت أربعين ففيها مسنة». ثم اختلفت الرواية عن أبي حنيفة فيما زاد على الأربعين. فروى عنه أبو يوسف أن ما زاد عليها فيحساب ذلك . وروى أسد بن عمرو و غيره عنه أنه [قال]<sup>(٣)</sup>: لا شئ في الزيادة حتى يكون البقر ستين. فاذا كانت ستين ففيها تبيعان، و هو قول أبي يوسف و محمد. ثم لا خلاف أنه لا شئ في الزيادة حتى تبلغ سبعين<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: «في كل أربعين مسنة و في كل ثلاثين تبيع.

قال أبو بكر أحمد: «[وقد]<sup>(٥)</sup> روي عن أبي حنيفة أنه لا شئ<sup>(٦)</sup> في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ خمسين فيكون فيها مسنة و ربع مسنة ، ثم ليس في الزيادة شئ حتى تبلغ ستين فيكون فيها تبيعان.

و الأصل في ذلك<sup>(٧)</sup> ما روى معاذ رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «في كل ثلاثين تبيع و في كل أربعين مسنة»<sup>(٨)</sup> و هذا متفق عليه<sup>(٩)</sup> إلا فيما بين الأربعين الى الستين، فإنهم يختلفون فيه على ما بينا<sup>(١٠)</sup>.

و أما وجه قول أبي حنيفة فيما زاد على الأربعين، فهو أن هذا مال قد ثبت الحق في جملته فهو داخل في قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾<sup>(١١)</sup> فأوجب عمومها أخذ الحق من جميعه حتى

(١) مختصر الطحاوي ص ٤٣ - ٤٤

(٢) راجع: الأصل ٢ / ٦١ - ٦٣ ، المبسوط ١٨٧ / ٢ بدائع الصنائع ٢٨ / ٢

(٣) سقط من د.

(٤) هذه الجملة: «ثم لا خلاف ... سبعين» غير موجودة في متن مختصر الطحاوي.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: ليس في الزيادة شئ حتى تبلغ الخمسين الخ.

(٧) في د: فيه.

(٨) أخرجه مالك في الموطأ، الزكاة، باب ما جاء في صدقة البقر الحديث: ٢٤ {٢٥٩/١}، و أبو داود في السنن في

المصدر السابق برقم: ١٥٧٦ {٢٣٤/٢ - ٢٣٥}. و الترمذي في السنن ، الزكاة، باب زكاة البقر الحديث: ٦٢٣

{٢٠/٣}. و حسنه. و قال: «إن المرسل أصح».

(٩) انظر: المغني ٤/ ٣٢-٣٣، بداية المجتهد ٥٧/٥.

(١٠) في د: "قلنا" و قد سبق قبل بضعة اسطر.

(١١) التوبة: ١٠٣.

تقوم الدلالة على تخصيص شيء منه.

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾<sup>(١)</sup> كلام مجمل لا يصح [اعتبار]<sup>(٢)</sup>

العموم فيه.

قيل له: هذا غلط من وجهين:

أحدهما: أن لفظ المال غير مجمل بل هو عموم يقتضي أخذ الحق من الجميع. وإنما الإجمال في قوله: «صدقة». ثم إذا وجب الحق في الزيادة بالعموم كان مقدار الواجب بقسط المسنة من أربعين بالإجماع.

والآخر: أنه لو كان مجملا كان حصول الاتفاق على وجوب الأخذ من أربعين موجبا لدخولها في المراد. وإذا حصل هذا المال مرادا باللفظ جاز اعتبار العموم فيه.

و دليل آخر: وهو أنا<sup>(٣)</sup> لو أثبتنا فيما زاد على الأربعين وقصا لم يخل من أن يكون تسعة أو تسعة عشر و لم نجد في أوقاص البقر تسعة عشر، لأن أوقاصها تسعة<sup>(٤)</sup> تسعة/ بالاتفاق.<sup>(٥)</sup> و في اثبات<sup>(٦)</sup> الوقص<sup>(٧)</sup> تسعة عشر مخالفة<sup>(٨)</sup> لأصول أوقاص البقر. وإن جعلناه تسعة كان الذي انتقل اليه كسرا و لم نر في أصول الزكوات انتقال الفرض بالكسر. فلما خرج الوجهان جميعا من موافقة الأصول، و كان ذلك جملة مال قد وجبت فيه الزكاة بالاتفاق وجب الحق في قليل الزيادة و كثيرها.

فإن قيل: و ايجابك الزكاة في الزيادة من غير وقص مخالف للأصول، إذ ليس فيها ايجاب صدقة [بعد الفرض]<sup>(٩)</sup> الا و بينهما وقص و تخالفها أيضا من جهة ايجاب الصدقة بالكسور. قيل له: إذا ثبت أن هذه الجملة مزكاة لم يثبت الوقص الا بتوقيف و الوجوب قد تقرر فيه قبل ذلك و انتظمه عموم لفظ الآية و لا يحتاج في اثباته الى أكثر من ذلك. و قد أوجب مخالفنا فيما زاد على المائتين [من الورق]<sup>(١٠)</sup> بحساب و لم يثبت عفوا فلم يمتنع ثبوته فيما وصفنا.

(١) التوبة: ١٠٣.

(٢) سقط من د.

(٣) في د: أنه ليس بخلو الوقص فيما زاد على الأربعين من أن يكون الخ.

(٤) في د: تسع تسع.

(٥)

(٦) في د: فايجاب.

(٧) في ق: الوقت و هو خطأ.

(٨) في د: خارج عن أصول الخ.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من ق.

وزعم الشافعي فيمن له ستة<sup>(١)</sup> وعشرون من الإبل استفاد في بعض الحول عشرا أن فيه عشر أجزاء من ستة وثلاثين جزءا من بنت لبون.<sup>(٢)</sup>

فان احتجوا بما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا أحمد بن محمد [قال حدثنا] <sup>(٣)</sup> بن يوسف بن شاهين قال: حدثنا عبيد الله <sup>(٤)</sup> بن عمر قال: حدثنا البخاري عن يحيى بن أبي أنيسة <sup>(٥)</sup> عن الحكم عن يحيى بن الحراز عن [الحكم عن] <sup>(٦)</sup> معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله ﷺ على الصدقة الى اليمن وأمرني «أن آخذ من كل ثلاثين<sup>(٧)</sup> بقرة تبيعا»، وذكر الحديث. قال: فعرض عليّ أهل اليمن أن يعطوني [في] <sup>(٨)</sup> ما بين الخمسين والستين وما بين الستين والسبعين فلم آخذ وسألت رسول الله ﷺ فقال: «هي الأوقاص لا صدقة فيها».<sup>(٩)</sup>

قيل له: كذلك يقول أبو حنيفة في إحدى الروايات <sup>(١٠)</sup> عنه ، وهي التي يقول <sup>(١١)</sup> فيها: «أنه لا شئ في الزيادة حتى تبلغ خمسين فيكون [فيها] <sup>(١٢)</sup> مسنة وربع مسنة».

و أيضا: فإن الوقص ما بين الفريضتين وهو الذي ينتقل من سن الى سن أو الى عدد، وليس ذلك حكم ما زاد على الأربعين؛ لأنه/ يوجب فيه الكسر فلم يدخل في الخبر.

و أيضا: فإن هذا الخبر يعارضه ما روى عمرو بن دينار عن طاوس عن معاذ رضي الله عنه قال: «لم يقل لي رسول الله ﷺ في الأوقاص شيئا».<sup>(١٣)</sup> فأخير أنه لم ينفه ولم يوجبه.

(١) في د: ست وعشرون.

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب ٣٦٨/٥.

(٣) سقط من ق.

(٤) في د: عبد الله.

(٥) يقرأ في د: شيبه.

(٦) سقط من ق.

(٧) في ق: أربعين.

(٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه -مختصرا- عبد الرزاق في المصنف، الزكاة، باب البقر الحديث: ٦٨٤٨ {٢٣/٤}، والدارقطني في

السنن، الزكاة، باب ليس في الخضراوات صدقة الحديث: ٢٢ {٩٩/٢}.

(١٠) في د: الروايتين، والصواب ما أثبتنا فعن أبي حنيفة في الأوقاص ما بين الأربعين والستين ثلاث روايات ،

انظر: بدائع الصنائع ٢٨/٢.

(١١) في د: يقول: لا صدقة فيها في الزيادة حتى الخ.

(١٢) سقط من د.

(١٣) أخرجه مالك في الموطأ، الزكاة، باب ما جاء في صدقة البقر الحديث: ٢٤ {٢٥٩/١}، والشافعي في الأم،

الزكاة، باب صدقة البقر ٨/٢، والدارقطني في السنن، الزكاة، باب ليس في الخضراوات صدقة الحديث: ٢١

{٩٩/٢}.



## باب صدقة الغنم<sup>(١)</sup>

### [ نصاب زكاة الغنم ]<sup>(٢)</sup>

قال: «و ليس فيما دون الأربعين من الغنم صدقة فاذا كانت أربعين ففيها شاة الى عشرين و مائة، فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين ، فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه، ثم لا شئ في زيادتها حتى تبلغ أربعمائة فيكون فيها أربع شياه، ثم كذلك أبدا في كل مائة شاة».

قال أبو بكر أحمد: و هذه الجملة لا خلاف فيها بين أهل العلم<sup>(٣)</sup> ، و قد وردت بها آثار متواترة عن النبي ﷺ .<sup>(٤)</sup>

قال: «و الماعز والضأن سواء في الزكاة».

و ذلك لأن الإسم [الغنم]<sup>(٥)</sup> يجمع الصنفين جميعا و ينتظمهما قول النبي ﷺ : «في [كل]<sup>(٦)</sup> أربعين من الغنم شاة».<sup>(٧)</sup>

قال: «و لا يوخذ في<sup>(٨)</sup> ذلك الا الثني فصاعدا».

و ذلك لأن المأخوذ منها الوسط و مادون الثني فهو [في حد]<sup>(٩)</sup> الصغار. و قال سفيان بن عبد الله رضي الله عنه<sup>(١٠)</sup> - و كان عاملا لعمر [بن الخطاب رضي الله عنه]<sup>(١١)</sup> - : إن أصحاب الأموال يقولون لنا: إنكم تظلموننا تعدون علينا الصغار و لا تأخذونها.<sup>(١٢)</sup> فقال عمر: عد عليهم

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) راجع: الأصل ٣٦/٢ و ما بعدها ، المبسوط ١٨٢/٢ ، بدائع الصنائع ٢٨/٢ - ٢٩.

(٣) انظر: المغني ٣٨/٤ ، و بداية المجتهد ٥٧/٥.

(٤) مثلا انظر: صحيح البخاري، الزكاة، باب زكاة الغنم [٥٢٧/٢]. و سنن أبي داود، الزكاة، باب زكاة السائمة،

[٢١٤/٢ و ما بعدها]. و سنن النسائي، الزكاة، باب زكاة الغنم ٢٨/٥ و ما بعدها. و نصب الراية ٣٥٤/٢.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط من ق.

(٧) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٦٨ (٢٢٥/٢). و أحمد في المسند ١٥/٢،

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٨) في د: من ذلك.

(٩) في ق: فهي الصغار.

(١٠) هو سفيان بن عبد الله بن ربيعة الثقفي الطائفي . أسلم مع وفد ثقيف و استعمله عمر رضي الله عنه على

صدقات الطائف. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٥٤/٢ - ٥٥ ، و تقريب التهذيب ص ٢٤٤ ت: ٢٤٤٦.

(١١) سقط من د.

(١٢) في د: و لا تأخذوا منها.

السخلة<sup>(١)</sup> وإن راح بها الراعي على كنفه وقل لهم: قد تركنا لكم الماخض<sup>(٢)</sup> والرئي<sup>(٣)</sup> و فحل الغنم<sup>(٤)</sup>.

قال [أبو جعفر]<sup>(٥)</sup>: «ولا يؤخذ في الزكاة الرئي ولا الماخض ولا فحل الغنم ولا الأكولة».

و ذلك لما روي عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ رضي الله عنه: «إياك و كرائم أموالهم»<sup>(٦)</sup> و قال في حديث أنس رضي الله عنه: «ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم»<sup>(٧)</sup> فمنع أخذ الفحل ؛ لأنه من خيار المال.

### مسألة (الدين يمنع وجوب الزكاة بمقداره)<sup>(٨)</sup>

قال أبو جعفر: «و من حال عليه أحوال<sup>(٩)</sup> في ماشيته و لم يؤد زكاتها، أدى

زكاة الحول الأول<sup>(١٠)</sup> منها ثم نظر الى ما بقي فإن كانت فيها زكاة، زكاه للحول الثاني و إلا لم يزكه».

قال أبو بكر أحمد رحمه الله تعالى: الأصل في ذلك أن الدين عندهم يمنع وجوب الزكاة<sup>(١١)</sup> في مقداره ، و يكون المقدار المستحق بالدين كأنه غير مالكة فيما يمنع من تعلق وجوب الزكاة فيه. و جعلوا كل حق لله تعالى في المال مما له مطالب من الآدميين، بمنزلة دين الآدميين. و صدقات المواشي لها مطالب من الآدميين، و هو الإمام فأشبهه ديون الآدميين.

و أما حقوق الله تعالى<sup>(١٢)</sup> مما لا مطالب له من الآدميين ، نحو النذور و الكفارات و الحج و نحوها؛ فإن وجوبها لا يمنع وجوب الزكاة. و لا تعلم في هذا الفصل خلافا بين الفقهاء<sup>(١٣)</sup>.

(١) السخلة: ولد الغنم الصغير حين تنتج. انظر: النهاية ٣٥٠/٢.

(٢) الماخض الحامل التي أخذها الماخض - الطلق - لتضع. انظر: النهاية: ٣٠٦/٤.

(٣) الرئي التي تربي في البيت من الغنم لأجل اللبن ، و قيل: الشاة قريبة العهد بالولادة. انظر: النهاية ١٨٠/٢.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، الزكاة، باب ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة الحديث: ٢٦ (٢٦٥/١).

(٥) سقط من ق.

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء الحديث: ١٤٢٥ (٥٤٤/٢).

(٧) أخرجه البخاري في المصدر السابق، باب لا تؤخذ في الصدقة هرمة الحديث: ١٣٨٧ (٥٢٨/٢).

(٨) راجع: الأصل ٦/٢ ، المبسوط ١٦٩/٢ - ١٧٠، ١٩٤، بدائع الصنائع ٦/٢ - ٧.

(٩) في د: الحول.

(١٠) في ق: الأحوال.

(١١-١٢) سقط من ق.

(١٣) و لعل نفى العلم بالخلاف هو في منع الدين وجوب الزكاة مما كان في حق العبد أو في حق الله الذي له مطالب من الآدميين، أي في غير النذور و الكفارات و الحج. انظر للإتفاق: المغني ٢٦٣/٤ و ما بعدها.

و الدليل على أن الدين يمنع وجوب الزكاة بمقداره قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ  
وَالْمَسْكِينِ ﴾ الى قوله: ﴿ وَالْغَارِمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> فأمر بإعطاء الغارمين من الصدقة.

و قال النبي ﷺ: «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم». <sup>(٢)</sup> فحصل لنا  
بمجموع الآية والخبر أن الغارم فقير فصار المقدار المستحق بالدين كأنه في غير ملكه في جواز اعطائه  
الصدقة و كونه في حكم من لا يملك.

و دليل آخر <sup>(٣)</sup>: و هو اتفاق الجميع على أن على <sup>(٤)</sup> الطالب زكاة ما يقبض للحول الماضي  
فحصل المقبوض <sup>(٥)</sup> بعينه في حكم الملك للطالب في ذلك الحول و استحالة اثبات حكم الملك فيه  
للمطلوب في باب وجوب الزكاة عليه لإستحالة ثبوت الملك لهما جميعا في حول واحد في جميع المال،  
فمن حيث وجبت زكاة على الطالب وجب أن ينتفي وجوبها عن المطلوب.

و أيضا: لو أن الطالب أخذ المال بغير إذن المطلوب كان أولى به منه، فلما كانت العين  
مستحقة للطالب من هذا الوجه حتى [ إذا ] <sup>(٦)</sup> أخذها لم يجبر على ردها ثبت بذلك حقه فيها و صار  
ملك الغريم كملك المكاتب في المقدار المستحق بالدين فوجب أن ينتفي عنه وجوب الزكاة.

و أيضا: قال عثمان بن عفان رضي الله عنه على المنبر في شهر رمضان: «أيها <sup>(٧)</sup> الناس هذا  
شهر زكاتكم فمن كان عليه الدين فليؤده ثم ليترك بقية ماله». <sup>(٨)</sup> فأخبر بوجوبها في بقية المال بعد  
الدين و ذلك بحضرة الصحابة من غير خلاف من غيره عليه.

### مسألة (زكاة الخلطة و الشركة) <sup>(٩)</sup>

قال: «والخليطان في المواشي كغير الخليطين يعتبر ملك كل واحد  
[منهما] <sup>(١٠)</sup> على حياله و لا يعتد بالشركة».

(١) التوبة: ٦٠.

(٢) أخرج نحوه - من حديث معاذ رضي الله عنه - البخاري في المصدر السابق رقم: ١٣٣١ (٥٠٥/٢).

(٣) في د: و يدل عليه اتفاق الخ.

(٤) في د: أن علي بن أبي طالب زكى ما يقبضه للحول الخ. و هو من أوهام الناسخين.

(٥) في د: فحصل القبض بغير حكم الملك. و الصواب ما أثبتنا.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: يا أيها.

(٨) أخرجه مالك في الموطأ، الزكاة، باب الزكاة في الدين الحديث: ١٧ (٢٥٣/١). و عبدالرزاق في المصنف،

الزكاة، باب لا زكاة الا في فضل الحديث: ٧٠٨٦ - ٧٠٨٧ (٩٢/٤ - ٩٣).

(٩) راجع: الأصل ٤٣. ١٩/٢، المبسوط ١٥٣/٢، بدائع الصنائع ٢٩/٢

(١٠) سقط من ق.

و ذلك لما حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا موسى بن اسماعيل قال: حدثنا حماد قال: أخذت من ثمامة بن عبد الله بن أنس كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس رضي الله عنهم و عليه خاتم رسول الله ﷺ فاذا فيه «فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين التي أمر الله بها نبيه فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، و من سئل فوقها فلا يعطه». و ذكر الحديث الى أن قال: « و ان لم تبلغ سائمة الرجل أربعين فليس فيها شيء»<sup>(١)</sup>.

و حدثنا دعلج<sup>(٢)</sup> بن أحمد قال: حدثنا أبو خالد عبد العزيز بن معاوية القرشي قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثني أبي عن ثمامة [بن عبد الله بن أنس]<sup>(٣)</sup> عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ بنحو ذلك<sup>(٤)</sup>، و قال: «و من لم تكن له الا أربعة من الإبل فليس فيها صدقة»<sup>(٥)</sup> و قال في صدقة الغنم: فاذا كانت سائمة الرجل تنقص من أربعين شاة، واحدة فليس فيها صدقة<sup>(٥)</sup> [إلا أن يشأ ربها]<sup>(٦)</sup>.

و حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا سليمان بن داود المهري قال: أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني جرير بن حازم - و سمي آخر - عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة و الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا كانت لك مائتا درهم و حال عليها الحول ففيها خمسة دراهم. و ليس عليك شيء في»<sup>(٧)</sup> الذهب حتى يكون ذلك عشرين ديناراً و حال عليها الحول ففيها نصف دينار»<sup>(٨)</sup>.

[<sup>(٩)</sup> و حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال: حدثنا زهير قال: حدثنا أبو اسحاق عن عاصم بن ضمرة و عن الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه ، قال زهير: أحسبه عن النبي ﷺ قال: «في كل الغنم من كل أربعين شاة. فان لم يكن الا تسع و ثلاثون فليس عليك فيها شيء»<sup>(٩)</sup>]<sup>(١٠)</sup>.

(١) سنن أبي داود، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٦٧ [٢/٢١٤ - ٢١٥].

(٢) في ق: علي بن أحمد، و الصواب ما أثبتنا من د.

(٣) سقط من د.

(٤) هو كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، و قد سبق تخريجه.

(٥-٥) سقط من ق.

(٦) هو جزء من كتاب الصدقات المعروف بكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه، سبق تخريجه.

(٧) في د: من.

(٨) في مصدر المؤلف: يكون لك عشرون ديناراً الخ. أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث:

١٥٧٣ [٢/٢٣٠].

(٩-٩) سقط من ق.

(١٠) سنن أبي داود، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٢ [٢/٢٢٨ - ٢٢٩].

و روى سعيد بن سليمان الواسطي قال: حدثنا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «ليس على امرئ صدقة فيما دون خمس ذود»<sup>(١)</sup>.

فنص في هذه الأخبار على حكم الواحد إذا نقص ماله من النصاب و لم يفرق بين الخليط و غيره. واقتضى عموم استعمال الحكم في الحالين.

و [أيضا<sup>(٢)</sup>] قوله عليه السلام: / «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»<sup>(٣)</sup>. و جائز إطلاق اللفظ في أحد الشريكين إذا كان بينهما خمس أن يقال: له دون خمس من الإبل فانتفى وجوب الصدقة عنه بعموم اللفظ.

فان قيل: فقد قال النبي ﷺ: «في خمس من الإبل شاة»<sup>(٤)</sup>. و هو ينتظم حال الشركة و الانفراد.

قيل له: لا دلالة فيه على ما ذكرت؛ لأن ذلك إنما يقتضي وجوب الشاة في خمس [ما]<sup>(٥)</sup> و لا يقتضي وجوبها في كل خمس، [٦] و سقط اعتبار عمومه في كل خمس<sup>(٦)</sup> و متى أوجبنا شاة في خمس<sup>(٧)</sup> ما فقد قضينا عهدة اللفظ.<sup>(٨)</sup>

و أيضا: إلى تنظيم كل خمس [نصف]<sup>(٩)</sup> عارضه قوله: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»<sup>(١٠)</sup>. لأن عموم كل واحد من الخبرين يدفع عموم الآخر. و إذا تعارضا سقطا و انفرد لنا قوله: «فاذا نقصت سائمة الرجل من أربعين شاة، واحدة، فليس فيها صدقة»<sup>(١١)</sup> بلا معارض؛ لأنه وارد في

(١) أخرجه مسلم في الصحيح، الزكاة، الحديث: ٩٨٠ [٦٧٥/٢]، و الدار قطني في السنن، الزكاة، باب وجوب زكاة الذهب و الورق الحديث: ٦ [٩٣/٢]. و الذود من الإبل ما بين الثنتين إلى التسع. انظر: النهاية ١٧١/٢.

(٢) سقط من ق.

(٣) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز الحديث: ١٣٤٠ [٥٠٩/٢]، مسلم في المصدر السابق برقم: ٩٧٩ - ١/ ٥ [٦٧٤/٢].

(٤) سبق معناه في كتب الصدقات و هذا لفظ الدارمي في السنن، الزكاة، باب زكاة الإبل الحديث: ١٦٢٦ [٤٦٦/١]، و أحمد في المسند ١٤/٢ - ١٥، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من ق.

(٧) في د: في كل خمس.

(٨) في د: الخبر.

(٩) سقط من د. بداية الجملة في «د» مضموسة، و يبدو لي أن في الكلام سقطا. و الله أعلم.

(١٠) سبق تخريجه قريبا.

(١١) سبق تخريجه.

بيان حكم ملك كل واحد. وقوله: «في خمس من الإبل شاة»<sup>(١)</sup> ليس فيه بيان حكم المالك فوجب أن يكون قاضيا عليه.

و أيضا: لما اتفق الجميع على أن لا شيء في خمس من الإبل بين ذمي و مسلم أو مكاتب و حر<sup>(٢)</sup> مع وجود الخمس علمنا أن الاعتبار بوجود النصاب في ملك واحد دون غيره.

فان قيل: <sup>(٣)</sup> لما قال: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع و ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية»<sup>(٤)</sup>. دل بذلك على أن أول الخطاب جار على [حال]<sup>(٥)</sup> الخلطة و غيرها، و هو قوله: «في خمس من الإبل شاة»<sup>(٦)</sup>.

قيل له: أما قوله: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع» فليس يخلو من أن يكون المراد به الاجتماع و التفرق<sup>(٧)</sup> في المكان أو في الملك أو في المال و المكان. فلما اتفق الجميع على أن من له خمس من الإبل في مكانين وجبت عليه الصدقة [لا اجتماعهما]<sup>(٨)</sup> في ملكه، و سقط بذلك اعتبار المكان رأسا فصار كأنه قال: لا يفرق بين مجتمع في الملك. فقلنا<sup>(٩)</sup> من أجل ذلك: إذا كان له مائة و عشرون شاة في أماكن متفرقة، فلو فرقها المصدق<sup>(١٠)</sup> لأجل / اقتراقها في المكان وجب ثلاث شياه فمنع النبي ﷺ ذلك بقوله: «لا يفرق بين مجتمع».

و أما قوله: «لا يجمع بين متفرق» فالرجلان يكون بينهما ثمانون شاة، لكل واحد أربعون فيكون على كل واحد منهما شاة [واحدة]<sup>(١١)</sup> [فيجمعان ليكون عليهما شاة واحدة]<sup>(١٢)</sup> فاذا فعل<sup>(١٣)</sup> ذلك فقد جمع بين متفرق في الملك، و قد اتفق الجميع على أن قوله: «لا يفرق بين مجتمع» قد أريد به الملك دون المكان<sup>(١٤)</sup> فوجب أن يكون

(١) سبق تخريجه قريبا.

(٢) انظر: المغني ٧٢/٤، و المجموع شرح المذهب ٣٣٠/٥، ٤٣٤.

(٣) في د: فان قال.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب لا يجمع بين متفرق، و باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان الحديث: ١٣٨٢، ١٣٨٣ [٥٢٦/٢] و ذلك في كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الصدقات.

(٥) سقط من ق.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) في د: من الإفتراق.

(٨) سقط من ق: و قد نقل الإجماع صاحب: «المغني» فيه. ٦٣/٤ - ٦٤.

(٩) في د: فعلمنا.

(١٠) في د: المتصدق.

(١١) سقط من ق.

(١٢ - ١٢) سقط من د.

(١٣) في د: جمع.

(١٤) لم أقف على هذا الاتفاق.

قوله: <sup>(١)</sup> «ولا يجمع بين متفرق» <sup>(٢)</sup> كذلك ؛ لأنه خطاب واحد معطوف بعضه على بعض ، وقد أضمر في أحدهما الملك فوجب أن يكون ذلك مضمرا في الآخر، إذ لا بد له من ضمير غير ما أضمر في الآخر.

و على أن قوله: «لا يجمع بين متفرق» ينفي عمومه الجمع بينهما إذا كانا متفرقين في الملك ، فمن <sup>(٣)</sup> حيث أراد مخالفنا الاحتجاج به علينا لزمه في الملك مثل ما ألزمنا.

و أيضا: فإن قوله: «لا يفرق بين مجتمع و لا يجمع بين متفرق» لما لم يرد حقيقة اللفظ افتقر في اثبات حكمه الى بيان من غيره؛ لأنه مجاز و المجاز لا يستعمل الا في موضع يقوم الدليل عليه. وقد ذكر في بعض الأخبار «لا يفرق بين مجتمع و لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة» <sup>(٤)</sup>

و قد يجوز أن يكون هذا خطابا للمصدق <sup>(٥)</sup> تارة و لرب المال أخرى. فيعني كثرة الصدقة من رب المال و في قلتها من المصدق <sup>(٦)</sup> . فأما المصدق <sup>(٧)</sup> فهو أنه لا يفرق بين ثمانين مجتمعة في ملك واحد فيأخذ من كل أربعين شاة خشية قلة الصدقة، و لا يجمع بين متفرق أربعين لرجلين.

و اذا أراد "رب المال" فمائة و عشرون بين ثلاثة، لا يكتف فيجعلها لواحد خشية كثرة الصدقة. و أما قوله: «فما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية» ففيه دليل على صحة قولنا أيضا؛ لأنه استأنف ذكر الخليطين و حكمهما فدل على أن أول الخطاب لم يشتمل على الخليطين. و لولا ذلك لم يستأنف ذكرهما ولم يجعلهما بعض من دخل في اللفظ.

و التراجع عندنا / يجب اذا كان بين رجلين مائة و عشرون شاة أثلاثا فأخذ المصدق شاتين من الجملة فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بثلاث شاة. و يجوز له أن يأخذ الشاتين [من] <sup>(٨)</sup> الجملة اذا كان الشريكان قد تراضيا بذلك و اذن صاحب الأكثر لصاحب الأقل بأن يؤدي بعض صدقته من نصيبه. و كان أبو الحسن [الكرخي] <sup>(٩)</sup> رحمه الله تعالى يقول: جائز أن يكون بقاؤهما على الشركة مع العلم بوجوب الزكاة اذا لكل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي الواجب من الجملة. دليل آخر: و هو قوله ﷺ : «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم و أردتها في فقرائكم» <sup>(١٠)</sup>

(١) في د: و لا يفرق بين مجتمع. والصواب ما أثبتنا.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في د: ثم.

(٤) عند البخاري - في حديث كتاب أبي الصديق رضي الله عنه في الصدقات - في الصحيح، الزكاة، باب لا

يجمع بين متفرق الحديث: ١٣٨٢ {٥٢٦/٢}.

(٥) في د: المتصدق.

(٦) في د: المتصدق.

(٧) سقط من د.

(٨) سقط من ق.

(٩) سبق تخريجه.

فجعل الناس صنفين: غني مأخوذ منه الصدقة، و فقير ترد عليه و لا يؤخذ منه؛ لأن ذكر الصدقة ههنا للجنس فاستغرق جميعها. <sup>(١)</sup> فإذا كان جميع الصدقة مأخوذاً من الأغنياء فقد نفى وجوب أخذها من الفقراء. و إذا ثبت ذلك و كان من لا يملك النصاب فقيراً باتفاق الجميع على ذلك، <sup>(٢)</sup> على أنه لو كان منفرداً لم يجب عليه فانتفى وجوب الصدقة عليه بالشركة إذ لم تكسبه الشركة غنى. و دليل آخر: و هو اتفاق الجميع على أن لا صدقة على المنفرد إذا نقص ماله عن النصاب. <sup>(٣)</sup> و المعنى عدم النصاب في ملكه، و ذلك موجود في حال الخلطة.

و أيضاً: لما لم يصّر الرجل غنياً بملك غيره في حال الخلطة و الإفراد و جب أن يستويا في سقوط الزكاة، و يدل عليه اتفاق الجميع في الخلطة بين المسلم و الكافر و بين الحر و المكاتب. <sup>(٤)</sup> والمعنى عدم النصاب لكل واحد بانفراد <sup>(٥)</sup>.

فان قيل: وجدنا الحكم يتغير بالشركة و الاجتماع في كثير من الأصول كصلاة الجمعة لا يصح للمنفردين و تصح [للمجتمعين] <sup>(٦)</sup> باشتراكهم فيها. و كالشفعة تجب للشريك دون الجار. و كالسخال <sup>(٧)</sup> لا تجب فيها صدقة على الانفراد [عندك] <sup>(٨)</sup> و لو كان معها المسان <sup>(٩)</sup> وجبت [فيها] <sup>(١٠)</sup>. قيل له: هذا السؤال ساقط من وجوه: أحدها: أنه [غير] <sup>(١١)</sup> مقرون بعلة و لا دلالة.

و الثاني: أن الجمعة و الشفعة و ما ذكرت لا يجوز أن يكون أصلاً لما ذكرنا؛ لأن العلة الواحدة لا توجب حكماًين مختلفين. و لأن الفروع إنما ترد إلى الأصول <sup>(١٢)</sup> قياساً للجمع بينهما في حكم واحد. فأما مع اختلاف الأحكام فلا يصح القياس.

/ و على أنا نبين الفصل بين ذلك و إن لم يلزمنا، لحق النظر، فنقول: ان علة وجوب الصدقة في الأصل إنما هي وجود الغنى بالنصاب على الشرائط الموجبة لها. و علة سقوطها فقد النصاب. و ذلك لا يتغير بوجود الخلطة و لا عدمها. ألا ترى أن من له نصاب وجبت عليه الزكاة مع عدم الخلطة.

(١) في د: جميعاً.

(٢) انظر لتفسير الفقير و المسكين، المغني ٣٠٦/٩ و ما بعدها. و لم اعثر على هذا الاتفاق.

(٣) انظر: المغني ٨٠/٤ و بداية المجتهد ٩/٥.

(٤-٥) سقط من ق.

(٥) سقط من ق.

(٦) جمع سخلة و هي ولد الغنم الصغار. انظر: النهاية ٣٥٠/٢.

(٧) سقط من د.

(٨) جمع مستنة: البقرة و الشاة إذا أثنيا. و تثنيان في السنة الثالثة. انظر: النهاية ٤١٢/٢.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: الأصل.



و أما الجمعة فإن من شرائط صحتها الجماعة. ألا ترى أن المنفرد لا يفعلها بحال.  
و أما الشفعة فإنها تجب في حال الشركة و الجوار جميعا إلا<sup>(١)</sup> أن الشريك أولاها. فلم يكن  
لعدم الشركة تأثير في استقاطها و انما تأثير في كون الشريك أولى من الجار. و ليست علة كون  
الشريك أولى من الجار هي علة أصحاب الزكاة بالخلطة لأتهما حكمان مختلفان لا يجوز أن  
تجمعهما<sup>(٢)</sup> علة واحدة.

و أما السخال اذا انفردت أو كانت<sup>(٣)</sup> مع المسان فلأن النصب لا تؤخذ قياسا و انما سبيل  
[اثباتها]<sup>(٤)</sup> التوقيف أو الاتفاق. فلما عدنا التوقيف و الاتفاق في السخال منفردة لم نوجبها فيها و  
أوجبناها عند الاجتماع ؛ لأن عموم قوله: «في أربعين شاة، شاة»<sup>(٥)</sup> ينتظمها [جميعا]<sup>(٦)</sup> . و لا  
ينتظم السخال منفردة. [و]<sup>(٧)</sup> لاتفاق الفقهاء على وجوبها.<sup>(٨)</sup>

و دليل آخر: و هو أن الزكاة حق مضمن بالمال كالحج فكما لم تؤثر<sup>(٩)</sup> الخلطة في إيجاب الحج  
فكذلك في الزكاة.

فان قيل: لأن وجوب الحج متعلق بوجود الإستطاعة.  
قيل له: و وجوب الزكاة متعلق بوجود الغنى، و الخلطة لا تفيد غنى. كما لا تفيد استطاعة.  
و دليل آخر: و هو أن ما يمضي من الحول على المال في ملك غيره لا يضم إلى حول [في]<sup>(١٠)</sup>  
ملكه كذلك لا يكمل<sup>(١١)</sup> نصاب ماله بملك غيره. ألا ترى أن رجلا لو ملك مائتي درهم ستة أشهر ثم  
ملكها غيره [فمضت عليه]<sup>(١٢)</sup> ستة أشهر أخرى، [أنا]<sup>(١٣)</sup> لا نكمل حول الثاني بما مضى من الوقت  
في ملك الأول كذلك لا يكمل نصابه بملك غيره، و العلة الجامعة بينهما أن كل واحد من الحول  
والنصاب سبب<sup>(١٤)</sup> في وجوب الزكاة ؛ لا تجب الا بوجودهما.

(١) في ق: لأن الشريك.

(٢) يقرأ في د: أن تجتمعهما على علة الخ.

(٣) في د: أو كان معها السنوات.

(٤) سقط من د.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سقط من د.

(٧) سقط من ق.

(٨) أي: على وجوب الزكاة في السخال مجتمعة مع المسان. انظر: المغني ٤/٤٦، و بداية المجتهد ٥/٥٨.

(٩) في د: فلما تجز الخلطة الخ.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: لا يحمل.

(١٢) سقط من د.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: من الحول و النصاب يستتم وجوب الزكاة و لا يثبت الوجوب الا بوجودهما.

### مسألة (لا زكاة على الطفل و المجنون و الذمي و المكاتب)<sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: «و لا زكاة على طفل و لا على مجنون في مواشيها و لا في ذهبها و فضتها و كذلك المكاتب و الذمي».

١٨٤  
ب

قال أبو بكر / أحمد: يروي نحو قول أصحابنا في نفي زكاة [مال]<sup>(٢)</sup> اليتيم عن عبد الله بن مسعود<sup>(٣)</sup> و ابن عباس<sup>(٤)</sup> في آخرين من الصحابة و التابعين رضي الله عنهم أجمعين.<sup>(٥)</sup>

و يحكي عن ابن شبرمة<sup>(٦)</sup> أنه لا يزكي الذهب و الفضة من مال اليتيم و يزكي الإبل و البقر و الغنم.<sup>(٧)</sup> و يروي عن علي<sup>(٨)</sup> و عمر<sup>(٩)</sup> و ابن عمر<sup>(١٠)</sup> و عائشة<sup>(١١)</sup> رضي الله عنهم أنه يزكي الجميع [و هو قول الشافعي]<sup>(١٢)</sup>. و الحجة لنفيها<sup>(١٣)</sup> عنهم قول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم

حتى يستيقظ ، و عن المجنون حتى يفيق، و عن الصبي حتى يحتلم».<sup>(١٤)</sup>

فوجب بهذا الظاهر نفي الزكاة عن ماله؛ لأن إيجابها ينافي رفع القلم.

(١) راجع: الأصل ٨/٢ - ٩ ، المبسوط ١٦٢/٢ ، بدائع الصنائع ٤/٢ - ٦.

(٢) سقط من د.

(٣) أخرج عنه محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة، باب زكاة أموال اليتامى ٤٥٨/١ ، و ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب من قال: ليس في مال اليتيم زكاة الحديث: ١٠١٢٥ {٣٧٩/٢}

(٤) أخرج عنه محمد بن الحسن في المصدر السابق ٤٦٠/١.

(٥) مثلاً من الصحابة - عن ابن عمر عند ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١٠١٣٦ {٣٨٠/٢} و من التابعين إبراهيم النخعي ، و الحسن البصري، و الشعبي و شريح و سعيد بن جبير رضي الله عنهم أجمعين . انظر: مصنف ابن أبي شيبة المصدر السابق الآثار: ١٠١٢٦ - ١٠١٣٥ {٣٨٠/٢} ، و الحجة على أهل المدينة ٤٥٨/١ - ٤٦٢.

(٦) هو عبد الله بن شبرمة، الكوفي، القاضي، فقيه ثقة. توفي سنة ١٤٤ هـ ، انظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٧ ت: ٣٣٨٠.

(٧) ذكره عنه النووي في المجموع شرح المذهب ٣٣١/٥.

(٨) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب ما قالوا: في مال اليتيم زكاة الحديث: ١٠١١٣ {٣٧٩/٢}.

(٩) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١٠١١٩ {٣٧٩/٢} ، و الدار قطني في السنن، الزكاة، باب وجوب الزكاة في مال الصبي و اليتيم الحديث: ٤ {١١٠/٢}.

(١٠) أخرجه عنه عبد الرزاق في المصنف، الزكاة، باب صدقة مال اليتيم الحديث: ٦٩٩٢ {٦٩/٤} ، و ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١٠١٢٣ {٣٧٩/٢}.

(١١) أخرجه عنه عبد الرزاق في المصدر السابق برقم: ٦٩٨٣ - ٦٩٨٥ {٦٦/٤ - ٦٧} ، و ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١٠١١٤ {٣٧٩/٢}.

(١٢) سقط من د. أنظر: الأم للشافعي ٢٨/٢.

(١٣) في د: في نفيها.

(١٤) سبق تخريجه.

فإن قيل: إنما يدل ذلك على زوال التكليف [عنه]<sup>(١)</sup> فما الدليل على أنه ليس على وليه إخراجها عنه؟

قيل له: قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾<sup>(٣)</sup> فنفي بذلك وقوع الأداء عن الصبي إذا لم يكن [ذلك]<sup>(٤)</sup> فعله، فلما انتفى الوجوب بالخبر وانتفى الأداء بالآية سقط قول من أوجبها.

وعلى أنه يحتاج أن تثبت الزكاة أولاً ثم يجب الأداء؛ لأنه لا يجب أداء زكاة لم تجب على مالك. وإن<sup>(٥)</sup> سئلنا على<sup>(٦)</sup> هذا زكاة الفطر قلنا: العموم ينفيها<sup>(٧)</sup> وخصصناها بدلالة. ودليل آخر: وهو قول أبي بكر الصديق بحضرة الصحابة رضي الله عنهم من غير نكير من أحد منهم عليه: «لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة»<sup>(٨)</sup> وموجب الزكاة عليه دون الصلاة مفرق بينهما.

فإن قيل: المكاتب عليه الصلاة ولا زكاة عليه<sup>(٩)</sup>.

قيل له: فإذا كان من عليه الصلاة لا زكاة عليه فمن لا صلاة عليه أخرى<sup>(١٠)</sup> بأن لا يكون عليه زكاة؛ إذ الصلاة أكد في باب لزوم من الزكاة. ودليل آخر: وهو أن الزكاة عبادة محضة لا يلزم أحداً عن غيره فأشبهت الحج والصلاة والصوم فمن حيث لم يلزم الصبي هذه العبادات<sup>(١١)</sup> [لم]<sup>(١٢)</sup> تلزمه الزكاة للعلة المانعة من وجوب الصلاة ونظائرها، وهي الصغر.

فإن قيل: الزكاة<sup>(١٣)</sup> مخالفة للصلاة لأنها حق في المال<sup>(١٤)</sup> فيلزمه كالغصوب والنفقات.

(١) سقط من ق.

(٢) النجم: ٣٩

(٣) الأنعام: ١٦٤

(٤) سقط من د.

(٥) يقرأ في د: قال.

(٦) في د: عن.

(٧) في د: فخصصناها.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب وجوب الزكاة الحديث: ١٣٣٥ [٥٠٧/٢].

(٩) في د: له.

(١٠) في د: أولى.

(١١) في د: العبادة.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) في د: فإن قيل بمخالفة الزكاة للصلاة.

(١٤) في د: ماله.

قيل له: والحج حق [قد يجب] <sup>(١)</sup> في المال ولا يلزمه . والذمي [والمكاتب] <sup>(٢)</sup> يلزمهما <sup>(٣)</sup> الغصوب والنفقات ولا يلزمهما <sup>(٣)</sup> الزكاة.

فان قيل: قد ألزمته <sup>(٤)</sup> صدقة الفطر وعشر الأرضين <sup>(٥)</sup> .

قيل له: أما عشر الأرضين فليس / موضوعه <sup>(٦)</sup> موضوع العبادات لوجوبه <sup>(٧)</sup> في أرض الوقف على المساجد وأرض المكاتب والذمي على مذهب المخالف. ولا خلاف أن الزكاة متعلق وجوبها بالمالك على جهة <sup>(٨)</sup> أنها عبادة محضة. <sup>(٩)</sup> وأما صدقة الفطر فليست عبادة محضة وهي تلزم الأب عن ابنه الصغير وعن عبده، فأشبهت النفقات التي تلزم الإنسان لغيره. وزكاة المال لا تلزمه عن غيره فأشبهت [الحج] <sup>(١٠)</sup> والصلاة والصوم.

و دليل آخر: وهو أن الصبي ليس له اعتقاد الإيمان فأشبه الكفر. <sup>(١١)</sup>

و أيضا: فان الصبي <sup>(١٢)</sup> لا يتصرف فيه بالمعروف من [تحو] <sup>(١٣)</sup> القرض والهبة <sup>(١٤)</sup> فأشبهه المكاتب، فلما لم يكن في مال المكاتب زكاة كان كذلك مال الصبي لوجود هذا المعنى. فان احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: «من ولى يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه فتأكله الصدقة». <sup>(١٥)</sup>

(١) سقط من د.

(٢) وردت هذه الكلمة في «د» بعد: الزكاة و كذلك المكاتب.

(٣) في د: يلزمه.

(٤) في د: تلزمه.

(٥) في د: الأرض.

(٦) في د: موضوعها.

(٧) في د: لوجوبها.

(٨) في د: طريق.

(٩) لم أقف على من نص عليه أو خالفه.

(١٠) سقط من د.

(١١) هنا بياض في «ق» والذي أثبتناه هو من «د».

(١٢) في ق: مال الصبي.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: والهبة ونحوها.

(١٥) أخرجه الترمذي في السنن، الزكاة، باب الزكاة في مال اليتيم الحديث: ٦٤١ {٣٢/٣}، وقال: في اسناده

مقال: لأن المثنى بن الصباح يضعف في الحديث. والدارقطني في السنن، الزكاة، باب وجوب الزكاة في مال

الصبي واليتيم الحديث: ١-٣ {١١٠-١٠٩/٢}، وقال النووي: هذا الحديث ضعيف. المجموع شرح المذهب

قيل له: معلوم أن الزكاة الواجبة لا تأتي على جميع المال فثبت أن المراد [لا] <sup>(١)</sup> تأكل منه الصدقة فحينئذ لا يكون خصمنا أولى بصرفه إلى الزكاة منا إذا <sup>(٢)</sup> صرفناه إلى زكاة الفطر و الصدقات التي كانت واجبة عند القسمة و عند الحصاد و نحوه.

و إذا كان <sup>(٣)</sup> المعنى ما وصفنا سقط الاحتجاج به لأننا متى أوجبنا صدقة ما، فقد قضينا عهدة الخبر. و قد قيل: إن أصل الحديث إنما هو <sup>(٤)</sup> عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه. و أن <sup>(٥)</sup> من رفعه فهو غلط. <sup>(٦)</sup>

و أيضا: حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا معاذ بن المثني قال: حدثنا محمد بن كثير قال: حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن المسلم إذا أنفق نفقة على أهله كانت له صدقة». <sup>(٧)</sup>

و روى سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ حث على الصدقة فقال رجل: عندي دينار فقال: «تصدق به على نفسك». <sup>(٨)</sup> فجعل نفقته على نفسه صدقة. فان صح الخبر كان مراده النفقة عليه و على أهله إذا كانت هذه [النفقة] <sup>(٩)</sup> / صدقة فعبر عنها بها. و أما الذمي و المكاتب فلا خلاف بين أهل العلم في نفي الزكاة عن مالهما. <sup>(١٠)</sup>

[وقد] <sup>(١١)</sup> حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا الفضل بن العباس الصواف قال: حدثنا يحيى بن غيلان قال: حدثنا عبد الله بن بزيع <sup>(١٢)</sup> عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه

(١) سقط من ق.

(٢) في د: بصرفه إلى صدقة الفطر.

(٣) في د: و لإحتمال ما وصفنا سقط الخ.

(٤) في د: رواه عمرو بن شعيب الخ.

(٥) في د: و غلط فيه من رواه عن النبي ﷺ.

(٦) انظر الحديث موقوفا على عمر رضي الله عنه في سنن الدارقطني، الزكاة، باب وجوب الزكاة في مال الصبي و اليتيم الحديث: ٤ (١١٠/٢) أما تغليط رفعه فلم أعثر عليه. و الله أعلم.

(٧) و أخرجه البخاري في الصحيح، النفقات، باب فضل النفقة على الأهل الحديث: ٥٠٣٦ (٢٠٤٧/٥). و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب فضل الصدقة و الصدقة على الأقربين الحديث: ١٠٠٢ (٦٩٥/٢).

(٨) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب صلة الرحم الحديث: ١٦٩١ (٣٢٠/٢)، و أحمد في المسند ٢٥١/٢ مسند أبي هريرة رضي الله عنه، و النسائي في المجتبى، الزكاة، باب الصدقة عن غنى الحديث: ٢٥٣٤ (٦٢/٥).

(٩) سقط من ق.

(١٠) انظر: المغني ٧٢/٤، و المجموع شرح المذهب ٣٣٠/٥. ٤٣٤.

(١١) سقط من د.

(١٢) في د: زريع، و الصواب ما أثبتنا من ق.

أن النبي ﷺ قال: «ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق»<sup>(١)</sup>.

### مسألة (تعجيل الزكاة)<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: «ويجوز تقديم الزكاة بعد وجود النصاب قبل الحول».

و ذلك لما روى حجية عن علي أن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما سأل رسول الله ﷺ

في تعجيل صدقته قبل أن تحل<sup>(٣)</sup> فرخص له في ذلك<sup>(٤)</sup>.

و في خبر آخر [عن العباس رضي الله عنهما]<sup>(٥)</sup> : أنه استسلف منه صدقة عامين<sup>(٦)</sup> و في

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في شأن العباس رضي الله عنه حين منع الصدقة

فقال: «هي علي و مثلها معها»<sup>(٧)</sup> يعني لسنة مستقبلية.

و يدل عليه قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾<sup>(٨)</sup> و لم يخصصها بوقت. وأيضا: لما وجد

السبب ، و هو النصاب و جب أن يجوز الأداء.

و قد أجاز مالك بن أنس رضي الله عنه تعجيل الكفارة قبل الحنث لأن عنده أن اليمين سبب

لها<sup>(٩)</sup> و الصدقة أولى بالجواز لوجود النصاب.

و عندنا أن اليمين ليست سببا للكفارة فلذلك لم نجزها.

### مسألة: {مقارنة النية إخراج الزكاة}<sup>(١٠)</sup>

قال أبو جعفر: « و لا تجزئ الزكاة عمن أخرجها الا بنية مخالطة لإخراجه

(١) و أخرجه - مرفوعا بنفس السند و المتن - الدارقطني في السنن، الزكاة، باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى

يعتق الحديث: ١ (١٠٨/٢)، - و موقوفا - أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، الزكاة، باب صدقة العبد و

المكاتب الحديث: ٧٠٠٤ (٧١/٤) ، و ابن أبي شيبه في المصنف، الزكاة، باب في المكاتب من قال ليس عليه

زكاة الحديث: ١٠٢٣٢ (٣٨٨/٢).

(٢) راجع: الأصل ٢٥/٢، ٥٤ ، المبسوط ١٧٦/٢ و مابعدا ، بدائع الصنائع ٥٠/٢ - ٥١ .

(٣) في د: تحول.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب تعجيل الزكاة الحديث: ١٦٢٤ (٢٧٥/٢ - ٢٧٦) ، و الترمذي في

السنن، الزكاة ، باب ما جاء في تعجيل الزكاة الحديث: ٦٧٨ (٦٣/٣) و قال: هذا أصح من حديث إسرائيل عن

الحجاج.

(٥) سقط من ق.

(٦) أخرجه الدارقطني في السنن، الزكاة، باب تعجيل الصدقة الحديث: ٧ - ٨ (١٢٤/٢ - ١٢٥).

(٧) أخرجه مسلم في الصحيح، الزكاة، باب في تقديم الزكاة و منعها الحديث: ٩٨٣ (٦٧٦/٢ - ٦٧٧) ، و

البخاري في الصحيح، الزكاة، باب قول الله : وَ فِي الرِّقَابِ ٠٠٠٠ و في سبيل، الحديث: ١٣٩٩ (٥٣٤/٢).

(٨) التوبة. ١٠٣.

(٩) انظر: المدونة الكبرى، كتاب النذور الأول، باب الكفارة قبل الحنث ٥٩٠/١.

(١٠) راجع : ، المبسوط ٣٤/٣ - ٣٥ ، بدائع الصنائع ٤٠/٢ - ٤١ .

إياها»<sup>(١)</sup>.

قال أبو بكر أحمد رحمه الله: قد ذكر هشام عن محمد أنه إن صر<sup>(٢)</sup> مقدار الزكاة على حدة و نوى أن يكون من زكاة ماله ثم دفع و لم تحضره النية عند الدفع، إني أرجو أن يجزئه إذا كان نوى أن ما أعطي من الصرة فهو من الزكاة.<sup>(٣)</sup> و إنما لم تجز الزكاة إلا بنية؛ لأنها فرض مقصود بعينه كالصلاة و الصيام<sup>(٤)</sup>، و لا نعلم مع ذلك فيه خلافا بين الفقهاء.<sup>(٥)</sup>

**[ مسألة ] لو أخذ الإمام الزكاة كرها أجزأت عنه<sup>(٦)</sup>**

قال أبو جعفر: «و من امتنع من أدائها فأخذ الإمام منه [كرها]<sup>(٧)</sup> فوضعها في أهلها أجزأت عنه».

و ذلك لأن للإمام ولاية في أخذ الصدقات فقام أخذه مقام دفع<sup>(٨)</sup> المالك. كما أن الأب لما كانت له ولاية في دفع صدقة الفطر عن الصغير جازت مع عدم نية الصغير لوجود نية من يستحق الولاية في الدفع.<sup>(٩)</sup>

**مسألة (لا زكاة في الحملان و الفصلان و العجاجيل منفردة)<sup>(١٠)</sup>**

قال أبو جعفر: «و لا زكاة في الحملان و الفصلان و العجاجيل في قول أبي

حنيفة و محمد رحمهما الله، و قال أبو يوسف رحمه الله فيها وليدة منها».

قال أبو بكر أحمد: و قال زفر/ فيها مسنة.

(١) في د: لإخراجها.

(٢) في ق: خص.

(٣) انظر، في ذلك: بدائع الصنائع ٤١/١.

(٤) في د: الصوم.

(٥) انظر: المغني ٨٨/٤ - ٨٩.

(٦) راجع: الأصل ٧/٢ - ٨، ٤٤ - ٤٥، الجامع الصغير ص ١٢٧، المبسوط ١٦١/٢، بدائع الصنائع ٣٥/٢ و ما بعدها.

(٧) سقط من د.

(٨) في ق: أخذ.

(٩) في د: الإعطاء. و تكررت فيه الجملة: كما أن الأب لما كانت له الخ.

(١٠) راجع: الأصل ٤/٢، المبسوط ١٥٧/٢ - ١٥٩، بدائع الصنائع ٣٠/٢ - ٣١. و الحملان: مفردة حمل، و هو

الجدع من أولاد الضأن فما دونه. و العجاجيل جمع الجموع عجول و المفرد عجل: ولد البقرة. و الفصلان مفردة:

فصل هو ولد الناقة إذا فصل عن أمه. انظر في ذلك: القاموس المحيط ص ١٢٧٧، ١٣٣١، ١٣٤٧. و

المصباح المنير ص ٣٩٤.

قال أبو بكر أحمد: والمسألة في الحملان أن يكون له أربعون شاة في أول الحول فتوالدت أو استفاد أربعين حملا قبل الحول بشهر أو نحوه ثم ماتت المسان<sup>(١)</sup> و بقيت الحملان<sup>(٢)</sup> لا يصح مسألة الحملان إلا على هذا.<sup>(٣)</sup> لأنها لو بقيت في ملكه حولا كانت مसान<sup>(٤)</sup> تجب فيها الصدقة عند الجميع [إذا حال عليها حول بعد ما صارت مसान.

والحجة لأبي حنيفة ما<sup>(٥)</sup> [حدثنا أبو الحسن الكرخي رحمه الله قال: حدثنا إبراهيم بن موسى قال: حدثنا يعقوب يعني الدورقي و محمد بن هشام قالوا: حدثنا هشيم قال: أخبرنا هلال بن خباب عن ميسرة أبي<sup>(٦)</sup> صالح عن سويد بن غفلة رضي الله عنه قال: أتانا مصدق رسول الله ﷺ [فأتيته]<sup>(٧)</sup> فجلست إليه فسمعتة يقول: «في عهدي أن<sup>(٨)</sup> لا آخذ من راضع لبن». يدل هذا الحديث على معنيين:.

أحدهما: نفي الحق عن الصغار.

والآخر: أنها لا تؤخذ في الصدقة. فانتفى به قول القائلين بأخذ واحد منها<sup>(٩)</sup> و قول من قال [بأخذ]<sup>(١٠)</sup> مسنة.

و أيضا قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس من الإبل ولا فيما دون أربعين من الغنم شيء».<sup>(١١)</sup> والفصلان والحملان لا يتناولها<sup>(١٢)</sup> اسم الإبل والغنم بل هي دونها ، فانتفى وجوب الحق فيها لظاهر الخبر.

وأيضا: قول النبي ﷺ في خبر أنس: «في أربعين شاة شاة، و في خمس من الإبل شاة»<sup>(١٣)</sup>

(١) في د: المسنات.

(٢) في د: الأولاد.

(٣) في د: إلا من هذا الوجه.

(٤ - ٤) سقط من د .

(٥) يقرأ في د: وله صالح.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: أني.

(٨) أخرجه أحمد في المسند ٣١٥/٤ مسند سويد بن غفلة رضي الله عنه، و أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٩ (٢٣٦/٢ - ٢٣٧) ، والنسائي في السنن المجتبى، الزكاة، باب الجمع بين المتفرق و التفريق بين المجتمع الحديث: ٢٤٥٦ (٣٠/٥).

(٩) في د: منهما.

(١٠) سقط من د.

(١١) سبق تخريجه.

(١٢) في ق: لا يتناهي ولها.

(١٣) سبق تخريجه.



وقال: «فمن سئلهما على وجهها فليعطها و من سئل فوقها فلا يعط». <sup>(١)</sup> فنفي [ب<sup>(٢)</sup>] وجوب الصدقة [لا] <sup>(٣)</sup> على الوجه المذكور في الخبر.

و من أخذ حملا فقد سألها على غير وجهها. و من أخذ شاة مسنة من الحملان فقد سأل فوقها فيقتضي قول النبي ﷺ ببطلانه؛ لأن اسم الإبل والغنم لا يتناول الفصلان والحملان منفردة عن المسان. <sup>(٤)</sup>

و أيضا: لا سبيل الى إثبات النصاب إلا من طريق التوقيف أو الاتفاق فلا جائز إثبات الحملان والفصلان [نصابا] <sup>(٥)</sup> مع عدم ذلك و وجود الخلاف. فان قيل: فقد عدتها مع المسان. <sup>(٦)</sup>

قيل له: لوجهين: أحدهما: / الاتفاق <sup>(٧)</sup>. و جائز إثبات النصاب بالاتفاق.

و الثاني: أن الإسم يتناولها <sup>(٨)</sup> عند وجود المسان معها، كما يجري لفظ التذكير على الإناث و الذكور عند الاجتماع و لا يجري على الإناث منفردات.

[<sup>(٩)</sup> و الثالث: ما روي أبو اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الصدقة فيه: «يعد صغيرها و كبيرها». <sup>(١٠)</sup> و ظاهره يقتضي وجوب الحق من جميعها عند الاجتماع <sup>(١١)</sup>].

و يدل على اختلاف حال انفرادها أو اجتماعها مع المسان <sup>(١٢)</sup> أن من أوجب واحدا فيها <sup>(١٣)</sup> في حال الانفراد يوجب في حال الاجتماع مسنة و لا يوجب في الصغار بقسطها من الحمل و الفصيل، و في الكبار بقسطها من المسنة. و لو كانت كلها صغارا لوجب عندهم فيها واحد منها. <sup>(١٤)</sup> و يدل على بطلان قول من أوجب المسنة ما روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله

(١) في د: فلا يعطها: و قد سبق تخريجه.

(٢) سقط من ق.

(٣) في د: المسنات. و المسنة من الشاة: التي نبتت سننها التي بها يصير صاحبها كبيرا. انظر: المغرب ٤٨/١ مادة سن.

(٤) سقط من د.

(٥) في د: المسنات.

(٦) انظر: المغني ٤/٤٦.

(٧) في ق: يتناول عند الخ.

(٨ - ٨) سقط من د.

(٩) لم أقف عليه. قال ابن حجر: «قول علي رضي الله عنه لم أره» ثم ذكر سند الحديث. انظر: تلخيص الحبير ١٥٦/٢.

(١٠) في د: المسنات.

(١١) في د: منهما.

(١٢) في د: بعينها.

عنها قالت: بعث النبي ﷺ مصدقا في أول الإسلام فقال: «لا تأخذ من حزرات الناس». <sup>(١)</sup> وهو خيار أموالهم .

وقال لمعاذ رضي الله عنه حين بعثه الى اليمن: «إياك وكرائم أموالهم». <sup>(٢)</sup> ونهى عن أخذ الماخض <sup>(٣)</sup> والرئى <sup>(٤)</sup> وفحل الغنم. <sup>(٥)</sup> فمن أخذ من أربعين حملا مسنة فقد أخذ من خيار أموالهم. وذلك خلاف السنة.

و أيضا: معلوم أن الصدقات موضوعة في حواشي أموالهم وليس في الأصول صدقة تستغرق المال. وجائز أن لا يكون في خمس من الفصلاں والعجلاں قيمة شاة وسط فتأتي الصدقة على المال، وذلك خلاف الأصول.

و دليل آخر: وهو <sup>(٦)</sup> أن الفرض يتغير تارة بزيادة السن وتارة بزيادة العدد فيجب في خمس وعشرين ابنة مخاض، ثم في ستة وثلاثين ابنة لبون، وكذلك الحقة والجذعة. [ثم] <sup>(٧)</sup> في ست وسبعين ابنتا لبون. فيتخير الفرض بزيادة العدد <sup>(٨)</sup> فجرت زيادة السنين مجرى زيادة العدد <sup>(٩)</sup> فيما تعلق بهما من حكم الصدقات فوجب أن يكون نقصان السن كنقصان العدد. فيكون أربعون <sup>(١٠)</sup> حملا بمنزلة سبع وثلاثين مسنة.

فان قال <sup>(١١)</sup> قائل: قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: لو منعوني عناقا مما كانوا يؤدونه الى رسول الله / ﷺ لقاتلتهم عليه». <sup>(١٢)</sup> وذكر بحضرة الصحابة من غير تكير.

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف، الزكاة، باب ما يكره للمصدق من الإبل الحديث: ٩٩١٥ [٣٦١/٢]، و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب ذوات العوار هل تؤخذ: ٣٣/٢، و البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب لا يؤخذ كرائم أموال الناس ١٠٢/٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في د: الخاص، و الماخض من النساء و الإبل و الشاء المقرب التي أخذها الطلق. انظر: النهاية ٣٠٦/٤، و القاموس المحيط ص ٨٤٣.

(٤) والرئى كحبلى هي الشاة اذا وضعت حديثا، و قال محمد: «هي التي تربي ولدها. انظر: المصباح المنير، ص: ٢١٤، والأصل ٣٨/٢.

(٥) سبق تخريجه في حديث «كتاب عمر رضي الله عنه في الصدقات».

(٦) سقط من ق.

(٧) سقط من د.

(٨ - ٨) سقط من ق.

(٩) في د: أربعين .

(١٠) في د: فان قيل.

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب وجوب الزكاة الحديث: ٣٣٥ [٥٠٧/٢].

قيل له: الصحيح: «لو منعوني عقالا»<sup>(١)</sup> و هو صدقة عام<sup>(٢)</sup> و يحتمل عقال البعير، و معلوم أن عقال البعير ليس<sup>(٣)</sup> بواجب<sup>(٤)</sup> في الصدقة كذلك العناق. و أيضا: معناه لو كان العناق مما يجب [فيه]<sup>(٥)</sup> ثم منعوني لقاتلتهم كقول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٦)</sup>

و أيضا: فان السعاة كانوا يأخذون الصدقة و يجمعونها فتتوالد في أيديهم قبل<sup>(٧)</sup> أن يدفعوها الى الإمام، و قد كان سعاة أهل الردة فرقوا ما في أيديهم في قومهم. منهم مالك بن نويرة<sup>(٨)</sup> و نظراؤه. فقال [أبو بكر رضي الله عنه]<sup>(٩)</sup>: «لو منعوني عناقا»<sup>(١٠)</sup> مما ولد في أيديهم لقاتلتهم»<sup>(١١)</sup>. فان قيل: في حديث أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الصدقة: «و يعد صغيرها و كبيرها»<sup>(١٢)</sup> و ظاهره يقتضي وجوب الحق في الصغار منفردة. قيل له: الواو للجمع حتى تقوم دلالة الاستيناف فكأنه قال: و يعد صغيرها مع كبيرها.

### مسألة لا تجب الصدقة إلا في السائمة<sup>(١٣)</sup>

و لا تجب صدقات المواشي الا في السائمة منها. و ذلك لما روى أبو اسحاق عن عاصم بن ضمرة و عن الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، الاعتصام بالكتاب و السنة، باب الإقتداء بسنن رسول الله ﷺ الحديث: ٦٨٥٥ {٢٦٥٧/٦} و قال: «عناقا» أصح. و مسلم في الصحيح، الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث: ٢٠ {٥١/١}.

(٢) اختلفوا في معنى "العقال" المراد هنا في الحديث، و من ضمن هذه المعاني: صدقة العام، و هو اختيار أبي عبيد القاسم بن سلام. انظر: النهاية في غريب الحديث و الأثر ٢٨٠/٣.

(٣) في د: ليست.

(٤) في ق: يؤخذ.

(٥) سقط من ق.

(٦) الأنبياء: ٢٢.

(٧) في د: الى أن يدفعوها الخ.

(٨) هو أبو حنظلة، مالك بن نويرة، التميمي اليربوعي، شاعر، فارس، استعمله النبي ﷺ على صدقات بني حنظلة، قتل بأمر خالد بن الوليد في قتال الردة و تزوج خالد امرأته. انظر خبره في: السيرة النبوية لابن هشام ١٨٨/٤، و الإصابة في تمييز الصحابة ٣٥٧/٣، الترجمة: ٧٦٩٦.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: عقالا.

(١١) لم اعثر على هذا السبب لورود الحديث. و الله أعلم.

(١٢) سبق.

(١٣) راجع: الأصل ١٠/٢، ١٦، ١٨، ٣٦، المبسوط ١٦٥/٢، بدائع الصنائع ٣٠/٢.

عن النبي ﷺ و ذكر صدقة البقر و قال: « ليس على العوامل شيء »<sup>(١)</sup> رواه جماعة عن أبي اسحاق مرفوعا . و قال زهير عنه: « أحسبه »<sup>(٢)</sup> و هو عن النبي ﷺ . و لكن أحسبه أحب إلى .

و حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا حسين بن اسحاق التستري قال: حدثنا رحمويه قال: حدثنا سوار بن مصعب عن ليث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: « ليس في البقر العوامل صدقة »<sup>(٣)</sup>.

ويدل عليه حديث أنس في كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنهما: « هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين . فمن سئلها من المؤمنين على وجهها فليعطها و من سئل فوقها فلا يعطها »<sup>(٤)</sup> . صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين فيها شاة »<sup>(٥)</sup> فنفي بقوله: « و من سئل فوقها فلا يعطه » وجوبها في غير السائمة؛ لأنه ذكر السائمة / و نفى الصدقة عما عداها .

فان قيل: [قد]<sup>(٦)</sup> روى عن النبي ﷺ أنه قال: « في خمس من الإبل شاة »<sup>(٧)</sup> و عمومته يوجب في السائمة و غيرها .

قيل له: يخصصه ما ذكرنا .

و أيضا: فالحاجة إلى معرفة وجوب صدقة العوامل عامة . فلو كان من النبي ﷺ نص في إيجابها لورد النقل به متواترا كوروده في السائمة . فلما عدمنا ذلك علمنا أن لا صدقة فيها .

و أيضا: ماعدا الذهب و الفضة من الأموال معلق وجوب الزكاة فيه بطلب التمام منها و حق المؤونة فيها بدلالة وجوبها في عروض التجارة و سقوطها عما كان منها لغير التجارة . و قد أسقط مالك بن أنس زكاة الحلبي لأجل أنه مرصد في الاستعمال<sup>(٨)</sup> فلزمه مثله في العوامل .

و يدل عليه ما روي عن النبي ﷺ: « ليس في النخلة و لا في الجبهة و لا في الكسعة

(١) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٢ {٢٢٩/٢}، و الدار قطني في السنن،

الزكاة، باب ليس في العوامل صدقة الحديث: ٣ {١٠٣/٢}

(٢) عند أبي داود في السنن المصدر السابق.

(٣) و أخرجه الدار قطني في السنن، المصدر السابق برقم: ٢ {١٠٣/٢}، و في سننه سوار و هو ضعيف ، و

الطبراني في المعجم الكبير ، الحديث: ١٠٩٧٤ {٤٠/١١} مسند ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) في ق: يعطه .

(٥) سبق تخريج كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه، في الصدقات .

(٦) سقط من ق .

(٧) سبق تخريجه .

(٨) انظر: بداية المجتهد (مع الهداية) ٢٠/٥ . و الموطأ، الزكاة، باب مالا زكاة فيه من الحلبي ٢٥٠/١ - ٢٥١ .

(١) صدقة.

و قال كثير- من أهل اللغة - : « إن النخعة البقر العوامل »<sup>(٢)</sup>.**مسألة ( إذا باع ماشيته بما شية استأنف بها حولا )<sup>(٣)</sup>**

قال أبو جعفر: « و من باع ماشية قبل الحول بما شية سواها استقبل بها حولا ».

و ذلك لقول النبي ﷺ : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول »<sup>(٤)</sup>. و يفارق ذلك عروض التجارة إذا باعها بمثلها فيبنى على المحول الأول؛ لأن زكاة العروض متعلقة بقيمتها، و القيمة موجودة في الحالين؛ لأنها دراهم أو دنانير، فصارت بمنزلة الدراهم إذا اشترى بها دنانير فلا يسقط حكم الحول.

**مسألة: (بيع الماشية بعد وجوب الزكاة)<sup>(٥)</sup>**

قال<sup>(٦)</sup>: « و من باع ماشية بعد وجوب الصدقة فيها و المصدق<sup>(٧)</sup> قائم كان المصدق بالخيار إن شاء أخذ البائع حتى يؤدي صدقتها، و إن شاء أخذها مما في يدي المشتري ».

قال أبو بكر أحمد رحمه الله: ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في " الأصل " <sup>(٨)</sup> فقال فيها: « إن كانا قد افترقا أخذها من البائع<sup>(٩)</sup>، و إن كلا تالم<sup>(١٠)</sup> افترقا فإن شاء أخذها من المشتري

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير،

فيه سليمان بن أرقم متروك، مجمع الزوائد ٦٩/٣. و النخعة: بفتح النون و ضمها، هي الرقيق. و قيل: البقر العوامل. انظر: النهاية ٣١/٥، و القاموس المحيط، ص ٣٣٤. و الجبهة: الخيل. انظر: النهاية ٢٣٧/١. و الكسعة: بضم الكاف: الحمير. و قيل: الرقيق. انظر: النهاية ١٧٣/٤.

(٢) هو قول الكسائي و ثعلب. انظر: لسان العرب [٤٣٧٤/٦] مادة نخع.

(٣) راجع: الأصل ١٣/٢، ٤٦. المبسوط ١٦٦/٢. بدائع الصنائع ١٥/٢.

(٤) أخرجه - من حديث علي رضي الله عنه - أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة، الحديث: ١٥٧٣ {٢٣٠/٢}. و - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - الدار قطني في السنن، الزكاة، باب وجوب الزكاة بالحول، الحديث: ١ {٩٠/٢}. و الترمذي في السنن، الزكاة، باب لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول، الحديث: ٦٣١ {٢٥/٣ - ٢٦} و قال: روي موقوفا، و هو أصح. و راجع: نصب الراية ٣٢٨/٢ - ٣٣٠.

(٥) راجع: الأصل ٢٢/٢. المبسوط ١٧٣/٢. بدائع الصنائع ١٥/٢.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: المتصدق.

(٨) انظر: الأصل ٢٢/٢ - ٢٣.

(٩) في ق: البيع.

(١٠) في ه: و إن لم يكن افترقا.

و إن شاء أخذها من البائع»<sup>(١)</sup>.

و كان أبو الحسن [الكرخي]<sup>(٢)</sup> رحمه الله يتأول الافتراق [الذي ذكره محمد]<sup>(٣)</sup> على نقل السائمة عن موضعها لا على افتراق المتبايعين فحسب. و وجدت ابن سمانة قد ذكر ذلك عن محمد أيضاً فيما سألته عنه فأجابه فيه<sup>(٤)</sup>.

و احتج أبو الحسن رحمه الله لوجه ذلك بأن صحة ضمانها / [على المشتري<sup>(٥)</sup>] ما<sup>(٦)</sup> يتعلق بالنقل في حق العين. و إن حصلت في ضمانه للبيع<sup>(٧)</sup> بالتخلية و ما لم ينقلها لا تصير في ضمانه لغير البيع<sup>(٨)</sup> أ لا ترى أن من خلى بين المبيع و المشتري حصل بذلك في ضمان المشتري و لو استحقه مستحق قبل نقله [وقد هلك]<sup>(٩)</sup> لم يضمنه المشتري للمستحق. فإذا صح ذلك قلنا في مسألة الزكاة إنها لما حصلت في ضمان المشتري في حق العين ، و كان البيع<sup>(١٠)</sup> جائز التصرف فيها مع وجوب الزكاة لم يكن [للمصدق]<sup>(١١)</sup> على المشتري سبيل.

و ما لم يحصل في ضمانه في حق العين [أعني المشتري]<sup>(١٢)</sup> صارت بمنزلة ما لم يقبض بعد من<sup>(١٣)</sup> حقهم و كان بمنزلة ما لم يتم فيه ملك<sup>(١٤)</sup> فكان للمصدق<sup>(١٥)</sup> أخذها من العين. و كان القياس أن لا يأخذها من المشتري في الحالين لأن تصرف البيع<sup>(١٦)</sup> جائز فيها إلا أنه ترك القياس إذا لم يتعلق بها لما وصفنا.

(١) في ق: البيع.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من د.

(٤) انظر: المبسوط ١٧٤/٢.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: لما.

(٧) في د: للبائع في التخلية.

(٨) في د: البائع.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: البائع.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في ق: في حقهم.

(١٤) في د: ما لم يتم القبض فيه.

(١٥) في د: له.

(١٦) في د: البائع.

## باب زكاة الخيل<sup>(١)</sup>

### { زكاة الخيل و مقدار الواجب فيها }<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: « و كان أبو حنيفة رضي الله عنه يوجب الزكاة في الخيل السائمة اذا حال [عليها]<sup>(٣)</sup> الحول وهي كذلك، اذا كانت ذكورا و إناثا يلتبس نسلها مع ذلك، فيكون المصدق<sup>(٤)</sup> بالخيار إن شاء أخذ منه لكل فرس ديناراً و إن شاء قومها ثم زكاها كما تزكي الدراهم. و قال أبو يوسف و محمد: ليس في الخيل صدقة على حال. »

قال أبو بكر أحمد: مذهب أبي حنيفة فيها أنها إن كانت إناثا وحدها أو إناثا و ذكرانا وجبت الصدقة، و إن كانت ذكورا وحدها فلا صدقة فيها.

والخيار فيما يعطي [من الدينار]<sup>(٥)</sup> عن كل فرس<sup>(٦)</sup> أو في تقويمه<sup>(٧)</sup> فيعطي عن كل مائتي درهم، خمسة دراهم [إلى رب المال]<sup>(٨)</sup> و ليس للمصدق<sup>(٩)</sup> فيها خيار.

و الحجة لأبي حنيفة رضي الله عنه قول الله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾<sup>(١٠)</sup> و هو عام في الخيل و غيرها و لا يخص إلا بدلالة. و يدل عليه أيضا قوله تعالى: ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾<sup>(١١)</sup> و قوله تعالى: ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾<sup>(١٢)</sup>.

و من جهة السنة: حديث مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ ذكر الخيل فقال: « هي ثلاثة: لرجل أجر، و لرجل ستر، و على رجل وزر. فأما<sup>(١٣)</sup> الذي له ستر فالرجل يتخذها تكrema و تجملا و لا ينسى حق الله في رقابها و ظهورها. و أما

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٤٥ - ٤٦ وفيه : باب الخيل فيها زكاة.

(٢) راجع: الأصل ٦٤/٢ - ٦٥ ، المبسوط ١٨٨/٢ ، بدائع الصنائع ٣٤/٢ - ٣٥.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: المتصدق.

(٥) سقط من ق.

(٦) في ق: رأس.

(٧) في د: أو يقوم.

(٨) سقط من د.

(٩) في د: المتصدق.

(١٠) التوبة: ١٠٣.

(١١) آل عمران: ٩٢.

(١٢) البقرة: ٢٦٧.

(١٣) في د: فأما الرجل الغ.

الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله<sup>(١)</sup> عز وجل<sup>(٢)</sup> فما أصابت في طيلها ذلك من المرج كانت له حسنات<sup>(٣)</sup> [ وأما الذي عليه وزر فرجل ربطها فخرا<sup>(٤)</sup> و نواء لأهل الإسلام<sup>(٥)</sup> ] فهي على ذلك وزر.

[قال]<sup>(٦)</sup> و سئل رسول الله ﷺ عن الحمر [ فقال ]:<sup>(٧)</sup> « ما أنزل الله عليّ فيها إلا الآية الجامعة [الفاذة]:<sup>(٨)</sup> ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾<sup>(٩)</sup> »<sup>(١٠)</sup>.

و روى سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الذي قال: له ستر « ولا يحبس حق ظهورها و بطونها في عسرها [ و يسرها<sup>(١١)</sup> ] »<sup>(١٢)</sup>. و قوله ﷺ: « و لا ينسى حق الله في رقابها [ و ظهورها ] »<sup>(١٣)</sup> يقتضي أن يكون هناك حقاً لله تعالى واجبا فيها. و قد اتفق الجميع على [سقوط]<sup>(١٤)</sup> سائر الحقوق ما عدا صدقة السائمة،<sup>(١٥)</sup> فوجب أن يكون ذلك الحق هو الصدقة.

و يدل عليه أيضا: أنه ذكر في [أول]<sup>(١٦)</sup> الحديث صاحب الإبل و البقر و الغنم فقال: « ما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها ». و ذكر البقر و الغنم. فلما سئل عن الخيل قال: « الخيل ثلاثة »<sup>(١٧)</sup>. فعلم: أنه أراد إثبات الصدقة؛ لأنه عنها سئل. فان قيل: يحتمل أنه أراد النذور.

(١) في ق: في سبيلها.

(٢-٢) سقط من د. الطيل بالكسر، الحبل الطويل يشد أحد طرفيه في وتد أو غيره و الطرف الآخر في يد الفرس ليدور فيه، ويرعى، و لا يذهب لوجهه، و «المرج» الأرض الواسعة ذات نبات كثير تخرج فيه الدواب، أي: تخلي تسرح مختلطة كيف شاءت» النهاية ١٤٥/٣، ٣١٥/٤.

(٣-٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من د.

(٧) الزلزلة: ٧-٨.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، المساقات، باب شرب الناس و الدواب من الأنهار الحديث: ٢٢٤٢ (٢/٨٣٥ - ٨٣٦)، و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب إثم مانع الزكاة الحديث: ٩٨٧ (٢/٦٨٠ - ٦٨٣).

(٩) سقط من د.

(١٠) عند مسلم في الصحيح، الزكاة، باب إثم مانع الزكاة الحديث: ٢٦/٩٨٧ (٢/٦٨٢ - ٦٨٣).

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) لم أقف على من نص عليه تأييدا أو خلافا.

(١٤) سقط من ق.

(١٥) عند مسلم في الصحيح، المصدر السابق برقم: ٢٤/٩٨٧ (٢/٦٨٠ - ٦٨١).



قيل له: علق إيجابه بامساكها تحملا والنذر يتعلق وجوبه بالقول.  
و أيضا: حكم النذر لا يختلف في الخيل والحمير وغيرها، فلما فرق بينها وبين الحمير دل على أنه أراد صدقة السوم. وهذا أيضا يدل على أنه لم يرد [به]<sup>(١)</sup> صدقة التجارة إذ لا يختلف الخيل والحمير فيها. ويدل على<sup>(٢)</sup> أنه لم يرد [به]<sup>(٣)</sup> [زكاة]<sup>(٤)</sup> التجارة، أن<sup>(٥)</sup> زكاة التجارة واجبة في القيمة لا في الرقبة.

فان قيل: [لو]<sup>(٦)</sup> أراد صدقة السوائم لذكر المقدار.  
قيل له: لأنه لم يقصد بيان المقدار وإنما قصد الإبانة عن وجوب الحق، كما ذكر فيه صدقة الإبل والبقر والغنم ولم يذكر المقدار. وكقول الله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»<sup>(٧)</sup>.  
فان قيل: ويحتمل أن يكون المراد الحق الذي يلزم من حمل الناس عليها عند الضرورة اليها.  
قيل له: وهذا أيضا حق لا يختلف فيه حكم الحمير والخيل. وعلى أنه قد أفادنا ذلك في الخيل الذي له فيها أجر لأنه قال: «و يحمل عليها في سبيل الله»<sup>(٨)</sup> وحمل المضطر من سبيل الله.  
/ فان قيل: لو كان فيها حق لما اختلف فيه حكم الذكور والإناث ولاختلف<sup>(٩)</sup> حال العسر واليسر، ولما كان صاحبه مخيرا بين أن يؤدي دينارا أو زكاة التجارة بالقيمة.  
قيل له: هذا اعتراض على الخبر بالنظر. وهذا لا يجوز عندنا. وأيضا: فانما اختلف حكم الذكور والإناث؛ لأن حق الصدقة يتعلق في السائمة بمعنيين:  
أحدهما: ما يطلب من النماء بالسوم.

والآخر: سقوط مئونتها عن رباها [بالسوم]<sup>(١٠)</sup>. و غاؤها يبتغي من وجهين: من جهة النسل واللحم. و ذكور الخيل منفردة معدوم فيها جهة النماء فلم تجب فيها صدقة. وإنما لم يختلف حكم عسرها ويسرها؛ لأنها لم يجعل<sup>(١١)</sup> لها نصاب من عدد مجموع، وإنما نصابه واحد

(١) سقط من ق.

(٢) في د: فيدل عليه.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من د.

(٥) في ق: إذ.

(٦) سقط من د.

(٧) التوبة: ١٠٣.

(٨) أخرجه مسلم في الصحيح، الزكاة، باب إثم مانع الزكاة الحديث: ٢٧/٩٨٨ - ٢٨ [٢/٦٨٤ - ٦٨٥]، و الدارمي في السنن، الزكاة، باب من لم يؤد زكاة الإبل والبقر والغنم الحديث: ١٦١٦ [١/٤٦٢] وهذا لفظه.

(٩) في د: ولا استوى.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: لم يحصل.

منها. (١)

و أيضا: فان كل من أوجب فيها الصدقة فانه لم يوجبها إلا على الوجه الذي قلنا. (٢) فثبتت هذه الوجوه بينى على صحة وجوب الصدقة فيها فاذا صح وجوبها كان القول فيها على ما وصفنا. و [ما] (٣) روي عن النبي ﷺ من قوله: «[قد]» (٤) عفوت لكم عن صدقة الخيل و الرقيق». (٥) وقوله: « ليس على المسلم في فرسه و لا في عبده صدقة» (٦) و [قوله] (٧): «عفوت لكم صدقة الجبهة» (٨) (٩) فمحمول على فرس الركوب و الاستعمال دون السوائم. ليصح الجمع بين الأخبار. ألا ترى أنه لم ينف بذلك زكاة التجارة و لا صدقة الفطر عن العبيد. و قد روى أبو يوسف عن غورك السعدي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «في كل فرس سائمة دينار. و ليس في الرابطة شيء». (١٠)

(١) في د: منها.

(٢) لم يتقل وجوب الزكاة في الخيل إلا عن أبي حنيفة و شيخه حماد بن أبي سليمان و نفر على هذا الوجه الذي ذكره المؤلف. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٥٥/٧، و المجموع شرح المهذب ٣٣٩/٥.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من ق.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٩٢/١ مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه. و أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٤ {٢٣٢/٢}، و الترمذي في السنن، الزكاة، باب زكاة الذهب و الورق الحديث: ٦٢٠ {١٦/٣} و قال: سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: كلاهما عندي صحيح.

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب ليس على المسلم في فرسه صدقة الحديث: ١٣٩٤ {٥٣٢/٢}، و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده و فرسه الحديث: ٩٨٢ {٦٧٦/٢}.

(٧) زيادة من عندنا لا بد منها للفصل بين الحديثين. و الله اعلم.

(٨) يقرأ في د: الخلفة.

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب لا صدقة في الخيل ١١٨/٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و قد ذكر المؤلف هذا الحديث في أحكام القرآن ١٥٤/٣ قال: و احتج من لم يوجبها بحديث علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «عفوت لكم عن صدقة الخيل و الرقيق». أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٤ {٢٣٢/٢}، و الترمذي في السنن، الزكاة، باب زكاة الذهب و الفضة الحديث: ٦٢٠ {١٦/٣}، و النسائي في السنن المجتبى، الزكاة، باب زكاة الورق الحديث: ٢٤٧٦ {٣٧/٥}، و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب الخيل السائمة هل فيها زكاة أم لا ٢٨/٢ و هذا لفظه.

(١٠) أخرجه الدارقطني في السنن، الزكاة، باب زكاة مال التجارة و سقوطها عن الخيل و الرقيق الحديث:

١ {١٢٥/٢ - ١٢٦}، و قال: «تفرد به غورك عن جعفر، و هو ضعيف جدا. و من دونه ضعفاء». و البيهقي

في السنن الكبرى، الزكاة، باب من رأي في الخيل صدقة ١١٩/٤ و في معرفة السنن و الآثار، الزكاة، باب لا صدقة في الخيل الحديث: ٨١١٩ {٩٥/٦} و من طريقه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢٥٧/٤ الترجمة: ٦٦٧٢.

كلهم الشطر الأول فقط، و لم أعثر في شيء من المصادر على الشطر الثاني، و هو: و ليس في الرابطة شيء».

فان قيل: غورك مجهول.

قيل له: بل هو معروف [هو] <sup>(١)</sup> مولى جعفر بن محمد يعرفه أهل المعرفة بالرجال. <sup>(٢)</sup>  
و دليل آخر: و هو أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ صدقة الخيل بعد مشاورة الصحابة و  
متابعتهم إياه عليها <sup>(٣)</sup>. <sup>(٤)</sup>

فان قيل: <sup>(٥)</sup> كان تطوعا.

قيل له: لو كان كذلك لما احتاج الى المشاورة.

فان قيل: لو كان فيها زكاة لورد النقل به متواترا كوروده في صدقة المواشي.

قيل له: و متى كانت للعرب خيل سائمة <sup>(٦)</sup> في زمن النبي ﷺ <sup>(٧)</sup> حتى يرد فيها النقل. و  
انما كثر في / زمان عمر رضي الله عنه فأخذ منها. و لو كانوا علموا أن النبي ﷺ لم يوجب فيها  
لما استشار عمر الصحابة رضي الله عنهم في أخذها. و لاستدلوا بترك النبي ﷺ الأخذ منها مع  
وجودها في زمانه، على أن ليس فيها صدقة.

(١) سقط من د.

(٢) لم أعثر له على هذا التعريف عند من ذكره من أهل التراجم: انظر: ميزان الاعتدال ٢٥٧/٤ ، الترجمة: ٦٦٧٢.

(٣) في د: عليه فيه.

(٤) أخرجه عبدالرزاق في المصنف، الزكاة، باب الخيل الحديث: ٦٨٨٧ {٣٥/٤}، والطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب الخيل السائمة هل فيها صدقة ٢٨/٢ ، و الدارقطني في السنن، الزكاة، باب زكاة مال التجارة الحديث: ٢ {١٢٦/٢}.

(٥) في د: قال.

(٦ - ٦) سقط من د.

## باب زكاة الثمار و الزروع<sup>(١)</sup>

( ما يجب فيه الزكاة من الزروع و الثمار و قدرها )<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: « كان أبو حنيفة يقول: في قليل الثمار و الزروع و [في]<sup>(٣)</sup> كثيرها الصدقة. فان كانت مما سقته السماء أو سقي فتحا<sup>(٤)</sup> فالعشر و ان سقى بدالية أو سانية فنصف العشر؛ الا الحطب و القصب و الحشيش فانه لا شئ في ذلك. و قال أبو يوسف و محمد: لا شئ في ذلك حتى يبلغ خمسة أو سق. و هذا في التمر و الزبيب و الحنطة و الشعير و السمسم و الأرز و نحوها. و أما الخضر كلها و الفواكه التي ليست لها ثمرة باقية كالبطيخ و نحوه [فانه]<sup>(٥)</sup> لا عشر فيه. »

قال أبو بكر أحمد رحمه الله تعالى: الكلام في هذا الفصل يقع من وجهين:

أحدهما: في الموجب فيه. و الآخر: في المقدار<sup>(٦)</sup> الواجب.

و روي نحو قول أبي حنيفة في الموجب فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما و [في]<sup>(٧)</sup> مجاهد<sup>(٨)</sup> و ابراهيم [النخعي]<sup>(٩)</sup> . و الحجة لأبي حنيفة في ايجاب الحق في جميع الأصناف خلا ما ذكرنا، قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(١٠)</sup> عمومه بوجب الحق في كل خارج الا ما قام دليله.

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٤٦-٤٧.

(٢) راجع: الأصل ١٥٧/٢ و ما بعدها، البسوط ٢/٣ و ما بعدها، بدائع الصنائع ٥٧/٢.

(٣) سقط من ق.

(٤) من باب «فتحت القناة فتحا» فجرتها ليجري الماء فيسقي الزرع، المصباح المنير ص ٤٦١ ، و قد يطلق الفقهاء «و ما سقي سيحا» «و السيح» هو الماء الجاري المنبسط على وجه الأرض. انظر: النهاية ٤٣٢/٢ - ٤٣٣.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: القدر.

(٧) سقط من ق. و لم اعثر على قول ابن عباس هذا بعد البحث فيما تيسر لي من المراجع الا ما ذكر المؤلف نفسه في أحكام القرآن ١٠/٣ أنه كان يأخذ العشر من الكراث لما كان واليا على البصرة . و الله أعلم.

(٨) أخرج عنه عبد الرزاق في المصنف، الزكاة، باب الخضر، الحديث: ٧١٩٧ [١٢١/٤] ، و ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب : في كل شئ أخرجت الأرض زكاة الحديث: ١٠٠٢٨ [٣٧١/٢].

(٩) سقط من د.

(١٠) أخرجه عنه عبد الرزاق في المصدر السابق برقم : ٧١٩٥ [١٢١/٤] ، و ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم:

١٠٠٣١ [٣٧١/٢].

(١١) البقرة: ٢٦٧.

و يدل عليه أيضا: [قوله تعالى] <sup>(١)</sup>: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾ الى قوله: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ <sup>(٢)</sup> و ذلك عام في كل ثمرة في جميع ما يقع فيه الحصاد.

و الدليل على أن هذا الحق هو العشر اتفاق الجميع من فقهاء الأمصار على أنه لا حق يجب في الخارج من الأرض عند <sup>(٣)</sup> الحصاد الا العشر. <sup>(٤)</sup> و قد روي عن ابن عباس <sup>(٥)</sup> و جابر بن زيد رضي الله عنهم أنه [قال] <sup>(٦)</sup>: «العشر أو نصف العشر». <sup>(٧)</sup>

و يدل عليه أيضا: قول النبي ﷺ: «فيما سقت السماء العشر» <sup>(٨)</sup> وذلك [عام] <sup>(٩)</sup> في جميع الأصناف الا ما قام دليله.

فان قيل: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس في الخضراوات صدقة». <sup>(١٠)</sup>

قيل / له: رواه موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلًا. <sup>(١١)</sup> و لا يصح الاحتجاج به للمخالف. و روي من وجه <sup>(١٢)</sup> ضعيف عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ لا يلتفت الى مثله أهل المعرفة بالحديث. <sup>(١٣)</sup>

و على أنه لو صح كان معناه عندنا فيما مر، به على العاشر من أموال التجارة. و كذا قول

(١) سقط من د.

(٢) الأنعام: ١٤١.

(٣) في د: غير العشر عند الحصاد.

(٤) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/٢٨٢ و ما بعدها ، و بداية المجتهد ٥/٦٣.

(٥) ذكر المؤلف في أحكام القرآن ٩/٣ - ١٠.

(٦) سقط من د.

(٧) أخرج عنه ابن أبي شيبه في المصنف، الزكاة، باب قوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الحديث: ١٠٤٧٥. [٤٠٧/٢].

(٨) أخرجه - بهذا اللفظ - البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ٤/١٣٠، و أصل الحديث أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء الحديث: ١٤١٢. [٥٤٠/٢].

(٩) سقط كم د.

(١٠) أخرجه الدار قطني في السنن، الزكاة، باب ليس في الخضراوات صدقة الحديث: ١ - ٣، ٦ - [٩٥/٢ - ٩٦]، و في أسانيده كلام. انظر: نصب الراية ٢/٣٨٦ و ما بعدها.

(١١) أخرجه الدار قطني في السنن المصدر السابق برقم: ٤ - ٥ [٩٦/٢]، و في السند ضعيفان. انظر: نصب الراية ٢/٣٨٧.

(١٢) في د: جهة أخرى ضعيف.

(١٣) أخرجه الدار قطني في السنن المصدر السابق برقم: ١ [٩٤/٢ - ٩٥]، و في سنده ضعيفان. انظر: التعليق المغني على سنن الدار قطني ٢/٩٥، و نصب الراية ٢/٣٨٨.

أبي حنيفة أن العاشر لا يأخذ من الخضروات صدقة.<sup>(١)</sup>

وما روي أن معاذ رضي الله عنه أمره رسول الله ﷺ أن يأخذ من الخنطة والشعير والتمر والزبيب [فانه]<sup>(٢)</sup> مرسل أيضا؛ لأن موسى بن طلحة حكاه عن كتاب معاذ رضي الله عنه.<sup>(٣)</sup> ولو ثبت احتمال أن يكون اقتصر على ذكر ذلك؛ لأن ولايته كانت مقصورة عليه ولم يول غيره، ويحتمل أن يكون هذه الأربعة كانت مخصوصة بالزكاة في ذلك الوقت ثم ألحق بها ما<sup>(٤)</sup> عداها. ومن جهة النظر: أن سائر ما جرت به العادة بزراعته يطلب به النماء من الأرضين فأشبهت الخنطة ونحوها، وليس كذلك الحطب والقصب والحشيش؛ لأنه ليس في العادة طلب نماء الأرض بها.

فصل: وأما الدليل على وجوب الحق في قليل ما يخرج من الأرض وكثيره فعموم قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾<sup>(٧)</sup>.

وقول النبي ﷺ: «فيما سقت السماء العشر»<sup>(٨)</sup> ولم يفرق في شيء من ذلك بين القليل والكثير.

فان قيل: يخصه «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»<sup>(٩)</sup> كما خص قوله ﷺ: «ليس فيما

(١) انظر: الأصل، الزكاة، باب العاشر ١١٤/٢.

(٢) سقط من د.

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن، المصدر السابق الحديث: ٨ (٩٦/٢)، وقد وصله الدارقطني عن أبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما برقم: ١٥ (٩٨/٢).

(٤) في ق: من.

(٥) البقرة: ٢٦٧.

(٦) الأنعام: ١٤١.

(٧) التوبة: ١٠٣.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب زكاة الورق الحديث: ١٣٧٨ (٥٢٥/٢)، ومسلم في الصحيح، الزكاة، الحديث: ١/٩٧٩ - ٥ (٦٧٤/٢)، والأوسق جمع وسق، وهو مكبال، وهو ستون صاعا بالإجماع لقول الرسول ﷺ: «الوسق ستون صاعا». أخرجه ابن ماجه في السنن، الزكاة، باب الوسق ستون صاعا الحديث: ١٨٣٢ - ١٨٣٣ (٥٨٦/١ - ٥٨٧)، وأحمد في المسند ٨٣/٣، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وأبو داود في السنن، الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة الحديث: ٥٥٩ (٢٠٩/٢ - ٢١١). والدارقطني في السنن، الزكاة، باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض الحديث: ١-٣ (١٢٨/٢ - ١٢٩). وعليه الإجماع نقله في المغني ١٦٧/٤، والمجموع ٤٥٧/٥ (عن ابن المنذر)، وبداية المجتهد ٦٣/٥.

أما الصاع والصوع والصواع فهو مكيال للجامدات كالحبوب، وهو أربعة أمداد إجماعاً، كما نقله النووي في المجموع ١٨٩/٢. وانظر: بداية المجتهد ٦٣/٥، واختلفوا في:

المد، فهو عند الجمهور رطل وثلث وزيادة يسيرة بالبغدادي، واليه رجع أبو يوسف بعد محاورته الإمام مالكا رحمه الله تعالى لما حج في صحبة هارون الرشيد لشهادة أهل المدينة بذلك. وهو رطلان بالبغدادي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

و الرطل البغدادي: يحول إلى الدراهم فيساوي ١٣٠ درهما كيلا عند الحنفية، وعند الجمهور: ١٢٨ درهما وأربعة أسباع درهم.

و الدرهم: خمسون حبة وخمسا حبة شعير وسط، المقطوع من طرفيه ما دق وطال. وهذا عند الجمهور. أما عند الحنفية فسبعون حبة شعير.

وقد قام بعض الباحثين بوزن حبات الشعير هذه في ميزان الصاغة الدقيق الذي يوزن به الذهب، وهو ميزان حساس يظهر فيه عشر الجرام فاختلفت نتائجهم لإختلاف حبات الشعير بين صغير وكبير ومتوسط. فطلع وزن الدرهم عند الدكتور عبد الله محمد الطيار [في كتيبه الصغير: كيف تزكي أموالك ص ٢٢. ط ١، عام ١٤١١هـ دار الوطن للنشر - الرياض]: ما بين "جرامين وثلث الجرام" ٢.٣٣٣ وبين "جرامين وثلثة من عشرة من الجرام" ٢,٣ وذلك حسب ما رآه جمهور الفقهاء.

وعند الدكتور أحمد حسن الحسني [في رسالته للدكتوراة: تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية مع العناية بالنقود الكتابية ص ١٢٨، ط ١ عام ١٤١٠هـ ١٩٨٩م، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع - جدة] هو يزن: جرامين ونصف الجرام. على رأي الجمهور.

أما عند الحنفية فعلى قياس ميزان الطيار: ما بين ثلاثة جرامات واثنين من عشرة من الجرام ٢,٢ إلى ثلاثة جرامات واحد ونصف من عشرة من الجرام ٣,١٥٦٨٦.

وعلى ميزان الحسني: ٣,٤ ثلاثة جرامات وأربعة من عشرة من الجرام. والذي يبدو لي هو ترجيح الأقل من هذه الأوزان المختلفة، احتياطاً، لأنه أبرأ لذمة المسلم وأنفع للفقراء.

فعلى هذا يكون النصاب عند الحنفية: ٣,١٥٦٨٦ درهم  $\times ١٣٠ = ٤١٠.٣٩١٨$  رطل  $\times ٢ = ٨٢٠.٧٨٣٦$  المد  $\times ٤ = ٣٢٨٣.١٣٤٤$  الصاع  $\times ٦٠ = ١٩٦٩٨٨.٠٦ = ٥ \times ٩٨٤.٩٤٠٣$  كيلو جرام.

أما عند الجمهور فالنصاب: ٢,٣ درهم  $\times ١٢٨.٤/٧ = ٢٩٥.٧١٤٢٦$  رطل  $\times ٩٨.٥٧١٤٢ = ٣٩٤.٢٨٥٦٨$  المد  $\times ٤ = ١٥٧٧.١٤٢٧$  الصاع  $\times ٦٠ = ٩٤٦٢٨.٥٦٢ = ٥ \times ٤٧٣.١٤٢٨١$  الوسق

كيلوجرام. - والله اعلم وعلمه أتم -

وراجع: حاشية ابن عابدين ٢٩٦/٢. ٣٦٥. والمغني ٢٩٥/١. والإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٥٧ (مع الهامش) تأليف: أبو العباس، نجم الدين بن الرقعة الأنصاري الشافعي ٧١٠هـ - تحقيق: د. محمد أحمد اسماعيل الخاروف. طبعة دار الفكر بيروت عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. ونشر: مركز البحث العلمي واهياء التراث الإسلامي - بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة.

دون خمس أواق صدقة» <sup>(١)</sup> قوله ﷺ : «في الرقة ربع العشر» <sup>(٢)</sup>.

قيل له: من أصل أبي حنيفة أن الخبرين إذا وردا أحدهما عام والآخر خاص <sup>(٣)</sup> يقضي بالخبر المتفق على استعماله [ <sup>(٤)</sup> غير <sup>(٥)</sup> الخبر المختلف فيه، خاصا كان أو عاما ] <sup>(٦)</sup> فلما كان الخبر [فيما سقت السماء] <sup>(٧)</sup> العشر ونصف العشر متفقا على استعماله في الخمسة الأوسق وما فوقها، و خبر الأوسق مختلفا في استعماله قضى خبر العشر على خبر الأوسق.

و أما خبر إيجاب ربع العشر في الرقة، و [خبر] <sup>(٨)</sup> تقدير الخمس <sup>(٩)</sup> الأواقي فإن الأمة متفقة <sup>(١٠)</sup> على استعمالهما [ <sup>(١١)</sup> جميعا فاستعملناهما <sup>(١٢)</sup> ] / وجعلنا أحدهما مرتبا على الآخر. و لذلك نظائر من أصولنا قد ذكرناها في مواضع.

و جواب آخر: و هو أن قوله: « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » <sup>(١٣)</sup> لا يجوز أن يكون بيانا لقوله: « فيما سقت السماء العشر » <sup>(١٤)</sup> لأن قوله: « فيما سقت السماء العشر » <sup>(١٥)</sup> يشمل

(١) جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه السابق تخريجه آنفا.

الأواقي جمع أوقية: بضم الهمزة وتشديد الباء، وحلة وزن قديمة وهي في الشرع أربعون درهما - كما نصت عليه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في حديث أخرجه مسلم في الصحيح، النكاح، باب الصداق، الحديث: ١٤٢٦ { ١٠٤٢/٢ } ، وفيه أن ثنتي عشرة أوقية والنش - وهو نصف الأوقية - يساوي خمسمائة درهم. و عليه انعقد الإجماع ، كما نص عليه في المغني ٢٠٩/٤ فالأواقي الخمسة يساوي مائتي درهم ، و هو يزن عند الجمهور ٢٠٣ جرام فالنصاب عندهم : ٥ × ٤٠ = ٢٠٠ × ٢.٣ = ٤٦٠ أربعمائة وستون جراما من الفضة ، وعند الحنفية أربعمائة و واحد و ثلاثون جراما من الفضة. والله اعلم. انظر: كيف تزكي أموالك ص ٢٣ ، والإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٥٣ - ٥٤ ( الهامش ).

(٢) في كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الصدقات أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب زكاة الغنم الحديث: ١٣٨٦ { ٥٢٨/٢ } ، و أحمد في المسند ١٢/١ مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه. و الرقة: مثل عدة ، هو الورق ، أي: الفضة. انظر: المصباح المنير ص ٦٥٥.

(٣) في د: فإنه.

(٤ - ٤) سقط من د.

(٥) كذا ورد في ق: و الصواب - فيما يبدو لي - هو: على الخبر الخ. و الله اعلم.

(٦) سقط من ق. و قد سبق تخريجه.

(٧) سقط من د.

(٨) في د: الخمسة.

(٩) انظر: بداية المجتهد ٣٧/٥ ، و المغني ٢٠٨/٤ - ٢٠٩ ، و المجموع شرح المذهب ١٦/٦.

(١٠ - ١٠) سقط من ق.

(١١) سبق تخريجه قريبا.

(١٢) سبق تخريجه.



الموسق وغيره. و قوله: « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة »<sup>(١)</sup> مقصور على الموسق. و حكم البيان أن يكون شاملا لجميع الجملة المقتضية للبيان. و لا يجوز ورود البيان فيه عن بعض الجملة ؛ لأن ذلك يوجب اعتقاد المراد به دون غيره.

و على أن الفقهاء متفقون<sup>(٢)</sup> على أن ذكر الوسق ليس ببيان المراد في قوله: « فيما سقت السماء العشر »<sup>(٣)</sup> لأن مخالفتنا لا يقصرون إيجاب<sup>(٤)</sup> العشر على الموسق دون غيره.<sup>(٥)</sup> و كان أبو يوسف و محمد رحمهما الله يعتبران<sup>(٦)</sup> ماله ثمرة باقية.<sup>(٧)</sup> و مالك<sup>(٨)</sup> و الشافعي<sup>(٩)</sup> رحمهما الله يعتبران المقتات.<sup>(١٠)</sup> فبان بذلك أن ذكر الوسق ليس ببيان لقوله: « فيما سقت السماء العشر ».

و وجه آخر: و هو أنه قد كانت هناك حقوق واجبة في المال قبل وجوب الزكاة فنسخت. من ذلك قوله: « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ »<sup>(١١)</sup> و حقوق غيرها قد رويت عن السلف،<sup>(١٢)</sup> فجائز أن يكون الخمسة الأوسق تقديرا لتلك الحقوق فلما نسخت تلك الحقوق سقط حكمه. و اذا احتمل ذلك لم يجز لنا أن نخص به عموم الآي و السنة.

و من جهة النظر: أن الحول و النصاب سببا وجوب الصدقات المتفق عليها، فاذا سقط إعتبار الحول في الخارج من الأرض باتفاق<sup>(١٣)</sup> وجب أن يسقط إعتبار النصاب. [١٤] من حيث كان كل واحد منهما سببا لوجوب الزكاة<sup>(١٤)</sup> [١٥] ولهذا المعنى أسقطنا إعتبار الحول في الفائدة بسقوط إعتبار

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف عليه فيما تيسر لي من المراجع. و الله اعلم.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) في ق: لا يستصرون بإلزام

(٥) هذا استدلال على الإتفاق.

(٦) في ق: يعتبرون.

(٧) راجع: الأصل ١٦٢/٢ - ١٦٣.

(٨) راجع: الموطأ للإمامك، الزكاة، باب زكاة الحبوب و الزيتون: ٣٥ [٢٧٣/١].

(٩) زنظر: الأم، الزكاة، باب صدقة الزرع ٣٤/٢.

(١٠) في ق: المقات.

(١١) النساء: ٨.

(١٢) و من ذلك - حق الضيف، و حق الماعون، و حقوق المواشي من الإبل و الغنم و الخيل، و حق الزرع و الثمر عند

الحصاد. أنظر لذلك: أحكام القرآن للمؤلف ٩/٣ - ١٠، ١٥٣، ٤٧٥، و لابن العربي ٨٧/١، ٢٨١/٢ و ما

بعدها، و المحلى لابن حزم ١٥٦/٦ - ١٥٩ المسألة: ٧٢٥.

(١٣) أنظر: المغني ٧٣/٤ - ٧٤.

(١٤-١٤) سقط من ق.

(١٥) من هنا الى قوله: «الجميع» ورد في «ق» بدلا عنه: «ألا ترى أنه لما سقط اعتبار الحول في الفائدة لسقوط

إعتبار النصاب عند الجميع».

النصاب عند الجميع.<sup>(١)</sup>

و أيضا : لما كان خمس الغنيمة<sup>(٢)</sup> حقا لله غزو وجل كالعشر في الخارج من الأرض، ثم لما<sup>(٣)</sup> سقط فيه اعتبار الحول سقط<sup>(٤)</sup> اعتبار النصاب<sup>(٥)</sup> وجب مثله في الخارج من الأرض لعلته سقوط الحول.

و وجه آخر: وهو أنا وجدنا كل ما [ل] <sup>(٦)</sup> له نصاب في الإبتداء فله عفو بعد النصاب، فلما اتفق الجميع على أن لا عفو بعد الخمسة الأوسق،<sup>(٧)</sup> دل/ أن لا نصاب له في الإبتداء.

و ذهب أبو يوسف و محمد في ذلك الى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».<sup>(٨)</sup>

و قال أبو جعفر: «و هذا الذي ذكرناه بعد أن يخرص ذلك [جافا]<sup>(٩)</sup> و بعد أن يكون في أرض عشر».

و ذلك لما روى سعيد بن المسيب عن عتاب<sup>(١٠)</sup> بن أسيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال [في]<sup>(١١)</sup> زكاة الكرم: <sup>(١٢)</sup> «يخرص ثم يؤدي زكاته زبيبا كما تؤدي زكاة النخل تمرا».<sup>(١٣)</sup>

فصل: [ لا يجتمع في أرض عشر و خراج ]<sup>(١٤)</sup>  
قال أبو جعفر: «فان كان في أرض خراج فلا صدقة فيه».

(١) أنظر: المغني لابن قدامة ٧٥/٤ - ٧٦.

(٢) في ق: القيمة. و هو خطأ.

(٣) في د: لم يسقط.

(٤) في د: يسقط.

(٥) في د: فوجب.

(٦) سقط من ق.

(٧) قال ابن رشد: «و اجمعوا على أنه لا أوقاص في الخبوب». بداية المجتهد ٤٢/٥.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من د.

(١١) في ق: عبادة. و هو خطأ.

(١٢) الكرم و زان قلنس : العنب. أنظر: المصباح المنير ص ٥٣١، و القاموس المحيط ص ١٤٨٩.

(١٣) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب في خرص العنب الحديث: ١٦٠٣ [٢٥٧/٢ - ٢٥٨]. و الترمذي

في السنن، الزكاة، باب ما جاء في الخرص الحديث: ٦٤٤ [٣٦/٣]، و قال: «هذا حديث حسن غريب». و

النسائي في السنن المجتبى، الزكاة، باب شراء الصدقة الحديث: ٢٦١٧ [١١٠/٥].

(١٤) راجع: الأصل ١٥٩/٢، المبسوط ٢٠٧/٢، بدائع الصنائع ٥٦/٢ - ٥٧.

و ذلك لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين وضع الخراج على أرض السواد بمشاوره<sup>(١)</sup> الصحابة لم يطالبهم مع ذلك بالعشر.<sup>(٢)</sup> فصار [ذلك]<sup>(٣)</sup> اجماعاً من السلف في أن لا عشر في أرض الخراج.<sup>(٤)</sup> وأخذ النبي ﷺ العشر من أرض العرب ولم يوجب فيها خراجاً.<sup>(٥)</sup> فصار ذلك [أصلاً]<sup>(٦)</sup> في انتفاء اجتماعهما.

و أيضاً: يتنافى وجود سببيهما فلا يجوز اجتماعهما، و ذلك لأن سبب أخذ الخراج الكفر؛ لأنه فيئ. و سبب أخذ العشر الإسلام؛ لأنه صدقة. فلما استحال اجتماع سببيهما لشخص واحد امتنع [اجتماع]<sup>(٧)</sup> وجوبهما.

فان قيل: فقد يجوز أخذ الخراج من أرض المسلم.

قيل له: لا يصح أن يبتدأ [المسلم]<sup>(٨)</sup> بالخراج و [يجوز أن]<sup>(٩)</sup> يبتدأ به الكافر ثم لا يسقطه الإسلام. و ليس حكم البقاء كالإبتداء. ألا ترى أن المسلم لا يطرأ عليه الرق ابتداءً، و لا يمنع الإسلام بقاء [الرق]<sup>(١٠)</sup>

و دليل آخر: و هو أن النبي ﷺ أوجب [١١] فيما سقت السماء العشر، و [١٢] نصف العشر فيما سقى بدالية أو سانية.<sup>(١٣)</sup> فأسقط نصف العشر لمؤونة الدالية و السانية فينبغي أن يكون مؤونة

(١) في د: بمحضر.

(٢) أنظر: الخراج الأثر رقم: ١٠٣ ص ٤٢، تأليف: يحيى بن آدم القرشي المتوفي ٢٠٣ هـ. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط ٢ مكتبة دار التراث، القاهرة، (بدون تاريخ).

(٣) سقط من ق.

(٤) لم اعثر على من نص عليه وفاقاً أو خلافاً. والله اعلم.

(٥) أما أخذه العشر من أرض العرب فكان عن طريق عماله على الصدقات و سيأتي قريباً خبر أخذ معاذ العشر بأمر رسول الله ﷺ. و لم يرد شيء في إيجاب الخراج ولو كان لنقل.

(٦) سقط من د.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من ق.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من د.

(١١-١٢) سقط من د.

(١٢) و ذلك بقوله ﷺ: «فيما سقت الأنهار و الغيم العشر، و فيما سقى بالسانية نصف العشر». أخرجه - من حديث جابر رضي الله عنه - مسلم في الصحيح، الزكاة، باب ما فيه العشر أو نصف العشر الحديث: ٩٨١ {٦٧٥/٢}، و السانية، هو البعير الذي يستقى به الماء من البئر. أنظر: النهاية ٤١٥/٢. و بأمره ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني «أن آخذ مما سقت السماء العشر و فيما سقى بالدوالي نصف العشر». أخرجه النسائي في المجتبى من السنن، الزكاة، باب ما يوجب العشر و ما يوجب نصف العشر الحديث: ٢٤٨٩ {٤٢/٥}. و ابن ماجه في السنن، الزكاة، باب صدقة الزروع و الثمار الحديث: ١٨١٨ {٥٨١/١}. و الدوالي: جمع دالية؛ و هي آلة لإخراج الماء. أنظر: زهر الربيع على السنن المجتبى للسيوطي بذييل سنن النسائي المصدر السابق.

الخراج مسقطه للنصف الباقي.

فان قيل: الخراج أجرة الأرض فلا يسقطه العشر.

قيل له: هذا جهل من قائله لأن أرض الخراج ملك لأربابها <sup>(١)</sup> و المالك لا أجرة عليه في الإنتفاع بملكه. و أيضا: لو كانت أجرة لما جازت لأنها <sup>(٢)</sup> [ مجهولة. <sup>(٣)</sup> ] و مدة الإجارة أيضا مجهولة <sup>(٤)</sup> [ و أيضا: الأجرة لا تجب إلا على عاقد الإجارة. و صاحب الأرض لم يعقد على نفسه عقد الإجارة.

و دليل آخر: و هو اتفاق الجميع على أن الأرض <sup>(٥)</sup> [ اذا كانت للتجارة لم / تجتمع فيها زكاة التجارة و العشر. <sup>(٦)</sup> ] و كذلك السائمة <sup>(٧)</sup> [ اذا كانت للتجارة لا تجتمع فيها زكاة السوم و زكاة التجارة. و المعنى في جميع ذلك أنهما جميعا حقان لله تعالى، لا يجتمعان في مال <sup>(٨)</sup> واحد في سنة واحدة فوجب أن يكون كذلك حكم الخراج مع العشر.

فصل : قال أبو جعفر: « و سواء كان على صاحبه دين أو لم يكن، أو <sup>(٩)</sup> كان صغيرا أو مجنوناً أو مكاتباً ».

قال أبو بكر أحمد رحمه الله: الحقوق الواجبة لله تعالى في هذه الوجوه على ثلاثة أوجه:-  
حق ثبت <sup>(١٠)</sup> في المال <sup>(١١)</sup> على المالك و هو زكاة المال <sup>(١٢)</sup> [ واجب في المال لو هلك بعد وجوبها سقطت <sup>(١٣)</sup> ] و هي على المالك لوجوب إعتبار المالك <sup>(١٤)</sup> [ فان <sup>(١٥)</sup> كان من أهل العبادات لزمته و إلا لم تلزمه.

و حق ثان يجب على المالك لأجل الملك <sup>(١٦)</sup> [ لا <sup>(١٧)</sup> في الملك، و هو صدقة الفطر يجب على المولى؛ لأن له عبداً، لا في العبد. و لذلك <sup>(١٨)</sup> لا يسقطها هلاك العبد بعد وجوبها. و هذا كما يجب

(١-١) سقط من د.

(٢-٢) سقط من ق.

(٣-٣) سقط من د.

(٤) لم اعثر على هذا الإجماع منصوصاً عند أحد، و لا علمت له مخالفاً. و الله اعلم.

(٥) يقرأ في د: ملك واحد.

(٦) في ق: و إن . و الذي أثبتنا من « د » موافق لمتن المختصر.

(٧) في ق: يجب.

(٨-٨) سقط من د.

(٩-٩) سقط من د.

(١٠) في د: و إن.

(١١) في ق: المال.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) في د: و لذلك لم يسقطها.

عليه لاجل ابنه لا في رقبة الابن.

و حق ثالث: و هو العشر يجب في المال و لا يعتبر به المالك لوجوبه في أرض الوقف و المكاتب الصبي. و إذا كان كذلك لم يمنع الدين وجوبه <sup>(١)</sup> [لأن الدين إنما يمنع صحة الملك <sup>(٢)</sup>] و قد بينا أنه لا اعتبار فيه بالمالك إذ قد يجب و لا مالك. و كذلك يجب في أرض الصبي لهذه العلة.

### مسألة: [نصاب ما لا يدخل و لا يكال في الوسق] <sup>(٣)</sup>

قال أبو جعفر: «قال محمد بن الحسن: في الزعفران و الورس حتى يبلغ خمسة أمناء <sup>(٤)</sup> من كل واحد. و في القطن حتى يكون خمسة أحمال [و الحمل] <sup>(٥)</sup> ثلاث مائة من <sup>(٦)</sup> بالعراقي. و في العسل خمسة أفراق. و الفرق ستة و ثلاثون رطلا بالعراقي.

قال: «و أما العصف <sup>(٧)</sup> فاذا خرج من قرطمه خمسة أوسق كان في القرطم و في عصفره <sup>(٨)</sup> العشر. و العصفر تبع <sup>(٩)</sup> القرطم».

قال أبو بكر أحمد رحمه الله: و قد بين محمد رحمه الله ذلك قال: «فاذا كان القرطم أقل من خمسة أوسق لم يجب في واحد منهما شيء». جعل العصفر تبعاً للقرطم و اعتبر وجود النصاب بالقرطم دون العصفر.

فأما أصل محمد في اعتبار [ه مقدار] <sup>(١٠)</sup> ما لا يوسق فهو أن ينظر إلى أعلى المقادير التي يقدر بها ذلك الشيء فيجعل نصابه خمسة أمثاله / و ذلك لأن الأوسق أعلى مقدار يقدر به المكيلات. كذلك كانت العادة في زمن النبي ﷺ بالمدينة، فجعل [نصاب الموسق] <sup>(١١)</sup> خمسة أوسق.

(١-١) سقط من د.

(٢) راجع: الأصل ١٦٣/٢، المبسوط ٢/٣ و ما بعدها، بدائع الصنائع ٦٠/٢.

(٣) في د: أمنان.

(٤) سقط من ق.

(٥) في ق: منا.

(٦) في ق: الصفر.

(٧) في ق: العصف. «و العصف نبات صيفي من الفصيلة المركبة أنبوبية الزهر يستعمل زهره تابلاً، و يستخرج

منه صيغ أحمر يصيغ به الحرير و نحوه. « المعجم الوسيط ٦٠٥/٢.

(٨) في ق: مع القرطم. «و القرطم هو بذر العصف. « أنظر: القاموس المحيط ص ٥٦٧.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من د.

وقال<sup>(١)</sup> في الزعفران: [إن<sup>(٢)</sup> أعلى ما يقدر به منا<sup>(٣)</sup> لأنا<sup>(٤)</sup> نقدره بالأوقية<sup>(٥)</sup> و الرطل<sup>(٦)</sup> والمنا، ثم [ما<sup>(٧)</sup> بعده تضعيف الأماناء فجعل نصابه خمسة أماناء. وأعلى ما يقدر به القطن: حمل<sup>(٨)</sup> ثم ما بعده تضعيف الأحمال فجعل نصابه خمسة<sup>(٩)</sup> أحمال. وأعلى مقادير العسل الفرق<sup>(١٠)</sup>، وما بعده تضعيف فجعل نصابه خمسة<sup>(١١)</sup> أفراق. فهذا أصل [محمد<sup>(١٢)</sup>] في ذلك.

(١) في ق: فقال.

(٢) سقط من ق.

(٣) «منا» أو «من» كيل يكال به السمن وغيره، والتثنية منوان، والجمع أماناء. وفي لغة قيم «من» بالتشديد، والتثنية «مئان»، والجمع «أمان». والمن يساوي رطلين، وهو بالدرهم مائتان وستون درهما، وعلى هذا فالمد والمن عند الخنفية سواء كل منهما ربع صاع، مائة و ثلاثون درهما. فالمن أو المنا بالجرامات عند الخنفية يساوي ٨٢٠.٧٨ «ثمانمائة وعشرين جراما وسبعة من عشرة من الجرام». راجع: المصباح المنير ص ٥٨٢، والقاموس المحيط ص ١٥٩٤، وحاشية ابن عابدين ٣٦٥/٢، و سنن الدارمي، الزكاة، باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب الحديث: ١٦٣٣ [٤٦٩/١ - ٤٧٠].

(٤) في ق: لأنه يقدره .

(٥) «الأوقية» سبق قريبا أن وزنه عند الخنفية: أربعون درهما. فهو  $٤٠ \times ٣.١٥٦٨٦ = ١٢٦.٢٧٤٤$  «مائة وستة وعشرون جراما وإثنين من عشرة من الجرام».

(٦) الرطل: قيل أصله من اليونانية LITRA وهو معيار يوزن به، ومكيال أيضا للسوائل. وإذا أطلق في الفروع الفقهية فالمراد به الرطل العراقي، البغدادي. وهو عند الخنفية: ١٣٠ درهما أو ٩١ مثقالا كيلا، ويزن بالجرام  $١٣٠ \times ٣.١٥٦٨٦ = ٤١٠.٣٩١٨$  «أربعمائة وعشرة جرامات وثلاثة من عشرة من الجرام». راجع: المصباح المنير ص ٢٣٠، حاشية ابن عابدين ٣٦٥/٢، والإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٥٥-٥٦ الهامش.

(٧) سقط من ق.

(٨) الحمل: بالكسر لغة ما يحمل على الظهر أو الرأس. أنظر: المصباح المنير ص ١٥١، القاموس المحيط ص ١٢٧٦. أما في الإصطلاح عند الأحناف: فالحمل يشتمل على ثلاثمائة من. فالنصاب ألف وخمس مائة من:  $١٥٠٠ \times ٨٢٠.٧٨ = ١٢٣١.١٧$ ، أي حوالي ألف ومائتين واحد و ثلاثين كيلو جرام بالوزن. أنظر لشرح مصطلح الحمل: بدائع الصنائع ٦١/٢.

(٩-٩) سقط من د.

(١٠) الفرق. بفتحين مكيال للسوائل والجامدات لأهل المدينة المنورة. وهو عند فقهاء الحجاز والمحدثين: ثلاثة أصع، وهي ستة عشر رطلا بالبغدادي. فهو يعادل ٨.٢٦٣ لترا من الماء المقطر في درجة ٤ م. أنظر: المغني لابن قدامة ١٨٤/٤ - ١٨٦، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤٣٧/٣، والإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٦٩ (مع الهامش)، والمصباح المنير ص ٤٧١. أما عند الخنفية: فالفرق ستة و ثلاثون رطلا، فالنصاب عند محمد بن الحسن يصير مائة و ثمانون رطلا من العسل، وهو يساوي  $١٨٠ \times ٣.٩١٨ = ٤١٠.٣٩١٨$ ، أي ما يقارب أربعة وسبعين كيلو جراما. أنظر بدائع الصنائع ٦١/٢. وراجع: وزن الرطل الذي بيناه فيما سبق.

(١١) سقط من «د»: الذي ورد فيه: أصله.

و أما أبو يوسف فانه اعتبر فيما لا يوسق أن يخرج منه ما قيمته خمسة أوسق من أدنى ما تخرجه الأرض، فاذا بلغ ذلك وجبت الصدقة ولا تجب فيما دونه.

و ذلك لأن النبي ﷺ لما جعل <sup>(١)</sup> [من أخرج أرضه <sup>(١)</sup>] خمسة أوسق من أدنى الموسقات [غنيا بذلك] <sup>(٢)</sup> و جعل ذلك له نصابا <sup>(٣)</sup> فيما يجب عليه من الزكاة وجب اعتبار ما لا يوسق منه بقيمة الموسق.

كما أنه لما جعل نصاب الذهب والفضة عشرين دينارا <sup>(٤)</sup> أو مائتي درهم اعتبرنا عروض التجارة ببلوغ <sup>(٥)</sup> قيمتها هذا القدر <sup>(٦)</sup> لحصول الغنى له في جنس ما يتعلق به الوجوب. وهذا أصل تجري عليه مسائله الا [في] <sup>(٧)</sup> العسل ؛ فإنه ترك <sup>(٨)</sup> إعتبار هذا الأصل و قال: اذا بلغ عشرة أرتال ففيه رطل، لحديث رواه عن النبي ﷺ فيه. <sup>(٩)</sup>

(١-١) سقط من د، و جاء فيها: ما خرج من الأرض.

(٢) سقط من د.

(٣) في د: مقدارا.

(٤) الدينار: وقد يطلق عليه الفقهاء في كتبهم المثقال، فكلاهما عندهم واحد. و أجمعوا على أنه لم يختلف في جاهلية ولا اسلام. أما دينار عهد النبي ﷺ والذي جرى عليه العمل في دور الضرب الإسلامية في عهد عبدالملك بن مروان فقالوا هو وزن ٤.٢٥ جراما من الذهب. و قد ضبطه الفقهاء في كتبهم ضبطا دقيقا بحبات الشعير، فهر عند الحنفية وزن مائة حبة شعير وسط. و حبة الشعير الوسط كما سبق أن بينا - في وزن درهم - تزن  $١٠٠ \times ٠.٠٤٥٠٩٨ = ٤.٥٠٩٨ \times ٢٠ = ٩٠.١٩٦$  ، فيكون نصاب الذهب بالجرام - أخذا بالأحوط لإبراء الذمة والأتفع للفقراء - عند الحنفية تسعون جراما ومائة وستة وتسعون ملليجراما من الذهب. أما عند جمهور الفقهاء فالدينار عندهم إثنان وسبعون حبة شعير وسط. و وزنها يتراوح بين ثلاثة جرامات ونصف الجرام و بين ثلاثة جرامات و ثلاثة أرباع الجرام [من ٣.٥ الى ٣.٣/٤ جرام]. فالتنصاف عند الجمهور سبعون جراما من الذهب  $(٧٠ = ٢٠ \times ٣.٥)$  . أنظر لذلك : حاشية ابن عابدين مع متنه الدر المختار ٢/٢٩٥ - ٢٩٦ ، والإيضاح والتبيان ص ٤٨ - ٥٢ ، والمصباح المنير ص ٢٠٠ ، وكيف تزكي أموالك ص ٢٢ - ٢٣.

(٥) في ق : بلوغ.

(٦) في د : القيمة.

(٧) سقط من د.

(٨) في د: ليست فيه.

(٩) لم أقف - بعد البحث فيما تيسر لي من المراجع - على حديث عشرة أرتال. و قد ورد في الحديث ذكر الأرتاق والقرب، كما في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة العسل، الحديث: ١٦٠٠ - ١٦٠٢ [٢٥٤/٢ - ٢٥٦]، والنسائي في السنن المجتبى، الزكاة، باب زكاة النحل الحديث: ٢٤٩٨ [٤٦/٥]، وابن ماجه في السنن، الزكاة، باب زكاة العسل الحديث: ١٨٢٤ [٥٨٤/١]. وكما ورد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الترمذي في السنن، الزكاة، باب زكاة العسل الحديث: ٦٢٩ [٢٤/٣]، و قال: «حديث ابن عمر في أسناده مقال، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء».

## باب زكاة الذهب<sup>(١)</sup> والورق

( نصاب الذهب و الفضة )<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: « و ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب و لا في أقل من مائتي درهم من الورق، صدقة. فإذا بلغ الذهب عشرين مثقالا، و الورق مائتي درهم ففيه ربع العشر بعد أن يحول عليه الحول و صاحبه حر بالغ عاقل مسلم لا دين عليه ».

و ذلك لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

و قال النبي ﷺ: « ما من صاحب مال لا يؤدي زكاته الا مثل له يوم القيامة شجاع أقرع [يطوقه]<sup>(٤)</sup> و يقول: أنا كنزك الذي بخلت به »<sup>(٥)</sup>.

و أما المقدار / فروي عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ: « في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا »<sup>(٦)</sup> و رواه أبو سعيد رضي الله عنه أيضا<sup>(٧)</sup>.

و أما الفضة فالآثار [فيها]<sup>(٨)</sup> متواترة [٩] عن النبي ﷺ<sup>(٩)</sup> في اعتبار مائتي درهم

(١) في د: الفضة و الورق. و الذي أثبتنا موافق لمتن المختصر ص ٤٧ - ٥٠.

(٢) راجع: الأصل ٨٢/٢ - ٨٥، المبسوط ١٨٩/٢ - ١٩٠، بدائع الصنائع ١٦/٢ - ١٨.

(٣) التوبة: ٣٤.

(٤) سقط من ق.

(٥) أخرجه - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الزكاة، باب إثم مانع الركاة الحديث: ١٣٣٨ {٥٠٨/٢}، و - من حديث ابن مسعود رضي الله عنه - أخرجه أحمد في المسند ٣٧٧/١ مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الزكاة، باب الخيل الحديث: ٦٨٧٩ {٣٣/٤ - ٣٤}، و ابن أبي شيبه في المصنف، الزكاة، باب ما قالوا في الدنانير ما يؤخذ منها في الزكاة الحديث: ٩٨٧٣ {٣٥٧/٢}، و أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٣ {٢٣٠/٢}.

(٧) لم اعثر بعد البحث فيما تيسر لي من المراجع على رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في نصاب الذهب. و هناك روايات أخرى عن ابن عمر و عائشة رضي الله عنهم. [راجع: نصب الراية ٣٦٩/٢ و ما بعدها] اللهم الا إذا كان أراد حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في نصاب الفضة، و قد أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب زكاة الورق الحديث: ١٣٧٨ {٥٢٤/٢ - ٥٢٥}، و مسلم في الصحيح، الزكاة، الحديث: ٩٧٩ {٦٧٤/٢}.

(٨) سقط من ق.

(٩) سقط من د.



[منها] <sup>(١)</sup> ولا خلاف بين أهل العلم فيه. <sup>(٢)</sup>

و أما اعتبار الحول [ف] <sup>(٣)</sup> لما روي [عن] <sup>(٤)</sup> علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ». <sup>(٥)</sup> ولأنه لا خلاف في أن من استفاد نصاباً فأدى زكاته أنه لا زكاة عليه ثانية حتى يحول عليه حول. <sup>(٦)</sup>

و [إنما] <sup>(٧)</sup> قال بعض الناس: أنه يزكيه في أول ما يستفيده <sup>(٨)</sup> ثم يعتبر الحول بعد ذلك <sup>(٩)</sup> .  
و عموم قول [النبي ﷺ] <sup>(٩)</sup> ينفيه كما نفى وجوبها ثانية إلا بعد حول.

### مسألة [حكم ما زاد على نصاب الذهب و الفضة] <sup>(١٠)</sup>

قال أبو جعفر: « و ما زاد على خمس <sup>(١١)</sup> أواق من الورق فلا شيء فيه حتى يكون أربعين درهما فيكون فيها <sup>(١٢)</sup> درهم. ثم يعتبر [في] <sup>(١٣)</sup> كل زيادة أربعين درهما. و هو قول أبي حنيفة. و قال أبو يوسف و محمد: « ما زاد فبحسابه ».

قال أبو بكر أحمد: يروى نحو قول أبي حنيفة عن عمر بن الخطاب <sup>(١٤)</sup> رضي الله عنه و الحسن <sup>(١٥)</sup> و الشعبي. <sup>(١٦)</sup> و [روى] <sup>(١٧)</sup> نحو قولهما <sup>(١٨)</sup> عن علي رضي

(١) سقط من د.

(٢) أنظر: المغني ٢٠٩/٤ - ٢١٢ ، و بداية المجتهد ٣٧/٥ .

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من د.

(٥) جزء من حديث علي رضي الله عنه السابق تخريجه آنفاً ، و أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، الزكاة ، باب لاصدقة في الخيل ١١٨/٤ .

(٦) أنظر: المجموع ٣٦١/٥ .

(٧) سقط من د.

(٨ - ٨) سقط من د. و هذا قول ابن مسعود و ابن عباس رضي الله عنهم. أنظر: المغني ٧٥/٤ .

(٩) سقط من د. و قد ورد فيه الضمير: قوله.

(١٠) راجع: الأصل ٨٢/٢ ، ٨٧ . المبسوط ١٨٩/٢ - ١٩٠ . بدائع الصنائع ١٧/٢ - ١٨ .

(١١) في د: خمسة.

(١٢) في د: فيه.

(١٣) سقط من د.

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، الزكاة ، باب ما قالوا فيما زاد على المائتين الأثر: ٩٨٦٤ (٣٥٦/٢) .

(١٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٩٨٦٥ (٣٥٦/٢) .

(١٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٩٨٦٣ (٣٥٦/٢) .

(١٧) سقط من د.

(١٨) في د: قولنا. و الصواب ما أثبتنا. والمراد هو مثل قول الصاحبين: أبي يوسف و محمد.

الله عنه.<sup>(١)</sup>

والحجة للقول الأول ما روى يونس بن بكير عن محمد [بن اسحاق]<sup>(٢)</sup> قال: حدثني المنهال بن الجراح عن حبيب بن نجيح عن عبادة بن نسي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه الى اليمن أن لا يأخذ من الكسور شيئاً. اذا بلغ الورق مائتي درهم [أخذ منها]<sup>(٣)</sup> خمسة دراهم و لا يأخذ مما زاد حتى تبلغ أربعين درهما فيأخذ منها درهما».<sup>(٤)</sup>

وقد روى سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «في كل خمس<sup>(٥)</sup> أواق خمسة دراهم. وفي كل أربعين درهما درهم».<sup>(٦)</sup> وفي حديث أبي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «هاتوا [ربع]<sup>(٧)</sup> العشر من كل أربعين درهما [٨] و ليس فيما دون مائتي درهم شيء».<sup>(٩)</sup>

فلما ذكر المائتين و ما دونها على الانفراد، دل على أن قوله: «من كل أربعين درهما<sup>(٨)</sup> [درهم]» فيما زاد على المائتين [و الا]<sup>(١٠)</sup> خلا من الفائدة. و هذا نظير<sup>(١١)</sup> قوله: «فاذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة، شاة».<sup>(١٢)</sup>

و من وجه<sup>(١٣)</sup> النظر: أن المواشي لما كان لها نصاب في الابتداء كان بعده عفو، فلما كان للذهب و الفضة نصاب في الإبتداء وجب أن يكون بعده عفو.

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في المصدر السابق، باب من قال: «فما زاد على المائتين فبالحساب» الأثر: ٩٨٦٨ {٣٥٧/٢}.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من د.

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن، الزكاة، باب ليس في الكسر شيء الحديث: ١ {٩٣/٢ - ٩٤}. وقال: «المنهال بن الجراح متروك الحديث». و كان ابن اسحاق يقلب اسمه إذا روى عنه. و عبادة بن نسي لم يسمع من معاذ رضي الله عنه.

(٥) في د: خمسة.

(٦) أخرجه - بهذا اللفظ - الدارمي في السنن، الزكاة، باب في زكاة الورق، الحديث: ١٦٢٨ {٤٦٧/١}.

(٧) سقط من ق.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: شبيه.

(١٢) جزء من حديث «كتاب النبي ﷺ في الصدقات» أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب زكاة السائمة الحديث: ١٥٦٧، ١٥٦٨ {٢٢١/٢، ٢٢٥}. و أحمد في المسند ١٥/٢ مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(١٣) في د: جهة.

و أيضا: ليس في صدقة السوائم كسور بعد النصاب فوجب أن تكون الدراهم مثلها. والعلة الجامعة بينهما أن لكل واحد منهما عفوا في الابتداء.

فان قيل: في حديث أيوب بن جابر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما درهم. وليس فيما دون المائتين شيء، فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم فما زاد فبحساب<sup>(١)</sup> ذلك». <sup>(٢)</sup> قيل له: معناه فعلى حساب كل أربعين درهما درهم، بدلالة الأخبار التي قدمنا.

### مسألة (ضم أحد النقيدين إلى الآخر و كيفية ذلك)<sup>(٣)</sup>

قال: «و يضم الذهب إلى الفضة و يكمل النصاب منهما بالقيمة في قول أبي حنيفة. و في قول أبي يوسف و محمد يضمن بالأجزاء».

قال أبو بكر أحمد: إذا كان عنده مائة درهم و خمسة دنانير و الدنانير تساوي مائة درهم وجبت الزكاة عند أبي حنيفة؛ لأنه يضم الذهب إلى الفضة و لا تقوم الدراهم هاهنا؛ لأنه لو ضمها بالقيمة إلى الذهب لم يكمل نصاب فما أمكنه إكمال النصاب فعل. ألا ترى أن عروض التجارة [تقوم]<sup>(٤)</sup> على هذا الاعتبار، فان قومت بالدراهم كمل النصاب. و إن قومت بالدنانير لم يكمل، قوموها<sup>(٥)</sup> بالدراهم لحظ المساكين إذ كان غنيا بهذا القدر<sup>(٦)</sup> من المال.

و أما أبو يوسف و محمد فيعتبران كمال النصاب بأن تجتمع من أجزاء كل واحد منهما ما يكمل به النصاب إذا ضمناهما. [أما]<sup>(٧)</sup> الحجة في وجوب الضم فهي<sup>(٨)</sup> قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.<sup>(٩)</sup>

(١) في د: جعل حساب ذلك.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) راجع: الأصل ٨٤/٢ وما بعدها، المبسوط ١٩٢/٢ - ١٩٣، بدائع الصنائع ١٩/٢.

(٤) سقط من د.

(٥) في د: فقومنا.

(٦) في د: المقدار على المال.

(٧) زيادة من المحقق لا بد منها لاستقامة العبارة.

(٨) في د: فهو.

(٩) التوبة: ٣٤.

و قال النبي ﷺ : « كل مال أدت زكاته فليس بكنز »<sup>(١)</sup> و اقتضت الآية وجوب الزكاة فيهما عند الاجتماع؛ لأن الواو للجمع.

فإن قيل: قال النبي ﷺ : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة »<sup>(٢)</sup> و هو عام في حال الانفراد و الاجتماع.

١٩٣  
ب

قيل [له]<sup>(٣)</sup> : هذا فيمن لا يملك غيرها؛ لأن في حديث / أنس في كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « في الرقة ربع العشر. فإذا لم يكن<sup>(٤)</sup> مال الرجل إلا تسعين و مائة فليس فيها صدقة »<sup>(٥)</sup>.

و من جهة<sup>(٦)</sup> النظر: اتفقا في أنهما أثمان للأشياء و بهما تقوم المستهلكات فأشبهها الدراهم المختلفة الأوصاف في باب وجوب [ضم]<sup>(٧)</sup> بعضها الى بعض في إكمال النصاب. و دليل آخر: و هو أنهما لما اتفقا في أن زكاة كل واحد منهما ربع العشر<sup>(٨)</sup> و تثبت في الذمة بغير صفة، وجب ضم أحدهما الى الآخر كعروض التجارة لما اتفقت في وجوب ربع العشر<sup>(٩)</sup> [ و جب الضم مع اختلاف الأجناس.

فإن قيل: إنما يضم العروض بعضها الى بعض اذا كان ما اشترى به من الثمن جنسا واحدا. قيل له: و لو اشترى بعبد للخدمة عروضاً للتجارة وجب ضم<sup>(١٠)</sup> بعضها إلى بعض<sup>(١١)</sup> [ و إن لم يكن الأصل [م]<sup>(١٢)</sup> ما تجب فيه الزكاة. و على أن الثمن ليس في ملكه فكيف يجوز اعتباره . و على أنه لا اعتبار بالثمن لأنها إنما تزكى بالقيمة.

(١) لم أجده في مصادر الحديث بهذا اللفظ. و روي في معناه أحاديث : منها حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب الكنز ما هو، و زكاة الحلبي الحديث: ١٥٦٤ ( ٢١٢/٢ - ٢١٣ ). و الحاكم في المستدرک، الزكاة، ٣٩٠/١ و صححه على شرط البخاري، و وافقه الذهبي، و قد وردت - بهذا اللفظ - آثار عن الصحابة، عن عمر و ابنه و جابر و ابن عباس رضي الله عنهم أخرجهما عنهم ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب ما قالوا في المال الذي تؤدى زكاته فليس بكنز الآثار: ١٠٥١٦، ١٠٥١٩، ١٠٥١٨، ١٠٥٢٠. و راجع: تلخيص الحبير ١٦٠/٢ ج: ٨٢٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: فإذا لم يكن للرجل مال.

(٥) سبق تخريج كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الصدقات.

(٦) في ق: وج.

(٧) سقط من د.

(٨-٨) سقط من ق.

(٩-٩) سقط من ق.

فان قيل: لأن زكاة العروض تجب في قيمتها و القيم متفقة إما دراهم وإما دنانير.  
 قيل له: هذا غلط؛ لأن القيمة ليست في ملكه وإنما يعتبر نصابها بالقيمة. وكذلك [يقول  
 أبو حنيفة] <sup>(١)</sup> في الذهب والفضة أنهما يضمنان بالقيمة.

فان قيل: يعتبر نصابهما بأنفسهما لا بقيمتيهما؛ لأن [ل] <sup>(٢)</sup> كل واحد منهما نصاب  
 في نفسه. وهما مختلفان فلا يضمنان. والعروض تضم؛ لأن نصابها معتبر بقيمتها. والقيمة <sup>(٣)</sup>  
 غير مختلفة.

قيل له: [قد] <sup>(٤)</sup> اتفقنا على أن من له مائتي <sup>(٥)</sup> درهم وعروضا <sup>(٦)</sup> للتجارة تساوي مائة درهم  
 أن عليه الزكاة فقد ضم الجميع الدراهم إلى العروض وإن كانت الدراهم نصابا في <sup>(٧)</sup> نفسها. كذلك  
 الذهب يضم إليها كما ضمت إلى العروض.

فإن قيل: كما لا تضم الغنم إلى الإبل لإختلاف الجنسيتين، كذلك الدراهم إلى <sup>(٨)</sup> الدنانير.

قيل له: هذه [علة] <sup>(٩)</sup> منتقضة بضم العروض إلى العروض وإلى الدراهم.

فصل: وإنما ضم أبو حنيفة رحمه الله بالقيمة دون الأجزاء كما ضمت عروض التجارة  
 بالقيمة.

فان قيل: ليس للعروض نصاب من أنفسها <sup>(١٠)</sup> وللذهب والفضة نصاب من أنفسهما <sup>(١١)</sup>  
 فينبغي أن يعتبر في الضم وجود أجزاء النصاب في ملكه كما لو كان له إبريق [من] <sup>(١٢)</sup> فضة/ وزنه  
 مائة درهم وهو <sup>(١٣)</sup> يساوي عشرين دينارا، لم تجب فيها الزكاة بالقيمة. كذلك لا يصح ضم  
 بعضها <sup>(١٤)</sup> إلى بعض بالقيمة.

- 
- (١) سقط من ق.
  - (٢) سقط من ق
  - (٣) في د: من.
  - (٤) يقرأ في ق: العبر.
  - (٥) سقط من ق.
  - (٦) في د: مائة. والصواب ما أثبتنا.
  - (٧) في ق: عرض.
  - (٨) في د: و.
  - (٩) سقط من ق.
  - (١٠-١١) سقط من ق.
  - (١٢) سقط من ق.
  - (١٣) في ق: وهي تساوي.
  - (١٤) في ق: لا يضم بعضها الخ.

قيل له: كما جاز [أن يكمل] <sup>(١)</sup> النصاب بـ [ضم] <sup>(٢)</sup> أحد [المالين] <sup>(٣)</sup> إلى الآخر وإن لم يكن عنده <sup>(٤)</sup> من [و] <sup>(٥)</sup> أحد [من] <sup>(٦)</sup> هما نصاب كمال. <sup>(٧)</sup> و لم يسقط الضم اعتبارا بالإبريق الذي ذكرت إذا كان منفردا، كذلك يجوز اعتبار الضم بالقيمة.

و أما قوله: إن له نصابا في نفسه؛ فانه يوجب منع الضم رأسا إذا لم يوجد <sup>(٨)</sup> نصاب نفسه. و هذا ساقط عند الجميع [ <sup>(٩)</sup> فذلك لا يعترض على اعتبار الضم بالقيمة <sup>(٩)</sup> ] قياسا على العروض.

### مسألة (وجوب زكاة الحلي) <sup>(١٠)</sup>

قال <sup>(١١)</sup> : «و الزكاة واجبة في الذهب والفضة كيف ما وجدا من حلي وغيره». قال أبو بكر أحمد: روي وجوب زكاة الحلي عن عمر <sup>(١٢)</sup> و عبد الله بن مسعود <sup>(١٣)</sup> و عبد الله بن عمرو <sup>(١٤)</sup> و أبي أمامة <sup>(١٥)</sup> و عبد الله بن شداد <sup>(١٦)</sup> و جابر بن زيد رضي الله عنهم <sup>(١٧)</sup>. و قال

(١) في ق: إكمال.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من «ق»: الذي ورد فيه مكانه: هما.

(٤) سقط من د.

(٥) سقطت من ق.

(٦) سقطت من ق.

(٧) في د: كامل.

(٨) في د: إذ لم يجد.

(٩-٩) سقط من د.

(١٠) راجع: الأصل ٨٧/٢، المبسوط ١٩١/٢ - ١٩٢، بدائع الصنائع ١٦/٢ - ١٨.

(١١) سقط من ق.

(١٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب من قال: «في الحلي زكاة» الأثر: ١٠١٦٠ {٣٨٢/٢}.

(١٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الزكاة، باب التبر والحلي: ٧٠٥٥ {٨٣/٤}، و محمد بن الحسن في الحجة

٤٥١/٢ - ٤٥٢.

(١٤) في النسختين عبد الله بن عمر، و التصويب مما سيأتي قريبا عن ابن عمر، و ما نقله عنه المؤلف في أحكام

القرآن ١٠٧/٣، من أنه كان يرى أن لا زكاة في الحلي. و الأثر عن ابن عمرو أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر

السابق برقم: ١٠١٦٥ {٣٨٢/٢}.

(١٥) أخرجه عنه محمد بن الحسن في الحجة ٤٥٦/٢، و ذكره البيهقي في معرفة السنن والآثار، الزكاة، باب زكاة

الحلي: ٨٢٨٥ {١٤١/٦}.

(١٦) أخرجه عن ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١٠١٦٢ {٣٨٢/٢}.

(١٧) جابر بن زيد الأزدي، أبو الشعثاء، الجوفي فقيه ثقة من التابعين توفي ٩٣هـ. أنظر: خلاصة تذهيب تهذيب

الكمال ص ٥٩. و أثره أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١٠١٦٨ {٣٨٣/٢}.

عطاء<sup>(١)</sup> و مكحول<sup>(٢)</sup> والزهرى: مضت السنة أن في الحلبي زكاة<sup>(٣)</sup>.

و روى عمرو عن عائشة رضي الله عنها: لا بأس بلبس الحلبي إذا أعطيت زكاته<sup>(٤)</sup>. و روي عنها: «[أنها]<sup>(٥)</sup> كانت لا تزكي حلبي بنات أخيها و هن يتامى في حجرها». <sup>(٦)</sup> و هذا عندنا لأنه مال اليتيم.

و روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «يزكي الحلبي مرة واحدة». <sup>(٧)</sup> و روي عن جابر<sup>(٨)</sup> و ابن عمر<sup>(٩)</sup> [والحسن]<sup>(١٠)</sup> و القاسم رضي الله عنهم<sup>(١١)</sup>: «أن لا زكاة فيه». و قال الشعبي: «زكاته عاريتة». <sup>(١٢)</sup>

و الحجة [لأصحابنا]<sup>(١٣)</sup> [في وجوبها]<sup>(١٤)</sup> قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. <sup>(١٥)</sup> فعلق<sup>(١٦)</sup> الوجوب بالإسم و ذلك موجود في الحلبي. و الدليل على أن المراد به الزكاة [ما]<sup>(١٧)</sup>:

حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا محمد بن عيسى قال: حدثنا عتاب

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصدر السابق: ١٠١٦٦ {٣٨٢/٢}.

(٢) هو مكحول بن شيراب بن شاذل، الدمشقي، من التابعين الفقهاء بالشام توفي ١١٣ هـ. أنظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٣٨٦. و أثره عند ابن أبي شيبة برقم: ١٠١٦٩ {٣٨٣/٢}.

(٣) عند ابن أبي شيبة، المصدر و الصفحة السابقة.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب من قال: في الحلبي زكاة. ١٣٤/٤.

(٥) سقط من ق.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ، الزكاة، باب ما لا زكاة فيه من الحلبي الحديث: ١٠ {٢٥٠/١}. و ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب من قال: ليس في الحلبي زكاة الحديث: ١٠١٧٦ {٣٨٣/٢}.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب من قال: في الحلبي زكاة الحديث: ١٠١٦١ {٣٨٢/٢}.

(٨) أخرجه الدار قطني في السنن، الزكاة، باب ليس في مال المكاتب زكاة الحديث: ٦ {١٠٩/٢}.

(٩) أخرجه مالك في الموطأ، المصدر السابق برقم: ١١ {٢٥٠/١}. و ابن أبي شيبة برقم: ١٠١٧٣ {٣٨٣/٢}.

(١٠) سقط من د. و الحسن هو البصري، أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب من قال: ليس في الحلبي زكاة الأثر: ١٠١٨١ - ١٠١٨٣ {٣٨٤/٢}.

(١١) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ابن أخي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، و أحد الفقهاء السبعة من كبار التابعين. توفي ١٠٦ هـ. أنظر: تقريب التهذيب ص ٤٥١ ت: ٥٤٨٩. و أخرج أثره.

(١٢) أخرجه محمد بن الحسن في الحجة ٢/٤٥٥ - ٤٥٦، و ابن أبي شيبة في المصنف برقم: ١٠١٨٤ {٣٨٤/٢}.

(١٣) سقط من د.

(١٤) سقط من ق.

(١٥) التوبة: ٣٤.

(١٦) في د: فتعلق.

(١٧) سقط من د.

عن ثابت <sup>(١)</sup> بن عجلان عن عطاء عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كنت ألبس أوضاحا <sup>(٢)</sup> من ذهب فقلت: يا رسول الله أكنز هو؟ فقال: «ما بلغ أن تؤدي <sup>(٣)</sup> زكاته فزكى فليس بكنز». <sup>(٤)</sup>  
<sup>(٥)</sup> فأخبر عليه السلام «أن ما أدي زكاته فليس بكنز» <sup>(٦)</sup> فصار تقديرا الآية على هذا المعنى <sup>(٦)</sup> والذين لا يؤدون زكاة الذهب والفضة قبشرهم بعذاب أليم.

وروي في خبر آخر: «كل / ما [ل] <sup>(٧)</sup> أديت <sup>(٨)</sup> زكاته فليس بكنز وإن كان مدفونا وما لم تؤد زكاته فهو كنز وإن كان ظاهرا على وجه الأرض». <sup>(٩)</sup> فصار الكنز في الشرع اسما لما لا تؤدي زكاته. ويدل عليه أيضا قول الله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» <sup>(١٠)</sup>؛ لأنه عموم في أصناف الأموال. <sup>(١١)</sup>

ومن جهة السنة: حديث أم سلمة الذي قدمناه في الأوضح التي كانت تلبسها. <sup>(١٢)</sup> وروي <sup>(١٣)</sup> عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان <sup>(١٤)</sup> غليظتان من ذهب فقال لها: «أ تعطين زكاة هذا؟» قالت: لا. قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟» <sup>(١٥)</sup>.

(١) في د: عن . وهو خطأ.

(٢) جمع وضع ، نوع من الحلبي يعمل عادة من الفضة، سميت بها لبياضها. أنظر: النهاية ١٩٦/٥. وقد صرح في الحديث أنه ذهب .

(٣) في د: توجب.

(٤) سنن أبي داود، الزكاة، باب الكنز ما هو؟ وزكاة الحلبي الحديث: ١٥٦٤ {٢/٢١٢ - ٢١٣}.

(٥-٥) سقط من د.

(٦) في د: الحد.

(٧) سقط من د.

(٨) في د: أدي.

(٩) ولعل المراد من قوله: «خبر آخر» الأثر، أي قول الأصحاب والتابعين فإنه قد أخرج - هذا القول معزواً إلى مجاهد وعطاء - ابن أبي شيبه في المصنف، الزكاة، باب ما قالوا في المال الذي تؤدي زكاته فليس بكنز الأثر: ١٠٥٢١ {٢/٤١١}.

(١٠) التوبة: ١٠٣.

(١١) في ق: المال.

(١٢) سبق تخريجه قريباً.

(١٣) في د: وحديث عمرو بن الخ.

(١٤) تشبيه مسكة - بالفتحات: السوار من الذبل - قرون الأوعال - والعاج. أنظر: النهاية ٣٣٠/٤. و القاموس المحيط ص ١٢٣٠.

(١٥) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب الكنز ما هو وزكاة الحلبي الحديث: ١٥٦٣ {٢/٢١٢} . والنسائي في السنن المجتبى، الزكاة، باب زكاة الحلبي الحديث: ٢٤٧٨ {٥/٣٨}.



و حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا ابن ناجية قال: حدثنا أحمد بن حاتم قال: حدثنا علي بن ثابت قال: حدثنا يحيى بن أبي أنيسة الجزري<sup>(١)</sup> عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله [بن مسعود]<sup>(٢)</sup> أن زينب الشقفيه امرأة عبد الله رضي الله عنهما سألت رسول الله ﷺ [فقلت]<sup>(٣)</sup> : «إن لي طوقا فيه عشرون مثقالا أفأؤدي زكاته؟ قال: «نعم. أدي نصف مثقال». قالت: فإن في حجري بني أخ لي أيتام أ فأجعله أو أفأضعه فيهم؟ قال: نعم». <sup>(٤)</sup>

و حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا محمد بن إدريس<sup>(٥)</sup> الرازي قال: حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق قال: حدثنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن عمرو بن عطاء أخبره عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتحات<sup>(٦)</sup> من ورق فقال: ما هذا يا عائشة؟ [ف]<sup>(٧)</sup> قلت: «صنعتهن أتزين لك يا رسول الله؟ قال: «أتؤدين زكاتهن؟» قالت<sup>(٨)</sup> : «لا. أو ما شاء [الله]<sup>(٩)</sup>». قال: «هو حسبك من النار». <sup>(١٠)</sup> قال أبو داود: قيل لسفيان الثوري: «كيف تزكيه؟ قال: تضم [ه]<sup>(١١)</sup> إلى غيره». <sup>(١٢)</sup>

و يدل عليه أيضا: قول النبي ﷺ : «في الرقة ربع العشر». <sup>(١٣)</sup> وهو عموم في الحلبي وغيره.

فان قيل: الحلبي لا تسمى رقة؛ لأن الرقة اسم للورق، وهو الدراهم المضروبة.

قيل له: هذا خطأ؛ لأن/[<sup>(١٤)</sup> في حديث عائشة رضي الله عنها: «فرأى في يدي فتحات من

(١) في د: الجزوري. والصواب ما أثبتنا من ق.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه - موقوفا - محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة ٤٥٣/٢ - ٤٥٧. والدارقطني في السنن، الزكاة، باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق الحديث: ٣ - ٤ (١٠٨/٢ - ١٠٩).

(٥) في د: أويس. والصواب ما أثبتنا من ق ومصدر المؤلف.

(٦) في د: فتخان. والصواب ما أثبتنا من ق ومصدر المؤلف. فتحات: جمع فتحة، وهي خواتيم كبار تلبس في الأيدي وربما وضعت في أصابع الأرجل. أنظر: النهاية ٤٠٨/٣.

(٧) سقط من د.

(٨) كذا في النسختين. وفي السنن، مصدر المؤلف: قلت.

(٩) سقط من د.

(١٠) سنن أبي داود، الزكاة، باب الكنز ما هو؟ وزكاة الحلبي الحديث: ١٥٦٥ (٢١٣/٢).

(١١) سقط من ق.

(١٢) سنن أبي داود المصدر السابق برقم: ١٥٦٦ (٢١٤/٢).

(١٣) سبق تخريجه.

(١٤-١٤) سقط من د. وحديث عائشة سبق تخريجه قريبا.

ورق» يعني من فضة؛ لأن<sup>(١٤)</sup> [الفتحة لا تكون<sup>(١١)</sup> مضروبة ، وإنما هي حلقة شبه الخاتم.

فإن قيل: زكاة الحلبي عاريتة.

قيل له: [قد]<sup>(١٢)</sup> اتفق الجميع على أن العارية غير واجبة<sup>(١٣)</sup> و أنها<sup>(١٤)</sup> لا تستحق الوعيد

بتركها. ولو كان كذلك لوجب إذا كان [الحلي]<sup>(١٥)</sup> لرجل أن تكون زكاته عاريتة.

و من جهة النظر: اتفاق الجميع على وجوب الزكاة في الدراهم والدنانير والنقر والسبائك و

إن لم يكن يرصده للنماء.<sup>(١٦)</sup> فعلمنا أن وجوب الزكاة فيها متعلق بأعيانها لا با نضمام معنى آخر

اليها. فوجب في الحلبي بوجوب العين. وإن شئت قلت: لأنهما من جنس الأثمان التي عليها تدور

البياعات.

فإن قيل: الحلبي بمنزلة العوامل من الإبل والبقر؛ لأنه غير مرصد للنماء.

قيل له: هذا منتقض بالسبائك و تبر الذهب و الفضة و أواني الذهب و الفضة. و

ينتقض أيضا بالحلي<sup>(١٧)</sup> إذا كان لرجل لا يريد التجارة. و قد تكلمنا فيها في "مسائل الخلاف"<sup>(١٨)</sup>

بأكثر من هذا.

### مسألة (حول المال المستفاد حول الأصل إذا كان نصاباً)<sup>(١٩)</sup>

قال: «وما استفاده في الحول من ذهب أو فضة و عنده نصاب زكاه لحول

الأصل، و كذلك في المواشي».

و الحجة لذلك قول النبي ﷺ: «في خمس و عشرين بنت مخاض إلى خمس و ثلاثين، فإذا زادت

واحدة ففيها بنت<sup>(٢٠)</sup> لبون».<sup>(٢١)</sup> و لم يفرق بين وجود الزيادة في أول الحول أو في آخره.

و يدل عليه حديث أيوب بن جابر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه

(١) في ق: لا تكون إلا مضروبة.

(٢) سقط من د.

(٣) أنظر: المغني ٣٤٠/٧.

(٤) في د: ولأنه.

(٥) سقط من د.

(٦) أنظر: المغني ٢٠٩/٤، ٢١٣، ٢٢٨. و المجموع شرح المذهب ٦/٦.

(٧) في د. بكونه للرجل إذا لم يرد به التجارة.

(٨) كتاب للمؤلف، لا يزال مفقوداً ، و لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

(٩) راجع: الأصل ٤٥/٢، ٦٨، ٨١. المبسوط ١٦٤/٢. بدائع الصنائع.

(١٠) في د: ثلاث بنات لبون. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(١١) جزء من حديث "كتاب الصدقات" و قد سبق تخريجه.

عن النبي ﷺ في صدقة المواشي: «و يعد صغيرها وكبيرها»<sup>(١)</sup> لم يفرق<sup>(٢)</sup> بين أن يكون منها أو من غيرها، وكذلك قال عمر رضي الله عنه: «عد عليهم السخلة وإن راح بها الراعي على كفه»<sup>(٣)</sup>.

و يدل عليه حديث جابر رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال: «أعلموا<sup>(٥)</sup> من السنة شهرا تؤدون فيه زكاة أموالكم فما حدث من مال بعد فلا زكاة فيه حتى يجئ رأس السنة»<sup>(٦)</sup>. فأشار في الوجوب إلى رأس سنة معرفة<sup>(٧)</sup> وهي حول الأصل، وذلك نص في سقوط اعتبار حول مستقبل للفائدة.

١٩٥

ب

فان قيل: كل هذا / يخصه قوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»<sup>(٨)</sup>.

قيل له: بل يؤكد ما قلنا؛ لأنه<sup>(٩)</sup> أشار إلى حول معرف بالألف واللام وهو الحول الذي تعلق حكمه بالنصاب الذي عنده. وليس يمتنع أن يقال: إن ذلك الحول قد حال على جميع الأصل والفائدة؛ لأن حلول الحول اسم لوجود آخر جزء منه. ألا ترى أنك تقول: «حال الحول على مالي اليوم». ويكون [ذلك]<sup>(١٠)</sup> عبارة صحيحة. ومعلوم أن الموجود منه في اليوم ليس جميع الحول بل آخره. فقوله: حتى يحول عليه الحول بمنزلة قوله: «حتى يوجد آخر جزء من الحول المتعلق بنصاب الأصل».

و أيضا: فإننا نجعل قوله: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» على النصاب المنفرد دون الفائدة لتجري الأخبار الأخر على العموم. ولا نخصه بالاحتمال. كما أن قوله: «ليس فيما دون خمس من الإبل شيء»<sup>(١١)</sup> وقوله: «ليس في أقل [من خمس]<sup>(١٢)</sup> أواق صدقة»<sup>(١٣)</sup> في<sup>(١٤)</sup> المال

(١) كذا ذكره المؤلف عن علي رضي الله عنه غير مرة. لم أعثر على من خرجه. قال ابن حجر: «قول علي رضي الله عنه لم أره». وذكر نفس الحديث. أنظر: تلخيص الحبير ١٥٦/٢ ج: ٨٢٠.

(٢) تأخرت هذه الجملة في «د» عن قول عمر رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) في د: جابر بن زيد.

(٥) في د: أعلموا أن من السنة الخ.

(٦) رواه الترمذي كما قال الزيلعي في التبيين ٢٧٣/٨ ولا يوجد في المطبع من السنن. وانظر أنه في الحديث حديث ولذا استدرك به (الحاشية)

(٧) في د: معروفة. سنن أبي داود الطنطاوي بالقياس على الأولاد والأزواج. انظر: فتح القدير ٥١١/٨

(٨) سبق تخريجه.

(٩) في د: إنه.

(١٠) سقط من د.

(١١) سبق تخريجه.

(١٢) سقط من د.

(١٣) سبق تخريجه.

(١٤) في ق: من.

المنفرد دون الفائدة.

و دليل آخر: وهو اتفاق الجميع على ضم الأولاد الحادثة في الحول إلى الأمهات مزكاة بحولها<sup>(١)</sup> والمعنى فيها<sup>(٢)</sup> [أنها]<sup>(٣)</sup> زيادة [ملك]<sup>(٤)</sup> في الحول على نصاب من جنسه. وهذا المعنى موجود في الفائدة من غيرها.

فان قيل: العلة في الأولاد أنها من الأمهات فوجب الحق فيها من طريق السراية.

قيل له: هذه العلة فاسدة لكونها مقصورة على موضع الاتفاق غير متعددة إلى فرع.

و على أن هذه<sup>(٥)</sup> لو كانت علة صحيحة لم تعارض اعتلالنا<sup>(٦)</sup> لأنهما يوجبان حكما واحدا. إلا أن أحدهما أخص من الأخرى في إيجاب حكمها<sup>(٧)</sup> كالتخيرين إذا وردا [في حكم واحد]<sup>(٨)</sup> وأحدهما أعم<sup>(٩)</sup> من الآخر فلا يمنع الخاص استعمال العام.

و أيضا فقد وجبت في الأمهات لأجل الأولاد [و ليست هي من الأولاد]<sup>(١٠)</sup> ألا ترى أن من

كانت له مائة و عشرون شاة فولدت واحدة منها قبل الحول كان فيها شاتان. فصار حدوث الولد موجبا للحق في أمه و في سائر الغنم التي ليس منها.

و أيضا: لو<sup>(١١)</sup> كان هذا الحق واجبا في الأولاد من طريق السراية لكان مقصورا على اتصالها بالأمهات فكان<sup>(١٢)</sup> [يجب]<sup>(١٣)</sup> إذا ولدت بعد الحول أن يجب الحق / فيه للحول الماضي و كان حدوثه قبل الحول يمنع [من]<sup>(١٤)</sup> وجوب الحق فيه بالحول؛ لأنه بائن منها. و الحق الواجب في الأصل لا يسري في الأولاد البائنة كالعتق و سائر الحقوق.

و دليل آخر: و هو أن الحول و النصاب جميعا سببا وجوب الزكاة فلما سقط اعتبار النصاب

(١) أنظر: المغني ٤/٤٦، ٤٧، ٧٥.

(٢) في د: فيه.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من ق.

(٥) في ق: هذا.

(٦) في د: اعتلالها.

(٧) في د: حكمهما.

(٨) سقط من ق.

(٩) في د: أخص.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في د: إن.

(١٢) في د: فكانت.

(١٣) سقط من د.

(١٤) سقط من د.

في الفائدة سقط اعتبار الحول. و العلة الجامعة بينهما أن كل واحد منهما سبب للوجوب. فمن حيث سقط اعتبار أحدهما سقط اعتبار الآخر.

يدل عليه<sup>(١)</sup> خمس الغنائم و خمس المعادن لما سقط فيها اعتبار الحول سقط اعتبار النصاب. فان قيل: فأبو حنيفة يعتبر المقدار فيما زاد على المائتين و لا يعتبر الحول فيه.<sup>(٢)</sup> قيل له: ما زاد على المائتين لا يراعي فيه نصاب؛ لأن النصاب هو ما يتعلق به حكم الوجوب ابتداء و ليس كل مقدار اعتبر، كان نصاباً.

### مسألة [ وجوب الخمس فيما يخرج من معدن الذهب و الفضة ]<sup>(٣)</sup>

قال أبو جعفر: « و فيما يخرج من معدن الذهب و الفضة الخمس و لا زكاة فيه الا بعد حول على شرائط وجوب الزكاة ».

و ذلك لما روي عن النبي ﷺ في أخبار مستفيضة أنه [قال]<sup>(٤)</sup> : « وفي الركاز الخمس »<sup>(٥)</sup> والركاز اسم يتناول المعدن و المدفون.

و الدليل عليه [٦] ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا محمد بن شاذان قال: حدثنا معلى قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن<sup>(٦)</sup> [عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: <sup>(٧)</sup> قال رسول الله ﷺ : « في الركاز الخمس »]. قالوا: يا رسول الله ﷺ ! و ما الركاز؟ قال : « الذهب و الفضة اللذين خلقهما الله في الأرض يوم خلقت ».<sup>(٨)</sup>

ويدل عليه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً<sup>(٧)</sup> [سأل<sup>(٩)</sup> رسول الله ﷺ عما يوجد في الخرب العادي؛ فقال النبي ﷺ : « فيه و في الركاز الخمس »]<sup>(١٠)</sup> فدل على أن الركاز

(١) في ق. عليها.

(٢) سبق شرح و بيان قوله في مسألة ما زاد على نصاب الذهب و الفضة. ص ٥٤١ - ٥٤٣.

(٣) راجع: الأصل ١٢٨/٢ . المبسوط ٢١١/٢ . بدائع الصنائع ٦٧/٢.

(٤) سقط من د.

(٥) أخرجه - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الزكاة، باب في الركاز الخمس الحديث: ١٤٢٨ [٥٤٥/٢ - ٥٤٦]. و مسلم في الصحيح، الحدود، باب جرح العجماء جبار الحديث: ١٧١٠ [١٣٣٤/٣ - ١٣٣٥].

(٦-٦) ما بين القوسين من السند ورد في «د» بعد متن الحديث و الذي بدايته : و الدليل عليه حديث الخ.

(٧-٧) ما بين القوسين سقط من ق.

(٨) و أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب زكاة الركاز ١٥٢/٤ و في معرفة السنن والآثار، الزكاة، باب زكاة المعدن الحديث: ٨٣٦٢ [١٦٤/٦]، و قال: «عبد الله بن سعيد المقبري شيخ ضعيف قد اتقى الناس حديثه». و محمد في الحجة على أهل المدينة بلاغا ٤٣٠/١.

(٩) في ق: سئل.

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ١٨٠/٢، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٠٧ مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

هو<sup>(١)</sup> المعدن؛ لأنه<sup>(٢)</sup> أخير بدءاً عن المدفون ثم عطف عليه الركاز.  
و يدل عليه ما حكاه<sup>(٣)</sup> محمد بن الحسن عن<sup>(٤)</sup> العرب أنها تقول: ركز المعدن إذا كثر ما فيه  
من الذهب والفضة.<sup>(٥)</sup> فدل على أن أصل الركاز [هو]<sup>(٦)</sup> المعدن.<sup>(٧)</sup>  
و يدل عليه أيضاً: أن الركاز اسم لما غيَّب في الأرض وأخفى فيها ومنه قولهم: ركز رمحه  
في الأرض<sup>(٨)</sup>. ومنه: الركز وهو الصوت الخفي. قال الله تعالى: ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾.<sup>(٩)</sup> فلما  
كان ذهب المعدن مغيباً في الأرض كان/ ركازاً كما كان المدفون ركازاً.  
فان احتجاجوا بما رواه الدراوردي عن ربيعة عن الحارث بن<sup>(١٠)</sup> بلال بن الحارث عن أبيه رضي  
الله عنه «أن رسول الله ﷺ أخذ من معادن القبلية<sup>(١١)</sup> الصدقة. وأنه قطع لبلال بن الحارث  
العقيق أجمع».<sup>(١٢)</sup>

[قيل لهم]<sup>(١٣)</sup>: لا دلالة في<sup>(١٤)</sup> هذا الخبر على منع<sup>(١٥)</sup> وجوب الخمس لأن الخمس عندنا صدقة.  
وقد رواه محمد<sup>(١٦)</sup> عن ربيعة «أن رسول الله ﷺ أقطع لبلال بن الحارث المزني معادن

(١) في د: الركاز والمعدن واحد.

(٢) في د: لو.

(٣) في د: ذكر.

(٤) في د: أن العرب تقول. راجع: الحجة على أهل المدينة ٤٣٢/٢. وانظر: بدائع الصنائع ٣٣/٢.

(٥) تكرر في «د»: إذا كثر ما فيه من الذهب والفضة.

(٦) سقط من د.

(٧)

(٨) أنظر: القاموس المحيط ص ٦٥٨.

(٩) مريم: ٩٨.

(١٠) في ق: عن. والصواب ما أثبتنا من د.

(١١) القَبْلِيَّةُ: نسبة إلى قَبْل موضع بين نخلة والمدينة من ناحية الفُرْع. أنظر: النهاية ١٠/٤.

(١٢) أخرجه - بهذا اللفظ - الحاكم في المستدرک على الصحيحين، الزكاة ٤٠٤/٧ وصححه وافقه الذهبي. و  
يحيى ابن آدم في الخراج، باب التحجير الحديث: ٢٩٤ ص ٩٠. وأبو داود في السنن، الخراج والإمارة و  
القبيل، باب في إقطاع الأرضين الحديث: ٣٠٦٢ - ٣٠٦٣ [٤٤٤/٣ - ٤٤٦]. والعقيق: كل مسيل ماء شقه  
السييل في الأرض فأنهره وسعه: وهي أعقة عديدة. أحدها عقيق المدينة وهو الأصغر، وفيه بئر رومة، و  
العقيق الأكبر بعد هذا وفيه بئر عروة، وعقيق آخر أكبر من هذين، وهو من بلاد مزينة، وهو الذي أقطعه  
رسول الله ﷺ لبلال بن الحارث المزني رضي الله عنه. أنظر: معجم البلدان ١٥٦/٤ - ١٥٧.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: فإن هذا الحديث لا دلالة فيه.

(١٥) في د: معنى. والصواب ما أثبتنا من ق.

(١٦) في د: مالك. وكلاهما صحيح. فقد أخرجه محمد بن الحسن في نسخته من الموطأ، الزكاة، باب الركاز

الحديث: ٣٣٩ ص ١١٩.

القبليّة فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم»<sup>(١)</sup> وهذا استناده مقطوع ولا دلالة في متنه على قول المخالف في أخذ الزكاة من المعدن في حال إخراجها؛ لأنه يحتمل أنه<sup>(٢)</sup> لا يؤخذ منها إلا الزكاة على شرائطها من حول أو ضم إلى نصاب قد تعلق به حكم الحول. و أيضا فان بلالا كان قد ملكها بالإقطاع. وكذلك يقول أبو حنيفة في المعادن المملوكة أنه لا شيء فيها.<sup>(٣)</sup>

و أيضا: فان ذهب المعادن و فضتها مال مظهر عليه بالإسلام فلا فرق بينها وبين المدفون. والعلة الجامعة بينهما أن موضع المعدن ليس بملك، وهو مظهر [عليه]<sup>(٤)</sup> كالمدفون سواء.

### مسألة (حكم ما يستخرج من الأرض أو البحر)<sup>(٥)</sup>

قال أبو جعفر: «ولا شيء فيما يوجد<sup>(٦)</sup> في الجبال ولا في<sup>(٧)</sup> البحار في قول أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: في العنبر واللؤلؤ وكل حلية تخرج من البحر، الخمس».

قال أبو بكر أحمد: ما يستخرج<sup>(٨)</sup> من الأرض [ف]على أربعة أوجه: أحدها: الذهب والفضة وما ينطبع من الحديد والرصاص ونحوها ففيها<sup>(٩)</sup> الخمس. والأصل في هذه الجواهر ما قدمنا من وجوبه في الذهب والفضة. والمعنى في جميعها أنها تنطبع.<sup>(١٠)</sup> والثاني: الماء ولا خلاف في أنه لا شيء فيه.<sup>(١١)</sup> وقاسوا عليه القير<sup>(١٢)</sup> والنفط

(١) أخرجه مالك مرسلًا في المؤطا، الزكاة، باب الزكاة في المعادن الحديث: ٨ [٢٤٨/١]، وصله أبو داود كما سبق تخريجه قريبا.

(٢) في د: أن.

(٣) راجع: الأصل ١٣٣/٢ - ١٣٤.

(٤) سقط من ق.

(٥) راجع: الأصل ١٢٩/٢ - ١٣٠، ١٣٨. المبسوط ٢١١/٢ - ٢١٣، ٢١٦. بدائع الصنائع ٦٥/٢ - ٦٨.

(٦) في د: من.

(٧) في د: يخرج.

(٨) سقط من د.

(٩) في ق: ففيه.

(١٠) في د: تطبع.

(١١) انظر: مراتب الإجماع ص ٣٧، فقد عد أموال الزكاة ونقل الإجماع على أن ماعداها لا تجب فيها زكاة.

(١٢) القير - بالكسر - والقار شيء أسود يطلّى به السفن والإبل أو هما الزيت. والنفط - بالكسر - مزيج من الهيدروكربونات يحصل عليها بتقطير زيت البترول الخام، أو قطران الفحم الحجري، وهو سريع الاشتعال وأكثر ما يستعمل في الوقود. انظر: القاموس المحيط ص ٦٠١. والمعجم الوسيط مادة "نفط" ٩٤١/٢.

[و نحوهما].<sup>(١١)</sup>

و الثالث: الحجر: و قد روي عن النبي ﷺ [أنه قال]:<sup>(١٢)</sup> «لا زكاة في حجر». <sup>(١٣)</sup> و معلوم أنه لم ينف به زكاة الحجارة لأنها واجبة فيه كوجوبها في غيره. و كل ما كان من تربة الأرض فحكمه حكمه نحو الطين [و التراب]<sup>(١٤)</sup> و الرمل و البواقيت و الفصوص و الفيروزج.

و الرابع: السمك و هو من حيوان البحر و لا شئ فيه [بالاتفاق]<sup>(١٥)</sup>. <sup>(١٦)</sup> و قياسه اللؤلؤ و العنبر لأن اللؤلؤ من / الصدف و هو من حيوان البحر؛ و العنبر زعموا أنه روث دابة من دواب البحر. فكان في معنى سائر حيوان البحر. فلا شئ فيه.

و وجه آخر فيما يخرج من البحر: و هو أن موضع البحر غير مظهر عليه؛ <sup>(١٧)</sup> لأنه مما لا يصح ثبوت اليد فيه. فصار بمنزلة من أخذ معدنا من دار الحرب فلا شئ فيه؛ لأن الموضع غير مظهر عليه <sup>(١٨)</sup> [بالإسلام. و قد]<sup>(١٩)</sup> روي عن ابن عباس في العنبر روايتان:<sup>(٢٠)</sup> احدهما: أنه لا شئ فيه، و [قال]<sup>(٢١)</sup>: «إنما هو شئ دسره البحر». <sup>(٢٢)</sup> و الأخرى: أن فيه الخمس.<sup>(٢٣)</sup>

و أما أبو يوسف فإنه يوجب الخمس في اللؤلؤ و العنبر و كل حلية تخرج من البحر؛ لأن موضع البحر من دار الإسلام. فهو كالفلوات و <sup>(٢٤)</sup> [الفاوز]<sup>(٢٥)</sup> [ألا ترى أنه]<sup>(٢٦)</sup> في حيز الإسلام.

(١) سقط من د.

(٢) سقط من د.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب ما لا زكاة فيه من الجواهر غير الذهب و الفضة ١٤٦/٤، وقال: «رواة هذا الحديث عن عمرو كلهم ضعيف»، و ابن عدي في "الكامل" ١٦٨١/٥، ترجمة عمر بن أبي عمر الكلاعي الحميري الدمشقي.

(٤) سقط من ق.

(٥) سقط من د.

(٦) أنظر: المغني ٢٤٥/٤.

(٧-٧) سقط من د.

(٨) سقط من ق.

(٩) في د: روايات.

(١٠) سقط من د.

(١١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الزكاة، باب العنبر الحديث: ٦٩٧٧ { ٦٥/٤ }. و ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب من قال: ليس في العنبر زكاة الحديث: ١٠٠٥٨ { ٣٧٤/٢ }.

(١٢) أخرجه عبد الرزاق في المصدر السابق برقم: ٦٩٧٦ { ٦٤/٤ - ٦٥ }. و ابن أبي شيبة: ١٠٠٦٥ { ٣٧٤/٢ }.

(١٣) سقط من ق.

(١٤) في ق: الفاظة.

(١٥) سقط من ق. و ورد فيه مكانه: إذ هو.



### مسألة [مصارف خمس الركاز]<sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: «و يوضع خمس الركاز المدفون في موضع خمس الغنيمة». و ذلك لما وصفنا من أن وجوبه تعلق بكون الموضع مظهورا عليه غير مملوك. وكذلك المعدن [منه]<sup>(٢)</sup>

### مسألة<sup>(٣)</sup> [حكم الركاز إذا وجد في الخطة]<sup>(٤)</sup>

قال أبو جعفر: «فان وجد الركاز في دار قد اختطبت فان أبا حنيفة و محمدا قالوا: هو لصاحب الخطة و فيه الخمس. و قال أبو يوسف: هو للذي وجده». لأبي حنيفة و محمد أن صاحب الخطة هو الذي استحق اليد بدءا في الموضع. و الركاز يملك باليد و الحيازة كالغنائم<sup>(٥)</sup> فلما حصلت الحيازة و اليد بدءا في الموضع لصاحب الخطة ملك ما فيه من الركاز باليد. ثم لا ينتقل ملكه عنه بانتقال ملك الموضع؛ لأنه [ليس]<sup>(٦)</sup> من تربة الأرض و هو بمنزلة متاع موضوع فيه فاذا استخرج كان لصاحب الخطة. و قال أبو يوسف: انما يصير الركاز مغنوما بالإظهار فمن أظهره و استخرجه فهو أولى به [كالغنائم هي لمن أحرزها]<sup>(٧)</sup> و يجب الخمس فيه عندهم جميعا لكون الموضع مظهورا عليه.

### مسألة [حكم الزكاة في المعادن المملوكة]<sup>(٨)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٩)</sup>: «و من وجد معدنا في داره فان أبا حنيفة رحمه الله قال: لا شيء [عليه]<sup>(١٠)</sup> فيه و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله تعالى: فيه الخمس». لأبي حنيفة حديث بلال بن الحارث المزني رضي الله عنه حين أقطعه النبي ﷺ المعادن القبلية، و لم يأخذ<sup>(١١)</sup> منها الخمس؛<sup>(١٢)</sup> لأنه كان قد ملك الموضع قبل / اظهار المعدن . و المعدن من تربة

(١) راجع: الأصل ١٧٥/٢ و ما بعدها. المبسوط ١٧/٣. بدائع الصنائع ٦٨/٢ - ٦٩ و ١٢٤/٧ - ١٢٧.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من د.

(٤) راجع: الأصل ١٣٢/٢ - ١٣٤. المبسوط ٢١٤/٢. بدائع الصنائع ٦٥/٢ - ٦٦. و الخطة: القطعة من الأرض، مرسومة الحدود. أنظر: المعجم الوسيط ٢٤٤/١.

(٥) في د: كالمعادن.

(٦) سقط من د.

(٧-٧) سقط من د.

(٨) راجع: الأصل ١٣٢/٢ - ١٣٤. المبسوط ٢١٥/٢. بدائع الصنائع ٦٨/٢.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في ق: لا. و الصواب ما أثبتنا؛ لأنه خير ما كان في الماضي.

(١٢) سبق تخريجه قريبا.

الأرض.

و اختلف حكم المعدن و الركاز المدفون عنده من وجهين:

أحدهما: أنه أوجب الخمس في الركاز المدفون و جعله لصاحب الخطة و لم يوجب في المعدن في

الدار شيئا و جعله للمالك الذي استخرجه دون صاحب الخطة.

فأما جهة الفرق بينهما في جعله الركاز لصاحب الخطة و المعدن للواجد فقد بينها بما قلنا أن

الركاز قد ملكه صاحب الخطة بثبوت يده عليه، ثم لم ينتقل ملكه عنه بانتقال [ملك] <sup>(١)</sup> الأرض؛

لأنه كمتاع موضوع هناك. <sup>(٢)</sup> و المعدن من تربة الأرض فانتقل الملك فيه بانتقال ملك الموضع كسائر

ترب الأرض.

و أما افتراقهما في باب سقوط الخمس عن المعدن في الدار و [في] <sup>(٣)</sup> وجوبه في الركاز

فهو: أن الركاز قد صار غنيمة بالخطة و الظهور على الموضع فوجب فيه الخمس كوجوبه في سائر

الغنائم إذا أحرزت؛ لأن الركاز المدفون كان [ملكا] <sup>(٤)</sup> للكفار <sup>(٥)</sup> و قد صار لصاحب الخطة بظهور

الإسلام <sup>(٦)</sup> [و غلبته] <sup>(٧)</sup> فكان كالرجل يدخل <sup>(٨)</sup> دار الحرب مغيرا باذن الإمام فيخمس ما يصيبه.

و أما المعدن فلما كان من تربة الأرض و ملكه <sup>(٩)</sup> الإمام الأرض بترتبتها صار كالغنيمة إذا

باعها [من] <sup>(١٠)</sup> إنسان سقط عنها حق سائر الناس؛ لأنه قد ملكها بذلك. <sup>(١١)</sup>

فان قيل : فان كانت تربة المعدن مملوكة بالعقد على الأرض فالواجب أن يكون لها حصة من

الثلث.

قال أبو بكر أحمد: كان أبو الحسن [الكرخي] <sup>(١٢)</sup> رحمه الله يروي عن أبي حنيفة اعتبار ما <sup>(١٣)</sup>

في التربة من الذهب. فان كان مثل الثمن فسد البيع اذا كان الثمن ذهبا.

(١) سقط من د.

(٢) في د: هنالك.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من ق.

(٥) في د: للكافر.

(٦) في ق: الإمام.

(٧) سقط من د.

(٨) في د: اذا دخل.

(٩) في د: و يملكه.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: يبدل.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في د: إعتباره في التربة الخ.

[قال أحمد<sup>(١)</sup>]: و فرق في الجامع الصغير<sup>(٢)</sup> بين الدار، و الأرض، فأوجب الخمس في المعدن إذا وجده في أرضه و لم يوجبه إذا وجده في داره. و سوى بينهما في كتاب الزكاة [من الأصل]<sup>(٣)</sup> و لم يوجب في واحد منهما شيئاً.<sup>(٤)</sup> و هذه الرواية أقيس و أشبه بما روي في حديث بلال بن الحارث رضي الله عنه.<sup>(٥)</sup>

و أما جهة الفرق على<sup>(٦)</sup> الرواية الأخرى فهي<sup>(٧)</sup>: أن [صححة]<sup>(٨)</sup> الملك في الأرضين لا تقطع عنها حق المساكين؛ لأنها لا تخلو من وجوب عشر/ أو خراج فجاز أن يبقى حقهم في المعدن مع حصول ملك الأرض.

فان قيل: إن المعدن إنما يصير غنيمة بالإظهار؛ لأنه قبل ذلك ليس في ملك أحد و لا يده، كالصيد إذا تكنس<sup>(٩)</sup> في أرضه أو [في]<sup>(١٠)</sup> داره و لا يصير [هو]<sup>(١١)</sup> أحق به من غيره. قيل له: لما كان المعدن من تربة الأرض ملك بملك الأرض، و ليس الصيد من الأرض فيدخل في العقد [عليها]<sup>(١٢)</sup> و يدل على الفصل بينهما أنه لا يصح للإمام قليك الصيد الممتنع و لا إقطاعه، و يصح منه إقطاع الأرضين الموات. فكذاك تربة الأرض من المعدن قد ملكها المشتري كما ملك الأرض. و لا يملكه إلا من أخذه و صار في يده.

### مسألة (حكم الركاك يجده في دار الحرب و قد دخلها مستأمناً)<sup>(١٣)</sup>

قال أبو جعفر: «و من وجد ركاكاً في دار الحرب و قد دخلها بأمان، فان كان وجده في دار بعضهم رده عليهم . و إن وجده في صحراء فهو له و لا شيء فيه». أما إذا وجده في دار بعضهم فإنه قد أعطاهم الأمان على أنفسهم و أموالهم كما أعطوه. فلا

(١) سقط من د.

(٢) أنظر: الجامع الصغير، باب في المعدن و الركاك ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٣) سقط من ق.

(٤) أنظر: الأصل، كتاب الزكاة، باب الذهب و الفضة و الركاك و المعدن ١٣٢/٢ - ١٣٤.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) في د: في.

(٧) في د: فهو.

(٨) سقط من د.

(٩) تكنس: دخل و أوى مستترا. أنظر: المعجم الوسيط ٨٠٠/٢.

(١٠) سقط من ق.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) راجع: الأصل ١٣٣/٢. المبسوط ٢١٥/٢. بدائع الصنائع ٦٨/٢.

يجوز له أن يأخذ شيئاً من أيديهم<sup>(١)</sup> بغير إذنه، وما في دار الرجل فهو في يده، فلا يأخذه؛ لأن فيه خفر الأمان. وإذا وجده في صحراء فلم يأخذه من يد أحد فليس عليه رده عليهم. فان قيل: ينبغي أن يرده عليهم؛ لأن براريهم في أيديهم كما أن برارينا في أيدينا ومن أجله وجب<sup>(٢)</sup> الخمس.

قيل له: ليست برارينا في يد أحد وإنما يجب فيها الخمس بالظهور والغلبة وإن لم تكن في أيدينا، ألا ترى أنها [قد]<sup>(٣)</sup> صارت في حيز الإسلام فوجب فيها الخمس من حيث كانت غنيمة مغلوبا عليها بظهور الإمام<sup>(٤)</sup> والمسلمين. وبراري أرض الحرب كذلك [هي]<sup>(٥)</sup> ليست في يد أحد، فلذلك لم يجب رده عليهم ولم يجب [عليه]<sup>(٦)</sup> فيه الخمس؛ لأنه لم يأخذه بظهر<sup>(٧)</sup> الإمام ولا بنصرته؛ كرجل دخل دار الحرب [مغيراً]<sup>(٨)</sup> بغير إذن الإمام فلا يخمس ما يغنمه. والأصل فيه قول الله تعالى: «وَمَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ»<sup>(٩)</sup> فلم يوجب فيه الخمس لأنه لم يوجفوا عليه ولم يجعل لهم [فيه]<sup>(١٠)</sup> حقا.

و يدل عليه قصة المغيرة بن شعبة رضي الله عنه / حين قتل قوما كان معهم في الجاهلية و أخذ أموالهم ثم أسلم وأتى النبي ﷺ [١١] فقال النبي ﷺ [١١]: «أما الإسلام فقد قبلناه وأما المال ف[إنه]<sup>(١٢)</sup> مال غدر ولا حاجة لنا فيه». <sup>(١٣)</sup> فدل ذلك على معنيين: أحدهما: أن المستأمن يملك ما يأخذه من أهل الحرب وإن كان غادرا فيه. والثاني: أنه لا خمس فيه. فصار ذلك أصلا فيمن دخل مغيراً دار الحرب أنه لا خمس فيما

(١) في د: أموالهم.

(٢) في د: أوجب.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: الإسلام.

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من ق.

(٧) في د: بظهور.

(٨) سقط من ق.

(٩) الحشر: ٦.

(١٠) سقط من ق.

(١١-١١) سقط من د.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب الحديث: ٢٥٨١ [٢/٩٧٦]. وأبو داود في السنن، الجهاد، باب في صلح العدو الحديث: ٢٧٦٥ [٣/٢٠٨]، وهذا لفظه.

يغتمه<sup>(١)</sup> إذا دخل بغير إذن الإمام<sup>(٢)</sup>].

قال أبو بكر أحمد: و كان أبو الحسن [الكرخي]<sup>(٣)</sup> يحكي عن أبي يوسف أنه قال: إذا أخذه من دار بعضهم فهو للواجد و لا يرده عليهم. وهذا<sup>(٤)</sup> صحيح على أصله فيمن وجد في دار غيره ركازا في دار الإسلام أنه للواجد.

### مسألة ( لا زكاة في الزئبق )<sup>(٥)</sup>

قال أبو جعفر: « قال أبو يوسف عن أبي حنيفة: » [أن]<sup>(٦)</sup> لا شيء في الزئبق ». قال: فلم أزل به حتى قال: « فيه الخمس » ثم رأيت بعد ذلك أن لا شيء فيه ». قال أبو بكر أحمد: وهذا يوجب أن لا يكون بينهما خلاف في المعنى؛ لأن أبا حنيفة لم يوجب فيه بداء الخمس لأنه كان عنده أنه لا ينطبع وأنه بمنزلة النفط و القير. فلما قيل له: إنه ينطبع كالرصاص أوجب فيه فحصل جواب المسألة موقوفا<sup>(٧)</sup> عنده على أنه ينطبع أو لا ينطبع عندهما جميعا.

(١-١) سقط من د.

(٢) سقط من ق.

(٣) في د: هو.

(٤) راجع : الأصل ١٣١/٢. المبسوط ٢١٣/٢. بدائع الصنائع ٦٧/٢.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: مرفوعا. و الصواب ما أثبتنا.

## باب زكاة التجارة<sup>(١)</sup>

### ( وجوب الزكاة في عروض التجارة )<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: « وفي عروض التجارة الزكاة ».

وذلك لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لحماس بن عمرو: « أد زكاة مالك ». قال: « إن

مالي الجعاب والأدم ». قال: « قومها وأد زكاتها ».<sup>(٣)</sup>

وروي عن ابن عمر<sup>(٤)</sup> وابن عباس رضي الله عنهم [أيضا]<sup>(٥)</sup> زكاة العروض.<sup>(٦)</sup> ولم يرو

[عن غيرهم من]<sup>(٧)</sup> السلف خلافة<sup>(٨)</sup> فصار إجماعا.<sup>(٩)</sup> وروي سمرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه

كان يأمر أن تخرج الصدقة من الرقيق الذي يعد للبيع.<sup>(١٠)</sup>

ومن جهة النظر: أن مالك بن أنس وهو الذي يخالفنا في زكاة العروض<sup>(١١)</sup> قد وافقنا

[أنه]<sup>(١٢)</sup> إذا باعها بعين اعتد بما مضى من الحول وهو عرض. فلو لا أنها مما تجب فيه<sup>(١٣)</sup> الزكاة لما

اعتد بالوقت الذي مضى عليها / وهي عروض ليست بعين.

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٥٠.

(٢) راجع: الأصل ٨١/٢ - ٨٤. والحجة على أهل المدينة ٤٧٣/٢، ٤٧٦ - ٤٨٠. المبسوط ١٩٠/٢.

بدائع الصنائع ٢٠/٢ - ٢١.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الزكاة، باب الزكاة من العروض الحديث: ٧٠٩٩ (٩٦/٤). وابن أبي شيبة في

المصنف، الزكاة، باب ما قالوا في المتاع يكون عند الرجل يحول عليه الحول الأثر: ١٠٤٥٦ (٤٠٦/٢). و

البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب زكاة التجارة ١٤٧/٤. والجعاب جمع جعبة، وهي الكنانة التي تجعل

فيها السهام. والأدم بالفتحتين جمع أديم، وهو الجلد. أنظر: القاموس المحيط ص ٨٦، ١٣٨٨، و

النهاية: ٣٢/١، ٢٧٤.

(٤) أخرجه عنه الشافعي في الأم، الزكاة، باب زكاة التجارة ٤٦/٢، وعبد الرزاق في المصدر السابق برقم: ٧١٠٣

(٩٧/٤). وابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١٠٤٥٩ (٤٠٦/٢). والبيهقي في السنن المصدر السابق

١٤٧/٤.

(٥) سقط من د.

(٦) ذكره عنه البيهقي في السنن الكبرى ١٤٧/٤، وابن قدامة في المغني ٢٤٨/٤.

(٧) سقط من د. وقد ورد فيه مكانه: بين.

(٨) في د: خلافا.

(٩) أنظر: المغني ٢٤٨/٤. وتبيل الأوطار ١٣٧/٤.

(١٠) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة الحديث: ١٥٦٢

(٢١١/٢-٢١٢). وسكت عنه. والدارقطني في السنن، الزكاة، باب زكاة مال التجارة الحديث: ٩

(١٢٧/٢-١٢٨). وراجع: نصب الراية ٣٧٥/٢ - ٣٧٦.

(١١) إذا مكثت عنده سنين لم تجب فيها الزكاة. أنظر: الموطأ، الزكاة، باب زكاة العروض ٢٥٥/١.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) في د: فيها.

يعتبر كمال النصاب عند طرفي الحول فقط<sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: «وإذا كانت في أول الحول نصاباً ثم نقص<sup>(٢)</sup> [في وسط الحول]<sup>(٣)</sup> فحال الحول وهو<sup>(٤)</sup> نصاب وجبت فيه<sup>(٥)</sup> الزكاة. ولا اعتبار بالنقصان<sup>(٦)</sup> الحادث<sup>(٧)</sup> في الحول وكذلك الدراهم والدنانير».

وذلك لأنه لا خلاف بين الفقهاء في أن نقصان العروض التي [هي]<sup>(٨)</sup> للتجارة عن النصاب في بعض الحول لا يوجب استيناف حول<sup>(٩)</sup> فكذلك الدراهم. والعلة الجامعة بينهما بقاء<sup>(١٠)</sup> حكم النصاب الذي تعلق به حكم الحول،<sup>(١١)</sup> وكماله في آخره. وليس النقصان كهلاك الأصل. كما لم يكن نقصان قيمة العرض في الحول كهلاك الأصل.

ودليل آخر: وهو أنه قد صح عندنا ضم الفائدة إلى حول الأصل. والمعنى فيه وجود بعض السبب الذي تعلق به حكم الزكاة في الأصل وهو الحول. فلما وجد جزء من النصاب الذي هو سبب الوجوب وجب أن يضم باقي الحول إليه، ويجعله كأنه كان موجوداً فيه. إذ<sup>(١٢)</sup> كان الحول والنصاب جميعاً سبباً وجوب الزكاة فمن حيث ضمنا بعض الحول إلى الجميع كذلك<sup>(١٣)</sup> يضم بعض النصاب إلى جميعه الموجود في آخر الحول.

مسألة<sup>(١٤)</sup> {مبادلة سلعة التجارة بأخرى لا تبطل الحول}<sup>(١٥)</sup>

قال أبو جعفر: «وإذا باع سلعة للتجارة بسلعة غيرها وليس [له]<sup>(١٦)</sup> فيها نية

(١) راجع: الأصل ٧٦/٢. المبسوط ١٧٢/٢. بدائع الصنائع ١٥/٢.

(٢) في د: نقصت.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: هي.

(٥) في د: فيها.

(٦) في ق: النصاب. والصواب ما أثبتنا من د.

(٧) في د: الحوادث. والصواب ما أثبتنا من ق.

(٨) سقط من د.

(٩) فيه خلاف بين الفقهاء. أنظر: المغني ٢٥١/٤ - ٢٥٢.

(١٠) في د: بما نقص النصاب.

(١١) ورد في «د» هنا: «وكذلك الدراهم والعلة» وعليه علامة شطب.

(١٢) في د: وكان.

(١٣) في د: وكذلك.

(١٤) سقط من د.

(١٥) راجع: الأصل ٩٠/٢. بدائع الصنائع ١٥/٢، ٢٤.

(١٦) سقط من ق.

التجارة و لا غيرها فالثانية للتجارة».

قال أبو بكر أحمد: لأنه بدل [من]<sup>(١)</sup> مال كان للتجارة فحكمه حكم المبدل عنه، و لأن التاجر بصرفه في مال التجارة للتجارة حتى ينقله عنها بالنية الى غيرها ، كما أن تصرف المضارب في مال<sup>(٢)</sup> المضاربة للمضاربة دون غيرها حتى ينوي غيرها.

### مسألة<sup>(٣)</sup> [عروض التجارة تصير للقنية بمجرد النية و القنية

لا تصير للتجارة الا بالنية مع التصرف]<sup>(٤)</sup>

قال أبو جعفر<sup>(٥)</sup> : « و ما كان للتجارة [فانه]<sup>(٦)</sup> يصير للقنية بالنية و ما كان

للقنية لم يصر للتجارة بالنية حتى يبيعه فيكون بدله للتجارة».

و ذلك لأن التجارة تصرف فلاتصير<sup>(٧)</sup> للتجارة إلا بالفعل ، و [أما]<sup>(٨)</sup> القنية [فانه]<sup>(٩)</sup> ترك

التصرف و هو موجود فيصير كذلك بالنية دون الفعل.

و هذا يشبه السفر و الإقامة [في]<sup>(١٠)</sup> أن المسافر يصير مقيما بنية [الإقامة]<sup>(١١)</sup> لأن الإقامة

ليست أكثر من ترك السفر. و لا يصير / المقيم مسافرا الا بالنية و العمل جميعا؛ لأن السفر عمل لا يوجد بوجود النية. و الإقامة ترك السفر و هو موجود عند انضمام النية اليه.

### مسألة [ما يكون للتجارة بمجرد النية و ما لا يكون إلا بانضمام

التصرف إليها]<sup>(١٢)</sup>

قال أبو جعفر: « و لو ورث سلعة فنواها للتجارة لم تكن للتجارة».

لأن التجارة تصرف و هي<sup>(١٣)</sup> لم تدخل في ملكه بتصرفه و [لا]<sup>(١٤)</sup> قبوله.

(١) سقط من د.

(٢) في د: باب.

(٣) سقط من ق.

(٤) راجع: الأصل ٩٨/٢ - ١٠٠ و بدائع الصنائع ٢١/٢.

(٥) في ق: أحمد. و الصواب ما أثبتنا من د.

(٦) سقط من ق.

(٧) في د: فلا يحصل.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من ق.

(١١) راجع: الأصل ٨١/٢. بدائع الصنائع ٢٤/٢ - ٢٥.

(١٢) في د: هو.

(١٣) سقط من ق: و قد ورد فيه: قوله.



قال أبو جعفر: «ولو وهبت<sup>(١)</sup> له أو خلع عليها<sup>(٢)</sup> أو صالح من دم عمد عليها أو كانت امرأة فزوجت عليها وهي<sup>(٣)</sup> تنوي بها التجارة فإن أبا يوسف قال: « يكون<sup>(٤)</sup> للتجارة كالذي يشتريه و هو ينوي به<sup>(٥)</sup> التجارة». وذلك لأنها دخلت في ملكه بتصرفه وقبوله، فإذا انضافت إليه النية كانت للتجارة كالمشترأة.

[قال: <sup>(٦)</sup> «و] قال محمد: « لا يكون شيء من ذلك للتجارة و هو كالموروثة». وذلك لأن هذه العقود ليست من عقود التجارة، ألا ترى أن الإذن في التجارة <sup>(٧)</sup> لا يملك به التصرف في <sup>(٧)</sup> [ هذه العقود و لا يملكها المضارب و لا العبد المأذون [له في التجارة] <sup>(٨)</sup> و هما يملكان التصرف في عقود التجارات.

---

(١) في ق: وهب.

(٢) في د: عليه.

(٣) في د: هو.

(٤) في د: لا يكون. والصواب ما أثبتنا من ق، و هو الموافق لما في المختصر.

(٥) في ق: بها.

(٦) سقط من د.

(٧-٧) سقط من د الذي ورد فيه مكانه: تتضمن.

(٨) سقط من د.

باب زكاة الدين<sup>(١)</sup>[ زكاة الدين الضعيف والوسط والقوي ]<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: «وإذا كان له مائتا درهم ديناً على رجل مقر بها مليئاً فحال عليها الحول لم يكن عليه أن يزكيها حتى يقبضها فان قبض بعضها لم يزك حتى يقبض أربعين فيزكيها بدرهم [٣] هذا قول أبي حنيفة». [٣]

[٤] قال أحمد: الدين عند أبي حنيفة [٤] على ثلاثة أوجه: [٥]

[٦] [٦] ما ملك بغير بدل نحو الميراث أو ببدل ليس بمال نحو المهر والجعل في الخلع ودية الخطأ والعمد إذا صالح عنه [٧] فانه لا يزكي [في هذه الوجوه] [٨] حتى يقبض ويحول عليه حول بعد القبض.

و القسم الثاني: ما كان بدلاً عن مال في يده [إلا أنه] [٩] لو بقي لم تجب فيه زكاة نحو عبد الخدمه و ثياب الكسوة إذا [١٠] باعها ثم قبض ثمنها بعد حول فهذا فيه روايتان [١١]:

إحداهما: أنه لا زكاة عليه حتى يقبض ويحول عليه الحول بعد القبض، كما قلنا في الميراث والمهر. و رواية أخرى أنه إذا قبض منها مائتي درهم بعد حول زكاها لما مضى وهي دين. وإن قبض أقل منها / لم يزك. و الرواية الأولى أصح على أصله.

و القسم الثالث: ما كان بدلاً عن مال لو بقي في يده وجبت فيه الزكاة، وهو عبد التجارة، وبذل دراهم استهلكها غاصب أو أقرضها غيره ثم قبضها بعد حول، فإذا قبض أربعين درهماً، زكى الأربعين للحول الماضي. فان قبض أقل منها لم تكن عليه زكاة حتى يقبض تمام الأربعين.

(١) اختصر الشارح عنوان المتن. أنظر: متن مختصر الطحاوي ص ٥٠ - ٥١.

(٢) ذكر الشارح هذه الأنواع الثلاثة مرتبة. راجع: الأصل ٨٢/٢، ٨٨ - ٩٢. المبسوط ١٩٥/٢. بدائع الصنائع ٩/٢ - ١٠.

(٣-٣) سقط من ق.

(٤-٤) سقط من د.

(٥) في د: اتحاء.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: عليه.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: فباعها.

(١١) في د: روايات.

و أما أبو يوسف و محمد فيعتدان بالحول الماضي في وجوب الزكاة في الدين إلا في الكتابة و الدية إذا لم يقبضها فانه لا زكاة فيها <sup>(١)</sup> [عندهما أيضا <sup>(٢)</sup>] حتى يقبض [ذلك] <sup>(٣)</sup> و يحول عليها الحول بعد القبض.

و الأصل في ذلك عند أبي حنيفة أن النصاب لا سبيل إلى إثباته إلا من طريق التوقيف أو الاتفاق. و لا سبيل إليه من طريق القياس. و النصاب المتفق عليه هو إجتماع الملك و اليد جميعا. فإذا انفرد الملك عن اليد فهو [نصاب] <sup>(٤)</sup> مختلف فيه أنه نصاب. فلم تثبت إلا من الجهة التي بها يصح إثبات النصاب كالميراث لم يملك إلا و هو دين. و كذلك المهر و نظائره ، فلم يحصل اثباته إلا بالقبض، فحيثئذ يعتد بالحول.

و أما ما كان في يده من عبد للخدمة ثم باعه فهو بهذه المنزلة؛ لأنه لم يصر من جنس الأموال التي للزكاة إلا و هو دين. و لو بقى [العبد في يده] <sup>(٥)</sup> زمانا لم يعلق به حكم الزكاة فصار [بدله] <sup>(٦)</sup> كالمهر و الدية و نحوهما في إحدى الروايتين و هي أصحهما. و في الرواية الأخرى أن ذلك بدل عن مال كان في يده و بتصرفه صار ديناً و من جنس أموال الزكوات، فتعلق به حكم الوجوب إلا أنه لم يجب الأداء إلا بعد [قبض] <sup>(٧)</sup> المائتين، كما يتعلق الوجوب في الابتداء بالمائتين.

و أما بدل عبد التجارة فتجب فيه الزكاة ، و هو دين لأن أصله <sup>(٨)</sup> كان من أموال الزكوات و بتصرفه صار ديناً فلم يسقط عنه حق المساكين إلا <sup>(٩)</sup> [أن الزكاة مع ذلك متعلقة بالعين؛ لأنها لو تويت سقطت الزكاة فلم يجب الأداء إلا بعد القبض. ثم اعتبر حكم الأداء بالوجوب فيما زاد على النصاب ، و هو أربعون.

و أما أبو يوسف و محمد فاعتبرا وجود الملك في كل دين صحيح. و مال الكتابة و الدية قبل القضاء بهما ليسا ديناً صحيحاً فلم يكمل الملك فيهما إلا بعد القبض.

### مسألة، ( زكاة الدين المجهود، و ما كان على معسر ) <sup>(١٠)</sup>

قال أبو جعفر: «و إذا كانت على رجل جاحد لها فلا زكاة عليه فيها لما مضى و إن قبضها بعد حول».

(١-١) سقط من د.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من د.

(٥) في د: بذلك.

(٦) سقط من د.

(٧-٧) سقط من د.

(٨) راجع: الأصل ٩٦/٢. الجامع الصغير ص ١٢٢، المبسوط ١٩٧/٢. بدائع الصنائع ٩/٢.

وذلك لأنه مال تاي<sup>(١)</sup> هو لا يقدر على التصرف فيه ولا على أخذه فكان بمنزلة مال ليس في ملكه و بمنزلة مالو ضاع منه ثم وجده بعد زمان فلا تجب عليه زكاة لما مضى. ألا ترى أن ما ليس بدين صحيح مثل الكتابة والدية لا تجب فيها الزكاة. والدين المجعود أضعف من ذلك فهو أولى بأن لا تكون فيه زكاة.

قال أبو جعفر: «وإن كانت له على مقر بها غير أنه معدوم فحال عليها الحول ثم قبضها فانه يزكيها لما مضى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف». قال أبو بكر أحمد: وهو صحيح على أصل أبي حنيفة؛ لأنه لا يرى التفليس، وأبو يوسف جعله بمنزلة المال المؤجل في باب<sup>(٢)</sup> سقوط المطالبة به، فلا تسقط زكاته. وأما محمد فانه جعله بمنزلة المال التاي، والمجعود بمنزلة ما ضاع من ماله بحيث لا يقدر عليه.

---

(١) سقط من د. والمال التاي: الذي ضاع و هلك. أنظر: القاموس المحيط ص ١٦٣٤.

(٢) سقط من د.

## باب صدقة الفطر<sup>(١)</sup>

### { مقدار زكاة الفطر<sup>(٢)</sup> }

قال أبو جعفر: «زكاة الفطر نصف صاع من بر أو دقيق بر أو سويق بر أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة. وروى أسد بن عمرو والحسن عن أبي حنيفة أن الزبيب في ذلك كالشعير وهو قول أبي يوسف ومحمد من رأيهما».

قال أبو بكر أحمد: روي نصف صاع من بر عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> وأبي بكر<sup>(٤)</sup> وعمر<sup>(٥)</sup> وعثمان<sup>(٦)</sup> وعلي<sup>(٧)</sup> وابن مسعود<sup>(٨)</sup> وجابر<sup>(٩)</sup> وعائشة<sup>(١٠)</sup> وابن الزبير<sup>(١١)</sup> وأبي هريرة<sup>(١٢)</sup> وأسماء بنت أبي بكر<sup>(١٣)</sup> وقيس بن سعد<sup>(١٤)</sup> رضي الله عنهم أجمعين و

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٥١ - ٥٢. وفيه : باب زكاة الفطر.

(٢) راجع: الأصل ٢/٢٤٦، ٢٦٠، ٢٦٥. المبسوط ٣/١٠١. بدائع الصنائع ٢/٧٢ وما بعدها.

(٣) ستأتي الأحاديث المرفوعة وتخريجها.

(٤) أخرجه عنه ابن أبي شيبعة في المصنف، الكا، باب في صدقة الفطر من قال نصف صاع بر الأثر: ١٠٣٣٦ {٣٩٦/٢}. والطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب مقدار صدقة الفطر ٢/٤٦.

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب كم يؤدي في صدقة الفطر الحديث: ١٦١٤ {٢٦٦/٢ - ٢٦٧} والطحاوي في شرح معاني الآثار المصدر السابق ٢/٤٦.

(٦) أخرجه الطحاوي في المصدر السابق ٢/٤٧، وقال البيهقي: «هو عنه موصول» السنن الكبرى، الزكاة، باب من قال : يخرج من الخنطة نصف صاع. ٤/١٦٨.

(٧) أخرجه عنه محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة ١/٥٣٧. وابن أبي شيبعة في المصدر السابق: ١٠٣٥٠ {٣٩٧/٢}.

(٨) أخرجه عنه ابن أبي شيبعة في المصدر السابق: ١٠٣٤٢ {٣٩٦/٢}.

(٩) ذكره عنه البيهقي في السنن الكبرى ٤/١٦٩. وابن حزم في المحلى ٦/١١٨، ١٣٧، ١٣٨، وصححه.

(١٠) أخرجه عنها محمد بن الحسن في الحجة ١/٥٣٧ وابن أبي شيبعة في المصنف المصدر السابق: ١٠٣٥٧ {٣٩٧/٢}.

(١١) أخرجه عنه ابن أبي شيبعة في المصدر السابق: ١٠٣٤٧ {٣٩٦/٢}.

(١٢) أخرجه عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٤٥.

(١٣) أخرجه عنها أحمد في المسند ٦/٣٤٦، ٣٥٥ مسند أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما. والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٤٣.

(١٤) أخرج عنه ابن ماجه في السنن، الزكاة، باب صدقة الفطر الحديث: ١٨٢٨ {٥٨٥/١}. والحاكم في المستدرک، الزكاة ١/٤١٠ وصححه ووافقه الذهبي والبيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب من قال: زكاة الفطر فريضة ٤/١٥٩. والنسائي في المجتبى، الزكاة، باب فرض صدقة الفطر الحديث: ٢٥٠٥ {٤٩/٥} و ليس عندهم ذكر نصف صاع.

عامة التابعين. <sup>(١)</sup> و لم يرو عن أحد من الصحابة بأنه لا يجزي نصف صاع من بر. <sup>(٢)</sup>

رواه عن النبي ﷺ ابن عباس <sup>(٣)</sup> و أبو هريرة <sup>(٤)</sup> و أوس بن الحدثان <sup>(٥)</sup> و عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه عن النبي ﷺ <sup>(٦)</sup> و الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير عن أبيه عن النبي ﷺ <sup>(٧)</sup> و سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه / عن النبي ﷺ <sup>(٨)</sup>.

و قالت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ عن الحر و المملوك مدين من حنطة أو صاعا من تمر. <sup>(٩)</sup> و لا نعلم أحدا روى عن النبي ﷺ صاعا من بر. <sup>(١٠)</sup> و قد روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: «كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعا من طعام. و كان طعامنا يومئذ الشعير». <sup>(١١)</sup> و في خبر آخر: أو

(١) فقد صح نصف صاع من بر عن كثير من التابعين مثل سعيد بن المسيب، و مجاهد و الحسن البصري، و الشعبي، و مكحول، و عطاء، و الحكم، و حماد و عبد الرحمن بن القاسم، و عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم. أنظر: المصنف لابن أبي شيبة، الزكاة، باب في صدقة الفطر من قال: نصف صاع بر. ٣٩٥/٢ - ٣٩٧. و شرح معاني الآثار، الزكاة، باب مقدار زكاة الفطر ٤١/٢ - ٤٨. و راجع: نصب الراية ٤٢٦/٢ - ٤٢٧.

(٢) كذا نقل الطحاوي الإجماع على إجزاء نصف صاع من بر في شرح معاني الآثار ٤٧/٢.

(٣) أخرج حديثه أبو داود في السنن، الزكاة، باب من روي نصف صاع من قمح الحديث: ١٦٢٢ [٢٧٢/٢] و أحمد في المسند ٣٥١/١ مسند ابن عباس رضي الله عنهما، و صحح أحمد شاكر إسناده برقم: ٣٢٩١ [٩٩/٥].

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن، زكاة الفطر الحديث: ٥٠ [١٤٩/٢ - ١٥٠]. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب مقدار صدقة الفطر ٤٥/١.

(٥) في د: الحرب. و التصويب من مصادر الحديث. فقد أخرجه عنه الدارقطني في السنن، زكاة الفطر، الحديث: ٣٥ [١٤٧/٢]. و ابن حجر في الإصابة ٨٢/١، و فيه عندهما، صاعا من طعام، و لم أجد رواية نصف صاع.

(٦) أخرج عنه الترمذي في السنن، الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر الحديث: ٦٧٤ [٦٠/٣] و قال: حسن غريب. و الدارقطني في السنن، زكاة الفطر الحديث: ١٧ [١٤١/٢ - ١٤٢].

(٧) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب من روي نصف صاع من قمح الحديث: ١٦١٩ - ١٦٢٠ [٢٧١-٢٧٠/٢]. و أحمد في المسند ٤٣٢/٥ مسند عبد الله بن ثعلبة بن صغير رضي الله عنه.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب في صدقة الفطر من قال نصف صاع بر الحديث: ١٠٣٣٧ [٣٩٦/٢]. و ليس فيه ذكر أبي هريرة. و أخرجه الدارقطني - بسند آخر - في السنن، زكاة الفطر الحديث: ٥٠ [١٤٩/٢ - ١٥٠].

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٣٥٥/٦ مسند أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب مقدار صدقة الفطر ٤٣/٢.

(١٠) لم يرد عن النبي ﷺ نص في البر، و إنما ورد «صاع من طعام» و قد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على أن نصف صاع من بر - قمح - يقوم مقام صاع الشعير. أنظر في ذلك: بداية المجتهد ١١٥/٥ - ١١٨. و شرح صحيح مسلم للنووي ٦٠/٧ - ٦١. فتح الباري ٢٩٢/٣، و ١٨٢/٤، ١٨٣.

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، صدقة الفطر، باب الصدقة قبل العيد الحديث: ١٤٣٩ [٥٤٩/٢].

صاعا من تمر أو شعير»<sup>(١)</sup>. وهذا لا يعارض ما قدمنا؛ لأنه ليس فيه قول من النبي ﷺ، و لا أن النبي ﷺ أقرهم عليه. وقول القائل: كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ لا يثبت به شيء. وقد بينا ذلك في مواضع<sup>(٢)</sup>.

و [أيضا]<sup>(٣)</sup> لو ثبت أن النبي ﷺ أخرج صاعا لما دل<sup>(٤)</sup> على تقدير الواجب؛ لأن فعل النبي ﷺ لا يقتضي الوجوب فكيف يجب بفعل الصحابي.

و أيضا يحتمل أن يخرج الصاع عن إثنين كما روي في بعض أخبار ثعلبة بن صعير رضي الله عنه: «أو صاعا من بر بين إثنين»<sup>(٥)</sup>.

و أما الزبيب فافما أوجه نصف صاع عن قيمة، نصف صاع بر. وكذلك كانت قيمته يومئذ. و هي الرواية المشهورة<sup>(٦)</sup>. و أما الرواية الأخرى: فصاع<sup>(٧)</sup> لما روي في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أو صاع من زبيب»<sup>(٨)</sup>. وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: نادى منادي رسول الله ﷺ في فجاج مكة: «أ لا إن زكاة الفطر واجبة على كل مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو عبد» [نصف]<sup>(٩)</sup> صاع من بر، و صاع مما سواه<sup>(١٠)</sup>.

و في حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو زبيب»<sup>(١١)</sup>.

وقد روي عن النبي ﷺ أيضا: «صاع من أقط»<sup>(١٢)</sup>.

(١) أخره البخاري في المصدر السابق، باب صدقة الفطر صاع من طعام الحديث: ١٤٣٥ {٥٤٨/٢}. و مثله عن ابن

عمر - عنده في باب صدقة الفطر صاعا من تمر الحديث: ١٤٣٦ {٥٤٨/٢}.

(٢) راجع: الفصول في الأصول ١٩٧/٣ - ٢٠٠.

(٣) سقط من ق.

(٤) في د: لم يدل على أنه هو الواجب.

(٥) سبق تخريج حديث ثعلبة بن صعير قريبا.

(٦) ذكره في الجامع الصغير ص ١٣٦، باب صدقة الفطر من كتاب الزكاة.

(٧) نفس المصدر السابق لمحمد بن الحسن.

(٨) عند البخاري في الصحيح، صدقة الفطر، باب صاع من زبيب الحديث: ١٤٣٧ {٥٤٨/٢}.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سبق تخريجه قريبا.

(١١) لم أعثر على ذكر الزبيب في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الفطر إلا ما أخرجه أبو داود في السنن،

الزكاة، باب كم يؤدي في صدقة الفطر الحديث: ١٦١٤ {٢٦٦/٢} و لفظه: «كان الناس يخرجون صدقة الفطر

على عهد رسول الله ﷺ صاعا من شعير... أو زبيب». والله أعلم.

(١٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري في الصحيح، صدقة الفطر، باب صدقة الفطر

صاع من طعام الحديث: ١٤٣٥ {٥٤٨/٢}.

### مسألة (من تجب عليه زكاة الفطر)<sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: « يجب على الرجل أن يؤدي زكاة الفطر إذا كان غنيا عن

نفسه و ولده الصغار و ممتلكاته الذين لغير التجارة مسلمين كانوا أو كفارا ».

و ذلك لقول النبي ﷺ « أدوا عن كل حر و عبد صغير أو كبير، ذكر أو أنثى »<sup>(٢)</sup> و لا

خلاف بأن عليه أن يؤدي عن ولده الصغير إذا لم يكن للصغير مال؛ و عن عبده للخدمة<sup>(٣)</sup>.

و الأصل فيمن يلزمه ذلك عندنا أن كل من استحق بنفسه الولاية على الغير فعليه أن يؤدي

عنه إذا لم يكن للمولى عليه مال؛ بدلالة أن عليه أن يؤدي عن ولده الصغير؛ لأنه استحق<sup>(٤)</sup> الولاية

عليه بنفسه؛ لا من جهة غيره. و عن عبده للخدمة لوجود هذه العلة. و عن نفسه أيضا لهذا المعنى.

و ليس على الجد أن يؤدي عن ابن ابنه؛ لأنه لا يستحق<sup>(٥)</sup> الولاية عليه بنفسه و إنما استحقها

من جهة غيره. و هو الأب<sup>(٦)</sup> فأشبهه الوصي.

و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن على الجد أن يؤدي عن ابن ابنه إذا لم يكن لابن

مال لأنه كالأب. و أما العبيد الكفار فيؤدي عنهم لهذه العلة أيضا. و لقول [النبي] ﷺ : « أدوا

عن كل حر و عبد »<sup>(٨)</sup> و لم يفرق [فيه]<sup>(٩)</sup> بين العبد الكافر و المسلم.

فإن قيل: روى ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ فرض زكاة الفطر صاعا من تمر أو

صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين »<sup>(١٠)</sup>.

قيل له: كذلك نقول. يؤدي عن المسلمين بهذا الخبر؛ و عن الكفار و المسلمين بالخبر المطلق

الذي لم يخص فيه المسلم؛ لأنه لم ينف بقوله: « من المسلمين » و جوبها عن الكفار.

(١) راجع: الأصل ٢٤٨/٢، ٢٥٠. المبسوط ١٠٢/٣ - ١٠٥. بدائع الصنائع ٦٩/٢ - ٧٢.

(٢) أخرج نحوه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، صدقة الفطر، باب فرض صدقة

الفطر الحديث: ١٤٣٢ [٥٤٧/٢]. و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر و

الشعير الحديث: ٩٨٤ [٦٧٧/٢]. و بهذا اللفظ - من حديث ثعلبة - الدار قطني في السنن، زكاة الفطر: ٤١

[١٤٨/٢].

(٣) أنظر: بداية المجتهد ١٠٧/٥. و المجموع ١١٥/٦، ١٢٠. و المغني ٢٨٣/٤، ٣٠٣.

(٤) في د: لا يستحق.

(٥) في د: لم يستحق.

(٦) في د: الإبن.

(٧) سقط من ق الذي ورد فيه: لقوله.

(٨) سبق تخريجه قريبا.

(٩) سقط من د.

(١٠) سبق تخريجه قريبا.



و هذا <sup>(١)</sup> كنهيه عن بيع الطعام قبل القبض <sup>(٢)</sup> ونهيه عن بيع مالم يقبض <sup>(٣)</sup> فنستعملهما جميعا <sup>(٤)</sup> إذ لم ينف أحدهما ما أوجبه الآخر؛ لأنهما وردا جميعا <sup>(٥)</sup> [ في حكم واحد، إلا أن أحدهما أعم من الآخر.

و يدل عليه أن ابن عمر رضي الله عنهما و هو راوي الخبر كان يخرج عن عبيده الكفار صدقة الفطر. <sup>(٥)</sup> و أيضا: قوله: «من المسلمين» تخصيص لمن لزمه الأداء لا للؤد <sup>(٦)</sup> عنه.

و [أيضا] <sup>(٧)</sup> من جهة النظر: أن المولى لما كان هو المخاطب بالأداء دون العبد؛ أو هو المستحق للثواب بالأداء ، و المستحق للوم بتركه وجب اعتباره دون اعتبار العبد. إذ ليس مخاطبا بالأداء، ألا ترى أن المولى لما كان هو المخاطب بأداء الزكاة لم يختلف حكم العبيد الكفار و المسلمين إذا كانوا للتجارة <sup>(٨)</sup> في باب وجوب الأداء عنهم. و أما عبيد التجارة <sup>(٩)</sup> [ فليس عليه أن يؤدي عنهم صدقة الفطر؛ لأنهما جميعا حقان لله تعالى فلا يجوز اجتماعهما كما لا تجتمع زكاة التجارة و صدقة السوم ، و كما لا يجتمع العشر و الخراج على ما بينا. <sup>(١٠)</sup>

و يدل عليه قول النبي ﷺ : «عفوت لكم عن صدقة الخيل و الرقيق إلا أن في الرقيق صدقة الفطر». <sup>(١١)</sup> رواه عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ . فحين أوجب صدقة الفطر نفى كل صدقة سواها. فدل على أنه لا تجب معها صدقة أخرى. و ليس عليه أن يؤدي عن إمراته و لا عن ولده الكبار. و ذلك لأنه لا ولاية له عليهم فهم بمنزلة الأجنيبين.

(١) في د: و هو.

(٢) و ذلك بقوله ﷺ : «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه». أخرجه البخاري في الصحيح، البيوع ، باب ما يذكر في بيع الطعام الحديث: ٢٠٢٤ {٧٥٠/٢}.

(٣) و ذلك بقوله ﷺ : «لا تبع ما ليس عندك». أخرجه أبو داود في السنن، البيوع، باب في الرجل يبيع ماله عنده، الحديث: ٣٥٠٣ {٧٦٩/٣}. و الترمذي في السنن، البيوع، باب كراهية بيع ماله عنده: ١٢٣٣ {٥٣٤/٣} وحسنه.

(٤-٤) سقط من د.

(٥) أخرجه الدار قطني في السنن، زكاة الفطر الحديث: ٥٤ {١٥٠/٢} و قال في سننه عثمان الوقاصي متروك. و أصل الحديث عند مالك في الموطأ، الزكاة، باب من يجب عليه زكاة الفطر الأثر: ٥١ {٢٨٣/١} و ليس فيه التصريح بالعبيد الكفار.

(٦) في د: المولى عنه.

(٧) سقط من ق.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) راجع : باب زكاة الثمار و الزروع، فصل لا يجتمع في أرض عشر و خراج، ص ٥٣٣

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ٤٢٠/١ مسند أبي هريرة رضي الله عنه. و الطحاوي في مشكل الآثار ٨١/٣. و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده و فرسه الحديث: ١٠/٩٨٢ {٦٧٦/٢}.

فان قيل: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أدوا صدقة الفطر عن كل حر و عبد». و قال: «عن

تمنون»<sup>(١)</sup>

قيل له: إن صح كان معناه: ممن تمنونه بالولاية بدلالة ما ذكرنا. ألا ترى أنه ليس عليه أن يؤدي عن أبيه و إن كان يمونه، و لا عن أخيه و ذوي قرابته و الأجانب إذا مانهم. و أن العبد و المكاتب يلزمهما نفقة نساتهما و لا يلزمهما الصدقة عنهن، فدل أن المعنى ممن تمنونه بالولاية عليه.

### مسألة {لا تجب زكاة الفطر على فقير}<sup>(٢)</sup>

«و لا تجب صدقة الفطر على فقير».

و ذلك لما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا علي بن محمد بن أبي الشوارب قال: حدثنا موسى بن اسماعيل قال: حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كنت عند النبي ﷺ إذ جاء رجل بمثل بيضة من ذهب فقال: يا رسول الله ! أصبت هذه من معدن، فخذها فهي صدقة، ما أملك غيرها. فأعرض رسول الله ﷺ عنه، ثم أتاه من قبل يمينه فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم أتاه من خلفه، فأخذها رسول الله ﷺ، فخذفه بها فلو أصابته لأوجعته أو عقرتة ثم قال رسول الله ﷺ: «يأتي أحدكم/ بما يملك يقول: هذه صدقة، ثم يقعد يتكفف الناس. خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»<sup>(٣)</sup> [ <sup>(٤)</sup> و في بعض ألفاظه: و إنما الصدقة عن ظهر غني، خذها إليك. فأخذ الرجل ماله و ذهب <sup>(٤)</sup> ] <sup>(٥)</sup> و حدثنا دعلج قال: حدثنا عبد الله بن شيرويه قال: حدثنا اسحاق قال: أخبرنا يعلى بن عبد الله قال: حدثنا محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن جابر رضي الله عنه مثله <sup>(٥)</sup> ]

فقوله: «إنما الصدقة عن ظهر غنى» ينفي وجوب الصدقة على الفقير: لأن الصدقة معرفة بالألف و اللام تتناول الجنس فلا صدقة إلا و هي داخلة في اللفظ فانتفى بذلك وجوب الصدقة على الفقير.

و أيضا: بين النبي ﷺ في هذا الخبر المعني الذي من أجله لم تقبل صدقته و هو أنه يحتاج

(١) أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - الدار قطني في السنن، زكاة الفطر الحديث: ١٢ (١٤١/٢). و

البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب إخراج زكاة الفطر عن نفسه و غيره ١٦١/٤. - و من حديث جعفر بن

محمد عن أبيه أخرجه - الشافعي في الأم، الزكاة، باب زكاة الفطر ٦٢/٢.

(٢) راجع: الأصل ٢٥١/٢، ٢٦٠. المبسوط ١١١/٣. بدائع الصنائع ٦٩/٢.

(٣) و أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب الرجل يخرج من ماله الحديث: ١٦٧٣ (٣١٠/٢ - ٣١١).

(٤-٤) وردت هذه الجملة في متأخرة عن السند.

(٥-٥) سقط من ق.

بعدها إلى الناس، وهذه العلة موجودة في صدقة الفطر فنفت وجوبها.  
و أيضا: لما كانت صدقة الفطر فرضا مبتدئاً لا لسبب<sup>(١)</sup> من جهة العبد وجب أن لا يلزم إلا الغني<sup>(٢)</sup> قياساً على زكاة المال. وفارقت النذر من قبل أن وجوبه تعلق بقوله، ليس بمبتدئ من قبل الله تعالى.

### مسألة (وقت وجوب زكاة الفطر)<sup>(٣)</sup>

قال أبو جعفر: «و من ولد له أو ملك قبل طلوع الفجر من يوم الفطر أدى عنه صدقة الفطر. و من ولد له بعد طلوع الفجر لم يؤد عنه».

و ذلك لما روي ابن عمر رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر من شهر رمضان»<sup>(٤)</sup> و الفطر من شهر رمضان بطلوع الفجر من يوم الفطر.

و الدليل عليه قول عمر رضي الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ عن صيام [يومين]<sup>(٥)</sup> يوم فطركم من صيامكم و يوم تأكلون فيه لحم نسككم».<sup>(٦)</sup> فأخبر أن الفطر من الصوم بطلوع الفجر من يوم الفطر. فدل أنه وقت الوجوب.

فان قيل: الفطر يقع بغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان. قيل له: غروبها من هذا اليوم و من سائر الأيام سواء إذ لا يصح فيه صوم بحال. و إنما<sup>(٧)</sup> الفطر من [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان في الوقت الذي كان يصام في مثله من [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان فأمر بالإفطار فيه.

و أيضا: لما أضيف اليوم إلى الفطر، دل على أن الفطر من [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان فيه يقع كما قيل: يوم النحر و يوم الجمعة و يوم العيد، و لا تقع هذه الأشياء قبله بل تقع فيه. فان قيل: ليلة الفطر من شوال/ ليست من [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان فينبغي أن يكون الفطر فيها.

(١) في د: ليست من جهة الخ.

(٢) في د: الأغنياء.

(٣) راجع: الأصل ٢/٢٥٨، ٢٦٠. المبسوط ٣/١٠٨. بدائع الصنائع ٢/٧٤.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، صدقة الفطر، باب صدقة الفطر على الحر والمملوك الحديث: ١٤٤٠ (٢/٥٤٩). و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين الحديث: ١٢/٩٨٤، ١٤، ١٦ (٢/٦٧٧-٦٧٨).

(٥) سقط من د.

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب صوم يوم الفطر الحديث: ١٨٨٩ (٢/٧٠٢). و مسلم في الصحيح، الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر و يوم الأضحى الحديث: ١١٣٧ (٢/٧٩٩).

(٧) في د: و أما.

(٨) سقط من د.

[<sup>(١)</sup> قيل له: إنها وإن كانت من شوال فإن الفطر من شهر رمضان لا يقع فيها<sup>(١)</sup>] إذ لا يصح

في مثله الصوم.

### مسألة { زكاة فطر الصغير الغني }<sup>(٢)</sup>

«وإذا كان للصغير مال جاز للأب أن يؤدي عنه من ماله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال زفر ومحمد: يؤدي الأب عنه من مال نفسه وإن أدى من مال الصغير ضمن».

[الحجة]<sup>(٣)</sup> لأبي حنيفة أن هذه الصدقة تجري مجرى النفقة بدلالة وجوبها على الأب عن الابن إذا لم يكن للصغير مال. فإذا كان للصغير مال جاز أن يؤدي عنه من ماله كما ينفق عليه من ماله. وإن كان فيها حق لله تعالى، كما أن الختان فيه حق لله تعالى ويلزم الأب إذا لم يكن للصغير مال فإن كان له مال جاز له أن ينفق عليه في الختان من ماله. وجعله زفر ومحمد بمنزلة سائر الصدقات ولا يلزم الصغير.<sup>(٤)</sup>

### \* مسألة { زكاة الفطر يسقطها الموت }<sup>(٥)</sup>

قال أبو جعفر: «و من مات و عليه زكاة الفطر أو زكاة مال لم يؤخذ ذلك من تركته إلا أن يشاء ورثته أن يتبرعوا بها عنه، وإن أوصى بها كانت من الثلث». وذلك لأنها عبادة يسقطها الموت، والدليل عليه سائر العبادات؛ ولأن الميت لا يجوز أن يبقى عليه حكم العبادات في أحكام الدنيا.

والدليل على ذلك أيضا: ما [<sup>(٦)</sup> حدثنا دعلج بن أحمد قال: حدثنا [٠٠٠]<sup>(٧)</sup>] قال: حدثنا عمر بن أبي بكر قال: حدثنا عمرو بن علي عن<sup>(٨)</sup> [أبي جناب الكلبي عن الضحاك عن ابن عباس

(١-١) سقط من د.

(٢) راجع: الأصل ٢٥٠/٢ - ٢٥٢. المبسوط ١٠٤/٣. بدائع الصنائع ٧١/٢ - ٧٢.

(٣) سقط من ق.

(٤) ورد هنا في «ق»: «لتم الجزء الرابع والحمد لله حق حمده. يتلوه في الخامس: مسألة: قال أبو جعفر: ومن مات و عليه زكاة الفطر أو زكاة ماله لم يؤخذ من تركته.

فرغ منه في شهر شعبان من سنة خمس عشرة و سبع مائة.]

(٥) راجع: الأصل ٢٥٥/٢. المبسوط ١٠٨/٣. بدائع الصنائع ٥٣/٢، ٧٥.

(٦-٦) سقط من ق، التي ورد فيها مكانه: روى أبو جناب الخ.

(٧) طمس في «د» التي تفردت بهذا السند. و هل هو «موسى» من الرواة عن عمر بن أبي بكر؟ يمكن. والله أعلم.

انظر: تهذيب التهذيب ٣٧٦/٧.

\* بداية اللوحة رقم ٢٠٦ في «ق» هي: بسم الله الرحمن الرحيم. و ما توفيقي إلا بالله.

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له مال يبلغ حج بيت الله فلم يفعل ومن كان له مال يبلغ الزكاة فلم يزكه سأل الرجعة عند الموت». فقال له رجل: إني الله يا ابن عباس! إنما يسأل الكافر الرجعة. فقال: أنا أقرأ به عليك قرآنا. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿٢﴾

فلولا فوات الأداء بالموت لما سأل الرجعة؛ لأنه حينئذ يتخول في المال [فلا يلحقه]<sup>(٣)</sup> تفريط و ينتقل ما كان له<sup>(٤)</sup> إلى الورثة. وهذا يدل على سقوطها وحصول التفريط فيها.

فان احتجاجوا بما روي أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن أبي مات وعليه حجة الإسلام أ فأحج عنه؟ فقال النبي ﷺ: «أ رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته كان يجزئ عنه؟» قال: نعم قال: «فدين الله أحق». <sup>(٥)</sup> قالوا<sup>(٦)</sup>: فلما سماه ديناً وجب أن يبدأ به على الميراث لقول الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾<sup>(٧)</sup>

[<sup>(٨)</sup> قيل له: قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿٨﴾] يناول ما يسمى ديناً على الإطلاق، والحج إنما سماه النبي ﷺ ديناً بالتقييد فلا يدخل في الإطلاق.

### مسألة (وزن الصاع الشرعي)<sup>(٩)</sup>

قال أبو حنيفة وزفر ومحمد: الصاع الذي تقدر به الكفارات و صدقة الفطر / ثمانية أرطال بالعراقي. وكان أبو يوسف يقول بذلك أيضاً، ثم رجع [عنه]<sup>(١٠)</sup> فقال: [هو]<sup>(١١)</sup> خمسة أرطال و ثلث.

(١) المنافقون: ٩-١٠.

(٢) وأخرجه الترمذي في السنن، التفسير، باب ومن تفسير سورة المنافقين الحديث: ٣٣١٦ [٣٩٠/٥] وقال: «أبو جناد، يحيى بن أبي حية ليس هو بالقوي في الحديث».

(٣) سقط من د.

(٤) في د: عليه.

(٥) أخرجه - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - الدارقطني في السنن، الحج، باب المواقيت الحديث: ١١١، ١١٤ [٢٦٠/٢]. و - من حديث أنس رضي الله عنه - برقم: ١١٣ [٢٦٠/٢]. والطبراني في المعجم الكبير، الحديث: ٧٤٨ [٢٥٨/١]. وحسن الهيثمي استاده في مجمع الزوائد ٢٨٢/٣.

(٦) في د: قال.

(٧) النساء: ١١.

(٨-٨) سقط من «د» التي ورد فيها مكانه: إنما.

(٩) راجع: الأصل ٢٣١/٢، ٣٢٥، المبسوط ٩٠/٣، بدائع الصنائع ٧٣/٢.

(١٠) سقط من ق.

(١١) سقط من ق.

قال أبو بكر أحمد: قد ثبت أنه كان للنبي ﷺ صيعان<sup>(١)</sup> مختلفة. قال ابن عمر رضي الله عنهما: «كنا نخرج صدقة الفطر بالصاع الأول»<sup>(٢)</sup> و اختلفوا في الصاع الذي كان يغتسل به النبي ﷺ ، فقالت عائشة رضي الله عنهما: «كنت [أنا] و رسول الله ﷺ نغتسل من إناء واحد. هو الفرق ، و هو ثلث أصع»<sup>(٣)</sup>.

و قال أنس رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> : «و كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالماء و يغتسل بالصاع، و المد رطلان»<sup>(٥)</sup> فإذا<sup>(٦)</sup> كان المد رطلين فالصاع ثمانية أرطال؛ لأن المد ربع صاع بالاتفاق<sup>(٧)</sup>.  
و عن أنس رضي الله عنه [أيضاً]<sup>(٨)</sup> «أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمكوك و يغتسل بخمسة مكايي»<sup>(٩)</sup> و قال مجاهد: أخرجت إلينا عائشة رضي الله عنها عسا فقالت: «كان النبي ﷺ يغتسل بمثل هذا». قال مجاهد: «فحزرت ثمانية أرطال، تسعة أرطال ، عشرة أرطال»<sup>(١٠)</sup>.

فلم يشك في الثمانية و شك في الزيادة. فلما كان للنبي ﷺ صيعان<sup>(١١)</sup> مختلفة، و معلوم أن كل صاع منها على حاله لا يجوز أن تقدر به الكفارات و الصدقات [على الانفراد]<sup>(١٢)</sup> و أن المقدر به

(١) في د: صاعان. و راجع لتحقيق وزن الصاع و المد و غير ذلك باب زكاة الثمار و الزروع، مسألة: ما يجب فيه الزكاة ص ٥٣ و ما بعدها .

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، كفارات الأيمان، باب صاع المدينة و مد النبي ﷺ الحديث: ٦٣٣٥ [٢٤٦٩/٦]. و فيه: المد الأول.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح، الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة الحديث: ٣١٩ [٢٥٥/١]. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب وزن الصاع كم هو؟ ٤٨/٢ - ٤٩. و زيادة الضمير «أنا» من المصادر.

(٤) في ق: قالت عائشة. و الذي أثبتته من د هو الصحيح الصواب.

(٥) أخرجه - بهذا اللفظ - الطحاوي في شرح معاني الآثار المصدر السابق ٥٠/٢.

(٦) في د: و أن.

(٧) أنظر: المجموع شرح المذهب ١٨٩/٢. و بداية المجتهد ٦٣/٥.

(٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه مسلم في الصحيح، الحيض، باب المقدار المستحب من الماء في غسل الجنابة الحديث: ٣٢٥ [٢٥٧/١]. وأبو داود في السنن، الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء الحديث: ٩٥ [٧٢/١] و في رواية عنده: بإناء يسع رطلين و يغتسل بالصاع. و المكوك على وزن تنور، و لعله أراد به المد كما جاء في حديث آخر مفسراً. و المكوك مكيال عرفي إقليمي يختلف مقداره حسب اصطلاح الناس عليه في البلاد. أنظر: النهاية ٣٥٠/٤ و القاموس المحيط ص ١٢٣١.

(١٠) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب وزن الصاع كم هو ٤٨/٢.

(١١) في د: صاعان مختلفان.

(١٢) سقط من ق.

من هذه <sup>(١)</sup> الصيعان واحد منها. <sup>(٢)</sup> ثم رأينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قدر الصاع لإخراج الكفارات ثمانية أرطال بحضرة الصحابة من غير تكبير من واحد منهم عليه، صح أن هذا هو الصاع المقدر به للكفارات، و الصدقات. إذ كان في نقصانه و زيادته إبطال تقدير النبي ﷺ للكفارات.

قال موسى بن طلحة <sup>(٣)</sup> و إبراهيم النخعي : « الحجاجي <sup>(٤)</sup> هو صاع عمر. » <sup>(٥)</sup> و قال عمر ليرفأ <sup>(٦)</sup> غلامه : « إذا حنثت في يميني فأطعم عني عشرة مساكين، كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع <sup>(٧)</sup> من تمر. » <sup>(٨)</sup> فأمره بإخراج الكفارة و على صاعه الذي ثبت أنه ثمانية أرطال.

فان قيل: قد نقل أهل المدينة الصاع / الذي في أيديهم، و هو خمسة [أرطال] <sup>(٩)</sup> و ثلث. و عزوه إلى رسول الله ﷺ <sup>(١٠)</sup> كما نقلوا القبر و المنبر و ذا الحليفة و نحوها فصاع النبي ﷺ أولى بالإعتبار من صاع عمر رضي الله عنه.

قيل له <sup>(١١)</sup> : لو كان نقلهم للصاع كتنقلهم للقبر و المنبر لما جاز وقوع الخلاف فيه بين الناس كما لم يقع في هذه الأشياء. فاذا <sup>(١٢)</sup> كان ذلك كذلك علمنا أن ذلك دعوى منهم في هذا الوقت و تقليد لبعض أسلافهم بغير علم.

(١) في د: من هذين الصاعين.

(٢) في د: منهما.

(٣) هو موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، أبو عيسى المدني، نزيل الكوفة، قيل: ولد في عهد النبي ﷺ و توفي ١٠٣ هـ. على الصحيح. أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٥١. ت: ٦٩٧٨. أما أثره فقد أخرجه يحيى بن آدم القرشي في " الخراج " باب مقدار الصاع الحديث: ٤٧٦ ص ١٣٥. و الطحاوي في المصدر السابق: ٥١/٢.

(٤) أي القفيز الحجاجي. نسبة إلى واضعه حجاج بن يوسف، الأمير الشهير الظالم المبير، ولى إمرة العراق عشرين سنة، و توفي ٩٥ هـ. أنظر: تقريب التهذيب ص ١٥٣ و شرح معاني الآثار ٥٢/٢.

(٥) أخرجه يحيى بن آدم في الخراج برقم: ٤٧٣ - ٤٧٤ ص ١٣٥. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب وزن الصاع كم هو؟ ٥٢/٢.

(٦) في سنن الدار قطني مصدر الحديث: يسار بن قير بدل: يرفأ. و هو أيضا مولى عمر رضي الله عنه.

(٧) في ق: نصف صاع. و الصواب ما أثبتنا من د.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف، الأيمان و النذور و الكفارات، باب في كفارة اليمين، من قال: نصف صاع الحديث: ١٢١٩٤، ١٢٢٠٤ { ٧٠/٣ - ٧١ }.

(٩) سقط من ق.

(١٠) و ذلك - في مناظرة بين مالك و أبي يوسف رحمهما الله - أخرجهما الطحاوي - مختصرا - في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب وزن الصاع كم هو؟ ٥١/٢. و البيهقي - مطولا - في السنن الكبرى، الزكاة، باب ما دل على أن صاع النبي ﷺ كان عياره خمسة أرطال و ثلث ١٧١/٤. و راجع نصب الرأية ٤٢٨/٢ - ٤٢٩.

(١١) في ق: لهم.

(١٢) في د: فإن.

و يدل عليه<sup>(١١)</sup> أن يزيد بن [أبي] زياد ذكر عن ابن أبي ليلى [أنه]<sup>(١٢)</sup> قال: «عبرنا صاع أهل المدينة فوجدناه يزيد على الحجاجي<sup>(١٣)</sup> مكيالا». <sup>(١٤)</sup> و ذكر عبد الله بن داود<sup>(١٥)</sup> أنه سأل مالك بن أنس عن صاعهم الذي في أيديهم ما أوله؟ قال: «هو تحري عبد الملك بن مروان<sup>(١٦)</sup> على صاع عمر بن الخطاب». <sup>(١٧)</sup> و التحري يخطئ و يصيب. و صاع أهل العراق هو صاع عمر رضي الله عنه بغير تحر على ما ذكره موسى بن طلحة و إبراهيم [النخعي]<sup>(١٨)</sup> فهو أولي. و على أنه لو ثبت أن ما في أيديهم صاع النبي ﷺ، لما دل ذلك على موضع الخلاف؛ لأنه يحتاج أن يثبت أنه الصاع الذي كان لإخراج الكفارات و الصدقات.

و أيضا: لما قال النبي ﷺ في صدقة الفطر: «صاعا من تمر» كان ذلك لفظا يتناول أكثر ما يقع عليه الإسم، كقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(١٩)</sup>. و لا يجوز الإقتصار على أقل [الصيعان]<sup>(٢٠)</sup> [مقدارا]<sup>(٢١)</sup> كما لا يجوز أن يقال في قوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٢٢)</sup> أنه على أقل ما يقع عليه الإسم.

### مسألة (يجزئ اخراج القيمة في الفطرو غيرها من الزكوات)<sup>(٢٣)</sup>

و يجوز إعطاء القيمة في صدقة الفطر و الزكوات.

و الحجة فيه حديث أبي بن كعب رضي الله عنه حين بعثه النبي ﷺ مصدقا فأتى على رجل قد وجبت في إبله ابنة مخاض، فأعطاه ناقة فتية سمينة. قال: «فأبيت أن أخذ ما يخرج، معي حتى

(١) في د: و ذلك لأن يزيد بن أبي الزناد. و الصواب ما أثبتنا من ق. بزيادة «أبي» بين يزيد و زياد أخذنا من «د».

(٢) سقط من د.

(٣) في ق: الحجاجي.

(٤) أخرجه يحيى بن آدم في الخراج، باب مقدار الصاع الحديث: ٤٨٠ ص ١٣٦.

(٥) لم اعثر عليه.

(٦) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم، الأموي، أبو الوليد المدني ثم الدمشقي، كان طالب علم قبل الخلافة نازع ابن الزبير تسع سنين ثم استقل بالخلافة ثلاث عشرة سنة توفي ٥٨٦ هـ. أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٦٥ ت: ٤٢١٣.

(٧) و أخرج - نحوه عن أبي حازم عن مالك - الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب وزن الصاع كم هو؟ ٥١/٢.

(٨) سقط من د.

(٩) التوبة: ٥.

(١٠) سقط من «ق» التي ورد فيه فيها: أقلها.

(١١) سقط من د.

(١٢) في د: يتناول أقل الخ.

(١٣) راجع: الأصل ٢٦٠/٢. المبسوط ١٠٧/٣. بدائع الصنائع ٧٣/٢.



قدمت على رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، فقال رسول الله ﷺ «[ليس]»<sup>(١)</sup> ذاك عليك. فان تطوعت خيرا أجرك الله فيه، وقبلناه منك». فأمر رسول الله ﷺ / بقبضها.<sup>(٢)</sup> فأخير ﷺ أن بعض الناقة تطوع وبعضها فرض مكان ابنة مخاض، وليس في فروض الصدقات بعض الناقة، فثبت أن أخذ ماله كان على وجه البذل.

و أيضا: ما روى سفيان بن عيينة عن عمرو عن طاووس أن معاذ رضي الله عنه قال لأهل اليمن: «إيتوني بعرض، ثياب، آخذه منكم مكان الصدقة من الذرة والشعير فإن أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة».<sup>(٣)</sup> ولا يؤخذ الثياب عن الذرة والشعير إلا على وجه البذل.

و يدل عليه قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿حَذِّمِ أَمْوَالَهُمْ صَدَقَةً﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup> و يدل عليه قوله ﷺ في صدقة الفطر<sup>(٨)</sup> «أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم».<sup>(٩)</sup> والغنى يقع بالقيمة.

و إن قيل: قال النبي ﷺ في صدقة الفطر<sup>(٨)</sup>: «صاعا من تمر أو صاعا من شعير».<sup>(١٠)</sup>

قيل له: نحبز الجميع لأن النبي ﷺ [لم]<sup>(١١)</sup> ينف [بذلك]<sup>(١٢)</sup> غيرها.

دليل آخر: وهو ما في حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الصدقات: «و من بلغت عنده صدقة بنت لبون و ليست عنده إلا حقة فانها تقبل منه و يعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين. و من بلغت صدقته حقة و ليست عنده إلا بنت لبون فانها تقبل منه و يجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما».<sup>(١٣)</sup>

(١) سقط من ق. و الكلمة غير موجودة في سنن أبي داود.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب في زكاة السائمة الحديث: ١٥٨٣ [٢/٢٤٠ - ٢٤١].

(٣) أخرجه البخاري تعليقا في الصحيح، الزكاة، باب العرض في الزكاة ٥٢٥/٢.

(٤) في ق: عليه السلام: و هو خطأ.

(٥) التوبة: ١٠٣.

(٦) آل عمران: ٩٢.

(٧) البقرة: ٢٦٧.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - الدارقطني في السنن، زكاة الفطر الحديث: ٦٧ [٢/١٥٣]. و

البيهقي في السنن الكبرى، الزكاة، باب وقت إخراج زكاة الفطر ١٧٥/٤.

(١٠) سبق تخريجه.

(١١) سقط من ق.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض الحديث: ١٣٨٥ [٢/٥٢٧].

و هذا يدل من وجوه على جواز أخذ البذل في الصدقات:  
 [أحدها] <sup>(١)</sup> إجازته لأخذ بنت <sup>مخالصة</sup> عن بنت لبون و أخذ الشاتين عن البعض الآخر.  
 والثاني: أنه خير بين شاتين و بين عشرين درهما. فدل أن الحكم ليس بمقصود على المذكور  
 دون القيمة، لأن ذكر الدراهم للتقويم في إقامتها مقام الشاتين.  
 والثالث: قوله: «إن استيسرتا» فدل أنه ذكر الغنم و الدراهم؛ لأنه كان أيسر عندهم من  
 غيرها.

[<sup>(٢)</sup> و الرابع: أنه أجاز أخذ الحققة عن ابنة اللبون و أمر المصدق برد شاتين أو عشرين  
 درهما <sup>(٣)</sup>] و معلوم أنه [بعض] <sup>(٣)</sup> الحققة مشترى بالشاتين أو بالعشرين درهما لأنه جعلها بدلا عن  
 ذلك و البعض الباقي أقامه مقام بنت اللبون. فدل ذلك على جواز أخذ البذل من وجهين:  
 أحدهما: أنه ليس في سائر فروض الصدقات بعض الحققة فلا يصح أخذه عن بنت اللبون <sup>(٤)</sup> إلا  
 على جهة البذل <sup>(٤)</sup>].

و الثاني: أنه إذا جعل البعض الباقي مشترى بالشاتين أو عشرين درهما - و ما كان شراء  
 فمعلوم أنه لا يصح بينهما إلا بالتراضي و أن لهما أن يعقدا إن شاء و إن شاء لم يعقدا - دل على  
 أن لهما أن يقتصرا على أخذ بعض الحققة عن بنت اللبون بالقيمة من غير أن يرد عليه شيئا.  
 و الدليل على أن الشاتين يفضل ما بين [قيمة] <sup>(٥)</sup> بنت اللبون و الحققة و أنه لو كانت عنده حققة  
 عجفاء <sup>(٦)</sup> لا تساوي بنت اللبون لم يجز للمصدق أن يأخذها <sup>(٧)</sup> و يرد <sup>(٨)</sup> شاتين. فدل أن ذلك مأخوذ  
 على جهة القيمة.

فان قيل: لما قال: فان لم يوجد كذا و كذا « دل على أن الثاني عند عدم الأول، كقوله تعالى:  
 «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا» <sup>(٩)</sup> و قوله: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ» <sup>(١٠)</sup> و نحوها المنقولة إلى  
 الأبدال عند عدم الأصول.

(١) سقط من ق.

(٢-٣) سقط من ق.

(٣) سقط من ق.

(٤-٥) سقط من د.

(٥) سقط من د.

(٦) هي المهزولة من الغنم و غيرها. أنظر: النهاية ١٨٦/٣.

(٧) في د: أخذها.

(٨) في د: دون.

(٩) النساء: ٤٣.

(١٠) النساء: ٩٢.

قيل له: لما كان<sup>(١)</sup> عموم الآيات والسنن التي قدمنا في أصل المسألة يقتضي جواز الكل استعماله مع ما ورد من التوقيف، وجعلنا قوله: فإن لم يوجد كذا وكذا على وجه التيسير على رب المال وتسهيل الأمر عليه، كما قال لمعاذ [بن جبل رضي الله عنه]<sup>(٢)</sup> حين بعثه إلى اليمن: «خذ من كل حالم دينارا أو عدله مغافر».<sup>(٣)</sup> ولم يمنع ذلك جواز أخذ القيمة في الجزية؛ لأن عموم قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾<sup>(٤)</sup> انتظم الجميع.

وكما قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٥)</sup>. فلم يمنع أخذ القيمة من الكسوة والطعام.

وأما قوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾<sup>(٦)</sup>. وقوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾<sup>(٧)</sup> ونحوهما من الآي فلم يرد فيهما<sup>(٨)</sup> ما يقتضي جواز الأداء من كل شيء. وإنما حكمها<sup>(٩)</sup> مأخوذ من هذه الآية فلم يتعد منها موضع النص.

وروي عن النبي ﷺ «أنه أمر أن لا تجتزئ في الإستنجاء بدون ثلاثة أحجار».<sup>(١٠)</sup> ثم اتفق الجميع أن الخرف والخشب ونحوهما يقوم/ مقام الأحجار<sup>(١١)</sup> في جواز الإستنجاء [بها]<sup>(١٢)</sup> لوقوع الإنقاء<sup>(١٣)</sup> بها حسب وقوعها بالأحجار.

كذلك الصدقة لما كانت لسد الخلة والقيمة تقوم مقامها في ذلك وجب [أن يجوز]<sup>(١٤)</sup> أدائها. وإنما لم يجز إعطاء القيمة من الهدايا والضحايا والرقاب؛ لأن القرية [التي هي]<sup>(١٥)</sup> في الهدى في

(١) في ق: أما عموم الخ.

(٢) سقط من ق.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب في زكاة السائمة الحديث: ١٥٧٦ (٢/٢٣٤ - ٢٣٥). والترمذي في السنن، الزكاة، باب ما جاء في زكاة البقر الحديث: ٦٢٣ (٣/٢٠) وحسنه. والنسائي في المجتبى، الزكاة، باب زكاة البقر الحديث: ٢٤٤٩ - ٢٤٥١ (٥/٢٦). و"مغافر": يرود باليمن. أنظر: النهاية ٢/٣٦٢.

(٤) التوبة: ٢٩.

(٥) البقرة: ٢٣٣.

(٦) النساء: ٤٣.

(٧) النساء: ٩٢.

(٨) في د: فيه لفظ يقتضي الخ.

(٩) في د: حكمهما.

(١٠) سبق تخريجه.

(١١) أنظر: بداية المجتهد ٢/٢٠٥، والمغني ١/٢١٣.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في ق: الإتفاق. والصواب ما أثبتنا من د.

(١٤) سقط من د.

(١٥) سقط من ق.

إراقة الدم و ليست معنى<sup>(١)</sup> يتقوم. و كذلك العتق هو إتلاف الملك و نفي الرق و ليس هو معنى يتقوم فلذلك سقط فيه اعتبار التقويم.

و دليل آخر: و هو اتفاق الجميع على جواز أداء بعير عن خمس من الإبل<sup>(٢)</sup> و قد نفى النبي ﷺ أن يكون في خمس من الإبل إلا شاة؛ لأنه قال: « في خمس من الإبل شاة ثم لا شئ فيها حتى يبلغ عشرا ».<sup>(٣)</sup> فدل على أن البعير مأخوذ على وجه البذل.

---

(٤) في د: هو معنى مقوم.

(٥) ذكر صاحب المغني في ذلك خلاف الحنابلة و مالك و داود. أنظر: المغني ١٥/٤.

(٦) سبق تخريجه.

باب مواضع الصدقات<sup>(١)</sup>{ المراد من الفقير والمسكين<sup>(٢)</sup> }

قال أبو جعفر: «الفقراء الذين ذكرهم الله تعالى في آية الصدقات هم في

المسكنة أكثر من المساكين الذين ليسوا فقراء».

قال أبو بكر أحمد: روي ابن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن الفقير الذي لا يسأل، و

المسكين الذي يسأل. وهذا يوجب أن يكون المسكين في الجملة<sup>(٣)</sup> أضعف حالا من الفقير.و كان شيخنا أبو الحسن [الكرخي]<sup>(٤)</sup> رحمه الله يقول: المسكين هو الذي لا شيء له، و الفقيرالذي له أدنى بلغة. و يحكي<sup>(٥)</sup> ذلك عن أبي العباس ثعلب<sup>(٦)</sup>. [قال]<sup>(٧)</sup>: و قال أبو العباس[ثعلب]<sup>(٨)</sup> حكى عن بعضهم أنه قال: قلت لأعرابي: أفقر أنت؟ قال: لا، بل مسكين.<sup>(٩)</sup> و أنشد ابنالأعرابي: <sup>(١٠)</sup>أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد<sup>(١١)</sup>

فسماه فقيرا مع وجود الحلوة.

قال و حكى محمد بن سلام الجمحي عن يونس النحوي<sup>(١٢)</sup> قال: « الفقير الذي يكون<sup>(١٣)</sup> له

(١) سنن مختصر الطحاوي ص ٥٢-٥٣.

(٢) راجع: الأصل ١٧٢/٢، ١٧٨-١٨١، و أحكام القرآن للمؤلف ١٢٢/٣، المبسوط ٨/٣، بدائع الصنائع ٤٤-٤٣/٢.

(٣) في ق: الخيلة.

(٤) سقط من ق.

(٥) في ق: حكى.

(٦) انظر: لسان العرب مادة «فقر» ٣٤٤٤/٥.

(٧) سقط من د.

(٨) سقط من ق.

(٩) حكى ابن منظور هذه القصة ليونس مع الأعرابي، انظر لسان العرب ٣٤٤٤/٥.

(١٠) في د: «علي بن الأعرابي»، و لم يثبت ذلك في المتن؛ لأن اسم ابن الأعرابي: محمد بن زياد، كما سبق في ترجمته.

(١١) نسبته ابن منظور و ابن السكيت الى الراعي " عبيد الله بن حصين » قال يمدح عبد الملك بن مروان و يشكو اليه سماته. و السيد : أول ما يطلع من رؤوس النبات. انظر: لسان العرب مادة «فقر» ٣٤٤٤/٥، و مادة «سبد» ١٩١٨/٣، و اصلاح المنطق ص ٣٢٦.

(١٢) هو يونس بن حبيب، الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، المعروف بالنحوي. كان امام تحاة البصرة، شيخ سيبيه و الكسائي و الفراء وغيرهم. له «معاني القرآن» و «اللغات» و «النوادر» ولد ٩٤هـ، و توفي ١٨٢هـ. انظر الأعلام ٢٦١/٨ تأليف: خير الدين الزركلي، الطبعة الثامنة عام ١٩٨٩ م، دار العلم للملايين بيروت.

(١٣) في ق: يكون وله بعض الغنية، و في اللسان : يقيمه.

بعض ما يغنيه، و المسكين الذي لا شيء له»<sup>(١)</sup>.

٢٠٩  
١

قال أبو الحسن: <sup>(٢)</sup> و يدل عليه حديث أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « أن / المسكين ليس بالطواف الذي ترده التمرة و التمرتان و الأكلة و الأكلتان، و لكن المسكين الذي لا يجد ما يغنيه»<sup>(٣)</sup>. قال : فنفي المبالغة في المسكين عمن ترده التمرة و التمرتان و أثبتها لمن لا يجد ذلك وسماه مسكينا.

قال : و يدل عليه قوله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> و روي في التفسير أنه الذي قد لُزق بالتراب، و هو <sup>(٥)</sup> جائع عار لا يواريه عن التراب شيء<sup>(٦)</sup>. فدل ذلك على أن المسكين في غاية الحاجة و العدم.

فان قال قائل قال الله تعالى: ﴿أَمَّا السُّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾<sup>(٧)</sup> فأثبت لهم ملك السفينة و سماهم مساكين.

قيل له: روى أنهم كانوا أجراء [يعملون]<sup>(٨)</sup> فيها و أنها لم تكن ملكا لهم<sup>(٩)</sup> و إنما أضافها اليهم بالتصرف و الكون فيها كما قال الله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾<sup>(١٠)</sup> و قال في موضع آخر: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾<sup>(١١)</sup> فأضاف البيوت تارة إلى النبي ﷺ و تارة إلى أزواجه ، و معلوم أنها لم تكن ملكا له<sup>(١٢)</sup> و لهن جميعا لكل واحد على حياله، [ <sup>(١٣)</sup> لاستحالة ذلك؛ و أن الإضافة إنما صحت لاجل التصرف و السكنى. و كما <sup>(١٤)</sup> ] يقال: «هذا منزل فلان» و إن كان <sup>(١٥)</sup> ساكنا فيه

(١) ذكره ابن منظور في لسان العرب مادة «فقر» ٣٤٤٤/٥.

(٢) هو الكرخي، شيخ المؤلف.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح ، الزكاة ، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ الحديث: ١٤٠٩ [٥٣٨/٢] و مسلم في الصحيح ، الزكاة ، باب المسكين الذي لا يجد غنى و لا يفتن له فيتصدق عليه، الحديث: ١٠٣٩ [٧١٩/٢].

(٤) البلد : ١٦.

(٥) في د: و هو خانع و هو جائع.

(٦) أنظر: أحكام القرآن للمؤلف ٤٧٢/٣ - ٤٧٣. و تفسير ابن كثير ٨١٣/٤.

(٧) الكهف : ٧٩.

(٨) سقط من ق.

(٩) راجع في ذلك: تفسير الجلالين ص ٩٢ (على هامش مصحف دار المعرفة) و تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٣٦- ٣٤/١١.

(١٠) الأحزاب : ٥٣.

(١١) الأحزاب : ٣٣.

(١٢) في ق: لهم ، و، له.

(١٣-١٤) سقط من د.

(١٤) في ق: كانت. و الصواب ما أثبتنا من د.

غير مالك. «و هذا مسجد فلان» و لا يراد به الملك.

## مسألة المصارف العاملون على الزكاة والمؤلفة قلوبهم والرقاب، والغارمون<sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: «والعاملون على الصدقات هم السعاة، و المؤلفة قلوبهم قد ذهبوا».

و ذلك لأن الله تعالى قد أعز الدين و أهله و استغفوا عن تأليف الكفار بالمال. و ذلك لأنهم قد كانوا يتألفون بالمال لجهتين:

إحداهما: لدفع معرثهم و كف أيديهم<sup>(٢)</sup> عن المسلمين و الاستعانة بهم على غيرهم من الكفار.

و الثانية: لاستمالة قلوبهم و قلوب غيرهم من الكفار إلى الدخول في الإسلام.

قال: «و الرقاب<sup>(٣)</sup> هم المكاتبون».

قال أبو بكر: قال مالك: هم [رقاب]<sup>(٤)</sup> يبتاعون من الزكاة و يعتقون و يكون ولاؤهم لجماعة

المسلمين دون المعتقين.<sup>(٥)</sup>

و الحجة للقول الأول ما روى عبد الرحمن بن سهل بن<sup>(٦)</sup> حنيف عن أبيه أن رسول الله ﷺ

قال: / «من أعان مكاتبا في رقبته أو غارما في عسرتة أو مجاهدا في سبيل الله أظله الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله».<sup>(٨)</sup> فذل أن<sup>(٩)</sup> الصدقة<sup>على المكاتب</sup> معونة في رقبته حتى يعتق. و هذا موافق لقوله: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾.<sup>(١٠)</sup>

و روى [البراء]<sup>(١١)</sup> بن عازب رضي الله عنه، أن رجلا قال: يا رسول الله! علمني عملا يدخلني

(١) راجع: الأصل ١١٠/٢ - ١١١، ١٧٩ - ١٨٠. و الجامع الصغير ص ١٢٢ - ١٢٤. و المبسوط ٩/٣ - ١٠. بدائع الصنائع ٤٤/٢ - ٤٥.

(٢) في د: أذيتهم.

(٣) في د: و في الرقاب، و هم الخ. و المثبت موافق للمتن.

(٤) سقط من د.

(٥) أنظر: بداية المجتهد ١٠٠/٥. و أحكام القرآن لابن العربي ٥٣٠/٢ - ٥٣١.

(٦) في د: عن.

(٧) تكررت في «ق» كلمة: قال.

(٨) أخرجه أحمد في المسند ٤٨٧/٣ مسند سهل بن حنيف رضي الله عنه. و الحاكم في المستدرک، المكاتب ٢١٧/٢ و صححه. و قال الذهبي: عمرو بن ثابت رافضي متروك.

(٩) في د: على المكاتب.

(١٠) التوبة: ٦١.

(١١) سقط من ق.

الجنة. قال: «لأن كنت أقصرت الخطبة»<sup>(١)</sup> لقد عرضت المسألة . أعتق النسمة وفك الرقبة». قال: أو ليسا سواء؟ قال: «[لا].»<sup>(٢)</sup> عتق النسمة [يكون]<sup>(٣)</sup> تفرد بعثتها، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها». <sup>(٤)</sup> فجعل ﷺ عتق النسمة غير فك الرقبة، فوجب أن يكون قوله: «وَفِي الرُّقَابِ» غير<sup>(٥)</sup> الموقع بل هو المعونة في فك الرقبة بأداء الكتابة.

و أيضا: لما ثبت أن الولاء لمن أعتق وجب أن يكون ولاء المعتق من الصدقة المعتقة. وذلك ينفي جوازه عن الصدقة.

و أيضا : فليس في العتق قليلك، وإنما فيه إتلاف الملك و شرط الزكاة التملك.

قال أبو جعفر: « و الغارمون [هم]<sup>(٦)</sup> المدينون».

و ذلك لأن الغرم الدين. و روي أن النبي ﷺ كان يستعيذ بالله من المأثم و المغرم. ف قيل له في ذلك: فقال: «إن الرجل إذا غرم حدث [به]<sup>(٧)</sup> فكذب و وعد فأخلف». <sup>(٨)</sup> فأخبر أن الغرم الدين. و عموم اللفظ يوجب جواز إعطائها كل من عليه دين إلا أن الدلالة قد قامت [على]<sup>(٩)</sup> أنه إذا فضل ماله عما <sup>(١٠)</sup> عليه من الدين بمقدار ما يكون به غنيا لم يعط من الصدقة.

( المراد من سبيل الله و العاملين عليها)<sup>(١١)</sup>

« و في سبيل الله هم أهل الجهاد من الفقراء »

قال أبو بكر: و قد روي عن محمد أن من أوصى بثلث ماله في سبيل الله أنه يجوز أن

(١) في ق: الخبطة.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢٩٩/٤ مسند البراء بن عازب رضي الله عنه. و الحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب المكاتب ٢١٧/٢ و صححه و وافقه الذهبي.

(٥) في د: العتق الموقع.

(٦) سقط من ق.

(٧) سقط من ق.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، صفة الصلاة، باب الدعاء قبل السلام، الحديث: ٧٩٨ (٢٨٦/١). و مسلم في الصحيح، المساجد و مواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة الحديث: ٥٨٩ (٤١٢/١). كلاهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٩) سقط من ق.

(١٠) في د: على ما عليه الخ.

(١١) راجع: المبسوط ١٠/٣ . بدائع الصنائع ٤٥/٢ - ٤٦.



يجعل في الحاج<sup>(١)</sup> المنقطع به. [٢] و روي عن أبي يوسف : أنهم الغزاة. و روي عن ابن عمر رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> مثل قول محمد<sup>(٢)</sup>]. و روي عن النبي ﷺ أنه قال: «الحج والعمرة من سبيل الله»<sup>(٤)</sup>.

و الأظهر مما يقتضيه<sup>(٥)</sup> إطلاق اللفظ أن يكون الغزاة . و على ذلك أكثر ما جاء من ألفاظ القرآن في سبيل الله. منه قوله تعالى: ﴿ وَانْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾<sup>(٦)</sup> قال أبو أيوب/ الأنصاري رضي الله عنه : « نزلت فينا - معاشر الأنصار - حين استغلنا لعمارة الأرضين<sup>(٧)</sup> فأنزل الله : ﴿ وَانْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾<sup>(٨)</sup> في ترك الجهاد»<sup>(٩)</sup>.

و إنما كان لفقرائهم لقول النبي ﷺ : « أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم و أردتها في فقرائكم»<sup>(١٠)</sup>.

قال أبو جعفر: « و ينبغي للإمام أن يجعل للعاملين على الصدقة، من الصدقة ما يكفيهم و يكفي أعوانهم».

وذلك لأن كل من قام بشئ من أمور المسلمين يستحق على قيامه رزقا كالقضاة و المقاتلة. و ليس ذلك على وجه الإجارة لأنها لا تجوز إلا على عمل معلوم أو مدة معلومة و أجر معلوم. و قد كان النبي ﷺ و الخلفاء بعده يعيشون عمالا على الصدقات و غيرها، فلم يرد عن أحد منهم أنه استأجر العمال عليها<sup>(١١)</sup>.

(١) في ق: و المنقطع به ، بزيادة الواو.

(٢-٢) سقط من د.

(٣) أخرج ذلك عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٨/ ١٨٥، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. نشر: دار الفكر بدون تاريخ. و ذكره المؤلف في أحكام القرآن ٣/ ١٢٧.

(٤) أخرج - ذلك من حديث أبي معقل و أم معقل رضي الله عنهما - أبو داود في السنن، المناسك، باب العمرة الحديث: ١٩٨٨ - ١٩٩٠ {٥٠٣/٢ - ٥٠٥}.

(٥) في د: تضمنه.

(٦) البقرة: ١٩٥.

(٧) في د: الأرض.

(٨) أخرجه أبو داود في السنن، الجهاد، باب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ الحديث ٢٥١٢ {٢٧/٣}.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠)

### مسألة: (صرف الزكاة لصنف واحد)<sup>(١)</sup>

قال : « وإن أعطيت الصدقات صنفا واحدا أجزى ».

قال أبو بكر: روي عن عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup> وحذيفة<sup>(٣)</sup> وابن عباس رضي الله عنهم<sup>(٤)</sup> وروي الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن معاذ بن جبل رضي الله عنه « أنه كان يأخذ من أهل اليمن العروض في الزكاة و يجعلها في صنف واحد من الناس »<sup>(٥)</sup> وعن سعيد بن جبير<sup>(٦)</sup> وإبراهيم<sup>(٧)</sup> وأبي العالية<sup>(٨)</sup> ولا يروى<sup>(٩)</sup> عن أحد<sup>(١٠)</sup> من الصحابة خلاف ذلك فصار إجماعا لا يسع خلافه<sup>(١١)</sup>.

و يدل عليه قول الله تعالى: ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّ مَا هِيَ وَإِن تُتَوَّهَ الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾<sup>(١٢)</sup> وتضمنت الآية جواز إعطائها الفقراء، وهم<sup>(١٣)</sup> صنف من الأصناف المذكورين في الآية الأخرى.

و يدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ ﴾<sup>(١٤)</sup> واقتضى

(١) راج: الأصل ١٤٦/٢، ١٧٢. المبسوط ٨/٣. بدائع الصنائع ٤٦/٢ - ٤٧.

(٢) أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج، تحريم منع الصدقة وفي مصرفها الحديث: ١٧٩ ص ١٧٧. وابن أبي شيبه في المصنف، الزكاة، باب ما قالوا في الرجل إذا وضع الصدقة في صنف واحد الحديث: ١٠٤٤٨ [٤٠٥/٢].

(٣) أخرجه أبو يوسف في الخراج برقم: ١٨١ ص ١٧٨. وابن أبي شيبه في المصدر السابق برقم: ١٠٤٤٥ - ١٠٤٤٧ [٤٠٥/٢].

(٤) أخرجه أبو يوسف في الخراج برقم ١٨٠ ص ١٧٧. وأبو عبيد في الأموال، باب تفريق الصدقة في الأصناف الثمانية الحديث: ١٨٣٩ ص ٥٧١ تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤هـ تحقيق: محمد خليل هراس. دار الكتب العلمية ط ١ عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م بيروت.

(٥) أخرج أوله ابن أبي شيبه في المصنف، الزكاة، باب ما قالوا في أخذ العروض في الصدقة الحديث: ١٠٤٣٩ - ١٠٤٤٠ [٤٠٤/٢] أما، الشطر الثاني فعلمه الرسول ﷺ حين قال له: « خذها من أغنيائهم و ردها في فقرائهم » والفقراء صنف واحد.

(٦) أخرج عنهما ابن أبي شيبه في المصنف، الزكاة، باب ما قالوا في الرجل إذا وضع الصدقة في صنف واحد الحديث: ١٠٤٤٩ [٤٠٥/٢].

(٧) أخرج عنه ابن أبي شيبه في المصدر السابق برقم: ١٠٤٥٠ [٤٠٥/٢].

(٨) في ق: روى.

(٩) في ق: واحد.

(١٠) لم أقف على أحد نص على هذا الإجماع أو خالفه. والله اعلم.

(١١) البقرة: ٢٧١.

(١٢) في ق: هو.

(١٣) المعارج: ٢٥.

جواز إعطاء الصدقة هذين دون غيرهما. وذلك ينفي وجوب قسمها على ثمانية.  
و يدل عليه ما روي في حديث سلمة بن صخر رضي الله عنه حين «ظاهر من امرأته فأمره  
النبي ﷺ أن / ينطلق إلى صاحب صدقة بني زريق»<sup>(١)</sup> ليدفع إليه صدقاتهم»<sup>(٢)</sup>. فأباح ﷺ دفع  
صدقاتهم إلى سلمة بن صخر رضي الله عنه وإنما هو من صنف واحد.  
وقال النبي ﷺ للرجلين اللذين سألاه من الصدقة: «إن شئتما أعطيتكما»<sup>(٣)</sup>. ولم يقل  
لهما من أي الأصناف أنتما ليحسبهما من الصنف الذي هما منه.  
و يدل على أنها مستحقة بالفقر قوله ﷺ: «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في  
فقرائكم»<sup>(٤)</sup>. فأخبر أن المعنى الذي يستحق [به]<sup>(٥)</sup> جميع الأصناف [هو]<sup>(٦)</sup> الفقر؛ لأنه [٧] عم جميع  
الصدقة و [٧] أخبر أنها مصروفة إلى الفقراء. وهذا اللفظ مع ما يضمن<sup>(٨)</sup> من الدلالة على أن  
المعنى المستحق به الصدقة فإن عمومها يقتضي جواز دفع جميع الصدقة إلى الفقراء حتى لا يعطي  
غيرهم بل ظاهر اللفظ يقتضي وجوب ذلك بقوله: «أمرت».  
فان قيل: فالعامل يستحقه<sup>(٩)</sup> لا بالفقر.

قيل له: لأنه لا يستحقه [٠٠٠]<sup>(١٠)</sup> صدقة. وإنما قلنا أن من يستحق الصدقة لا يستحقها إلا  
بالفقر وإنما تحصل للفقراء ثم يأخذ العامل عوضا عن عمله. كفقير أطعم صدقة فأعطاها غيره  
عوضا عن عمل عمله له. وهو كما قال النبي ﷺ حين سألت عائشة عن بريرة<sup>(١١)</sup> رضي الله عنها و

(١) بنو زريق قبيلة و إلى بطنها بني بياضة ينتمي سلمة بن صخر رضي الله عنه. و ورد في سنن الترمذي اسم  
صاحب صدقتهم فروة بن عمرو رضي الله عنه.  
(٢) أخرجه أبو داود في السنن، الطلاق، باب في الظهار الحديث: ٢٢١٣ {٢/٦٦٠ - ٦٦٢} و الترمذي في السنن،  
الطلاق، باب كفارة الظهار، الحديث: ١٢٠٠ {٣/٥٠٤} و قال: هذا حديث حسن.  
(٣) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب من يعطى من الصدقة الحديث: ١٦٣٣ {٢/٢٨٥} و النسائي في  
المجتبى، الزكاة، باب مسألة القوى المكتسب، الحديث: ٢٥٩٧ {٥/٩٩} و نقل الزيلعي تحسین إسناده عن  
الإمام أحمد انظر: نصب الراية ٤٠١/٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط من ق.

(٧-٧) سقط من د.

(٨) في ق: يضم.

(٩) في د: مستحق.

(١٠) هنا في «د» كلمة لم أتبينها.

(١١) هي مولاة عائشة رضي الله عنها، كانت مولاة لقوم من الأنصار، و تحت رجل عبد اسمه مغيث رضي الله عنه  
يحبها و تكرهه فاشترتها عائشة و أعتقتها فاختارت نفسها و فارقت زوجها، و لها قصة. عاشت إلى زمن  
يزيد بن معاوية رضي الله عنها. أنظر تقريب التهذيب ص ٧٤٤ ت: ٨٥٤٣. و الإصابة في تمييز الصحابة

أنه يتصدق عليها فتهدى لنا فقال: « هي لها صدقة ولنا هدية ».<sup>(١)</sup>  
و أما ذكر الأصناف في الآية فانما جاء لبيان أسباب الفقر. والدليل عليه أن الغارم وابن السبيل والغازي لا يستحقونها إلا [بالفقر]<sup>(٢)</sup> والحاجة دون غيرهما. فدل على أن المعنى الذي يستحق به هو الفقر.

فان قيل: روي [عن]<sup>(٣)</sup> عبد الرحمن [بن زياد]<sup>(٤)</sup> بن أنعم عن زياد بن أنعم أنه سمع زياد بن الحارث الصدائي يقول: أمرني رسول الله ﷺ على قومي فقلت: أعطني من صدقاتهم ففعل وكتب لي بذلك كتابا. فأتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة فقال رسول الله ﷺ: « إن الله تعالى لم يرض بحكم نبي<sup>(٥)</sup> ولا غيره حتى يحكم فيها من السماء / فجزأها ثمانية أجزاء ، فان كنت من تلك الأجزاء اعطيتك ».<sup>(٦)</sup>

قيل له: هذا يدل على ما قلنا؛ لأنه قال: « إن كنت من تلك الأجزاء اعطيتك ». فبان أنها مستحقة لمن كان من هذه الأجزاء. وفيه أن النبي ﷺ كتب للصدائي بشئ من صدقة قومه ولم يسأله من أي الأصناف هو. فدل ذلك على أن قوله: « فجزأها ثمانية أجزاء » معناه ليوضع في كل جزء منها جميعها<sup>(٧)</sup> إن رأى ذلك الإمام ولا يخرجها عنهم.

و أيضا: فان قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾<sup>(٨)</sup> إلى آخر الآية، ينتظم جميع الصدقات لا صدقة واحدة. و معلوم أنه لم يرد به أن يكون كل جزء منها بين<sup>(٩)</sup> الأصناف لاتفاق المسلمين على أنه جائز أن يعطى فقيرا واحدا<sup>(١٠)</sup> من الصدقة بعينه<sup>(١١)</sup> و يقطع عنه حق سائر الفقراء كما أعطى النبي ﷺ [سلمة]<sup>(١٢)</sup> بن صخر رضي الله عنه صدقات بني زريق.<sup>(١٣)</sup> فاذا كان [ذلك]<sup>(١٤)</sup> كذلك فقد

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ الحديث: ١٤٢٢ [٥٤٣/٢]. و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب إباحة الهدية للنبي ﷺ الحديث: ١٠٧٥ [٧٥٥/٢].

(٢) سقط من د.

(٣) في د: لم يرض بي ولا بغيره حتى الخ.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب ذى المرة السوي الفقير هل يحل له الصدقة أم لا؟ ١٧/٢. و أبو داود في السنن، الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى الحديث: ١٦٣٠ [٢٨١/٢ - ٢٨٣].

(٥) في د: جميعا.

(٦) التوبة: ٦٠.

(٧) في د: من.

(٨) في د: رأسا.

(٩) لم أقف عليه فيما تيسر لي من المصادر. والله اعلم.

(١٠) سقط من ق.

(١١) سبق تخريجه قريبا.

(١٢) سقط من د.

تضمنت الآية دفع صدقة عام واحد إلى صنف واحد لأنه قد يفني من الصدقات في مستقبل الأوقات ما يغطي الأصناف الآخر إذ لم تتضمن الآية قسمة الصدقة لسنة واحدة بين الأصناف وإنما أوجبت قسمة الصدقات كلها على الأصناف.

و أيضا: فليس تخلو الصدقات من أن تكون مستحقة بالإسم أو بالحاجة أو بهما جميعا. و فاسد أن يقال: أن يستحقه بمجرد الإسم لوجهين:

أحدهما: أنه <sup>(١)</sup> كان يجب أن يستحقها كل غارم و كل ابن سبيل و إن كان غنيا.

والثاني: أنه كان يجب أن يكون لو كان فقيرا و ابن السبيل أن يستحق سهمين. فلما بطل

هذان الوجهان صح أنها مستحقة بالحاجة.

و أيضا: لما اتفق الجميع على جواز إعطاء بعض الفقراء <sup>(٢)</sup> و إن سمي الله تعالى في الآية

الفقراء بلفظ يعم جميعهم كذلك يجوز إعطاء بعض الأصناف؛ لأن المعنى فيه سد خلة الفقر، و ذلك

موجود في وضعها في صنف واحد كوجوده <sup>(٣)</sup> في وضعها <sup>(٤)</sup> في بعض الفقراء .

فان قيل: قوله: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية. يقتضي إيجاب الشركة. فلا يجوز إخراج

صنف منها. كما لو أوصى بثلاث ماله لزيد و عمرو و خالد لم يخرج / واحد منهم.

قيل له: كذلك يقتضي اللفظ إلا أنه في جميع الصدقات يقتضيه و إنما الخلاف بيننا و بينكم

في صدقة واحدة هل يستحقها الأصناف كلها. و ليس في الآية بيان حكم صدقة واحدة و إنما فيها

حكم الصدقات كلها. و كذلك نقول فيه [ فنعطي ] <sup>(٦)</sup> صدقة هذه السنة لصنف واحد ثم يعطى كل

صنف على حدة في صدقة عام آخر <sup>(٧)</sup> فنكون قد وفينا حق الآية. و بهذا انفصلت الصدقات عن

الوصية بالثلث لأعيان؛ لأن الثلث محصور لأبدان تستحقه بالشركة.

و أيضا: فلا خلاف أن الصدقات غير مستحقة على وجه الشركة للمسلمين، لاتفاق الجميع <sup>(٨)</sup>

على جواز إعطاء بعض الفقراء [ <sup>(٩)</sup> و لا جائز إخراج بعض الموصى لهم. و أيضا لما جاز التفضيل في

(١) في د: إن كان.

(٢) لم أقف على هذا الإجماع . والله اعلم.

(٣) في ق: لوجوده.

(٤) في ق: وصفها.

(٥) التوبة: ٦٠.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: واحد.

(٨) لم أقف على هذا الإجماع . والله اعلم.

(٩-٩) سقط من ق.

الصدقات من بعض الفقراء<sup>(٩)</sup> [على بعض، و لم تجز الوصايا إذا كانت مطلقة، كذلك جاز الحرمان. و أيضا: لما كانت الصدقة حقا لله تعالى لا لآدمي بدلالة أنه لا مطالبة لآدمي بعينه يستحقها لنفسه فبأي صنف أعطى فقد وضعها موضعها. و الوصية لأعيان، حق لآدمي لا مطالبة لغيرهم بها فاستحقوها كلهم. و يدل على ذلك أن الله تعالى سمى في الكفارة إطعام مساكين،<sup>(١١)</sup> و لو أعطى الفقراء جاز. و لو أوصى لزيد لم يعط عمرو.

### مسألة (لا تصرف الزكاة لغير المسلمين)<sup>(١٢)</sup>

«و لا يعطى من الزكوات إلا مسلم».

قال أبو بكر: كل صدقة أخذها [إلى]<sup>(١٣)</sup> الإمام لم يعط منها غير مسلم، كصدقات الموالي و عشور<sup>(١٤)</sup> الأرضين و زكوات الأموال.

و قد كانت زكوات الأموال يأخذها الإمام في زمن النبي ﷺ و أبي بكر [و عمر]<sup>(١٥)</sup> رضي الله عنهما فلما كان [في]<sup>(١٦)</sup> زمن عثمان رضي الله عنه قال في رمضان: «هذا شهر زكواتكم»<sup>(١٧)</sup> فمن كان عليه دين فليؤده ثم ليترك بعده ماله». <sup>(١٨)</sup> فجعل الأداء إلى الملاك<sup>(١٩)</sup>. و حق الإمام عندنا لم يسقط في أخذها إلا أن أرباب الأموال بمنزلة الوكلاء للإمام في أدائها.

و أما سائر الصدقات من نحو صدقة الفطر و الكفارات فيجوز إعطاؤها أهل الذمة.

و روي عن أبي يوسف أن كل صدقة واجبة لا يجوز أن يعطى أهل الذمة منها.

الحجة لأبي حنيفة قول الله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾<sup>(٢٠)</sup> و قوله:

﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾<sup>(٢١)</sup> / و قال النبي ﷺ في صدقة الفطر: «نصف صاع من بر أو صاع

(١) و ذلك في كفارة اليمين بقوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة : ٨٩]. و في كفارة الظهار

بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة : ٤].

(٢) راجع: الأصل ١١٠/٢، ١٤٩، المبسوط ١٣/٣، بدائع الصنائع ٤٩/٢.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: عشر الأرض.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: زكواتكم.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) في د: الأملاك.

(١٠) المائدة : ٨٩.

(١١) المجادلة : ٤.

من قر (١)». (٢) و لم يفرق بين المسلم و الكافر.

و أيضا [ربما] (٣) روي أن المسلمين كرهوا الصدقة على غير أهل دينهم فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (٤) فقال النبي ﷺ: [«تصدقوا على أهل الأديان»]. (٥) فعموم الآية و لفظ النبي ﷺ (٥) [كل واحد منهما يجيز دفع الصدقات إلى أهل الذمة.

فلما قامت الدلالة على تخصيص زكوات الأموال (٦) خصصناها و بقي حكم العموم فيما عداها. و يدل عليه قول الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) و روي أنها نزلت في شأن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها و أمها جاءت و هي مشركة تستمنحها (٩) و سألت النبي ﷺ عن ذلك فأنزل الله تعالى هذه الآية. (١٠) و عمومها يقتضي جواز دفع الصدقات التي وصفناها إلى الذمي لأنها من البر و الإقسط.

و قال الله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ السَّعْيَاءُ عَلَى حَبِّهِ مِسْكِينًا وَ يَتِيمًا وَ أَسِيرًا﴾. (١١) و الأسير في دار الإسلام لا يكون إلا كافرا. (١٢) فدل على أن الصدقة عليهم قربة. و من جهة النظر: أن الصدقة عليهم لما كانت قربة و لم يكن أخذ الكفارات و صدقة الفطر إلى

(١) في د: شعير.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سقط من ق.

(٤) البقرة: ٢٧٢.

(٥-٥) سقط من د.

(٦) أخرجه - مرسل عن سعيد بن جبير - ابن أبي شيبة في المصنف، الزكاة، باب ما قالوا في الصدقة في غير أهل الإسلام الحديث: ١٠٣٩٨ [٤٠١/٢] قال ابن العربي: هذا حديث باطل. أحكام القرآن لابن العربي ٣١٦/١. و راجع: أحكام القرآن للمؤلف ٤٦١/١.

(٧) و دليل التخصيص قوله ﷺ: «إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم و ترد على فقرائهم». أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب وجوب الزكاة الحديث: ١٣٣١ [٥٠٥/٢] و يعود الضمير على المسلمين فخصهم بأن الصدقة ترد على فقرائهم الذين منهم. و راجع: أحكام القرآن للجصاص ٤٦١/١.

(٨) الممتحنة: ٨.

(٩) أي تطلب منها العطية و المنحة. أنظر: القاموس المحيط ص ٣١٠.

(١٠) أخرجه البخاري في الصحيح، الأدب، باب صلة الوالد المشترك الحديث: ٥٦٣٣ [٢٢٣٠/٥]. و أحمد في المسند ٤/٤ مسند عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.

(١١) الإنسان: ٨.

(١٢) قال الجصاص: الأظهر «الأسير» المشرك، لأن المسلم المسجون لا يسمى أسيرا على الإطلاق» أحكام القرآن له

الإمام جاز إعطاؤهم كما يعطون التطوع.

### مسألة لا يجوز صرف الزكاة إلى بني هاشم أو مواليتهم <sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: «و لا يعطى أحد منها من بني هاشم و لا مواليتهم».

وذلك لما يروى عن النبي ﷺ من جهات أنه قال: «إن <sup>(٢)</sup> الصدقة لا تحل لآل محمد إنما هي

أوساخ الناس» <sup>(٣)</sup> و قال ابن عباس رضي الله عنهما: «ما خصنا رسول الله ﷺ دون الناس إلا

بثلاث: إسباغ الوضوء. و أن لا تأكل الصدقة، و أن لا تنزى الحمير على الخيل» <sup>(٤)</sup>.

فان قيل: روى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «قدمت غير المدينة فاشتري

منها النبي ﷺ متاعا فباعه بريح أواقى فضة فتصدق بها / على أرامل بني عبد المطلب ثم قال: لا

أعود [أن] <sup>(٥)</sup> اشتري بعدها شيئا و ليس ثمنه عندي» <sup>(٦)</sup>.

قيل له: إنما تصدق عليهم بصدقة تطوع. و قد يجوز عندنا أن يعطوا من التطوع. و أيضا

يحتمل أن تكون أرامل غير هاشميات.

فصل : قال أصحابنا: تحل الصدقات لبني <sup>(٧)</sup> المطلب، و ليسوا كبني <sup>(٨)</sup> هاشم بل هم

كسائر قريش؛ لأنه لا خلاف أن بني أمية تحل لهم الصدقة <sup>(٩)</sup> و أنهم ليسوا من آل النبي ﷺ

فكذلك بنو <sup>(١٠)</sup> المطلب لأنهم جميعا في القرب من النبي ﷺ سواء و الصدقة إنما حرمت بالقرب من

النبي ﷺ في <sup>(١١)</sup> النسب.

فان قيل: إن النبي ﷺ أدخل بني <sup>(١٢)</sup> المطلب في سهم ذوي القربى كما أدخل بني هاشم و لم

(١) راجع: أحكام القرآن للمؤلف ١٣١/٣. المبسوط ١٢/٣. بدائع الصنائع ٤٩/٢.

(٢) في د: فإن.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح، الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة الحديث: ١٠٧٢ [٧٥٣/٢].

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، الصلاة، باب قدر القراءة في الظهر والعصر الحديث: ٨٠٨ [٥٠٧/١ - ٥٠٨].

و الترمذي في السنن، الجهاد، باب كراهية أن تنزى الحمير على الخيل الحديث: ١٧٠١ [١٧٨/٤] و قال هذا

حديث حسن صحيح. و النسائي في المجتبى، الطهارة، باب الأمر بإسباغ الوضوء الحديث: ١٤١ [٨٩/١].

(٥) سقط من ق.

(٦) أخرجه أبو داود في السنن، البيوع، باب في التشديد في الدين الحديث: ٣٣٤٤ [٦٣٩/٣]. و أحمد في المسند

٢٣٥/١ مسند ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) في ق: بنو عبد المطلب. و الصواب ما أثبتنا.

(٨) في د: من بني الخ.

(٩) لم أعثر على قول لأحد من الفقهاء يمنع صرف الزكاة لبني أمية بن عبد شمس. و الله أعلم.

(١٠) في د: بالنسب.

(١١) في ق: بنو عبد المطلب. و الصواب ما أثبتنا.



يدخل سواهم من بطون قریش.<sup>(١)</sup>

قيل له: لم يعطهم لقرب نسبهم منه فحسب؛ لأنه لو كان كذلك لأعطى بني أمية؛ لأنهم مساوون لهم في قربهم منه. ألا ترى أن عثمان بن عفان وجبير بن مطعم رضي الله عنهما لما قالوا للنبي ﷺ: «هؤلاء بنو هاشم فضلهم الله تعالى بك فما بالنا وبنو المطلب وإنما نحن وهم في النسب شيء واحد». فقال: «إنهم لم يفارقوني<sup>(٢)</sup> في جاهلية ولا إسلام». <sup>(٣)</sup> فأخبر أنه لم يخصهم به دونهم للقرب فحسب دون النصرة.

و موالي بني هاشم بمنزلتهم في تحريم الصدقة. لما روي [عن]<sup>(٤)</sup> ابن عباس رضي الله عنهما أن أرقم بن [أبي]<sup>(٥)</sup> الأرقم [الزهرى]<sup>(٦)</sup> رضي الله عنه كان على الصدقات فاستتبع أبا رافع رضي الله عنه<sup>(٧)</sup>. فقال رسول الله ﷺ: «إن الصدقة حرام على محمد وآل محمد وإن موالي القوم من أنفسهم». <sup>(٨)</sup>

و روى عطاء بن السائب عن أم كلثوم بنت علي عن مولى لهم يقال له كيسان أن رسول الله ﷺ قال له: «إنا أهل بيت لا نأكل الصدقة وإن موالي القوم من أنفسهم فلا تأكل الصدقة». <sup>(٩)</sup>

(١) و ذلك حين قسمته بخمس خيبر. أخرج ذلك - من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الخمس، باب و من الدليل على أن الخمس للإمام الحديث: ٢٩٧١ {١١٤٣/٣}. و أبو داود في السنن، الخراج و الإمارة، باب في بيان مواضع قسم الخمس و سهم ذوي القربى الحديث: ٢٩٧٨ {٣٨٢/٣ - ٣٨٣}.

(٢) في د: لم يفارقونا.

(٣) أخرجه - بهذا اللفظ - النسائي في المجتبى، الفقه، الحديث: ٤١٤٨ {١٣١/٧}. و أصل الحديث عند البخاري سبق تخريجه قريباً.

(٤) سقط من د.

(٥) زيادة لا بد منها لتصحيح اسم والده. و الأرقم بن أبي الأرقم هذا قرشي مخزومي من السابقين الأولين، و كانت داره في أسفل الصفا بمكة المكرمة مقر دعوة النبي ﷺ و محل استخفائه حتى كملوا أربعين رجلاً آخرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه. توفي في زمن معاوية رضي الله عنه سنة ٥٥ هـ. أنظر: الإصابة ٢٨/١. الترجمة: ٧٣.

(٦) هكذا ورد في «د»: الزهرى. و هو في رواية عند الطبراني، و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم ٧/٢. و لكن قال ابن حجر في الإصابة، المصدر السابق: أن الرواية الأخرى أصح سنداً منها و قد ودر فيها أنه مخزومي.

(٧) هو أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ يقال: اسمه إبراهيم، و قيل: أسلم. و قد أسلم قبل بدر و لم يشهدا و شهد ما بعدها، توفي بالمدينة قبل عثمان أو بعده بيسير. أنظر: الإصابة ٦٧/٤، الترجمة: ٣٩١.

(٨) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم الحديث: ١٦٥٠ {٢٩٨/٢ - ٢٩٩} و الترمذي في السنن، الزكاة، باب ماجاء في كراهية الصدقة للنبي ﷺ و أهل بيته و مواليه الحديث: ٦٥٧ {٤٦/٣} و صححه. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم ٧/٢.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٤٤٨/٣. و الطحاوي في المصدر السابق ٩/٢.

مسألة (حد الغنى المحرم للصدقة)<sup>(١)</sup>

قال: «و الغني الذي تحرم عليه الصدقة هو الذي يملك المقدار الذي تجب [عليه]<sup>(٢)</sup> به صدقة الفطر، و هو [من]<sup>(٣)</sup> يملك فضلا عن مسكنه و خادمه و كسوته و ما يتأثث به في منزله / ما يساوي مائتي درهم».

قال أبو بكر : روي في ذلك أخبار مختلفة. روى أبو كبشة السلولي عن سهل بن الحنظلية رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سأل الناس عن ظهر غنى فأنما يستكثر من جمر جهنم». قلت: يا رسول الله! ما ظهر غنى؟ قال: «[أن]<sup>(٤)</sup> يعلم أن عند أهله ما يغديهم و يعشيهم».<sup>(٥)</sup>

و روى عطاء بن يسار عن رجل من بنى أسد قال<sup>(٦)</sup> : أتيت رسول الله ﷺ فسمعتة يقول لرجل: «من سأل [الناس]<sup>(٧)</sup> منكم و عنده أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافا». و الأوقية يومئذ<sup>(٨)</sup> أربعون درهما.<sup>(٩)</sup>

و روى ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يسأل عبد مسألة و عنده<sup>(١٠)</sup> ما يغنيه، إلا جاءت شينا<sup>(١١)</sup> أو كدوحا<sup>(١٢)</sup> أو خدوشا<sup>(١٣)</sup> في وجهه يوم القيامة». قيل: يا رسول الله!

(١) راجع: الأصل ١٥٠/٢. المبسوط ١٤/٣. بدائع الصنائع ٤٨/٢ - ٤٩.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، الزكاة، باب ذي المرة السوي الفقير هل يحل له الصدقة ١٤/٢. و أبو داود في السنن، الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى الحديث: ١٦٢٩ [٢٨٠/٢ - ٢٨١].

(٦) في ق: فقال.

(٧) سقط من ق.

(٨) في د: حينئذ.

(٩) أخرجه أبو داود في السنن، المصدر السابق برقم: ١٦٢٧ [٢٧٨/٢ - ٢٧٩]. و النسائي في السنن المجتبى، الزكاة، باب إذا لم يكن عنده دراهم و كان له عدلها الحديث: ٢٥٩٥ [٩٨/٥]. و الطحاوي في المصدر السابق ٢١/٢.

(١٠) في د: وله.

(١١) الشين: العيب. أنظر: النهاية ٥٢١/٢.

(١٢) الكدوح: جمع كدح، و هو هنا كل أثر من خدش أو عض. أنظر: النهاية ١٥٥/٤.

(١٣) الخدوش: جمع خدش، يقال: خدشه أي خمشه و خدش الجلد أي مزقه، و قشره يعود و نحوه، و المراد هنا: ذلك الأثر نتيجة القشر و الخمش و التمزيق. أنظر: النهاية ١٤/٢. و القاموس المحيط ص ٧٦٣.

و ما غناه؟ قال: «خمسون درهما أو حسابها من الذهب».<sup>(١)</sup>

و روى عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن رجل من مزينة أنه سمع النبي ﷺ يقول: «من سأل و له عدل خمس أواقى سأل إلخافا».<sup>(٢)</sup>

و قد ذهب إلى كل مقدار روي في هذه الأخبار قوم، و ليس في شيء منها دلالة على إثبات من يحل له أخذ الصدقة الواجبة؛ لأن أكثر ما فيها كراهية المسألة. و نحن نكرهها أيضا. و لا نكره له أخذها بغير مسألة، كما قال النبي ﷺ في حديث عمر رضي الله عنه: «من أتاه شيء من هذا المال من غير مسألة و لا إشراف نفس فليقبله».<sup>(٣)</sup>

و الدليل على صحة قول أصحابنا قول النبي ﷺ: «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم و أردوها في فقرائكم».<sup>(٤)</sup> فجعل الناس صنفين: [أحدهما]<sup>(٥)</sup> أغنياء مأخوذ منهم. و الآخر فقراء مردود عليهم. و من ملك أقل من مائتي<sup>(٦)</sup> درهم فلا زكاة عليه بالاتفاق<sup>(٧)</sup>. فدل أنه في حيز الفقراء.

و قد روي عن النبي ﷺ [أنه]<sup>(٨)</sup> قال: «أعطوا السائل و إن<sup>(٩)</sup> جاء على فرس».<sup>(١٠)</sup> و عمومه يقتضي جواز إعطائه سائر الصدقات، فهذا يدل على أن فرس الركوب لا يعتد به في حصول الغنى. فقلنا على هذا: كذلك المسكن و الخادم؛ لأن الحاجة إليهما أمس منها إلى الفرس. و يجوز [ب]<sup>(١١)</sup> أن يعطى الفقير من الزكاة مكتسبا قويا كان أو غير ذلك. [و ذلك]<sup>(١٢)</sup> لقول

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٨٨/١ مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. و أبو داود في السنن، الزكاة، المصدر السابق: ١٦٢٦ {٢٧٧/٢ - ٢٧٨}. و الترمذي في السنن، الزكاة، باب من تحمل له الزكاة الحديث: ٦٥. {٤٠/٣ - ٤١} و قال: حديث حسن.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٣٨/٤ مسند رجل من مزينة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة الحديث: ١٤٠٤ {٥٣٦/٢}. و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة الحديث: ١٠٤٥ {٧٢٣/٢}.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: مائة. و الصواب ما أثبتنا منق.

(٧) أنظر: بداية المجتهد ٣٧/٥. و المغني ٢٠٩/٤، ٢١٢.

(٨) سقط من ق.

(٩) في ق: و لو.

(١٠) أرسله مالك في الموطأ، الصدقة، باب الترغيب في الصدقة الحديث: ٣ {٩٩٦/٢}. و أخرجه أحمد في المسند

٢٠١/١ مسند الحسين بن علي رضي الله عنه. و أبو داود في السنن، الزكاة، باب حق السائل الحديث: ١٦٦٥

- ١٦٦٦ {٣٠٦/٢ - ٣٠٧}.

(١١) سقط من ق.

(١٢) سقط من د.

الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾<sup>(١)</sup> وقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَخْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يفرق بين القوي في بدنه والضعيف منهم.

وهذا يدل [أيضا]<sup>(٣)</sup> على أن من له المسكن والخدام و ثياب الكسوة يجوز أن يعطى من الصدقة ؛ لأن الجاهل بحالهم لا يحسبهم أغنياء إلا و ما ظهر من حالهم في الكسوة و الأثاث يشبه حال الأغنياء.

وقال النبي ﷺ : «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم».<sup>(٤)</sup> ولم يفرق بين الضعيف والقوي. وقد كانت الصدقات تحمل إلى النبي ﷺ فيعطىها أهل الصفة<sup>(٥)</sup> وهم أقوياء<sup>(٦)</sup> يحضرون المغازي مع رسول الله ﷺ و يقاتلون فيها.<sup>(٧)</sup>

و أمر النبي ﷺ صاحب صدقة بني زريق بأن يعطى صدقاتهم سلمة بن صخر رضي الله عنه.<sup>(٨)</sup> وكان صحيحا قويا. و من لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا يتصدق الناس على الفقراء الأصحاء و يضعون<sup>(٩)</sup> فيهم زكوات أموالهم من غير تكبر من [أحد من]<sup>(١٠)</sup> السلف والخلف على فاعله، فصار<sup>(١١)</sup> إجماعا.<sup>(١٢)</sup>

و روى عبد الله بن عدي بن الخبار عن رجلين من قومه أنهما أتيا النبي ﷺ فسألاه من الصدقة فأرهما جلدتين<sup>(١٣)</sup> فصعد فيهما النظر و صوب<sup>(١٤)</sup> [فقال: « إن شئتما أعطيتكما و لاحظ

(١) التوبة: ٦٠

(٢) البقرة: ٢٧٣.

(٣) سقط من ق.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) و الصفة هي مكان مظلل في مؤخرة المسجد النبوي أعد لنزول أضياف الإسلام، الغرياء و الفقراء الذين كانوا يأوون إلى الرسول ﷺ و يلازمونه لتعلم العلم و الجهاد معه. أنظر: النهاية في غريب الحديث و الأثر ٣/٣٧. و صحيح البخاري، المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام الحديث: ٣٣٨٨ [٣/١٣١٢ - ١٣١٣].

(٦) في ق: أغنياء. و الصواب ما أثبتنا من د.

(٧) أنظر في ذلك: صحيح البخاري، الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ و أصحابه و تخليهم من الدنيا الحديث : ٦٠٨٧ [٥/٢٣٧٠] و فيه قصة طريفة و معجزة من معجزاته ﷺ حيث كفى قدح لبن، واحد جمعا كثيرا من

أهل الصفة و فيهم أبو هريرة رضي الله عنهم.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) في ق: واضعون.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في د: فصارت.

(١٢) لم أقف على هذا الإجماع. و الله اعلم.

(١٣-١٤) سقط من د.

فيها <sup>(١)</sup> لغني ولا <sup>(٢)</sup> لقوي مكتسب. <sup>(٣)</sup> فدل على معنيين:

أحدهما: جواز الصدقة على القوي <sup>(٤)</sup> الصحيح.

والآخر: كراهة المسألة لمن كانت <sup>(٥)</sup> هذه صفته : لأنهما لو لم يجز أن يعطيا <sup>(٦)</sup> لما قال لهما:

«إن شئتما أعطيتكما» <sup>(٧)</sup>. ومعنى ما روي عن النبي ﷺ من قوله: «لا تحل الصدقة لغني ولا

لذي مرة سوي» <sup>(٨)</sup>. فإنه في ذي المرة السوي على وجه الكراهة لا على الحتم للدلائل التي ذكرنا.

### مسألة (لا يجوز وضع الزكاة في الوالد أو الولد) <sup>(٩)</sup>

قال أبو جعفر: «ولا يعطي الرجل من / زكاة ماله والدا وإن علا، ولا ولدا و

إن سفل».

والأصل فيه أن كل من لا تجوز له شهادته لا يجوز أن يعطيه الزكاة؛ لأنه لما جعل ما شهد

به له كأنه حصله لنفسه بشهادته وكان <sup>(١٠)</sup> عليه أن يخرج الزكاة عن ملكه إخراجا صحيحا <sup>(١١)</sup> لم

يجزه أن يعطي هؤلاء؛ لأنه لم يخرج عن ملكه إخراجا صحيحا <sup>(١٢)</sup> [ إذ جعلت شهادته به له

كشهادته فيما يحصله <sup>(١٣)</sup> لنفسه.

### ( حكم إعطاء أحد الزوجين زكاة ماله للآخر ) <sup>(١٤)</sup>

قال: «ولا تعطي المرأة زوجها من زكاة مالها في قول أبي حنيفة. وقال

أبيوسف ومحمد : تعطيه».

(١) في ق: فيهما.

(٢) في د: والقوي.

(٣) سبق تخريجه ص

(٤) في ق: الغني . وهو سبق القلم من الناسخ.

(٥) في ق: كان.

(٦) في د: أن يعطيهما.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) أخرجه أبو داود في السنن، الزكاة، باب من يعطي من الصدقة وحد الغني : ١٦٣٤ (٢/ ٢٨٥ - ٢٨٦). و

الترمذي في السنن، الزكاة، باب من لا تحل له الصدقة الحديث: ٦٥٢ (٣/ ٤٢) وحسنه.

(٩) راجع: الأصل ١٤٨/٢، ١٧٢. المبسوط ١١/٣. بدائع الصنائع ٤٩/٢ - ٥٠.

(١٠) في د: وإن كان الخ.

(١١-١٢) سقط من د.

(١٢) في ق: يخصه.

(١٣) راجع: الأصل ١٤٩/٢. المبسوط ١١/٣. بدائع الصنائع ٤٩/٢ - ٥٠.

لأبي حنيفة ما قدمنا من بطلان شهادتها<sup>(١)</sup> له و كما لم يعطها هو لهذه العلة كذلك لاتعطيه لوجودها .

فان قيل: سألت زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه النبي ﷺ عن<sup>(٢)</sup> الصدقة عليه و على أيتام لأختها في حجرها فقال: « لك أجران: أجر الصدقة و أجر القرابة ».<sup>(٣)</sup>  
 قيل له: كانت صدقة تطوع. و ألفاظ الحديث تدل عليه: لأن ذلك كان في حال ما ، حث النبي ﷺ النساء على الصدقة فقال: « تصدقن و لو من حليكن ».<sup>(٤)</sup> و هذا يدل على أنها كانت تطوعا.  
 فان قيل: قد روي أنها سألته عن طوق لها فيه عشرون مثقالا [ذهبا]<sup>(٥)</sup> أفأؤدي زكاته؟ قال: نعم.<sup>(٦)</sup> نصف مثقال. فقالت: فان في حجري بني أخ لي أيتاما فأجعلهم فيهم . قال: نعم<sup>(٧)</sup> «<sup>(٨)</sup>]. فأخبر أنه كان من الزكاة.  
 قيل له: ليس في هذا الحديث ذكر إعطاء الزوج و إنما ذكر إعطاء بني أختها و نحن نجيز ذلك والحديث الذي فيه ذكر الزوج ليس فيه ذكر الزكاة.

#### مسألة (صرف الزكاة خطأ لمن لا يستحقها)<sup>(٨)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٩)</sup> : « و من دفع زكاته إلى رجل على أنه فقير ثم تبين بعد [ذلك]<sup>(١٠)</sup> أنه غني أو أنه ذمي أو ابن<sup>(١١)</sup> المعطي، أجزأه في قول أبي حنيفة و محمد. قال: «وروى أصحاب الإماء<sup>(١٢)</sup> عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يجزيه

(١) في ق: شهادتهما.

(٢) في د: في.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب الزكاة على الزوج و الأيتام في الحجر الحديث: ١٣٩٧ {٥٣٣/٢}. و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب فضل النفقة و الصدقة على الأقربين و الزوج الحديث: ١٠٠٠ {٦٩٤/٢} - ٦٩٥.

(٤) جزء من الحديث السابق تخريجه أنفا.

(٥) سقط من ق.

(٦-٦) سقط من ق.

(٧) أخرجه الدارقطني في السنن، الزكاة، باب ليس في مال المكاتب زكاة الحديث: ٣ - ٥ {١٠٨/٢ - ١٠٩}، و قال: الصواب موقوف مرسل. و راجع: نصب الراية ٣٧٣/٢.

(٨) راجع: الأصل ١٥٠/٢. المبسوط ١٣/٣. بدائع الصنائع ٥٠/٢.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في ق: أن.

(١٢) في د: الأمالي.

في الكافر والإبن»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ<sup>(٢)</sup> : و الصحيح من قوله هو الأول.

«و قال أبو يوسف لا يجزيه في شيء من ذلك».

لأبي حنيفة حديث معن بن يزيد رضي الله عنهما أن أباه أخرج دنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل فأخذها فقال [معن]:<sup>(٣)</sup> والله<sup>(٤)</sup> ما إياك أردت/ فقال النبي ﷺ : «يا معن لك ما أخذت و يا يزيد<sup>(٥)</sup> لك ما نويت»<sup>(٦)</sup> فهذا يدل من وجهين على ما قلنا:

أحدهما: أنه لم يسأله عن الصدقة من أي وجه هي.

و الثاني: قوله: «لك ما نويت» فدل على جوازها إذا نوى الزكاة.

و من وجه النظر: أن الصدقة على هؤلاء قد تكون صدقة صحيحة بحال من غير ضرورة و هي التطوع فإذا أداها باجتهاد أجزأه كالصلاة إلى غير الكعبة لما كانت قد تكون صلاة صحيحة بحال [جازت]<sup>(٧)</sup> إذا أداها باجتهاده و إن تبين له أنه صلاها إلى غير جهتها.

فان قيل: الصلاة في الثوب النجس صحيحة بحال و هي عدم الماء. و لو صلى في ثوب على أنه طاهر ثم تبين له أنه نجس لم تجزئه.

قيل له: لا يلزم على إعتلالنا لأننا قلنا: «إنها تكون صدقة صحيحة من غير ضرورة». و الصلاة في الثوب النجس لا تجزئ إلا من ضرورة. و صدقة التطوع تجزئ على الأب و [الأم]<sup>(٨)</sup> [و الذمي]<sup>(٩)</sup> و المغني<sup>(١٠)</sup> من غير ضرورة. كما تجزئ صلاة الراكب إلى غير القبلة تطوعا من غير ضرورة.

{ آخر كتاب الزكاة<sup>(١١)</sup> }

(١) في د: الذمي. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(٢) هو الشارح الجصاص.

(٣) سقط من ق.

(٤) في ق: بالله.

(٥) في ق: زيد.

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، الزكاة، باب إذا تصدق على ابنه و هو لا يشعر الحديث: ١٣٥٦ {٥١٧/٢}.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من ق.

(١٠) في ق: المغني.

(١١) سقطت من د.

بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup>

## كتاب الصيام<sup>(٢)</sup>

---

(١) سقط من ق.

(٢) متن المختصر ص ٥٣ - ٥٨.



### [ رؤية هلال رمضان <sup>(١)</sup> ]

قال أبو جعفر: «وإذا مضى من شعبان تسعة و عشرون يوما طلب الهلال فان رأي فقد وجب الصوم و إن لم ير، أكمل شعبان ثلاثين يوما ثم استقبل الصيام <sup>(٢)</sup>». و ذلك لما حدثنا دعلج قال: حدثنا إبراهيم بن طالب قال: حدثنا اسحاق قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس قال: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: «كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان. فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام» <sup>(٣)</sup>

و روى حماد بن سلمة عن سماك / بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا لرؤيته و أفطروا لرؤيته فان حال بينكم و بين [منظر <sup>(٤)</sup>] هـ سحاب أو قتره فعدوا ثلاثين» <sup>(٥)</sup>.

و روى منصور بن المعتمر <sup>(٦)</sup> عن ربعي <sup>(٧)</sup> بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه <sup>(٨)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة» <sup>(٩)</sup> ثم صوموا <sup>(١٠)</sup> حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة <sup>(٩)</sup> [ <sup>(١١)</sup> ] و قد روي في بعض الأخبار: «صوموا لرؤيته و أفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين» <sup>(١٢)</sup>

(١) راجع: الأصل ١٩٩/٢، المبسوط ٦٤/٣، بدائع الصنائع ٨٠/٢.

(٢) في د: الصوم.

(٣) و أخرجه أحمد في المسند ١٤٩/٦ مسند السيدة عائشة رضي الله عنها. و من طريقه أبو داود في السنن، الصوم، باب إذا أغشى الشهر، الحديث: ٢٣٢٥ {٧٤٤/٢}. و قال الدار قطني: «هذا إسناد حسن صحيح». السنن، الصوم، الحديث: ٤ {١٥٦/٢ - ١٥٧}.

(٤) سقط من د.

(٥) أخرجه أبو داود في المصدر السابق برقم: ٢٣٢٧ {٧٤٥/٢}. و الترمذي في السنن، الصوم، باب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال و الإفطار له، الحديث: ٦٨٨ {٧٢/٣}. و قال: حديث حسن صحيح.

(٦) في د: النعمان.

(٧) في د: ربع.

(٨) في ق: عكرمة.

(٩-٩) سقط من د.

(١٠) في ق: تصوموا. و التصويب من مصادر الحديث.

(١١) أخرجه أبو داود في السنن، المصدر السابق برقم: ٢٣٢٦ {٧٤٤/٢ - ٧٤٥}. و النسائي في السنن المجتبى، الصيام، باب ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربعي فيه، الحديث: ٢١٢٥ {١٣٥/٤}.

(١٢) أخرجه - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الصوم، باب قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال، الحديث: ١٨١٠ {٦٧٤/٢}.

و قد أفادت هذه الأخبار معاني:  
 منها: أن الشهر<sup>(١)</sup> حكمه<sup>(٢)</sup> أن يكون ثلاثين إلا أن يرى<sup>(٣)</sup> الهلال قبل ذلك فيكون تسعة و  
 عشرين. و هذا يجب اعتباره في سائر الشهور.  
 و منها: أن يوم الشك<sup>(٤)</sup> [محكوم له<sup>(٥)</sup>] أنه من شعبان لقوله ﷺ: «صوموا لرؤيته فان غم  
 عليكم فعدوا شعبان ثلاثين»<sup>(٦)</sup>. و يدل [عليه]<sup>(٧)</sup> قوله: «لا تتقدموا الشهر حتى تروا الهلال»<sup>(٨)</sup>.  
**مسألة:**<sup>(٩)</sup> **تبييت النية من الليل لما كان في الذمة من الصوم**<sup>(١٠)</sup>  
 قال أبو جعفر: «و يحتاج من عليه الصيام أن ينويه من<sup>(١١)</sup> ليلة كل يوم أو فيما  
 بعدها من ذلك اليوم قبل الزوال».  
 قال أبو بكر: الصوم على ثلاثة أضرب:  
 صوم مستحق العين و هو شهر رمضان. و الرجل يقول: «لله على صوم غد أو يوم بعينه». فهذا  
 يجوز فيه ترك النية من الليل إذا نواه قبل الزوال.  
 [و الثاني: صوم التطوع و هو بمنزلة الصوم المستحق العين في جواز ترك النية فيه من الليل<sup>(١٢)</sup>  
 إذا نواه قبل الزوال<sup>(١٣)</sup>]  
 و الثالث: ما كان منه في الذمة، فهذا لا يجزي إلا أن ينويه من الليل مثل قضاء رمضان و  
 صوم الكفارات و النذور و نحوها.  
 فلتبدأ بالكلام في وجوب النية لصوم<sup>(١٤)</sup> شهر رمضان. إذ كان<sup>(١٥)</sup> أهل العلم مختلفين فيه.

(١) في د: الشهور.

(٢) في د: حكمها.

(٣) في د: ألا ترى.

(٤-٥) سقط من «ق». التي ورد فيها مكانه: محمول أنه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سقط من ق.

(٧) تقدم تخريجه قريباً.

(٨) سقط من ق.

(٩) راجع: الأصل ٢٢٦/٢. المبسوط ٥٩/٣. بدائع الصنائع ٨٣/٣.

(١٠) في د: في.

(١١-١٢) سقط من د.

(١٢) في د: في صوم.

(١٣) في د: إذ كان العلماء مختلفين الخ.

فمنهم من لا يوجب [النية فيه]<sup>(١)</sup> رأسا و هو [قول]<sup>(٢)</sup> زفر بن الهذيل.  
و منهم من يوجبها في أول ليلة من الشهر دون سائر الأيام [و هو / مالك بن أنس<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>]  
و الدليل على أن من شرط [الصيام]<sup>(٥)</sup> النية أنه فرض مقصود لعينه كالصلاة و الزكاة و الحج  
و سائر الصيام الذي في الذمة.

فان قيل: الوضوء و غسل الجنابة فرضان و يجزيان بغير نية.  
قيل له: [من قبل أنهما<sup>(٦)</sup>] ليسا فرضين مقصودين لأعيانهما و إنما يلزمان لأجل الصلاة  
فلا تلزم [على ما ذكرنا]<sup>(٧)</sup>.

و وجه آخر: و هو أن صوم [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان شرطه أن يكون قرية و لا بصير<sup>(٩)</sup> قرية إلا بالنية.  
و الدليل على ذلك أن من أمسك عما يمك عنه الصائم في غير شهر رمضان لم يكن صائما  
تطوعا ما لم يكن منه نية للصوم، فدل على أن من شرط<sup>(١٠)</sup> صحة الصوم وجود النية.  
فان قيل: لما كان صوم [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان مفروضا في وقت بعينه أشبه أعضاء الطهارة من حيث  
تعين الفرض فيها فلم يحتج إلى وجود النية في صحة وقوعها.

قيل له: قد بينا أن الطهارة ليست مقصودة لعينها و إنما قيل لنا: «لا تصلوا إلا و أنتم على  
طهارة». كما قيل لنا: «لا تصلوا إلا مع ستر العورة. و لا تصلوا إلا على مكان طاهر». فلا يقتضي  
ذلك إيجاب النية [في صحة وقوع هذه الأشياء. و الصوم فرض مقصود لعينه لا يتميز بما ليس  
بفرض إلا بالنية<sup>(١١)</sup>]. أ لا ترى أن من أمسك عما يمك عنه الصائم [من غير نية الصوم<sup>(١٢)</sup>] لم  
يكن صائما متطوعا<sup>(١٣)</sup>. و من تطهر يريد [به]<sup>(١٤)</sup> التبرد أو تعليم غيره كان متطهرا يجوز به أداء  
الصلاة مع عدم نية الطهارة.

(١) سقط من "د" التي ورد فيها مكانه: لا يوجبها.

(٢) سقط من ق. و راجع لقول زفر: بدائع الصنائع ٨٣/٢.

(٣-٣) سقط من د.

(٤) أنظر: المحرزة على مذهب عالم المدينة ٤٥٨/١ للقاضي محمد الوهابي البغدادي وشرح الدرر ٢٤٥/٢

(٥) سقط من ق.

(٦-٦) سقط من ق.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من د.

(٩) في د: لا يكون.

(١٠) في هـ: من صحة شرط الصوم.

(١١-١١) سقط من د.

(١٢-١٢) سقط من ق.

(١٣) في د: تطوعا.

(١٤) سقط من ق.

و إنما قلنا إنه يحتاج لكل<sup>(١)</sup> يوم إلى نية مجددة لأنه يخرج من الصوم بدخول الليل، قال النبي ﷺ: «إذا أقبل الليل من هاهنا و [أدبر]<sup>(٢)</sup> النهار من هاهنا و غابت الشمس فقد أفطر الصائم»<sup>(٣)</sup>. و إذا خرج من الصوم بالليل احتاج إلى دخول فيه في اليوم الثاني. و الدخول في الصوم لا يصح إلا بالنية كما لا<sup>(٤)</sup> يصح في ابتداء الشهر إلا بوجود النية. ألا ترى أن من<sup>(٥)</sup> صام الشهرين المتتابعين لما تخلل كل يومين منه ليل يخرج من الصوم افتقر في صحته إلى تجديد النية لكل يوم.

فان قيل: لما لم يتخلل شهر رمضان صوم من غيره أشبه [أربع]<sup>(٦)</sup> ركعات الظهر / لما لم [تكن]<sup>(٧)</sup> تتخللها صلاة غيرها اكتفي فيها بإيجاد النية في أول الصلاة و لم يحتج إلى تجديدها لكل ركعة كذلك صوم [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان.

قيل له: هذا منتقض بصوم الظهار لأنه لا يتخلله صوم من غيره و لم يستغن مع ذلك عن تجديد النية لكل يوم.

و أيضا: فان ركعات صلاة الظهر مفعولة بتحريم واحدة فاكتفى فيها بنية واحدة إذ لم يخرج منها بانقضاء كل ركعة. و أما صوم [شهر]<sup>(٩)</sup> رمضان فانه يحصل مفطرا منه بالليل [حتما]<sup>(١٠)</sup> فيحتاج إلى دخول مبتدأ<sup>(١١)</sup> لليوم الذي يليه، فأشبهت [الصلاة]<sup>(١٢)</sup> الصلاتين من هذا الوجه و صوم الكفارة و سائر الفروض.

فصل<sup>(١٣)</sup>: و إنما قلنا إنه يجوز ترك النية من الليل في صوم<sup>(١٤)</sup> شهر رمضان إذا نواه قبل

(١) سقط اللام من د.

(٢) سقط من د.

(٣) أخرجه البخاري - من حديث عمر رضي الله عنه - في الصحيح، الصوم، باب متى يحل فطر الصائم، الحديث:

١٨٥٣ {٦٩١/٢}. و مسلم في الصحيح، الصوم، باب بيان وقت انقضاء الصوم و خروج النهار، الحديث:

١١٠٠ {٧٧٢/٢}.

(٤) في د: لم.

(٥) في د: أن صيام شهرين الخ.

(٦) سقط من د.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من ق.

(١١) يقرأ في ق: مستقل.

(١٢) سقط من د.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: صيام.

الزوال لما روي عن النبي ﷺ أنه بعث يوم عاشوراء إلى أهل العوالي فقال: «من أكل فليمسك و من لم يأكل فليصم بقية يومه»<sup>(١)</sup>.

فأمر الأكلين بالإمساك و من لم يأكل بابتداء الصيام من بعض النهار فصار ذلك أصلا في جواز ترك النية من الليل في كل صوم مستحق العين. إذ كان صوم عاشوراء مستحق العين للفرض في ذلك الوقت لما روى ابن عمر، و<sup>(٢)</sup> عائشة رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ أمر الناس بصيام يوم عاشوراء أول ما قدم المدينة ثم نسخ بـ [شهر]<sup>(٣)</sup> رمضان»<sup>(٤)</sup> و في بعض الألفاظ: «فلما نزل [شهر]<sup>(٥)</sup> رمضان [كان]<sup>(٦)</sup> من شاء صام و من شاء أفطر»<sup>(٧)</sup>. و معلوم أنه لم ينسخ إباحة [فعل]<sup>(٨)</sup> الصوم و لا كونه قرية و إنما نسخ الإيجاب.

فان قيل: قد روي في بعض ألفاظ هذا الحديث [أنه قال]<sup>(٩)</sup> «من أكل فليصم بقية يومه»<sup>(١٠)</sup> فان جاز أن يؤمر بالصيام مع الأكل و لم يدل ذلك على أن ترك الأكل ليس من شرائطه، فكذلك يجوز [أن يكون]<sup>(١١)</sup> الذين لم يأكلوا مأمورين بالصوم. و لا يدل ذلك على [أن]<sup>(١٢)</sup> وجود النية من الليل في الصوم المستحق العين ليس من شرائطه.

قيل له: ما روي من قوله ﷺ: «من أكل فليصم» معناه فليمسك على ما روي في الخبر

(١) أخرجه - من حديث ربيع بنت معوذ رضي الله عنها - البخاري في الصحيح، الصوم، باب صوم الصبيان، الحديث: ١٨٥٩ (٦٩٢/٢). و مسلم في الصحيح، الصيام، باب من أكل في عاشوراء فليكف بقية يومه، الحديث: ١١٣٦ (٧٩٨/٢).

(٢) في ق: عن عائشة. و الصواب ما أثبتنا من د.

(٣) سقط من د.

(٤) حديث ابن عمر رضي الله عنه أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب وجوب صوم رمضان، الحديث: ١٧٩٣ (٦٩٩/٢). و مسلم في الصحيح، الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، الحديث: ١١٢٦ (٧٩٣/٢). و حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب صيام يوم عاشوراء، الحديث: ١٨٩٧ (٧٠٤/٢). و مسلم في المصدر السابق برقم: ١١٢٥ (٧٩٢/٢).

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من ق.

(٧) عند مسلم و البخاري كما سبق تخريجه آنفا.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من د.

(١٠) سبق تخريجه قريبا من حديث ربيع بنت معوذ رضي الله عنها. و هذا لفظ حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب صيام يوم عاشوراء، الحديث: ١٩٠٣ (٧٠٥/٢).

(١١) سقط من ق.

(١٢) سقط من د.

الآخر؛ لأن الصوم هو الإمساك و لم يكن ذلك صوما شرعيا على الحقيقة. و ذلك<sup>(١)</sup> / لأنه قد روي في بعض الأخبار أن النبي ﷺ أمر الأكلين بقضاء يوم. و هو ما:

حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه قال: أتيت النبي ﷺ يعني يوم عاشوراء فقال: «صمتم يومكم هذا؟ قالوا: لا. قال: «فأتموا يومكم هذا واقضوا»<sup>(٢)</sup> فثبت أن الأكلين منهم لم يكن لهم صوم، و [أنهم]<sup>(٣)</sup> إنما أمروا بالإمساك من غير صوم.

فان قيل: إنما جاز لهم ترك النية من الليل لأنه كان صوما مبتدأ لزمهم فرضه في بعض النهار و لم يكن وجوب الفرض متقدما فيلزمهم تقديم النية من الليل فلذلك جاز أن يؤمروا بابتداء صيام [في]<sup>(٤)</sup> بعض النهار.

قيل له: لو كان وجود النية من الليل من شرائط صحة الصوم<sup>(٥)</sup> [لكان عدمها مانعا من الصوم و لم يكن يختلف فيه الفرض المبتدأ و الفرض الذي تقدم وجوبه، كما أن ترك الأكل لما كان من شرائط صحة الصوم<sup>(٥)</sup>] كان وجوده مانعا من صوم عاشوراء، و لم يختلف فيه حكم الفرض المبتدأ و المتقدم الوجوب. فلما أجاز الصوم مع ترك النية من الليل و لم يجزه مع وجود الأكل دل على أن ما كان مستحق العين من الصوم لم<sup>(٦)</sup> يفتقر في صحته إلى وجود النية من الليل.

فان قيل: يجوز أن يكون النبي ﷺ أمر الذين لم يأكلوا بالصوم<sup>(٧)</sup> الذي هو الإمساك كما أمر الأكلين.

قيل له: لا يجوز ذلك من وجهين:

أحدهما: أن الأمر بالصوم يقتضي أن يكون صوما شرعيا صحيحا. و لا يجوز حمله على إمساك ليس بصوم شرعي إلا بدلالة.

و الثاني: أنه أمر الأكلين بالقضاء دون غيرهم. و لو لم يكن صوم لم يتقدم فيه<sup>(٨)</sup> الأكل منهم صوما صحيحا لكانوا مأمورين بالقضاء. فهذا يدل على سقوط هذا السؤال.

(١) تكررت كلمة "ذلك" في نسخة ق.

(٢) و أخرجه أبو داود في السنن، الصوم، باب في فضل صومه، الحديث: ٢٤٤٧ (٢/٨٢٠).

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من ق.

(٥-٥) سقط من د.

(٦) في د: لا.

(٧) في د: الصيام.

(٨) في د: له.

فان قيل: كيف يستدل بصوم عاشوراء على صوم [شهر]<sup>(١١)</sup> رمضان و هو منسوخ قد ارتفع حكمه.

٢١٧  
١

قيل له: جهة الدلالة على ما قلنا صحيحة من قبل / أن الأمر بصوم عاشوراء قد انتظم أحكاما منها: لزوم فرضه. و منها: أن كل صوم مستحق العين يجوز ترك النية فيه من الليل. فاذا نسخ الوجوب لم ينسخ [كل صوم مستحق العين]<sup>(١٢)</sup> ما انتظمه من الأحكام الأخر. ألا ترى أن الصلاة إلى بيت المقدس منسوخة<sup>(١٣)</sup> و لم يوجب نسخ التوجه إليه نسخ [سائر]<sup>(١٤)</sup> أحكام الصلاة. و كذلك فرض صلاة الليل منسوخ<sup>(١٥)</sup> و لم يوجب ذلك نسخ أحكام الصلاة كلها. فانه<sup>(١٦)</sup> لا يمتنع الإستدلال بقوله تعالى: ﴿قَارَأُوا مَا تَسْرَ مِنْ الْقُرْآنِ﴾<sup>(١٧)</sup> على وجوب فرض القراءة في سائر الصلوات و إن كان فرض صلاة الليل قد نسخ. فكذلك ما وصفنا من أمر<sup>(١٨)</sup> صوم يوم عاشوراء.

فان قيل: لما كانت النية شرطا في صحته كان عدم النية في أوله كوجود الأكل منه. فلما كان وجود الأكل [منه]<sup>(١٩)</sup> مانعا من صحة باقي آخر النهار صوما فكذلك عدم النية. قيل له: ليس كذلك من قبل أنه قد جاز صوم التطوع بنية مبتدأة في بعض النهار، و لم يكن عدم النية في أول النهار بمنزلة الأكل فيه. فدل على فساد اعتلاكك و صح أن عدم النية في أول النهار [لا]<sup>(٢٠)</sup> يمنع كون<sup>(٢١)</sup> باقي آخر النهار صوما [صحيحا]<sup>(٢٢)</sup> فيما<sup>(٢٣)</sup> كان مستحق العين. و من جهة النظر: اتفاق الجميع على جواز صوم التطوع بنية مبتدأة في بعض النهار<sup>(٢٤)</sup>. و

(١) سقط من د.

(٢-٢) سقط من ق.

(٣) في د: منسوخ.

(٤) سقط من ق.

(٥) أنظر: أحكام القرآن للمؤلف ٤٦٨/٣.

(٦) في ق: و ليس يمتنع.

(٧) المزمع: ٢٠.

(٨) في د: بيان.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: صحة.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في د: في الصوم المستحق العين.

(١٤) نقل صاحب المغني الخلاف في ذلك. أنظر: المغني ٣٤٠/٤.

المعنى فيه أن الذي يحتاج إليه في صحة صوم التطوع إنما [هي نية]<sup>(١)</sup> الصوم فحسب.  
و كذلك عندنا في صوم [شهر]<sup>(٢)</sup> رمضان الذي يحتاج إليه منه وجود نية الصوم فحسب.  
فوجب أن تكون نية مبتدأة في بعض النهار قبل الزوال.  
و إن شئت نصبت المعنى في التطوع أنه متعلق بالعين ليس في الذمة و كذلك صوم [شهر]<sup>(٣)</sup>  
رمضان متعلق بالعين لا في الذمة. فكان بمنزلة التطوع في جواز ترك النية فيه من الليل.  
فان احتجوا بما روت حفصة رضي الله عنها عن النبي ﷺ [أنه]<sup>(٤)</sup> قال: « لا صيام لمن لم يبيت  
الصيام من الليل »<sup>(٥)</sup>.

قيل [له]<sup>(٥)</sup>: هذا محمول على ما كان في الذمة من الصوم بالدلائل التي قدمنا؛ لأنه متى  
أمكننا الجمع بين دلائل الأخبار و إثبات فوائدها / لم يجز لنا إسقاط بعضها [بعض]<sup>(٦)</sup> و الاقتصار  
على حكم واحد منها دون سائرها.

و كما لم يمنع هذا الخبر من صحة صيام التطوع بنية يبتدئها<sup>(٧)</sup> في بعض النهار كذلك لا يمنع  
صحة صيام شهر رمضان بنية يبتدئها<sup>(٧)</sup> من بعض النهار. و أيضا<sup>(٨)</sup> يحتمل أن يريد: لا صيام تام  
كامل إلا أن ينويه من الليل؛ لأنه يستحق عليه كمال ثواب الصوم إذا تقدمت له النية من الليل. و  
إذا نوى في بعض النهار لم يستحق الثواب على ما تقدم من الإمساك<sup>(٩)</sup> في آخر النهار<sup>(٩)</sup> قبل نية  
الصوم.

و إنما شرط أصحابنا وجود النية قبل الزوال و لم يعتبروا وجودها بعد الزوال من [قبل]<sup>(١٠)</sup> أن  
موجب النية لكل يوم من [صيام]<sup>(١١)</sup> شهر رمضان على قولين:

منهم من شرطها في الليل. و من أجاز تركها من الليل و شرطها في بعض النهار فانما أجازها

(١) سقط من ق، التي ورد فيها مكانه: هو.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من د.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، الصوم، باب النية في الصيام، الحديث: ٢٤٥٤ [٢/٨٢٣-٨٢٤]. و الترمذي في السنن، الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، الحديث: ٧٣٠ [٣/١٠٨] و قال: حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه. و قد روي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله، و هو أصح.

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من ق.

(٧-٧) سقط من د.

(٨) في ق: و إنما.

(٩-٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من ق.

(١١) سقط من ق.



إذا نواه<sup>(١)</sup> قبل الزوال. ولم يقل [منهم]<sup>(٢)</sup> أحد أنه يجزيه بعد الزوال. فسقط هذا القول و ثبت أنها مشروطة قبل الزوال من حيث كان ما عداها<sup>(٣)</sup> من شرطها بعد الزوال خلاف الإجماع.

و أما صوم التطوع فإن الأصل في جواز ترك النية فيه من الليل ما:

حدثنا ابن قانع قال: حدثنا [٤] اسماعيل بن الفضل بن موسى قال: حدثنا مسلم<sup>(٥)</sup> [٤] بن عبد الرحمن السلمي البلخي قال: حدثنا عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما «إن النبي ﷺ كان يصبح ولم يجمع الصوم فيبدو له فيصوم»<sup>(٦)</sup>.

و [روي]<sup>(٧)</sup> عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان ربما دخل عليها فيقول: «هل عندكم شيء؟ فيقولون: لا. فيقول: «فاني [إذا]<sup>(٨)</sup> صائم»<sup>(٩)</sup>.

و أما ما كان في الذمة [من الصيام]<sup>(١٠)</sup> فانما احتيج فيه إلى إيجاب النية من الليل لقول النبي ﷺ: «لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل»<sup>(١١)</sup>. و عمومته ينتظم سائر الصيام، إلا أنا خصصنا منه الصوم المستحق العين و<sup>(١٢)</sup> التطوع بما ذكرنا. و في<sup>(١٣)</sup> حكم العموم ما<sup>(١٤)</sup> كان في الذمة.

### مسألة: (نوى ثم أغمى عليه قبل الفجر أجزاءه)<sup>(١٥)</sup>

قال أبو جعفر: «و من نوى الصوم في<sup>(١٦)</sup> الليل [من شهر]<sup>(١٧)</sup> رمضان فأغمى عليه

(١) في ق: نواها.

(٢) سقط من ق.

(٣) في ق: ماعداها.

(٤-٤) ما بين المعكوفتين ساقط من النسختين، و التكملة من أحكام القرآن للمؤلف ١/١٩٩.

(٥) في النسختين: موسى. و التصويب من أحكام القرآن للمؤلف. و راجع: تذكرة الحفاظ ١/٣٤١، و تهذيب التهذيب ٧/٤٤٢.

(٦) أخرجه المؤلف في أحكام القرآن ١/١٩٩.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه مسلم في الصحيح، الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، الحديث: ١١٥٤ [٨٠٩-٨٠٨/٢]. و أبو داود في السنن، الصوم، باب الرخصة في ذلك، الحديث: ٢٤٥٥ [٨٢٤/٢-٨٢٥].

(١٠) سقط من ق.

(١١) سبق تخريجه قريبا.

(١٢) في ق: أو.

(١٣) في د: و تعني حكم الخ.

(١٤) في د: فيما.

(١٥) راجع: الأصل ٢/٢٠٣. المبسوط ٣/٧٠. بدائع الصنائع ٢/٨٣. ٨٨ و ما بعدها.

(١٦) في د: من.

(١٧) في د: في رمضان.

قبل الفجر و أصبح كذلك أجزاءه صوم ذلك اليوم».

لأن النية قد صحت له من الليل / وليس شرط [صحة] <sup>(١)</sup> الصوم <sup>(٢)</sup> أن تكون النية مقارنة لأوله؛ لأنه لو نوى ثم نام و انتبه بعد ما أصبح صح له الصوم. كذلك الإغماء في هذا بمنزلة النوم.

**مسألة: للمسافر قبل الفجر الفطر و بعد الفجر عليه الإتمام** <sup>(٣)</sup>

قال <sup>(٤)</sup>: «و من سافر قبل الفجر فله الإفطار».

لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ <sup>(٥)</sup>

قال: «و من سافر بعد الفجر لم يفطر ذلك اليوم. فان أفطر من عذر أو من

غير عذر كان عليه القضاء و ليس عليه الكفارة».

و إنما لزمه صوم ذلك اليوم؛ لأنه [قد] <sup>(٦)</sup> دخل في الجزء الأول منه فلزمه تصحيحه بصوم باقي

آخر النهار لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> و في إفطاره إبطال للجزء المفعول من

الصوم <sup>(٨)</sup> أن يكون صوما شرعيا <sup>(٩)</sup> إذ لا يصح [صوم] <sup>(١٠)</sup> أوله إلا بصوم باقي أجزائه.

و إنما لم تجب عليه كفارة من [قبل] <sup>(١١)</sup> أن كفارة [شهر] <sup>(١٢)</sup> رمضان تسقط <sup>(١٣)</sup> بالشبهة

كالحدود لأنها عقوبة. و الدليل على ذلك أنها لا تستحق إلا [بضرب من] <sup>(١٤)</sup> المأثم. فلما كانت

الحدود مما تسقط بالشبهة كان كذلك كفارة [شهر] <sup>(١٥)</sup> رمضان. و إذا ثبت ذلك قلنا: إن حال السفر

في الأصل لما كانت [حالا] <sup>(١٦)</sup> تبيح الإفطار صار وجودها شبهة في سقوط الكفارة؛ و إن لم تبيح له

(١) سقط من د.

(٢) في ق: مقارنة النية إياه لأنه الخ.

(٣) راجع: الأصل ٢٠٦/٢ - ٢٠٨. المبسوط ٧٦/٣. بدائع الصنائع ٩٤/٢ و ما بعدها.

(٤) سقط من ق.

(٥) البقرة: ١٨٥.

(٦) سقط من ق.

(٧) محمد: ٣٣.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من ق.

(١١) سقط من د.

(١٢) في د: نسقطها للشبهة.

(١٣) سقط من ق التي ورد فيها بدله: مع.

(١٤) سقط من د.

(١٥) سقط من ق.

الإفطار في هذا اليوم [يعينه]<sup>(١)</sup> في السفر. كما أن الملك و النكاح لما كانا سببين لإباحة الوطء له [كان]<sup>(٢)</sup> وجودهما مانعا من وجوب الحد. و أيضا: لم يباح الوطء في حال الحيض و النفاس.

### مسألة: (الإتيان بما يفطر ناسيا)<sup>(٣)</sup>

قال: «و من أكل أو شرب أو أتى ما سوى ذلك مما يمنع منه الصائم في شهر رمضان نهارا، ناسيا لصومه فلا قضاء عليه و مضى في صومه».

و ذلك لما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا بشر بن موسى قال: حدثنا هوزة بن خليفة قال: حدثنا عوف عن حلاس و محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا صام أحدكم يوما فنسي فأكل و شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله و سقاه».<sup>(٤)</sup>

و [٥] حدثنا دعلج بن أحمد حدثنا<sup>(٦)</sup> ابن أحمد الحضرمي قال: حدثنا محمد بن مرزوق قال: حدثنا<sup>(٥)</sup> [محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن / عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أكل ناسيا في [شهر]<sup>(٧)</sup> رمضان فلا قضاء عليه و لا كفارة».<sup>(٨)</sup> و روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني نسيت فأكلت و شربت و أنا صائم فهل عليّ قضاء؟ قال: «ذلك طعام أطعمك الله و سقاك».<sup>(٩)</sup>

فهذه الآثار تنفي وجوب القضاء على الناسي؛ لأن قوله: «فليتم صومه» يقتضي أن يكون صومه الأول باقيا حتى يصح إتمامه. و نص في الخبر الآخر على نفي القضاء. و أيضا: قد اتفق فقهاء الأمصار على أن أكل الناسي لا يفسد صوم التطوع<sup>(١٠)</sup>، فوجب أن

(١) سقط من د.

(٢) سقط من ق.

(٣) راجع: الأصل ٢٠١/٢. المبسوط ٦٥/٣. بدائع الصنائع ٩٠/٢-٩١.

(٤) و أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، الحديث: ١٨٣١ (٦٨٢/٢). و مسلم في الصحيح، الصيام، باب أكل الناسي و شربه و جماعه لا يفطر، الحديث: ١١٥٥ (٨٠٩/٢).

(٥-٥) سقط السند من ق.

(٦) و بما أن السند مما تفردت به "د" فقد ورد فيها هنا علم ما استطعت أن أتبينه. - والله أعلم.-

(٧) سقط من د.

(٨) أخرجه الدار قطني في السنن، الصوم، باب تبييت النية من الليل و غيره، الحديث: ٢٨ (١٧٨/٢). و الحاكم في المستدرک على الصحيحين، الصوم، ٤٣٠/١ و قال: «صحيح على شرط مسلم»، و وافقه الذهبي.

(٩) أخرجه الدار قطني في السنن، الصوم، باب تبييت النية من الليل، الحديث: ٢٥ (١٧٨/٢). و ذكره الترمذي في الصوم، باب ما جاء في الصائم يأكل و يشرب ناسيا، ١٠٠/٣.

(١٠) صح الإجماع على أن الإفطار ناسيا في نهار رمضان لا يفسد الصوم. أنظر: المحلى ٢٠٣/٦، المسألة: ٧٥٢، و نيل الأوطار ٢٠٦/٤، أما النص على صوم التطوع فلم أعثر على من نقل هذا الإجماع. و الله أعلم. و عند المالكية يجب القضاء إذا أكل أو شرب ناسيا، فرضها كان الصوم أو تطوعا. راجع: المحرر ٤٧١/١.

يكون الفرض مثله؛ إذ لا يختلفان في أن ترك الأكل من شرائط صحتها.  
و القياس عند أصحابنا يوجب القضاء على الأكل ناسيا<sup>(١)</sup> كما لو أكل في صلاته ناسيا أو  
جامع فيها<sup>(٢)</sup> ناسيا لأن أكثر أحوال النسيان أن يكون عذرا في إباحة الأكل. والعذر لا يسقط  
القضاء كالمرضى والمساقر. وكما لو نسي الصوم رأسا أو أفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت ثم  
علم أنها لم تغب. أو تسحر و<sup>(٣)</sup> عنده أن الفجر لم يطلع وقد طلع؛ إلا أنهم تركوا القياس للأثر. و  
قد بينا فيما سلف أن الأثر مقدم على النظر<sup>(٤)</sup>.

فان قيل: فهلا قست عليه المكروه على الأكل والذي يفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت،  
بعلة أنه لم يقصد إلى إفساد الصوم بالأكل.

قيل له: هذا السؤال ساقط عنا من وجهين:

أحدهما: أنا لا نقيس على المخصوص إلا أن تكون علته مذكورة في الخبر. وليس في خبر  
الأكل ناسيا علة توجب القياس.

فان قيل: قوله: «إن الله أطعمك وسقاك» تنبيه على العلة.

قيل له: فهذه العلة غير موجودة في الأكل والشرب مكرها.

و الوجه الآخر: أن هذه العلة منتقضة لوجودها في الحيض<sup>(٥)</sup> مع انتقاض الصوم به.

فان قيل: قد جعلت الجماع كالأكل والشرب في حال النسيان.

قيل له: لم نلحقه به من جهة القياس وإنما جعلناه مثله بالاتفاق؛ لأن الناس في ذلك على

قولين: / منهم من يقول يفطره الأكل ناسيا وكذلك الجماع. ومنهم من يقول: لا يفطره واحد منهما.  
فاتفق الجميع على [اتفاق]<sup>(٦)</sup> حكم الأكل<sup>(٧)</sup> والجماع في صحة الصوم معهما أو فسادهما.<sup>(٨)</sup>

فلما صح عندنا أن الأكل ناسيا لا يفطره كان الجماع مثله بالاتفاق.

**مسألة: (وجوب القضاء مع الكفارة في الجماع و الأكل و الشرب**

**و القضاء فيما سوى ذلك)<sup>(٨)</sup>**

قال أبو جعفر: «و لو فعل ذلك عامدا كان عليه في الجماع في الفرج و الأكل و

(١-١) سقط من ق.

(٢) في د: وهو لا يعلم بطلوع الفجر إلا أنهم الخ.

(٣) راجع: باب ما يكون به الطهارة، مسألة: الوضوء بالتيبيذ، من هذا الكتاب.

(٤) في د: وهو مع ذلك يقتضي الصوم.

(٥) سقط من ق.

(٦) في ق: الأصل.

(٧) أنظر: المحلى ٢٠٣/٦ المسألة: ٧٥٢. ونيل الأوطار ٢٠٦/٤ باب من أكل أو شرب ناسيا. من كتاب الصوم.

(٨) راجع: الأصل ١٨٨/٢، ١٩٢-١٩٣. المبسوط ٧١/٣-٧٤. بدائع الصنائع ٩٧/٢-٩٨ وما بعدهما.

الشرب القضاء والكفارة. و لم يكن عليه فيما سوى ذلك إلا القضاء خاصة بلا كفارة.

و أما وجه إيجاب الكفارة على الأكل و الشارب فهو ما:

[<sup>(١)</sup>] حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: حدثنا محمد بن الصباح قال: حدثنا اسماعيل بن زكريا عن الأعمش عن [<sup>(١)</sup>] حبيب بن أبي ثابت [<sup>(٢)</sup>] عن طلق بن حبيب [<sup>(٣)</sup>] عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: أني أفطرت يوما [في شهر] رمضان. قال: «أعتق رقبة». قال: لا أجدها. قال: «فصم شهرين متتابعين». قال: لا أستطيع. قال: «أطعم ستين مسكينا». قال: لا أجده. فأتى النبي ﷺ بكيل نحو خمسة عشر صاعا أو عشرين صاعا، فقال: «تصدق بها» [<sup>(٤)</sup>]. فقال: يا رسول الله! ما بين لابتيتها أحد أحوج مني و من أهلي. قال: «فأطعمه أهلك و صم يوما مكانه» [<sup>(٥)</sup>].

فلما لم يسأله النبي ﷺ عن الجهة التي بها وقع الإفطار صار ذلك بمنزلة عموم لفظ من النبي ﷺ في إيجاب الكفارة بكل ما يوجب الإفطار إلا ما قام دليله.

و قد روي في أخبار [<sup>(٦)</sup>] أخر من أخبار [<sup>(٦)</sup>] أبي هريرة رضي الله عنه «أن رجلا قال: جامععت أهلي فأمره النبي ﷺ بالكفارة» [<sup>(٧)</sup>].

و لا [<sup>(٨)</sup>] يجب حمل الخبرين على معنى واحد، بل نحمل [<sup>(٩)</sup>] كل واحد منهما [على] [<sup>(١٠)</sup>] فائدة [<sup>(١١)</sup>] مجددة غير فائدة [<sup>(١١)</sup>] الآخر. فيكون هذا أولى من الاقتصار بها كلها على فائدة واحدة.

(١-١) سقط السند من «ق» التي ورد فيها مكانه: رواه.

(٢-٢) سقط من ق.

(٣) سقط من «د» التي ورد فيها بدله: من.

(٤) في د: بهذا.

(٥) هذا مرسل وكذا أخرجه مالك في الموطأ، الصيام، باب كفارة من أفطر في رمضان، الحديث: ٢٨ [٢٩٧/١]. و أخرجه - مسندا عن أبي هريرة رضي الله عنه - أبو داود في السنن، الصوم، باب كفارة من أتى أهله في رمضان، الحديث: ٢٣٩٣ [٧٨٦/٢]. و الدار قطني في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث: ٥١ [١٩٠/٢].

(٦-٦) سقط من ق.

(٧) أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه التي توجب الكفارة فقط دون القضاء أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب إذا جامع في رمضان و لم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر، الحديث: ١٨٣٤ [٦٨٤/٢]. و مسلم في الصحيح، الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، الحديث: ١١١١ [٧٨٤-٧٨١/٢].

(٨) في ق: لم يجب.

(٩) في د: نستفيد بكل الخ.

(١٠) سقط من د.

(١١-١١) سقط من د.

إذ لم يثبت أن راوي الخبرين واحد <sup>(١١)</sup> و أنهما خبر واحد <sup>(١٢)</sup>.

و يدل على صحة قولنا اتفاق الجميع من فقهاء الأمصار على أن وجوب الكفارة غير مقصور على الجماع الذي ورد به الأثر <sup>(١٣)</sup>. لأن مالك بن أنس يوجبها <sup>(١٤)</sup> على كل مفطر غير معذور <sup>(١٥)</sup>. و الشافعي يوجبها بالإيلاج <sup>(١٦)</sup> في إحدى السبيلين من الرجل و المرأة و من البهيمة أيضا. <sup>(١٧)</sup> و هذا لم يرد فيه / أثر. و أصحابنا يوجبونها به [حصول] <sup>(١٨)</sup> إفساد [صوم] <sup>(١٩)</sup> شهر <sup>(٢٠)</sup> رمضان بضرب من المأثم فحصل من اتفاق الجميع <sup>(٢١)</sup> أن هناك معنى [به] <sup>(٢٢)</sup> تعلق وجوب الكفارة غير ما ورد به الأثر الذي ذكر فيه الجماع. فاحتجنا أن ننظر أي هذه [المعاني] <sup>(٢٣)</sup> أولى بالاعتبار في إيجاب <sup>(٢٤)</sup> الكفارة به.

فقلنا: لما كانت هذه الكفارة مستحقة بالمأثم <sup>(٢٥)</sup> اعتبرنا المأثم <sup>(٢٦)</sup> الذي استحقه بالجماع فوجدنا مثله في الأكل و الشرب، وجب أن يكون [عليه] <sup>(٢٧)</sup> [فيهما] <sup>(٢٨)</sup> من الكفارة مثل ما في <sup>(٢٩)</sup> الجماع.

و الدليل على [أن] <sup>(٣٠)</sup> مأثم الأكل مثل مأثم الجماع <sup>(٣١)</sup> أنه ينتهك <sup>(٣٢)</sup> من حرمة الصوم و

(١-١) سقط من د.

(٢) أنظر: المغني ٣٦٥/٤.

(٣) في د: الكفارة.

(٤) أنظر: المحرر ٤٧٥/١ - ٤٧٦.

(٥) في د: في.

(٦) أنظر: الأم، كتاب الصيام الصغير، باب الجماع في رمضان و الخلاف فيه ١٠١/٢.

(٧) سقط من د.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: على أن الخ.

(١١) سقط من د.

(١٢) في د: إثبات.

(١٣-١٣) سقط من د.

(١٤) سقط من ق.

(١٥) سقط من د.

(١٦) في د: على المجمع.

(١٧) سقط من ق.

(١٨) في د: المجمع.

(١٩) في د: يقرأ: منه.

يحصل به من كفران النعمة مثل [ما] <sup>(١)</sup> فعله بالجماع. و ذلك أن <sup>(٢)</sup> نعمة الله على الأكل في تمكنه من الأكل أعظم من نعمته عليه في تمكنه من الجماع؛ لأن في فقد الأكل تلف النفس و ليس في فقد الجماع أكثر من فقدته لذة <sup>(٣)</sup> فهو يستحق لا محالة بترك الأكل في <sup>(٤)</sup> الصوم من الثواب أكثر مما <sup>(٥)</sup> يستحقه بترك <sup>(٦)</sup> الجماع فكان بافساده للصوم بالأكل مبطلا لما كان يستحقه من الثواب فبان بذلك أن المفطر بالأكل أعظم مائثما من المفطر بالجماع. فلما كانت هذه الكفارة متعلقة بالمأثم؛ و كان مأثم الأكل مثل <sup>(٧)</sup> مأثم <sup>(٨)</sup> الجماع و جب أن يكون عليه من الكفارة مثل ما على <sup>(٨)</sup> [المجامع فكان اعتبار ذلك أولى من اعتبار الإيلاج في أحد السبيلين، إذ لم يكن لذلك تأثير في [جهة] <sup>(٩)</sup> المائثم ليس لغيره، و هو أولى من اعتبار الإفطار لغير عذر أيضا من قبل أن مأثم المجامع فيما دون الفرج و المستقيء عمدا أقل من مأثم المجامع في الفرج. فكان <sup>(١٠)</sup> بمنزلة الجماع في [ما دون] <sup>(١١)</sup> الفرج في امتناع وجوب الحد به. و كفارة [شهر] <sup>(١٢)</sup> رمضان مشبهة <sup>(١٣)</sup> للحد في باب تعلقهما جميعا بالمأثم و <sup>(١٤)</sup> استحقاقهما على جهة العقوبة.

و أيضا: فان من يوجبها بالجماع فيما دون الفرج فانما يوجبها قياسا على الجماع في الفرج. و لا يجوز عندنا إثبات الكفارات بالقياس.

فان قيل: فأنتم <sup>(١٥)</sup> توجبونها بالأكل و الشرب قياسا.

[<sup>(١٦)</sup> قيل له: ليس كذلك لأننا أثبتنا المعنى باتفاق <sup>(١٦)</sup>] الجميع على أن وجوبها غير مقصور

(١) سقط من د.

(٢) في د: لأن.

(٣) في ق: فقد لذته.

(٤) في ق: و.

(٥) في ق: ما.

(٦) في ق: من.

(٧) في د: ك.

(٨ - ٨) سقط من ق.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: فهو.

(١١) سقط من ق.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في د: بمنزلة.

(١٤) في د: و أنهما يستحقان على وجه العقوبة.

(١٥) في د: فإنهم يوجبونها.

(١٦ - ١٦) سقط من ق.

على الجماع الذي ورد فيه الأثر. و أن هناك معنى مراد بالخبر به تعلق الحكم غير ما ورد الأثر فيه. ثم استدللنا / على ذلك المعنى بالأصول و قلنا: إنه أولى بالاعتبار من غيره. و ليس فيه<sup>(١)</sup> إثبات كفارة بقياس. و إنما فيه الاستدلال<sup>(٢)</sup> على أنه أولى بالاعتبار من غيره. و ليس في ذلك إثبات كفارة بقياس و إنما فيه الاستدلال<sup>(٣)</sup> على المعنى بما وصفنا.

قال الشيخ<sup>(٤)</sup> أحمد: و من الناس من لا يرى إيجاب<sup>(٥)</sup> الكفارة [على المفطر في]<sup>(٦)</sup> شهر رمضان رأسا<sup>(٧)</sup>. منهم ابن عليه و غيره<sup>(٨)</sup>. و إنما نفوها لورودها من جهة أخبار الآحاد و ليس من أصلهم قبولها. و يدفعون وجوبها أيضا من جهة أن النبي ﷺ قال للمفطر حين أعطاه طعام الكفارة فشكا الحاجة فقال له: «كله أنت و عيالك»<sup>(٩)</sup> و لو كانت كفارة واجبة ما جاز له أن يأكل منها.

و هذا لا يدل على ما قالوا؛ لأنه لم يقل له: «كله أنت و عيالك و لا شيء عليك» و يجوز أن يكون أباح له أكله و تكون الكفارة في ذمته إلى أن يقضيها.

و أما وجوب القضاء؛ فلما رواه ابن أبي أويس عن أبيه عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال للذي وقع على امرأته في شهر رمضان: «صم يوما مكانه»<sup>(١٠)</sup>

(١) في ق: في ذلك.

(٢-٣) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من د.

(٥) في ق: بإيجاب كفارة الخ.

(٦) سقط من ق.

(٧) في ق: بأسا. و الصواب ما أثبتنا من د.

(٨) أما قول ابن عليه بعدم إيجاب الكفارة رأسا فلم أجده. و نقل ذلك عن إبراهيم النخعي و سعيد بن جبير و الشعبي. أنظر: في ذلك: نواذر الفقهاء ص ٥٣ تأليف: الإمام محمد بن الحسن التميمي الجوهري المتوفى حوالي ٣٥٠ هـ. تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، ط ١ عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م. دار القلم دمشق. و الدار الشامية - بيروت. و المغني ٣٦٥/٤.

(٩) أخرجه أبو داود في السنن، الصوم، باب كفارة من أتى أهله في رمضان، الحديث: ٢٣٩٣ [٧٨٦/٢]. و قد ورد عند مسلم في الصحيح، الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في رمضان، الحديث: ١١١٢ [٧٨٢/٢]. قوله: فقال: يا رسول الله أغيرنا؟ فوالله إنا لجياع ما لنا شيء. قال: «فكلوه». و كذا عند البخاري في المحارين، باب من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه، الحديث: ٦٤٣٦ [٢٥٠١/٦]. و أخرجه مالك بلفظ «كله» في الموطأ، الصيام، باب كفارة من أفطر في رمضان، الحديث: ٢٨ [٢٩٧/١]. و هذا يصلح شاهداً للمؤلف. و الله أعلم.

(١٠) سبق تخريجه قريباً. و كذا أخرجه - بهذا السند - البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب رواية من روى الأمر بقضاء يوم مكانه ٢٢٦/٤.



[<sup>(١١)</sup> و روى عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مثله <sup>(١٢)</sup>].

و روى <sup>(٣)</sup> هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله. <sup>(٤)</sup>

### فصل : (كفارة الفطر عمدا في رمضان) <sup>(٥)</sup>

قال أبو جعفر: «و الكفارة في ذلك عتق رقبة يجزئ فيها المؤمن <sup>(٦)</sup> و غير المؤمن <sup>(٧)</sup>. فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع <sup>(٨)</sup> أطعم ستين مسكينا».

و ذلك لما روى الأوزاعي و ابن عيينة في آخرين عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال للرجل الذي قال: جامع أهل في شهر رمضان: «اعتق رقبة». قال: لا أجد. «قال: صم شهرين متتابعين». قال: لا أستطيع. قال: «أطعم ستين مسكينا» <sup>(٩)</sup>.

٢٢٠  
ب

/ و حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا أحمد بن محمد بن داود الدقاق قال: حدثنا محمد بن خليل <sup>(١٠)</sup> [قال: حدثنا <sup>(١١)</sup> مالك عن الزهري بإسناده، مثله. <sup>(١٢)</sup>]

و [حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا بشر بن موسى <sup>(١٣)</sup> قال: حدثنا سعيد بن منصور قال: حدثنا هشيم عن <sup>(١٤)</sup> إسماعيل بن سالم عن مجاهد قال: «أمر رسول الله ﷺ الذي أفطر يوما

(١-١) سقط من د.

(٢) سبق تخريجه قريبا.

(٣) في د: رواه.

(٤) أخرجه البيهقي في المصدر السابق ٢/٢٢٧. و الدار قطني في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث: ٥١ [١٩٠/٢].

(٥) راجع: الأصل ٢/٢٠٣، المبسوط ٣/٧١، بدائع الصنائع ٢/٩٧ و ما بعدها.

(٦) في ق: المؤمنة و المثبت من د. موافق للمتن.

(٧) في ق: لم يجد. و المثبت من د موافق للمتن.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب إذا جامع في رمضان، الحديث: ١٨٣٤ [٢/٦٨٤]. و مسلم في الصيام، باب تغليب تحريم الجماع في نهار رمضان، الحديث: ١١١١ [٢/٧٨١-٧٨٤].

(٩) في د: حامد.

(١٠) سقط من ق التي ورد فيها مكانه: عن.

(١١) و أخرجه مالك في الموطأ، الصيام، باب كفارة من أفطر في رمضان: ٢٨ [١/٢٩٦ - ٢٩٧].

(١٢-١٢) سقط من ق التي ورد فيها مكانه: و روى.

(١٣) هنا طمس و يقرأ: سى. و التكملة بالرجوع إلى المصادر.

من [شهر]<sup>(١)</sup> رمضان بمثل كفارة الظهار<sup>(٢)</sup>.

فان قيل: روى القعنبي عن مالك عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة رضي الله عنه «أن رجلا أفطر في شهر رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكينا»<sup>(٣)</sup>.

قيل له: لم يذكر فيه لفظ النبي ﷺ، وإنما قال: «أمره بكيت وكيت». و يحتمل أن يكون مراده أن يعتق إن وجد. أو يصوم إن لم يجد. أو يطعم إن لم يقدر على الصوم. والأخبار التي قدمنا أولى بالإستعمال لأنها مفسرة.

وقد ذكر مجاهد أن النبي ﷺ أمره بمثل كفارة الظهار.<sup>(٤)</sup>

### مسألة<sup>(٥)</sup> [عتق رقبة غير مؤمنة في الكفارة]<sup>(٦)</sup>

و إنما جاز غير المؤمنة لقول النبي ﷺ: «أعتق رقبة»<sup>(٧)</sup> من غير شرط الإيمان فهو عام في الجميع.

فان قيل: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبِمُّوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(٨)</sup> والكافر خبيث.

قيل له: الذي<sup>(٩)</sup> أنفقه هو العتق و عتقه ليس بخبيث ولا رقبته. وإنما<sup>(١٠)</sup> الخبيث منه كفره. و لا خلاف في أن عتق الكافر قرية<sup>(١١)</sup>. فكيف تكون<sup>(١٢)</sup> القرية خبيثا.

فان قيل: فهلا قستها على كفارة القتل؟<sup>(١٣)</sup>

قيل له: لا يجوز ذلك عندنا من وجهين:

(١) سقط من د.

(٢) وأخرجه الدار قطني في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث: ٥٢ {١٩١/٢}.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، الصيام، باب كفارة من أفطر في رمضان، الحديث: ٢٨ {٢٩٦/١ - ٢٩٧}. ومسلم في الصحيح، الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، الحديث: ٨٤/١١١١ {٧٨٣-٧٨٢/٢}.

(٤) سبق تخريجه قريبا.

(٥) سقط من ق.

(٦) راجع: بدائع الصنائع ٩٩/٥.

(٧) سبق تخريجه قريبا.

(٨) البقرة: ٢٦٧.

(٩) في ق: في الفقه.

(١٠) في ق: وإنما كفره الخبيث.

(١١) أنظر: شرح صحيح مسلم للنووي كتاب العتق ١٠/١٥٢.

(١٢) في د: ما هو قرية.

(١٣) وهي تحرير رقبة مؤمنة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يجد رقبة مؤمنة كما بينها سبحانه وتعالى في سورة

أحدهما أنا لا تزيد في النص بالقياس.

والثاني<sup>(١)</sup>: أنه لا يجوز إثبات الكفارات قياسا.

[<sup>(٢)</sup>فان قيل: ما أنكرت أن يحوز الخاص صفة بالمنصوص قياسا<sup>(٣)</sup>]. كما جعلت<sup>(٤)</sup> التيمم إلى

المرفقين قياسا على الوضوء.

قيل له: لم يوجه كذلك قياسا بالنص لما في حديث عما رو الأسلع رضي الله عنهما.<sup>(٥)</sup>

### مسألة<sup>(٥)</sup>: {مقدار الطعام في كفارة رمضان}

قال أبو جعفر: «و يطعم كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من تمر».

و ذلك لما روى [<sup>(٧)</sup>يزيد بن هارون قال أخبرنا<sup>(٧)</sup>] محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن

عطاء عن سليمان<sup>(٨)</sup> بن يسار عن سلمة بن صخر البياضي. ذكر صخر رضي الله عنه<sup>(٩)</sup> [قصة<sup>(١٠)</sup>]

ظهارة من امرأته و أن رسول الله ﷺ قال له: «انطلق إلى صاحب صدقات بني زريق فانظر ما

اجتمع<sup>(١١)</sup> عنده / من صدقاتهم فاطعم وسقا ستين مسكينا<sup>(١٢)</sup> و استعن بسائره عليك<sup>(١٣)</sup> و على

عمالك» ففعلت ذلك.<sup>(١٤)</sup>

و روى يحيى<sup>(١٥)</sup> بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن<sup>(١٦)</sup> عبيد الله عن يوسف بن

عبدالله بن سلام قال: حدثتني خولة بنت مالك بن ثعلبة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ أعان

(١) في د: الآخر.

(٢-٢) سقط من ق.

(٣) في د: جعلنا.

(٤) سبق تخريج حديث عمار بن ياسر. و الأسلع في باب التيمم.

(٥) في د: فصل.

(٦) راجع: الأصل ٢٢١/٢، ٢٣١. المبسوط ٨٩/٣. بدائع الصنائع ٩٧/٢.

(٧-٧) سقط من ق.

(٨) في ق: سليم. و الصواب ما أثبتنا من د.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في ق: المجتمع.

(١٢) في ق: صاعا.

(١٣) في ق: عليكم على عمالك.

(١٤) أخرجه أحمد في المسند ٣٧/٤ مسند سلمة بن صخر البياضي رضي الله عنه. و أبو داود في السنن، الطلاق،

باب في الظهار: الحديث: ٢٢١٣ (٢/٦٦٠-٦٦٢).

(١٥) في ق: زكريا بن يحيى.

(١٦) في ق: عن. و الصواب ما أثبتنا.

زوجها حين ظاهر منها بفرق من تمر، و أعانته هي بفرق آخر. و ذلك ستون صاعا فقال رسول الله ﷺ: «تصدق به»<sup>(١)</sup>.

فان قيل: قد روى عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج<sup>(٢)</sup> عن سليمان بن يسار رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ أعطى سلمة بن صخر قريبا من خمسة عشر صاعا فقال: «تصدق بهذا»<sup>(٣)</sup>. قيل له: لم يقل له: يجزيك عن جميع الكفارة. فلا دلالة فيه على الخلاف. و أيضا فانما كان على وجه المعونة ببعض الكفارة، كما روى اسحاق<sup>(٤)</sup> عن يزيد بن زيد أن زوج خولة رضي الله عنها ظاهر منها فأعانه رسول الله ﷺ بخمسة عشر صاعا.<sup>(٥)</sup> فان احتجوا بما رواه عبد الله بن ادريس عن محمد بن اسحاق عن معمر عن عبد الله بن حنظلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة رضي الله عنها « أن زوجها ظاهر منها فأمره رسول الله ﷺ أن يتصدق بخمسة عشر صاعا على ستين مسكينا»<sup>(٦)</sup>.

قيل له: لم يقل له: أن يجزي من الكفارة، وإنما هي<sup>(٧)</sup> بعضها بدلالة الأخبار التي ذكرنا. و أيضا: ففي أخبارنا زيادة فهي أولى. و إذا ثبت ذلك في الظهر كانت كفارة [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان مثلها؛ لأن أحدا لم يفرق بينهما في مقدار الطعام.

ولما ثبت من التمر صاع وجب أن يكون من البر نصف صاع؛ لأن كل من أوجب من التمر صاعا أوجب من البر نصف صاع.

و أيضا: هي<sup>(٩)</sup> بمنزلة صدقة الفطر لما كان التمر صاعا كان البر نصف صاع [عندنا]<sup>(١٠)</sup> و كذلك هذا قياسا عليها. والمعنى الجامع بينهما أنهما صدقة مقدرة من الطعام.

(١) أخرجه أبو داود في السنن، الطلاق، باب في الظهر، الحديث: ٢٢١٤ [٦٦٢/٢-٦٦٤].

(٢) في د: الأشجع. والصواب ما أثبتنا من ق.

(٣) عند أبي داود في السنن، المصدر السابق برقم: ٢٢١٧ [٦٦٥/٢].

(٤) في د: أبو اسحاق.

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، الطلاق، باب في الظهر، الحديث: ٢٢١٤ [٦٦٣-٦٦٢/٢] ورقم: ٢٢١٥ -

٢٢٢. [٦٦٦-٦٦٤/٢].

(٦) سبق تخريجه قريبا.

(٧) في د: هو.

(٨) سقط من د.

(٩) في د: هو.

(١٠) سقط من د.

### مسألة: (تداخل كفارات رمضان)<sup>(١)</sup>

قال: «و من أفطر يوما من [شهر]<sup>(٢)</sup> رمضان فلم يكفر حتى أفطر يوما آخر منه لم يلزمه إلا كفارة واحدة».

٢٢١  
ب

و ذلك لأن السائل قال للنبي صلى الله عليه / وسلم: «جامعت» وقال: «أفطرت». و ذلك يتناول المرات الكثيرة كما يتناول المرة الواحدة. [ثم]<sup>(٣)</sup> لم يسأله النبي ﷺ عن عدة ما أفطر منه و ألزمه كفارة واحدة فصار كعموم لفظ من النبي ﷺ في إيجاب كفارة واحدة على كل من أفطر مرة أو مرارا.

و أيضا: لما كانت كفارة [شهر]<sup>(٤)</sup> رمضان واجبة لحرمة الشهر لا لانتهاك حرمة الفرض بدلالة أنها غير واجبة في قضاء [شهر]<sup>(٥)</sup> رمضان. ثم كانت للشهر حرمة واحدة لأنه لم يتخلله صوم من غيره و حصلت تلك الحرمة منتهكة لم تبق هناك حرمة للشهر في الحكم يتعلق بها وجوب الكفارة. ألا ترى أن حرمة الشهرين المتتابعين في الظهار لما كانت حرمة واحدة في حكم التابع لأنهما لا يتخللهما صوم من غيرهما كان متى انتهك بافساده الصوم أبطل ذلك حكم التابع حتى لم يبق له حكم. كذلك حرمة شهر رمضان التي يتعلق بها وجوب الكفارة متى ما انتهكها لم تبق للشهر حرمة تنتهك كما لم تبق في صوم الشهرين حكم التابع. فلم تجب به كفارة أخرى.

و ليس يلزمنا على هذا القضاء، لأن إيجاب [القضاء]<sup>(٦)</sup> غير متعلق بانتهاك الحرمة، وإنما هو متعلق بافساد الفرض بدلالة أن المعذور و غيره يستويان في لزوم القضاء و يختلفان في لزوم الكفارة.

و أما إذا كفر فقد جبر ما انتهكه من حرمة الشهر فصار بمنزلة من لم ينتهك فوجب عليه كفارة أخرى بالجماع الثاني.

و دليل آخر: و هو أن كفارة [شهر]<sup>(٧)</sup> رمضان لما كانت مستحقة للمأثم و تسقطها الشبهة أشبهت الحدود. فلما كان اجتماع الحدود من جنس واحد مما له حرمة واحدة يوجب الاقتصار على واحد منها و اسقاط سائرهما. كان كذلك حكم كفارة [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان. ألا ترى أن من زنى مرارا لم يجب

(١) راجع: الأصل ٢٠٦/٢. المبسوط ٧٤/٣. بدائع الصنائع ١٠١/٢.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من د.

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من د.

(٧) سقط من د.

عليه إلا حد واحد.

فان قيل: [قلو] <sup>(١)</sup> زنى بامرأتين لم يجب إلا حد واحد. ولو أفطر في [شهر] <sup>(٢)</sup> رمضان لزمته كفارتان.

٢٢٢  
١

قيل له: إنما اختلفتا في <sup>(٣)</sup> هذا الوجه من قبل / أن حرمة الزنا لم تتعلق بأعيان <sup>(٤)</sup> النساء و [إنما] <sup>(٥)</sup> تعلقت بالفعل و حرمة الكفارة تعلقت بأعيان الشهور <sup>(٦)</sup> فصار <sup>(٧)</sup> في كل شهر كالحُدود المختلفة فلا يسقط بعضها بعضا.

**مسألة: {إباحة التقبيل إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك} <sup>(٨)</sup>**

قال [أبو جعفر] <sup>(٩)</sup>: «و للصائم أن يقبل زوجته إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك».

و ذلك لما روى جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: هششت يوما، فقبّلت و أنا صائم فجئت إلى رسول الله ﷺ فقلت له: إني صنعت اليوم أمرا عظيما، قبّلت و أنا صائم. فقال: «أرأيت إن تضمضت من الماء» فقلت: إذا <sup>(١٠)</sup> لا يضر. قال: «فصم» <sup>(١١)</sup>.  
و روى علي بن أبي طالب <sup>(١٢)</sup> و عائشة <sup>(١٣)</sup> و حفصة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ كان يقبل و

(١) سقط من د.

(٢) سقط من د.

(٣) في ق: من.

(٤) في ق: باعتبار النساء.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: الأشهر.

(٧) في د: أفتار.

(٨) راجع: الأصل ١٩٥/٢. المبسوط ٦٥/٣. بدائع الصنائع ١٠٦/٢.

(٩) سقط من ق.

(١٠) في ق: أيضا.

(١١) أخرجه أحمد في المسند ٢١/١. ٥٢. مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه. و أبو داود في السنن، الصوم، باب

القبلة للصائم، الحديث: ٢٣٨٥ [٧٧٩/٢-٧٨٠]. و صححه الحاكم في المستدرک، على شرط الشيخين في

الصوم منه ٤٣١/١. و وافقه الذهبي.

(١٢) لم أعثر على حديث علي رضي الله عنه مرفوعا. و قد أخرج عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصيام،

باب القبلة للصائم ٩٥/٢ - ٩٦ موقوفا عليه من قوله رضي الله عنه.

(١٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب المباشرة للصائم، الحديث: ١٨٢٦ [٦٨٠/٢]. و مسلم في

الصحيح، الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة، الحديث: ١١٠٦ [٧٧٦/٢-٧٧٨].

هو صائم<sup>(١)</sup>. قالت عائشة رضي الله عنها: و كان أملككم لأربه<sup>(٢)</sup>. فدل هذا على معنيين:  
أحدهما: إباحة القبلة للصائم. و أن ذلك مقصور على الحال التي يملك فيها أربه. و قال أبو  
سعيد الخدري رضي الله عنه: «رخص النبي ﷺ في القبلة للصائم»<sup>(٣)</sup>.  
و يدل على أن إباحة القبلة مقصورة على الحال التي لا يخاف فيها على نفسه، ما سواها ما:  
[<sup>(٤)</sup>] حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا أبو أحمد قال:  
حدثنا<sup>(٥)</sup> [إسرائيل عن أبي العنيس عن الأغر<sup>(٦)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا سأل النبي ﷺ  
عن المباشرة للصائم قال: «فرخص له». و أتاه آخر فسأله فنهاء، فاذا الذي رخص له شيخ و الذي نهاء  
شاب.<sup>(٧)</sup>

[<sup>(٧)</sup>] و حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا محمد بن شاذان الجوهري قال: حدثنا موسى بن  
داود الضبي قال: حدثنا ابن لهيعة عن<sup>(٧)</sup> [يزيد بن أبي حبيب عن قيصر التجيبي عن عبد الله بن  
عمرو<sup>(٨)</sup> أن شابا سأل النبي ﷺ عن القبلة للصائم فنهاء، و سأله شيخ فرخص له<sup>(٨)</sup>] فنظر بعضنا إلى  
بعض فقال رسول الله ﷺ: «قد علمت لم نظر بعضكم إلي بعض<sup>(٩)</sup>» و قال: «إن الشيخ يملك  
نفسه»<sup>(١٠)</sup> فدللت هذه الآثار على افتراق حال من يملك نفسه و من لا يملكها في [حال]<sup>(١١)</sup> إباحة  
القبلة و حظرها.

فان قيل: روى عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ في

(١) أخرجه مسلم في المصدر السابق برقم: ١١٠٧ {٧٧٩/٢}. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصيام، باب  
القبلة للصائم ٩٠/٢.

(٢) عند الشيخين كما سبق قريبا. و الأرب، بالفتحتين، الحاجة. و بكسر الهمزة و سكون الراء العضو. أنظر: النهاية  
٣٦/١.

(٣) أخرجه - موقوفا - ابن أبي شيبه في المصنف، الصيام، باب من رخص في القبلة للصائم، الحديث: ٩٣٩٥  
{٣١٤/٢}. و الدار قطني - مرفوعا - في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث: ١٠ {١٨٢/٢} و  
رقم: ١٥ {١٨٣/٢}.

(٤-٤) سقط هذا السند من «ق» التي ورد فيها مكانه: رواه.

(٥) في ق: الأعرج.

(٦) و أخرجه أبو داود في السنن، الصوم، باب كراهيته للشاب، الحديث: ٢٣٨٧ {٧٨١/٢}.

(٧-٧) سقط هذا السند من ق.

(٨) في د: عمرو. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(٩-٩) سقط من ق.

(١٠) و أخرجه أحمد في المسند ١٨٥/٢، ٢٢٠ مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. و صحح شاكر  
إسناده برقم: ٦٧٣٩ {٢٥/١١}.

(١١) سقط من د.

المنام فرأيت لا ينظرني<sup>(١)</sup> فناديته [أنا]<sup>(٢)</sup> يا رسول الله ما شأني؟ فالتفت إلى فقال: «أو لست المقبل و أنت صائم؟» فقلت: و الذي نفسي بيده ما قبلت امرأة و أنا صائم أبدا.<sup>(٣)</sup>

و<sup>(٤)</sup> حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا اسحاق بن الحسن الحربي قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين قال: حدثنا<sup>(٥)</sup> [اسرائيل عن زيد بن جبير<sup>(٦)</sup> عن ميمونة بنت عتبة / مولاة النبي ﷺ : «أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل قبل امرأة و هما صائمان، قال: «هذا فطر»<sup>(٧)</sup>.

قيل له: أما حديث عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ في اليقظة أولى مما رواه عنه في حال النوم بعد موته لأن الشريعة الثابتة في حال حياة النبي ﷺ لا يجوز ورود<sup>(٨)</sup> النسخ عليها بعد موته.

و أما حديث ميمونة [بنت عتبة]<sup>(٩)</sup> فيحمل على أن يكون المقبل أنزل فأوجب عليه القضاء من أجله فيجمع بينه و بين الأخبار التي رويها.<sup>(١٠)</sup> و لأننا لا نعلم خلافا بين أهل العلم أن القبلة لا تفسد الصوم ما لم يحدث<sup>(١١)</sup> عنها إنزال.<sup>(١٢)</sup>

فان قيل: لما كان الصائم ممنوعا من الجماع وجب أن يمنع القبلة و اللمس كالمحرم. قيل له: المحرم ممنوع من الجماع و دواعيه بدلالة أنه ممنوع من الطيب. و الصائم غير ممنوع من

(١) في ق: لا ينتظرني.

(٢) سقط من ق.

(٣) أخرجه - عن ابن عمر رضي الله عنهما - ابن أبي شيبه في المصنف، الصيام، باب من كره القبلة للصائم، الحديث: ٩٤٢٣ {٣١٦/٢}. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصيام، باب القبلة للصائم ٨٨/٢ و ذكر القصة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. و البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب كراهية القبلة لمن حركت شهوته ٢٣٢/٤.

(٤-٤) سقط هذا السند من ق.

(٥) وقع في مصادر الحديث هنا [عن أبي يزيد الضني عن ميمونة] و لم أثبتة في المتن لخلو النسختين منها، و لأن زيد بن جبير من التابعين فيحتمل سماعه عن ميمونة رضي الله عنها مباشرة، و الله أعلم.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٤٦٣/٦ حديث ميمونة بنت سعد رضي الله عنها. و ابن أبي شيبه في المصنف، الصيام، باب من كره القبلة للصائم، حديث: ٩٤٢٦ {٣١٦/٢}. و الدار قطني في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث: ١٧ {١٨٣/٢ - ١٨٤} وضعفه العظيم آبادي في التعليق. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصيام، باب القبلة للصائم ٨٨/٢، ٨٩.

(٧) في ق: نسخها بعد الخ.

(٨) سقط من ق.

(٩) و من جمع المؤلف بين حديث ميمونة و الأحاديث الأخرى المبيحة للقبلة يبدو لي - و الله أعلم - أنه لم يقع في سنده "أبو يزيد الضني" بين زيد بن جبير و بين ميمونة. و الذي قال عنه ابن حجر: مجهول من الرابعة. تقريب التهذيب ص ٦٨٤ ت: ٨٤٥١.

(١٠) في د: لم يكن معها.

(١١) أنظر: بداية المجتهد ١٤٤/٥ - ١٤٥. و المغني ٣٦٠/٤.



دواعي الجماع. ألا ترى أنه غير ممنوع من الطيب.

فصل: قال أبو جعفر: «فإن قبل فأنزل وهو ذاكر لصومه فعليه القضاء ولا

كفارة عليه».

وإنما لزمه القضاء لما روي في حديث ميمونة بنت عتبة رضي الله عنها في إيجاب الإفطار

بالقبلة<sup>(١)</sup>. ومعلوم أنه كان لأجل الإنزال.

وأيضا: فإن الإنزال لما حصل عن<sup>(٢)</sup> مباشرة وجب<sup>(٣)</sup> أن يفسد الصوم كالجماع فيما دون الفرج

ولا تجب الكفارة لأن مآثمه دون [مآثم المجمع]<sup>(٤)</sup> في الفرج<sup>(٥)</sup> فلم تجب فيه كفارة<sup>(٦)</sup> [ألا ترى أن

الجماع فيما دون الفرج لا يوجب الحد<sup>(٧)</sup> وإن كان من أجنبية<sup>(٨)</sup>] وكفارة [شهر]<sup>(٩)</sup> رمضان يشبه

الحد؛ لأن كل واحد منهما واجب على وجه العقوبة بدلالة<sup>(١٠)</sup> أنهما يستحقان المآثم وتسقطها الشبهة.

مسألة: لا كفارة على من أكل وهو يرى أن عليه ليلا ويمسك ويقضي<sup>(١١)</sup>

قال: «و من أكل وهو يرى أن عليه ليلا ثم علم أنه أكل نهارا كان عليه

القضاء ولا كفارة عليه»

والأصل في ذلك أن كل مفطر معذور فعليه القضاء ولا كفارة عليه. والدليل عليه المسافر و

المريض [لما]<sup>(١٢)</sup> عذرهما الله في الإفطار أوجب عليهما القضاء ولم يوجب<sup>(١٣)</sup> الكفارة.

ويمسك ببقية يومه وإن كان مفطرا. والأصل فيه أن كل / مفطر طرأت عليه حال في بعض

النهار مما لو كان موجودا في أوله، يوجب عليه<sup>(١٤)</sup> الصيام، كذلك إذا طرأت عليه في بعض النهار

[<sup>(١٥)</sup> لزمه الإمساك. وكل حال طرأت عليه في بعض النهار<sup>(١٦)</sup>] مما لو كان موجودا في أوله لم

(١) سبق تخريجه قريبا.

(٢) في د: مباشرة.

(٣) في د: وجوب.

(٤) سقط من ق التي ورد فيها مكانه: الجماع.

(٥-٥) سقط من ق.

(٦-٦) سقط من ق.

(٧) سقط من د.

(٨) في د: لأنها مستحقة بالمآثم.

(٩) راجع: الأصل ١٨٧/٢ - ١٨٨. المبسوط ٥٥/٣. بدائع الصنائع ٩١/٢.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: عليه.

(١٢) في ق: لزمه الصوم.

(١٣-١٣) سقط من د.

يلزمه<sup>(١)</sup> معه صوم، كذلك إذا طرأ عليه و هو مفطر لم يلزمه معه الإمساك عن الأكل و الشرب. و من أجل ذلك قلنا في المسافر<sup>(٢)</sup> إذا قدم مصره في بعض النهار<sup>(٣)</sup> و قد أفطر أنه يمك عما يمك عنه الصائم؛ لأن<sup>(٤)</sup> حال الإقامة لو كانت موجودة في أول النهار لزمه<sup>(٥)</sup> معها الصوم.

و كذلك الحائض إذا طهرت في بعض النهار لزمها الإمساك؛ لأن الطهر [من الحيض]<sup>(٦)</sup> لو كان موجودا في أول النهار لزم<sup>(٧)</sup> معه الصوم<sup>(٨)</sup> فأما الحائض إذا حاضت في آخر النهار فليس عليها الإمساك لأن الحيض لو كان موجودا في أول النهار لم يجب معه صوم<sup>(٩)</sup>.

فان قيل: فلإن<sup>(١٠)</sup> المقيم إذا سافر لا يجوز له الإفطار<sup>(١١)</sup> و لو كانت حال السفر موجودة في أول النهار لجاز له الإفطار<sup>(١٢)</sup>.

قيل له: إنما جعلنا ما ذكرنا [هـ]<sup>(١٣)</sup> علة للإمساك و<sup>(١٤)</sup> تركه للمفطر فأما علة إباحة الإفطار أو حظره فمعنى آخر غير ما وصفنا.

و الدليل على صحة الأصل الذي قدمنا ذكره ما روي عن النبي ﷺ أنه بعث يوم عاشوراء إلى أهل العوالي [فقال]<sup>(١٥)</sup> : «من أكل منكم فليمسك [بقية يومه]<sup>(١٦)</sup> و من لم يأكل فليصم»<sup>(١٧)</sup>.

فأمر الأكليين بالإمساك مع كونهم مفطرين لأنهم لو لم يكونوا أكلوا كانوا مأمورين بالصيام فصار ذلك أصلا فيما وصفنا [من نظائره]<sup>(١٨)</sup> من المسائل.

(١) في د: لم يجب.

(٢) في د: الرجل.

(٣) في د: في بعض النهار و كان في أوله مسافرا.

(٤) في ق: لأجل.

(٥) في د: لزمها.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: لوجب.

(٨-٨) سقط من ق.

(٩) سقط من ق.

(١٠-١٠) سقط من د.

(١١) سقط من د.

(١٢) في د: أو لترك البعض.

(١٣) سقط من د. أما العوالي فهي ضيعة بينها و بين المدينة أربعة أميال. أنظر: معجم البلدان ١٨٧/٤. و ما زالت بالمدينة المنورة حارة تعرف بهذا الاسم إلى يومنا هذا.

(١٤) سقط من ق.

(١٥) سبق تخريجه.

(١٦) سقط من د.

### مسألة: {لا يفطر الفصد ولا الحجامة} <sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: «و لا بأس بالحجامة للصائم».

و ذلك لما [حدثنا دعلج قال: حدثنا موسى بن هارون قال: حدثنا اسحاق بن راهويه قال: حدثنا <sup>(٢)</sup>] المعتمر بن سليمان عن حميد الطويل عن أبي المتوكل عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «رخص النبي ﷺ في القبلة للصائم، والحجامة» <sup>(٣)</sup>.

و قد قيل: إنه لم يرفعه عن حميد إلا المعتمر [بن سليمان] <sup>(٤)</sup> و هو من الثقات.

و [حدثنا دعلج قال: حدثنا علي بن اسحاق بن عيسى الطماع، قال: حدثنا يعلي بن داود بن زكريا الواسطي قال: حدثنا <sup>(٥)</sup>] اسحاق الأزرق [قال حدثنا] <sup>(٦)</sup> سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي المتوكل عن أبي سعيد [الخدري] رضي الله عنه <sup>(٧)</sup> قال: «رخص رسول الله ﷺ في الحجامة للصائم» <sup>(٨)</sup>.

و [حدثنا دعلج قال: حدثنا محمد بن علي بن زيد قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا <sup>(٩)</sup>] عبد الرحمن <sup>(١٠)</sup> بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه / عن النبي ﷺ قال: «ثلاث لا يفطرن الصائم، القيء والحجامة والإحتلام» <sup>(١١)</sup>.

و [حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا عبيد بن شريك البزاز قال: حدثنا أبو المهاجر قال: حدثنا عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه. بإسناده مثله. <sup>(١٢)</sup>

(١) راجع: الأصل ١٩٣/٢. المبسوط ٥٧/٣. بدائع الصنائع ١٠٠/٢.

(٢-٢) سقط هذا السند من «ق» التي ورد فيها بدله: رواه.

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث: ١٥٠، ١٥١ [١٨٣-١٨٢/٢].

(٤) سقط من ق. أما توثيق المعتمر فانظره في: تقريب التهذيب ص ٥٣٩ ت: ٦٧٨٥.

(٥-٥) سقط هذا السند من ق.

(٦) سقط من ق التي ورد فيها بدله: عن.

(٧) سقط من ق.

(٨) و أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب الصائم يحتجم لا يبطل صومه، ٢٦٤/٤.

(٩-٩) سقط هذا السند من ق.

(١٠) في ق: عبد الله.

(١١) و أخرجه الترمذي في السنن، الصوم، باب الصائم يذره القيء، الحديث: ٧١٩ [٩٧/٣]. وقال: حديث أبي

سعيد الخدري حديث غير محفوظ. و عبد الرحمن بن زيد يضعف في الحديث. و الدارقطني في السنن، الصيام،

باب القبلة للصائم، الحديث: ١٦ [١٨٣/٢]. و البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب الصائم يحتجم لا

يبطل صومه ٢٦٤/٤.

(١٢-١٢) ما بين المعكوفتين ساقط من ق.

(١٣) و ذكره الترمذي في السنن، الصوم، باب ما جا في الصائم يذره القيء ٩٨/٣.

وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا محمد بن حنيفة الفضي بواسط قال: حدثنا الحسن بن جبلة، قال: حدثنا سعد بن سالم عن الثوري عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يفطر الصائم القيء ولا الحجامة ولا الإحتلام»<sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup>.

و روى ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم»<sup>(١٣)</sup>.  
و أما ما روى ثوبان<sup>(١٤)</sup> و<sup>(١٥)</sup> شداد بن أوس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(١٦)</sup> فلا دلالة فيه على [الإفطار بالحجامة]<sup>(١٧)</sup> لأنه إنما أشار به إلى عين. كذا روي في الخبر أنه مر على رجل يحجمه آخر في [شهر]<sup>(١٨)</sup> رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(١٩)</sup> فكان ذكر الحجامة [فيه]<sup>(٢٠)</sup> لتعريف [العين]<sup>(٢١)</sup> لا أنه<sup>(٢٢)</sup> علق الحكم [بها]<sup>(٢٣)</sup> وهو كقولك: «أفطر القائم و أفطر القاعد» إذا أشرت [به]<sup>(٢٤)</sup> إلى شخص بعينه لم يعد إيجاب الإفطار لأجل القيام والقعود. [١٤] و مثل قولك: «أفطر زيد»<sup>(٢٥)</sup>.

و على أن خبر الإباحة متأخر عن الحظر. و ذلك لما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا حسين بن اسحاق قال: حدثنا<sup>(٢٦)</sup> محمد بن عبد الرحمن بن سهم قال: حدثنا عيسى بن يونس عن أيوب بن محمد اليمامي عن المثني بن عبد الله عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: مر رسول الله

(١) و أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الصيام، باب من رخص للصائم أن يحتجم، الحديث: ٩٣١٦ (٣٠٨/٢). و البيهقي في المصدر السابق ٢٦٤/٤.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، الحديث: ١٨٣٧ (٦٨٥/٢).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٨٢/٥ مسند ثوبان رضي الله عنه. و أبو داود في السنن، الصوم، باب في الصائم يحتجم، الحديث: ٢٣٦٧ (٧٧٠/٢).

(٤) في ق: بن. و الصواب ما أثبتنا من د.

(٥) أخرجه أبو داود في المصدر السابق برقم: ٢٣٦٨ (٧٧٢/٢).

(٦-٦) سقط من د. التي ورد فيها مكانه: موضع الخلاف.

(٧) سقط من د.

(٨) كذا عند أبي داود في المصدر السابق برقم: ٢٣٦٩ (٧٧٢/٢). و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الصيام، باب الصائم يحتجم ٩٩/٢. و سيذكره المؤلف بسنده الخاص.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: لأنه. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(١٢) سقط من د.

(١٣) سقط من ق.

(١٤-١٤) سقط من ق.

(١٥) في د: ابن محمد الخ.

صبيحة ثمانى عشرة من [شهر]<sup>(١)</sup> رمضان برجل و هو يحتجم فقال: «أفطر الحاجم و المحجوم»<sup>(٢)</sup>. ثم أتاه رجل بعد ذلك فسأله عن الحجامة في شهر رمضان فقال: «إذا تبيغ»<sup>(٣)</sup> بأحدكم الدم فليحتجم»<sup>(٤)</sup>.

و روى أبان بن أبي عياش عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم و المحجوم» - فشكا إليه الناس الدماء<sup>(٥)</sup> فرخص للصائم أن يحتجم»<sup>(٦)</sup>.

فتبين في هذا الخبر تأخر الإباحة عن الحظر فكان أولى.

فان قيل: [قد]<sup>(٧)</sup> روي عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ احتجم و هو صائم»<sup>(٨)</sup>

محرم ثم كرهها بعد للصائم»<sup>(٩)</sup>.

قيل له: ذكر مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ احتجم و هو صائم»<sup>(٨)</sup>

فغشي عليه. فلذلك كرهه»<sup>(١٠)</sup> و الكراهية لا توجب الإفطار.

و يحتمل أن يكون المراد بقوله: «أفطر الحاجم و المحجوم» إبطال ثواب الصوم<sup>(١١)</sup> لأنهما

كانا يغتابان على ما روي في بعض الأخبار.<sup>(١٢) (١١)</sup>

[<sup>(١٣)</sup> كما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا عبد الله بن الصفر بن هلال العسكري قال:

حدثنا داود بن رشيد قال: حدثنا بقية عن محمد بن الحجاج عن جابان عن أنس قال<sup>(١٣)</sup>] قال رسول

الله ﷺ: «خمس يفطرن الصائم الكذب و الغيبة و النسيمة و النظرة بالسوء و اليمين الكاذبة»<sup>(١٤)</sup>.

(١) سقط من د.

(٢) و أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب ما يستدل به على نسخ، الحديث: ٢٦٨/٤، و سمي الرجل

جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) تبيغ الدم، أي غلبته على الإنسان. أنظر: النهاية ١٧٤/١.

(٤) هو جزء من الحديث السابق تخريجه آنفا. و قد أخرجه أيضا الدارقطني في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم،

الحديث: ٧ (١٨٢/٢).

(٥) في د: الدم.

(٦) أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في الأصل، كتاب الصوم، ١٩٤/٢.

(٧) سقط من ق.

(٨-٨) ما بين المعكوفتين ساقط من د.

(٩) قال ابن قدامة: رواه أبو اسحاق الجوزجاني في "المترجم"، المغني ٣٥١/٤.

(١٠) لم أعثر على هذه الرواية بعد البحث فما تيسر لي من المراجع. و الله أعلم.

(١١-١١) ما بين المعكوفتين سقط من د.

(١٢) منها ما أخرجه البيهقي - عن جندب رضي الله عنه - في شعب الإيمان.

(١٣-١٣) ما بين المعكوفتين من السند ساقط من ق.

(١٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات نصب الراية ٤٨٣/٢.

ﷺ صبيحة ثمانى عشرة من [شهر]<sup>(١)</sup> رمضان برجل و هو يحتجم فقال: «أفطر الحاجم و المحجوم»<sup>(٢)</sup>. ثم أتاه رجل بعد ذلك فسأله عن الحجامة في شهر رمضان فقال: «إذا تبيغ<sup>(٣)</sup> بأحدكم الدم فليحتجم»<sup>(٤)</sup>.

و روى أبان بن أبي عياش عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم و المحجوم» - فشكا إليه الناس الدماء<sup>(٥)</sup> فرخص للصائم أن يحتجم»<sup>(٦)</sup>.

فتبين في هذا الخبر تأخر الإباحة عن الحظر فكان أولى.

فان قيل: [قد]<sup>(٧)</sup> روي عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ احتجم و هو صائم»<sup>(٨)</sup> محرم ثم كرهها بعد للصائم»<sup>(٩)</sup>.

قيل له: ذكر مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ احتجم و هو صائم»<sup>(٨)</sup> فغشي عليه. فلذلك كرهه»<sup>(١٠)</sup> و الكراهية لا توجب الإفطار.

و يحتمل أن يكون المراد بقوله: «أفطر الحاجم و المحجوم» إبطال ثواب الصوم [لأنهما كانا يفتابان على ما روي في بعض الأخبار.<sup>(١١) (١٢)</sup>]

[<sup>(١٣)</sup> كما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا عبد الله بن الصفر بن هلال العسكري قال: حدثنا داود بن رشيد قال: حدثنا بقية عن محمد بن الحجاج عن جابان عن أنس قال<sup>(١٣)</sup>] قال رسول الله ﷺ: «خمس يفطرن الصائم الكذب و الغيبة و النسيمة و النظرة بالسوء و اليمين الكاذبة»<sup>(١٤)</sup>.

(١) سقط من د.

(٢) و أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب ما يستدل به على نسخ، الحديث: ٢٦٨/٤، و سمي الرجل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) تبيغ الدم، أي غلبته على الإنسان. أنظر: النهاية ١٧٤/١.

(٤) هو جزء من الحديث السابق تخريجه آنفا. و قد أخرجه أيضا الدارقطني في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث: ٧ {١٨٢/٢}.

(٥) في د: الدم.

(٦) أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في الأصل، كتاب الصوم، ١٩٤/٢.

(٧) سقط من ق.

(٨-٨) ما بين المعكوفتين ساقط من د.

(٩) قال ابن قدامة: رواه أبو اسحاق الجوزجاني في "الترجم"، المغني ٣٥١/٤.

(١٠) لم أعثر على هذه الرواية بعد البحث فما تيسر لي من المراجع. و الله أعلم.

(١١-١١) ما بين المعكوفتين سقط من د.

(١٢) منها ما أخرجه البيهقي - عن جندب رضي الله عنه - في شعب الإيمان.

(١٣-١٣) ما بين المعكوفتين من السند ساقط من ق.

(١٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات نصب الراية ٤٨٣/٢.

و أيضا: لو تعارضت الأخبار كان ما تشهد<sup>(١)</sup> له الأصول / أولى بالإستعمال. والأصول شاهدة بنفي الإفطار بالحجامة. وذلك [ لأنه لا خلاف ]<sup>(٢)</sup> أن الفصد والجراحة وسائر ما يوجب إخراج الدم [من البدن]<sup>(٣)</sup> لا يوجب الإفطار.<sup>(٤)</sup> فوجب أن تكون الحجامة مثله.

### مسألة: (يجب على الحامل و المرضع القضاء دون الفدية)<sup>(٥)</sup>

قال أبو جعفر: «و إذا خافت الحامل و المرضع على ولديهما أفطرتا و كان عليهما القضاء و لا إطعام عليهما مع ذلك».

[و ذلك]<sup>(٦)</sup> لأنهما معذورتان في الإفطار و يرجى<sup>(٧)</sup> لهما القضاء فأشبهتا<sup>(٨)</sup> المريض و المسافر في وجوب القضاء و سقوط الإطعام.

فان قيل: قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾<sup>(٩)</sup>

قيل له: قد اتفق الجميع على أن فيه إضرارا<sup>(١٠)</sup> لأن إطاعة الصوم لا يوجب الفدية بحال. ألا ترى أنه إذا لم يفطر لم تجب<sup>(١١)</sup> عليه فدية. و إذا ثبت [أن]<sup>(١٢)</sup> في الآية ضميرا [احتيج]<sup>(١٣)</sup> إلى دلالة<sup>(١٤)</sup> من غيرها في إثبات<sup>(١٥)</sup> حكمها لأنه ليس أحد الخصمين [أولى بدعوى مراد الضمير من صاحبه]<sup>(١٦)</sup>. و عندنا أن الضمير فيها "و على الذين يطيقونه ثم يعجزون".

(١) في د: شهدت.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) أنظر: المحلى ٢٠٣/٦ المسألة: ٧٥٢. والمغني ٣٥٠/٤-٣٥١.

(٥) راجع: الأصل ٢٤٥/٢. والحجة على أهل المدينة ٣٩٩/٢. المبسوط ٩٩/٣. بدائع الصنائع ٩٧/٢.

(٦) سقط من د.

(٧) يقرأ في د. و من معللها.

(٨) في د: فكاتنا كالمريض.

(٩) البقرة: ١٨٤.

(١٠) أنظر: أحكام القرآن للمؤلف ١٧٦/١-١٧٧. ولابن العربي ١١٣/١.

(١١) في د: لا تجب.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: دلالة أخرى غيرها.

(١٥) في د: إخبار.

(١٦-١٦) ما بين المعكوفتين ساقط من ق التي ورد فيها بدله: بدعوى من ادعى الضمير أولى من الآخر.

و روى نحو ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما.<sup>(١)</sup>

و أيضا: قد روي عن عبد بن مسعود<sup>(٢)</sup> و سلمة بن الأكوع رضي الله عنهما أن الآية منسوخة و أنها كانت في الصحيح المقيم إن شاء صام و إن شاء أفطر و فدى. و نسخها قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٣)</sup> (٤)

فاذا أخبر هذان أنها منسوخة بما ذكرنا<sup>(٥)</sup>، و معلوم أن ذلك لا يقال<sup>(٦)</sup> من طريق الرأي لأنه حكاية حكم كان عليهم فنسخ<sup>(٧)</sup> [فصار ذلك توقيفا<sup>(٨)</sup>].

و أيضا: فمن أوجب الفدية من السلف [على]<sup>(٩)</sup> الحامل و المرضع لم يوجب عليهما القضاء. و هو [مذهب ابن]<sup>(١٠)</sup> عمر رضي الله عنهما.<sup>(١١)</sup> و إيجاب القضاء مع الفدية مخالف لمقتضى الآية [و موجبها]<sup>(١٢)</sup> لأن الفدية ما قام مقام الشيء، كقوله تعالى: ﴿وَقَدَيْتَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(١٣)</sup> يعني أقمنه مقامه في الذبح. و قال: ﴿قَفْدِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾<sup>(١٤)</sup> أي قائم مقام الحلق حتى يصير كأنه لم يكن. فاذا كان [ذلك]<sup>(١٥)</sup> كذلك امتنع وجوب القضاء و الإطعام؛ لأن الإطعام فدية قائمة مقام الصوم. و متى أوجبنا القضاء لم يكن الإطعام فدية.

و أيضا: غير جائز أن تكون الآية / في الحامل و المرضع لما<sup>(١٦)</sup> في سياقها [١٦] من

٢٢٤  
ب

(١) أنظر: أحكام القرآن للمؤلف ١٧٦/١-١٧٨. و تفسير ابن كثير ٣١٩/١. و مصنف عبد الرزاق، الصيام، باب الشيخ الكبير، الحديث: ٧٥٧٢-٧٥٧٥ [٢٢٠/٤-٢٢٢].

(٢) أنظر: أحكام القرآن للمؤلف ١٧٦/١.

(٣) البقرة: ١٨٥.

(٤) أنظر: أحكام القرآن المصدر السابق.

(٥) في ق: ذكرنا.

(٦) في د: لا يعلم.

(٧-٧) سقط من د.

(٨) سقط من ق.

(٩) سقط من ق.

(١٠) كذا أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الصيام، باب الحامل و المرضع، الحديث: ٧٥٥٨، ٧٥٦١ [٢١٧/٤-٢١٨].

(١١) و نقل المؤلف خلاف ذلك مذهب ابن عمر إيجاب الفدية و القضاء في أحكام القرآن ١٨٠/١.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) الصافات: ١٠٧.

(١٤) البقرة: ١٩٦.

(١٥) سقط من ق.

(١٦) في د: لأن.

(١٦-١٦) سقط من د التي ورد فيها مكانه: ما منع أن يكون أريد بأيهما.



الدلالة على أنهما لم تُردّا بها<sup>(١١٦)</sup> [و هو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(١١٧)</sup> والحامل والمرضع لا تخلوان<sup>(١١٨)</sup> من أن يضر صومهما بالولد أو لا يضر، فإن<sup>(١١٩)</sup> لم يضر لم يجز لهما الإفطار، وإن كان يضر بالولد<sup>(١٢٠)</sup> لم يكن الصيام<sup>(١٢١)</sup> خيرا لهما. والآية وردت فيمن إذا صام كان الصوم خيرا<sup>(١٢٢)</sup> له من تركه. فعلمنا أنه لم يرد بها الحامل والمرضع.

### مسألة: (صيام الشيخ الفاني)<sup>(١٢٣)</sup>

قال<sup>(١٢٤)</sup>: «و من كبر فعجز<sup>(١٢٥)</sup> عن الصوم و يشس من القدرة عليه في المستأنف أفطر و أطعم<sup>(١٢٦)</sup> عن كل يوم مسكينا مثل ما يطعم صدقة الفطر». وذلك لما روي عن علي [بن أبي طالب] رضي الله عنه<sup>(١٢٧)</sup> في قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾<sup>(١٢٨)</sup> «أنه الشيخ والشيخة»<sup>(١٢٩)</sup>. وقال ابن عباس رضي الله عنه: «هم الذين يتكلفونه ولا يستطيعونه الشيخ والشيخة»<sup>(١٣٠)</sup>. وأيضا: لما كان ميؤوسا منه الصوم مع بقاء التكليف [عليه]<sup>(١٣١)</sup> صار كالذي عليه قضاء [شهر]<sup>(١٣٢)</sup> رمضان فيموت قبل أن يقضيه فتكون عليه الفدية.

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) في ق: لا تجاوزان.

(٣) في د: فإن كان لا يضر.

(٤) في د: بهما.

(٥) في د: الصوم.

(٦) في د: أفضل.

(٧) راجع: الأصل ٢/٢٤٥. المبسوط ٣/٩٩-١٠٠. بدائع الصنائع ٢/٩٧.

(٨) سقط من ق.

(٩) في ق: و عجز.

(١٠) في د: أفطر.

(١١) سقط من ق.

(١٢) البقرة: ١٨٤.

(١٣) أخرجه عنه البخاري في الصحيح، التفسير، باب قوله في أيام معدودات..: ٤٢٣٥ {١٦٣٨/٤}. وراجع:

أحكام القرآن للمؤلف ١/١٧٦.

(١٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الصيام، باب الشيخ الكبير، الحديث: ٧٥٧٧ {٢٢٢/٤}. والبخاري في

الصحيح، التفسير، باب قوله: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ الحديث: ٤٢٣٥ {١٦٣٨/٤}.

(١٥) سقط من د.

(١٦) سقط من د.

**مسألة: (على الحائض و النفساء القضاء إن أمكنهما قبل الموت)<sup>(١)</sup>**  
قال أبو جعفر: «و إذا حاضت المرأة أو نفست [فأفطرت]<sup>(٢)</sup>، قضت أيام النفاس و الحيض، إن شاءت متتابعة و إن شاءت متفرقة. فان لم يمكنها القضاء حتى ماتت فلا شيء عليها».

و ذلك [لأنها معذورة]<sup>(٣)</sup> كالمرضى و المسافرين. و قال تعالى فيهما: ﴿قَعِدَةُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(٤)</sup>  
فان أدركا<sup>(٥)</sup> الأيام كفرا<sup>(٦)</sup> بالإطعام إذا ماتا<sup>(٧)</sup> قبل القضاء و إذا لم يدركا<sup>(٨)</sup> الأيام لم يكن عليهما شيء لأنهما لم يلحقا<sup>(٩)</sup> وقت الفرض و هو العدة من أيام آخر فكانا<sup>(١٠)</sup> بمنزلة من مات قبل مجيء شهر رمضان. فكذلك الحائض و النفساء.

و إنما كان لها أن تتابع إن شاءت أو تفرق لقول [الله]<sup>(١١)</sup> تعالى: ﴿قَعِدَةُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١٢)</sup>  
فأوجب في أيام منكورة غير معينة. و اقتضى ذلك جواز فعله في أي أيام شاءت<sup>(١٣)</sup>. و لو أوجبنا [عليها]<sup>(١٤)</sup> التتابع كنا قد عينا الفرض في وقت بعينه لأ [نه]<sup>(١٥)</sup> إذا صام يوما لزمه صوم ما بعده في أيام تليه<sup>(١٦)</sup>. و ذلك خلاف موجب الآية.

و [١٧] من جهة السنة ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا عبد الله بن عبد ربه<sup>(١٨)</sup>

(١) راجع: الأصل ١٩٥/٢، ٢١٤، ٢١٥. المبسوط ٨١/٣. بدائع الصنائع ٨٩/٢.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من د التي ورد فيها بدله: لما حدثنا... كالمرضى الخ.

(٤) البقرة: ١٨٤.

(٥) في د: أدركتا.

(٦) في د: كفرتا.

(٧) في د: ماتتا.

(٨) في ق: يذكرا.

(٩) في د: لم يلحقهما.

(١٠) في د: فكانتا.

(١١) سقط من د: التي ورد فيها: قوله تعالى.

(١٢) البقرة: ١٨٤.

(١٣) في ق: شاء.

(١٤) سقط من د.

(١٥) سقط من ق.

(١٦) في د: تالية.

(١٧-١٧) سقط هذا السند من ق التي فيها مكانه: ما روي.

(١٨) في د: يقرأ: عبدويه الغيلاتي. و الصواب ما أثبتنا.

البغلاني قال: حدثنا عيسى بن أحمد العسقلاني قال: حدثنا<sup>(١٧)</sup> [بقية بن الوليد عن سليمان بن أرقم<sup>(١)</sup> عن الحسن عن أبي هريرة قال: قال رجل [يا رسول الله]<sup>(٢)</sup> علي أيام من [شهر]<sup>(٣)</sup> / رمضان فأفرق بينه؟ قال: [نعم]<sup>(٤)</sup> أرأيت لو كان عليك دين فقضيته متفرقا، أكان يجزيك؟ قال: نعم. قال: «فا[ن]<sup>(٥)</sup> الله أحق بالتجاوز والعفو»<sup>(٦)</sup>.

و من جهة النظر: أن التتابع صفة زائدة لا يجوز إيجابها إلا باللفظ لأن فيه زيادة في النص<sup>(٧)</sup> ولا تجوز الزيادة في النص<sup>(٨)</sup> إلا بنص مثله.

قال أبو جعفر: «وإن أمكنها القضاء ففرطت في ذلك حتى ماتت فقد وجب عليها أن تطعم عنها بكل يوم مسكينا كما يطعم في صدقة الفطر».

و ذلك لما روي عن عائشة رضي الله عنها: «أنهن كن يؤمرن على<sup>(٩)</sup> عهد رسول الله ﷺ إذا حضن بقضاء الصوم ولا يقضين الصلاة»<sup>(١٠)</sup>.

و إذا أدركت الأيام التي يمكنها فيها الصوم فلم تصم جعل الصوم في ذمتها فإذا ماتت قبل القضاء وجب عليها أن يقضي بالطعام.

و ذلك لما حدثنا [عبد الباقي]<sup>(١١)</sup> بن قانع قال: حدثنا محمد بن بشر بن [مطر أخو]<sup>(١٢)</sup> خطاب قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سعد المستملي قال: حدثنا اسحاق الأزرق عن شريك عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات و عليه [شهر]<sup>(١٣)</sup>

(١) في د: إبراهيم.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط ذكر ابن قانع من سند الحديث في أحكام القرآن ٢١٠/١. و أخرج نحوه - مرسلا عن محمد بن المنكدر - ابن أبي شيبه في المصنف، الصيام، باب ما قالوا في تفريق رمضان، الحديث: ٩١١٣ [٢/٢٩٢]. و الدار قطني في السنن، الصيام، باب القبلة للصائم، الحديث: ٧٧ [٢/١٩٤]. و حسن أسناده. و عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا مثله برقم: ٧٤ [٢/١٩٣].

(٧-٧) سقط من ق.

(٨) في د: في.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح، الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، الحديث: ٣١٥ [١/١٢٢]. و مسلم في الصحيح، الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، الحديث: ٣٣٥ [١/٢٦٥].

(١٠) سقط من د.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من د.

رمضان فلم يقضه فليطعم<sup>(١)</sup> عنه مكان كل يوم نصف صاع لمسكين<sup>(٢)</sup>.

[<sup>(٣)</sup> وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا أحمد بن راشد - كوفي - قال: حدثنا عمر عن أشعث عن سوار عن محمد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سئل النبي ﷺ عن رجل مات و عليه صوم رمضان؟ قال: «يطعم عنه لكل يوم مسكينا»<sup>(٤)</sup>.

و في الحديث الأول: «نصف صاع» فثبت أنه بمنزلة صدقة الفطر في مقدار الطعام<sup>(٥)</sup> فان قيل: روى ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة أتت النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله - ﷺ - إن أمي ماتت و عليها صوم شهر فأقضيه عنها؟ قال: أرأيت لو كان على أمك دين أكنت<sup>(٦)</sup> تقضيه؟ قالت: نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى»<sup>(٧)</sup>. و روى عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «من مات و عليه صيام صام عنه وليه»<sup>(٨)</sup>.

قيل له: أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما [فإنما فيه]<sup>(٩)</sup> ذكر القضاء ، و القضاء [يقع]<sup>(١٠)</sup> بالإطعام فلا دلالة فيه على جواز الصوم عنها<sup>(١١)</sup>.

و أيضاً<sup>(١٢)</sup>: لفظ حديث عائشة رضي الله عنها في أن وليه يصوم عنه محتمل أن يكون المراد منه الإطعام الذي يقوم مقام الصوم<sup>(١٣)</sup> فأطلق أن وليه يصوم عنه، و معناه يقضي عنه ما يقوم

(١) في ق: فيطعم.

(٢) و أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب من قال إذا فرط في القضاء بعد الإمكان ٢٥٤/٤. و قال: أخطأ فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى في رفعه و في قوله: نصف صاع.

(٣-٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ق.

(٤) و أخرجه الترمذي في السنن، الصوم، باب ما جاء من الكفارة، الحديث: ٧١٨ [٩٦/٣ - ٩٧]. و قال: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه و الصحيح عن ابن عمر موقوف. و ابن ماجه في السنن، الصيام، باب من مات و عليه صيام رمضان، الحديث: ١٧٥٧ [٥٥٨/١]. و البيهقي في المصدر السابق.

(٥) في ق: أكتني.

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب من مات و عليه صوم، الحديث: ١٨٥٢ [٦٩٠/٢]. و مسلم في الصحيح، الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، الحديث: ١١٤٨ [٨٠٤/٢].

(٧) أخرجه البخاري في المصدر السابق برقم: ١٨٥١ [٦٩٠/٢]. و مسلم في المصدر السابق برقم: ١١٤٧ [٨٠٣/٢].

(٨) سقط من د التي ورد فيها مكانه: فذكر فيه القضاء الخ.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: عنه.

(١١) في د: وإثما.

(١٢-١٢) سقط من د.

مقام الصوم.

و من جهة النظر: أن الصوم<sup>(١٢)</sup> عبادة على البدن فأشبه الصلاة و الإيمان، لما لم يجز أن يقوم عنه / فيه غيره كذلك [الصوم]<sup>(١١)</sup>.

فان قيل: فقد يقضى عنه الحج بعد موته و هو عبادة على البدن.

قيل له: الحج عندنا يقع عن الحاج. وإنما يلحق الميت أجر النفقة.

[<sup>(١٢)</sup> و يدل ذلك على أن الحج يقع للحاج أن شرطه أن يكون قرية له. ألا ترى أنهم لو أحجوا عنه ذميا لم يصح لأنه لا يكون قرية له. فدل على أن الحج يقع عن الحاج و إنما يلحق بالميت أجر النفقة<sup>(١٣)</sup>].

قال أبو جعفر: «فان أوصت بذلك كان من الثلث».

و ذلك لما بينا فيما سلف من مسائل الزكاة<sup>(١٤)</sup> في أن كل ما كان طريقه العبادات فانه يسقط بالموت.

[قال<sup>(١٥)</sup>]: «فان لم توص بذلك لم يخرج عنها من مالها إلا أن يتبرع بذلك وارثها».

و ذلك لما بينا. و إن تبرع وارثها جاز. لما روي أن سعد بن عبادة رضي الله عنه سأل النبي ﷺ أن<sup>(١٦)</sup> أمه ماتت و لم توص أفأتصدق عنها؟ قال: نعم».

فصل: قال أبو جعفر: «و إن أمكنها قضاء بعض ما عليها و لم يمكنها قضاء بعضه حتى ماتت و لم تقض ما أمكنها قضاؤه؛ فان أبا حنيفة و أبا يوسف قالوا: «هذا و الأول سواء»». و قال محمد: «لا يجب عليها من الأيام إلا مقدار ما قدرت على قضاؤه منها».

قال أبو بكر أحمد: هذا الخلاف الذي ذكره لا نعرفه عنهم بل المشهور [من قولهم]<sup>(١٧)</sup> جميعا أنه لا يلزمها إلا قضاء ما أدركت من الأيام<sup>(١٨)</sup>. و وجه ذلك أن الله تعالى لما عذر هؤلاء في الإفطار

(١) سقط من د.

(٢-٢) ما بين المعكوفتين ساقط من د.

(٣) راجع: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر مسألة، ترك الفطر يسقطها الموت، ص ٥٧٥

(٤) سقط من د. و القائل هو أبو جعفر الطحاوي.

(٥) في د: عن أمه أنها ماتت الخ.

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب موت الفجأة البقعة، الحديث: ١٣٢٢ [٤٦٧/١]. و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، الحديث: ١٠٠٤ [٦٩٦/٢ - ٦٩٧].

(٧) في د: عنهم.

(٨) راجع للتفصيل: بدائع الصنائع ١٠٤/٢.

ألزّمهم القضاء في أيام آخر بقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١)</sup> فمن لم يلحق العدة لم يلزمه كمن مات قبل مجيء شهر رمضان. ومقدار ما أدرك من العدة قد ثبت في ذمهم فلزمهم القضاء.

والجواب الذي ذكره أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف إنما نعرفه فيمن<sup>(٢)</sup> قال وهو مريض: «لله على اعتكاف شهر» ثم مات قبل أن يبرأ؛ فلا يلزمه شيء. فان صح يوما ثم مات فالواجب عليه قبل الموت أن يوصى بأن يقضى عنه جميع الشهر بالإطعام. وهذا صحيح وليس من<sup>(٣)</sup> مسألة قضاء [شهر]<sup>(٤)</sup> رمضان في شيء من قبل أن قضاء [شهر]<sup>(٥)</sup> رمضان / متعلق<sup>(٦)</sup> في وجوبه بلحاق العدة لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(٧)</sup> أما النذر فانه ثبت في الذمة إذا كانت الذمة صحيحة فلما نذر في حال المرض لم يلزمه في ذمته في الحال لأنها ليست ذمة صحيحة [في باب ثبوت الصوم. فاذا برأ بعد ذلك صحت ذمته]<sup>(٨)</sup> فكان بمنزلة من أوجب اعتكاف [شهر]<sup>(٩)</sup> وهو صحيح يلزمه في ذمته. فان حضره الموت بعد ذلك بساعة كان عليه أن يوصى بأن يطعم عنه لكل يوم مسكينا. وليس لزوم ذلك من حيث نذر الاعتكاف إنما هو من جهة الصوم الذي<sup>(١٠)</sup> تضمنه الاعتكاف.

### مسألة: (إباحة الفطر للمريض إذا ضره المرض)<sup>(١١)</sup>

قال<sup>(١٢)</sup>: «و من خاف أن تزداد عينه<sup>(١٣)</sup> وجعا أو [يزداد]<sup>(١٤)</sup> حماه شدة<sup>(١٥)</sup> أفطر

و قضى».

و ذلك لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١٦)</sup> يقتضي<sup>(١٧)</sup>

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) في ق: فمن.

(٣) في د: في.

(٤) سقط من د.

(٥) في د: يتعلق وجوبه.

(٦) البقرة: ١٨٤.

(٧-٧) سقط من د.

(٨) سقط من ق.

(٩) في ق: التي. والصواب ما أثبتنا من د.

(١٠) راجع: الأصل ٢٢٩/٢ - ٢٣٢. المبسوط ٨٩/٣. بدائع الصنائع ٩٤/٢.

(١١) سقط من د.

(١٢) في د: علقته.

(١٣) سقط من ق.

(١٤) في ق: شديدة.

(١٥) البقرة: ١٨٥.

(١٦) في ق: قضى.

ظاهرة إباحة الإفطار لكل مريض. إلا أنه قد اتفق أهل العلم على [أن]<sup>(١)</sup> المرض الذي لا يضر معه الصوم لا يبيح الإفطار.<sup>(٢)</sup> فخصصناه من الظاهر وبقي حكم اللفظ فيما عداه.

و أباح النبي ﷺ الإفطار للحامل والمرضع<sup>(٣)</sup> لما يخافان على الولد من الضرر، فضرر نفسه أولى بإباحة الإفطار [من أجله]<sup>(٤)</sup>. وليس الضرر<sup>(٥)</sup> من هذا كالسفر لأن [ضرر]<sup>(٦)</sup> السفر الذي يوجب قصر الصلاة يبيح الإفطار، وإن لم يضره الصوم. ولا نعلم فيه خلافا.<sup>(٧)</sup>

**مسألة: (يمسك الصبي والكافر بقية يومهما عند البلوغ والإسلام)<sup>(٨)</sup>**  
قال: «و من بلغ [من الصبيان]<sup>(٩)</sup> أو أسلم في يوم من شهر رمضان أمسك عن الطعام بقية يومه وصام ما بقي من الشهر».

و ذلك لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(١٠)</sup> و معلوم<sup>(١١)</sup> أن المراد شهود بعض الشهر بالتكليف لأنه لو كان المراد شهود جميع الشهر لما لزمه صوم [شهر]<sup>(١٢)</sup> رمضان إلا في شوال. فثبت أن<sup>(١٣)</sup> شرط لزوم الصوم شهود بعض الشهر و أمسك في ذلك اليوم وإن كان<sup>(١٤)</sup> منقطرا لأن الإسلام والبلوغ لو كانا موجودين في أول النهار كانا مأمورين بالصيام. وإنما<sup>(١٥)</sup> لم يصح لهما ابتداء الصوم في بعض النهار وإن كان قبل الزوال من قبل أن الكفر والصغر يتنافيان / صحة الصوم. فصارا كمن أكل في أول النهار وكالمرأة إذا كانت حائضا في أول النهار ثم طهرت فلم

(١) سقط من د.

(٢) أنظر: المغني ٤/٤٠٣ - ٤٠٥ . وبداية المجتهد ١٧٦/٥.

(٣) أخرجه - من حديث أنس بن مالك الكعبي رضي الله عنه أحد بني عبد الله بن كعب - الترمذي في السنن، الصوم، باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلئ والمرضع، الحديث: ٧١٥ [٩٤/٣]. وحسنه. وأبو داود في السنن، الصوم، باب اختيار الفطر، الحديث: ٢٤٠٨ [٧٩٦/٢].

(٤) سقط من د.

(٥) في د: المرض.

(٦) سقط من د.

(٧) أنظر: المغني ٤/٣٤٥، ٤٠٦.

(٨) راجع: الأصل ٢/٢١٣، ٢٣٣، ٢٣٥. المبسوط ٣/٨٠، ٩٣. بدائع الصنائع ٢/٨٧.

(٩) سقط من ق.

(١٠) البقرة: ١٨٥.

(١١) في ق: والمعلوم.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في د: إن لزوم شرط.

(١٤) في د: ولو كان.

(١٥) في د: وأما يصح.

يجزئها صوم ذلك اليوم. ولا يجب على هذين قضاء هذا اليوم ولا ما قبله، لأن الكفر والصغر يتنافيان صحة <sup>(١)</sup> [تكليف الصوم. أما الصبي فليس بمخاطب، وأما الكافر فلأن صحة <sup>(٢)</sup> صومه متعلقة] <sup>(٣)</sup> بتقديم الإيمان عليه.

### حكم صوم الجنون والمغى عليه <sup>(٤)</sup>

قال أبو جعفر: «و من جُن قبل [شهر] <sup>(٥)</sup> رمضان فلم يزل كذلك حتى خرج الشهر ثم أفاق فلا قضاء عليه».

لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ <sup>(٦)</sup> وهذا لم <sup>(٧)</sup> يشهد <sup>(٨)</sup> شيئا من <sup>(٩)</sup> الشهر.

و أيضا: فإن الجنون إذا دام استحق به الولاية فصار كالصبي. و يفارق الصبي من جهة أن الصبي إذا بلغ في بعض الشهر لم يلزمه قضاء ما مضى منه، و المجنون إذا أفاق في شيء من الشهر قضاء كله لأن الجنون لا يتنافى صحة الصوم. و الدليل عليه أنه لو نوى الصوم من الليل ثم جُن في <sup>(١٠)</sup> النهار لم يبطل صومه. و الكفر بمنزلة الصغر في هذا لأنه يتنافى صحة الصوم. ألا ترى أن من ارتد و هو صائم بطل صومه.

فإن أفاق في شيء من الشهر قضاء كله لقول [الله] <sup>(١١)</sup> تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ <sup>(١٢)</sup>. و قد بينا أن المراد شهود بعض الشهر. فقد وجد شرط تكليف [الصوم] <sup>(١٣)</sup> فلزمه جميع الشهر إذ كان الجنون لا يتنافى صحة الصوم على ما بينا.

و من أغمي عليه شهر رمضان [كله] <sup>(١٤)</sup> قضاء لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ <sup>(١٥)</sup> و المغى عليه مريض، فلزمه القضاء بالعموم.

(١-١) ما بين المعكوفتين ساقط من د.

(٢) سقط من ق.

(٣) راجع: الأصل ٢٠٣/٢ - ٢٢٨، ٢٢٩ - المبسوط ٣/٧٠، ٨٧ - ٨٨. بدائع الصنائع ٨٨/٢.

(٤) سقط من د.

(٥) البقرة: ١٨٥.

(٦) في د: لا.

(٧-٧) سقط من د.

(٨) في د: بالنهار.

(٩) في د: قوله تعالى.

(١٠) البقرة: ١٨٥.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من د.

(١٣) البقرة: ١٨٥.



و أيضا: فان الإغماء<sup>(١)</sup> لا يستحق به الولاية<sup>(٢)</sup> ولا يتنافى صحة الصوم فصار فيه كالنائم  
فلزمه القضاء. و فارق الجنون لأن الجنون يستحق به الولاية عليه<sup>(٣)</sup> [فصار كالصغير<sup>(٤)</sup>].  
و أيضا: فان الإغماء لا يؤثر في العقل بل العقل قائم، وإنما هناك عارض يمنع الإدراك و  
العلم. و الجنون يؤثر في<sup>(٥)</sup> العقل فيصير من<sup>(٦)</sup> هذا الوجه أيضا بمنزلة الصغير.

**مسألة: [رؤية الواحد الهلال توجب عليه الصيام ولا يبيح له الفطر]<sup>(٧)</sup>**

قال أبو جعفر<sup>(٨)</sup>: «و من رأى هلال شهر رمضان وحده صام».

/ و ذلك لقول النبي ﷺ: «صوموا لرؤيته»<sup>(٩)</sup> و هو خطاب لكل احد في نفسه. فان أفطر لم  
تكن عليه كفارة، لأن وجوب كفارة [شهر]<sup>(١٠)</sup> رمضان متعلقة بافساد صوم مستحق العين و المستحق  
العين هو الذي يلزم فرضه الكافة فلما لم يلزم فرضه غيره إذ كان هو الرائي وحده صار<sup>(١١)</sup> بمنزلة  
المفطر في قضاء [شهر]<sup>(١٢)</sup> رمضان و صوم كفارة اليمين و [النذر]<sup>(١٣)</sup> و نحوه فلا تلزمه الكفارة.  
و وجه آخر: و هو أن هذا اليوم لما كان محكوما عند الإمام و سائر الناس بأنه من غير  
[شهر]<sup>(١٤)</sup> رمضان، صار ذلك شبهة في سقوط الكفارة. كمن وطئ جارية بينه و بين غيره فلا يجب  
عليه الحد. [و كمن وطئ جارية على عقد فاسد عنده و جائز عند غيره<sup>(١٥)</sup>].

قال أبو جعفر: «و من رأى هلال شوال وحده لم يفطر».

و ذلك لقول النبي ﷺ: «فطركم يوم تفطرون»<sup>(١٦)</sup>. فاذا كان محكوما عند الناس بأنه

(١) في د: المغنى.

(٢-٢) ما بين المعكوفتين ساقط من د.

(٣) في د: خلاف الصغير.

(٤) في د: بمس العقل.

(٥) في ق: في.

(٦) راجع: الأصل ١٩٩/٢ - ٢٠٠. المبسوط ٦٤/٣. بدائع الصنائع ٨٠/٢ - ٨٣.

(٧) في د: أبو بكر. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيت الهلال فصوموا»، الحديث: ١٨١٠

[٦٧٤/٢]. و مسلم في الصحيح، الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، الحديث: ١٠٨١

[٧٦٢/٢].

(٩) سقط من د.

(١٠) في ق: صام.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من ق.

(١٣-١٣) سقط من د.

(١٤) أخرجه أبو داود في السنن، الصوم، باب إذا أخطأ القوم الهلال، الحديث: ٢٣٢٤ [٧٤٣/٢ - ٧٤٤]. و

الترمذي في السنن، الصوم، باب ما جاء الصوم يوم تصومون، الحديث: ٦٩٧ [٨٠/٣] و قال: حسن غريب.

[<sup>(١)</sup> من شهر رمضان] لم يسغ له أن يفطر فيعرض نفسه للتفسيق <sup>(٢)</sup>.

فان قيل: قوله ﷺ: «و أفطروا لرؤيته» <sup>(٣)</sup> يبيح له الإفطار بالرؤية.

قيل له: يخصه ما ذكرنا من الدلالة.

و أيضا: فان اللفظ إنما يتناول رؤية الجميع لا رؤية الواحد.

### مسألة: { لا يجزئ صوم رمضان قبل حلوله ولا صيام أيام العيد والتشريق } <sup>(٤)</sup>

قال: «و من اشتبهت عليه الشهور و هو في أرض الحرب فتحرى شهرا فصامه

فهو على ثلاثة أوجه: إن صام قبل [شهر] <sup>(٥)</sup> رمضان لم يجزه، و إن صام شهر <sup>(٦)</sup> رمضان، أو صام بعده أجزاءه».

أما إذا صام قبله فانه <sup>(٧)</sup> لا يجزيه لأن الفرض لا يقع موقعه إلا بحضور وقته أو وجود سببه. و ذلك معذور في الصوم قبل [شهر] <sup>(٨)</sup> رمضان. ألا ترى أن النبي ﷺ قال يوم النحر: «إن أول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح، فمن ذبح قبل الصلاة فانما هي شاة لحم قدمها لأهله. فليعد أضحيته» <sup>(٩)</sup>. كمن صلى الظهر قبل الزوال فلا يجزيه.

و إن صادف [شهر] <sup>(١٠)</sup> رمضان أجزاءه لقول الله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» <sup>(١١)</sup> و هذا قد شهد به وصامه.

و إن صام بعد / [شهر] <sup>(١٢)</sup> رمضان أجزاءه لأنه قد نوى ما عليه من فرض صوم [شهر] <sup>(١٣)</sup> رمضان.

(١-١) في د مكانه: يوم صوم.

(٢) في ق: للتفسيق.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) راجع: الأصل ١٩٧/٢. المبسوط ٥٩/٣. بدائع الصنائع ٧٨/٢. ٨٠. ١٠٢. و ما بعدها.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: و إن صادف رمضان.

(٧) في د: فلا يجزيه.

(٨) سقط من د.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح، العيدين، باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد، الحديث: ٩٣٣ {٣٣١/١}.

و مسلم في الصحيح، الأضاحي، باب وقتها، الحديث: ٧/١٩٦٠ {١٥٥٣/٣}.

(١٠) سقط من د.

(١١) البقرة: ١٨٥.

فان قيل: قد حصل عليه القضاء في ذمته لفوات الوقت فينبغي أن لا يجزيه إلا مع نية القضاء.

قيل له: إذا نوى ما عليه من فرض الصوم فقد أجزى لأن القضاء هو الذي عليه من فرضه.

قال: «فان صام يوم الفطر أو يوم النحر أو أيام التشريق لم يجزه».

[<sup>(١)</sup> لأن هذه الأيام لا يجزي صومها عن واجب لنهي<sup>(١)</sup>] النبي ﷺ عن صيام هذه الأيام<sup>(٢)</sup>

فيحصل<sup>(٣)</sup> صومه ناقصا بالنهي فلم يجزئه عن الفرض.

### مسألة: [حكم الشهادة بروية هلال رمضان]<sup>(٤)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٥)</sup>: «و يقبل في الشهادة على رؤية [هلال]<sup>(٦)</sup> [شهر]<sup>(٧)</sup> رمضان

رجل واحد مسلم أو امرأة مسلمة عدلا كان الشاهد بذلك أو غير عدل بعد أن يكون

شهد<sup>(٨)</sup> أنه رآه خارج المصر أو أنه رآه في المصر وفي السماء علة تمنع العامة من

التساوي في رؤيته».

قال أبو بكر أحمد: قوله في الشاهد أنه يقبل شهادته على رؤية الهلال عدلا كان أو غير عدل

ليس بسديد. لأن من مذهب أصحابنا أنه لا يقبل في ذلك إلا شهادة عدل في نفسه، و يقبل فيه

شهادة العبد والمحدود في القذف والمرأة بعد أن يكونوا<sup>(٩)</sup> عدولا في دينهم<sup>(١٠)</sup>.

و ذلك لأن هذا شيء من أمر الدين ولا يقبل فيه إلا خبر العدل مثل خبر الواحد عن رسول الله

ﷺ لا يقبل إلا أن<sup>(١١)</sup> يكون مخبره عدلا.

(١-١) سقط من ق.

(٢) أخرجه - من حديث عمر رضي الله عنه في نهى صوم يوم الفطر و يوم النحر - البخاري في الصحيح، الصوم،

باب صوم يوم الفطر، الحديث: ١٨٨٩ [٧٠٢/٢] - وفي نهى صوم أيام التشريق من حديث نبيشة الهذلي و

كعب بن مالك رضي الله عنهما - مسلم في الصحيح، الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق، الحديث:

١١٤١-١١٤٢ [٨٠٠/٢ - ٨٠١].

(٣) في د: فحصل.

(٤) راجع: الأصل ١٩٩/٢ - ٢٠٠، ٢١٠، المبسوط ٦٤/٣، ٧٨، بدائع الصنائع ٨٠/٢ - ٨٣.

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من ق.

(٧) سقط من د.

(٨) في د: شهدا به لخروج المصر.

(٩) في ق: يكون.

(١٠) في د: أنفسهم.

(١١) في د: إلا إذا كان الخ.

و الدليل على قبول [خبر]<sup>(١)</sup> الواحد فيه ما رواه سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: أني رأيت هلال [شهر]<sup>(٢)</sup> رمضان. فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم. قال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم. قال: «يا بلال! أذن في الناس أن صوموا غدا»<sup>(٣)</sup> فدل<sup>(٤)</sup> هذا الخبر على معنيين:

أحدهما: قبول خبر الواحد في هلال [شهر]<sup>(٢)</sup> رمضان إذا كان بالسما علة.

والثاني: أن ظاهر الإسلام يوجب العدالة وقبول الشهادة [منه]<sup>(٥)</sup> ما لم يظهر منه ما يسقطها. و روى أبو بكر بن نافع<sup>(٦)</sup> عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «ترأى<sup>(٧)</sup> الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيت فصام وأمر الناس بصيامه<sup>(٨)</sup>»<sup>(٩)</sup>.

/ قال أبو بكر أحمد: و قول أبي جعفر: «بعد أن يكون رآه خارج المصر» لا معنى له لأن من أصلهم أن خبره غير<sup>(١٠)</sup> مقبول إذا لم تكن بالسما علة. سواء كان في المصر أو خارج المصر. وإنما يقبل خبره إذا كان بالسما علة سواء كان في مصر أو غيره.

قال: «و إن<sup>(١١)</sup> كان في المصر و لا علة في السما لم يقبل في ذلك إلا الجماعة».

قال أبو بكر أحمد: و ذلك لأنه لا يمتنع في العادة مع ارتفاع المواقع و تساوي هم [الجميع]<sup>(١٢)</sup> في طلب [رؤية الهلال]<sup>(١٣)</sup> [مع صحة أبصارهم]<sup>(١٤)</sup> أن يختص بعضهم برؤيته، دون

(١) سقط من د.

(٢) سقط من د.

(٣) أخرجه الترمذي في السنن، باب ما جاء في الصوم بالشهادة، الحديث: ٦٩١ (٧٤/٣). و قال: في اسناده خلاف. و أبو داود في السنن، الصوم، باب شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، الحديث: ٢٣٤٠ (٧٥٤/٢). و الحاكم في المستدرک على الصحيحين، الصيام، ٤٢٤/١ و صححه وسكت عنه الذهبي.

(٤) في د: فقد دل.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: رافع. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(٧) في ق: رأى.

(٨) في د: بالصيام.

(٩) أخرجه أبو داود في السنن، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، الحديث: ٢٣٤٢ (٧٥٦/٢). و البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان، ٢١٢/٤.

(١٠) في د: ليس بمقبول.

(١١) في د: وإذا.

(١٢) سقط من د.

(١٣) سقط من ق.

(١٤) في د: و تساوي الأبصار.

الباقين<sup>(١)</sup>. وإذا لم يخبر به الجماعات الكثيرة [التي]<sup>(٢)</sup> يوجب<sup>(٣)</sup> خبرها<sup>(٤)</sup> العلم لم يلتفت إليه.  
قال أبو جعفر: «ولا يقبل في هلال الفطر إذا كان بالسما علة إلا شهادة رجلين  
أو رجل وامرأتين، أحرار عدول».  
[<sup>(٥)</sup> قال أبو بكر: وكذلك عندهم هلال ذي الحجة لا يقبل في [رؤيته]<sup>(٦)</sup> إلا شهادة من تقطع  
شهادتهم الخصومة<sup>(٧)</sup>]. وذلك لما:

حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى البزاز  
قال: أخبرنا سعيد بن سليمان<sup>(٨)</sup> قال: حدثنا عباد عن أبي ملك الأشجعي قال: حدثنا حسين بن  
الحارث الجدلي - جديلة<sup>(٩)</sup> قيس - أن أمير مكة وهي الحارث بن حاطب أخو<sup>(١٠)</sup> محمد [بن]<sup>(١١)</sup>  
حاطب، خطب ثم قال: «عهد إلينا رسول الله ﷺ بأن ننسك لرؤية الهلال فإن لم نره وشهد شاهدًا  
عدل، نسكنا بشهادتهما. وقد شهد هذا من رسول الله ﷺ هذا. وأشار إلى عبد الله بن عمر<sup>(١٢)</sup>،  
فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما<sup>(١٣)</sup>: «بذلك أمرنا رسول الله ﷺ»<sup>(١٤)</sup>.

ومعنى قوله: ننسك لرؤية [الهلال]<sup>(١٥)</sup> يريد به صلاة العيد كما قال النبي ﷺ في حديث  
البراء بن عازب رضي الله عنه: «إن أول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح<sup>(١٦)</sup>» فسمى صلاة  
العيد نسكا. فصار هذا الحديث أصلا في هلال شوال أنه لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين كما شرط النبي  
ﷺ. والخبر الأول أصل في قبول شهادة الواحد في هلال [شهر]<sup>(١٧)</sup> رمضان لأن النبي ﷺ قبل قول  
الأعرابي وحده فيه.

(١) في د: دون بعض الناس.

(٢) سقط من ق.

(٣) في ق: لم يوجب.

(٤) في ق: خبره.

(٥-٥) ما بين المعكوفتين ساقط من ق.

(٦) وردت هنا في د كلمة لم أثبتنها فأضفت ما بين المعكوفتين لتتام المعنى.

(٧) في ق: سليم. والصواب ما أثبتنا من د. وهو الموافق لمصدر المؤلف.

(٨) في ق: جديلة بن قيس. والذي أثبتنا موافق لمصدر المؤلف.

(٩) في ق: أبو. والصواب ما أثبتنا من د.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في ق: عمرو. والصواب ما أثبتنا من د.

(١٢) ساقط أبي داود، الصوم، باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال، الحديث: ٢٣٣٨ {٧٥٢/٢}.

(١٣) سقط من د.

(١٤) سبق تخريجه قريبا.

(١٥) سقط من د.

و إذا صح ذلك في هلال شوال كان حكم هلال ذي الحجة مثله لأن أحدا لم يفرق بينهما.  
/ ولأنهما متساويان في أن كل واحد منهما تتعلق به حقوق الناس: أما هلال شوال فالإفطار.  
و أما هلال ذي الحجة فالحج والنحر والإحلال من الحج فلم فيه منافع، فاشبهت الشهادة على حقوق  
الناس. و أما هلال [شهر]<sup>(١)</sup> رمضان فانما يلزمهم فيه فرض لا يتعلق بشيء من حقوقهم فقبلت فيه  
شهادة الواحد.

و أيضا: فان حكم الصوم أن يستظهر له ويحتاط فيه و من الإحتياط [٢] فيه أن يصام  
بقول<sup>(٣)</sup> [الواحد ويحتاط له أيضا بأن لا يفطر إلا بشهادة اثنين كما قال علي [بن أبي طالب]<sup>(٣)</sup>  
رضي الله عنه : «لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من [شهر]<sup>(١)</sup> رمضان»<sup>(٤)</sup>. و  
روى نحو قولنا في هلال شوال عن علي<sup>(٥)</sup> و عمر<sup>(٦)</sup> و عبد الله بن مسعود<sup>(٧)</sup> رضي الله عنهم  
أجمعين.

### مسألة: (رؤية الهلال في النهار)<sup>(٨)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٩)</sup>: «و إذا رأي الهلال نهارا فهو لليلة الجائية. و قال أبو يوسف  
أخيراً: إن كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية و إن كان بعد الزوال فهو لليلة  
الجائية».

قال أبو بكر: قد روي نحو القول الأول عن علي<sup>(١٠)</sup> و عبد الله بن مسعود<sup>(١١)</sup> و عن عمر رضي

(١) سقط من د.

(٢-٢) سقط من د التي ورد فيها مكانه: الصوم قبول الواحد.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه الإمام الشافعي في الأم، كتاب الصيام، ٩٤/٢. و من طريقه البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب  
الشهادة على رؤية هلال رمضان ٢١٢/٤.

(٥) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، الصيام، باب من كان يقول: لا يجوز إلا بشهادة رجلين: ٩٤٦٩  
[٣٢٠/٢].

(٦) أخرجه عنه عبد الرزاق في المصنف، الصيام، باب أصبح الناس صياما و قد رئي الهلال: ٧٣٣٨ [١٦٥/٤]. و  
ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ٩٤٧٣ [٣٢١/٢].

(٧) لم أعثر عليه فيما تيسر لي من المراجع.

(٨) راجع: الحجة على أهل المدينة ٣٧٧/١. بدائع الصنائع ٨٢/٢.

(٩) سقط من د.

(١٠) لم أعثر على تأييد القول الأول عن علي رضي الله عنه، و إنما صح عنه تأييد القول الثاني، أخرجه عنه ابن  
أبي شيبة في المصنف، باب في الهلال يرى نهارا، الحديث: ٩٤٥٤ [٣١٩/٢]. و عبد الرزاق في المصدر  
السابق برقم: ٧٣٣٣ [١٦٣/٤].

(١١) ذكره البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب الهلال يرى بالنهار، ٢١٣/٤.

الله عنه في إحدى الروايتين<sup>(١)</sup>. و روي عنه رواية أخرى<sup>(٢)</sup> مثل قول أبي يوسف. وجه القول<sup>(٣)</sup> الأول قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(٤)</sup> ولا يجوز إباحة الإفطار في بعض النهار.

و أيضا: لما اتفق الجميع على أن رؤيته بعد الزوال يوجب أن يكون لليلة المستقبلية<sup>(٥)</sup> وجب أن يكون كذلك حكم رؤيته قبل الزوال. إذ جائز أن يكون رؤيته قبل الزوال لكبره لا لأنه [لليلة]<sup>(٦)</sup> الماضية إذ قد يكون بعض الأهلة أكبر من بعض.

و أيضا: لو جاز اعتبار رؤيته نهارا<sup>(٧)</sup> لوجب أن يكون الصوم والفطر من وقت الرؤية. وهذا يوجب أن يكون بعض اليوم من [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان وبعضه من شوال. وأن يكون الشهر تسعة وعشرين يوما ونصفا. وذلك خلاف السنة<sup>(٩)</sup> والإجماع<sup>(١٠)</sup>. فثبت أن لا عبرة برؤيته نهارا وأن الحكم متعلق برؤيته ليلا.

فان قيل: قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته» يقتضي إيجاب الصوم برؤيته نهارا لأنه لم يخص الليل دون النهار.

قيل له: / المراد لرؤية ماضية لا لرؤية مستقبلية. و معلوم أنه لا يلزمه<sup>(١١)</sup> صوم بعض النهار لرؤيته نهارا<sup>(١٢)</sup> فعلم أنه أراد لرؤيته ليلا<sup>(١٣)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف، الصيام، باب في الهلال يرى نهارا أي فطر أم لا؟ الحديث: ٩٤٦٠ [٣١٩/٢].

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصدر السابق برقم: ٧٣٣٢ [١٦٣/٤]. وابن أبي شيبه في المصدر السابق برقم: ٩٤٥٧ [٣١٩/٢].

(٣) في ق: قول الأول.

(٤) البقرة: ١٨٧.

(٥) أنظر: بداية المجتهد ١٣٠/٥. والمغني ٤٣١/٤.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: بالنهار.

(٨) سقط من د.

(٩) وذلك لحديث ابن عمر رضي الله عنه حيث يقول فيه الرسول ﷺ: «أن الشهر تسعة وعشرون يوما أو ثلاثون

يوما». أخرجه مسلم في الصحيح، الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، الحديث: ١٠٨٠.

[٧٥٩-٧٦٢].

(١٠) أنظر: بداية المجتهد ١٢٦/٥-١٢٧.

(١١) في د: لا يلزم.

(١٢) في د: بالنهار.

(١٣) في د: بالليل.

### مسألة: (إباحة الكحل و السواك للصائم في صومه)<sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: «ولا بأس بالكحل و السواك للصائم».

أما الكحل فلما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: حدثنا محمد بن سليم<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا حبان بن علي عن محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده «أن النبي ﷺ كان يكتحل بالإثمد و هو صائم»<sup>(٣)</sup>.

و أما السواك فلما روى الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت<sup>(٤)</sup>: قال رسول الله ﷺ: «من خير خصال الصائم السواك»<sup>(٥)</sup>.

و [حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا حسن بن إسحاق بن بهلول قال: حدثنا إسحاق بن عيسى الطماع عن القاسم بن عبد الله عن<sup>(٦)</sup> أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن<sup>(٧)</sup> بن عبد الله بن عمر<sup>(٨)</sup>] العمري عن سالم [بن عبد الرحمن]<sup>(٩)</sup> عن أبيه «أن رسول الله ﷺ كان يستاك بالسواك الرطب و هو صائم»<sup>(١٠)</sup>.

فان قيل: [إن<sup>(١١)</sup> السواك يذهب بالخلوف]<sup>(١٢)</sup> و الخلوف مستحب للصائم<sup>(١٣)</sup> لقول النبي ﷺ: «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»<sup>(١٤)</sup>.

قيل له: السواك يزيد في الخلوف<sup>(١٥)</sup> [لأن الخلوف<sup>(١٦)</sup> يكون من] الخواء و الجوع، و

(١) راجع: الأصل ٢٠٢/٢، ٢٤٣، ٢٤٤، المبسوط ٦٧/٣، ٩٩، بدائع الصنائع ١٠٦/٢.

(٢) في د: سليمان.

(٣) و أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب الصائم يكتحل ٢٦٢/٤.

(٤) في د: قال.

(٥) أخرجه ابن ماجه في السنن، الصيام، باب ما جاء في السواك و الكحل للصائم، الحديث: ١٦٧٧ [٥٣٦/١]. و

الدار قطني في السنن، الصيام، باب السواك للصائم، الحديث: ٦ [٢٠٣/٢] و قال: مجالد غيره أثبت منه.

(٦-٦) ما بين المعكوفتين من السند ساقط من ق التي فيها مكانه: روى أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن العمري.

(٧-٧) سقط من ق.

(٨) سقط من د.

(٩) لم أعثر عليه فيما تيسر لي من المراجع. و الله اعلم.

(١٠) سقط من د.

(١١-١١) سقط من ق.

(١٢) في ق: و قال النبي الخ.

(١٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الصوم، باب فضل الصوم، الحديث: ١٧٩٥ [٦٧٠/٢]. و مسلم في الصحيح،

الصيام، باب فضل الصيام، الحديث: ١١٥١ [٨٠٦/٢ - ٨٠٧].

(١٤) سقط من ق.

(١٥) سقط من د.



السواك يزيد فيه.

### مسألة: {إذا استقاء عمدا يجب القضاء فقط} <sup>(١)</sup>

قال [أبو جعفر] <sup>(٢)</sup>: «و من ذرعه القيء و هو صائم لم يفطره و إن استقاء عمدا فقد أفطر و وجب عليه قضاء يوم بلا كفارة».

و ذلك لما روى <sup>(٣)</sup> عيسى بن يونس و حفص بن غياث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من ذرعه القيء و هو صائم فليس عليه قضاء و إن استقاء فليقض» <sup>(٤)</sup>. و حديث أبي الدرداء و ثوبان رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ قاء فأفطر» <sup>(٥)</sup>.

قال أبو بكر أحمد: و كان القياس أن لا يفطر الاستقاء لأن سائر ما <sup>(٦)</sup> يخرج من البدن لا ينقض [الصوم] <sup>(٧)</sup> مثل البول و الغائط و غيرهما إلا أنهم تركوا القياس فيه للأثر. فان قيل: قد روي أن النبي ﷺ قال: «ثلاث لا يفطرن الصائم القيء و الحجامة و الاحتلام» <sup>(٨)</sup>.

قيل له: معناه <sup>(٩)</sup>: «إذا ذرعه القيء» على ما روى في خبر أبي هريرة <sup>(١٠)</sup> رضي الله عنه.

### مسألة: {القضاء بلا كفارة في السعوط و الحقنة و قطرة الأذن و الإحليل} <sup>(١١)</sup>

قال: «و من استعط أو احتقن و هو صائم ذاك لصومه كان عليه القضاء بلا

(١) راجع: الأصل ١٩٢/٢، المبسوط ٥٦/٣، بدائع الصنائع ٩٢/٢.

(٢) سقط من ق.

(٣) في د: رواه.

(٤) أخرجه الترمذي في السنن، الصوم، باب ما جاء في من استقاء عمدا، الحديث: ٧٢٠ [٩٨/٣] قال: حسن غريب. و أبو داود في السنن، الصوم، باب الصائم يستقيء عامدا، الحديث: ٢٣٨٠ [٧٧٦/٢]. و الحاكم في المستدرك، كتاب الصوم، ٤٢٧/١. و صححه على شرط الشيخين، و وافقه الذهبي.

(٥) حديث أبي الدرداء أخرجه أبو داود في السنن، الصوم، باب الصائم يستقيء عامدا، الحديث: ٢٣٨١ [٧٧٨/٢]. و ذكره الترمذي في السنن، الصوم، باب في من استقاء عمدا، ٩٩/٣. و كذا حديث ثوبان عندهما في نفس المصدرين.

(٦) في د: الأشياء الخارجة من البدن لا تنقض.

(٧) سقط من د.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) في ق: و معنى إذا الخ.

(١٠) سبق تخريجه.

(١١) راجع: الأصل ٢٠٢/٢، المبسوط ٦٧/٣، بدائع الصنائع ٩٣/٢.

كفارة<sup>(١)</sup>. و كذلك من قطر في / أذنه».

قال أبو بكر أحمد: الأصل فيه حديث لقيط بن صبرة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «بالغ في الاستنشاق [٣] إلا أن تكون صائماً»<sup>(٤)</sup>. فأمر بالمبالغة في الاستنشاق ونهى عنها لأجل الصوم.

فلولا أن ما يصل إلى حلقه من الماء بالاستنشاق<sup>(٥)</sup> [يوجب<sup>(٦)</sup> الإفطار لما كان للنهي عن المبالغة فيه فائدة. فصار ذلك أصلاً في أن كل ما وصل إلى الجوف من غير مجرى الطعام والشراب [فانه]<sup>(٧)</sup> يوجب الإفطار فلذلك قال أبو حنيفة في الجائفة<sup>(٨)</sup>: إذا داواها بدواء رطب فطره لوصوله إلى الجوف. وفي اليابس لا يفطره لأنه لا<sup>(٩)</sup> يصل إلى الجوف. [٩] ولو علم وصوله إلى الجوف فطره<sup>(١٠)</sup>].

و لم يختلف الجواب في الرطب و اليابس من جهة الرطوبة و اليابوسة وإنما اختلف من جهة<sup>(١١)</sup> أن اليابس لا يصل في العادة إلى الجوف، و الرطب يصل. فهذا اعتبار جار في كل ما وصل<sup>(١٢)</sup> إلى الجوف و استقر فيه، مما استطاع منه الامتناع في العادة.

و<sup>(١٣)</sup> أما أبو يوسف و محمد: فأنهما يعتبران وصوله<sup>(١٤)</sup> إلى الجوف من مخارق<sup>(١٥)</sup> البدن التي هي خلقة في بنية الإنسان قياساً على ما يصل بالاستنشاق و هو الذي ورد فيه النهي. قال أبو جعفر: «و إن قطر في احليله فلا قضاء عليه في قول أبي حنيفة. و قال أبو يوسف و محمد: عليه القضاء».

(١) في د: قال: وكذلك.

(٢) في د: ضمرة. و الصواب ما أثبتنا.

(٣-٣) ما بين المعكوفتين ساقط من د.

(٤) سبق تخريجه في كتاب الطهارة.

(٥) في ق: وجب.

(٦) سقط من ق.

(٧) هي الطعنة التي تنفذ إلى الجوف . النهاية: ٣١٧/١.

(٨) في د: لم يصل.

(٩-٩) سقط من د.

(١٠) في د: من أجل.

(١١) في ق: يصل.

(١٢) في د: فأما.

(١٣) في د: وصولها.

(١٤) في د: مجاري.

(١٥) في د: البدن مع التي الخ.

قال أبو بكر أحمد: محمد مع أبي حنيفة في الأصول<sup>(١)</sup> في هذه المسألة. وقد حكى عن محمد أنه وقف في ذلك.

وجه قول أبي حنيفة: أنه ليس من المثانة مجرى إلى الجوف.<sup>(٢)</sup> وما يصير إلى هناك من البول فانما يصير فيها<sup>(٣)</sup> بالرشح. فإذا لم يصل [من]<sup>(٤)</sup> هناك إلى الجوف لم يفطر. كما أن من أخذ في فيه ماء لم يفطره، لأنه لم يصل إلى الجوف. كذلك ما حصل في المثانة.

فإن قيل: إذا استعط و وصل الدهن إلي دماغه فطره ذلك. قيل له: لا [نه]<sup>(٥)</sup> ينزل منه إلى الخلق و يصل [إلى]<sup>(٦)</sup> الجوف. ولأبي يوسف أن المثانة جوف فيفطره ما يحصل فيها.

### مسألة: (تعمد الأكل و الشرب بعد ما أكل أو شرب ناسيا)<sup>(٧)</sup>

قال أبو جعفر: «و من أكل ناسيا في [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك متعمدا فإن عليه / القضاء و لا كفارة عليه».

لأن الأكل لو وقع عمدا فطره فقد يشبهه مثله على بعض الناس فيظن أن الأكل ناسيا يفطره. وهو القياس أيضا عندنا فصار ذلك شبهة في سقوط الكفارة. إذ كانت<sup>(٩)</sup> كفارة [شهر]<sup>(١٠)</sup> رمضان<sup>(١١)</sup> تسقطها الشبهة.

و لو كان الرجل عالما بأنه لم يفطره ثم أكل متعمدا وجبت [عليه]<sup>(١٢)</sup> الكفارة لأنه لا شبهة هناك مع العلم. ألا ترى أن من وطئ جارية امرأته مع العلم بتحريمها عليه وجب [عليه]<sup>(١٣)</sup> الحد. و لو

(١) أي في كتب ظاهر الرواية، راجع: الأصل ٢١٢/٢.

(٢) لقد اعتمد الشارح في توجيه قول أبي حنيفة على ما وصل إليه علم التشريع في عصره. و الأحوط في مثل هذه الأمور تركها لأهل الخبرة و الاختصاص و لقد ثبت في علم التشريع أن بين المثانة و الجوف مجرى، و لا يوجد مجرى بين الجوف و الأذن. فقطرة الإحليل على هذا يفطر بخلاف قطرة الأذن. راجع: الطب النبوي و العلم الحديث، ٣١٤/١، ٣٣١، ٣٣٢، تأليف الطبيب الدكتور محمود ناظم النسيمي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط ١.

عام ١٤٠٤ هـ، دمشق.

(٣) في ق: فيه.

(٤) سقط من ق.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط من د.

(٧) راجع: الأصل ٢٣٥/٢. المبسوط ٧٩/٣. بدائع الصنائع ١٠٠/٢.

(٨) سقط من د.

(٩) في د: إذا كانت.

(١٠-١١) سقط من د.

(١١) سقط من ق.

(١٢) سقط من د.

ظن أنها تحل له لم يجب الحد.

وليس هذا مثل من احتجم فظن<sup>(١)</sup> أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك متعمدا فيكون عليه الكفارة. ولا تصوير<sup>(٢)</sup> الحجامه شبهة في سقوط الكفارة لأنه لو تعمد لها لم تفطره. وأكل المتعمد يفسد الصوم إلا أن يكون سمع الحديث الذي جاء<sup>(٣)</sup> في الحجامه فرأى أن ذلك يفطره أو أفتاه به مفتي فحينئذ لا تجب الكفارة.

### مسألة: {إذا لم ينو الصوم ثم تعمد الفطر يقضى}<sup>(٤)</sup>

قال أبو جعفر: «و من أصبح في [يوم من]<sup>(٥)</sup> شهر رمضان ولم يكن نوي الصوم ثم أكل و شرب أو جامع متعمدا فإن أبا حنيفة كان يقول: «عليه القضاء بلا كفارة». و قال أبو يوسف و محمد: «إن كان ذلك منه قبل الزوال فعليه القضاء<sup>(٦)</sup> والكفارة و إن كان بعد الزوال فعليه القضاء<sup>(٧)</sup> بلا كفارة».

قال أبو بكر أحمد: المشهور أن محمدا مع أبي حنيفة، وإنما روى، ما ذكره، عن أبي يوسف وحده، هشام.

و وجه قول أبي حنيفة أن وجوب الكفارة متعلق بافساد الصوم على [ما]<sup>(٨)</sup> وصف و هو<sup>(٩)</sup> لم يفسد صوما فلا تجب عليه كفارة؛ لأنه لا يجوز<sup>(١٠)</sup> إثبات الكفارة قياسا. ألا ترى أنه [لو]<sup>(١١)</sup> لم يأكل حتى أمسى لم يكن صائما و لم تجب عليه كفارة لترك الصوم. فهذا إنما ترك أن يصوم فلا يجب عليه شيء.

و ذهب أبو يوسف إلى أنه لو نوى الصوم في تلك الحال، صح صومه فيما<sup>(١٢)</sup> مضى من حال الإمساك بمنزلة<sup>(١٣)</sup> حال الصوم ما لم تزل الشمس. فإذا زالت الشمس امتنعت صحة الصوم فيه فلا تلزمه<sup>(١٤)</sup> كفارة.

(١) في ق: وظن.

(٢-٢) سقط من د.

(٣) راجع: الأصل ٢٢٦/٢-٢٢٧. المبسوط ٨٦/٣-٨٧. بدائع الصنائع ١٠١/٢.

(٤) سقط من د.

(٥-٥) ما بين المعكوفتين ساقط من ق.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: وهذا فلم يفسد الخ.

(٨) في د: لا يجب.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: قلما.

(١١) في د: بمرتبة.

(١٢) في د: فلم تلزمه.

باب الاعتكاف<sup>(١)</sup>] اشتراط الصوم في اعتكاف السنة<sup>(٢)</sup>٢٣٠  
ب/ قال أبو جعفر: «و الاعتكاف سنة. و لا يجوز<sup>(٣)</sup> إلا بصوم».

قال أبو بكر أحمد: يعني بقوله: «سنة» أن النبي ﷺ قد فعله و ليس يعني به الوجوب.

و روي أن لا اعتكاف<sup>(٤)</sup> إلا بصوم عن علي<sup>(٥)</sup> و ابن عباس<sup>(٦)</sup> و ابن عمر<sup>(٧)</sup> و عائشة رضيالله عنهم. [قالت عائشة<sup>(٨)</sup>: «من سنة المعتكف أن يصوم»<sup>(٩)</sup>.

و الدليل على أن من شرطه الصوم قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي

الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(١٠)</sup> و الاعتكاف لفظ مجمل<sup>(١١)</sup> مفتقر إلى البيان؛ لأنه و إن كان في اللغة [موضوعا]<sup>(١٢)</sup>للبث فقد وضع<sup>(١٣)</sup> في الشرع لمعان<sup>(١٤)</sup> أخر [مع اللبث]<sup>(١٥)</sup> لا يتناولها الإسم في اللغة. ألا ترى أنهليس كل لاث في المسجد معتكفا. لو لزم رجل [الماله]<sup>(١٦)</sup> غريبا له في المسجد أو حبسه رجل فيه لميكن معتكفا. و إذا كان كذلك افتقر إلى البيان ، و وجدنا<sup>(١٧)</sup> النبي ﷺ لم يعتكف إلا صائما فوجبأن يكون الصوم من شرطه لأن فعل النبي ﷺ إذا<sup>(١٨)</sup> ورد على وجه البيان فهو على الوجوب.

(١) متن مختصر الطحاري ص ٥٧-٥٨.

(٢) راجع: الأصل ٢٦٨/٢ و ما بعدها. المبسوط ١١٥/٣. بدائع الصنائع ١٠٩/٢.

(٣) في د: لا يجب.

(٤) في ق: إن الإعتكاف.

(٥) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، الصيام، باب من قال: «لا اعتكاف إلا بصوم» ٩٦٢٠ {٣٣٣/٢}.

(٦) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصدر السابق: ٩٦٢١ {٣٣٣/٢}. و عبد الرزاق في المصنف، الاعتكاف، باب لا

اعتكاف إلا بصوم، الحديث: ٨٠٣٣ {٣٥٣/٤}.

(٧) نفس المصدر السابق و عبد الرزاق في المصنف، الاعتكاف، باب لا اعتكاف إلا بصيام: ٨٠٣٤ {٣٥٣/٤}.

(٨) سقط من د.

(٩) ابن أبي شيبة في المصدر السابق: ٩٦٢٣ {٣٣٤/٢}. و عبد الرزاق في المصدر السابق: ٨٠٣٧ {٣٥٤/٤}. و الدار

قطني في السنن، الصيام، باب الاعتكاف: ١٢ {٢٠١/٢}.

(١٠) البقرة: ١٨٧.

(١١) في د: محتمل.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) في د: اقتضى.

(١٤) في د: لمعاني.

(١٥) سقط من د.

(١٦) سقط من د.

(١٧) في ق: و لم نجد النبي ﷺ اعتكف إلا صائما.

(١٨) في د: إنما.

و من جهة [السنة]<sup>(١)</sup> ما حدثنا [أبو العباس]<sup>(٢)</sup> محمد بن يعقوب الأصم [النيسابوري]<sup>(٣)</sup> قال: حدثنا محمد بن سنان<sup>(٤)</sup> البصري، القزاز [أبو الحسن بيغداد]<sup>(٥)</sup> قال: حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد<sup>(٦)</sup> قال: حدثنا عبد الله بن بديل قال: حدثني عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما أنه قال للنبي ﷺ يوم الجعرانة: يا رسول الله! إن عليّ يوما اعتكفه<sup>(٧)</sup>. فقال النبي ﷺ: «إذهب فاعتكف وصم»<sup>(٨)</sup>. فأمره بالصوم في الإعتكاف على الوجوب فثبت أن من شرطه الصوم. فان قيل: قد روي أن عمر رضي الله عنه قال للنبي ﷺ: نذرت أن اعتكف ليلة، في الجاهلية. فقال له: «أوف بتذكرك»<sup>(٩)</sup> و الليل ليس فيه صوم فدل على جوازه<sup>(١٠)</sup> بغير صوم. قيل له: قد اختلف في لفظ هذا الحديث فقال بعضهم: [«يوما»<sup>(١١)</sup> و قال بعضهم<sup>(١٢)</sup>]: «ليلة»<sup>(١٣)</sup>. و قال بعضهم: «يوما و ليلة»<sup>(١٤)</sup>. و الجمع بين هذه الأخبار [بوجب]<sup>(١٥)</sup> أن يكون «يوما و ليلة» أكثر ما روي منه. و يجمع إليه ما روي في الخبر الذي روينا<sup>(١٦)</sup> من الأمر بالصوم فافتضى اعتكافا بصوم.

(١) سقط من ق.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من ق.

(٤) في د: يسار. و الصواب ما أثبتنا.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: عبد الحميد. و الصواب ما أثبتنا.

(٧) في ق: اعتكف.

(٨) أخرجه أبو داود في السنن، الصوم، باب المعتكف يعود المريض، الحديث: ٢٤٧٤ (٨٣٧/٢ - ٨٣٨). و

الدارقطني في السنن، الصيام، باب الاعتكاف: ٨-٩ (٢٠٠/٢) و ضعف ابن بديل. و الحاكم - بسند

المؤلف - في المستدرك على الصحيحين، الصوم، ٤٣٩/١ و صححه.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح، الاعتكاف، باب الاعتكاف ليلا، الحديث: ١٩٢٧ (٧١٤/٢ - ٧١٥). و مسلم في

الصحيح، الأيمان، باب نذر الكافر و ما يفعل فيه إذا أسلم: ١٦٥٦ (١٢٧٧/٣ - ١٢٧٨).

(١٠) في د: فدل على أن الصوم من شرطه.

(١١-١٢) سقط من د.

(١٢) عند البخاري في الصحيح، الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلف قلوبهم: ٢٩٧٥ (١١٤٦/٣). و

مسلم في المصدر السابق: ٢٨/١٦٥٦ (١٢٧٧/٣).

(١٣) عند البخاري و مسلم في الصحيحين كما سبق قريبا.

(١٤) لم أعثر على هذه الرواية.

(١٥) سقط من ق.

(١٦) في د: ذكرناه. و الحديث سبق تخريجه قريبا.

و من جهة النظر: أنه لبث<sup>(١)</sup> في مكان فلا يصير قرية إلا بانضمام معنى آخر إليه [هو]<sup>(٢)</sup> قرية في نفسه. كما أن الوقوف بعرفة لما كان لبثا<sup>(٣)</sup> في مكان لم يكن قرية إلا بانضمام معنى / آخر إليه قرية في نفسه و هو الإحرام. و لم يشترط أحد في ضم غيره<sup>(٤)</sup> إليه إلا الصوم فثبت أن الصوم من شرطه.

و أيضا: قد اتفق الجميع على لزوم الاعتكاف بالنذر.<sup>(٥)</sup> فلو لا [ما]<sup>(٦)</sup> تضمنه من الصوم لما لزمه<sup>(٧)</sup> بالنذر؛ لأن ما ليس له أصل في الفرض لا يلزمه<sup>(٨)</sup> بالنذر. فدل أن لزومه بالنذر لأجل ما تضمنه<sup>(٩)</sup> من الصوم الذي له أصل في الفرض.

فان قيل: [قلو نذر]<sup>(١٠)</sup> عمرة لزمته<sup>(١١)</sup> و ليس لها أصل في الفرض عندكم<sup>(١٢)</sup> ؟  
قيل له: العمرة هي الإحرام و الطواف و السعي. و لها<sup>(١٣)</sup> أصل في الفرض و هو أحرام الحج و طوافه و سعيه.

فان قيل: لما صح بالليل مع عدم الصوم دل على أنه ليس من شرطه الصوم.  
قيل له: إنما يصح بالليل [تبعا للنهار]<sup>(١٤)</sup> كما يصح مع خروجه من المسجد لحاجة الإنسان. و لم يدل ذلك على أنه ليس من شرطه اللبث في المسجد. و كما يكون الكون بمنى قرية، بالليل لأجل الرمي المفعول نهارا.

فان قيل: لو كان من شرطه الصوم لما صح في [شهر]<sup>(١٥)</sup> رمضان لأن صوم يوم واحد لا يتوب عن نفسه ، و عن غيره.

قيل له: لم نقل أنه يوجب الصوم و إنما [قلنا]<sup>(١٦)</sup> من شرطه الصوم كما نقول: من شرط دخول

(١) في د: لبثه.

(٢) سقط من د.

(٣) في د هنا كلمة مطموسة نصفها، و لم أثبتنها.

(٤) أنظر: بداية المجتهد ٢٤٩/٥. المغني ٤٥٦/٤.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: لزم.

(٧) في د: لا يلزم.

(٨) في ق: تضمن.

(٩) سقط من ق.

(١٠) في ق: العمرة تلزمه.

(١١) في ق: عندك.

(١٢) في د: ليس لها أصل. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(١٣) سقط من ق.

(١٤) سقط من د.

(١٥) سقط من ق.

مكة أن لا يدخلها إلا محرماً<sup>(١)</sup> و لو دخلها محرماً<sup>(٢)</sup> بحجة الإسلام لم يلزمه للدخول إحرام [آخر].<sup>(٣)</sup> و كما نقول: لا يصلي إلا بطهارة [و إلا بـ]<sup>(٤)</sup> ستر العورة. و لا نقول: إن الصلاة توجب طهارة و لا ستر. ألا ترى أنه لو توضأ لناقلة قبل دخول الوقت لم تلزمه بدخول الوقت طهارة للصلاة. كذلك الصوم في الإعتكاف.

### مسألة: (وصف المسجد الذي يجوز فيه الاعتكاف)<sup>(٥)</sup>

قال: «و يجوز الاعتكاف في كل مسجد له إمام و مؤذن، كان مسجد جماعة أو لم يكن».

قال أبو بكر أحمد: يعني بقوله: «مسجد جماعة» مسجد الجامع لأن كل مسجد له إمام و مؤذن فهو مسجد جماعة و يجوز الاعتكاف فيه، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(٦)</sup> فعم المساجد كلها و أجاز الإعتكاف فيها.

و قد روي أبو وائل، أن حذيفة قال لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إن قوما عكفوا<sup>(٧)</sup> بين دارك و دار أبي موسى و أنت لا تغير؟» و قد علمت أن رسول الله / ﷺ قال: «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة»<sup>(٨)</sup>: المسجد الحرام، و مسجدي هذا، و المسجد الأقصى. فقال عبد الله: «لعلهم أصابوا و أخطأت و حفظوا و نسيت»<sup>(٩)</sup>.

و روى جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام». فقال حذيفة رضي الله عنه: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مسجد [له]<sup>(١٠)</sup> إمام و مؤذن فانه يعتكف فيه»<sup>(١١)</sup> و يحتمل أن يكون ذلك كله صحيحاً. و يكون معنى

(١-١) سقط من ق.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) راجع: الأصل ٢٦٩/٢ - ٢٧٢. المبسوط ١١٥/٣. بدائع الصنائع ١١٣/٢.

(٥) البقرة: ١٨٧.

(٦) في ق: عكفوا.

(٧) في د: الثلاث.

(٨) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، الاعتكاف، باب لا جوار إلا في مسجد جماعة، الحديث: ٨٠١٤

{٣٤٧-٣٤٨}. و ابن أبي شيبه في المصنف، الصيام، باب من قال: «لا اعتكاف إلا في مسجد يجمع

فيه»، الحديث: ٩٦٦٩ {٣٣٧/٢}. و البيهقي في السنن الكبرى، الصيام، باب الاعتكاف في المسجد،

٣١٦/٤.

(٩) سقط من ق.

(١٠) أخرجه محمد بن الحسن في الأصل، الصوم، باب الإعتكاف ٢٦٩/٢. و الدار قطني في السنن، الصيام، باب

الاعتكاف، الحديث: ٥ {٢٠٠/٢}.



قوله<sup>(١)</sup>: «لا اعتكاف إلا في المساجد<sup>(٢)</sup> الثلاثة» أنه أفضل الاعتكاف وأن غيرها من المساجد ليس كهي في فضيلة الاعتكاف فيه. كما روى الحارث عن علي رضي الله عنه: «إنما الاعتكاف في مسجد إبراهيم و مسجد محمد صلى الله عليهما فمن<sup>(٣)</sup> اعتكف في سواهما فلا يعتكف إلا في المسجد<sup>(٤)</sup> الجامع الذي يصلي فيه الجماعة<sup>(٥)</sup>».

### مسألة: (٦) ما يباح للمعتكف في اعتكافه و الخروج منه لأجله<sup>(٧)</sup>

قال أبو جعفر: «و يخرج المعتكف لحاجة الإنسان عن المسجد». و ذلك لما روت عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان لا يخرج من<sup>(٨)</sup> معتكفه إلا لحاجة الإنسان<sup>(٩)</sup>».

قال أبو جعفر: «و لا بأس بأن يبيع و يبتاع و يشهد و يتحدث و يتزوج و يراجع في اعتكافه من غير جماع».

و ذلك لأن اللبث في المسجد<sup>(١٠)</sup> و الصوم لا يحظران هذه الأشياء فلا يمنع الاعتكاف منها.

### (١١) الجماع يفسد الإعتكاف<sup>(١٢)</sup>

قال أبو جعفر: «و إن أصاب أهله<sup>(١٣)</sup> في ليل أو نهار خرج بذلك من اعتكافه». [١٣] لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(١٤)</sup> و لا يختلف فيه

(١) في د: قول من قال.

(٢) في د: المسجد الحرام و المساجد الثلاث.

(٣) في د: ثم اعتكف.

(٤) سقط من د.

(٥) أخرجه - مختصراً - عبد الرزاق في المصنف، الاعتكاف، باب لا جوار إلا في مسجد جماعة، الحديث: ٨٠٠٩.

[٣٤٦/٤]. و ابن أبي شيبه في المصنف، الصيام، باب من قال: «لا اعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه»

الحديث: ٩٦٧٠ [٣٣٧/٢].

(٦) سقط من د.

(٧) راجع: الأصل ٢٧٣/٢. المبسوط ١١٧/٣. بدائع الصنائع ١١٤/٢.

(٨) في د: عن.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح، الاعتكاف، باب لا يدخل البيت إلا لحاجة، الحديث: ١٩٢٥ [٧١٤/٢]. و مسلم

في الصحيح، الحيض، باب جواز غسل الخائض رأس زوجها، الحديث: ٢٩٧/٦ - ٧ [٢٤٤/١].

(١٠) في د: اللبث في المسجد لا يحظر هذه الأشياء وكذلك الصوم.

(١١) راجع: الأصل ٢٧٤/٢. المبسوط ١٢٣/٣. بدائع الصنائع ١١٥/٢ - ١١٦.

(١٢) في د: من.

(١٣-١٣) سقط من د.

(١٤) البقرة: ١٨٧.

الليل والنهار، لأن الاعتكاف<sup>(١٣)</sup> يحظر المباشرة بالليل، وإن لم يكن فيه صوم.  
قال أبو جعفر: «فإن<sup>(١١)</sup> كان قد أوجبه قبل ذلك الوقت لم ينقض<sup>(١٢)</sup> و [وجب]<sup>(١٣)</sup> عليه استئنافه».

لأن الجماع يفسد الاعتكاف كما يفسد الصوم بالنهار فيستقبل اعتكافا صحيحا كما يستقبل<sup>(١٤)</sup> صوما صحيحا إذا جامع نهارا.

### { أين تعتكف المرأة وحكم شهود الجمعة }<sup>(١٥)</sup>

قال أبو جعفر: «ولا تعتكف المرأة إلا في مسجد بيتها».

قال أبو بكر أحمد: يعني أن اعتكافها في مسجد بيتها أفضل من اعتكافها في / مسجد جماعة. وذلك لقول النبي ﷺ: «لا تمنعوا أماء الله مساجد الله وبيوتهم خير لهن»<sup>(١٦)</sup>. وقال ﷺ: «خير صلاة المرأة في بيتها»<sup>(١٧)</sup>.

قال أبو جعفر: «و يخرج المعتكف لصلاة الجمعة بمقدار ما يصلي قبل الجمعة أربع ركعات أو ستا وكذلك مقامه بعد الصلاة. فإن زاد على ذلك أو نقص منه لم يضره».

و ذلك لأن حضور الجمعة مستثنى من الاعتكاف كحاجة الإنسان. لأنه معلوم أنه لم يعقد على نفسه الاعتكاف على أن يترك فرض الجمعة. ولا تضره الزيادة على النافلة؛ لأنه في مسجد يصح الإعتكاف فيه فطول<sup>(١٨)</sup> مكثه فيه لا يفسد اعتكافه.

### مسألة، { الخروج الذي يفسد الاعتكاف }<sup>(١٩)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٢٠)</sup>: «و إن خرج المعتكف إلى جنازة أو إلى عيادة مريض أو غير

(١) في د: فما الخ.

(٢) في ق: انتقض.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: استقبل.

(٥) راجع: الأصل ٢٧٤/٢. المبسوط ١١٩/٣. بدائع الصنائع ١١٣/٢.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٧٦/٢ مسند ابن عمر رضي الله عنهما. وأصله عند البخاري في الصحيح، الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، الحديث: ٨٥٨ {٣٠٥/١}. ومسلم في الصحيح، الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، الحديث: ١٣٦/٤٤٢ {٣٢٧/١}.

(٧) أخرجه أحمد في المسند ٣٧١/٦ مسند أم حميد رضي الله عنها.

(٨) في د: بطول مكثه فلا يفسد.

(٩) راجع: الأصل ٢٧٣/٢. المبسوط ١١٧/٣. بدائع الصنائع ١١٦. ١١٤/٢.

(١٠) سقط من ق.

ذلك سوى خروجه للغائط و البول و الجمعة، فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة. و قال أبو يوسف و محمد: «إن كان ذلك أقل من نصف يوم لم يفسد<sup>(١)</sup> اعتكافه و إن كان أكثر من ذلك نقض اعتكافه».

قال أبو بكر أحمد: المشهور من قولهما أنه إذا كان أكثر من نصف يوم فسد اعتكافه. و الذي ذكره أبو جعفر من قولهما<sup>(٢)</sup> لا نعرفه.

وجه قول أبي حنيفة أن من شرط الاعتكاف اللبث في المسجد. و الخروج من المسجد ينافي الاعتكاف و الخروج للجمعة و الغائط و البول كالمستثنى [منه]<sup>(٣)</sup> لأنه لا بد منه. و لما روي «أن النبي ﷺ كان لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان»<sup>(٤)</sup>.

و قالت عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يمر بالمريض و هو معتكف فما يعرج عليه يسأل عنه و يمضي»<sup>(٥)</sup>.

و أما أبو يوسف و محمد فانهما<sup>(٦)</sup> ذهبوا إلى أنه [لما كان]<sup>(٧)</sup> خروج[ه]<sup>(٨)</sup> للوقت اليسير لا يفسد اعتكافه و الكثير يفسده. فاعتبرا<sup>(٩)</sup> أكثر اليوم؛ لأن<sup>(١٠)</sup> "الأكثر في حكم الكل" في كثير من الأصول. ألا ترى أن<sup>(١١)</sup> وجود النية في أكثر النهار في الصوم الذي يجوز ترك النية فيه من الليل بمنزلة وجوده في جميعه في جواز الصوم.

قال أبو جعفر: «و صعود المعتكف المثذنة للأذان لا يفسد اعتكافه و إن كانت

خارجة عن<sup>(١٢)</sup> المسجد».

/ و ذلك لأنها في حكم المسجد؛ و لأن خروجه للأذان كالمستثنى؛ لأنه لم يعقد الاعتكاف على نفسه لترك الأذان.

(١) في د: لم ينتقض.

(٢) في ق: قولهم.

(٣) سقط من ق.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، الصوم، باب المعتكف يعود المريض، الحديث: ٢٤٧٢ (٨٣٦/٢).

(٦) في د: فائما.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من ق.

(٩) في د: اعتبروا.

(١٠) في د: مصير الأكثر في حكم الجميع.

(١١) في د: كما كان وجود النية الخ.

(١٢) في د: من.

### أقل مدة الإعتكاف<sup>(١)</sup>

قال [أبو جعفر]<sup>(٢)</sup>: «و يجوز الاعتكاف يوما فما فوقه من الأيام». وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(٣)</sup> ولم يقدره بوقت. والاعتكاف هو اللبث على وصف. وأي<sup>(٤)</sup> جزء حصل منه على الوصف المشروط فهو اعتكاف. و [قد]<sup>(٥)</sup> قال محمد بن الحسن إنه لو اعتكف نصف<sup>(٦)</sup> يوم جاز لأن مقدار ما فعله [فيه]<sup>(٧)</sup> لبث صحيح إلا أنه لا ينبغي له أن يفطر حتى يمسي لأن الصوم الذي [قد]<sup>(٨)</sup> دخل فيه قد لزمه إقامته بالدخول. و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه إذا دخل في اعتكاف لزمه أن يتمه يوما.

### مسألة: ذكر الأيام ينتظم الليالي في الإعتكاف<sup>(٩)</sup>

قال: «و من أوجب على نفسه اعتكاف الأيام فانها تلزمه متتابعة. سواء نوى التتابع أو لم ينوه».

و ذلك لأن الإعتكاف يصح<sup>(١٠)</sup> بالليل والنهار. و ذكر الأيام ينطوي<sup>(١١)</sup> تحت<sup>(١٢)</sup> الليالي فصار كقوله: «و الله لا كلمت فلانا أياما» فيكون ترك الكلام متصلا إلى<sup>(١٣)</sup> انقضائه باليمين. و ليس هذا بمنزلة قوله: «[لله]<sup>(١٤)</sup> على أن أصوم أياما» فلا يلزمه فيها<sup>(١٥)</sup> التتابع [لأن الصوم لا يكون متصلا فيها. لأن الليل يقطعه. فلا يلزمه التتابع فيه<sup>(١٦)</sup>] إلا باللفظ. وإنما

(١) راجع: الأصل ٢٧٩/٢. المبسوط ١٢٢/٣. بدائع الصنائع ١١٥/٢.

(٢) سقط من ق.

(٣) البقرة: ١٨٧.

(٤) في د: فبأي جزء.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: بعض.

(٧) سقط من ق.

(٨) في د: يلزمه.

(٩) راجع: الأصل ٢٧٥/٢. المبسوط ١١٩/٣-١٢٠. بدائع الصنائع ١١٠/٢-١١١.

(١٠) في د: لا يصح. والصواب ما أثبتنا من ق.

(١١) في د: ينتظم.

(١٢) في د: ذكر.

(١٣) في د: متصلا مدة اليمين.

(١٤) سقط من د.

(١٥) في د: فيه.

(١٦-١٦) سقط من د.

يلزمه<sup>(١)</sup> من الليالي بعدد الأيام من قبل أن ذكر جميع الأيام يقتضي دخول مثلها من الليالي. و كذلك ذكر الليالي<sup>(٢)</sup> يقتضي دخول مثلها من الأيام<sup>(٣)</sup>.

و الدليل عليه قول الله تعالى في قصة زكريا عليه السلام: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾<sup>(٤)</sup> و قال في موضع آخر: ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> فالقصة واحدة فعبر بأحد العددين اكتفاء به عن ذكر العدد الآخر.

ألا ترى أنه لما اختلف العدد ان لم يكتف بذكر أحدهما دون<sup>(٦)</sup> الآخر في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾<sup>(٧)</sup>

قال أبو جعفر: «و من أوجب على نفسه اعتكاف ليلة فلا شيء عليه».

لأن [اعتكاف]<sup>(٨)</sup> الليلة الواحدة لا يتبعها النهار ولا يصح فيها صوم. والاعتكاف لا يكون قرية إلا بصوم. فلم يوجب به قرية فلم يلزمه.

قال: «و من أوجب على نفسه اعتكاف ليلتين / أو أكثر لزمه من الأيام بعدد الليالي».

لما قدمنا من [أن]<sup>(٩)</sup> ذكر جمع أحد العددين ينتظم مثله من العدد الآخر. و ليس ذلك كالليلة الواحدة. و لا كالיום الواحد. لأن اليوم الواحد لا [تنطوي تحته]<sup>(١٠)</sup> الليلة و لا الليلة [تنطوي تحتها]<sup>(١١)</sup> اليوم. و أما الليلتان فما فوقهما فانهما<sup>(١٢)</sup> تنتظمان الأيام. فكذلك اليومان فما فوقهما؛ لأنه لا يوجد جمع من أحد العددين إلا [و]<sup>(١٣)</sup> يتخلله من العدد الآخر.

قال: «و من أوجب على نفسه اعتكاف شهر كان عليه اعتكافه بلياليه

[و أيامه].<sup>(١٤)</sup>

(١) في د: لزمه.

(٢-٣) سقط من د.

(٣) تكلمة الآية: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ آل عمران: ٤١.

(٤) و تكلمة الآية: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ مريم: ١٠.

(٥) في د: حتى ذكر الآخر.

(٦) الحاققة: ٧.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من د.

(٩) في د: ينتظم.

(١٠) في د: فانه ينتظم.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من د.

لأن الشهر عبارة عن العديدين [جميعاً]<sup>(١)</sup>.

«فإن نوى الليالي دون الأيام أو الأيام دون الليالي كانت نيته باطلاً».

كما لو نوى عشرين يوماً بطلت نيته، لأنه عبر عن الجميع و نوى البعض فلا يُعمل بنيته. ألا ترى أنه لو قال: «والله لا كلمت فلاناً شهراً» لم يعمل بنيته في تخصيص أحد العديدين دون الآخر.

قال أبو جعفر: «ولا يصوم أحد عن أحد<sup>(٢)</sup> ولا يعتكف أحد عن أحد<sup>(٣)</sup>».

وذلك أنه عبادة على البدن كالإيمان والصلاة ونحوهما<sup>(٤)</sup>.

[و هذا آخر<sup>(٤)</sup> الصوم].

---

(١) سقط من د.

(٢-٢) سقط من ق.

(٣) في ق: نحوها.

(٤) سقط من د.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الناسك<sup>(١)</sup>

---

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٥٩ - ٧٤ و العنوان في المختصر "كتاب الحج".

### (باب وجوب الحج)<sup>(١)</sup>

قال أبو بكر أحمد: ما كنا<sup>(٢)</sup> علمناه [قديماً]<sup>(٣)</sup> من شرح كتاب المناسك<sup>(٤)</sup> لمحمد بن الحسن رحمه الله ينتظم مسائل هذا الكتاب ولا يشذ عنه منها<sup>(٥)</sup> إلا القليل وفيه غنى عن إعادة جميعه إلا أنني لا أخلى هذا الكتاب من ذكر النكت التي عليها مدار المسائل لئلا ينقطع نظام الكتاب. و<sup>(٦)</sup> نسأل الله حسن التوفيق [برحمته]<sup>(٧)</sup>.

### مسألة: {من يجب عليه الحج}<sup>(٨)</sup>

قال أبو جعفر: «و من لم يستطع الثبوت على الرحلة<sup>(٩)</sup> أو كان يستطيع الثبوت عليها إلا أنه زمن من رجليه سقط عنه فرض الحج وإن كان واجدا لما يحج [به]<sup>(١٠)</sup> غيره عنه أحجه وأجزأه ذلك عن حجة الإسلام إن بقي كذلك حتى يموت. وإن صح قبل موته وأطاق الحج كان عليه الحج عن نفسه».

قال أبو بكر أحمد: هذا الفصل لا اختلاف فيه/ بين أصحابنا في الرواية المشهورة إلا شيء. رواه الحسن [بن زياد]<sup>(١١)</sup> عن أبي حنيفة في المقعد والأعمى أن عليهما فرض الحج بأنفسهما إذا وجدا زادا أو راحلة.

ووجه الرواية [الأولى]<sup>(١٢)</sup> قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

(١) سقط هذا العنوان من النسختين وأضيف من متن المختصر ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) في د: الذي.

(٣) سقط من ق.

(٤) شرح كتاب المناسك للمؤلف وذكره النديم في الفهرست ص ٢٦١. وسماه "كتاب المناسك" ولعله من ضمن كتبه المفقودة. والله أعلم.

(٥) في د: منه.

(٦) في د: فتسأل.

(٧) سقط من د.

(٨) راجع: المناسك من الكافي للحاكم الشهيد المطبوع في الأصل ٥٠١/٢ وما بعدها. المبسوط ٢/٤، ١٥٤. بدائع الصنائع ١٢٠/٢ - ١٢٣.

(٩) في ق: الرجل.

(١٠) سقط من ق.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من ق.



سَبِيلًا<sup>(١)</sup>. والاستطاعة تنتظم صحة الجوارح<sup>(٢)</sup> التي بها يصل إلى فعل<sup>(٣)</sup> الحج. و شرط النبي ﷺ مع ذلك في الاستطاعة وجود الزاد والراحلة<sup>(٤)</sup> [فاذا وجد الزاد والراحلة<sup>(٥)</sup>] صارت الاستطاعة في الرجال المكلفين<sup>(٦)</sup> ثلاثة أشياء: الصحة والزاد والراحلة.

و اذا وجد الزاد والراحلة ولم يكن ممن يقدر على المشي والركوب لزمانة [به]<sup>(٧)</sup> لم يلزمه [قرض]<sup>(٨)</sup> الحج بنفسه و لزمه في ماله.

و الدليل على صحة ذلك أيضا: حديث الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من خثعم سألت النبي ﷺ [فقال]<sup>(٩)</sup>: إن فريضة الله في الحج [على عباده]<sup>(١٠)</sup> أدركت أبي شيخا [كبيراً]<sup>(١١)</sup> لا يستطيع أن يستمسك على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: «نعم. حجي عن أبيك»<sup>(١٢)</sup>. فدل هذا الخبر على معنيين:

أحدهما: [أن]<sup>(١٣)</sup> العاجز عن الركوب و المشي لا حج عليه في نفسه.

و الثاني: أنه إذا كان له مال لزمه في ماله أن يحج عنه غيره.

و ذلك لأنها [لما]<sup>(١٤)</sup> قالت: «[أن]<sup>(١٥)</sup> فريضة الله [في الحج]<sup>(١٦)</sup> أدركت أبي شيخا<sup>(١٧)</sup>

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) في د: الجوارح.

(٣) في د: صحة.

(٤) جاء رجل فقال: يا رسول الله ما يوجب الحج؟ قال: «الزاد والراحلة». أخرجه الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة، الحديث: ٨١٣ [١٧٧/٣] وقال: هذا حديث حسن. ومثله عند الدارقطني في السنن، الحج، الحديث: ٦-٧ [٢١٦/٢]. والحاكم في المستدرک على الصحيحين، المناسك ٤٤٢/١. وقال: صحيح على شرط الشيخين. و وافقه الذهبي.

(٥-٥) سقط من ق.

(٦) في د: المتكلفين.

(٧) سقط من د.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من ق.

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب وجوب الحج وفضله، الحديث: ١٤٤٢ [٥٥١/٢]. و مسلم في الصحيح، الحج، باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم و نحوهما أو للموت: ١٣٣٤ [٩٧٣/٢].

(١٢) سقط من د.

(١٣) سقط من د.

(١٤) سقط من د.

(١٥) سقط من د.

(١٦) في د: و هو شيخ كبير.

كبيراً» لم ينكر النبي ﷺ قولها : «إن الفرض لزمه وهو شيخ». و معلوم أنه لم يلزمه بنفسه إذ أجاز<sup>(١)</sup> لها أن تحج عنه.

فان قيل: فانما يدل هذا على سقوط الحج عن لا يمكنه الثبوت على الراحلة. و المقعد و الزمن قد يمكنهما القعود في المحمل.

قيل له: إذا لم يمكنه<sup>(٢)</sup> ما الركوب و النزول و شد المحمل بأنفسهما لم يلزمهما<sup>(٣)</sup>. فقد دل خبر الخثعمية على هذا<sup>(٤)</sup> من حيث لم يأمرها النبي ﷺ بحمله في هودج أو محمل. و [المقعد و]<sup>(٥)</sup> من لا يثبت على الراحلة يثبت في الهودج فدل ذلك على ما وصفنا. فإذا حج [عنه]<sup>(٦)</sup> غيره و مات قبل الصحة أجزأه. لدوام العذر الموجب لجواز الحج<sup>(٧)</sup> عنه. و إن صح لم يجزه حتى يحج بنفسه. لزوال العذر، و وجوب<sup>(٨)</sup> الصحة التي يتعلق بها فرض الحج.

فان قيل: هلا كان بمنزلة المريض إذا صلى قاعداً في أول الوقت ثم برئ قبل مضي<sup>(٩)</sup> الوقت فلا / يلزمه الإعادة.

قيل له: لأن صلاة المريض صلاة صحيحة عن نفسه فصح أداؤها على الوجه الذي فعلها<sup>(١٠)</sup> و لا يؤثر بعد ذلك زوال العذر فيما قد صح. إذ<sup>(١١)</sup> لم يكن عليه فرض غيرها في حال الأداء. و أما إذا حج عنه<sup>(١٢)</sup> غيره فانما وقع الحج عن الحاج و الذي لحق المحجوج<sup>(١٣)</sup> عنه أجر النفقة. و النفقة لا تنوب عنه في سقوط فرض الحج [عنه]<sup>(١٤)</sup> مع الإمكان<sup>(١٥)</sup> إذ لم يصح له الحج رأساً<sup>(١٦)</sup>.

(١) في ق: جاز.

(٢-٣) سقط من ق التي ورد فيها مكانه: إذا لم يمكنه الثبوت على الراحلة.

(٣) في د: ذلك.

(٤) سقط من ق.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: حج غيره.

(٧) أي ثبوت الصحة و وجودها.

(٨) في د: انقضاء.

(٩) في د: أمضاها.

(١٠) في د: إذا لم يكن.

(١١) في د: عن.

(١٢) في د: لحقه.

(١٣) سقط من ق.

(١٤-١٥) سقط من ق.

و كذلك يقول أصحابنا في الحج<sup>(١)</sup> عن الميت [أن الميت]<sup>(٢)</sup> إنما يلحقه أجر النفقة، و أما الحج<sup>(٣)</sup> فهو<sup>(٤)</sup> للحاج؛ لأنه<sup>(٥)</sup> عبادة على<sup>(٦)</sup> البدن<sup>(٧)</sup> كالصلاة و الصوم و الإيمان فلا ينوب عنه غيره فيها.

### مسألة،<sup>(٨)</sup> (حكم الحج على الأعمى)<sup>(٩)</sup>.

قال أبو جعفر: «و أما الأعمى فهو كالبصير في قول محمد، و لم يحك فيه خلافا. و روى المعلى بن منصور عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه كالمقعد في سقوط<sup>(١٠)</sup> فرض الحج عنه».

و قال أبو بكر أحمد: المشهور من<sup>(١١)</sup> قول أبي حنيفة أن فرض الحج ساقط عن الأعمى بنفسه كالمقعد. و الصحيح من قول أبي يوسف و محمد: أن الأعمى عليه الحج إذا وجد قائدا و زادا و راحلة.

وجه قول أبي حنيفة أنه بمنزلة المقعد إذا<sup>(١٢)</sup> لم يمكنه الركوب و النزول و السير بنفسه؛ لأن العمى حائل بينه و بين ذلك. و كذلك قول أبي حنيفة في سقوط فرض الجمعة عن الأعمى. و قالوا، هما: عليه الجمعة إذا وجد قائدا.

و فرق أبو يوسف و محمد بين الأعمى و المقعد؛ لأن الأعمى مستطيع للمشي و الركوب و النزول. و إنما يحتاج [إلى]<sup>(١٣)</sup> من يرشده إلى الطريق فهو كالذي لا يهتدي طريق الحج فلا يسقط عنه فرض الحج إذا وجد من يرشده.

و فرق أبو حنيفة بين الأعمى و الجاهل بالطريق؛ لأن الجاهل بالطريق<sup>(١٤)</sup> إذا أرشد اهتدى بنفسه و الأعمى إذا<sup>(١٥)</sup> أرشد لم يهتد فكان كالمقعد.

(١) في د: الحاج.

(٢) سقط من ق.

(٣) في د: الحجة.

(٤) في د: فإنها.

(٥) في د: لأنها.

(٦) في ق: عن.

(٧) في د: النذر. و هو خطأ.

(٨) سقط من د.

(٩) راجع: المسوط ١٥٤/٤. بدائع الصنائع ١٢١/٢.

(١٠) في د: في سقوط الفرض عنه في الحج.

(١١) في د: في.

(١٢) في د: أنه لا يمكنه.

(١٣) سقط من ق.

(١٤-١٥) سقط من ق.

### مسألة: [شرط وجوب الحج على المرأة]<sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: «و المرأة في وجوب الحج عليها كالرجل إذا كان معها زوج أو ذو

[رحم]<sup>(٢)</sup> محرم. فإن لم يكن معها ولا أحد<sup>(٣)</sup> من هذين لم تخرج».

و ذلك لقول النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام إلا مع

ذي محرم أو زوج». رواه ابن عباس<sup>(٥)</sup> وابن عمر<sup>(٦)</sup> وأبو سعيد<sup>(٧)</sup> وأبو هريرة<sup>(٨)</sup> رضي الله عنهم.

و روي في حديث<sup>(٩)</sup> ابن عباس / عن النبي ﷺ: «لا تحج المرأة إلا ومعهما ذو محرم»<sup>(١٠)</sup>.

و عن ابن عباس رضي الله عنه أيضا: أن رجلا قال: يا رسول الله إني [قد]<sup>(١١)</sup> اكتتبت في

غزوة كذا وقد أردت<sup>(١٢)</sup> أن أحج امرأتي. فقال: «أحج مع امرأتك»<sup>(١٣)</sup> فأمره بترك الغزو وهو

فرض، ليحج مع امرأته فسقط<sup>(١٤)</sup> عنها فرض الحج.

و حدثنا عبد الباقي [بن قانع]<sup>(١٥)</sup> قال: حدثنا محمد بن الحسين الأتقاني قال: حدثنا الحكم بن

موسى قال: حدثنا عبد الله بن زياد الفلسطيني عن زرعة بن ابراهيم عن نافع عن ابن عمر رضي الله

(١) راجع: المبسوط ١١٠/٤. بدائع الصنائع ١٢٣/٢.

(٢) سقط من د.

(٣) في ق: ولا حد.

(٤) ونص الحديث في د هكذا: «لا يحل لامرأة أن تسافر مسيرة ثلاثة أيام إلا مع محرم أو زوج».

(٥) أخرجه عنه البخاري في الصحيح، أبواب الإحصار وجزاء الصيد، باب حج النساء: ١٧٦٣ (٦٥٨/٢ - ٦٥٩).

و مسلم في الصحيح، الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره: ١٣٤١ (٩٧٨/٢).

(٦) أخرجه عنه البخاري في الصحيح، تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة: ١٠٣٦ (٣٦٨/١). و مسلم في

الصحيح، الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج: ١٣٣٨ (٩٧٥/٢).

(٧) أخرجه عنه البخاري في الصحيح، التطوع، باب مسجد بيت المقدس: ١١٣٩ (٤٠٠/١). و مسلم في الصحيح،

المصدر السابق: ٨٢٧ (٩٧٥/٢).

(٨) أخرجه عنه البخاري في الصحيح، تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة: ١٠٣٨ (٣٦٩/١). و مسلم في

الصحيح، المصدر السابق: ١٣٣٩ (٩٧٦/٢).

(٩) في د: خبر

(١٠) أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب الحج، الحديث: ٣٠ (٢٢٢/٢ - ٢٢٣).

(١١) سقط من ق.

(١٢) في د: رأيت.

(١٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الجهاد، باب من اكتتب في جيش: ٢٨٤٤ (١٠٩٤/٣). و مسلم في الصحيح،

الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره: ١٣٤١ (٩٧٨/٢).

(١٤) في ق: فيسقط.

(١٥) سقط من د.

عنهما قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: [يا رسول الله] <sup>(١)</sup> إن ابنتي <sup>(٢)</sup> تريد أن تحج. فقال: «لها محرم؟ قالت: لا. قال: «فزوجيها <sup>(٣)</sup> ثم لتحج» <sup>(٤)</sup>.

فان قيل: سئل النبي ﷺ عن الاستطاعة فقال: «الزاد والراحلة» <sup>(٥)</sup> ولم يذكر المحرم <sup>(٦)</sup> للمرأة.

قيل له: عسى أن يكون السائل [كان] <sup>(٧)</sup> رجلا فسأل عن استطاعة نفسه.

يدل أيضا على ذلك أنه لم يشترط <sup>(٨)</sup> الصحة ولو كان مقعدا أو مفلوجا لم يلزمه الحج بوجود الزاد والراحلة دون وجود الصحة. كذلك المحرم للمرأة.

و أيضا يجمع بينه وبين خبر المحرم <sup>(٩)</sup> فكأنه قال: الزاد والراحلة والمحرم للمرأة <sup>(١٠)</sup> و مخالفنا يشترط <sup>(١١)</sup> أن يكون معها امرأة. وإن لم يذكرها النبي ﷺ في شرط الاستطاعة. فأسقط ما شرطه <sup>(١٢)</sup> النبي ﷺ من المحرم وأثبت ما لم يشترطه.

فان قيل: قال النبي ﷺ: «لا تمنعوا أماء الله مساجد الله» <sup>(١٣)</sup>.

قيل له: أراد [في] <sup>(١٤)</sup> حضور الجماعة ولم يرد به فرض الحج. والدليل عليه قوله [في سياق الخبر] <sup>(١٥)</sup>: «و بيوتهن خير لهن» <sup>(١٦)</sup>. و أيضا: نجمعه إلى خبر <sup>(١٧)</sup> المحرم فكأنه قال: لا تمنعوا أماء الله ولا يسافرن إلا مع محرم.

(١) سقط من ق.

(٢) في د: تحج تريد أن تحج.

(٣) في ق: فزوجها.

(٤) لم أقف عليه عند غير المؤلف. والله أعلم.

(٥) سبق تخريجه قريبا.

(٦) في د: والمرأة.

(٧) سقط من د.

(٨) في ق: لم يستثن.

(٩-٩) سقط من د.

(١٠) في ق: شرط. وهو الشايعي قال: يشترط للمحرم الحج عرييا وجود نسوة ثقات ولو اثنى عشر، ولعجواز امرأة واحدة. ويجوز أن

(١١) في د: ما شرط. أن تحج وحدها إذا أخذت. انظر فتح الوهاب ١٣٦/٨

(١٢) سبق تخريجه.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: عقيب ذلك.

(١٥) سبق تخريجه.

(١٦) في د: ذوي المحرم.

فإن قيل: فقد<sup>(١١)</sup> جاز للمهاجرة الخروج إلى دار الإسلام بغير محرم لما لمزمها [من]<sup>(١٢)</sup> فرض الخروج<sup>(٣)</sup>. كذلك الحج.

قيل له: ينبغي أن نثبت [أن]<sup>(٤)</sup> عليها فرض الحج مع عدم المحرم حتى نقيسها على المهاجرة. و أيضا: المهاجرة تخرج [و هي]<sup>(٥)</sup> معتدة ولا<sup>(٦)</sup> تحج و هي معتدة. وكذلك المعتدة إذا أتت بفاحشة أخرجت للحد<sup>(٧)</sup> و هي معتدة [و لا تخرج للحج في حال العدة<sup>(٨)</sup>].

### مسألة، / [الحج مرة واحدة في العمر]<sup>(٩)</sup>

قال أبو جعفر: «و لا حج على أحد غير حجة واحدة». و ذلك لأن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾<sup>(١٠)</sup> لا يقتضي [ال]<sup>(١١)</sup> التكرار و إنما يقتضي [مرة واحدة؛ لأنه ليس فيه تكرار.

و روى ابن عباس أن الأقرع بن حابس رضي الله عنهم سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! الحج في كل سنة أو مرة واحدة؟ قال: «بل مرة واحدة. فمن زاد فتطوع»<sup>(١٢)</sup>.

### مسألة، (العمرة سنة و ليست بواجبة)<sup>(١٣)</sup>

قال أبو جعفر: «و العمرة سنة [و ليست بـ]<sup>(١٤)</sup> واجبة». و ذلك لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: «العمرة هي الحجة الصغرى»<sup>(١٥)</sup>.

(١) في ق: قد.

(٢) سقط من د.

(٣) في د: الحج. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(٤) سقط من ق.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: تحج.

(٧) في د: للحج، و الصواب ما أثبتنا من ق.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) راجع: المبسوط ٢/٤. بدائع الصنائع ١١٩/٢.

(١٠) آل عمران: ٩٧.

(١١-١١) سقط من ق التي فيها مكانه: إلا.

(١٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٥٢/١، مسند عبد الله بن العباس رضي الله عنهما. و أبو داود في السنن،

المناسك، باب فرض الحج: ١٧٢١ (٣٤٤-٣٤٥). و الحاكم في المستدرک على الصحيحين، المناسك ٤٤١/١

و صححه. و وافقه الذهبي.

(١٣) راجع: الحجة على أهل المدينة ١١٤/٢، المبسوط ٢٩/٤ - ٣١. بدائع الصنائع ٢٢٦/٢.

(١٤) سقط من ق.

(١٥) أخرجه الدار قطني في السنن، الحج، باب المواقيت: ٢٢٢ (٢٨٥/٢).

و قال عبد الله بن شداد<sup>(١)</sup> و مجاهد رضي الله عنهما: «إن العمرة الحج الأصغر»<sup>(٢)</sup>. فثبت بذلك أن اسم الحج يتناول العمرة.

[<sup>(٣)</sup>] و لما روي أن الأقرع بن حابس سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ﷺ! الحج في كل سنة أو مرة واحدة؟ قال: بل [<sup>(٣)</sup>] مرة واحدة فمن زاد ففتوح» فانتفى بذلك وجوب العمرة؛ لأن قول [<sup>(٤)</sup>] الأقرع: يا رسول الله! الحج [<sup>(٤)</sup>] في كل سنة [أم مرة واحدة]<sup>(٥)</sup> [اسم للجنس]<sup>(٦)</sup> يتناول كل ما يسمى حجا<sup>(٧)</sup>. ثم جواب النبي ﷺ [إياه]<sup>(٨)</sup> شامل لجميع ما سأله<sup>(٩)</sup> عنه فنفى به جميع ما يسمى به إلا حجة واحدة. فثبت أن العمرة تطوع.

[<sup>(١٠)</sup>] حدثنا ، هذا الحديث محمد بن بكر بن عبد الرزاق قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا زهير بن حرب و عثمان بن أبي شيبة قالا: حدثنا يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي سنان - وهو الدؤلي - عن ابن عباس أن الأقرع بن حابس رضي الله عنهم سأل النبي ﷺ . و ذكر الحديث<sup>(١١)</sup>.

و قد روي [عن]<sup>(١٢)</sup> طلحة بن عبيد الله و ابن عباس و جابر بن عبد الله رضي الله عنهم عن النبي ﷺ أن العمرة تطوع. و رواه أبو صالح مرسلا عن النبي ﷺ<sup>(١٣)</sup>.

فأما حديث طلحة : فحدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا اسماعيل<sup>(١٤)</sup> بن الفضل قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا الحسن بن يحيى الحشني قال: حدثنا عمر بن قيس قال: حدثنا<sup>(١٥)</sup> طلحة بن موسى عن عمه اسحاق بن طلحة [عن طلحة]<sup>(١٥)</sup> بن عبيد الله رضي الله عنه أنه سمع النبي

(١) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، الحج، باب من كان يرى العمرة فريضة: ١٣٦٦٤ (٣/٢٢٤).

(٢) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصدر السابق برقم: ١٣٦٦٥ (٣/٢٢٥).

(٣-٣) سقط من ق. التي ورد فيها مكانه. و قال النبي ﷺ للأقرع بن حابس: «الحج مرة واحدة».

(٤-٤) سقط من د التي فيها: قوله.

(٥) سقط من د.

(٦) سقط من ق.

(٧) في د: يسمى به.

(٨) سقط من د.

(٩) في د: سئل.

(١٠-١٠) سقط من ق. و انظر الحديث في سنن أبي داود، المناسك، باب فرض الحج: ١٧٢١ (٢/٣٤٤).

(١١) سقط من د.

(١٢) سيذكر المؤلف هذه الأحاديث كلها مستدة.

(١٣) في د: سلمان. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(١٤) في د: حدثني. و في سنن ابن ماجه: طلحة بن يحيى. و الله أعلم.

(١٥) سقط من ق.

ﷺ يقول: «الحج جهاد و العمرة تطوع»<sup>(١)</sup>.

و حدثنا عبد الباقي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار قال: حدثنا محمد بن بكار قال: حدثنا محمد بن الفضل بن عطية<sup>(٢)</sup> عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الحج جهاد و العمرة تطوع»<sup>(٣)</sup>.

و حدثنا عبد الباقي قال: حدثنا يعقوب بن يوسف المطوعي قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن<sup>(٤)</sup> الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سأل رجل النبي ﷺ عن الصلاة و الحج أ واجب؟ قال: نعم. و سأله عن العمرة أ واجبة [هي]<sup>(٥)</sup> قال: «لا. و لأن تعتمر خير لك»<sup>(٦)</sup>.

[<sup>(٧)</sup>] و حدثنا عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا أحمد بن علي الخزاز قال: حدثنا سعيد بن سليمان قال: حدثنا حفص عن الحجاج باسناده نحوه<sup>(٧)</sup>].

و حدثنا عبد الباقي قال: حدثنا بشر بن موسى قال: حدثنا ابن الأصبهاني قال: حدثنا شريك و جرير و أبو الأحوص عن معاوية بن اسحاق عن أبي صالح [<sup>(٨)</sup>] قال: قال رسول الله ﷺ: «الحج جهاد و العمرة تطوع»<sup>(٩)</sup>.

و روي هذا الحديث عن أبي صالح<sup>(٨)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ<sup>(١٠)</sup>.  
فان قال قائل: روى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) و أخرجه ابن ماجه في السنن، المناسك، باب العمرة: ٢٩٨٩ (٢/٩٩٥) و ضعف ابن حجر اسناده في تلخيص الحبير ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ الحديث: ٩٦٢.

(٢) في د: عليه. و الصواب ما أثبتنا من ق.

(٣) قال الزيلعي عن ابن حزم: «و من دون سالم ثلاثة مجاهيل لا يعرفون» نصب الراية ١٥١/٣، و ضعفه البيهقي في السنن الكبرى ٣٤٨/٤.

(٤) في ق: بن.

(٥) سقط من ق.

(٦) و أخرجه أحمد في المسند ٣٥٧/٣ مسند جابر رضي الله عنه. و الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في العمرة أ واجبة هي؟: ٩٣١ (٣/٢٧٠). و قال: هذا حديث حسن صحيح، و راجع: تلخيص الحبير ٢٢٦/٢.

(٧-٧) سقط من ق.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) و أخرجه الشافعي في الأم، كتاب الحج، باب هل تجب العمرة و جوب الحج، ١٣٢/٢. و عنه البيهقي في السنن الكبرى، الحج، باب من قال: العمرة تطوع ٣٤٨/٤، و ضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير ٢٢٦/٢. و راجع: المحلى، كتاب الحج، ٣٧/٧، ٣٨ المسألة: ٨١١.

(١٠) أنظر: البيهقي في المصدر السابق.



«الحج والعمرة فريضتان واجبتان»<sup>(١)</sup>.

و روى الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ قال: «أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وحجوا واعتمروا واستقيموا يستقم لكم»<sup>(٢)</sup>. وأمره ﷺ على الوجوب.

قيل له: أما حديث جابر هذا فمن طريق ابن لهيعة، وهو يخطئ كثيرا، ضعيف جدا عندهم<sup>(٤)</sup>. وقد روينا عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ضده<sup>(٥)</sup> [استاده أحسن من إسناد ابن لهيعة<sup>(٦)</sup>]. وعلى أن أكثر أحوالهما أن يتعارضا فيسقطان<sup>(٧)</sup> جميعا. وبقي لنا حديث طلحة وابن عباس رضي الله عنهم من غير معارض.

و أما حديث سمرة رضي الله عنه وقوله: «اعتمروا» فانه على النذب للدلائل التي قدمنا. فان قيل: روي أن النبي ﷺ سئل عن الإسلام فذكر الصلاة وغيرها ثم قال: «وأن يحج ويعتمر»<sup>(٨)</sup>.

قيل له: النوافل من الإسلام لأنها من شرائعه، وقد روي «أن الإسلام بضع وسبعون خصلة؛ منها إمطة الأذى عن الطريق»<sup>(٩)</sup>.

وما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة»<sup>(١٠)</sup>. يدل على قولنا لأن معناه أنه ثابت عنها؛ لأن أفعال العمرة موجودة في الحج وزيادة. ويجوز أن يكون المراد [أن]<sup>(١١)</sup> وجوبها كوجوب الحج [لأنه]<sup>(١٢)</sup> حينئذ<sup>(١٣)</sup> لا تكون العمرة

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، الحج، باب من قال بوجوب العمرة استدلالا بقول الله: ﴿وَأَتِمُّوا﴾ ٣٥٠/٤.

(٢) لم أعثر عليه فيما بحثت من مصادر الحديث. والله أعلم.

(٣) في د: والأمر.

(٤) أنظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ١٤٥ الترجمة رقم: ٣٤٦. والدارقطني في الضعفاء والمتروكين ص ٣٣٥ الترجمة: ٣٢٢.

(٥) في د: ضد حديث ابن لهيعة.

(٦-٦) سقط من د.

(٧) في د: فيبطلان.

(٨) من حديث عمر رضي الله عنه أخرجه الدارقطني في السنن، الحج، باب المواقيت: ٢٠٧ (٢٨٢/٢ - ٢٨٣). و البيهقي في السنن الكبرى، الحج، باب من قال بوجوب العمرة الخ. ٣٤٩/٤ - ٣٥٠.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) أخرجه مسلم في الصحيح، باب حجة النبي ﷺ: ١٢١٨ (٨٨٦/٢) من حديث جابر رضي الله عنه. وأبو داود في السنن - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - المتناك، باب في أفراد الحج: ١٧٩٠ (٢٨٧/٢) - ٣٨٨.

(١١) سقط من ق.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في د: حينئذ، وكما لا تكون الخ.

بأولى بأن تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة إذ هما جميعا واجبان، وكما لا يقال: دخلت الصلاة في الحج لأنها واجبة كوجوب الحج.

فان احتجوا بقول الله تعالى: ﴿ وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ <sup>(٢)</sup> ] فانه لما كان أمرا وجب أن

يكون <sup>(٣)</sup> [ الأمر على الوجوب.

٢٣٦  
١

قيل له: لا دلالة فيه على وجوبهما ابتداء، لأن الإتمام / إنما هو <sup>(٣)</sup> نفي النقص <sup>(٤)</sup> لا غير و

[لا] <sup>(٥)</sup> يقتضي وجوب الأصل. ألا ترى أنه يصح أن يقال: أتموا <sup>(٦)</sup> العمرة النافلة كالصلاة <sup>(٧)</sup> النافلة. و

لو كان اللفظ يقتضي وجوب الأصل لما صح أن يقرن بالتطوع؛ لأن الوجوب ينافي [كونه] <sup>(٨)</sup> تطوعا.

و من جهة النظر أن العمرة لما كانت نسكا غير موقت أشبهت طواف النفل.

فان قال قائل: قوله تعالى: ﴿ وَ أَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ <sup>(٩)</sup> [يدل] <sup>(١٠)</sup> على وجوب العمرة لأنها خير و

ظاهر اللفظ يقتضي جميع الخير.

قيل له: الجواب عنه من وجوه: أحدها: أنك تحتاج أن تثبت أن فعل العمرة مع اعتقاد وجوبها

خير؛ لأن من لا يراها واجبة يقول: فعلها <sup>(١١)</sup> مع اعتقاد الوجوب معصية كمن صلى تطوعا واعتقد

فيها الفرض. و [آخر و هو] <sup>(١٢)</sup> أن قوله: ﴿ وَ أَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ لفظ محتمل <sup>(١٣)</sup> لاشتماله على المجمل.

ألا ترى أنه يدخل فيه الصلاة والزكاة [و الصوم] <sup>(١٤)</sup> وغيرها. وهذه كلها فروض <sup>(١٥)</sup> مجملة. فإذا

انتظم اللفظ ما هو محتمل <sup>(١٦)</sup> فهو مجمل يحتاج في إثبات حكمه إلى دليل من غيره.

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢-٣) سقط من ق.

(٣) في د: هي.

(٤) في د: نقص البعض.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: أتموا.

(٧) في د: والصلاة.

(٨) سقط من د.

(٩) الحج: ٧٧.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في د: لعلها.

(١٢) في ق: وأيضا فان.

(١٣) في ق: مجمل.

(١٤) سقط من د.

(١٥) في ق: فرض.

(١٦) في ق: مجمل.

و [وجه آخر<sup>(١)</sup> و هو] قوله: «الخير» لفظ جنس لا يمكن استغراقه فيتناول أدنى ما يقع عليه الاسم كقوله: إن شربت الماء، وإن تزوجت النساء.  
و أيضا: فقد علمنا مع ورود اللفظ أن المراد البعض لتعذر استيعاب<sup>(٢)</sup> الكل فصار كقوله: افعلوا بعض الخير. فاحتاج إلى بيان [المراد]<sup>(٣)</sup>.

**مسألة: {إذا أوصى الميت بالحج فمن الثلث إلا أن يتبرع به الوارث}<sup>(٤)</sup>**  
قال أبو جعفر: «و من وجب عليه الحج و لم يحج حتى مات فأوصى أن يحج عنه، حج عنه من ثلثه. و إن لم يوص به فتبرع به [وارثه]<sup>(٥)</sup> أجزأه ذلك». أما وجه الجواز فلما روي عن النبي ﷺ في أخبار شائعة [من]<sup>(٦)</sup> إجازة الحج عن الميت. [و قال]<sup>(٧)</sup> في بعضها: «أ رأيت لو كان على أبيك دين [فقضيته]<sup>(٨)</sup> أكان يجزي<sup>(٩)</sup>؟ قال: نعم. قال: «فدين الله أحق»<sup>(١٠)</sup>.

و أجاز للخنعية أن تحج عن أبيها.<sup>(١١)</sup> و لا يجب فعله من ماله إلا أن يوصى لما بينا في صدقة الفطر و الزكاة أنها<sup>(١٢)</sup> عبادة يسقطها الموت<sup>(١٣)</sup>.

### **مسألة: { لا يجوز الاستئجار على الحج }<sup>(١٤)</sup>**

قال [أبو جعفر]<sup>(١٥)</sup>: «و لا يجوز الاستئجار على الحج».

(١) في ق: أيضا.

(٢) في د: استعمال.

(٣) سقط من د.

(٤) راجع: الحجة على أهل المدينة ٢/٢٢٥ - ٢٢٧. المبسوط ٤/١٦٢. بدائع الصنائع ٢/٢٢١.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط من د.

(٧) سقط من د.

(٨) سقط من د.

(٩) في د: يجوز.

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ٥/٤ مسند عبد الله بن الزبير رضي الله عنه. و النسائي في السنن المجتبى، مناسك

الحج، باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين: ٢٦٣٨ (١١٨/٥).

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، الإحصار و جزاء الصيد، باب الحج و التنوير عن الميت: ١٤٥٤ (٢/٦٥٦ -

٦٥٧). و أحمد في المسند ١/٣٤٥ مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(١٢) في ق: إنه.

(١٣) راجع: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، مسألة: زكاة الفطر يسقطها الموت.

(١٤) راجع: الأصل ١/١٤١، ٢/٥٠٨. المبسوط ٤/١٥٨. بدائع الصنائع ٢/٢٢٣.

(١٥) سقط من د.

و ذلك لأن شرط صحة الحج عن الميت أن يكون قرية للحاج. / و الدليل عليه أنه لو أحج<sup>(١)</sup> ذميا عن نفسه لم يصح. و أخذ البذل عليه يخرج من أن يكون قرية [له]<sup>(٢)</sup>.  
و أيضا لما كان شرط صحة الحج<sup>(٣)</sup> أن يكون قرية وجب أن لا يصح [أخذ]<sup>(٤)</sup> الأجر عليه.  
و الدليل عليه قول النبي ﷺ لعثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه : « و<sup>(٥)</sup> اتخذ مؤذنا لا يأخذ على الأذان أجرا »<sup>(٦)</sup>.  
و قال لأبي بن كعب أو [لعبادة بن الصامت رضي الله عنه]<sup>(٧)</sup> و قد علم رجلا سورة من القرآن فأهدى له قوسا فقال: « إن أردت أن يقلدك<sup>(٨)</sup> الله قوسا من نار فأقبلها »<sup>(٩)</sup>.  
فمنع ﷺ أخذ العوض عن هذه القرب. فكان الحج بمثابة من حيث كان شرطه أن لا يفعل إلا [على وجه]<sup>(١٠)</sup> القرية. و ليس هذا كبناء المساجد و حفر القبور و غسيل الموتى، لأن هذه الأفعال ليس شرطها<sup>(١١)</sup> أن [لا]<sup>(١٢)</sup> تكون [لا]<sup>(١٣)</sup> قرية. ألا ترى أن الذمي يصح أن يبنى المسجد و يحفر القبور<sup>(١٤)</sup> و يغسل الميت. و لو أحج ذميا لم يصح.

### مسألة: <sup>(١٥)</sup> [لا يجوز الإستيجار على الطاعات و لا على المعاصي]<sup>(١٦)</sup>

قال أبو جعفر: « و لا يجوز الإستيجار على شيء من الطاعات و لا على شيء من

(١) في ق: حج.

(٢) سقط من ق.

(٣) في د: الجميع.

(٤) سقط من ق.

(٥) في ق: فاتخذ.

(٦) أخرجه أبو داود في السنن، الصلاة، باب أخذ الأجر على التأذين: ٥٣١ {٣٦٣/١}، و النسائي في السنن

المجتبى، الأذان، باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجرا : ٦٧١ {٢٣/٢}.

(٧) في د: لغيره.

(٨) في د: أن يلقاك.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٣١٥/٥ مسند عبادة بن الصامت رضي الله عنه. و أبو داود في السنن، الإجارة، باب

في كسب العلم: ٣٤١٦ - ٣٤١٧ {٧٠١/٣ - ٧٠٣}. و ابن ماجه في السنن، التجارات، باب الأجرة على

تعليم القرآن: ٢١٥٧ - ٢١٥٨ {٧٣٠/٢} من حديث عبادة و أبي بن كعب رضي الله عنهما.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: ليس شرطها ألا يكون قرية.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: القبر.

(١٤) سقط من د.

(١٥) راجع: الأصل ١٤١/١. المبسوط ١٥٨/٤. بدائع الصنائع ٢٢٣/٢، ١٨٩/٤.

المعاصي».

أما الطاعات فقد بينا وجوها. و أما المعاصي <sup>(١)</sup> فلائنه <sup>(٢)</sup> لا يلزم [فيها] <sup>(٣)</sup> تسليم المنافع بعقد الإجارة. و <sup>(٤)</sup> ما لا يستحق <sup>(٥)</sup> تسليمه بالعقد لا يصح <sup>(٦)</sup> العقد عليه.

قال <sup>(٧)</sup>: «و إنما يدفع النفقة إلى الحاج فما فضل رده على الورثة».

و ذلك لأن النفقة مبقاة على ملك <sup>(٨)</sup> الميت لا يملكها الحاج فما لم ينفقه <sup>(٩)</sup> فهو مردود على الورثة.

### مسألة: حج الصغير و العبد لا يجزيهما عن الفريضة <sup>(١٠)</sup>

قال أبو جعفر: «و من حج و هو طفل ثم بلغ، أو عبد ثم أعتق فعليه الحج».

و ذلك لما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ [أنه] <sup>(١١)</sup> قال: «أيا صبي حج ثم

أدرك الحلم فعليه أن يحج حجة أخرى. و أيا عبد حج ثم أعتق فعليه أن يحج حجة أخرى» <sup>(١٢)</sup>.

و روى جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ مثله. إلا أنه قال: «لو أن صبيا حج عشر حجج ثم

بلغ. و كذلك العبد [إذا أعتق] <sup>(١٣)</sup>» <sup>(١٤)</sup>.

فان قيل: ذكر معه الأعرابي و أنه إذا هاجر وجب عليه الحج <sup>(١٥)</sup>. و اتفقنا على

(١) في د: المعصية.

(٢) في د: فأنه.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: و هذا.

(٥) في ق: لا يلزمه.

(٦) في ق: لا يلزم.

(٧) أي: أبو جعفر الطحاوي.

(٨) في د: مال.

(٩) في د: لم يملكه.

(١٠) راجع: الجامع الصغير ص ١٤٤، المبسوط ٤/١٥٠، ١٦٠، ١٧٣. بدائع الصنائع ٢/١٢٠ - ١٢١.

(١١) سقط من د.

(١٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الحج، باب في الصبي و العبد يحج: ١٤٨٧٥ [٣/٣٥٤]. و الحاكم في

المستدرک على الصحيحين، المناسك: ١/٤٨١، و صححه على شرط الشيخين، و وافقه الذهبي. و البيهقي في

السنن الكبرى، الحج، باب حج الصبي يبلغ و المملوك يعتق ٥/١٧٩.

(١٣) سقط من د.

(١٤) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، الحديث: ص ٢٤٣. و البيهقي في السنن الكبرى - بلفظ متقارب -

في المصدر السابق.

(١٥) عند ابن أبي شيبة و الحاكم في المصدرين السابق ذكرهما، لهما.

أنه<sup>(١)</sup> جائز الحج قبل الهجرة.

قيل له: ظاهر اللفظ يمنع جوازه عن حجة الإسلام إلا أنا خصصنا الأعرابي بالاتفاق<sup>(٢)</sup> وبقي

حكم اللفظ فيمن<sup>(٣)</sup> عداه.

٢٣٧  
١

و أيضا: فانه قال: «ثم هاجر» و الهجرة / قد ارتفعت، لأن النبي ﷺ قال: «لا هجرة بعد

الفتح»<sup>(٤)</sup> فانما<sup>(٥)</sup> قال ذلك في الأعرابي. و فرض الهجرة قائم.

و أيضا: فان العبد لا يملك منافع نفسه وإنما يفعلها باذن المولى له على جهة العارية فلا يجعل

له بها ملك تلك المنافع فلا يصح عن الفرض. و ليس كالفقير [الحر]<sup>(٦)</sup> لأنه مالك لمنافع نفسه.

و ليس حج العبد كفعله للجمعة<sup>(٧)</sup> فتجزئه؛ لأن<sup>(٨)</sup> الجمعة قائمة مقام الظهر<sup>(٩)</sup> و ليس لمولاه

منعه من الظهر<sup>(١٠)</sup> و له منعه من الحج.

### مسألة: (حكم النيابة في أفعال الحج)<sup>(١١)</sup>

قال أبو جعفر: «و من خرج للحج من الصبيان أو من البالغين فعجز عن التلبية

للدخول في الحج أو عما سواها من أمور الحج ففعل ذلك عنه قام مقامه لو فعله

بنفسه في قول أبي حنيفة. و قال أبو يوسف و محمد كذلك أيضا إلا في الإحرام

فانه لا يصح من غير الرجل الذي يريد الإحرام بالحج».

قال أبو بكر أحمد: لا معنى لقوله: من الصبيان؛ لأنه لا خلاف بين أصحابنا أن الصبي

لا يكون محرما بحال و إن أحرم عنه أبوه. و كذلك لو أحرم الصبي و هو يعقل الإحرام

[<sup>(١١)</sup> لم يصح إحرامه. و كذلك لو أن صبيا أحرم بالحج ثم بلغ فجدد الإحرام<sup>(١٢)</sup>] و وقف بعرفة أجزأه

(١) في ق: على أن جواز حجه الخ.

(٢) لم أعثر على هذا الاتفاق مصرحا به فيما بحثت من المصادر. والله أعلم.

(٣) في ق: فيما.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، الإحصار و جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة: ١٧٣٧ {٦٥١/٢-٦٥٢}. و

مسلم في الصحيح، الحج، باب تحريم مكة و صيدها، الحديث: ١٣٥٣ {٩٨٦/٢}. و الصحيح أن الهجرة إلى

المدينة بعد فتح مكة ارتفعت لزوال العلة، و ليس فيه بيان فسخ الهجرة بصفة عامة.

(٥) في د: و إنما.

(٦) سقط من ق.

(٧) في د: كصلاته للجمعة.

(٨) في د: من أن الخ.

(٩-٩) سقط من ق.

(١٠) راجع: الحجة على أهل المدينة ٤١١/٢ و ما بعدها. المبسوط ١٣٠/٤. ١٦٠. بدائع الصنائع ١٦١/٢.

(١١-١١) سقط من د.

من حجة الإسلام وإن لم يجدد الإحرام لم يكن محرماً.  
فأما وجه قول أبي حنيفة في المغنى عليه إذا أهل عنه أصحابه فهو اتفاق أصحابنا جميعاً على جواز الطواف به والوقوف و سائر الأفعال فكذلك الإحرام. ألا ترى أن الطواف لا يصح إلا بنية كالإحرام؛ لأنه لو عدا خلف غريم [له]<sup>(١)</sup> حوالي البيت لم يكن طائفاً ثم [قد]<sup>(٢)</sup> جاز أن يفعل ذلك به. فالإحرام مثله.

و مخالفونا من غير أصحابنا يجيزون أن يكون<sup>(٣)</sup> الصبي محرماً بإحرام أبيه عنه فقد صح باتفاقنا<sup>(٤)</sup> جميعاً أن الإنسان قد يصير محرماً بإحرام [الغير]<sup>(٥)</sup> عنه؛ لأننا نجيز ذلك من المغنى عليه. و مخالفنا يجيزه عن الصبي. ثم نظرنا أيهما أولى [بجواز]<sup>(٥)</sup> ذلك، فكان المغنى عليه [بجواز ذلك]<sup>(٥)</sup> أولى من الصبي لمعنيين:

أحدهما: أن الإحرام لا يصح إلا بنية ولا يتقدم<sup>(٦)</sup> من الطفل نية في ذلك.  
والثاني: أن الصبي ليس من أهل العبادات والمغنى [عليه]<sup>(٧)</sup> من أهل العبادة؛ لأنه يلزمه قضاء [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان، وقضاء الصلوات في اليوم والليلة [وما دونها]<sup>(٩)</sup> عندنا والصبي لا يلزمه من ذلك شيء./

### مسألة: (حكم الطواف محمولا أو راكباً)<sup>(١٠)</sup>

«و من طيف به محمولا أجزأه».

و ذلك لأن النبي ﷺ طاف راكباً.<sup>(١١)</sup> و روي أن ذلك لشكاة كانت به<sup>(١٢)</sup>.

(١) سقط من د.

(٢) سقط من ق.

(٣) في د: يصير.

(٤) في ق: باتفاق الجميع.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: لم يتقدم.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من ق.

(١٠) راجع: مختصر الكافي مع الأصل ٣٩٨/٢ - ٣٩٩. المبسوط ٤٤/٤. بدائع الصنائع ١٢٨/٢.

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب استلام الركن بالمحجن: ١٥٣٠ {٥٨٢/٢}. و مسلم في الصحيح،

الحج، باب جواز الطواف على بعير وغيره: ١٢٧٢ {٩٢٦/٢}.

(١٢) أخرجه - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - أبو داود في السنن، المناسك، باب الطواف الواجب: ١٨٨١

{٤٤٣/٢}. و البيهقي في السنن الكبرى، الحج، باب الطواف راكباً ١٠٠/٥، و قال: هذه زيادة تفرد بها.

قال: «فإن كان حامله نوى الطواف من نفسه أجزأه أيضا».

لأنه طائف بنفسه حامل لغيره فيجزئهما جميعا؛ لأن كونه حاملا لغيره لا يمنع صحة طوافه كما لو كان على رأسه [عدل متاع]<sup>(١)</sup> أجزأه طوافه ونية الحامل لنفسه لا يؤثر في صحة طواف المحمول. قال أبو جعفر: «و ينبغي لولي من أحرم من الصبيان أن يجنبه ما يجتنبه<sup>(٢)</sup> المحرم، فإن وقع [في]<sup>(٣)</sup> شيء من ذلك فلا شيء عليه».

وذلك لما روي أن امرأة رفعت صبيا [لها]<sup>(٤)</sup> إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! ألهذا حج؟ قال: نعم. ولك أجر<sup>(٥)</sup>.

وهذا عندنا على وجه التعليم والتأديب لا على جهة صحة الإحرام ولزومه؛ لأن الإحرام عبادة [والصبي]<sup>(٦)</sup> ليس من أهل العبادات.

(١) في د: حمل.

(٢) في ق: ما يجنب.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ، الحج، باب جامع الحج، ٢٤٤ {٤٢٢/١}. و مسلم في الصحيح، الحج، باب صحة حج الصبي و أجر من حج به: ١٣٣٦ {٩٧٤/٢}.

(٦) سقط من د. التي ورد فيها: عبادة تلزمه و ليس الخ.



## باب ذكر الحج و العمرة<sup>(١)</sup>

أنواع ما يحرم به<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: «المحرمون»<sup>(٣)</sup> أربعة: محرم مفرد بعمره غير متمتع. و مفرد بعمره متمتع. و مفرد [بالحج. و قارن. و المتمتع و القارن فريقان : أحدهما: من حاضري المسجد الحرام. و هما مسيئان و على كل واحد<sup>(٤)</sup>] منهما دم لإساءته لا يأكل منه.

و فريق من غير حاضري المسجد الحرام. فلهما<sup>(٥)</sup> التمتع و القران. و على كل واحد منهما ما استيسر من الهدى، و هو شاة فما علا. فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج و سبعة إذا رجع».

قال أبو بكر أحمد: معنى التمتع<sup>(٦)</sup> هو الجمع بين الحج و العمرة في أشهر الحج في سنة واحدة من غير إمام بأهله فيما بينهما. و معنى التمتع<sup>(٧)</sup> هو الانتفاع [بالعمرة و الحج في أشهر الحج في سفر واحد. و لذلك كان القارن متمتعاً؛ لأنه منتفع<sup>(٧)</sup>] بهما على هذا الوصف. [و ليس معنى التمتع الإحلال من العمرة في أشهر الحج و الإنتفاع<sup>(٨)</sup>] باللبس و الطيب و نحوهما؛ لأن المعتمر الذي قد ساق الهدى لا يجوز له الإحلال و لا يخرج ذلك من أن يكون متمتعاً. فإذا معنى التمتع هو ما وصفنا.

٢٢٨  
١

/ و التمتع و القران لا يصح عندنا إلا لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام<sup>(٩)</sup> و هم الذين لا يجوز لهم دخول مكة من منازلهم إلا باحرام. و ذلك لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ - إِلَى قَوْلِهِ - ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(١٠)</sup> فأباح التمتع لمن كان هذا وصفه.

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٦٠ - ٦١.

(٢) راجع: الجامع الصغير ص ١٥٧ - ١٦٠. المبسوط ٢٥/٤. بدائع الصنائع ١٦٧/٢.

(٣) في د: و المحرم.

(٤-٤) سقط من د.

(٥) في د: و أما المتمتع و القران فعلى كل النخ.

(٦-٦) في د: التمتع.

(٧-٧) سقط من د.

(٨-٨) سقط من د.

(٩) في "د" بعده: و القران مع كل واحد منهما ما استيسر من الهدى و هو شاة فما علا، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج و هم الذين.

(١٠) البقرة: ١٩٦.

و قد كان أهل الجاهلية يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور فأنزل الله هذه الآية على ما روي.<sup>(١)</sup>

فان قيل: قوله: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٢)</sup> إنما هو راجع إلى الهدى دون التمتع.

قيل له: لو كان كذلك لقال: ذلك على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام. [فمن كان من<sup>(٣)</sup>] حاضري المسجد الحرام فلا تمتع ولا قران، فان فعل لم يكن متمتعا، وكان عليه دم للإساءة، لا دم قران ولا تمتع.

و إنما قلنا إن حاضري المسجد الحرام أهل المواقيت فمن دونها إلى مكة من قبل أنهم في حكم أهل مكة في باب [جواز]<sup>(٤)</sup> دخولهم مكة بغير احرام، ومن وراءهم البنا لا يدخلونها إلا بإحرام<sup>(٥)</sup> فلذلك كان حكمهم<sup>(٦)</sup> على ما وصفنا.

و من جاز له التمتع والقران ففعل فعليه ما قال الله تعالى: ﴿مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾<sup>(٧)</sup> الآية.

#### مسألة: (٨) (تيسر الهدى قبل التحلل لمن صام صوم المتعة)<sup>(٩)</sup>

قال أبو جعفر: «و لو دخل رجل في الصوم فلم يفرغ منه أو فرغ منه فلم يحل حتى وجد الهدى، أهدى و حل بالهدى [١٠] لا يجزيه غير ذلك<sup>(١١)</sup>».

قال أبو بكر أحمد: [١١] إنه إذا لم يحل حتى وجد الهدى أهدى و حل بالهدى<sup>(١٢)</sup> ليس بسديد على هذا الإطلاق؛ لأنهم يقولون إذا مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى قبل أن يحل فصومه تام ولا شيء عليه. رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة و رواه ابن سماعة عن محمد. و إنما يشترطون ما لم

(١) ساق المؤلف هذه الرواية بسنده - عن عبد الباقي بن قانع - في أحكام القرآن ٢٨٣/١.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) في د: فمن لم يكن أهله.

(٤) سقط من د.

(٥) في ق: إلا، حرام.

(٦) في د: الأمر فيهم.

(٧) البقرة: ١٩٦.

(٨) سقط من د.

(٩) راجع: المبسوط ١٨١/٤. بدائع الصنائع ١٧٣/٢ - ١٧٤.

(١٠-١١) سقط من ق.

(١١-١٢) سقط من ق.

يحل مادام في أيام الذبيح. فإذا وجد الذبيح<sup>(١)</sup> قبل أن يحل في هذه الأيام انتقض صومه. وإن مضت هذه الأيام ولم يحل فقد صح صومه عن المتعة ولا ينتقض بعد ذلك.

وإنما قلنا إن الصوم ينتقض بوجود الهدي<sup>(٢)</sup> [قبل أن يحل<sup>(٣)</sup>] على ما وصفنا من قبل أن الله تعالى جعل الصوم بدلا من الهدي عند عدمه بقوله: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ»<sup>(٤)</sup> فمن وجد الهدي في وقته قبل أن يحل انتقض صومه كالمقيم إذا وجد / الماء قبل أن يصلي أو قبل أن يفرغ من صلاته. و كالماسح على الخفين إذا خرج وقت مسحه وهو في الصلاة. و كالمستحاضة إذا برأت<sup>(٥)</sup> وهي في الصلاة. فإذا مضت أيام الذبيح ثم وجد الهدي لم ينتقض الصوم. كما لو وجد الماء بعد فراغه من الصلاة و خروج وقت المسح بعد الفراغ منهما<sup>(٦)</sup>.

فان قيل: و الذبيح ممكن بعد مضي هذه الأيام.

قيل له: هذا<sup>(٧)</sup> ممكن إلا أنه في غير وقته. ألا ترى أن أبا حنيفة يوجب عليه لتأخيره عن هذه الأيام دما إذا كان واجدا له. و أبو يوسف و محمد أيضا يجعلانه موقتا بهذه الأيام إلا أنهما لا يريان عليه لتأخيره شيئا.

فصل<sup>(٨)</sup>: قال أبو جعفر: «و التمتع الذي يوجب الهدي هو الإحرام بالعمرة و ترك العود إلى الأهل حتى يحج من عامه ذلك».

قال أبو بكر أحمد: هو فعل العمرة أو أكثرها<sup>(٩)</sup> في أشهر الحج من غير إمام بأهله بعد صحة العمرة حتى يحج من عامه [ذلك]<sup>(١٠)</sup>.

و ليس كل من أحرم بعمرة ثم حج من عامه من غير رجوع إلى أهله يكون متمتعا<sup>(١١)</sup> لأنه لو أحرم بها في غير أشهر الحج و فرغ منها ثم حج من عامه لم يكن متمتعا<sup>(١٢)</sup> و كذلك لو فعل أكثر طوافها في غير أشهر الحج.

قال أبو جعفر: «فمن رجع إلى أهله بينهما لم يكن متمتعا».

(١) في د: الهدي.

(٢-٢) سقط من ق.

(٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) إذا ارتفعت استحاضتها وهي الخ.

(٥) في د: منها.

(٦) في د: هو.

(٧) سقط من د.

(٨) في د: هو فعل العمرة في أشهر الحج أو فعل أكثر العمرة.

(٩) سقط من د.

(١٠-١٠) سقط من د.

و ذلك لأنه [قد]<sup>(١)</sup> صار في معنى حاضري المسجد الحرام؛ لأن المعنى في منع أهل مكة من التمتع حصول الإلزام بالأهل بعد الفراغ من العمرة. و ذلك موجود في الكوفي إذا رجع إلى أهله.  
قال أبو جعفر: «و إن رجع إلى غير أهله الذين كانوا أهله يوم إنشاء العمرة من الآفاق التي لأهلها التمتع و القرآن فان أبا حنيفة قال<sup>(٢)</sup>: هو على تمتعه.»  
قال<sup>(٣)</sup>: «و قال أبو يوسف و محمد: إذا رجع إلى مكان لأهله التمتع و القرآن لم يكن متمتعا»<sup>(٤)</sup> و كان ذلك كرجوعه إلى أهله»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو بكر أحمد: الذي حكاه<sup>(٥)</sup> أبو جعفر عن أبي حنيفة هو قولهم جميعا لا خلاف بينهم فيه: قد ذكره محمد [في]<sup>(٦)</sup> مواضع<sup>(٧)</sup>. و ما<sup>(٨)</sup> حكاه [عن]<sup>(٩)</sup> أبي يوسف و محمد في هذه المسألة أنه متى رجع بعد العمرة إلى مكان لأهله التمتع و القرآن لم يكن متمتعا. هو وهم لا أعلم أحدا من أصحابنا قاله، و لا يستقيم أيضا على أصولهم. و أحسب [أن]<sup>(١٠)</sup> أبا جعفر رحمه الله أراد مسألة من دخل مكة في أشهر الحج بعمرة فأفسدها و فرغ منها ثم أحرم بأخرى / [ينوي قضاها]<sup>(١١)</sup> [فقضاها]<sup>(١٢)</sup> و حج من عامه أنه لا يكون متمتعا عندهم جميعا.

فان [كان]<sup>(١٣)</sup> جاوز بعض المواقيت ثم أحرم بعمرة و قضا[ها] و حج من عامه كان متمتعا في قول أبي يوسف و محمد. و قال أبو حنيفة: لا يكون متمتعا حتى يرجع إلى أهله [فينشيء العمرة ثم يحج من عامه]<sup>(١٤)</sup>.

(١) سقط من د.

(٢) في د: يقول.

(٣) أي: أبو جعفر الطحاوي.

(٤-٤) سقط من ق.

(٥) في د: رواه.

(٦) سقط من د.

(٧) راجع: الجامع الصغير ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٨) في د: والذي.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من د.

(١١) سقط من ق.

(١٢) سقط من د.

(١٣) سقط من ق.

(١٤-١٤) سقط من د.

و كذلك الكوفي إذا دخلت<sup>(١)</sup> عليه أشهر الحج و هو بمكة لا يصح له التمتع عند أبي حنيفة حتى يرجع إلى أهله [ثم]<sup>(٢)</sup> ينشئ العمرة ثم يحج من عامه.  
و قال أبو يوسف و محمد: إذا جاوز بعض المواقيت ثم أحرم بالعمرة و قضاها و حج من عامه كان متمتعا.

### فصل: (أشهر الحج و إدخال الحج على العمرة).

[قال أبو جعفر<sup>(٣)</sup>]: «و أشهر الحج شوال و ذوالقعدة و العشر [الأول]<sup>(٤)</sup> من ذي الحجة».

روي ذلك عن ابن مسعود<sup>(٥)</sup> و ابن عباس<sup>(٦)</sup> [و ابن عمر]<sup>(٧)</sup> و ابن الزبير<sup>(٨)</sup> في آخرين من التابعين<sup>(٩)</sup>.

قال أبو جعفر: «و جائز إدخال الحجة<sup>(١٠)</sup> على<sup>(١١)</sup> العمرة و يكره إدخال العمرة على الحجة».

و ذلك لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾<sup>(١٢)</sup> فجعل العمرة مقدمة

(١) في د: دخل.

(٢) في د: فينشئ.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، الحج، باب قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ : ١٣٦٣٤ {٢٢٢/٣}. و الدار قطني في السنن، الحج، الحديث: ٤٢ {٢٢٦/٢}.

(٦) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصدر السابق: ١٣٦٣٩ {٢٢٢/٣}. و الدار قطني في المصدر السابق: ٤٣ {٢٢٦/٢}.

(٧) سقط من د. ذكره البخاري معلقا في الصحيح، الحج، باب قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ : ٥٦٥/٢. و الحاكم في المستدرك على الصحيحين، التفسير ٢٧٦/٢ و صححه على شرط الشيخين، و وافقه الذهبي.

(٨) أخرجه عنه الدار قطني في المصدر السابق: ٤٤ {٢٢٦/٢}.

(٩) هو قول الحسن البصري و محمد بن سيرين و عطاء و الضحاك و إبراهيم النخعي رحمهم الله. أخرجه عنهم ابن أبي شيبة في المصدر السابق ٢٢١/٣ - ٢٢٢.

(١٠) في د: الحج.

(١١) في ق: في.

(١٢) البقرة: ١٩٦.

عليه<sup>(١)</sup>. و يجوز الجمع بينهما بسنة<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ حين قرن<sup>(٣)</sup>.

قال: «و مكروه<sup>(٤)</sup> إدخال العمرة على الحج».

و ذلك لأن فعل العمرة مقدم على فعل الحج، و لا يصح فعل الحج قبل فعل العمرة للمتمتع فوجب أن يكون ممنوعا من إدخال العمرة على الحج كما منع تقديم فعله على فعلها.

قال: «و من أدخلها عليها قبل الطواف كان قارنا».

لأنه [قد]<sup>(٥)</sup> فعلهما على وجه الابتداء إذ لم يعرض بين الإحرامين ما يقطع حكم الابتداء.

قال: «و إذا<sup>(٦)</sup> أدخل العمرة على الحج بعد الطواف له، أمر أن يرفضهما و عليه

دم لرفضهما<sup>(٧)</sup> و عمرة مكانها».

و ذلك لأن الطواف المفعول للحج لم<sup>(٨)</sup> ينفسخ بإحرام العمرة فيجعل<sup>(٩)</sup> حينئذ فعل الحج مقدما

على فعل العمرة. و ذلك ضد ما يوجب القرآن و التمتع فلذلك لم يرفض العمرة و قضى بها و عليه دم

لرفض؛ لأن كل من حل<sup>(١٠)</sup> من إحرامه قبل<sup>(١١)</sup> طواف فعليه دم بدلالة المحصر<sup>(١٢)</sup> و لا يبطل إحرامه

من حيث وقع منهيا عنه، و أمر<sup>(١٣)</sup> برفضه لأن كون الإحرام / منهيا عنه لا يمنع صحة وقوعه. ألا ترى أنه لو أحرم و هو من جامع لامراته صح إحرامه و فسد في الثاني.

قال أبو جعفر: «و القرآن أفضل مما سواه ثم التمتع ثم الأفراد و كل ذلك واسع».

و ذلك لما روي عن النبي ﷺ من جهات كثيرة أنه كان قارنا في حجة الوداع. رواه عن النبي

(١) في د: عليها.

(٢) في د: لما روي أن النبي ﷺ الخ.

(٣) أخرجه - من حديث أنس رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الحج، باب التحميد و التسبيح و التكبير:

١٤٧٦ [٥٦٢/٢]. و مسلم في الصحيح، الحج، باب في الأفراد و القرآن بالحج و العمرة: ١٢٣٢ [٩٠٥/٢].

(٤) في د: و تكره العمرة على الحجة.

(٥) سقط من د.

(٦) في د: و إن.

(٧) في د: لرفضه.

(٨) في د: لا ينفسخ.

(٩) في د: فحينئذ جعل فعل الحج مقدما الخ.

(١٠) في ق: أحل.

(١١) في د: بغير.

(١٢) هو الذي أحصره العدو أو المرض فلم يبلغ مكة يجب عليه دم.

(١٣) تكررت هنا في «ق» جملة: و أمر برفضه الخ.

ﷺ علي<sup>(١)</sup> و عمر<sup>(٢)</sup> و ابن عباس<sup>(٣)</sup> و عمران بن حصين<sup>(٤)</sup> و أبو طلحة<sup>(٥)</sup> و أنس بن مالك<sup>(٦)</sup>. رضي الله عنهم أجمعين.

[قال ابن عباس رضي الله عنهما]<sup>(٧)</sup> : «اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر، عمرة الحديبية و عمرة القضاء و الثالثة من الجعرانة و الرابعة التي مع حجته<sup>(٨)</sup>»<sup>(٩)</sup>

و قال<sup>(١٠)</sup> ابن عمر رضي الله عنهما: «اعتمر ثلاثا و الرابعة مع الحج<sup>(١١)</sup>».

و قالت عائشة للبراء رضي الله عنهما<sup>(١٢)</sup> : «لقد علم<sup>(١٣)</sup> أن رسول الله ﷺ اعتمر أربعاً

بعمرة في حجة الوداع<sup>(١٤)</sup>».

و قال ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم عن النبي ﷺ ، قال: «أتاني آت من ربي بالعقيق

أن صل في هذا الوادي المبارك و قل: «عمرة في حجة<sup>(١٥)</sup>».

(١) أخرج عنه البخاري في الصحيح، الحج، باب التمتع و الإقران و الإفراد بالحج: ١٤٨٨ (٥٦٧/٢). و مسلم في

الصحيح، الحج، باب جواز التمتع: ١٢٢٣ (٨٩٦/٢).

(٢) أخرج عنه البخاري في الصحيح، الحج، باب قول النبي ﷺ : «العقيق واد مبادك»: ١٤٦١ (٥٥٧/٢).

(٣) أخرج عنه الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء كم اعتمر النبي ﷺ : ٨١٦ (١٨٠/٣). و قال: حسن غريب. و أبو داود في السنن، المناسك، باب العمرة: ١٩٩٣ (٥٠٦/٢).

(٤) أخرج عنه مسلم في الصحيح، الحج، باب جواز التمتع: ١٦٧/١٢٢٦ - ١٧٣ (٨٩٩/٢ - ٩٠٠).

(٥) أخرج عنه أحمد في المسند ٢٨/٤ مسند أبي طلحة الأنصاري رضي الله عنه. و ابن ماجه في السنن، المناسك، باب من قرن الحج و العمرة: ٢٩٧١ (٩٩٠/٢).

(٦) أخرج عنه البخاري في الصحيح، الحج، باب التعميد و التسبيح و التكبير قبل الإحلال: ١٤٧٦ (٥٦٢/٢). و

مسلم في الصحيح، الحج، باب في الأفراد و القرآن بالحج و العمرة: ١٢٣٢ (٩٠٥/٢).

(٧) سقط من د.

(٨) في د: الحج.

(٩) أخرجه أبو داود في السنن، المناسك، باب العمرة: ١٩٩٣ (٥٠٦/٢). و الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء

كم اعتمر النبي ﷺ : ٨١٦ (١٨٠/٣) و قال: حسن غريب. و ابن ماجه في السنن، باب كم اعتمر النبي ﷺ : ٣٠٠٣ (٩٩٩/٢).

(١٠) في د: و قالت عائشة ابن عمر.

(١١) أخرج عنه نحوه مسلم في الصحيح، الحج، باب بيان عدد عمر النبي ﷺ : ٢٢٠/١٢٥٥ (٩١٧/٢). و

الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في عمرة رجب: ٩٣٧ (٢٧٥/٣). و قال: حسن صحيح غريب.

(١٢) لعل ذكر البراء هنا سهو من الناسخ أو سقط من المؤلف إذ الثابت أنها قالت ذلك حينما سأله مجاهد و عروة

بن الزبير رضي الله عنهما، كما ورد عند مسلم في المصدر السابق. و الله أعلم.

(١٣) أي: ابن عمر كما ورد مضرخا به عند أبي داود في المصدر الآتي.

(١٤) أخرجه مسلم في المصدر السابق و البخاري في الصحيح، العمرة، باب كم اعتمر النبي ﷺ : ١٦٨٥

(٦٣٠/٢). و أبو داود في السنن، المناسك، باب العمرة، الحديث: ١٩٩٢ (٥٠٥/٢ - ٥٠٦). و هذا لفظه.

(١٥) سبق تخريجه.

و من أدل الأشياء على ذلك أن النبي ﷺ لما أمر أصحابه بفسخ الحج والإحلال<sup>(١)</sup>، لم يحل منه وقال: «إني سقت الهدى ولا أحل إلى يوم النحر» وقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى»<sup>(٢)</sup>. فلو لا أن [هديه]<sup>(٣)</sup> كان هدي قرآن أو متعة، ما الذي كان<sup>(٤)</sup> منعه من الإحلال و هو هدي تطوع. فدل ذلك على أنه لم يكن مفردا<sup>(٥)</sup>.

فان قيل: روي أن النبي ﷺ أفرد الحج<sup>(٦)</sup>.

قيل له: هو صحيح، ومعناه [أنه أفرد]<sup>(٧)</sup> فعل الحج. وأبطل به قول من قال أن القارن<sup>(٨)</sup> يطوف لهما طوافا واحدا.

و إذا ثبت أن النبي ﷺ كان قارنا دل [ذلك]<sup>(٩)</sup> على أن القارن أفضل، لأن الأنبياء لا يختارون من الأعمال<sup>(١٠)</sup> إلا أفضلها. ألا ترى إلى قوله ﷺ حين توضأ ثلاثا [ثلاثا]<sup>(١١)</sup>: «هذا وضوئي و وضوء الأنبياء قبلي»<sup>(١٢)</sup>. و أيضا قال النبي ﷺ: «خذوا عني مناسككم»<sup>(١٣)</sup>.

و قرن هو، فقد اقتضى ذلك أمرا منه لنا بالقرآن<sup>(١٤)</sup> فأقل أحواله إذا لم يكن واجبا أن يكون ندبا و إرشادا فهو أفضل من غيره مما لم يرد فيه مثله<sup>(١٥)</sup>.

و أيضا [يدل عليه قول]<sup>(١٦)</sup> النبي ﷺ: «أفضل الحج العج و

(١) في د: الإبطال.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف: ١٥٦٨ [٥٩٥/٢]. و مسلم في الصحيح، الحج، باب وجوه الإحرام و أنه يجوز إفراد الحج و التمتع و القرآن: ١٢١٦ [٨٨٤/٢].

(٣) سقط من د التي فيها: أنه.

(٤) في د: يمنعه.

(٥) في ق: منفردا.

(٦) أخرجه - من حديث عائشة رضي الله عنها - مسلم في الصحيح، الحج، باب بيان وجوه الإحرام: ١٢٢١ / ١٢٢٢

[٨٧٥/٢]. و - من حديث جابر رضي الله عنه - ابن ماجه في السنن، المناسك، باب الإفراد بالحج: ٢٩٦٦

[٩٨٨/٢].

(٧) سقط من د.

(٨) في د: الفارق.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: إلا الأفضل من الأعمال.

(١١) سقط من د.

(١٢) سبق تخريجه في الطهارات.

(١٣) سبق تخريجه.

(١٤-١٥) سقط من د.

(١٥) في د: روي عن النبي ﷺ أنه قال.



الثلج»<sup>(١)</sup> و الثلج الذبح. وذلك إما يكون في القران و التمتع. و أيضا ففيه زيادة نسك و هو الهدى فهو أفضل من الأفراد. و أيضا فانه يقتضي البقاء في الإحرامين إلى وقت / الإحلال منهما<sup>(٢)</sup>. و البقاء في الإحرام نسك و عبادة فهو أفضل من تركه. و يدل على أن القران أفضل من التمتع أن القارن حجته كوفية<sup>(٣)</sup> و التمتع حجته مكية و تحصل السفر للعمرة خاصة. و لأن<sup>(٤)</sup> يكون السفر لهما أفضل من أن يكون لأحدهما. ثم التمتع أفضل من الأفراد لما وصفنا<sup>(٥)</sup> من أن فيه زيادة نسك و هو الهدى.

فان قيل: وجوب الهدى [فيه]<sup>(٦)</sup> يدل على النقص.

قيل له: ليس كذلك لأن الهدى ها هنا نسك ليس بدم جناية. ألا ترى أنا نجيز الأكل منه، و قد دل كتاب الله تعالى عليه<sup>(٧)</sup>.

و روي عن النبي ﷺ أنه أكل منه<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في فضل التلبية و التحر: ٨٢٧ [١٨٩/٣] و قال: «حديث أبي بكر حديث غريب» ثم بين انقطاعه. و ابن ماجه في السنن، المناسك، باب رفع الصوت بالتلبية: ٢٩٢٤ [٩٧٥/٢]. و الدارمي في السنن، المناسك، باب أي الحج أفضل: ١٧٩٧ [٤٩/٢].

(٢) في ق: منها.

(٣) أي بدأها من الكوفة - فهي كوفية - على سبيل المثال، و المراد أن حجه آفاقي.

(٤) في د: و لا يكون.

(٥) في د: ذكرنا.

(٦) سقط من د.

(٧) و ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَ اطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ الحج: ٢٨ و بقوله تعالى: ﴿ وَ الْيَدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ ، فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ ، فَأَذًا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَ اطْعِمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ ﴾ الحج: ٣٦. و راجع: أحكام القرآن للمؤلف ٢٣٥/٣ - ٢٣٨ و لابن العربي ٢٩٤/٣ - ٢٩٨.

(٨) أخرجه - من حديث جابر رضي الله عنه - مسلم في الصحيح، الحج، باب حجة النبي ﷺ : ١٤٧/١٢١٨

[٨٩٢/٢]. و أبو داود في السنن، المناسك، باب صفة حجة النبي ﷺ : ١٩٠٥ [٤٦٤/٢].

## باب المواقيت<sup>(١)</sup>

### مواقيت الحج<sup>(٢)</sup>

[قال أبو بكر<sup>(٣)</sup>: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن ولأهل اليمن يلملم ولأهل العراق ذات عرق. وقال: «هن لأهلهم ولن مر عليهن من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة<sup>(٤)</sup>».

قال أبو جعفر: «فمن مر وهو يريد الحج والعمرة بميقات منها فلا يجاوزه إلا محرماً».

لأن النبي ﷺ لما أمرنا<sup>(٥)</sup> بالإحرام من الميقات فقد تضمن [ذلك]<sup>(٦)</sup> نهييه عن مجاوزته<sup>(٧)</sup> إلا محرماً.

وأيضاً روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «لا يحل لأحد أن يدخل مكة إلا بإحرام. و رخص للخطابين<sup>(٨)</sup>. و معلوم [أن]<sup>(٩)</sup> الرخصة في مثل ذلك لا يكون إلا من النبي ﷺ. فإذا الحظر من جهة من إليه الرخصة. و [أنه]<sup>(١٠)</sup> إنما ذكر الخطابين؛ لأنهم لا يبعدون من مكة ولا يجاوزون المواقيت.

و يدل عليه قول النبي ﷺ يوم فتح مكة حين دخلها بغير إحرام لأنه<sup>(١١)</sup> دخلها وعلى رأسه مغفر<sup>(١٢)</sup>: «إنها لم تحل<sup>(١٣)</sup> لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي وإنما أحلت لي ساعة من

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٦١ - ٦٢.

(٢) راجع: الحجة على أهل المدينة ٤٢٤/٢ - ٤٢٩. المبسوط ١٦٦/٤ وما بعدها. بدائع الصنائع: ١٦٣/٢ وما بعدها.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة: ١٤٥٢ (٥٥٤/٢). و مسلم في الصحيح، الحج، باب مواقيت الحج والعمرة: ١١٨١ (٨٣٨/٢).

(٥) في ق: أمره.

(٦) سقط من ق.

(٧) في د: يتجاوز.

(٨) أخرجه الشافعي في الأم، الحج، باب تفريع المواقيت ١٣٨/٢. والبيهقي في السنن الكبرى، الحج، باب من مر بالميقات فجاوزه غير محرم. ٢٩/٥ - ٣٠. وابن أبي شيبه في المصنف، الحج، باب من كره أن يدخل مكة بغير إحرام: ١٣٥١٧ (٢٠٩/٣) وهذا أقرب لفظه.

(٩) سقط من د.

(١٠) في د: إنه.

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، الإحصار وجزاء الصيد، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام: ١٧٤٩ (٦٥٥/٢). و مسلم في الصحيح، الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام: ١٣٥٧ (٩٨٩/٢ - ٩٩٠).

(١٢) في ق: لا تحل.

نهار»<sup>(١)</sup>. و معلوم أنه لم يرد القتال لأن القتال يحل بعده إذا احتيج إليه فدل أنها أراد دخولها بغير إحرام.

### مسألة، (الإحرام بعد مجاوزة الميقات)<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: «و من أحرم بعد مجاوزته<sup>(٣)</sup> الميقات فان رجع إلى الوقت فلبى سقط عنه الدم وإن لم يلب لم يسقط. وقال أبو يوسف / و محمد: إذا رجع إلى الوقت محرماً فلبى أو لم يلب سقط عنه الدم. وقال زفر: لا يسقط عنه [الدم]<sup>(٤)</sup> بوجه»<sup>(٥)</sup>.

لأبي حنيفة أن المتروك هو التلبية في الوقت؛ لأنه لو لبى في الوقت لم يكن في<sup>(٦)</sup> إحرامه نقص. فإذا فعل المتروك فقد جبر النقص.

فان قيل: تلبيته في الوقت لا تجدد له إحراماً فلا يرتفع<sup>(٧)</sup> بها النقص<sup>(٨)</sup> الداخل بترك التلبية في ابتداء الإحرام.

قيل له: أجل لا يتجدد به إحرام إلا أنه يرتفع به النقص<sup>(٩)</sup>. ألا ترى أن من طاف على غير وضوء ثم أعاده لم يتجدد له طواف<sup>(٩)</sup> بالإعادة وإنما ينجر به النقص. فان قيل: فلو دفع من عرفات قبل الإمام ثم عاد لم يسقط عنه الدم. قيل لهم<sup>(١٠)</sup>: هذا عندهم على وجهين:

إن عاد قبل دفع الإمام لم يكن عليه شيء. وإن عاد بعد خروج الإمام من عرفات لم يسقط عنه الدم؛ لأنه لم يستدرك المتروك. إذ كان المتروك الدفع مع الإمام. وإذا عاد قبل دفع الإمام فقد أدرك سنة الدفع فلا يلزمه شيء<sup>(١١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر: ١٢٨٤ (٤٥٢/١ - ٤٥٣). والترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في حرمة مكة: ٨٠٩ (١٧٣/٣ - ١٧٤). وقال: حديث أبي شريح حديث حسن صحيح.

(٢) راجع: الجامع الصغير ص ١٤٥. المبسوط ١٦٧/٤. بدائع الصنائع ١٦٥/٢.

(٣) في د: من الميقات.

(٤) سقط من ق.

(٥) في د: من.

(٦) في د: إلا أنه يرتفع.

(٧-٧) ما بين المعكوفتين ساقط من د.

(٨) في د: أنه.

(٩) في د: طوافه.

(١٠) في د: له.

(١١) في د: شيء منه.

فان قيل: هلا أسقطت عنه الدم لعوده محرماً؟

قيل له: لما بينا أن المتروك في الوقت هو التلبية فيحتاج<sup>(١)</sup> أن يفعل المتروك.

فان قيل: فلو جاوز الوقت<sup>(٢)</sup> وهو محرم ولم يلب فيه لم يكن عليه شيء لأنه قد حصل محرماً فيه. كذلك إذا عاد محرماً.

قيل له: فقد فعل التلبية في الوقت حيث أحرم؛ لأن كل موضع أحرم فيه [من]<sup>(٣)</sup> وراء المواقيت<sup>(٤)</sup> فهو وقته وإنما المواضع التي منع مجاوزتها إلا محرماً آخر الوقت.

و يدل عليه ما روي عن علي [بن أبي طالب رضي الله عنه]<sup>(٥)</sup> في [تأويل]<sup>(٦)</sup> قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> أن إقامتهما أن تحرم بهما من ديرة أهلك<sup>(٨)</sup>.

ولأبي يوسف ومحمد: أن المتروك في الوقت هو الإحرام. فإذا عاد محرماً فقد فعل المتروك. وهذا لا يلزم أباً حنيفة؛ لأن عوده إلى الوقت لم يفعل به إحراماً فالواجب أن يكون المعنى الذي ينجر به النقص هو التلبية التي هي من شرائط الإحرام.

فصل: قال أبو جعفر: «و من مر بميقات من هذه المواقيت فجأوزه غير محرم ثم رجع إلى وقت غيره فأحرم منه قبل أن يقف / بعرفة سقط عنه الدم».

و ذلك لقول النبي ﷺ: «هن لأهلن ولمن مر عليهن من غير أهلن [عن]<sup>(٩)</sup> يريد الحج والعمره»<sup>(١٠)</sup>.

و من كان منزله من ورائهن [إلى مكة فميقاته]<sup>(١١)</sup> من أهله حتى<sup>(١٢)</sup> أهل مكة يهلون من مكة. ولأن من جاوز ذا الحليفة [إلى الجحفة]<sup>(١٣)</sup> فأحرم منها جاز له ذلك. فكذلك إذا

(١) في د: فيختار.

(٢) في د: الوقت.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: الميقات.

(٥) سقط من ق.

(٦) سقط من د.

(٧) البقرة: ١٩٦.

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، التفسير ٢٧٦/٢ وصححه على شرط الشيخين. و وافقه الذهبي.

و البيهقي في السنن الكبرى، الحج، باب من استحب الإحرام من ديرة أهله ٣٠/٥.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سبق تخريجه.

(١١-١٢) سقط من ق.

(١٢) في ق: كأهل الخ.

(١٣) سقط من ق.

جاوز الوقت ثم رجع إلى وقت غيره أى وقت كان.

قال أبو جعفر: «و روى أبو يوسف عن أبي حنيفة في الإملاء<sup>(١)</sup> أنه إذا رجع<sup>(٢)</sup> إلى ميقات يحاذي الميقات الأول فلا شيء عليه. وإن رجع إلى ميقات بين الميقات الأول وبين الحرم لم يسقط ذلك عنه الدم».

وعسى أن يكون ذهب إلى أنه لما<sup>(٣)</sup> جاوز الميقات غير محرم فقد استحق عليه العود إليه. فلا يسقط عنه الدم بعوده إلى ما دونه.

قال أبو جعفر: «و لو جاوز الوقت ثم أحرم بعمره و طاف لها شوطا ثم عاد إلى الوقت لم يسقط عنه الدم بحال».

و ذلك لأن<sup>(٤)</sup> عوده<sup>(٥)</sup> في هذه الحال لا<sup>(٥)</sup> يكون له حكم الإبتداء من قبل أن الشوط المفعول من الطواف لا يفسخ بالعود. وإنما يسقط [عنه]<sup>(٦)</sup> الدم إذا عاد إلى الوقت على حكم الإبتداء كأنه ابتداء الإحرام منه. واختلافهم في إعادة التلبية في الوقت أو<sup>(٧)</sup> تركها على ما تبين<sup>(٨)</sup>.

### مسألة **حكم من تجاوز الميقات إلى الحل ثم بدا له أن يحرم**<sup>(٩)</sup>

قال أبو جعفر: «و من مر بالميقات لا يريد الإحرام حتى جاوزه ثم بدا له أن يدخل مكة، أحرم من حيث شاء قبل أن يدخل الحرم».

قال أبو بكر أحمد: عسى [أن يكون]<sup>(١٠)</sup> أراد أنه لا يريد دخول مكة حين<sup>(١١)</sup> أتى الميقات إذ<sup>(١٢)</sup> جاوزه، فإذا كان كذلك فله أن يجاوزه بغير إحرام و يصير<sup>(١٣)</sup> حينئذ بمنزلة أهل الميقات إذا أراد الإحرام، أحرم من حيث شاء ما بينه وبين الحرم كإحرام أهل الوقت<sup>(١٤)</sup>.

(١) في د: الأمالي.

(٢) في د: إن.

(٣) في د: لو.

(٤) في ق: أن.

(٥-٥) سقط من د.

(٦) سقط من د.

(٧) في ق: و.

(٨) في ق: مر.

(٩) راجع: الجامع الصغير ص ١٤٦. المبسوط ١٦٧/٤ - ١٦٩. بدائع الصنائع ١٦٦/٢.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: حتى.

(١٢) في د: أو جاوزه.

(١٣) في د: فيصير.

(١٤) في د: الميقات.

باب ذكر ما يعمل عند الميقات<sup>(١)</sup>وصف ما يعمل من أراد الإحرام<sup>(٢)</sup> }

قال أبو جعفر: «إذا أتى الرجل الميقات وهو يريد العمرة تجرد واغتسل أو توضأ والغسل أفضل».

٢٤٠

ب

أما التجرد فلما روي عن النبي ﷺ من النهي عن لبس القميص والسراويل / والعمامة ونحوها<sup>(٣)</sup> في الإحرام<sup>(٤)</sup>. فقلنا على هذا: محذور عليه لبس ما يشمل عليه [من]<sup>(٥)</sup> الخياطة. فأما الغسل فمسنون عند الإحرام لما روي عن<sup>(٦)</sup> النبي ﷺ أنه قال لعائشة رضي الله عنها حين حاضت وكانت مهلة بعمرة<sup>(٧)</sup>: «انقضي رأسك وامتشطي واغتسلي وأهلي بالحج<sup>(٨)</sup>». [و قال لأسماء بنت عميس رضي الله عنها حين ولدت: «لتغتسل ولتحرم بالحج<sup>(٩)</sup>»] ولتصنع كما يصنع الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت<sup>(١٠)</sup>. فدل على أن هذا الغسل مسنون للإحرام لا للطهارة؛ لأن [ن]<sup>(١١)</sup> غسل النفساء<sup>(١٢)</sup> [و الحائض]<sup>(١٣)</sup> لا يطهرهما<sup>(١٤)</sup>. والوضوء يجزي عنه كما يجزي<sup>(١٥)</sup> عن غسل

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٦٢-٦٤.

(٢) راجع: كتاب المناسك (من: الكافي) للحاكم الشهيد المطبوع ضمن كتاب "الأصل" لمحمد ٣٤١/٢ وما بعدها. والمبسوط ٣/٤ وما بعدها. بدائع الصنائع ١٤٣/٢ وما بعدها.

(٣) في د: نحوهما.

(٤) وذلك بقوله ﷺ: «لا تلبسوا القميص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس». أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، الحديث: ١٤٦٨ [٥٥٩/٢]. ومسلم في الصحيح، الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح، الحديث: ١١٧٧ [٨٣٤/٢].

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: أن.

(٧) في ق: بغيره.

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب كيف تهل الحائض والنفساء: ١٤٨١ [٥٦٣/٢]. ومسلم في الصحيح، الحج، باب بيان وجوه الإحرام، الحديث: ١٢١١ [٨٧٠/٢ - ٨٨٠].

(٩-٩) سقط من ق.

(١٠) أخرجه مسلم في الصحيح، الحج، باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام: ١٢٠٩ [٨٦٩/٢]. وأبو داود في السنن، المناسك، باب النفساء والحائض تهل بالحج، ١٧٤٣ [٣٥٧/٢].

(١١) سقط من ق.

(١٢) في ق: النفاس.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: لا يطهرها.

(١٥) في د: أجزى.

الجمعة: لأنه مسنون أيضا.

قال أبو جعفر: «و يلبس ثوبين إزارا و رداءً جديدين أو غسيلين».

إنما ذكر جديدين أو غسيلين لأنه روي عن بعض السلف<sup>(١)</sup> كراهة لبس الجديد [عند الإحرام]<sup>(٢)</sup>

فأعلم<sup>(٣)</sup> أنه لا فرق بينهما.

«و يمس من طيبه إن شاء و لا يضره بقاء الطيب عليه بعد<sup>(٤)</sup> الإحرام عند

أبي حنيفة و أبي يوسف».

[و ذلك]<sup>(٥)</sup> لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «طيبت رسول الله ﷺ للإحرام<sup>(٦)</sup> حين

أحرم<sup>(٧)</sup>» و قالت: «كأنني أنظر إلى ويص<sup>(٨)</sup> الطيب في مفارق<sup>(٩)</sup> رسول الله ﷺ بعد الثالثة من

إحرامه<sup>(١٠)</sup>».

و كما جاز أن يحلق رأسه قبل الإحرام فيحرم<sup>(١١)</sup> [و يبقى<sup>(١٢)</sup> مخلوق الرأس، جاز أيضا أن

يحرم<sup>(١١)</sup>] و يبقى الطيب عليه بعد الإحرام، إذ ليس بقاء الطيب عليه تطيبا منه. و ليس ذلك

كاللبس؛ لأن بقاءه على حال اللبس بمنزلة لبس مستقبل. و كره محمد [من]<sup>(١٣)</sup> الطيب ما يبقى أثره

[<sup>(١٤)</sup> كاللبس و سائر ما ينهى عنه ابتداء<sup>(١٤)</sup>] بعد الإحرام.

قال أبو جعفر: «ثم يحرم بالعمرة بعد صلاة مكتوبة أو نافلة».

(١) لم أقف على تحديد هؤلاء السلف الذين كرهوا الجديد في الإحرام بعد البحث قدر الاستطاعة. - و الله أعلم.

(٢) سقط من د.

(٣) في د: فأبان.

(٤) في د: يوم.

(٥) سقط من ق.

(٦) في د: لإحرامه.

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح، الفسل، باب من تطيب ثم اغتسل و بقي أثر الطيب: ٢٦٧ {١٠٥/١}.

(٨) الوبيص: البريق و اللمعان. أنظر: النهاية في غريب الحديث و الأثر ١٤٦/٥.

(٩) جمع مفرق و هو مكان فرق الشعر فوق الجبين.

(١٠) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب الطيب عند الإحرام: ١٤٦٤ {٥٥٨/٢}. و مسلم في الصحيح، الحج،

باب الطيب للمحرم عند الإحرام: ١١٩٠ {٨٤٧/٢ - ٨٤٨}.

(١١-١١) سقط من ق.

(١٢) في د: و يبقى رأسه مخلوق الرأس.

(١٣) سقط من د.

(١٤-١٤) سقط من ق.

لما روي أن النبي ﷺ [ <sup>(١)</sup> أحرم بذى الحليفة عقيب الصلاة <sup>(٢)</sup> ].

### { التلبية <sup>(٣)</sup> }

و التلبية التي ذكرها أبو جعفر <sup>(٤)</sup> رويت عن النبي ﷺ <sup>(٥)</sup> . [ <sup>(٦)</sup> ]

قال: « و يلبي إذا استوى على راحلته و كلما علا شرفاً أو هبط وادياً و بالأشجار <sup>(٧)</sup> ».

و ذلك لأن منزلة التلبية من الحاج <sup>(٨)</sup> كمنزلة [تكبيرة] <sup>(٩)</sup> الافتتاح من المصلي. و المصلي يكبر عند تنقل الأحوال به في صلاته. كذلك المحرم يلبي عند تنقل الأحوال به. و قد روى ذلك جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ <sup>(١٠)</sup> . و روى [أيضاً] <sup>(١١)</sup> عن جماعة من السلف <sup>(١٢)</sup> .

قال: « و لا يزال يلبي حتى يفتتح الطواف لعمرته ».

و ذلك لأن التلبية / لما كانت مسنونة في الإحرام على الوجه الذي ذكرنا. فلو أننا خيلنا و القياس لقلنا أنه يلبي <sup>(١٣)</sup> حتى يحل من الإحرام إلا أن الناس متفقون على قطع تلبية العمرة عند افتتاح الطواف. <sup>(١٤)</sup> و منهم من يقطعها قبل ذلك. فلم نقطعها بالقياس إذا كان القياس يوجب استصحابها للإحرام.

(١-١) سقط من د.

(٢) أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، باب الإلهال مستقبل القبلة: ١٤٧٨ {٥٦٢/٢ - ٥٦٣} . و مسلم في الصحيح، الحج، باب التلبية و صفتها و وقتها: ١١٨٤ / ٢٠ {٨٤٢/٢} .

(٣) راجع: كتاب المناسك من المختصر الكافي للحاكم الشهيد ضمن الأصل ٣٤٤/٢، المبسوط ١٨٧/٤. بدائع الصنائع: ١٤٥/٢.

(٤) و هي: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك « مختصر الطحاوي الحج، باب ذكر ما يعمل عند الميقات ص ٦٣.

(٥) أخرجه - من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب التلبية: ١٤٧٤ {٥٦١/٢} . و مسلم في الصحيح، الحج، باب التلبية و صفتها و وقتها: ١١٨٤ {٨٤١/٢} .

(٦) في ق: الأشجار.

(٧) في د: الحج.

(٨) سقط من ق.

(٩) قال ابن حجر: هذا الحديث ذكره الشيخ في المذهب و بيض له النووي و المنذري، و قد رواه ابن عساكر في تخريجه لأحاديث المذهب.... و في أسناده من لا يعرف « تلخيص الحبير ٢٣٩/٢ الحديث: ١٠٠١.

(١٠) سقط من ق.

(١١) أنظر: المؤطأ للإمام مالك، كتاب الحج، باب رفع الصوت بالإلهال: ٣٥ {٣٣٤/١} . و المصنف لابن أبي شعبة، الحج، باب من كان يستحب أن يحرم في دير الصلاة: ١٢٧٤٧، ١٢٧٤٨، ١٢٧٥٠ {١٣١/٣} . و بداية المجتهد ٣٥١/٥.

(١٢) في د: إلى أن يخرج.

(١٣) أنظر: بداية المجتهد ٣٦٤/٥، و شرح النووي على صحيح مسلم كتاب الحج، باب التلبية ٩١/٨.



### صفة الطواف<sup>(١)</sup>

قال: «ويطوف سبعة أشواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود»  
وذلك لأن افتتاح الطواف بالحجر كافتتاح الإحرام بالتلبية والصلاة بالتكبير. وكذلك روي  
عن النبي ﷺ أنه استلم الحجر أول ما دخل المسجد ثم طاف.<sup>(٢)</sup>

قال: «و يرمل في الثلاثة الأشواط الأول منها ويمشي في بقيتها».  
وذلك لأن النبي ﷺ لما قدم مكة في عمرة القضاء رمل في الثلاثة الأشواط وأمر أصحابه  
بذلك وقال: «رحم الله امرأ أظهر اليوم من نفسه جلدا»<sup>(٣)</sup> وكان ذلك لإظهار الجلد للمشركين  
لأنهم قالوا: «قد أوهنتهم حمى يشرب»<sup>(٤)</sup> ثم رمل [أيضا]<sup>(٥)</sup> حين قدم لحجة الوداع<sup>(٦)</sup>. ولم تكن  
هناك مراعاة<sup>(٧)</sup> للمشركين. فثبت أنه سنة.

وقال<sup>(٨)</sup> عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «على ما أهركتني وليس هاهنا أحد أرائيه» ثم  
قال: «لأتبعن أصحابي»<sup>(٩)</sup>.

قال أبو بكر أحمد: كل طواف بعده سعي يرمل<sup>(١٠)</sup> فيه، وكل طواف ليس بعده سعي فلا  
رمل فيه.

«ويستلم الحجر [الأسود]<sup>(١١)</sup> و يقبله كلما مر به إن أمكنه ذلك فان لم يستطع

(١) راجع: مناسك المختصر الكافي، في الأصل ٣٥١/٢ - ٣٥٥. المبسوط ٩/٤ - ١٢. بدائع الصنائع ١٢٧/٢ - ١٤٣، ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب من ساق البدن معه: ١٦٠٦ (٦٠٧/٢). ومسلم في الصحيح، الحج، باب وجوب الدم على المتمتع: ١٢٢٧ (٩٠١/٢).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ. والله أعلم.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب كيف كان بدء الرمل: ١٥٢٥ (٥٨١/٢). ومسلم في الصحيح، الحج،  
باب استحباب الرمل في الطواف: ١٢٦٦ (٩٢٣/٢).

(٥) سقط من د.

(٦) أخرجه - من حديث جابر، الطويل - مسلم في الصحيح، الحج، باب حجة النبي ﷺ: ١٢١٨ (٨٨٧/٢). و  
مالك في الموطأ، الحج، باب الرمل في الطواف: ١٠٧ (٣٦٤/١).

(٧) في د: موافاة.

(٨) في د: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٩) أخرجه - بغير هذا اللفظ - البخاري في الصحيح، الحج، باب الرمل في الحج والعمرة: ١٥٢٨ (٥٨٢/٢). و  
أبو داود في السنن، المناسك، باب في الرمل: ١٨٨٧ (٤٤٦/٢ - ٤٤٧).

(١٠) في د: ففيه الرمل.

(١١) سقط من د.

استقبله و كبر و رفع يديه».

روي أن النبي ﷺ أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك<sup>(١)</sup>. و روي أن النبي ﷺ طاف راكبا يستلم [الحجر]<sup>(٢)</sup> و الأركان بمحجنه [يشير إليها]<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>  
قال: «و يرفع يديه إذا كبر مستقبلا بظهورهما وجهه و ببطونهما<sup>(٥)</sup> الحجر». و ذلك<sup>(٦)</sup> لما روي عن النبي ﷺ أنه [قال]<sup>(٧)</sup>: «لا ترفع الأيدي إلا في<sup>(٨)</sup> سبعة مواطن». و ذكر منها استلام الحجر<sup>(٩)</sup>.

قال: «و يفعل ذلك في الأشواط السبعة».

لما روي أن النبي ﷺ [لم يكن يمر بهذين الركنين إلا استلمهما<sup>(١١)</sup>]. و روى عمر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ [قبل الحجر]<sup>(١٢)</sup>».

[قال]<sup>(١٣)</sup>: «فأما الركن اليماني فإن استلمه فحسن و إن تركه لم يضره في قول

أبي حنيفة و أبي يوسف».

و [ذلك لأنه]<sup>(١٤)</sup> روي «أن النبي ﷺ قبل الركن اليماني و وضع / خده<sup>(١٥)</sup>

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢٨/١ مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه. و البيهقي في معرفة السنن و الآثار، المناسك، باب الاستلام في الزحام: ٩٨٦٨ {٢١٩/٧}.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب استلام الركن بالمحجن: ١٥٣٠ {٥٨٢/٢}. و مسلم في الصحيح، الحج، باب جواز الطواف على بعير وغيره: ١٢٧٢ {٩٢٦/٢}.

(٥) في د: بطونها.

(٦) في د: قد روي

(٧) سقط من د.

(٨) في د: عند.

(٩) سبق تخريجه و راجع نصب الراية ٣٨/٣

(١٠-١١) سقط من د.

(١١) في ق: استلمها. و الحديث أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين: ١٥٣١ {٥٨٣/٢}. و الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب المناسك، باب ما يستلم من الأركان في الطواف: ١٨٣/٢ و هذا لفظه.

(١٢) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب تقبيل الحجر: ١٥٣٢ {٥٨٣/٢}. و مسلم في الصحيح، الحج، باب استحباب تقبيل الحجر: ١٢٧٠ {٥٢٥/٢}.

(١٣) سقط من د.

(١٤) في د: قد.

(١٥) في د: يده.

عليه<sup>(١)</sup>. و ليس استلامه بواجب. و إنما يجب استلام الحجر لأن افتتاح [الطواف]<sup>(٢)</sup> منه يصح. و لو ابتدأ [ه]<sup>(٣)</sup> من غيره لم يصح.

و يدل عليه أنه إذا صلى ركعتي الطواف و أراد الخروج إلى الصفا عاد لاستلام الحجر دون الركن اليماني.

و كذلك [روي]<sup>(٤)</sup> عن النبي ﷺ في حديث جابر رضي الله عنه [أنه فعله]<sup>(٥)</sup>.

قال: «و قال محمد بعد ذلك: يستلم الركن اليماني و يقبله و يفعل فيه كما<sup>(٦)</sup> يفعل في الحجر».

لما روي أن النبي ﷺ كان يستلمه<sup>(٧)</sup> و إنما<sup>(٨)</sup> لم يستلم غير هذين الركنين، لأن الركنين الأخيرين ليسا من أركان البيت لأن الحجر قطعة<sup>(٩)</sup> من البيت فالركنان من وسط البيت ليسا ركنين على الحقيقة.

قال أبو جعفر: «فاذا فرغ من هذه السبعة الأشواط صلى ركعتين».

لما روي عن النبي ﷺ أنه صلى ركعتين بعد الطواف عند المقام و تلا قول الله تعالى: ﴿وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(١٠)</sup> (١١).

و قال: «فان كان بعد الصبح أو [بعد]<sup>(١٢)</sup> العصر أو عند<sup>(١٣)</sup> الطلوع و الزوال و الغروب لم يصلهما».

(١) أما تقبيله الركن اليماني/ أخرجه مسلم في الصحيح، الحج، باب استحباب الركنين: ١٢٦٧ {٩٢٤/٢}.  
أما وضع الخد، فأخرجه مرفوعاً - عن ابن عباس رضي الله عنهما - الحاكم في المستدرک على الصحيحين، المناسك، ٤٥٦/١ و صححه، و وافقه الذهبي، و ابن أبي شيبه مرسلاً - عن مجاهد - في المصنف، الحج، باب من كان إذا استلم الركن اليماني وضع خده عليه: ١٥٣٨٠ {٤٠٣/٣}.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من ق.

(٥) سقط من د. و قد سبق تخريج حديث جابر رضي الله عنه قريباً.

(٦) في ق: ما يفعل.

(٧) سبق تخريج ذلك الحديث.

(٨) في د: وإن لم يستلم.

(٩) في د يقرأ: بفضه.

(١٠) البقرة: ١٢٥.

(١١) أخرجه - من حديث جابر، الطويل في حجة الوداع - مسلم في الصحيح، الحج، باب حجة النبي ﷺ: ١٢١٨.

{٨٨٧/٢}.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في د: بعد.

لأن هذه أوقات قد نهى النبي ﷺ عن الصلاة فيها. <sup>(١)</sup> و قد بينها <sup>(٢)</sup> في كتاب الصلاة. <sup>(٣)</sup>  
قال أبو جعفر: «ثم يخرج من باب الصفا أو من حيث تيسر عليه حتى يقف على  
الصفا من حيث يرى البيت، فيكبر الله ويهلله ويحمده ويصلي على نبيه ويدعو  
بما أحب <sup>(٤)</sup> ثم ينزل ماشيا ويسعى في بطن الوادي حتى يجاوز الميلين الأخضرين ثم  
يقف على المروة فيفعل عليها كما يفعل <sup>(٥)</sup> على الصفا حتى يفعل ذلك سبع مرات  
يبتدئ في كل مرة بالصفا ويختم بالمروة».

قال أبو بكر أحمد: <sup>(٦)</sup> [قد روي عن النبي ﷺ <sup>(٧)</sup> إلا في قوله: يبتدئ في كل مرة بالصفا و  
يختم بالمروة فإن <sup>(٨)</sup>] هذا غلط وتجيء على هذا أربعة عشر شوطا. وإنما عليه سبعة أشواط فمضيه  
من الصفا إلى المروة شوط ورجوعه من المروة إلى الصفا شوط آخر. وكذلك [على هذا] <sup>(٩)</sup> إلى أن  
يقضي <sup>(١٠)</sup> السعي <sup>(١١)</sup>. وعسى <sup>(١٢)</sup> أن يكون أراد [به] <sup>(١٣)</sup> يبدأ بالصفا أول مرة ويختم بالمروة في  
آخره. وكذلك قال محمد [بن الحسن] <sup>(١٤)</sup> في كتاب المناسك. <sup>(١٥)</sup>

قال: «فاذا فعل ذلك حلق أو قصر. والحلق أفضل».

[<sup>(١٦)</sup> وذلك لأن العمرة إنما هي الإحرام / والطواف والسعي. وإنما كان الحلق أفضل <sup>(١٧)</sup>] لا

٢٤٢  
١

(١) في د: هذا.

(٢) سبق تخريج هذا النهي في كتاب الصلاة، باب المواقيت مسألة: الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، ص ١٩٩ -

٢٠٩

(٣) في ق: شاء.

(٤) في د: فعل الصفا.

(٥-٥) سقط من ق.

(٦) أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب ما جاء في السعي بين الصفا

والمروة: ١٥٦٣ {٥٩٣/٢}.

(٧) سقط من د.

(٨) في د: ينقضي.

(٩) في د: الشوط.

(١٠) في د: وعسى على هذا.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من د.

(١٣) يعتبر كتاب المناسك للإمام محمد بن الحسن ضمن كتبه المفقودة ولذا ألحق محقق "الأصل" الشيخ أبو الوفا

الأفغاني، مناسك المختصر الكافي "للحاكم الشهيد بالأصل بدلا من الأصل المفقود - والله أعلم.

(١٤-١٤) سقط من د.

روي عن النبي ﷺ «أنه دعا للمحلقين ثلاثا وللمقصرين مرة»<sup>(١)</sup>.

قال: «والنساء في العمرة كالرجال إلا أنهن لا يسعين ولا يرملن ولا يحلقن وإنما يقصرن».

وذلك لأن الرمل والسعي ربما بدا، فيهما ما حكمه أن يسترن. والنساء مأمورات بالستر<sup>(٢)</sup>. ولا يحلقن لأن حلقهن مثله. وقد روي ذلك عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

«وإذا أقيمت الصلاة وهو يطوف أو يسعى صلى وبنى».

وذلك لأن قطعه بالكلام وسائر التصرف لا يمنع البناء<sup>(٤)</sup>. كذلك بالصلاة.

قال<sup>(٥)</sup>: «ولو طاف لعمرتة محمولا لعله لم يضره».

وذلك لأن النبي ﷺ طاف راكبا<sup>(٦)</sup>. وذكر أن ذلك لشكاة كانت به<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، باب الحلق والتقصير عند الإحلال: ١٦٤٠ [٦١٦/٢] عن ابن عمر رضي الله عنهما. ومسلم في الصحيح، الحج، باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير: ١٣٠٢ [٩٤٦/٢] عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ورد الأمر بالستر والحجاب في عدة آيات من القرآن الكريم. منها قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٧]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ذِكْكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]. وجاءت في ذلك أحاديث منها قوله ﷺ: «المرأة عورة. فإذا خرجت استشرفها الشيطان» أخرجه الترمذي في السنن، الرضاع، باب رقم: ١٨ الحديث رقم: ١١٧٣ [٤٧٦/٣] وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٣) أخرجه - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - أبو داود في السنن، المناسك، باب الحلق والتقصير: ١٩٨٥ [٥٠٢/٢]. والدارمي في السنن، المناسك، باب من قال: ليس على النساء حلق: ١٩٠٥ [٨٩/٢]. والترمذي - من حديث علي رضي الله عنه - في السنن، الحج، باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء: ٩١٤ [٢٥٧/٣] وقال: فيه اضطراب.

(٤) قال النبي ﷺ: «الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير». أخرجه الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في الكلام في الطواف: ٩٦٠ [٢٩٣/٣]. والحاكم في المستدرک على الصحيحين، المناسك، ٤٥٩/١ وقال: صحيح الإسناد. وواقفه الذهبي.

(٥) سقط من ق.

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب استلام الركن بالمحجن: ١٥٣٠ [٥٨٢/٢]. ومسلم في الصحيح، الحج، باب جواز الطواف على بعير وغيره: ١٢٧٢ [٩٢٦/٢].

(٧) جاء ذلك مصرحا في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود في السنن، المناسك، باب الطواف الواجب، الحديث: ١٨٨١ [٤٤٣/٢]. والبيهقي في السنن الكبرى، الحج، باب الطواف راكبا ١٠٠/٥ وقال: هذه زيادة تفرد بها.

قال: «و لو كان لغير علة كان عليه دم و أجزاءه».  
 و إنما لزمه الدم لما فيه من النقص و أجزاءه لأثمة [قد]<sup>(١)</sup> فعل الطواف.  
 قال: «و العمرة [جائزة]<sup>(٢)</sup> في السنة كلها إلا [في]<sup>(٣)</sup> يوم عرفة و يوم النحر و أيام التشريق».  
 و روي ذلك عن عائشة رضي الله عنها.<sup>(٤)</sup>

### مسألة: [وجوب الدم بالطواف للعمرة على غير الطهارة]<sup>(٥)</sup>

قال: «و من طاف بالبيت لعمرته جنباً أو على غير وضوء، فإن أعاد أجزاء، و لا شيء عليه. و إن لم يعد حتى رجع إلى أهله فعليه دم و يجزيه».  
 و ذلك لقول الله تعالى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٦)</sup> و لو جعلنا الطهارة من شرطه كان فيه زيادة في النص، و لا يجوز ذلك إلا بنص مثله. و إذا ثبت الجواز لزمه دم للنقصان لأن كل من أجازته<sup>(٧)</sup> أوجب عليه دماً.

قال<sup>(٨)</sup>: «و لو طاف لعمرته في ثوب نجس فلا شيء عليه».  
 و ذلك لأن نجاسة الثوب لا تأثير لها<sup>(٩)</sup> في شيء من أفعال المناسك و لا يمنع مس المصحف و قراءة القرآن و لا دخول المسجد. و ليس مثل الطواف مع الحدث لأن للحدث<sup>(١٠)</sup> تأثيراً في منع مس المصحف فهو أغلظ من نجاسة الثوب. [و لأنه لم يرد نهى في منع الطواف مع نجاسة البدن و الثوب]<sup>(١١)</sup>

قال: «و لو طاف مكشوف العورة ثم رجع إلى أهله قبل أن يعيد فعليه دم و أجزاءه».

(١) سقط من د.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرج ذلك عنها البيهقي في السنن، باب العمرة في أشهر الحج: ٣٤٦/٤.

(٥) راجع: مناسك المختصر الكافي في الأصل ٣٩٣/٢. و المبسوط ٣٨/٤. بدائع الصنائع ١٢٩/٢.

(٦) الحج: ٢٩.

(٧) في د: أجزاء.

(٨) سقط من ق.

(٩) في د: لا بأس به.

(١٠) في د: الحدث له بأس في الخ.

(١١) سقط من د.

وذلك لما روي عن النبي ﷺ أنه أمر فتودي بمكة / «و لا يطوف بالبيت عريان»<sup>(١)</sup>. فنهى عنه  
مع العري.

قال: «و من سعى بين الصفا و المروة على غير طهارة. فلا شيء عليه». و ذلك لأنه مفعول في غير المسجد<sup>(٢)</sup> فأشبهه رمي [الجمار و]<sup>(٣)</sup> الوقوف بعرفة و المزدلفة.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح ، الحج ، باب لا يطوف بالبيت عريان : ١٥٤٣ { ٥٨٦/٢ } . ومسلم في الصحيح ،

الحج ، باب لا يحج بالبيت مشرك ولا يضوف بالبيت عريان : ١٣٤٧ { ٩٨٢/٢ } .

(٢) تعليله هنا يقتضي زوال الحكم عند زوال العلة وبخاصة في عصرنا حيث أدخل المسعى في المسجد الحرام حساً

ومشاهدة أثناء التوسعة السعودية الأخيرة . ولكن كاد الفقهاء يجمعون قديماً وحديثاً على أنه لا تشترط الطهارة

للسعي بين الصفا والمروة . راجع في ذلك المغني ٢٤٦/٥ .

(٣) سقط من د .

**باب ذكر الحج<sup>(١)</sup>**  
**{صفة احرام الحج}**<sup>(٢)</sup>

قال: «و احرام الحج كاحرام العمرة على ما بينا غير أنه لا يقطع التلبية عند أخذه في الطواف».

وهذا<sup>(٣)</sup> لا خلاف فيه.

قال: «و يقيم على احرامه و يطوف بالبيت متى شاء و لا يرمل في طوافه و لا يسعى بين الصفا و المروة».

[<sup>(٤)</sup> قال أحمد: قوله<sup>(٤)</sup>]: «و لا يرمل في طوافه و لا يسعى بين الصفا و المروة» [<sup>(٥)</sup> ليس بسديد؛ لأنه إن طاف بعد احرام الحج و أراد أن يقدم السعي بين الصفا و المروة<sup>(٥)</sup>] على يوم النحر كان له ذلك. فاذا أراد ذلك رمل في الطواف الذي بعده سعي لأن كل طواف بعده سعي ففيه رمل.

قال: «و يصلي لكل اسبوع ركعتين».

و ذلك لأن النبي ﷺ صلى بعد ما طاف اسبوعا، ركعتين و تلا قول الله تعالى: ﴿وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(٦)</sup> فدلّت تلاوته<sup>(٨)</sup> الآية حين أراد الصلاة [أن هذه الصلاة]<sup>(٩)</sup> مرادة بالآية فصارت الصلاة موجبة بالطواف كايجابها بالنذر؛ إذ<sup>(١٠)</sup> كان وجوبها معلقا<sup>(١١)</sup> بفعله للطواف.

قال: «و إذا كان يوم التروية خرج إلى منى، يصلي<sup>(١٢)</sup> بها خمس صلوات، الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الفجر».

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٦٤ - ٦٧.

(٢) راجع: مناسك المختصر الكافي مع الأصل ٣٤١/٢ وما بعدها. المبسوط ٣/٤. بدائع الصنائع ١٤٣/٢، ١٦٠.

(٣) في د: ذلك.

(٤-٤) سقط من د.

(٥-٥) سقط من ق.

(٦) البقرة: ١٢٥.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) في ق: تلاوة.

(٩) سقط من د.

(١٠) في ق: إذا.

(١١) في د: متعلقا.

(١٢) في د: فصلی.



[<sup>(١)</sup> كذلك روي عن النبي ﷺ <sup>(٢)</sup> .

قال: «وإذا أصبح من يوم عرفة و طلعت الشمس، غدا إلى عرفات فأقام بها حتى يصلي الظهر و العصر في وقت الظهر مع الإمام <sup>(٣)</sup>».

هكذا <sup>(٤)</sup> روي عن النبي ﷺ «أنه جمع بينهما هناك بعد زوال [الشمس] <sup>(٥)</sup>».

[قال: <sup>(٦)</sup> «فان فاتتا أو أحدهما مع الإمام صلى كل واحدة منهما لوقتها <sup>(٧)</sup> في قول أبي حنيفة».

و ذلك لأن جواز الجمع [عنده] <sup>(٨)</sup> متعلق بالإمام لأن للإمام تأثيرا في تغيير الفرض كمصلي الجمعة مع الإمام يسقط عنه فرض الظهر.

و أيضا: قال النبي ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» <sup>(٩)</sup> و هو جمع بينهما بإمام. فصار الإمام شرطا في الجمع.

قال: «و أما في قول أبي يوسف و محمد فيصليهما في رحله كما / يصليهما مع الإمام».

و ذلك لأن علة الجمع عندهما هو الوقوف ليتصل و لا ينقطع بفعل العصر.

قال: «و يجمع الإمام بين هاتين الصلاتين بأذان و إقامتين».

و كذلك روي عن النبي ﷺ <sup>(١٠)</sup> .

(١-١) سقط من د.

(٢) ورد ذلك في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ و قد سبق تخريجه. و أخرجه - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في الخروج إلى منى و المقام بها: ٨٧٩ (٢/٢٢٧).

(٣) في د: كذلك.

(٤) سقط من ق.

(٥) أخرجه - من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ - مسلم في الصحيح. و قد سبق تخريجه. و أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب الجمع بين الصلاتين بعرفة، الحديث، ١٥٧٩ (٢/٥٩٨).

(٦) سقط من د.

(٧) في ق: لوقتتهما.

(٨) سقط من د.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) تقدم من حديث جابر رضي الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ . و أخرجه - من حديث ابن الزبير رضي الله عنهما - الحاكم في المستدرك على الصحيحين، المناسك، ٤٦١/١ و قال: هذا حديث على شرط الشيخين و لم يخرجاه. و وافقه الذهبي.

قال: «ثم يقف بعرفة و كل عرفة موقف إلا عرنة فاجتهد في الدعاء إلى الغروب»<sup>(١)</sup>.

لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: عرفة كلها موقف إلا [بطن]<sup>(٢)</sup> عرنة<sup>(٣)</sup>. ودفع النبي ﷺ من عرفة بعد غروب الشمس<sup>(٤)</sup>.

قال: «ثم ادفع إلى مزدلفة فصل بها<sup>(٥)</sup> المغرب [و العشاء]<sup>(٦)</sup> ثم<sup>(٧)</sup> انزل منها حيث أحببت و كلها موقف إلا بطن محسر».

لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «و مزدلفة<sup>(٨)</sup> كلها موقف و ارتفعوا عن محسر»<sup>(٩)</sup>.

قال: «و إن صلاهما دونها<sup>(١٠)</sup> لم يجزه في قول أبي حنيفة و محمد».

لقول النبي ﷺ حين قال له أسامة بن زيد رضي الله عنه قبل بلوغه مزدلفة: الصلاة يا رسول الله! قال: «الصلاة أمامك»<sup>(١١)</sup>.

«و قال أبو يوسف: يجزيه».

لأن التأخير رخصة.

قال: «و يجمع الإمام بين هاتين الصلاتين بأذان و إقامة»<sup>(١٢)</sup>.

(١) في د: المغرب.

(٢) سقط من ق.

(٣) أخرجه - من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه - أحمد في المسند ٨٢/٤ مسند المدنيين - حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه. و ابن ماجه - من حديث جابر رضي الله عنه - في السنن، المناسك، باب الموقف بعرفات: ٣٠١٢ {١٠٠٢/٢}.

(٤) أخرجه - من حديث علي رضي الله عنه - أبو داود في السنن، المناسك، باب الدفعة من عرفة: ١٩٢٢ {٤٧٢/٢}. و الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف: ٨٨٥ {٢٣٢/٣}. و قال: حديث علي حديث حسن صحيح.

(٥) في د: فيها.

(٦) سقط من د.

(٧) في د: و

(٨) في د: و المزدلفة.

(٩) جزء من حديث جابر و جبير بن مطعم رضي الله عنهما الذي تقدم تخريجه قريبا.

(١٠) في النسختين: دونهما، و التصويب من متن المختصر.

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة: ١٥٨٨ {٦٠١/٢}. و مسلم في الصحيح، الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة: ١٢٨٠ {٩٣٤/٢}.

(١٢) في المتن «إقامتين» و هو قول زفر و الأئمة الثلاثة متفقون على ما نقله الشارح. راجع: بدائع الصنائع

كذلك روي عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

قال: «فاذا أصبح و صلى الفجر وقف عند المشعر الحرام و دعا ثم دفع قبل طلوع الشمس [إلى منى]<sup>(٢)</sup>» .  
لما روي عن النبي ﷺ «أنه صلى الفجر يومئذ بغلس و دعا ثم [لما]<sup>(٣)</sup> أسفر دفع قبل طلوع الشمس»<sup>(٤)</sup>.

«فاذا أتى منى بدأ بجمرة العقبة فرماها بسبع حصيات مثل حصى الخذف» .  
لأن النبي ﷺ كذلك فعل و قال: «إرموا<sup>(٥)</sup> بمثل حصى الخذف»<sup>(٦)</sup>.

«و كبر مع كل حصاة» .

كذلك روي عن النبي ﷺ<sup>(٧)</sup>.

قال<sup>(٨)</sup>: «و يقطع التلبية مع أول حصاة» .

لما روى الفضل بن العباس رضي الله عنهما و كان رديف النبي ﷺ من مزدلفة إلى منى. أنه قطع التلبية عند أول حصاة رمى بها جمرة العقبة<sup>(٩)</sup>.  
قال: أبو بكر أحمد: المعتمر يقطع التلبية عند استلام الحجر للطواف و الحاج عند أول حصاة

(١) أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - مسلم في الصحيح، الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، الحديث: ١٢٨٨ (٩٣٧/٢ - ٩٣٨). و ابن أبي شيبة - من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه- الحج، باب من قال: لا يجزيه الأذان بجمع وحده أو يؤذن أو يقيم: ١٤٠٥١ [٢٦٤/٣].

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه - من حديث ابن مسعود رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الحج، باب متى يصلي الفجر بجمع، الحديث: ١٥٩٩ [٦٠٤/٢]. و مسلم في الصحيح، الحج، باب استحباب زيادة التغليس لصلاة الصبح يوم النحر: ١٢٨٩ (٩٣٨/٢).

(٥) في ق: ارموا.

(٦) أما الفعل فمن رواية جابر رضي الله عنه عند مسلم في الصحيح، باب استحباب كون حصي الجمار الخذف: ١٢٩٩ [٩٤٤/٢]. و الأمر عنده أيضا - عن الفضل بن عباس رضي الله عنهما - في باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة: ١٢٨٢ (٩٣١/٢ - ٩٣٢). و عند أبي داود في السنن، المناسك، باب في رمي الجمار، الحديث: ١٩٦٦ (٤٩٤/٢ - ٤٩٥).

(٧) أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب إذا رمى الجمرتين يقوم و يهل مستقبل القبلة: ١٦٦٤ [٦٢٣/٢].

(٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب التلبية و التكبير غداة حين يرمي الجمرة: ١٦٠١ [٦٠٥/٢]. و مسلم في الصحيح، الحج، باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي...: ١٢٨١ [٩٣١/٢].

يرمي<sup>(١)</sup> بها جمرة العقبة. والذي يفسد حجه بجماع<sup>(٢)</sup> كذلك. والذي يفوته الحج [يقطعها]<sup>(٣)</sup> عند استلام الحجر<sup>(٤)</sup> للطواف كالمعتمر. والمحصر [يقطعها]<sup>(٥)</sup> إذا ذبح عنه الهدى وحل.  
[<sup>(٦)</sup> قال: «فإن كان معه هدي نحره ثم حلق أو قصر».

لأن الحلق مؤخر عن / الذبح. قال الله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾<sup>(٨)</sup>.

قال: «ثم قد حل له كل شيء إلا النساء»<sup>(٩)</sup>.  
وذلك لما روت عائشة قالت: «طيب<sup>(١٠)</sup> رسول الله ﷺ لإحرامه حين أحرم وإحلاله قبل أن يطوف بالبيت»<sup>(١١)</sup>. ولأنهم لا يختلفون أنه<sup>(١٢)</sup> يحل له اللبس<sup>(١٣)</sup>. فكذلك الصيد والطيب.  
قال: «ثم يأتي البيت فيطوف به سبعة أشواط لا يرمل<sup>(١٤)</sup> فيهن ولا يسعى بين الصفا والمروة معهن<sup>(١٥)</sup> وهو طواف الزيارة<sup>(١٦)</sup>».  
[قال أبو بكر: <sup>(١٧)</sup> إذا كان قد [قدم السعي]<sup>(١٨)</sup> بين الصفا والمروة بعد طواف القدوم للحج. فإن لم يكن سعى حينئذ فإنه يرمل في طواف الزيارة ويسعى.  
قال: «وإذا فعل ذلك فقد حل له النساء ثم<sup>(١٩)</sup> يركع ركعتين».

- 
- (١) في ق: رمي.  
(٢) في ق: فجماع.  
(٣) سقط من ق.  
(٤) في ق: الحج.  
(٥) سقط من ق.  
(٦-٦) سقط من د.  
(٧) البقرة: ١٩٦.  
(٨) في د: والطيب. والصواب ما أثبتنا.  
(٩) في د: تطيب.  
(١٠) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب الطيب عند الإحرام: ١٤٦٥ [٥٥٨/٢]. ومسلم في الصحيح، الحج، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام: ١١٨٩ [٨٤٦/٢].  
(١١) في د: لا يحل.  
(١٢) أنظر: بداية المجتهد ٤٦٦/٥.  
(١٣) في ق: رمل.  
(١٤-١٤) سقط من ق.  
(١٥) سقط من ق.  
(١٦) في ق: سعى بين الخ.  
(١٧) في ق: و

و هما ركعتا الطواف.

«ثم رجع<sup>(١)</sup> إلى منى فبات بها».

و ذلك لأن النبي ﷺ بات هو وأصحابه رضي الله عنهم بها و رخص للعباس رضي الله عنه في البيتوتة<sup>(٢)</sup> بمكة لأجل السقاية.<sup>(٣)</sup> و كان عمر رضي الله عنه يمنع الناس أن يبيتوا دون العقبة<sup>(٤)</sup>. قال<sup>(٥)</sup>: «فاذا أصبح و زالت الشمس رمى الجمرة الأولى بسبع حصيات و وقف عندها فدعا ثم رمى الوسطى كذلك، و وقف و دعا ثم رمى جمرة العقبة كذلك و لم يقف عندها».

[قال أبو بكر: و كل جمرة بعدها أخرى وقف عليها، و كل جمرة ليس بعدها إلا الإنصراف لم يقف عندها<sup>(٦)</sup>]. و كذلك روي في الآثار<sup>(٧)</sup>. و هذا الدعاء هو الذكر المأمور به [و الله أعلم]<sup>(٨)</sup> في قوله جل و علا: ﴿وَ اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٩)</sup>.

قال: «و يبيت بمنى فاذا أصبح و زالت الشمس رمى الجمار الثلاث كما رمى بالأمس».

لما روي عن النبي ﷺ فيه<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ق: دفع.

(٢) في ق: الثبوت

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى: ١٦٥٨ {٦٢١/٢}. و مسلم في الصحيح، الحج، باب وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق: ١٣١٥ {٩٥٣/٢}.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، الحج، باب البيتوتة بمكة ليالي منى: ٢٠٨ - ٢٠٩ {٤٠٦/١}.

(٥) سقط من ق.

(٦-٦) سقط من ق.

(٧) أخرجه - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب رفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى: ١٦٦٥ {٦٢٣/٢}.

(٨) سقط من د.

(٩) البقرة: ٢٠٣.

(١٠) ورد ذلك في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عند مسلم في الصحيح، الحج، باب بيان وقت استحباب الرمي: ٣١٤/١٢٩٩ {٩٤٥/٢}. و في حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد في المسند: ٩٠/٦ مسند السيدة عائشة رضي الله عنها. و أبي داود في السنن، المناسك، باب في رمي الجمار: ١٩٧٣ {٤٩٧/٢}. و الحاكم في المستدرک على الصحيحين، المناسك، ٤٧٧/١، ٤٨٧ و قال: صحيح على شرط مسلم. و وافقه الذهبي.

قال: «فإن أحب أن يتعجل خرج قبل الغروب»<sup>(١)</sup> عن منى. وإن غربت الشمس و هو بمنى فالأفضل [له]<sup>(٢)</sup> أن يقيم إلى النفر الآخر فإن لم يفعل و نفر فيما بينه و بين طلوع الفجر فلا شيء عليه.

فأما تعجيل النفر فالأصل فيه قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال النبي ﷺ: «أيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه»<sup>(٤)</sup>. و أما إذا بقي هناك إلى الغروب<sup>(٥)</sup> فإن محمداً قال في "الزيادات"<sup>(٦)</sup>: أكره له أن ينفر حتى يصبح فيرمي جمرة ذلك اليوم.<sup>(٧)</sup> [وذلك]<sup>(٨)</sup> لأن الكون هناك ليلاً إنما يكون [قربة]<sup>(٩)</sup> لأجل الرمي المفعول في اليوم الذي يليه. [وأي]<sup>(١٠)</sup> ألا ترى أنه إذا لم ينو الرمي لم تكن البيوتوتة هناك قربة فإذا قضى هناك ليلاً فكأنه قد اختار اليوم الثالث<sup>(١١)</sup> فيكره له تركه.

وإن نفر جاز لأن الليل في باب الرمي في حكم اليوم الذي قبله / ألا ترى أن النبي ﷺ رخص للرعاء أن يرموا ليلاً<sup>(١٢)</sup>. و أن من أخر الرمي إلى الليل لم يلزمه شيء عند من يرى التأخير نقصاً.<sup>(١٣)</sup>

(١) في د: غروب الشمس من.

(٢) سقط من د.

(٣) البقرة: ٢٠٣.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، الحج، باب من لم يدرك عرفة: ١٩٤٩ [٤٨٦/٢]. و الترمذي في السنن، الحج، باب فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج: ٨٨٩ [٢٣٧/٣ - ٢٣٨]. وقال: هذا أجود حديث رواه سفيان الثوري ثم نقل عن وكيع: هذا الحديث أم المناسك.

(٥) في د: غروب الشمس.

(٦) في د: الرقيات.

(٧) لم أشر على كتاب «الزيادات» وبحثت في شرح الزيادات، لقاضي خان

فلم أجد لها، و لا لم أعلم، راجع: شرح الزيادات لقاضي خان، شرحه في نسخة بخطي

(٨) سقط من د: الجامعة أم كفى برقم: ١٧٠ فقه حنفى

(٩) سقط من ق.

(١٠-١١) سقط من ق.

(١١) أخرجه - من حديث: ابن عباس رضي الله عنهما - الطحاوي في شرح معاني الآثار، الحج، باب الرجل يدع رمي جمرة العقبة ثم يرميها بعد ذلك ٢٢١/٢. و الطبراني في المعجم الكبير، معجم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ١١٣٧٩ [١٦٦/١١].. و قال الهيثمي: «فيه أسحاق بن عبد الله بن أبي فروه، و هو متروك». مجمع الزوائد ٢٦٠/٣. و أخرجه - من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - الدار قطني في السنن، الحج، باب المواقيت: ١٨٤ [٢٧٦/٢] و في سنده ضعف.

(١٢) راجع: بدائع الصنائع ١٣٧/٢، ١٣٩.

قال: «وإن طلع الفجر قبل أن ينفر فقد وجبت عليه الإقامة إلى النفر الآخر». لأنه قد تأخر إلى اليوم الثالث. وإنما أبيع ترك الرمي لمن عجل النفر. فإن رمى في اليوم الثالث قبل الزوال أجزاءه في قول أبي حنيفة لأنه وقت الرمي. والدليل عليه أن وجوبه متعلق بكونه هناك وقت طلوع الفجر. ومحال أن يكون وقتا للوجوب<sup>(١)</sup> ولا يجوز فيه الفعل.

قال: «ثم يخرج إلى مكة فيأتي البيت فيطوف به سبعا وهو طواف الصدر».

لقول النبي ﷺ: «من حج [هذا البيت]<sup>(٢)</sup> فليكن آخر عهده بالبيت الطواف»<sup>(٣)</sup>.

قال: «ولا ينبغي له أن يقدم ثقله».

قال أبو بكر أحمد: يعني قبل النفر. روي عن عمر [بن الخطاب رضي الله عنه]<sup>(٤)</sup> قال: «من

قدم ثقله فلا حج له»<sup>(٥)</sup>. ولأن في تقديم ثقله شغل فكره عن استيفاء ما يفعله من النسك.

ومعنى آخر: وهو أنه [يروى عن النبي ﷺ أنه<sup>(٦)</sup>] لما سأله قوم من الأنصار أن ينزل

عندهم حين قدم المدينة وقد كان أبو أيوب رضي الله عنه أخذ رحله وحوله<sup>(٧)</sup> إلى منزله قال النبي ﷺ:

«المرء<sup>(٨)</sup> حيث رحله»<sup>(٩)</sup>.

فاذا قدم ثقله فكأنه قد نفر و صار إلى حيث ثقله قبل وقت النفر.

قال: «ولا بأس أن ينزل الأبطح فيقيم بها ساعة قبل أن يمضي إلى مكة لطوافه

لوداعه».

لما روي عن النبي ﷺ أنه نزل بالأبطح ثم رحل منه.<sup>(١٠)</sup>

(١) في ق: الحوب.

(٢) سقط من ق.

(٣) أخرجه نحوه - من حديث ابن عباس رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الحج، باب طواف الوداع: ١٦٦٨

(٢/٦٢٤). ومسلم في الصحيح، الحج، باب وجوب طواف الوداع: ١٣٢٧ {٩٦٣/٢}. والترمذي - من

حديث الحارث بن عبد الله - في السنن، الحج، باب ما جاء من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت: ٩٤٦

{٢٨٢/٣}. وهذا لفظه. وقال: حديث غريب.

(٤) سقط من ق.

(٥) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، الحج، باب من كره أن يقدم ثقله إلى منى: ١٥٣٩٢ {٤٠٥/٣}.

(٦-٦) سقط من ق.

(٧) في د: حملة.

(٨) في د: لمن يرد.

(٩) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٥٠٩/٢.

(١٠) أخرجه - من حديث أنس رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الحج، باب من صلى العصر يوم النفر

بالأبطح: ١٦٧٤ - ١٦٧٥ {٦٢٦/٢}. ومسلم في الصحيح، الحج، باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر:

١٣٠٩ {٩٥٠/٢}.

قال: «و للمحائض أن تترك طواف الصدر و تخرج و لا شيء عليها» .  
لما روي عن النبي ﷺ أنه أمر صفة رضي الله عنها أن تنفر قبل أن تطوف للصدر و لم يوجب عليها شيئا. <sup>(١)</sup>  
«و من ترك طواف الصدر سوى المحائض و النفساء حتى رجع إلى أهله فعليه دم» .

لأنه واجب عندنا كالسعي و الرمي و نحوهما لأمر النبي ﷺ به. <sup>(٢)</sup>  
«و الدم يذبح بمكة»

لا يجزيه في <sup>(٣)</sup> غيرها . و الأصل فيه أن كل دم تعلق وجوبه بالإحرام لم يجز ذبحه إلا بمكة .  
لقول الله تعالى: ﴿ هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> و لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ <sup>(٥)</sup>  
و لإتفاق الفقهاء على أن هدي جزاء الصيد و المتعة لا يجزيان إلا في الحرم. <sup>(٦)</sup> و المعنى /  
فيه أن وجوبه متعلق بالإحرام . و كذلك كل هدي هذا وصفه .

قال: «و من ترك الطواف للزيارة و طاف طواف الصدر أجزأه من طواف الزيارة . و كان عليه دم لطواف الصدر» .  
و ذلك لأن فعل طواف الزيارة مستحق عليه بالإحرام كما استحق عليه فعل الركعة الأولى من الظهر قبل الثانية بالتحريم فلا يقع إلا عن المستحق . و إن نوى غيره لم يكن لنيته تأثير .  
قال: «و من لم يطف طواف الزيارة و لا طواف الصدر حتى رجع <sup>(٧)</sup> إلى أهله كان حراما أبدا حتى يرجع فيطوف للزيارة» .

قال أبو بكر أحمد: يعني أنه حرام من النساء فأما من غيرهن فلا . و قد بيناه فيما سلف. <sup>(٨)</sup>

(١) أخرجه - من حديث عائشة رضي الله عنها - البخاري في الصحيح، الحيض، باب المرأة تحيض بعد الإفاضة:

٣٢٢ {١٢٤/١ - ١٢٥} . و مسلم في الصحيح، الحج، باب بيان وجوه الإحرام: ١٢١١ / ١٢٨ {٨٧٨/٢} .

(٢) و هو قوله ﷺ: (لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت) أخرجه مسلم - عن ابن عباس رضي الله عنهما -

في الصحيح، الحج، باب وجوب طواف الوداع: ١٣٢٧ {٩٦٣/٢} . و أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب

طواف الوداع: ١٦٦٨ {٦٢٤/٢} .

(٣) في د: بغيرها .

(٤) قام الآية: ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَذَا بِأَلِ الْكَعْبَةِ ﴾ المائدة: ٩٥ .

(٥) الحج: ٣٣ .

(٦) أنظر: مراتب الإجماع ص ٤٥ . و بداية المجتهد ٥ / ٤٨٠ - ٤٨١ .

(٧) في ق: يرجع .

(٨) تقدم قريبا في هذا الباب .



قال: «و القارن يطوف طوافين و يسعى سعيين».

و ذلك لقول الله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup>. و الطواف و السعي لكل واحد منهما على الإنفراد من إتمامهما بدلالة أن المنفرد لكل واحد منهما يلزمه إفراد الطواف و السعي له. و إذا صح أنهما من إتمامهما بحال لزمه فعلهما بعموم اللفظ، و لا يجوز إسقاطه إلا بدلالة.

و أيضا: روي عن علي [بن أبي طالب رضي الله عنه]<sup>(٢)</sup> أنه طاف لهما طوافين و سعى سعيين. و قال: «هكذا رأيت النبي ﷺ فعل»<sup>(٣)</sup>. و قال النبي ﷺ: «خذوا عني مناسككم»<sup>(٤)</sup>. فوجب بمجموعي الخبرين وجوب الطوافين و السعيين. و ما روي أن النبي ﷺ طاف لهما طوافا واحدا<sup>(٥)</sup>. فمعناه للتقدم<sup>(٦)</sup> أو على صفة واحدة. و أيضا: لا خلاف أن القارن يجوز [له]<sup>(٨)</sup> الحلق بعد الرمي و الذبح<sup>(٩)</sup>. و لو كان<sup>(١٠)</sup> طواف الزيارة تابيا عن العمرة لمنع الحلق قبله: لأن بقاء طواف العمرة يمنع الحلق.

قال: «فاذا كان يوم النحر و رمى، ذبح الهدي [الذي لقارنه]<sup>(١١)</sup> إن كان يجد ثم حلق».

لقول الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾<sup>(١٢)</sup> و قال: ﴿وَلَا تُحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(١٣)</sup>. و هو عموم في سائر الهدايا التي معها حلق.

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) سقط من ق.

(٣) أخرجه ابن أبي شعبة في المصنف، الحج، باب في القارن من قال يطوف طوافين: ١٤٣١٣ (٢٩١/٣). و الطحاوي في شرح معاني الآثار، الحج، باب القارن كم عليه من الطواف ٢/٢٠٥. و البيهقي في معرفة السنن و الآثار، المناسك، باب يقيم القارن و المفرد على إحرامهما حتى يفرغا من الحج: ١٠٠٤٥ (٢٧٨/٧ - ٢٧٩).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) في ق: عن.

(٦) أخرجه الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء أن القارن يطوف طوافا واحدا: ٩٤٧ (٢٨٣/٣) و قال: حديث حسن. و النسائي في المجتبى، المناسك، باب طواف القارن: ٢٩٣٤ (٢٢٦/٥).

(٧) في ق: للتقدم.

(٨) سقط من د.

(٩) أنظر: مراتب الإجماع ص ٤٤.

(١٠) في د: و لو كان يوم النحر و ذبح الهدي إن كان يجده.

(١١-١٢) سقط من د.

(١٢) البقرة: ١٩٦.

(١٣) البقرة: ١٩٦.

«فإن لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة».

[<sup>(١)</sup> لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ <sup>(٢)</sup>. و يكون آخرها يوم

عرفة<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يجوز أن يصوم يوم النحر و أيام التشريق لنهي النبي ﷺ عن صوم هذه الأيام.<sup>(٣)</sup>

/ و لم يختلفوا أنه لا يصوم يوم النحر<sup>(٤)</sup> فكذا أيام التشريق لأن النهي قد ورد في الجميع.

و كما لا يجوز صوم<sup>(٥)</sup> هذه الأيام<sup>(٦)</sup> من قضاء شهر رمضان و [من]<sup>(٧)</sup> سائر الصيام الواجب

كذلك صوم المتعة.

قال: «و من اعتمر في [غير]<sup>(٨)</sup> أشهر الحج و<sup>(٩)</sup> طاف أكثر طواف عمرته [في

أشهر الحج]<sup>(١٠)</sup> ثم حج من عامه و ليس من أهل مكة [فهو]<sup>(١١)</sup> متمتع».

لأن حكم الأكثر حكم الكل في باب الجواز، و كذلك قالوا [إن]<sup>(١٢)</sup> من طاف أربعة أشواط

لعمرته ثم جامع لم تفسد عمرته. و كذلك لو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة و ترك الباقي

حتى رجع أنه يجزيه دم لما بقى منه.

و الأصل في ذلك كله أن فرائض الحج ثلاثة أشياء: الإحرام و الوقوف بعرفة و طواف الزيارة.

ثم قام الأكثر [منها]<sup>(١٣)</sup> مقام الكل في باب الجواز و الإمتناع من ورود الفساد عليه بعده. ألا ترى

أنه لو جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد [عليه]<sup>(١٤)</sup> حجه مع بقاء طواف الزيارة فصار ذلك أصلا في

أن كل ما تعلق بالإحرام من الأفعال فحكم أكثره حكم جميعه في باب الجواز و امتناع ورود الفساد

(١-٤) سقط من د.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) أخرجه - من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه - الطحاوي في شرح معاني الآثار، الحج، باب المتمتع

الذي لا يجد هديا و لا يصوم في العشر ٢/٢٤٤. و أبو داود - من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه -

في السنن، الصوم، باب صيام أيام التشريق: ٢٤١٨ (٢/٨٠٣ - ٨٠٤).

(٤) أنظر: مراتب الإجماع ص ٤٠. و المغني ٤/٤٢٤.

(٥) في د: أن يصوم.

(٦) في د: و لم يختلفوا أنه لا يصوم من قضاء رمضان.

(٧) سقط من ق.

(٨) سقط من د.

(٩) في د: أو.

(١٠) سقط من "د" التي ورد فيها بدلها في د.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من ق.

(١٣) سقط من ق.

(١٤) سقط من د.

[عليه]<sup>(١)</sup>.

قال: «وإذا توجه القارن إلى عرفة قبل أن يطوف لعمرته فإن أبا حنيفة كان يقول: قد صار بذلك رافضا لعمرته حين توجه و عليه لرفضها دم و عمرة مكانها و يمضي في حجته. و قال أبو يوسف و محمد: لا يكون رافضا لعمرته حتى يقف بعرفة لحجته بعد زوال الشمس».

قال أبو بكر أحمد: هذا الخلاف الذي ذكره لا نعرفه. و إنما نعرف عن أبي حنيفة فيها روايتين: فأما في رواية "الجامع الصغير"<sup>(٢)</sup> و "الأصل"<sup>(٣)</sup> فإنه لا يكون رافضا بالتوجه حتى يقف بعرفة بعد الزوال.

و روى أصحاب الإملاء<sup>(٤)</sup> عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يكون رافضا بالتوجه. و وجه رواية الأصل [٥] التي لا تجعله رافضا فيها<sup>(٥)</sup> أن توجهه إلى عرفات ليس بنسك في نفسه فهو كتوجهه في سائر الآفاق. و إنما الذي ينافي بقاء إحرام العمرة حصول فعل الحج و ليس التوجه من أفعال الحج.

و الفصل بينه و بين من توجه إلى الجمعة<sup>(٦)</sup> بعد ما صلى الظهر أن التوجه إلى الجمعة فرض من فروضها لقوله تعالى: / ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> فصار كدخوله فيها في باب انتقاض الظهر به. و فصل آخر، و هو أن الإحرام أكد في باب البقاء من الصلاة.

و الدليل عليه أن<sup>(٨)</sup> ترك بعض فروض الصلاة يفسدها و ترك بعض فروض الإحرام لا يفسده. ألا ترى أنه لو لبس أو تطيب أو اصطاد لم يفسد إحرامه. و لو تكلم أو أكل في الصلاة فسدت صلاته.

و وجه الرواية الأخرى أن الرفض قد يقع عنده بما لا يكون نسكا في نفسه. ألا ترى أن من قوله: إن من أحرم بحجتين ثم سار [كان]<sup>(٩)</sup> بنفس السير رافضا لاحداهما.

(١) ساقط من ق.

(٢) أنظر: الجامع الصغير ص ١٦٤.

(٣) أنظر: مناسك المختصر الكافي مع الأصل ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٤) في د: الأمالي.

(٥-٥) سقط من ق.

(٦) في د: العمرة، و الصواب ما أثبتنا من ق.

(٧) الجمعة: ٩.

(٨) في د: أن من ترك.

(٩) سقط من د.

قال: «وإذا دخلت المرأة مكة معتمرة وهي تريد الحج بعد العمرة [١] أو دخلتها قارنة [٢] فحاضت قبل أن تطوف للعمرة رفضت العمرة وكان عليها لرفضها دم و عمرة مكانها و [٣] مضت في حجها إن كانت قارنة أو [٤] أحرمت بالحج و مضت فيه».

وذلك لأن الوقوف بعرفة ينافي بقاء العمرة ما لم تكن قد تمت قبل ذلك. والدليل على ذلك أن عائشة رضي الله عنها كانت محرمة بعمرة فحاضت قبل أن تطوف فأمرها (٣) النبي ﷺ : «[٤] انقضي رأسك و امتشطي و ارفضي و أهلي بالحج [٥]».

فلو كان الوقوف بعرفة بجامعة بقاء العمرة لما أمرها (٦) ﷺ برفضها. و من أجل ذلك قلنا إن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يطوف للعمرة صار رافضا لها.

و إنما وجب عليها دم لرفض العمرة لأن كل من حل من إحرامه بغير طواف فعليه دم. و الأصل فيه المحصر (٧). و عليها القضاء لأنها (٨) قد لزمتهما [العمرة] (٩) في ذمتها.

قال: «وإذا جامع الحاج امرأته [الحاجة] (١٠) قبل الوقوف بعرفة فسد حجها مطاوعة كانت أو مكرهة و عليهما قضاء الحج و دم على كل واحد منهما. و لا يتفرقان إذا عادا للقضاء».

أما فساد الحج في حال (١١) الطوع فلا خلاف فيه. (١٢) و روي نحوه عن عمر (١٣) و جماعة من

(١-١) سقط من د.

(٢-٢) سقط من د.

(٣) في د: فقال لها.

(٤-٤) في ق: أن تنقض رأسها و ترفض العمرة و تهل بالحج.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب كيف تهل الحائض و النفساء: ١٤٨١ {٥٦٤/٢}. و مسلم في

الصحيح، الحج، باب بيان وجوه الإحرام: ١٢١١ {٨٧٠/٢}.

(٦) في ق: لما أمرت برفضها.

(٧) هو المحرم الذي منعه الخوف أو المرض من الوصول إلى تمام حجته أو عمرته فيجب عليه الدم بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. و راجع: أنيس الفقهاء ص ١٤٣.

(٨) في د: لأنه.

(٩) سقط من ق.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في د: ذلك.

(١٢) أنظر: مراتب الإجماع ص ٤٢. و المغنى ١٦٨/٥.

(١٣) أخرجه - بلاغا عنه - مالك في الموطأ، الحج، باب هدي المحرم إذا أصاب أهله: ١٥١ {٣٨١/١}. و البيهقي

في معرفة السنن والآثار، المناسك، باب ما يفسد الحج، ١٠٣٣٨ {٣٦١/٧}.

الصحابة رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>.

ولا يختلف حكم التطوع والإكراه عندنا<sup>(٢)</sup> لأن الأشياء المحظورة في الإحرام لا يختلف فيها حكم المعذور وغيره. ألا ترى أنه لو حلق رأسه من أذى أو من غيره<sup>(٣)</sup> لم يغل من وجوب الفدية. وكذلك اللابس والمتطيب. وكذلك الصيد إذا أصيب عمداً أو خطأ.

٢٤٦  
١

و يدل على صحة هذا الأصل أنه لا فرق بين أن يفوته / الحج بقصد منه إلى ذلك أو بعذر فيما يتعلق به من الحكم. وعلى كل واحد منهما دم لأنه جامع وهو محرم. ولا يفترقان لأن الفرقة ليست بنسك<sup>(٤)</sup> في الابتداء قبل الجماع.

قال: «فإن جامع بعد ما وقف بعرفة بعد الزوال فعليه بدنة وعلى المرأة بدنة ويمضيان<sup>(٥)</sup> في حجتهما<sup>(٦)</sup> ولا يفسد».

و ذلك لقول النبي ﷺ: «من أدرك عرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه»<sup>(٧)</sup>. و لفظ الإتمام يطلق على أحد وجهين:

إما لإستيفاء كمال الأفعال. أو<sup>(٨)</sup> لانتفاء ورود الفساد [عليه]<sup>(٩)</sup> فلما لم يرد بقوله: «من أدرك عرفة ليلاً» استيفاء فروضه، علمنا أنه أراد نفي ورود الفساد عليه<sup>(١٠)</sup>.

و أيضاً: فقد وافقنا المخالف على أن جماعه بعد رمي الجمار لا يفسد عليه حجه. و معلوم أن الرمي من توابع الحج لا يتعلق به حكم الفساد. فدل على أنه إنما لم يفسد لأجل حصول الوقوف.

و على كل واحد منهما بدنة<sup>(١١)</sup> لأن كل من يفسد حجه أوجب بدنة<sup>(١٢)</sup> و لا ترجع عليه بشيء لإكراهه. من قبل أن حصول المتعة لها بالجماع هو الذي ألزمها ذلك فلا ترجع به عليه. ألا ترى

(١) أخرجه - عن علي بن أبي طالب ، و أبي هريرة رضي الله عنهم - مالك و البيهقي في نفس المصدرين السابقين و في السنن الكبرى للبيهقي، الحج، باب ما يفسد الحج، ١٦٧/٥.

(٢) في د: عنها.

(٣) في د: غير عذر.

(٤) في د: والدليل عليه أنها ليست بنسك في الابتداء من الجماع.

(٥) في د: و يمضي في حجه.

(٦) تأخر في " د " بعد: و لا يفسد.

(٧) أخرجه أبو داود في السنن، المناسك، باب من لم يدرك عرفة: ١٩٥٠ [٤٨٧/٢]. و الترمذي في السنن، باب من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج: ٨٩١ [٢٣٨/٣ - ٢٣٩] و قال: حسن صحيح.

(٨) في ق: و أما.

(٩) سقط من د.

(١٠-١٠) سقط من ق.

(١١-١١) سقط من ق.

أنه لو حبسها حتى فاتها الحج لم ترجع عليه بنفقة الحج التي انفقته<sup>(١)</sup>. وكذلك إذا جامعها مكرهة قبل الوقوف لا ترجع عليه بنفقة الطريق، فكذلك دم الجماع.

قال أبو بكر أحمد: والبدنة لا تجب في الإحرام إلا في<sup>(٢)</sup> موضعين:

أحدهما: الجماع الذي يكون من الحاج بعد الوقوف بعرفة وهو أول جماع يكون منه. ولو<sup>(٣)</sup> جامع جماعا ثانيا لم تلزمه له بدنة. وإنما تلزمه شاة.

والموضع الآخر: إذا طاف للزيارة جنبا ورجع إلى أهله قبل أن يعيد فتكون عليه بدنة.

وإنما أوجبنا<sup>(٤)</sup> البدنة بالجماع في مسألتنا لأن الناس فيه على قولين: منهم من يفسد حجه و يوجب<sup>(٥)</sup> بدنة<sup>(٦)</sup>. ومنهم من لا يفسده و يوجب بدنة<sup>(٧)</sup>. وكل من [أفسد حجه ومن<sup>(٨)</sup>] لم يفسد حجه يوجب بدنة.

فلما ثبت<sup>(٩)</sup> عندنا جواز حجه وجبت البدنة بالإجماع. وروي نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما.<sup>(١٠)</sup>

قال: «و من جامع في حجه مرارا قبل وقوفه بعرفة. فإن كان ذلك في موطن واحد فعليه دم واحد. وإن كان في مواطن [كثيرة]<sup>(١١)</sup> فعليه لكل موطن دم. وقال محمد: عليه دم [واحد]<sup>(١٢)</sup> ما لم يهد. فإن أهدي ثم جامع فعليه دم آخر».

/ لأبي حنيفة أن الجماع [الواحد]<sup>(١٣)</sup> وإن حصل فيه إبلاج كثير لا يوجب بالإتفاق إلا دما واحدا<sup>(١٤)</sup>. والمعنى فيه حصول الجميع<sup>(١٥)</sup> في مجلس واحد فوجب أن يكون كذلك حكم الجماعين و

(١) في د: أنفقها.

(٢) في ق: من.

(٣) في د: ولو جامع بعد تلك لم تلزمه بدنة.

(٤) في د: وجبت.

(٥) في ق: لا يوجب. والفرق أثبتنا من د هو الصواب.

(٦) هو مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى. أنظر: بداية المجتهد ٤٦٥/٥ - ٤٦٧. والمغني ١٦٧/٥.

(٧) هم الحنفية. وتجزئ الشاة عند الثوري وإسحاق أيضا. أنظر في ذلك: المغني ١٦٧/٥. وبدائع الصنائع: ٢١٧/٢.

(٨-٨) سقط من ق.

(٩) في د: صح.

(١٠) أخرجه عنه البيهقي في معرفة السنن والآثار، المناسك، باب ما يفسد الحج: ١٠٣٤٢ {٣٦٢/٧}.

(١١) سقط من ق.

(١٢) سقط من د.

(١٣) سقط من د.

(١٤) أنظر: المغني ١٦٧/٥.

(١٥) في د: الجماع.

الثلاثة لوقوع الجميع<sup>(١)</sup> في مجلس واحد؛ وإن كان كل واحد لو انفرد أوجب دما؛ [٢] كما أن الإيلاج لو انفرد أوجب دما<sup>(٢)</sup> ثم إذا جمع الكثير في مجلس واحد لم يجب إلا دم واحد.

وإذا كان ذلك في مجالس مختلفة وجب لكل جماع دم من قبل أن كل جماع قد صادف إحراما هو محظور فيه في مجلس لم يقع فيه جماع غيره. فكان كمن أهدى ثم عاد.

وجعله محمد ككفارة [شهر]<sup>(٣)</sup> رمضان أنها لا تجب ثانيا باقطار آخر حتى يكفر [له]<sup>(٤)</sup>.

و الفصل بينهما عند أبي حنيفة أن كفارة [شهر]<sup>(٤)</sup> رمضان مما تسقطه الشبهة ولا تجب على المعذور وكفارات الإحرام تثبت مع<sup>(٥)</sup> الشبهة والعذر.

قال: «وإذا قبل امرأته و أنزل أو لم ينزل فعليه دم ولا يفسد إحرامه».

وذلك لأن<sup>(٦)</sup> فساد الإحرام مخصوص بالجماع . والدليل عليه أن اللبس والطيب لا يفسدانه.

وما كان مخصوصا بالجماع فانما يتعلق الحكم فيه بالجماع في الفرج.

والدليل عليه الزنا والإحصان ونحوهما<sup>(٧)</sup>. ويجب دم لحصول المنفعة بما يحظره الإحرام كاللبس والطيب.

---

(١) في د: الجماع.

(٢-٨) سقط من ق.

(٣) سقط من د.

(٤) سقط من د.

(٥) في د: في.

(٦) في ق: أن.

(٧) أي: لا يثبت الزنا والإحصان الذي يشترط لحد الرجم ونحوهما، مثل حل المطلقة ثلاثا لزوجها الأول المطلق و وجوب الغسل و فساد الحج والصوم إلا بالجماع في الفرج.

باب ما يجتنبه المحرم<sup>(١)</sup>{ما يحظره الإحرام من الطيب و الملابس}<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: «و من أحرم من الرجال لم يتطيب و لم يلبس ثوبا مصبوغا بورد  
و لا زعفران و لا بعصر، و لا قميصا [و لا قباء]<sup>(٣)</sup> و لا برنسا و لا سراويل و لا  
خفين».

أما الطيب فلما روى يعلى بن منية رضي الله عنه أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ و عليه جبة و  
هو متضمخ بخلوق فسأله عما يصنع في عمرته فقال له النبي ﷺ : بعد ما أنزل عليه الوحي. «ما  
كنت تصنع<sup>(٤)</sup> في حجك<sup>(٥)</sup>؟ فقال<sup>(٦)</sup>: أنزع عني هذه الجبة و أغسل عني هذا الطيب فقال: «فاصنع  
في عمرتك ما كنت صانعا في حجك<sup>(٧)</sup>».

و روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يلبس المحرم القميص و لا /  
السراويلات و لا العمام [و لا الأقبية]<sup>(٨)</sup> و لا القلائس و لا الخفاف و لا ثوبا مسه ورس و لا زعفران.  
إلا أن يكون غسيلا»<sup>(٩)</sup> و قال ﷺ : «و من لم يجد نعلين فليلبس خفين و ليقطعهما أسفل من  
الكعبين»<sup>(١٠)</sup>.

و روي «من لم يجد إزارا فليلبس سراويل»<sup>(١١)</sup>.

و هذا عندنا<sup>(١٢)</sup> على الوجه الذي أمر فيه بلبس الخفين بعد قطعهما أسفل من الكعبين. كذلك

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٦٧ - ٧٠.

(٢) راجع: مناسك الكافي مع الأصل ٣٤٧/٢. المبسوط ٨-٧/٤. بدائع الصنائع ١٨٣/٢ و ما بعدها.

(٣) سقط من د.

(٤) يقرأ في د: نصنع.

(٥) يقرأ في د: حجنا.

(٦) في د: قال.

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب غسل الخلق ثلاث مرات: ١٤٦٣ {٥٥٧/٢ - ٥٥٨}. و مسلم في

الصحيح، الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة و ما لا يباح: ١١٨٠ {٨٣٦/٢}.

(٨) سقط من ق.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب: ١٤٦٨ {٥٥٩/٢}. و مسلم في

الصحيح، الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة و ما لا يباح: ١١٧٧ {٨٣٤/٢}. و أحمد في المستد ٤١/٢

مستد ابن عمر رضي الله عنهما، و هذا لفظه.

(١٠) جزء من حديث ابن عمر السابق تخريجه قريبا.

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح، الإحصار و جزاء الصيد، باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل: ١٧٤٦

{٦٥٤/٢}. و مسلم في الصحيح، الحج، باب ما يباح للمحرم و ما لا يباح: ١١٧٨ {٨٣٥/٢}.

(١٢) في د: عندي.



السراويل يتزر بها [ <sup>(١)</sup> من غير أن يشتمل عليها بخياطة ] [ أو يضيقها ] <sup>(٢)</sup> .  
 و أما تغطية الرأس و الوجه فلنهي النبي ﷺ عن لبس العمامة . <sup>(٣)</sup> و قال في المحرم الذي مات  
 حين بقي له حكم احرامه : « لا تغطوا وجهه و لا رأسه » <sup>(٤)</sup> .  
 و روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إحرار المرأة في وجهها » <sup>(٥)</sup> و الرجل بذلك أولى لأن المرأة أخف  
 حكما في اللبس من الرجل .  
 و حمله الأمر في اللبس عندنا أنه لا ينبغي له أن يلبس ما يشتمل عليه بخياطة .

### الزجر في قتل الصيد و الجماع و جز الشعر و قلم الظفر <sup>(٦)</sup>

قال : « و لا يقتل صيدا من صيد البر » .  
 لقوله الله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> و قال : ﴿ وَ حُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ  
 مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 « و لا يجامع » .

لقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ <sup>(٩)</sup> و  
 الرفث : الجماع .  
 قال : « و لا يجز شعره و لا يقلم ظفره » .  
 و ذلك لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> و قال تعالى : ﴿ ثُمَّ  
 لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْتُوا نُذُورَهُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> يعني بعد الذبح .

(١-١) سقط من ق.

(٢) سقط من د.

(٣) ورد النهي في حديث ابن عمر رضي الله عنهما . و سبق تخريجه قريبا .

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح ، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات : ١٢٠٦ [ ٨٦٥/٢ - ٨٦٧ ] . و النسائي في المجتبى ،  
 المناسك ، باب في كم يكفن المحرم إذا مات : ٢٨٥٤ [ ١٩٦/٥ ] .

(٥) أخرجه الدارقطني في السنن ، الحج ، باب المواقيت : ٢٦٠ [ ٢٩٤/٢ ] . و البيهقي في السنن الكبرى ، المناسك ،  
 باب ٤٧/٥ . و راجع : تلخيص الحبير ٢٧٢/٢ الحديث : ١٠٨٣ .

(٦) راجع : مناسك الكافي مع الأصل ٤٣٠/٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٧١ . المبسوط ٧٩/٤ ، ١١٨ . بدائع الصنائع  
 ١٩٣/٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ و ما بعدها .

(٧) المائدة : ٩٥ .

(٨) المائدة : ٩٦ .

(٩) البقرة : ١٩٧ .

(١٠) البقرة : ١٩٦ .

(١١) الحج : ٢٩ .

### {النهي عن الدهن و النكاح و قطع شجر الحرم} <sup>(١)</sup>

«و لا يدهن بدهن مطيب و لا غيره»  
 لأن الدهن في نفسه طيب.  
 «و لا بأس بأن يتزوج و لا يطأ»  
 و قد بينا ذلك في النكاح. <sup>(٢)</sup>  
 «و لا يقطع من شجر الحرم إلا الإذخر»  
 لقول النبي ﷺ : «لا يختلى خلاها و لا يعضد شجرها» فقال العباس: إلا الإذخر. فقال:  
 «إلا الإذخر» <sup>(٣)</sup>.

«و كذلك الحلال في شجر الحرم بهذه المنزلة»  
 لأن النبي ﷺ لم يخص المحرم.

### {ما تجتنبه المرأة في إحرامها} <sup>(٤)</sup>

قال: «و النساء كالرجال في اجتناب الطيب»  
 و لا خلاف فيه نعلمه. <sup>(٥)</sup>  
 «و يلبسن ما شئن من اللباس و لا يغطين وجوههن و ليسدلن عليها و يجافين عنها».

و ذلك لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس إحرام المرأة إلا في وجهها».

حدثنا بذلك عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا محمد بن يونس بن موسى قال: حدثنا / عبد الله بن رجاء قال: حدثنا أيوب بن محمد أبو الجمل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «ليس علي المرأة إحرام إلا في وجهها» <sup>(٦)</sup>

(١) راجع: الحجة على أهل المدينة ٢/٢٠٩، ٤٠٦. المبسوط ٦/٤ - ٨، ١٠٣، ١٢٢. بدائع الصنائع ٢/١٩٠، ٢١٠ و ما بعدها.

(٢) راجع كتاب النكاح، باب نكاح الشغار، مسألة [حكم نكاح المحرم] لوحة: ١٩٥ من الجزء الثاني من مخطوط قونية.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر: ١٢٨٤ (٤٥٢/١). و مسلم في الصحيح، الحج، باب تحريم مكة و صيدها و خلاها: ١٣٥٥ (٩٨٨/٢).

(٤) راجع: مناسك الكافي مع الأصل ٢/٣٨٣. المبسوط ٤/٣٣، ١٢٨. بدائع الصنائع ٢/١٨٥.

(٥) أنظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٨/٧٤. و المغني ٥/١٤٠. و بداية المجتهد ٥/٣١٠.

(٦) و أخرجه الدارقطني في السنن، الحج، باب المواقيت: ٢٥٩ (٢٩٤/٢).

وفي حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «<sup>(١)</sup> ولا تنتقب المرأة الحرام»<sup>(٢)</sup>.

قال: «ولا بأس بأن تغطي المرأة فاهها في إحرامها إلا في الصلاة فإنها لا تغطيها فيها».

وهذا ينبغي أن يكون على سبيل سدل الخمار لا على جهة النقاب لأنه [لا]<sup>(٣)</sup> ينبغي لها أن تنتقب. ويكره تغطية الفم في الصلاة لما روي عن النبي ﷺ فيه.<sup>(٤)</sup>

### {حكم لبس المحرم القميص ونحوه}<sup>(٥)</sup>

قال: «وإن لبس [المحرم]<sup>(٦)</sup> قميصا أو نحوه يوما كاملا من غير ضرورة فعليه دم لا يجزيه غير ذلك»<sup>(٧)</sup>.

وذلك لأنه متعدد<sup>(٨)</sup> فيه بمنزلة المتطيب وحالق الرأس من غير أذى. وإنما اعتبر لبسه يوما كاملا. لأنه اللبس المعتاد. ألا ترى أن في العادة أن يغير اللبس [بالليل]<sup>(٩)</sup>.

قال: «فإن لبسه من ضرورة فعليه أي الكفارات شاء. إن [شاء]<sup>(١٠)</sup> ذبح شاة وإن شاء صام ثلاثة أيام. وإن شاء تصدق على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع [من بر]<sup>(١١)</sup> أو صاع من شعير»<sup>(١٢)</sup>.

وذلك لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ

(١) ورد في "د" هنا: لبس على المرأة إحرام. ولعله تكرار للحديث السابق ومن هفوات قلم الناسخ. والله أعلم.

(٢) أخرجه - من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا - البخاري في الصحيح، الإحصار وجزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرم: ١٧٤١ (٦٥٣/٢). والترمذي في الصحيح، الحج، باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم لبسه: ٨٣٣ (١٩٤/٣ - ١٩٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - أبو داود في السنن، الصلاة، باب ما جاء في السدل في الصلاة: ٦٤٣ (٤٢٣/١). وابن ماجه في السنن، الإقامة، باب ما يكره في الصلاة: ٩٦٦ (٣١٠/١).

(٥) راجع: مناسك الكافي مع الأصل: ٤٨٠/٢. المبسوط: ١٢٦/٤. بدائع الصنائع ١٨٣/٢ وما بعدها.

(٦) سقط من ق.

(٧) في د: غيره.

(٨) في ق: صنيعته فيه الخ.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من ق.

(١١) سقط من د.

(١٢) في د: تمر أو شعير.

صَدَقَةٌ أَوْ تُسْكِرُ<sup>(١)</sup>.

و روي عن النبي ﷺ أنه قال: «النسك شاة والصيام<sup>(٢)</sup> ثلاثة أيام والصدقة ثلاثة أصع<sup>(٣)</sup> من طعام على ستة مساكين»<sup>(٤)</sup>.

و في خبر آخر: «ستة أصع<sup>(٥)</sup> من تمر على ستة مساكين»<sup>(٦)</sup>.

«و لا يجزي النسك إلا في الحرم».

و ذلك لما بيناه من أنه دم متعلق بالإحرام.<sup>(٧)</sup>

### (حكم حلق شعر الرأس للمحرم)<sup>(٨)</sup>

قال: «و إذا حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجزيه غيره».

لما بينا.<sup>(٩)</sup>

«و إن كان من ضرورة فعليه أي الكفارات شاء» للآية.<sup>(١٠)</sup>

قال: «و كذلك لو حلق ربع رأسه في قول أبي حنيفة. و قال أبو يوسف<sup>(١١)</sup> و

محمد: لا يجب عليه دم حتى يحلق أكثر رأسه فيجب دم».

قال أبو بكر أحمد: الرواية المشهورة عنهم جميعا أن عليه في حلق الربع دما. و روي عن أبي

يوسف وحده في غير الأصول أن الدم لا يجب حتى يحلق أكثر<sup>(١٢)</sup> رأسه.

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) في د: الصوم.

(٣) في د: أصوع.

(٤) أخرجه - من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الإحصار وجزاء الصيد، باب قول

الله: ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ : ١٧٢٠ {٦٤٤/٢}. و مسلم في الصحيح، الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به

أذى: ٨٤/١٢٠١ {٨٦٠/٢ - ٨٦١}. و هذا أقرب لفظ له.

(٥) في د: أصوع.

(٦) لم أقف على "ستة أصع" فيما تيسر لي من المصادر - والله أعلم.

(٧) راجع: باب ذكر الحج، صفة الإحرام ص ٧١٥.

(٨) راجع: الجامع الصغير ص ١٥٤ - ١٥٥. المبسوط ٧٠/٤ - ٧٣. بدائع الصنائع ١٩٢/٢ - ١٩٤.

(٩) قريبا من كفارة الحلق إذا كان به أذى.

(١٠) هي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾

البقرة: ١٩٦.

(١١) في د: أبو حنيفة يوسف.

(١٢) في د: أكثر من رأسه.

و أما [اعتبار]<sup>(١)</sup> الربع فلأن<sup>(٢)</sup> الربع قد تعلق به الحكم في الرأس / في باب جواز مسحه، فصار في حكم الكل من هذا الوجه.

و لأن الربع قد ثبت حكمه أيضا في باب كشف المرأة ربع رأسها أو ساقها [في الصلاة]<sup>(٣)</sup> بأنه يمنع جوازها<sup>(٤)</sup> [فكذلك في الحلق في الإحرام]<sup>(٥)</sup> ألا ترى أن حلق القليل لا يوجب دما و الكثير يوجب. فاحتجنا الى حد فاصل بينهما فجعلوه الربع كما في كشف المرأة ربع رأسها أو ساقها في الصلاة.

و قال أبو يوسف في كشف الساق و الرأس: أنه لا يمنع الصلاة حتى يكون أكثر من النصف في إحدى الروايتين<sup>(٦)</sup>. فكذلك [في]<sup>(٧)</sup> الحلق.

### [حكم حلق الشارب و شعر الإبط و المحاجم]<sup>(٨)</sup>

قال: «و إن حلق شاربه فعليه طعام»

و ذلك لأن الشارب تابع للحية فهو كمن حلق أقل من ربع رأسه.

قال: «و إن حلق مواضع المحاجم فعليه دم في قول أبي حنيفة. و في قول أبي

يوسف و محمد: عليه الطعام».

و ذلك لأن العنق عضو كبير لا نظير له في البدن فأشبه الرأس و مواضع المحاجم منه أكثر من الربع و لا خلاف بينهم<sup>(٩)</sup> أنه لو حلق الرقبة كلها كان عليه دم في قولهم جميعا. و أبو يوسف و محمد جعلوا الرقبة تابعة<sup>(١٠)</sup> للرأس فلا يجب في ربعها دم كالشارب.

قال: «و إن حلق إبطيه أو أحدهما كان عليه دم».

لأن الإبط عضو كامل إلا أن له نظيرا في البدن. فان حلقه كله وجب دم، و

إن حلق بعضه لم يجب دم؛ لأنه عضو صغير و له نظير في البدن. وإنما خص<sup>(١١)</sup>

(١) سقط من د.

(٢) في د: فان.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: جواز الصلاة.

(٥-٥) سقط من د التي ورد فيها: في الحلق.

(٦) راجع: المبسوط ١/١٩٧.

(٧) سقط من د.

(٨) راجع: الجامع الصغير ص ١٥٤ - ١٥٥. المبسوط ٤/٧٣. بدائع الصنائع ٢/١٩٣ - ١٩٤.

(٩) أي بين أئمة الحنفية

(١٠) في د: تبعاً.

(١١) في د: نص.

أبو حنيفة<sup>(١)</sup> الرأس و الرقبة بأن جعل في ربع كل واحد منهما دما لما وصفنا.

### { حكم قص الأظافر }<sup>(٢)</sup>

«و إن قص أظافره كلها فعليه دم. كذلك إن قص أظافر يد أو رجل فعليه

دم».

و ذلك لأنه قد أزال التفث عن عضو إذ<sup>(٣)</sup> الجميع من جنس واحد. فلا يجب في الكل إلا ما يجب في العضو. ألا ترى أنه لو لبس قميصا و سراويل و خفين و عمامة لم يجب عليه إلا دم واحد. قال<sup>(٤)</sup>: «فإن قص خمسة أظافر من يدين أو رجلين ففي قول أبي حنيفة و أبي يوسف صدقة. و قال محمد: عليه دم».

لأبي حنيفة أن المبتغى بقص الأظفار النفع و الزينة جميعا و إنما حصل له النفع فيما قص من البدن دون الزينة فلا يبلغ به دما. و محمد اعتبر العدد.

### { حكم قطع شجر الحرم }<sup>(٥)</sup>

قال: «و في شجر الحرم قيمة و يجزي فيه الهدي و الطعام و لا يجزي الصوم» و ذلك لأن صياحه تعلق<sup>(٦)</sup> / بحرمة الموضع فأشبهه حقوق الآدميين فلا يجزي من بدله إلا مال.

«و لا يحتش من حشيش الحرم و لا يرعى في قول أبي حنيفة و محمد. و قال

أبو يوسف: يرعى و لا يحتش».

لأبي حنيفة قول النبي ﷺ: «و لا يختلى خلاها»<sup>(٧)</sup> و هو يعم الأمرين جميعا. و أيضا: حين منع من إتلافه بالقطع و جب أن يمنع بالرعي. كما أنه لما منع من قتل الصيد منع أن يرسل عليه كلبا يقتله.

قال: «و شجر الحرم الذي نهى عنه هو مما لا ينبته الناس من الحشيش و ما

(١) في ق: بجميعه.

(٢) راجع: الجامع الصغير ص ١٥٤ - ١٥٥. المبسوط ٧٧/٤. بدائع الصنائع ١٩٤/٢ - ١٩٥.

(٣) في د: و.

(٤) سقط من ق.

(٥) راجع: الحجة على أهل المدينة ٤٠٦/٢. المبسوط ١٠٣/٤ - ١٠٥. بدائع الصنائع ٢١٠/٢ و ما بعدها.

(٦) في د: يتعلق.

(٧) أخرجه - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الإحصار و جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة: ١٧٣٧ [٦٥٢/٢]. و مسلم في الصحيح، الحج، باب تحريم مكة و صيدها و خلاها و شجرها:

أشبهه إلا الإذخر فانه لا بأس به».

قال أبو بكر أحمد: لا يضمن من شجر الحرم إلا ما نبت بنفسه مما لا ينبت الناس و ماعده لا يضمنه. و لا يضمن ما أنبتته هو ثم قطعه لأنه ماله بمنزلة متاعه و ضيعته، فله أخذه.

### { حكم أكل المحرم من الصيد }<sup>(١)</sup>

قال: «و لا يأكل المحرم من صيد البر ما تولى صيده و لا ما تولى صيده من المحرمين غيره».

و ذلك لأن قتل المحرم الصيد لا يذكيه و هو بمنزلة الميتة لأنه حظر ذلك عليه من جهة الدين<sup>(٢)</sup> كصيد المجوسية<sup>(٣)</sup> [و الوثنية]<sup>(٤)</sup>.

«و لا بأس بأن يأكل مما صاده حلال».

لحديث أبي قتادة<sup>(٥)</sup> و غيره.<sup>(٦)</sup>

قال: «و لا بأس بأن يذبح ما بداله من الأنعام».

لأنه فيها كالحلال إذ ليست بصيد.

### { حكم الإستغلال و الإدهان بزيت }<sup>(٧)</sup>

قال: «و لا بأس بأن يستغل راكبا و نازلا»

كما لا بأس بأن يستغل ببيعت<sup>(٨)</sup>.

قال: «و من ادهن و هو محرم [بزيت]<sup>(٩)</sup> كان عليه دم».

(١) راجع: الحجة على أهل المدينة ١٧٤/٢ - ١٨١. المبسوط ٧٩/٤، ١٨٨ و مابعدا. بدائع الصنائع ١٩٥/٢ و مابعدا.

(٢) و ذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ المائدة: ٩٥ - ٩٦.

(٣) في ق: المجوسي.

(٤) سقط من ق.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، الإحصار و جزاء الصيد، باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم أكله: ١٧٢٥ [٦٤٧/٢]. و مسلم في الصحيح، الحج، باب تحريم الصيد للمحرم: ١١٩٦ [٨٥٢/٢].

(٦) مثلاً حديث عبد الرحمن التيمي رضي الله عنه أخرجه مسلم في المصدر السابق رقم: ١١٩٧ [٨٥٥/٢]. و حديث جابر رضي الله عنه أخرجه أحمد في المسند ٣٦٢/٣ مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه. و الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم: ٨٤٦ [٢٠٣/٣ - ٢٠٣] و قال: حديث جابر حديث مفسر و المطلب لا نعرف له سماعاً من جابر.... قال الشافعي: «هذا أحسن حديث روي في هذا الباب».

(٧) راجع: الحجة على أهل المدينة ٢٧٠/٢. المبسوط ١٢٢/٤، ١٢٩. بدائع الصنائع ١٨٦/٢.

(٨) في ق: بخرم.

(٩) سقط من د.

و ذلك لأن الزيت في نفسه طيب. ألا ترى أن المتطيب منه طيب بالإتفاق<sup>(١)</sup> [و هو]<sup>(٢)</sup> إنما اكتسب رائحة الطيب كدهن<sup>(٣)</sup> البان و الزئبق و الورد و نحوه. و معلوم أن الرائحة لا حكم لها لأنه لو لبس رداء<sup>(٤)</sup> مبخرا بالعود و المسك لم يلزمه لأجل الرائحة شيء.

قال أبو بكر أحمد: قال أبو يوسف و محمد: «عليه في الزيت صدقة».

### { قتل البراغيث و القمل }<sup>(٥)</sup>

قال: «و لا بأس للمحرم بقتل البرغوث و النملة و البقرة».

لأنها ليست بصيد لأن الصيد ما كان جنسه ممتنعاً<sup>(٦)</sup> مستوحشاً<sup>(٧)</sup>. و هذه [الأشياء]<sup>(٨)</sup> ليست بمستوحشة و لا ممتنعة.

قال: «و إن قتل قملة أطعم شيئاً»<sup>(٩)</sup>

و ذلك لأن فيه إزالة التفت لأن القمل بمنزلة الشعر لأنها متولدة من بدن الإنسان.

### { حلق المحرم شعر غيره }<sup>(١٠)</sup>

[قال]<sup>(١١)</sup>: «و من حلق و هو محرم [شعر]<sup>(١٢)</sup> رأس غيره أو قص أظفار<sup>(١٣)</sup> غيره،

أطعم شيئاً».

و ذلك لأنه منهي عن حلق [شعر]<sup>(١٢)</sup> غيره<sup>(١٤)</sup> أو قص أظافر غيره<sup>(١٤)</sup> كما أنه منهي عن قتل صيد غيره. و قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(١٥)</sup> و هو ينتظم رأس نفسه و رأس غيره. و لا يجب دم لأنه لم يحصل له به نفع و لا زينة.

(١) أنظر: المغني ١٤١/٥. و بداية المجتهد ٣١٠/٥.

(٢) سقط من د.

(٣) في ق: كراك.

(٤) في د: ثوبا.

(٥) راجع: الحجة على أهل المدينة ٢/٢٦٠ - ٢٦٤. المبسوط ٩١/٤، ١٠١. بدائع الصنائع ٢/١٩٦.

(٦) في ق: ممنوعا.

(٧) في د: متوحشا.

(٨) سقط من ق.

(٩) في ق: مسكينا.

(١٠) راجع: الجامع الصغير ص ١٥٥. المبسوط ٧٢/٤. بدائع الصنائع ٢/١٩٣.

(١١) سقط من د.

(١٢) سقط من د.

(١٣) في د: أظافر.

(١٤-١٤) سقط من ق.

(١٥) البقرة: ١٩٦.



### باب الفدية و جزاء الصيد<sup>(١)</sup>

( وجوب الدم بالدفع من عرفة قبل الغروب )<sup>(٢)</sup>

قال أبو جعفر: « و من وقف بعرفة من المحرمين<sup>(٣)</sup> بالحج و دفع منها قبل الغروب فعليه دم ».

قال أبو بكر أحمد: لا تفسد حجته لقول النبي ﷺ : « من وقف بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه »<sup>(٤)</sup> و عليه دم لأنه ترك سنة الدفع [ <sup>(٥)</sup> لأن من سنته الدفع<sup>(٥)</sup> ] بعد الإمام أو معه<sup>(٦)</sup>.

قال أبو جعفر: « و إن كان الإمام واقفا على حاله رجع فوقف معه ما بقي من الوقوف. و الدم عليه على حاله ».

قال أبو بكر أحمد: و هذا الجواب خلاف مذهبه لأن من مذهبه أن الدم يسقط بعوده قبل دفع [الإمام]<sup>(٧)</sup> لأنه قد فعل سنة الدفع وقد رواه عنهم أبو الحسن الكرخي رحمه الله.<sup>(٨)</sup>

### مسألة: [فدية الصيد إذا قتله المحرم]<sup>(٩)</sup>

قال أبو جعفر: « و إذا قتل المحرم صيدا حكم عليه في ذلك ذوا عدل بقيمته [ثم]<sup>(١٠)</sup> إن شاء صرفها في هدي و إن شاء اشترى بها طعاما فأطعم كل مسكين نصف صاع من بر. و إن شاء صام عن كل نصف صاع يوما و هو مخير فيه. و قال [محمد]<sup>(١١)</sup>: يحكم به ذوا عدل. فان حكما كهذا نظر الى نظيره من النعم<sup>(١٢)</sup> »

(١) متن المختصر الطحاوي ص ٧٠ - ٧٣

(٢) راجع: مناسك الكافي مع الأصل ٤١٣/٢ - ٤١٤. المبسوط ٥٥/٤. بدائع الصنائع ١٢٧/٢.

(٣) في د: من الحرميين و دفع.

(٤) سبق تخريجه.

(٥-٥) سقط من د.

(٦) و ذلك لما ورد في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ عند مسلم في الصحيح، الحج، باب حجة النبي

ﷺ : ١٢١٨ [٢/٨٩٠]. و فيه: « فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس و ذهب الصفرة قليلا حتى غاب

القرص.... و دفع رسول الله ﷺ ».

(٧) سقط من ق.

(٨) كذا نقل عنه الكاساني في بدائع الصنائع ١٢٧/٢.

(٩) راجع: الجامع الصغير ص: ١٥٠، المبسوط ٨٢/٤، بدائع الصنائع ١٩٨/٢.

(١٠) سقط من د.

(١١) سقط من د.

(١٢) في ق: الغنم.

الذي<sup>(١)</sup> يشبهه في المنظر. و لم ينظر إلى قيمته فيما له نظير. و ما لا نظير له فقيمته. و يشتري بالقيمة طعاما ثم إن شاء أطعم و إن شاء صام». قال: «و إن حكم الحكمان با<sup>(٢)</sup> لطعام أو الصيام فعلى ما قال أبو حنيفة». قال أبو بكر أحمد: الخيار إلى القاتل في الهدى أو الطعام أو الصيام و ليس الخيار إلى الحكمن.

وجه قول أبي حنيفة أن قول<sup>(٣)</sup> الله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(٤)</sup> قد انتظم القيمة لاتفاق الجميع على أن ما لا نظير له من النعم فالواجب فيه القيمة<sup>(٥)</sup> فإذا أريد به القيمة في بعض ما دخل في اللفظ وجب أن يكون المراد بالجميع القيمة لأنه لا يجوز أن يراد جميعا بلفظ واحد. و أيضا: فانا إذا حملناه على القيمة كان<sup>(٦)</sup> اللفظ عاما في الجميع. و النظر يكون خاصا في

البعض. و حمل اللفظ على معنى ينتظم<sup>(٧)</sup> العموم أولى من حمله على معنى الخصوص.

و أيضا: قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا / عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>

فكان هذا المثل هو القيمة في حق الآدمي فوجب أن يكون كذلك فيما يجب [من]<sup>(٩)</sup> حق الله.

و أيضا: [فإن]<sup>(١٠)</sup> القيمة أعدل من النظر من النعم<sup>(١١)</sup> ألا ترى أن الطيبي الذي قتله لو كان

ملكاً لآدمي كان الذي يجب [عليه]<sup>(١٢)</sup> للآدمي القيمة و كانت القيمة في حق الآدمي أعدل [من]<sup>(١٣)</sup> من

النظر كان<sup>(١٤)</sup> كذلك [في حق الله]<sup>(١٥)</sup>.

و قول الله<sup>(١٥)</sup> تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ

(١) في د: التي.

(٢) في د: بأن الطعام.

(٣) في د: أن الله تعالى قال:

(٤) المائدة: ٩٥

(٥) لم أقف على توثيق هذا الإجماع - و الله أعلم.

(٦) في د: فإن.

(٧) في د: ينتظمه.

(٨) البقرة: ١٩٤.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في ق: العلم.

(١٢) سقط من ق.

(١٣-١٤) سقط من د.

(١٤) سقط من د.

(١٥) في ق: قوله تعالى.

الكعبة<sup>(١)</sup> . فان معناه إن اختار الهدي بالقيمة الواجبة لأنه خير به بينه وبين الطعام والصيام بقوله: ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقد قيل: إن فيه تقدما وتأخيرا [ و أن تقديره ]<sup>(٢)</sup> فجزاء مثل ما قتل [من النعم]<sup>(٣)</sup> يحكم به ذوا عدل منكم<sup>(٤)</sup> ] وهذا تمام الكلام ثم قال: <sup>(٤)</sup> [هديا بالغ الكعبة إن<sup>(٥)</sup> اختاره، أو طعاما أو صياما.

قال: « و قتله للصيد عمدا أو خطأ سواء ».

و ذلك لأن جنابات الإحرام لا يختلف حكمها في الخطأ<sup>(٦)</sup> والعمد بدلالة الفوات<sup>(٧)</sup>.

قال: « وكلما قتل صيدا<sup>(٨)</sup> حكم عليه كما ذكرنا ».

لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> ولم يفرق بين أول مرة وما بعدها. وقوله تعالى: ﴿ وَ

مَنْ عَادَ قَبِيتَنَّمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾<sup>(١٠)</sup> لا ينفي وجوب الجزاء لأن أول الآية يوجبها وآخرها يوجب الوعيد. ولا يمتنع اجتماع الوعيد والجزاء.

**مسألة: {وجوب الجزاء على كل واحد إذا اشترك في الصيد محرمان}**<sup>(١١)</sup>

قال: « وإذا قتل المحرمان صيدا كان على كل واحد منهما الجزاء ».

لقول الله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ ﴾<sup>(١٢)</sup> و " من " يتناول كل واحد<sup>(١٣)</sup> من

العقلاء بالحكم الذي علق به. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾<sup>(١٤)</sup> يتناول كل واحد<sup>(١٣)</sup> من القاتلين بإيجاب كفارة تامة.

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من ق.

(٤-٤) سقط من د.

(٥) في د: لمن.

(٦) في د: حال السهو.

(٧) أي فوات الحج لا يختلف حكمه بالسهو والعمد، ويجب القضاء كذلك جنابات الإحرام.

(٨) في د: شيئا.

(٩) المائدة: ٩٥.

(١٠) المائدة: ٩٥.

(١١) راجع: الحجة على أهل المدينة ٣٨٨/٢. المبسوط ٨٠/٤. بدائع الصنائع ٢٠٢/٢ - ٢٠٣.

(١٢) المائدة: ٩٥.

(١٣-١٣) سقط من ق.

(١٤) النساء: ٩٢.

و أيضا: لما كان الجزاء كفارة فيها صوم لقوله: «أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ»<sup>(١)</sup> أشبهت كفارة الخطأ. وليس الجزاء بمنزلة الدية لأن الجزاء كفارة لا على وجه<sup>(٢)</sup> البذل. والدليل عليه أنه لو قتل صيدا لآدمي لزمته<sup>(٣)</sup> القيمة للآدمي. والجزاء لله تعالى. فعلمنا أن وجوبها ليس على جهة البذل.<sup>(٤)</sup> إذ ليس يجوز أن يلزمه بدلان لشيء واحد. وليس ارتفاع الجزاء وانخفاضه بموجب أن يكون بدلا من الصيد؛ لأن كفارة الطيب والحلق وسائر الجنايات الواقعة في الإحرام قد ترتفع وتنخفض [و ليس يبدل]<sup>(٥)</sup>. ألا ترى أنه لو طيب بعض عضو وجبت<sup>(٦)</sup> عليه الصدقة. وكذلك لو حلق أقل من ربع رأسه. أو قلم بعض أظفار كفه.

و لو طيب عضوا كاملا أو حلق ربع رأسه أو قلم أظافير<sup>(٧)</sup> كفه كان عليه دم.

### مسألة: (٨) (وجوب دميين على القارن)<sup>(٩)</sup>

قال: «و إذا قتل القارن صيدا كان عليه جزاءان».

لأنه محرم بشيئين و كل واحد من الإحرامين يوجب جزاء. إذا كان على وجه الكفارة. و ليس مثل المحرم إذا قتل صيدا في الحرم فيلزمه جزاء الإحرام دون الحرم؛ لأن جزاء الحرم يشبه [ضمان]<sup>(١٠)</sup> الأموال. بدلالة أنه لا يجب به إلا حق في مال. فإذا ضمن من وجه لم يجز أن يضمن من وجه آخر. «و كذلك كل جناية وقعت منه في قرانه فعليه فيها كفارتان».

قال: «فإذا قتل الحلال صيدا في الحرم كان عليه الجزاء و لا يجزيه إلا الهدي أو الصدقة و لا يجزي فيه الصوم».

لأن ضمانه لم يتعلق بمعنى في القاتل. وإنما تعلق<sup>(١١)</sup> بحرمة غيره فأشبهه إتلاف الأموال فلا يجب به إلا حق في ماله.<sup>(١٢)</sup>

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) في د: جهة.

(٣) في ق: لزمه.

(٤) في ق: الدليل.

(٥) في د: و لا يوجب أن يكون بدلا.

(٦) في د: وجبته.

(٧) في ق: بعض أظفار.

(٨) سقط من د.

(٩) راجع: الجامع الصغير ص ١٥١. المبسوط ٨١/٤. بدائع الصنائع ٢٠٦/٢.

(١٠) سقط من ق.

(١١) في د: يتعلق.

(١٢) في د: المال. وجاء في "ق" بعده [و الحمد لله وحده يتلوه: مسألة: قال: و الإحصار. ثم يتلوه في الثاني:

"باب خطب الحج" بعد ورقتين.] و بعده ختم وقف، ثم تبدأ الورقة ٢٥١ بالتسمية و «رب يسر و أعن»

/ مسألة: [حكم الإحصار من العدو، و المرض] <sup>(١)</sup>

قال: «و الإحصار من العدو و المرض سواء».

لقول الله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ <sup>(٢)</sup> و قال أهل اللغة: «يقال:

أحصره المرض و حصره العدو» <sup>(٣)</sup> فالذي في لفظ الآية الإحصار من المرض.

و من جهة السنة قول النبي ﷺ: «من كسر أو عرج فقد حل و عليه الحج من قابل» <sup>(٤)</sup>.

و لأن المعنى الذي من أجله جاز له الإحلال في <sup>(٥)</sup> الإحصار من العدو هو موجود في المرض، و

هو الحبس.

قال: «و ثبت <sup>(٦)</sup> على إحرامه حتى ينحر عنه هدي في الحرم».

و ذلك لقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> فدل على معنيين:

أحدهما أنه لا يجوز الإحلال إلا بعد ذبح الهدي. و الثاني أن يكون [الذبح] <sup>(٨)</sup> في الحرم. و

ذلك لأن قوله: "حتى" غاية. و لو كان موضع الإحصار موضع ذبح الهدي لم يكن بشرط فيه بلوغ غاية هي المحل.

و يدل عليه قوله: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾ <sup>(٩)</sup> يعني من <sup>(١٠)</sup> المحصرين لأن الكناية راجعة

إليهم. ﴿ أَوْ بِهِ أذى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ <sup>(١١)</sup> و لو جاز له أن يحل في الحل

بذبح الهدي في موضعه لما صح <sup>(١٢)</sup> فيه هذا الحكم.

و معنى قوله تعالى: ﴿ وَ الْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴾ <sup>(١٣)</sup> أن النبي ﷺ ساق الهدي

(١) راجع: الحجة على المدينة ١٨٢/٢ - ١٩٧. المبسوط ١٠٨/٤. بدائع الصنائع ١٧٥/٢.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) أنظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٣٠. و القاموس المحيط ص ٤٨٠ - ٤٨١.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤٥٠/٣ مسند الحجاج بن عمرو الأنصاري. و الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء في

الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج: ٩٤٠ [٢٧٧/٣]. و قال: هذا حديث حسن صحيح. و الحاكم في المستدرک

على الصحيحين، المناسك ٤٧٠/١ و قال: صحيح على شرط البخاري. و وافقه الذهبي و الألباني و در المنهج، الحج

(٥) باب الإحصار: ١٨٦٣. و هذا المستظهر.

(٦) في د: يثبت.

(٧) البقرة: ١٩٦.

(٨) سقط من د.

(٩) البقرة: ١٩٦.

(١٠) في د: في.

(١١) في د: لم يكن يصح.

(١٢) الفتح: ٢٥.

للتطوع<sup>(١)</sup> فجعله للإحصار فلم يبلغ المحل الذي له ساقه.<sup>(٢)</sup>  
 و قد روي أن النبي ﷺ أعطى بدنه ناجية بن جندب [الأسلمي رضي الله عنه]<sup>(٣)</sup> حتى أخذ بها  
 في الشعاب والأودية فنحرها في الحرم.<sup>(٤)</sup>  
 قال: «و عليه قضاء ما حل منه».

لقوله ﷺ: «من كسر أو عرج فقد حل و عليه الحج من قابل»<sup>(٥)</sup>.

قال: «فان كان الذي حل منه عمرة / فعليه عمرة مكانها و ان كانت حجة<sup>(٦)</sup> فعليه حجة  
 و عمرة مكانها».

و ذلك إذا لم يحج في تلك السنة فان حج في تلك السنة فعليه الحجة وحدها. و إن حج من  
 قابل كان عليه حجة و عمرة. و ذلك لأنه إذا حج من قابل فالحجة الأولى فائتة عن سنتها و الذي  
 يفوته الحج يتحلل بفعل عمرة. فتلزمه العمرة التي تعلقت بالفوت<sup>(٧)</sup>.

### { لا إحصار بمكة }<sup>(٨)</sup>

[قال]<sup>(٩)</sup>: «و لا يكون الإحصار بمكة».

قال أبو بكر أحمد: كل من أمكنه أن يتحلل [من إحرامه]<sup>(١٠)</sup> بالطواف<sup>(١١)</sup> لم يكن محصرا.  
 ألا ترى أن الذي يفوته الحج ليس بمحصر لأنه يمكنه أن يتحلل بالطواف.<sup>(١٢)</sup>

(١) في د: للتطوع حتى فتنح فميرد.

(٢) قال المؤلف في أحكام القرآن ٣/٣٩٤: «قد كان ممنوعا بديا عن بلوغ المحل ثم لما وقع الصلح زال المنع فبلغ محله و ذبح في الحرم».

(٣) سقط من ق.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، المناسك، باب الهدي يصد عن الحرم ٢/٢٤٢. و أبو داود في السنن، المناسك، باب في الهدي إذا عطب قبل أن يبلغ: ١٧٦٢ [٣٦٨/٢]. و الترمذي في السنن، الحج، باب ما جاء إذا عطب الهدي: ٩١٠ [٢٥٣/٣] و قال: حديث حسن صحيح.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) في د: و إن كانت حجة و عمرة مكانها و إن كانت حجة و عمرة مكانها.

(٧) في د: الفوات.

(٨) راجع: الحجة على أهل المدينة ٢/١٩١. المبسوط ٤/١١٤. بدائع الصنائع ٢/١٧٧.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من د.

(١١-١٢) سقط من د.

قال: <sup>(١)</sup> «و لا يكون الحاج محصرا بعد <sup>(٢)</sup> ما يقف بعرفات». و ذلك لأن الإحصار يوجب [له] <sup>(٣)</sup> الإحلال و القضاء، [و] <sup>(٤)</sup> بعد الوقوف لا يتعلق به وجوب القضاء [بحال] <sup>(٥)</sup>. ألا ترى أنه لا يجوز أن يلحقه الفساد بعد [الوقوف] <sup>(٦)</sup> بحال.

### [متى يذبح هدي الإحصار] <sup>(٧)</sup>

قال: «و يجوز ذبح هدي الإحصار قبل يوم النحر في قول أبي حنيفة». لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ <sup>(٨)</sup> و لأن الدم الذي يحل به قائم مقام الطواف الذي يلزمه بالفوت <sup>(٩)</sup>. و لا وقت لذلك الطواف فكذلك الدم [الذي] <sup>(١٠)</sup> يقوم مقامه [في] <sup>(١١)</sup> الإحلال. «و قال أبو يوسف و محمد: لا يجزيه قبل يوم النحر». لأن الطواف الذي يحل به عند الفوات لا يجوز قبل يوم النحر.

### [حكم الخلق على المحصر] <sup>(١٢)</sup>

قال: «و ليس على المحصر خلق في قول أبي حنيفة و محمد. و قال أبو يوسف فيما روى عنه محمد: يخلق [رأسه] <sup>(١٣)</sup> فان لم يخلق فلا شيء عليه. و قال أبو يوسف بعد ذلك في رواية ابن سماعه: لا بد له من خلقه». لأبي حنيفة أن الخلق نسك يختص بالإحرام من توابعه فأشبهه رمي الجمار و السعي و نحوه. و ليس كالصدقة التي تلزم في الإحرام و لا كالصوم؛ لأن الصوم و الصدقة ليسا مختصين بالإحرام في كونهما قرية.

(١) سقط من ق.

(٢) في د: يوم يقف بعرفة.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من ق.

(٥) تقدمت هذه الكلمة في "ق" قبل: لا يتعلق.

(٦) سقط من د.

(٧) راجع: الجامع الصغير ص ١٥٧. المبسوط ١٠٩/٤ - ١١٠. بدائع الصنائع ١٨٠/٢ - ١٨١.

(٨) البقرة: ١٩٦.

(٩) في د: يلزمه الفوات.

(١٠) سقط من د.

(١١) راجع: مناسك الكافي مع الأصل ٤٦٢/٢. المبسوط ١٠٧/٤. بدائع الصنائع ١٨٠/٢.

(١٢) سقط من د.

{ الإحصار بالعمرة }<sup>(١)</sup>

٢٥٢

أ

قال: «و يفعل / المحصر بالعمرة كما يفعل المحصر بالحج». لأن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> راجع إلى جميع المذكور وهو قوله: ﴿وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

«و لا وقت لنحر الهدى [لها]<sup>(٤)</sup>».

كما [لا]<sup>(٥)</sup> وقت لأفعالها والإحلال منها لو بلغ مكة.

{ فوات الحج و ماذا يعمل من فاته }<sup>(٦)</sup>

قال: «و من فاته الحج تحلل [يعمل]<sup>(٧)</sup> عمرة».

و روى ذلك عن جماعة من الصحابة<sup>(٨)</sup>. و لا نعلم فيه خلافاً<sup>(٩)</sup>.

«و الفوت يحصل بترك الوقوف بعرفة حتى يطلع<sup>(١٠)</sup> الفجر يوم النحر».

لقول النبي ﷺ: «من أدرك عرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه»<sup>(١١)</sup>. [و]<sup>(١٢)</sup> قال: «من

فاتته<sup>(١٣)</sup> عرفة فقد فاته الحج»<sup>(١٤)</sup>.

(١) راجع: الحجة على أهل المدينة ١٩٣/٢ - ١٩٤. المبسوط ١٠٩/٤. بدائع الصنائع ١٧٧/٢.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من ق.

(٥) راجع: الجامع الصغير ص ١٦٥. الحجة ٣٣٠/٢. المبسوط ١٧٤/٤. بدائع الصنائع ٢٢٠/٢.

(٦) سقط من د.

(٧) أخرجه - عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه - مالك في الموطأ، الحج، باب هدي من فاته الحج: ١٥٣.

[٣٨٣/١]. و البيهقي في المعرفة، المناسك، باب فوت الحج بلا إحصار: ١٠٤٣٢ [٣٨٥/٧ - ٣٨٦]. و عن

عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند مالك في المصدر السابق: ١٥٤ [٣٨٣/١]. و عن عبد الله بن عمر رضي

الله عنهما عند البيهقي في المعرفة، المصدر السابق: ١٠٤٣١ [٣٨٥/٧].

(٨) أنظر: بداية المجتهد ٤٦٨/٥. و المغني ٤٢٥/٥.

(٩) في د: يحصل الفجير من يوم.

(١٠) سبق تخريجه.

(١١) سقط من ق.

(١٢) في ق: فاته.

(١٣) أخرجه - عن ابن عباس رضي الله عنهما - الدار قطني في السنن، الحج، باب المواقيت: ٢٢ [٢٤١/٢]. و

راجع: نصب الراية ١٤٥/٣.



### أحكام إحصاء العبد و المرأة بغير إذن السيد و الزوج<sup>(١)</sup>

قال: «و إذا أحرمت العبد بغير إذن المولى أو المرأة بغير إذن زوجها سوى حجة الإسلام فللمولى و الزوج أن يحلاهما».

و ذلك لأن العبد متطوع بالحج. و [هو]<sup>(٢)</sup> لا يملك بذلك من نفسه؛ لأن المولى أملك به. و قال النبي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله و اليوم الآخر أن تصوم تطوعا إلا بإذن زوجها»<sup>(٣)</sup>.

و إنما كان لهما أن يحللها<sup>(٤)</sup> في الحال لأنه<sup>(٥)</sup> يجوز لنا تأخير حقهما في الحال بإحصاء العبد و المرأة. ثم يكون الدم عليهما. أما<sup>(٦)</sup> العبد فحتى يعتق [لأنه]<sup>(٧)</sup> لا يملك. و المرأة ففي الحال لأن كل من حل من إحصاءه بغير طواف فعليه دم.

«و عليهما من القضاء ما على المحصر».

قال: «و ليس للزوج أن يمنعها من حجة الإسلام إذا كان معها محرم».

كما لا يمنعها من صلاة الفرض و صيام [شهر]<sup>(٨)</sup> رمضان.

### حج الفقير يجزئه عن حجة الإسلام<sup>(٩)</sup>

قال: «و الفقير إذا حج أجزأه عن حجة الإسلام».

لأنه من أهل الخطاب بالحج لأنه يملك منافع نفسه إلا أنه لم يكلفه لعدم الاستطاعة و متى ما حصل هناك صار مستطيعا فلزمه فرض الحج.

(١) راجع: مناسك الكافي مع الأصل: ٤٦٣/٢. المبسوط ١١٠/٤ - ١١٢. بدائع الصنائع ١٨١/٢.

(٢) سقط من ق.

(٣) أخرجه - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، النكاح، باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعا: ٤٨٩٦ {١٩٩٣/٥}. و مسلم في الصحيح، الزكاة، باب ما انفق العبد من مال مولاه: ١٠٢٦ {٧١١/٢}. و الدارمي في السنن، الصوم، باب النهي عن صوم المرأة تطوعا إلا بإذن زوجها: ١٧٢٠ {٢١/٢} وهذا لفظه.

(٤) في ق: يحللها.

(٥) في د: لأنهما لا يجوز لنا ولا لغيرنا أن نملك من أنفسنا ما لا نستطيع من ق.

(٦) في د: و أما.

(٧) سقط من د.

(٨) سقط من د.

(٩) راجع: بدائع الصنائع ١٢٠/٢.

و العبد إذا حج [في الرق] <sup>(١)</sup> ثم اعتق لم يجزئه من حجة الإسلام. / وقد بينا ذلك فيما سلف. <sup>(٢)</sup>

### {الهدي و ما يجزئ فيه} <sup>(٣)</sup>

قال: «و الهدي من الإبل و البقر و الغنم». و ذلك لأنه [روي] <sup>(٤)</sup> في [تأويل] <sup>(٥)</sup> قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ <sup>(٦)</sup> [أن] <sup>(٧)</sup> أدناه شاة. <sup>(٨)</sup> و لا خلاف في ذلك. <sup>(٩)</sup>

«و يجزئ فيه» <sup>(١٠)</sup> ما يجزئ في الأضاحي. قال: «و البدن من الإبل و البقر». قال أبو بكر أحمد: البدنة اسم للجزور و البقرة مثلها في الحكم. لأن النبي ﷺ أجاز ذبح البقرة عن سبعة كما أجاز نحر <sup>(١١)</sup> البعير عن سبعة. <sup>(١٢)</sup>

قال: «و لا يأكل من شيء من الهدايا إلا هدي المتعة و القران و التطوع إذا بلغ محله».

أما هدي التطوع فلا خلاف فيه إذا بلغ محله. <sup>(١٣)</sup> و أما هدي المتعة فلقول الله تعالى: ﴿و الْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا

- 
- (١) سقط من د.  
 (٢) راجع كتاب الحج، باب وجوب الحج مسأله: سج (لغيره والعبد لا يجزئ سراً ص ٦٧٩  
 (٣) راجع: مناسك الكافي في الأصل ٤٥٦/٢، ٤٦٧، المبسوط ١٠٢/٤، ١١٣، بدائع الصنائع ١٦٢/٢، ١٧٣.  
 (٤) سقط من ق.  
 (٥) سقط من د.  
 (٦) البقرة: ١٩٦.  
 (٧) سقط من د.  
 (٨) أخرجه - عن ابن عباس رضي الله عنهما - البخاري في الصحيح، الحج، باب قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: ١٤٩٧ (٥٧٠/٢).  
 (٩) أنظر: مراتب الإجماع ص ٤٦، بداية المجتهد ٤٧٥/٥.  
 (١٠) تكرر في "ق" فيه.  
 (١١) في د: ذبح.  
 (١٢) أخرجه - من حديث جابر رضي الله عنه - مسلم في الصحيح، الحج، باب الإشتراك في الهدي: ١٣١٨ (٩٥٥/٢). و أبو داود في السنن، الضحايا، باب في البقر و الجزور عن كم تجزئ؟: ٢٨٠٨ (٢٣٩/٣).  
 (١٣) أنظر: بداية المجتهد ٤٨٤/٥. و نيل الأوطار، أبواب الهدايا و الضحايا ١٠٦/٥.

فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ <sup>(١)</sup> [و قال تعالى] <sup>(٢)</sup> : «فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ» <sup>(٣)</sup> و الهدي الذي تترتب عليه [هذه الأفعال] <sup>(٤)</sup> هدي المتعة؛ لأن هدي التطوع و سائر الهدايا غير موقته. <sup>(٥)</sup> و [قد] <sup>(٦)</sup> روي أن النبي ﷺ أكل من بدنة المتعة. <sup>(٧)</sup>

قال: «و كل هدي واجب عطب دون محله فلصاحبه أن يفعل به <sup>(٨)</sup> ما شاء». و ذلك لأنه خرج عن أن يكون من الواجب لأن الواجب في ذمته كما كان. فكان بمنزلة من دخل في صلاة على أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه فلا يلزمه [إتمامها] <sup>(٩)</sup>. قال: «و إن عطب هدي التطوع دون محله فإنه ينحره و يغمس نعله في دمه و يضرب بها صفحته و يخلي بينه و بين الناس يأكلونه».

قال أبو بكر أحمد: الأصل [فيه] <sup>(١٠)</sup> ما روي أن النبي ﷺ بعث بدنه مع ناجية بن جندب الأسلمي رضي الله عنه فقال: يا رسول الله! ما أصنع بما أبدع <sup>(١١)</sup> علي منها؟ فقال: «انحرها و اصبغ <sup>(١٢)</sup> نعلها <sup>(١٣)</sup> في دمها و خل بينها و بين الناس و لا تأكل أنت و لا أحد من

(١) الحج: ٣٦.

(٢) زيادة من المحقق لا يد منها.

(٣) الحج: ٢٨ - ٢٩.

(٤) سقط من " د " التي ورد فيها: بعده.

(٥) في ق: موقوفة.

(٦) سقط من ق.

(٧) لقد ثبت أن النبي ﷺ كان قارنا و أكل من هديه. أخرج ذلك مسلم في الصحيح، الحج، باب حجة النبي ﷺ : ١٢١٨ {٨٩٢/٢}. أما أكله من دم المتعة فلم أقف عليه - والله أعلم - و لعل المؤلف لم يقصد به المتعة الإصطلاحية عند الفقهاء، وإنما القران الذي هو نوع من "التمتع بالحج إلى العمرة" في إطلاق القرآن. والله أعلم.

(٨) في ق: فيه.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من د.

(١١) في د: يدع.

(١٢) في د: و، ضع.

(١٣) في د: نعلك.

[أهل] <sup>(١)</sup> رفقتك <sup>(٢)</sup>. $\frac{٢٥٣}{١}$ 

و وجه نهيه أن يأكل [هو] <sup>(٣)</sup> و أهل رفقته / منه أنهم كانوا أغنياء و سبيله أن لا يأكل منه إلا  
الفقراء.

(١) سقط من ق.

(٢) أخرجه - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - مسلم في الصحيح، بالحج، باب ما يفعل بالهدي إذا عطب

على الطريق: ١٣٢٥ (٩٦٢/٢). و أبو داود في السنن، المناسك، باب في الهندي إذا عطب قبل أن يبلغ:

١٧٦٣ [٣٦٨/٢ - ٣٦٩].

(٣) سقط من ق.

### باب خطب الحج<sup>(١)</sup>

« وفي الحج ثلاث خطب: أحدهن قبل التروية بمكة بعد صلاة الظهر خطبة واحدة لا يجلس فيها. وخطبة يوم عرفة بعرفة بعد الزوال قبل الصلاة. وهي خطبتان يجلس بينهما جلسة خفيفة. قال أبو حنيفة [و محمد]<sup>(٢)</sup>: يبتدئ الخطبة إذا فرغ المؤذنون من الأذان بين يديه كخطبة الجمعة. » [قال:]<sup>(٣)</sup> « وقال أبو يوسف: يخطب الإمام قبل الأذان. فإذا مضى من خطبته صدر، أذن المؤذنون. والخطبة الثالثة: بعد النحر بيوم بمنى كالخطبة التي قبل التروية [بيوم]<sup>(٤)</sup> ».

أما الخطبة الأولى فليعلمهم<sup>(٥)</sup> الخروج إلى منى من غد ذلك اليوم لأنهم يوم التروية يحتاجون أن يغدوا إلى منى.

و الثانية خطبة يوم عرفة ليعلم ما عليهم<sup>(٦)</sup> في غد من الحلق والتقصير والرمي والطواف. و الثالثة بعد النحر بيوم يعلمهم فيها النفر وطواف الصدر. ولا يحتاج يوم النحر إلى خطبة لأنهم قد علموا ما يحتاجون إليه في خطبة يوم عرفة.

وما روي أن النبي ﷺ خطب يوم النحر<sup>(٧)</sup> فإنها لم تكن من خطب الحج. وإنما كانت خطبة الوداع علمهم<sup>(٨)</sup> فيها الأحكام، لما علم أنه لا يتفق مثله بعدها من الاجتماع والكثرة.

و خطبة عرفة يجلس فيها كخطبة يوم الجمعة؛ لأنه مقدمة على صلاة الظهر [و الظهر]<sup>(٩)</sup> مفعول بعدها كما يصلي بعد خطبة الجمعة.

والخطبتان الأخريان لا يجلس فيهما [لأنهما]<sup>(١٠)</sup> للتعليم. وليس عقيبهما صلاة فصارتا كسائر الخطب التي [تخطب]<sup>(١١)</sup> للحوادث [و تعليم الأحكام]<sup>(١٢)</sup>.

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٧٣.

(٢) سقط من ق.

(٣) سقط من د. و القائل هو أبو جعفر الطحاوي.

(٤) سقط من ق.

(٥) في ق: فيعلم.

(٦) في د: عليه.

(٧) أخرجه - من حديث أبي بكر رضي الله عنه - البخاري في الصحيح، الحج، باب الخطبة أيام منى: ١٦٥٤

[٢/٦٢٠]. و مسلم في الصحيح، القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء: ١٦٧٩ [٣/١٣٠٥].

(٨) في د: يعلمهم.

(٩) سقط من د.

(١٠) سقط من د.

(١١) في ق: تحدث فيها.

(١٢) سقط من د.

باب الإشعار<sup>(١)</sup>[حكم الإشعار]<sup>(٢)</sup>

قال [أبو جعفر: «كان»<sup>(٣)</sup> أبو حنيفة، يكره الإشعار. وقال أبو يوسف و محمد:

الإشعار حسن».

لأبي حنيفة أن الإشعار مثله في غير الهدي وليس بنسك في الهدي لما روي عن عائشة رضي

الله عنها أنها [قالت: «<sup>(٤)</sup> إنما أشعرت علامة للبدن»<sup>(٥)</sup>. وإذا لم يكن نسكا كان مثله.

و أيضا: روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن المثلة<sup>(٦)</sup> [و قيل: ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة

إلا نهانا عن المثلة»<sup>(٧)</sup>.<sup>(٨)</sup> [فصار الإشعار مثله محظورا بالنهي عن المثلة.<sup>(٩)</sup> وما روي عن

النبي ﷺ في الإشعار<sup>(١٠)</sup> فهو منسوخ بالنهي عن المثلة.<sup>(١١)</sup>

و أيضا: قد اتفقوا على أن سائر البدن من جزاء الصيد والإحصار وغيره / لا تشعر.<sup>(١٢)</sup>

فوجب أن تكون [١٣] كذلك بدنة المتعة والتطوع<sup>(١٣)</sup>.

قال: «و لا يشعر البدن عندهما<sup>(١٤)</sup> في غير التطوع والقران والمتعة».

(١) متن مختصر الطحاوي ص ٧٣. وفي د: قال: باب الإشعار.

(٢) راجع: الجامع الصغير ص ١٤٩. المبسوط ١٣٨/٤. بدائع الصنائع ١٦٢/٢. والإشعار طعنه في سنامه حتى

يسيل منه الدم ليعلم أنه هدي. أنظر: أنيس الفقهاء ص ١٤٠.

(٣) سقط من ق.

(٤) سقط من د.

(٥) لم أقف عليه فيما تيسر لي من المصادر - والله أعلم.

(٦) صح النهي عند البخاري في الصحيح، المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه: ٢٣٤٢. [٨٧٥/٢].

(٧-٧) سقط من ق.

(٨) أخرجه - من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه - الدارمي في السنن، الزكاة، باب الحث على الصدقة:

١٦٥٦ [٤٧٨/١].

(٩-٩) سقط من د.

(١٠) أخرجه - من حديث المسور بن مخرمة و مروان - البخاري في الصحيح، الحج، باب من أشعر و قلد بذئ

الخليفة ثم أحرم: ١٦٠٨ [٦٠٨/٢]. و مسلم - من حديث عائشة رضي الله عنها - في الصحيح، الحج، باب

استحباب بعث الهدي إلى الحرم...: ٣٦٢/١٣٢١ [٩٥٧/٢].

(١١) سبق تخريج حديث النهي عن المثلة.

(١٢) لم أقف على توثيق هذا الإجماع - والله أعلم.

(١٣-١٣) سقط من د التي فيها. سائر البدن مثلها.

(١٤) في د: عندنا إلا في التطوع.

لأنه لم ترد السنة في غيرها.

قال: «و لا بأس بتجليل الإبل و البقر في قولهم جميعا.»

قال أبو بكر أحمد: التجليل<sup>(١)</sup> ليس بنسك و إنما يوقي بها [المحرم]<sup>(٢)</sup> الحر و البرد.

قال: «و لا بأس بتقليدهما أيضا.» و التقليد<sup>(٣)</sup> أن تجعل في رقبة كل واحد

منهما عروة مزادة أو نعلا جديدة، ثم يتصدق بذلك كله إذا نحرته.

قال أحمد: التقليد<sup>(٣)</sup> [نسك لما روي عن النبي ﷺ من تقليد البدن.<sup>(٤)</sup> قال الله تعالى: ﴿و

لا الهدي ولا القلائد﴾<sup>(٥)</sup>.

و يتصدق بذلك كله لما روي عن النبي ﷺ [أنه]<sup>(٦)</sup> أمر عليا رضي الله عنه بأن يتصدق بجلال

البدن و خطمها<sup>(٧)</sup>.

قال: «و الإشعار في الجانب الأيسر من السنام.»

و ذلك لما روي فيه [عن النبي ﷺ]<sup>(٨)</sup>.

قال: «إلا أن يكون إبلا صعبا<sup>(٩)</sup> يشعر بعضها في الجانب الأيمن و بعضها في

الجانب الأيسر [للمشقة في ذلك]<sup>(١٠)</sup>».

و ذلك أنه<sup>(١١)</sup> إذا كان علامة للبدن جاز أن يعدل إلى الجانب الآخر إذا شق عليه.

قال: «و لا بأس بترك التعريف<sup>(١٢)</sup> بالهدايا.»

/ كما لا يوقف بها بالمزدلفة. و لا يطاف بها بين الصفا و المروة.

(١) هو جعل الدابة تلبس الجل. أنظر: القاموس المحيط ص ١٢٦٤.

(٢) سقط من د.

(٣-٣) سقط من د.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب من أشعر و قلده بذئ الحليفة: ١٦٠٨ [٢/٦٠٨].

(٥) المائدة: ٢.

(٦) سقط من ق.

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب الجلال للبدن: ١٦٢١ [٢/٦١٠]. و مسلم في الحج، باب الصدقة

بلحوم الهدى: ١٣١٧ [٢/٩٥٤].

(٨-٨) سقط من د. و الحديث - عن ابن عباس رضي الله عنهما - أخرجه مسلم في الصحيح، الحج، باب تقليد

الهدى و إشعاره عند الإحرام: ١٢٤٣ [٢/٩١٢].

(٩) في ق: صغارا. و الذي أثبتنا من د موافق للمتن.

(١٠-١٠) سقط من ق.

(١١) في د: أنها إذا كانت.

(١٢) التعريف: الذهاب بها إلى عرفات.

## باب حكم التمتع إذا ساق الهدى<sup>(١)</sup>

### [من ساق الهدى لا يحل قبل يوم النحر]<sup>(٢)</sup>

قال: «وإذا أحرم الرجل لعمرته وهو يريد المتعة ولم يسق الهدى فإن له أن يحل من عمرته إذا فرغ منها. ثم يحرم بالحج بعد ذلك إذا شاء، ولو كان ساق الهدى لمتعته عند إحرامه لعمرته لم يحل من عمرته حتى يحل من حجته». وذلك لأن النبي ﷺ قال حين أمر أصحابه بالإحلال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة»<sup>(٣)</sup>.

وقال لعلي رضي الله عنه حين قدم [عليه]<sup>(٤)</sup> من اليمن: «إني سقت الهدى فلا أحل إلى يوم النحر»<sup>(٥)</sup>.

قال: «ولو أحرم بعمره وهو يريد التمتع وساق لها هديا ثم بدا له أن لا يتمتع كان له ذلك وكان له بيع الهدى».

وذلك لأن سوق الهدى لا يعين عليه فعل الحج في تلك السنة ولا يلزمه إياه فله أن لا يتمتع ويصنع بهديه ما شاء.

قال: «ولو أنه بعد إحلاله من عمرته وبعد استهلاكه الهدى؛ بدا له أن يحج في تلك السنة ولم يرجع إلى أهله فله ذلك وعليه هدي لمتعته وهدى آخر لإحلاله بين عمرته وحجته بعد سياقه<sup>(٦)</sup> الهدى<sup>(٧)</sup> الأول لمتعته».

وذلك أنه لما صح له التمتع<sup>(٨)</sup> في تلك السنة علمنا أنه لم يكن يجوز له الإحلال فيما بين

(١١) متن مختصر الطحاوي ص ٧٤.

(٢) راجع: الحجة على أهل المدينة ٤٦٩/٢ وما بعدها. مناسك الكافي مع الأصل ٣٧٧/٢ - ٣٧٨. المبسوط ٢٩/٤. بدائع الصنائع ١٦٨/٢.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها: ١٥٦٨ {٥٩٥/٢}. ومسلم في الصحيح، الحج، باب بيان وجوه الإحرام: ١٢١٦ {٨٨٣/٢ - ٨٨٤}.

(٤) سقط من د.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت: ١٥٦٨ {٥٩٥/٢}. و أبو داود في السنن، المناسك، باب في أفراد الحج: ١٧٨٩ {٣٨٧/٢}.

(٦) في ق: سوقه.

(٧) في د: الحج.

(٨) في د: المتعة.



العمرة والحج بعد سوق<sup>(١)</sup> الهدى فكان بمنزلة من أحل في حال<sup>(٢)</sup> لم يجز له الإحلال [فيه]<sup>(٣)</sup> فيلزمه<sup>(٤)</sup> دم.

---

(١) في د: سياقه.

(٢) في د: حلال.

(٣) سقط من د.

(٤) في د: فلزمه.

## (١) فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
و أقيموا الصلاة	٤٣	٣٢٩
و أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة	٤٣	٦٣
فأينما تولوا فثم وجه الله	١١٥	٤٥١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٢
و لله المشرق و المغرب فأينما تولوا فثم وجه الله	١١٥	٢٢٢
و اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى	١٢٥	٧٠٦ ، ٧٠١
قول وجهك شطر المسجد الحرام	١٤٤	٢٢٤ ، ١٧١
و حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره	١٤٤	٢٢٤ ، ٢٢٢
فلا جناح عليه أن يطوف بهما	١٥٨	٤٠٠
إنما حرم عليكم الميتة و الدم و لحم الخنزير	١٧٣	٤١٠
فعدة من أيام أخر	١٨٤	٦٤٠ ، ٦٣٦ ، ٢٠١ ، ١٦٩
أياما معدودات	١٨٤	١٦٩
فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر	١٨٤	٦١٣
و أن تصوموا خير لكم	١٨٤	٦٣٥
و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين	١٨٤	٦٣٥ ، ٦٣٣
فمن شهد منكم الشهر فليصمه	١٨٥	٦٤٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٠ ، ٣٩٤
و لتكملوا العدة و لتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥	٦٤٤
و لتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥	٤٣٤
و من كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر	١٨٥	٤٤٣
ثم أقموا الصيام إلى الليل	١٨٧	٦٤٢ ، ٦٤٠ ، ٣٩٤
فتاب عليكم و عفا عنكم	١٨٧	٦٤٩ ، ٧٦
و أنتم عاكفون في المساجد	١٨٧	١٩٣
و لا تباشروهن و أنتم عاكفون في المساجد	١٨٧	٦٦٢
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم	١٩٤	٦٥٩ ، ٦٥٨ ، ٦٥٥
و أنفقوا في سبيل الله و لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥	٧٣٢
ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام	١٩٦	٥٨٨
فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي	١٩٦	٦٨٤
فما استيسر من الهدي	١٩٦	٧٣٥ ، ٧١٨
ففدية من صيام	١٩٦	٧٤٠ ، ٧٣٧ ، ٧١٥ ، ٣٠٤
فمن تمتع بالعمرة إلى الحج	١٩٦	٦٣٤
فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي	١٩٦	٦٨٧
فمن تمتع بالعمرة... ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام	١٩٦	٦٨٤
فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية....	١٩٦	٦٨٣
فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج.	١٩٦	٧٣٥ ، ٧٢٥
	١٩٦	٧١٦ ، ٦٨٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
و أقموا الحج و العمرة لله	١٩٦	٧١٥ ، ٦٩٤ ، ٦٧٦
و أقموا الحج و العمرة لله فإن احصرتم	١٩٦	٧٣٨
و لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله	١٩٦	٧٣٠ ، ٧٢٣ ، ٧١٥ ، ٧١٠
		٧٣٥
فمن فرض فيهن الحج فلا رفث و لا فسوق و لا جدال في الحج	١٩٧	٧٢٣
فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه	٢٠٣	٤٤٤
فمن تعجل... و من تأخر فلا إثم عليه	٢٠٣	٧١٢
و اذكروا الله في أيام معدودات	٢٠٣	٤٤٣
و اذكروا الله في أيام معدودات... و من تأخر فلا إثم عليه.	٢٠٣	٧١١
و من يرتدد منكم عن دينه فيمت و هو كافر فأولئك حبطت أعمالهم	٢١٧	٣٣٣
فاعتزلوا النساء في المحيض	٢٢٢	١٥٧
و لا تقربوهن حتى يطهرن	٢٢٢	١٢٦
و لا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن	٢٢٢	١٦١
و يسألونك عن المحيض	٢٢٢	١٦٠
و يسألونك عن المحيض قل هو أذى	٢٢٢	١٥٩
ثلاثة قروء	٢٢٨	٣٩٣
و لا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن	٢٢٨	١٦٥
يترصن بأنفسهن	٢٢٨	٨٩
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره	٢٣٠	١٦٣ ، ١٦٢
و على المولود له رزقهن و كسوتهن بالمعروف	٢٣٣	٥٨٢
فاذا بلغن أجلهن	٢٣٤	٤٠٥
حتى يبلغ الكتاب أجله	٢٣٥	١٦٢
حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى	٢٣٨	٣٢٤ ، ٣٢٣
قوموا لله قانتين	٢٣٨	٣٣٨
فإن خفتم فرجالا أو ركبانا	٢٣٩	٤٥١
أنفقوا من طيبات ما كسبتم	٢٦٧	٥٨٠ ، ٥٢٢
و لا تيسموا الخبيث منه تنفقون	٢٦٧	٦٢١ ، ٦٦
و مما أخرجنا لكم من الأرض	٢٦٧	٥٢٩
يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم	٢٦٧	٥٢٧
إن تبدوا الصدقات فنعم ما هي و إن/تؤتوها الفقراء فهو خير لكم.	٢٧١	٥٨٩
ليس عليك هدام و لكن الله يهدي من يشاء.	٢٧٢	٥٩٤
للفقراء الذين احصروا في سبيل الله	٢٧٣	٥٩٩
و استشهدوا شهيدين من رجالكم	٢٨٢	١٠
<b>آل عمران</b>		
ثلاثة أيام إلا رمزا	٤١	٦٦٣
يا مريم اقنتي لربك واسجدي و ارکعي مع الراکعين	٤٣	٣٢٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
يا أهل الكتاب	٦٥	٣٢٠
لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون	٩٢	٥٨٠، ٥٢٢
و لله على الناس حج البيت مع استطاع إليه سبيلا	٩٧	٦٧٢، ٦٦٦
<b>النساء</b>		
و إذا حضر القسمة أولوا القربى و اليتامى و المساكين...	٨	٥٣٢
من بعد وصية يوصى بها أو دين	١١	٥٧٦
و أن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف	٢٣	٤٧٠
و لا تقتلوا أنفسكم	٢٩	١٤٨
فاضرئوهم	٣٤	٤٦
أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا	٤٣	١١١
فلم تجدوا ماء فتيمموا	٤٣	١٣٩، ١٣٦، ٥٧، ٢٦
		٥٨٢، ٥٨١
لا تقرؤا الصلاة و أنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون	٤٣	٢٨٩
و لا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا	٤٣	٧٦
ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت و يسلموا تسليما	٦٥	٢٧٣
فمن لم يجد فصيام شهرين	٩٢	٥٨٢، ٥٨١
و من يقتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة	٩٢	٧٣٣
و من يخرج من بيته مهاجرا إلى الله و رسوله ثم يدركه الموت...	١٠٠	٣٣٣
فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم	١٠١	٤٥١
و إذا ضربتم في الأرض	١٠١	٣٩٥
و إذا ضربتم... فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة	١٠١	٣٩٩
فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم.	١٠٢	٤٤٩، ٤٤٨
فلتقم طائفة منهم معك	١٠٢	٤٤٨
و إذا كنت فيهم	١٠٢	٤٤٧
و إذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة	١٠٢	٤٤٧
و إذا كنت... فلتقم طائفة منهم معك	١٠٢	٤٤٨
و لتأت طائفة أخرى	١٠٢	٤٤٩
و لتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك	١٠٢	٤٤٩، ٤٤٨
إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا	١٠٣	٤٠٢
فاذكروا الله قياما و قعودا و على جنوبكم	١٠٣	٣٣٨
<b>المائدة</b>		
و لا الهدي و لا القلائد	٢	٧٤٥
حرمت عليكم الميتة	٣	٥٩، ٤٧
حرمت عليكم الميتة و الدم	٣	٢٨
و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم	٥	١٢٨، ١٢٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
و من يكفر بالإيمان فقد حبط عمله	٥	٣٣٣
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم	٦	١٣٨، ١٣٦، ٨٠، ٦٨
		٥٩٠، ١٣٩
إذا قمتم إلى... وأيديكم	٦	٦٣، ٣
إذا قمتم إلى... وأيديكم إلى المرافق	٦	٧٩
فتيمموا صعيدا طيبا	٦	١٣٣
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم	٦	٧٦
فاغسلوا وجوهكم... فلم تجدوا ماء	٦	١٣٩
فلم تجدوا ماء فتيمموا	٦	١٣٨، ١٢٩، ١٠، ٩، ٨
ما يريد الله ليجعل عليكم	٦	٨١
من حرج...	٦	٧٧
و أرجلكم إلى الكعبين	٦	٨٤
و إن كنتم جنبا فاطهروا	٦	١٤٦، ١٣٥
و إن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط	٦	٣٠٩، ٨١، ٧٧
و أيديكم إلى المرافق	٦	٧٢، ٧١
وامسحوا برؤوسكم	٦	٥٩٣
فكفارتها إطعام عشرة مساكين	٨٩	٣٦٥
إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس...	٩٠	٣٦٢
رجس من عمل الشيطان	٩٠	٢٨
رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه	٩٠	٧٣٤، ٧٣٣
أو كفارة طعام مسكين	٩٥	٧٣٢
فجزاء مثل ما قتل من النعم	٩٥	٧٣٢
فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم...	٩٥	٧٢٣
لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم	٩٥	٧٣٣
و من عاد فينتقم الله منه	٩٥	٧٣٣
و من قتله منكم	٩٥	٧٣٣
و من قتله منكم متعمدا...	٩٥	٧١٤
هديا بالغ الكعبة	٩٥	٧٢٣
و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما	٩٦	
<b>الأنعام</b>		
وجهته وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئا	٧٩	٢٣١
و لتنذر أم القرى	٩٢	٤١٧
و آتوا حقه يوم حصاده	١٤١	٥٢٩
و النخل و الزرع مختلفا أكله	١٤١	٥٢٨
قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما	١٤٥	٣٢٣
قل لا أجد... على طاعم يطعمه	١٤٥	٥٩
فاتبعوه	١٥٣	٤٤٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
ولا تزر وازرة وزر أخرى	١٦٤	٤٨٧
ولا تكسب كل نفس إلا عليها	١٦٤	٥١٠
<b>الأعراف</b>		
يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة	٢٧	٧٠٣
خذوا زينتكم عند كل مسجد	٣١	٣٠٩
ادعوا ربكم تضرعا وخفية	٥٥	٢٤١
و يحرم عليهم الخبائث	١٥٧	١٣٣، ٢٨، ٢٢
و إذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا	٢٠٤	٤٢٠، ٢٧٩، ٢٧٨
<b>الأنفال</b>		
و ينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم	١١	٨١، ٦٤
و من يولهم يومئذ دبره	١٦	١٧٠
قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف	٢٨	٣٣٣، ٢١٠
<b>التوبة</b>		
فاقتلوا المشركين	٥	٥٧٩، ٨٥
إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون	١٢	٣٠٤
أ لا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم	١٣	٣٠٤
إنما المشركون نجس	٢٨	١٢٨
حتى يعطوا الجزية عن يد	٢٩	٥٨٢
و الذين يكتزون الذهب و الفضة و لا ينفقونها ...	٣٤	٥٤٦، ٥٤٢، ٥٣٩
إنما الصدقات للفقراء	٦٠	٥٩٢، ٥٩١
إنما الصدقات للفقراء و المساكين	٦٠	٥٩٩
إنما الصدقات ... و الغارمين	٦٠	٥٠٢
و في الرقاب	٦٠	٥٨٧، ٥٨٦
نسوا الله فنسيهم	٦٧	٣٣٥، ٣٣٤
إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم	٨٠	١٣٦
خذ من أموالهم صدقة	١٠٣	٥٢٢، ٥١٣، ٤٩٨، ٤٩٧
		٥٨٠، ٥٤٧، ٥٢٩، ٥٢٤
خذ من أموالهم صدقة تطهرهم	١٠٣	٤٤٨
<b>يونس</b>		
قد أجببت دعوتكما	٨٩	٢٤١
<b>هود</b>		
باسم الله مجريها و مرسها	٤١	٢٣٨، ٢٣٧
أقم الصلاة طرفي النهار	١١٤	٤٠٢، ١٩٠، ١٧٧
أقم الصلاة طرفي النهار و زلفا من الليل	١١٤	١٨٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
<b>يوسف</b>		
إني أُراني أعصر خمرا	٣٦	١٩، ١٨
<b>الحجر</b>		
فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين	٩٨	٣٢٩
<b>النحل</b>		
زدناهم عذابا فوق العذاب	٨٨	٣٢١
فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله	٩٨	٢٣٣
فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم	٩٨	٤٤٠، ٤٣٩
<b>الأنبياء</b>		
فلا تقل لهما أف	٢٣	٤١٠
أقم الصلاة لدلوك الشمس	٧٨	١٨٢، ١٧٧، ١٣٩، ١٣٨
أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل	٧٨	٤٠٢، ١٨٧، ١٨٥
أقم الصلاة لدلوك الشمس ... وقرآن الفجر	٧٨	٢٨٨
ومن الليل فتهجد به نافلة لك	٧٩	٢٨٨
أو ادعوا الرحمن	١١٠	٢٣٨
<b>الكهف</b>		
أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر	٧٩	٥٨٥
<b>مريم</b>		
إذ نادى ربه نداء خفيا	٣	٢٤١
ثلاث ليال سويا	١٠	٦٦٣
أو تسمع لهم ركزا	٩٨	٥٥٣
<b>طه</b>		
و أقم الصلاة لذكري	١٤	٢٠١
<b>الأنبياء</b>		
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	٥١٨
<b>الحج</b>		
فكلوا منها و أطعموا البائس الفقير	٢٨	٦٩١
في أيام معلومات	٢٨	٤٤٣ - ٤٤٢
و يذكروا اسم الله في أيام معلومات	٢٨	٤٤٣، ٤٣٤
فكلوا منها و أطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا تفثهم	٢٨-٢٩	٧٤١
ثم ليقضوا تفثهم و ليوفوا نذرهم	٢٩	٧٢٣
و ليطوفوا بالبيت العتيق	٢٩	٧٠٤
ثم محلها إلى البيت العتيق	٣٣	٧١٤
و البدن جعلناها لكم من شعائر الله ... و أطعموا القانع والمعتر	٣٦	٧٤١ - ٧٤٠، ٦٩١
اركعوا و أسجدوا	٧٧	٣٣٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
وافعلوا الخير	٧٧	٦٧٦
وما جعل عليكم في الدين من حرج	٧٨	١٣٨، ٨١
<b>المؤمنون</b>		
الذين هم في صلاتهم خاشعون	٢	٢٧٧
<b>النور</b>		
وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون	٣١	٣٢٠
ولا يبين زينتهن إلا ما ظهر منها	٣١	٣١٠
<b>الفرقان</b>		
وأنزلنا من السماء ماءً طهورا	٤٨	٣، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٦٤، ٨١، ٩٨
<b>النمل</b>		
إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم	٣٠	٢٣٧
<b>القصص</b>		
إن فرعون علا في الأرض ... يذبح أبناءهم...	٤	٤٧٢
كل شيء هالك إلا وجهه	٨٨	٧٥
<b>الأحزاب</b>		
لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة	٢١	٤٤٧
و قرن في بيوتكن	٣٣	٥٨٥
لا تدخلوا بيوت النبي	٥٣	٥٨٥
و إذا سألتموهن متاعا فاسئلهن من وراء حجاب	٥٣	٧٠٣
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما	٥٦	٢٧٣
يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ... من جلايبهن.	٥٩	٧٠٣
<b>فاطر</b>		
وغرايب سود	٢٧	٣٦٤ - ٣٦٥
<b>الصافات</b>		
وفديناه يذبح عظيم	١٠٧	٦٣٤
<b>ص</b>		
وخر راكعا و أناب	٢٤	٣٣٢
<b>الزمر</b>		
ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فسلكه ينابيع في الأرض	٢١	٢١
لئن أشركت ليحبطن عملك	٦٥	٣٣٣
<b>فصلت</b>		
وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة	٦-٧	٣٣٥



الآية	رقم الآية	الصفحة
<b>الشورى</b>		
و جزاء سيئة سيئة مثلها	٤٠	٣٣٥
<b>محمد</b>		
و كآين من قرية هي أشد من قرية التي أخرجتك	١٣	٤١٧
ولا تبطلوا أعمالكم	٣٣	٦١٣
<b>الفتح</b>		
و الهدي معكوكا أن يبلغ محله	٢٥	٧٣٥
<b>الحجرات</b>		
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله	٩	١٦٢
<b>ق</b>		
و سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس و قبل الغروب	٣٩	١٨٧، ١٨١
<b>الطور</b>		
إن عذاب ربك لواقع	٧	٣٠٢
و سبح بحمد ربك حين تقوم	٤٨	٢٣١
<b>النجم</b>		
و أن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩	٥١٠
فاسجدوا لله و اعبدوا	٢٦	٣٢٩
<b>الواقعة</b>		
فسبح باسم ربك العظيم	٧٤	٢٥١، ٢٣٢
لا يمسه إلا المطهرون	٧٩	٨٩
<b>المجادلة</b>		
فإطعام ستين مسكينا	٤	٥٩٣
<b>الحشر</b>		
و ما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه...	٦	٥٥٩
<b>المتحنة</b>		
لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين... إن الله يحب المقسطين	٨	٥٩٤
<b>الجمعة</b>		
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله	٩	٤١٨
فاسعوا إلى ذكر الله	٩	٧١٧، ٤٣١، ٤٣٠، ٤١١
فاسعوا إلى ذكر الله و ذروا البيع	٩	٤٣١
يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة... و ذروا البيع.	٩	٤١٠
إذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها و تركوك قائما	١١	٣٩٢
و تركوك قائما	١١	٤١٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
<b>المنافقون</b>		
يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله...	٩-١٠	٥٧٦
<b>الطلاق</b>		
ثلاثة أشهر	٤	٣٩٣
<b>التحريم</b>		
قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم	٢	٢٧٢
يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا	٦	٣٢٥
<b>الحاقة</b>		
سبع ليال وثمانية أيام حسوما	٧	٦٦٣
<b>المعارج</b>		
والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم	٢٥	٥٨٩
<b>نوح</b>		
استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا	١٠-١١	٤٥٦
<b>المزمل</b>		
فاقرأوا ما تيسر من القرآن	٢٠	٣٠٤، ٣٠٣، ٢٨٩، ٢٢٨ ٦١٠، ٣٠٧، ٣٠٥
<b>المدثر</b>		
و ثيابك فطهر	٤	٣٥٥، ٩٧
قالوا لم نك من المصلين و لم نك نطعم المسكين	٤٤	٣٣٥
<b>الإنسان</b>		
و يطعمون الطعام على حبه مسكينا و يتيما و أسيرا	٨	٥٩٤
<b>النبأ</b>		
فذوقوا فلم تزيدكم إلا عذابا	٣٠	٣٢١
<b>الانشقاق</b>		
و إذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون	٢١	٣٣٢
<b>الأعلى</b>		
سبح اسم ربك الأعلى	١	٢٥١، ٢٣٢
قد أفلح من تزكى و ذكر اسم ربه فصلى	١٤-١٥	٣٣٧
<b>البلد</b>		
أو مسكينا ذا متربة	١٦	٥٨٥
<b>العلق</b>		
إقرأ باسم ربك الذي خلق	١	٢٣٧
و أسجد و اقترب	١٩	٣٢٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
التقدير		
سلام هي حتى مطلع الفجر	٥	١٦٢
البيان		
وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين	٥	٦٧
الزئيلة		
فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره و من يعمل مثقال ذرة شرا يره	٧-٨	٥٢٣
الكوش		
فصل لربك وانحر	٢	٢٣٠

## (٢) فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة

الأحاديث

« أ »

٦٤٦	أشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم. قال: أتشهد أن محمداً رسول الله.
٥٤٧	أ تعطين زكاة هذا... أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار
٢٨٣	أ تقرأون والإمام يقرأ؟... لا تفعلوا.
٢١٠	أ حرورية أنت؟ لقد كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء...
٦٢٥	أ رأيت إن قضمضت من الماء... فصم
٢٥	أ رأيت لو توضأ إنسان بماء أكنت شاربه
٦٧٧، ٥٧٦	أ رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته كان يجزي عنك... فدين الله أحق
٦٣٨	أ رأيت لو كان على أمك دين أ كنت تقضيه؟... فدين الله أحق أن يقضى
٢٩٣	أ رأيتم قيامكم بعد فراغ الإمام من القراءة هذه البدعة والله إنه بدعة ابن عمر
٤٢٢	أ ركعت ركعتين؟... قم فاركعهما
٣٠١	أ فتان أنت يا معاذ اقرأ بسورة والليل إذا يغشى
٢١٨	ألا إن العبد نام
٢١٩	ألا إن مسروحا، وهم.
٢١٧	ألا جعلتها مثني لا أم لك
٦٨٢	أ لهذا حج؟ قال: نعم ولك أجر
٦٠٥	أ معك ماء؟ قال: لا
٧	أ معك ماء يا ابن أم عبد؟ قلت: لا.
٦	أ معك ماء يا ابن مسعود؟ قال: معي نبيذ في أداة.
٨	أ معك وضوء.
٥٤	أ نتوضأ بما أفضلت الحمر؟ فقال: وبما أفضلت السباع.
٦٢٧	أولست المقبل وأنت صائم؟
٢٥٦	أو يرضع ذلك إلا أحق أو مجنون.
٩٢	إذا أتني أحدكم الغائط فليستنج بثلاثة أحجار
١٢٦	إذا أدبرت الحيضة فاغتسلي
١٥٢	إذا أدخلت رجلك وهما طاهرتان.
٢٠٧	إذا أردتم الطواف بعد العصر والفجر فأخروا الصلاة حتى تغيب الشمس.
٣٧٤، ٩٩ - ٩٨	إذا أصاب نعل أحدكم أذى / فذر فليمسحها بالأرض.
٦٠٧	إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وغابت الشمس فقد أفطر الصائم.
٣٧١	إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني.
٣١٥	إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت
٤١٠	إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة.
٣٨٢	إذا أم الرجل القوم فلا يقيم في مكان أرفع من مقامهم.
٤٦٠	إذا أنا مت فاغسلوني واجعلوا في آخر غسله كافورا.
	عبد الله بن مغفل

## الصفحة

## الأحاديث

٢٧٤	إذا أنتم صليتم عليّ فقولوا: اللهم صل على محمد
٥٣٨	إذا بلغ العسل عشرة أربال فيه رطل لحديث رواه عن النبي ﷺ فيه.
٣٦	إذا بلغ الماء قلتين فليس يحمل الخبث.
٥٣	إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا
٣٦	إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا.
٣٩	إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء
٦٣١	إذا تبيغ بأحدكم الدم فليحتجم.
١٥٤	إذا توضأ فغسل رجله كما أمره الله.
٤٢٢	إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب أو قد خرج الإمام فليصل الركعتين.
٣٣٩	إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته.
٢٧٠	إذا جلست في وسط صلاتك فاطمئن واقترب فخذك اليسرى.
١٨٤	إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء.
٥٧٨	إذا حثثت في يميني فأطعم عني عشرة مساكين. عمر رضي الله عنه
٤٢١	إذا دخل أحدكم المسجد والإمام على المنبر فلا صلاة له ولا كلام.
٩١	إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بها
٣٧٣	إذا رأيت المنى يابسا فحتيه وإن كان رطبا فاغسله.
١٠٠	إذا رفع الرجل في صلاته فليتنصرف وليتوضأ ولا يتكلم.
٣٣٩	إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة وقعد ثم أحدث فقد تمت صلاته.
٢٥١	إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه: سبحان ربي العظيم.
٢٥٠	إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصويه.
٤٩٢	إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة. علي رضي الله عنه
٣٨١	إذا زار الرجل قوما فلا يصل بهم ولا يصل بهم رجل منهم.
٢٢٠	إذا سافرتما فأذنا وأقيما
٩٧، ٩٣، ٥٠، ٢٩	إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يديه ثلاثا.
١٢٢	
٢٥٥	إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير.
٢٥٧	إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب.
٣٤٣	إذا شك أحدكم في الصلاة فليتحرك الصواب ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين.
٦١٤	إذا صام أحدكم يوما فنسي فأكل وشرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله...
٢٧٤	إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه.
٣٥٠	إذا صلى أحدكم فلم يدر ثلاثا صلى أو أربعا فليسجد سجدتين.
٤٢٤	إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعاً.
٢٧٤	إذا صليتم فقولوا: اللهم على محمد.
٩٨، ٩٧	إذا طهرت فاغسله ثم صلي فيه.
٢٦٩	إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع.

## الصفحة

## الأحاديث

٢٧٣	إذا فعلت هذا أو قلت هذا فقد تمت صلاتك.
١٠٠	إذا قاء أحدكم أو قلس فليتوضأ.
٣٨٥	إذا قاء أحدكم في صلاته فليتنصرف فليتوضأ وليبين... ما لم يتكلم.
٢٥٢	إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد.
٢٤٠	إذا قال الإمام: «ولا الضالين» فقولوا: آمين.
٢٢١	إذا قال المؤذن: الله أكبر... قال أحدكم: الله أكبر.
٩٢	إذا قضى أحدكم حاجته فليستنج بثلاثة أعواد.
٢٧٠	إذا قعد الإمام في الصلاة فأحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته.
٢٦٦	إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك.
٢٤٩	إذا قمت إلى الصلاة فتوجه القبلة و ارفع يدك وكبر و اقرأ ما بدالك.
٣٩٠	إذا قهقه أعاد الوضوء و الصلاة.
١٢٣	إذا كان إحداكم في الصلاة فوجد حركة في دبر، أحدث أو لم يحدث...
٩٧	إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب.
١٢٣	إذا كان منها مثل ما يكون من الرجل فلتغتسل
٤٠	إذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثاً.
٣٨	إذا كان الماء أربعين قلة لم يحمل الخبث.
٣٦	إذا كان الماء قلتين لم ينجس
٣٧	إذا كان الماء أكثر من قلتين أو ثلاث فإنه لا ينجس.
٥٠٣	إذا كانت لك مائتا درهم و حال عليها الحول ففيها نصف دينار.
٣٧١	إذا كبر الإمام فكبروا.
١٢٤	إذا التقى الختانان وجب الغسل.
٣٤٦	إذا لم يدر أحدكم، كم صلى فيسجد سجدة قبل أن يسلم.
٤٦٢	إذا مات الرجل انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية...
٤٨٥	إذا ماتت فأذنوني.
١٠٨	إذا نامت العين استطلق الوكاء.
٣٤٧	إذا نسي أحدكم فليسجد سجدة السهو بعد السلام.
٣٦٦	إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب.
٤٦	إذا وقع الذهب في إناء أحدكم فامقلوه فيه.
٥٧٠	إلا إن زكاة الفطر واجبة على كل مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى.
٥٥٩	أما الإسلام فقد قبلناه، و أما المال فإنه مال غدر و لا حاجة لنا فيه.
٦٤	أما أنا فأقيض على رأسي و سائر يدي ثلاثاً.
١٢٦	أما أنا فأقيض على رأسي الماء ثلاثاً.
١٩٩	أما الليل فالصلاة مقبولة مشهورة حتى تصلى صلاة الفجر.
٢٣٥	أما والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ.
٦٧٨	إن أردت أن يقلدك الله قوساً من نار فاقبلها.

الأحاديث	الصفحة
إن شئتما أعطيتكما	٦٠٠، ٥٩٠
إن شئتما أعطيتكما ولاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب.	٦٠٠، ٥٩٩
إن كان جامدا فألقوها و ما حولها، وإن كان مائعا فاهرقوه.	٤٤
إن كان وائل بن حجر رضي الله عنه رآه مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله...	٢٤٤
إن كانت قد تمت صلاته فالركعة والسجدة له نافلة.	٥٥
أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة كان رسول الله ﷺ يصلّيها لسقوط القمر.	١٨٦
أنا أم المؤمنين فحيث حللت فهو داري.	٣٩٩
عائشة رضي الله عنها	٥٧٠
أو صاعا من بر بين اثنين	٥٧٠
أو صاع من زبيب	٣٦٩
آثار تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد.	١٩٦
آثار رويت في الإسفار بالفجر.	١٩٦
آثار رويت في تغليس الفجر	٤٠٦
آخر وقت الظهر حتى يدخل أول وقت العصر.	١٩٦
آخر وقتها نصف الليل.	٦٤١
أباح النبي ﷺ الإفطار للحامل والمرضع.	٤٥٨
إبدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها.	٨٣
إبدأوا بما بدأ الله به.	١٨٩
أردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم.	٦٨٩
أتاني آت من ربي بالعقيق أن صل في هذا الوادي المبارك.	١٧
أتاني داعي الجن فقرأت عليهم القرآن.	٣٩٦
أتموا فإنما قوم سفر.	٤٠٨
أتموا يا أهل مكة فإنما قوم سفر.	٤٨٥
اتقي الله وأصبري.	٢٢١
أتيت النبي ﷺ بمكة فخرج بلال فأذن فكننت ألتبع فمه هاهنا، و هاهنا.	٢٢٨
أتيت النبي ﷺ فرأيت يرفعه يديه حذاء أذنيه إذا كبر...	٥٨٠
ابتوني بعرض ثياب آخذن منكم مكان الصدقة من الذرة والشعير.	١١
الأثر الوارد في أكل الناسي أنه لا يوجب الإفطار.	٦٧٧
أجاز ﷺ للخنثية أن تحج عن أبيها.	٣٠٠
اجتمع ثلاثون من أصحاب رسول الله ﷺ فقاوسوا قراءته في أولي الظهر...	٢٥١، ٢٣٢
اجعلوها في ركوعكم.	٢٥١
اجعلوها في سجودكم.	٣٧١
اجلسوا.	٦٧٠
احجج مع امرأتك.	١٠٠
أحدث لما حدث وضوء	٧٢٣
إحرام المرأة في وجهها.	

الأحاديث	الصفحة
أخذ النبي ﷺ العشر من أرض العرب ولم يوجب فيها خراجاً.	٥٣٤
أدّ زكاة مالك... قومها و أدّ زكاتها.	٥٦١
أدوا صدقة الفطر عن كل حر و عبد... ممن قننون	٥٧٣
أدوا عن كل حر و عبد.	٥٧١
أدوا عن كل حر و عبد صغير أو كبير ذكر أو أنثى	٥٧١
الأذان مثنى والإقامة مثنى	٢١٧
أذن بلال بعد النبي ﷺ بالشام.	٢١٦
الأذنان من الرأس	٧٣
الأذنان من الرأس ما أقبل منهما و ما أدبر.	٧٤
إذهب و اعتكف و صم.	٦٥٦
أرادوا أن يقولوا: مقدار المقعد فاستفحشوا فقالوا: مقدار الدرهم.	٩٧
أراني كيف علمه رسول الله ﷺ التيمم فضرب بكفيه على الأرض.	١٣١
أربع ركعات بعد الزوال قبل الظهر يعدلن صلاة السحر.	٤٢٥
أربعة لا جمعة عليهم: المرأة و العبد و المريض المسافر.	٤٢٨
ارجع فأحسن وضوءك.	٧٧ - ٧٨
أرموا بمثل حصي الخذف	٧٠٩
أرنا وضوء رسول الله ﷺ فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً.	٧٦
استيعنوا بالركب.	٢٤٨، ١٢٠
أسعد بن ززاة أول من جمع في حرة بني بياضة.	٤١٧
أسفروا بالصبح فإنه كلما أسفرتكم كان أعظم للأجر.	١٩٦
أسفروا بالفجر.	١٩٧
أسكنوا في الصلاة	٢٩٩، ٢٢٧، ٢٢٩
الإشعار في الجانب الأيسر من السنام؛ لما روي فيه عن النبي ﷺ.	٧٤٥
أصحاب النبي ﷺ كانوا يتبادرون إلى وضوء رسول الله ﷺ يغسلون به وجوههم.	٢٧
أصبحوا بالفجر.	١٩٧
أصبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجوركم.	١٩٦
الصلاة أمامك.	٧٠٨
اصنعوا كل شيء ما خلا الجماع في الخائض.	١٥٩
اعتدلوا في السجود و لا يفتersh أحدكم ذراعيه افتراش الكلب	٢٥٦
اعطوا السائل و إن جاء على فرس.	٥٩٨
« اعتق رقبة »	٦٢١
اعتق رقبة... صم شهرين متتابعين... اطعم ستين مسكيناً.	٦٢٠، ٦١٦
اعتمر ثلاثاً و الرابعة مع الحج.	٦٨٩
اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمرة.	٦٨٩
اعتمروا.	٦٧٥



الصفحة	الأحاديث
٦٧٩	الأعرابي إذا هاجر وجب عليه الحج.
٥٥٠	أعلموا من السنة شهرا تؤدون فيه زكاة أموالكم فما حدث من مال بعد فلا ...
٦٥	الأعمال بالنيات.
٩٨	اغسل ذكرك و توضأ.
٤٥٩	اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك.
٤٦١	أبو بكر الصديق اغسلوا ثوبي هذين و كفنوني فيهما
٥٠	اغسلوه سبعا و الثامنة بالتراب.
٢٠٩	أغمي علي عمار يوما و ليلة فقضى صلاته.
٢٠٩	أغمي علي ابن عمر أكثر من يوم و ليلة فلم يقض.
٥٨٠	اغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم.
٦٣٢، ٦٣١	أفطر الحاجم المحجوم.
٦٩٠	أفضل الحج العج و الشج.
١٩٤	أفضل الأعمال الصلاة لأول ميقاتها.
٢٥٩	أفضل الصلاة طول القنوت.
١٦٠	افعلوا كل شيء إلا الجماع
٢٩٠	اقرأ ما تيسر.
٢٤١	أقرب من جبل الوريد.
٥٥٦	أقطع النبي ﷺ المعادن القبلية و لم يأخذ منها الخمس.
	أقل الخيض ثلاثة و أكثره عشرة
١٧٠	عشمان بن أبي العاص و أنس رضي الله عنهما
٦٧٥	أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة و حجوا و اعتصموا و استقيموا يستقم لكم.
٣١٢	أكشفن رؤسكن و لا تشبهن بالحرائر.
٤٦٠	البسوا هذه الثياب البيض ؛ فإنها خير ثيابكم و كفنوا فيها موتاكم.
١٦	التمس لي ثلاثة أحجار.
٤٦٨	الذي يموت تحت الهدم و الميطون و المرأة تموت نفساء إنهم شهداء.
٤٧٧	اللهم اغفر لنا حيننا و ميتنا.
٤٧٧	اللهم أنت ربها و أنت خلقتها.
٤٧٧	اللهم إن فلانا في ذمتك فقه فتنة القبر.
٢٣٢	اللهم لك ركعت و بك آمنت.
٣٧٦	الإمام ضامن.
٣٦٩	الإمام ضامن و المؤذن مؤتمن
٢١٦	أمر بلال أن يشفع الأذان و يوتر الإقامة.
٢١٦	أمر رسول الله ﷺ أن نشفع الأذان و نوتر الإقامة.
٢٣٠	أمر رسول الله ﷺ بأخذ الكف على الكف تحت السرة.
٤٦٥	أمر رسول الله ﷺ بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد و الجلود و يدفنوا بدمائهم.

الأحاديث	الصفحة
أمر رسول الله ﷺ الذي أفطر يوما من شهر رمضان بمثل كفارة الظهار.	٦٢٠ - ٦٢١
أمر رسول الله ﷺ معاذًا أن يأخذ من الخنطة والشعير والتمر والزبيب.	٥٢٩
أمر ابن عباس بنزح زمزم لموت زنجي فيه، وعن ابن الزبير مثله.	٣٥
أمر النبي ﷺ الأعرابي بقراءة ما تيسر من القرآن.	٢٨٩
أمر النبي ﷺ بحفر مكان بول الأعرابي.	٣٦٧
أمر النبي ﷺ بالركعتين تحية المسجد.	٢٠٨
أمر النبي ﷺ بصب الماء على بول الأعرابي.	٣٢
أمر النبي ﷺ بطواف الصدر.	٧١٤
أمر النبي ﷺ بغسل بول الأعرابي بذنوب من ماء.	٣٦٨
أمر النبي ﷺ بغسل بول الأعرابي بالماء.	٩٨
أمر النبي ﷺ صاحب صدقة بني زريق بأن يعطي صدقاتهم سلمة بن صخر.	٥٩٩
أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم و أردّها في فقرائكم.	٥٨٨، ٥٠٦، ٥٠٢
أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب و ما تيسر.	٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٠
أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا سفرًا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام.	٢٤١
أمرنا رسول الله ﷺ بإقصار الخطبة وإطالة الصلاة.	١٠٢
أمرنا النبي ﷺ أن نعيد الوضوء كاملا والصلاة كاملة.	٤٣١
أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي في المدينة أن لا صلاة إلا بقرآن.	٣٩٠
أمرهن النبي ﷺ بالتصفيق وأمر الرجال بالتسبيح.	٣٠٣
امسح عليها.	٢٢١
أمني جبريل عليه السلام عند باب البيت فصلى بي الفجر.	١٤٥
انتهيت إلى رسول الله ﷺ و هو يصلي بأصحابه المغرب...	١٧٦
انحرها واصبغ نعلها في دمها و خل بينها وبين الناس، و لا تأكل...	٣٠٢
انطلق إلى صاحب صدقات بني زريق فانظر ما اجتمع عنده من صدقاتهم.	٧٤١
انقضي رأسك و امتشطي و اغتسلي و أهل بالحج.	٦٢٢
انزحها حتى تغلبك.	٧١٨، ٦٩٦
إن آدم غسلته الملائكة بالماء و السدر و كفنوه في وتر ثم لحدوا له و دفنوه.	٣٥
إن أبا هريرة رضي الله عنه سئل عن ولوغ الكلب فأمر بغسله ثلاثا.	٤٥٨
إن الإبل إذا زادت على عشرين و مائة فليس فيما دون العشر بشيء.	٥١
إن أبيا أمهم في شهر رمضان و كان يقنت في النصف الأخير من رمضان.	٤٩٤
إن إقامتهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك.	٢٩٥
إن الإسلام بضع و سبعون خصلة: منها إماطة الأذى عن الطريق.	٦٩٤
إن الإسلام يجب ما قبله.	٦٧٥
إن الأسود كان إذا كان مع الجنائز نساء أخذ بيدي فيقدمنا...	٣٣٣، ٢١١
إن أصحاب رسول الله ﷺ لما اشتبه عليهم أمر الأتفال...	٤٨٤
	٢٣٨

## الصفحة

## الأحاديث

٢١٧	مجاهد	إن الإقامة واحدة شيء استخفه الأمراء
٩١		إن أنس بن مالك رضي الله عنه كان يستنجي بالخص و يذكر...
٦٤٧، ٦٤٤		إن أول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح.
١٨٣، ١٨٢		إن أول وقت المغرب حين تسقط الشمس.
٢١٤		إن بلالا كان يثنى الأذان و يثنى الإقامة.
٢١٨		إن بلالا رضي الله عنه كان يؤذن بليل.
٢١٩		إن بلالا رضي الله عنه يؤذن بليل ليرجع قائمكم و يوقظ نائمكم.
١٢٦		إن تحت كل شعرة جناة فيلوا الشعر.
٣٦٣		إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبر أن فيها سرجينا
١٧٣		إن دم الاستحاضة دم عرق انقطع أو داء عرض.
٧٠٣		إن ذلك الركوب في الطواف لشكاة كانت به.
٦٨١		إن ذلك الطواف راكبا لشكاة كانت به
٥٨٧		إن الرجل إذا غرم حدث به فكذب و وعد فأخلف.
٦٢١		إن رجلا أفطر في شهر رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يعتق رقبة...
٦٢٦		إن رجلا سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له و أتاه آخر فنهاه.
٦١٦		إن رجلا قال: جامعت أهلي فأمره النبي ﷺ بالكفارة.
٣٠٧		إن الرجل ليصلي الصلاة يكتب له نصفها، ربعها، عشرها.
٥٥٣		إن رسول الله ﷺ أخذ من معادن القبلية الصدقة. و أنه قطع لبلال بن الحارث...
٦٢٢ - ٦٢٣		إن رسول الله ﷺ أعان زوجها حين ظاهر منها بفرق من تمر و أعانته هي بفرق آخر.
٦٢٣		إن رسول الله ﷺ أعطي سلمة بن صخر قريبا من خمسة عشر صاعا فقال: تصدق بهذا.
٥٥٣		إن رسول الله ﷺ أقطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية.
١٩١		إن رسول الله ﷺ أمر بتأخير العصر.
٤٣٤		إن رسول الله ﷺ أمر بركاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس.
٥٤١		إن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن أن لا يأخذ من الكسور شيئا.
١٩٥		إن رسول الله ﷺ جهز جيشا حتى إذا انتصف الليل أو بلغ ذلك خرج إلينا.
٤٣٧		إن رسول الله ﷺ صلى بالناس يوم الفطر و الأضحى فكبر... سبعا.
١٩٠		إن رسول الله ﷺ صلى الظهر حين زالت الشمس.
١٩٨		إن رسول الله ﷺ صلى الغداة فغلس بها ثم صلاها فأسفر ثم لم يعد إلى الإسفار.
٢١٢		إن رسول الله ﷺ علمه الأذان فذكر في أوله: الله أكبر.
٢١٤		إن رسول الله ﷺ علمه الإقامة فقال: الله أكبر الخ.
١٠٠		إن رسول الله ﷺ قاء فأفطر.
٣٣٢		إن رسول الله ﷺ قرأ عام الفتح سجدة فسجد الناس كلهم.
١٠٠		إن رسول الله ﷺ كان إذا رعى في صلاته تروضا و بنى.
٢٥٧		إن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى عضديه.
٦٥٠		إن رسول الله ﷺ كان يستاك بالسواك الرطب و هو صائم.

## الصفحة

## الأحاديث

٢٣٤	إن رسول الله ﷺ كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم.
١٨٩	إن رسول الله ﷺ كان يصلي الظهر حين تزيع الشمس.
١٩١	إن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر و الشمس بيضاء مرتفعة / محلقة.
١١٠	إن رسول الله ﷺ كان يقبلها و هو صائم و لا يفطر.
٢٩٤	إن رسول الله ﷺ كان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في أخراهن.
٤٣٧	إن رسول الله ﷺ كبر في العيد اثنتي عشرة تكبيرة.
٨٨	إن رسول الله ﷺ لم يكن يحجبه عن قراءة القرآن شيء لبس الجنابة.
٣٨٢	إن رسول الله ﷺ نهى أن يقوم الإمام فوق شيء و الناس خلفه.
٢٠٥	إن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس.
٦٢٣	إن زوج خولة ظاهر منها فأعانه رسول الله ﷺ بخمسة عشر صاعا.
٦٢٣	إن زوجها ظاهر منها فأمره رسول الله ﷺ أن يتصدق بخمسة عشر صاعا على ستين مسكينا.
٦٣٩	إن سعد بن عبادة سأل النبي ﷺ أن أمه ماتت و لم توص أفأتصدق عنها؟ قال: نعم.
٤٢١	إن سليكا الغطفاني دخل و النبي ﷺ يخطب فأمره أن يصلي ركعتين.
٦٢٦	إن شابا سأل النبي ﷺ عن القبلة للصائم فنهاه.
١٨٩ - ١٩٠	إن شدة الحر من فيح جهنم فأبردوا بالصلاة.
٤٥٥	إن الشمس و القمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد و لا لحياته.
٤٦٤	إن الشهيد يبعث يوم القيامة و جرحه يشعب دماء اللون لون الدم و الريح ريح المسك.
٥٩٥	إن الصدقة لا تحل لآل محمد (ﷺ) إفا هي أوساخ الناس.
٥٩٦	إن الصدقة حرام على محمد و آل محمد (ﷺ) و إن موالي القوم من أنفسهم.
٢٠٥	إن الصلاة بالليل مقبولة مشهودة حتى تصلي الفجر.
٢٦٨ - ٢٦٩	إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس.
٥٤٦	إن عائشة رضي الله عنها كانت لا تزكي حلي بنات أختها و هن يتامى...
٢٩٨	إن ابن عمر رضي الله عنهما أوتر في ليلة واحدة مرارا.
٥٧٢	إن ابن عمر رضي الله عنهما كان يخرج عن عبيده الكفارة صدقة الفطر.
٤٠٦	إن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي في السفر كل صلاة لوقتها الا...
٤٨٢	إن ابن عمر رضي الله عنهما كان يمشي أمام الجنائزة و قال: كان رسول الله ﷺ ...
٥١٣	إن العباس رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته ...
٤٧١	إن العباس و الفضل و رجلا من الأنصار غسلوا النبي ﷺ مع علي رضي الله عنهم.
١٥ - ١٦	إن عبد الله رضي الله عنه كان مع رسول الله ﷺ ليلة الجن.
٤٤٠	إن عبد الله بن مسعود و حذيفة قاما فنهايا الناس عن الصلاة قبل صلاة الإمام ...
٩٥	إن العظم طعام إخوانكم من الجن.
٤٧٣	إن عليا أتى النبي ﷺ فأخبره بموت أبي طالب فأمر بغسله و دفنه.
٤٧٦	إن عليا صلى على يزيد بن المكف فكبر عليه أربعاً.
٤٧٢	إن عليا غسل فاطمة رضي الله عنهما.
٢٤٦	إن عليا رضي الله عنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يرفع.

## الصفحة

## الأحاديث

- ٤٣٥ إن عليا رضي الله عنه كان يكبر يوم الفطر إحدى عشر تكبيرة...
- ٤٠٤ إن عليا كان ينزل في السفر للمغرب حين يكاد يظلم فيصلّي المغرب....
- ٥٢٦ إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ صدقة الخيل بعد مشاورة الصحابة...
- ٣٧٠ إن عمر رضي الله عنه صلى بهم جنبا ثم أعاد و لم يعيدوا.
- ٣٧٢ إن عمر رضي الله عنه نسي القراءة في صلاة المغرب فأعاد بهم الصلاة.
- ١٥٦ إن عمر و قيس بن سعد رضي الله عنهما مسحاً على ظاهر خفيهما خطوطاً.
- ٦٧٣ إن العمرة تطوع.
- ٦٧٣ إن العمرة الحج الأصغر.
- ٦٦٧ الخثعمية إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً
- ٤٨١ - ٤٨٢ إن فضل المشي خلفها على المشي أمامها كفضل المكتوبة على التطوع.
- ٣٢٨ ابن عباس رضي الله عنهما إن في الحج سجدة واحدة وهي الأولى.
- ٣٢٦ إن في القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء..
- ٢١٣ «إن فيهم رجلاً حسن الصوت» ... ارجع فمد بها صوتك.
- ٣٠٦ إن فيهم رجلاً مخدج اليد.
- ٤٨٤ إن قبر النبي ﷺ و أبي بكر و عمر رضي الله عنهما مسنم.
- ٤٨٠ إن القبور مملوءة ظلمة حتى أصلى عليها.
- ١٠٥ إن القيء إذا كان ملء الفم نقض الوضوء، و إن كان أقل من ملء الفم... علي رضي الله عنه
- ١٥٩ عائشة رضي الله عنها إن كل شيء له منها حلال إلا الجماع.
- ٤٧ إن كل طعام أو شراب وقعت فيه دابة فماتت ليس لها دم فهو الحلال.
- ٢٨١ إنك إذا كنت خلف الإمام فإن قراءة الإمام لك قراءة.
- ١٩٥ إنكم في صلاة ما انتظروها
- ٢٤١ إنكم لا تدعون أصم ولا غائبا إن الذي تدعون بينكم وبين أعناق مطيكم.
- ٤٨٦ إنكم لتبكون عليه و إنه ليعذب.
- ٤٨٦ عائشة رضي الله عنها إنكم لتحدثون عن غير كذايين و لكن السمع يخطي..
- ٦١٥ إن الله أطمعك و سقاك.
- ٣٢٠ إن الله حرم على أمتي الخمر و الميسر و المزامير و الكوة و زادني صلاة الوتر
- ٣٢٠ إن الله زادكم صلاة فاحفظوها و هي الوتر.
- ٤١٩ إن فرض عليكم الجمعة في مقامي هذا.
- ٤١٦ إن الله فرض عليكم الجمعة في مقامي هذا فمن تركها استخفافاً بها... فلا جمع...
- ٣٢٠ إن الله قد أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم، و هي الوتر.
- ١٤ إن الله عز وجل كتب عليكم السعي فاسعوا.
- ٣٥٩ إن الله لم يجعل شفاعنا فيما حرم علينا.
- ٥٩١ إن الله تعالى لم يرض بحكم نبي و لا غيره حتى يحكم فيها من السماء....
- ٦٠ إن الذي يشرب في آنية الذهب و الفضة إنما يجرر في بطنه نار جهنم.
- ١٨٠ إن للصلاة أولاً و آخراً.

## الصفحة

## الأحاديث

٤٦٣	إن له جناحين يطير بهما في الجنة.
١٥٩	إن المرأة من اليهود كانت إذا حاضت لم يواكلوها.
٥٨٥	إن المسكين ليس بالطواف الذي ترده التمرة و التمرتان ... ولكن الذي...
٥١٢	إن المسلم إذا أنفق نفقة على أهله كانت له صدقة.
٥٨٩	إن معاذاً كان يأخذ من أهل اليمن الزكاة و يجعلها في صنف واحد.
٤٦٣	إن الملائكة غسلته.
٤٦٢	إن الملائكة كفتن آدم عليه السلام في ثلاثة أثواب و قالت: هذه...
٢٤١	إن موسى كان يدعو و هارون يؤمن.
٤٨٦	إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه.
٤٣٣	إن الناس عمال أنفسهم فيعرقون ثم يحضرون الجمعة فقيل لهم: لو اغتسلتم.
٢٢	إن النبي ﷺ أباح الوضوء بسؤر السنور.
٧٤٠	إن النبي ﷺ أجاز ذبح البقرة عن سبعة كما أجاز نحر البعير عن سبعة.
٦٩٨	إن النبي ﷺ أحرم بذئ الحليفة عقيب الصلاة.
٥٩٥	إن النبي ﷺ أدخل بني المطلب في سهم ذوي القربى كما أدخل بني هاشم.
٧٣٦	إن النبي ﷺ أعطى بدنه ناجية بن جندب ... فنهضها في الحرم.
٦٩٠	إن النبي ﷺ أفرد الحج.
٣٢٩	إن النبي ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن.
٧٤١	إن النبي ﷺ أكل من بدنة المتعة.
٢١٦	إن النبي ﷺ أمر بلالا أن يشفع الأذان و يوتر الإقامة.
٤٦٥	إن النبي ﷺ أمر بأن يدفن قتلى أحد بدمانهم في ثيابهم.
٤٨٢	إن النبي ﷺ أمر باتباع الجنائزة.
٤١	إن النبي ﷺ أمر بصب الماء على بول الأعرابي في المسجد.
٣٦٤	إن النبي ﷺ أمر بغسل بول الجارية و بنضح بول الغلام.
٣٣. ٣٢	إن النبي ﷺ أمر بمكان البول أن يحفر.
١٣٥	إن النبي ﷺ أمر علياً رضي الله عنه بالمسح على الجبائر.
٧٠٠	إن النبي ﷺ أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك.
١٦٦	إن النبي ﷺ أمر فاطمة بنت أبي حبيش أن تتوضأ لكل صلاة.
٦٢١	إن النبي ﷺ أمر المفطر في رمضان بمثل كفارة الظهر.
٦٠٨	إن النبي ﷺ أمر الناس بصيام يوم عاشوراء أول ما قدم المدينة ثم نسخ.
١٦٥	إن النبي ﷺ أمرها بأن تغتسل.
٥٣٤	إن النبي ﷺ أوجب فيما سقت السماء العشر و نصف العشر فيما سقى...
٢٦	إن النبي ﷺ بقيت عليه لمعة فدلكتها بجمته.
٤٥١	إن النبي ﷺ ترك يوم الخندق أربع صلوات حتى كان هوى من الليل.
٣٤٩	إن النبي ﷺ تشهد بعد سجدة السهر.
٢٠١	إن النبي ﷺ تلا يومئذ ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾

## الصفحة

## الأحاديث

٦٩	إن النبي ﷺ توضع ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه مرة واحدة.
٧٨	إن النبي ﷺ توضع ومسح على نعليه وقدميه.
٤٧٤	إن النبي ﷺ جعل الحق الأكبر في حال المساواة وجعله أولى بالإمامة...
٨٦	إن النبي ﷺ جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة.
٤٠٣	إن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين الظهر والعصر والمغرب والعشاء.
٦٣١	إن النبي ﷺ احتجم وهو صائم.
٦٣٢	إن النبي ﷺ احتجم وهو صائم فغشى عليه فلذلك كرهه.
٦٣٢	إن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم ثم كرهها بعد.
٢٠١	إن النبي ﷺ حين فاتته صلاة الفجر لم يقضها وقت الطلوع وأخراها عنه.
٤٤٠	إن النبي ﷺ خرج يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها.
٧٤٣	إن النبي ﷺ خطب يوم النحر.
٤٥٦	إن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء.
٧١٢	إن النبي ﷺ رخص للرعاء أن يرموا ليلاً.
٢٤٠	إن النبي ﷺ رفع صوته بآمين.
٢٢٨	إن النبي ﷺ رفعهما حذاء أذنيه.
٤٥٣	إن النبي ﷺ ركع ركوعين في كل ركعة.
٣٤٣	إن النبي ﷺ سجد سجدي السهو بعد السلام.
٣٤٦	إن النبي ﷺ سجد سجدي السهو قبل التسليم ثم سلم.
٣٢٨	إن النبي ﷺ سجد في "إذا السماء انشقت" وفي "اقرأ باسم ربك..."
٣٢٦	إن النبي ﷺ سجد في ص.
٣٠٠	إن النبي ﷺ سجد في صلاة الظهر... قرأ تنزيل السجدة.
٣٢٧	إن النبي ﷺ سجد في النجم بمكة.
٣٤٩	إن النبي ﷺ سلم بعد السجدين.
٢٧٦	إن النبي ﷺ سلم في آخر صلاته كذلك.
٧٠٦	إن النبي ﷺ صلى بعد ما طاف أسبوعاً ركعتين.
٤٥٧	إن النبي ﷺ صل ركعتين ثم خطب.
٤٤٩	إن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف فصلت معه طائفة وطائفة وجاء العدو.
١٨٥ - ١٨٦	إن النبي ﷺ صلى العشاء في اليوم الأول حين اسود الأفق.
٤٨١	إن النبي ﷺ صلى على حمزة رضي الله عنه صلاة بعد صلاة.
٤٨٠	إن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين.
٤٦٦	إن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين من مقتلهم.
٤٨٠	إن النبي ﷺ صلى على المرأة المسكينة بعد ما صلى عليها ودفنت.
٣٨٤	إن النبي ﷺ صلى في بيت أم سليم رضي الله عنها فأقامني واليتيم...
٤٥٧ - ٤٥٦	إن النبي ﷺ صلى في الاستسقاء وخطب ودعا.
٤٥٣	إن النبي ﷺ صلى في كسوف الشمس ركعتين كهيئة صلاتنا.

الصفحة	الأحاديث
٤٢٦	إن النبي ﷺ صلى الظهر ركعتين.
١٨٢	إن النبي ﷺ صلى المغرب حين غابت الشمس.
١٩٤	إن النبي ﷺ صلى المغرب في أولى الوقت في اليومين جميعاً.
١٨٤	إن النبي ﷺ صلى المغرب في اليومين جميعاً في وقت واحد.
١٨٨	إن النبي ﷺ صلاها بعد ثلث / نصف الليل.
٧٠٣، ٦٨١	إن النبي ﷺ طاف راکباً.
٧٠٠	إن النبي ﷺ طاف راکباً يستلم الحجر والأركان.
٧١٥	إن النبي ﷺ طاف لهما طوافاً واحداً
٥٧١	إن النبي ﷺ قرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على ...
٦٥١	إن النبي ﷺ قاء فأفطر.
٣٤٧	إن النبي ﷺ قام إلى الخامسة ثم سجد بعد السلام.
٧٠٠	إن النبي ﷺ قبل الحجر.
٧٠٠	إن النبي ﷺ قبل الركن اليماني و وضع خده عليه.
١٩٣	إن النبي ﷺ قد صلى الصلوات في أواخر أوقاتها.
٤٧٨	إن النبي ﷺ قرأ بأم القرآن في الصلاة على الجنازة.
٣٢٦	إن النبي ﷺ قرأ سورة النجم و سجد فيها.
٤١٢	إن النبي ﷺ قرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة و إذا جاءك المنافقون.
١٨٤	إن النبي ﷺ قرأ في صلاة المغرب بالمص.
٢٩١	إن النبي ﷺ قننت في صلاة الفجر والمغرب.
٢٩٥	إن النبي ﷺ قننت في الوتر قبل الركوع.
٤٠٦	إن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين و هو مسافر آخر.
٢٥٩	إن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من السجود رفع يديه قبل ركبتيه.
٢٢٣	إن النبي ﷺ كان إذا سافر فأراد أن يتطوع بالصلاة استقبال بناقته القبلة.
٢٥٦	إن النبي ﷺ كان إذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه.
٢٥٧	إن النبي ﷺ كان إذا سجد جافى مرفقيه عن جنبه.
٢٥٥	إن النبي ﷺ كان إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه.
٢٢٧	إن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً.
٢٢٧	إن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر و رفع يديه.
١٥٩، ١٥٨	إن النبي ﷺ كان يباشر نساءه و هن حيض.
١٥٨	إن النبي ﷺ كان يباشرها و هي حائض فوق الإزار.
٥٣	إن النبي ﷺ كان يتوضأ بفضل سور الهرة.
١٢٧	إن النبي ﷺ كان يتوضأ بالماء و يغتسل بالصاع.
٥٧٧	إن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمكوك و يغتسل بخمسة مكأكي.
٤١١	إن النبي ﷺ كان يخطب خطبتين يجلس بينهما.
٤٢٥	إن النبي ﷺ كان يدمن أربع ركعات بعد الزوال قبل الظهر.
٢٤٦	إن النبي ﷺ كان يرفعهما إذا ركع ... و إذا قام من الركعتين.



## الصفحة

## الأحاديث

٢٤٦	إن النبي ﷺ كان يرفعهما حين يركع وحين يسجد.
٧٠١	إن النبي ﷺ كان يستلم الركن اليماني.
٦١٢	إن النبي ﷺ كان يصبح و لم يجمع الصوم فيبدو له فيصوم.
٤٢٤	إن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة في بيته ركعتين.
٤٢٦	إن النبي ﷺ كان يصلي بعد العشاء الآخرة أربعاً لا تسأل عن حسنهن و طولهن.
٤١٠	إن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة إذا مالت الشمس.
٤٥٤	إن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين و يسلم حتى انجلت.
١٩٢	إن النبي ﷺ كان يصلي العصر و الشمس في حجرتها.
١٩١	إن النبي ﷺ كان يصلي العصر و الشمس مرتفعة حية.
٢٢٢	إن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته حيث ما توجهت به دابته.
٢٣٥	إن النبي ﷺ كان يصلي في بيتها فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم.
٣٩٦	إن النبي ﷺ كان يصلي في السفر ركعتين لا يزيد عليهما.
٤٢٥	إن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً.
٢٩٧	إن النبي ﷺ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة.
٢٩٦	إن النبي ﷺ كان يصلي من الليل أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً.
١٩٠	إن النبي ﷺ كان يعجلها في الشتاء.
٦٢٦ - ٦٢٥	إن النبي ﷺ كان يقبل و هو صائم.
٢٨٧	إن النبي ﷺ كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب و سورة.
٣٠٠	إن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر بالم تنزيل السجدة و هل أتى على الإنسان.
٢٤٠	إن النبي ﷺ كان يقول آمين حتى يسمع من يليه.
٤٧٥	إن النبي ﷺ كان يقوم عند رأس الرجل و عجيزة المرأة.
٦٥٠	إن النبي ﷺ كان يكتحل بالإثم و هو صائم.
٢٧٨	إن النبي ﷺ كان لا يجاوز بصره موضع سجوده.
٦٦١ ، ٦٥٩	إن النبي ﷺ كان لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان.
٢٩٩	إن النبي ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر.
٢٩٩	إن النبي ﷺ كان يوتر بإحدى عشرة و تسع و سبع و خمس.
٢٩٦	إن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث لا يسلم حتى ينصرف.
٤٦٦	إن النبي ﷺ كان يوضع بين يديه يوم أحد عشرة فيصلي عليهم و على حمزة.
٤٦٢	إن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب.
٤٦٠	إن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية.
١٩٨	إن النبي ﷺ لم يحولها عن وقتها إلا بالمزدلفة.
٣٢٦	إن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل.
٤٥٥	إن النبي ﷺ لم يسمع له صوت في صلاة الكسوف.
٤٦٧	إن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد.
٤٦٦ - ٤٦٧	إن النبي ﷺ لم يصل يوم أحد على أحد من الشهداء إلا حمزة.

## الصفحة

## الأحاديث

٧٠٠	إن النبي ﷺ لم يكن ير بهذين الركبتين إلا استلمهما.
٢٦٣	إن النبي ﷺ لما جلس افترش رجله اليسرى.
٢٥٧	إن النبي ﷺ لما سجد وضع كفيه على الأرض.
٣١٢	إن النبي ﷺ لما فاتته أربع صلوات يوم الخندق ... قضاهن على الترتيب.
٣٨٧	إن النبي ﷺ لما قدم أبا بكر ليصلي بهم ثم ... خرج فقام أبو بكر عن يمينه.
٢٦٠	إن النبي ﷺ لما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها.
٢٠٠	إن النبي ﷺ لما نام هو وأصحابه عن صلاة الفجر في الوادي فاستيقظ ...
٢٩١	إن النبي ﷺ ما زال يقنت في صلاة الغداة إلى أن فارق الدنيا.
٧١	إن النبي ﷺ مسح بناصرته / على ناصيته.
٧٠	إن النبي ﷺ مسح برأسه ثلاثاً.
٧٠	إن النبي ﷺ مسح رأسه مرتين بماء واحد.
١٥	إن النبي ﷺ ناداه ليلة الجن.
١٣١	إن النبي ﷺ نفضهما.
٢٩٦	إن النبي ﷺ نهى عن البتراء أن يوتر الرجل بركعة واحدة.
٢٠٤	إن النبي ﷺ نهى عن صلاتين بعد الصبح و بعد العصر.
٢٨٠	إن النبي ﷺ نهى عن القراءة خلف الإمام.
٢٩٤	إن النبي ﷺ نهى عن القنوت في الصبح.
٤٨٣	إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز و خلفها.
٢٥٨	إن النبي ﷺ إن النبي ﷺ وضع وجهه في السجود بين كفيه.
٥٩٦	إننا أهل بيت لا نأكل الصدقة، وإن موالي القوم من أنفسهم...
٢٣٠	إننا معاشر الأنبياء أمرنا أن نعجل الإفطار ونؤخر السحور ونسك أيماننا...
١٦٦	إنها تغتسل و تتوضأ لكل صلاة.
٢٦٢، ٢٦٠	إنها ركس / ركس.
٤٨٦	إنها رحمة يضعها الله في قلوب من شاء، وإنا يرحم الله من عباده الرحماء.
٣٥٩	إنها ركس.
٢٦٣	إنها السنة يا ابن أخي.
٦٩٢	إنها لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي، وإنا احلت لي ساعة.
٥٢، ٢٠	إنها ليست بنجسة إنها من الطوافين عليكم والطوافات.
٥٣، ٥٢، ٤٨	إنها من ساكني البيوت.
٤٧٨	ابن عباس رضي الله عنهما
٣٨٦، ٥٣، ٤٨	إنها من السنة.
١٩٧	إنها من الطوافين عليكم والطوافات.
١٨٢	إن هاتين الصلاتين تحولان عن وقتها في هذا المكان.
١٠٥	إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها.
٧٥	إنه ركس.
٥٣	إنه ﷺ أخذ لهما ماءً جديداً.
	إنه ﷺ أخر المغرب حتى كان قبل غيبوبة الشفق.

## الصفحة

## الأحاديث

٦٩١	إنه ﷺ أكل من دم القران.
٥٨٢	إنه ﷺ أمر أن لا يجتزئ في الاستنجااء بدون ثلاثة أحجار.
٩٠	إنه ﷺ أمر بغسل الفرج من المذي.
٧١٤	إنه ﷺ أمر صفية رضي الله عنها أن تنفر قبل طواف الصدر
٧٤٥	إنه ﷺ أمر عليا رضي الله عنه بأن يتصدق بجلال البدن و خطمها.
١٦٥	إنه ﷺ أمرها أن تغتسل لكل صلاة.
٢٩١	إنه ﷺ ترك القنوت بعد فعله.
١٢٦	إنه ﷺ توضأ وضوءه للصلاة في غسل الجنابة.
٢٥٩	إنه ﷺ جلس ثم قام.
٧٠٧	إنه ﷺ جمع بينهما بعرفة بعد زوال الشمس.
٤٥٥	إنه ﷺ جهر صلاة الكسوف بالقراءة.
٢٢٨	إنه ﷺ حاذى بهما فوق أذنيه.
٧٠٣	إنه ﷺ دعا للمحلقين ثلاثا و للمقصرين مرة.
٢٥٨	إنه ﷺ رفع رأسه من السجود حتى اطمأن جالسا.
٥١٣	إنه ﷺ استسلف من العباس صدقة عامين.
٦٩٩	إنه ﷺ استلم الحجر أول ما دخل المسجد ثم طاف.
٧٠١	إنه ﷺ صلى ركعتين بعد الطواف عند المقام.
١٨٨	إنه ﷺ صلاها في اليوم الأول بعد ما غاب الشفق.
١٨٦	إنه ﷺ صلى العشاء في اليوم الأول بعد ما غاب الشفق.
٤٧٥	إنه ﷺ صلى على جنازة امرأة فقام عليها وسطها.
٤٧٦	إنه ﷺ صلى على عثمان بن مظعون فكبر عليه أربعاً.
٤٧٦	إنه ﷺ صلى على النجاشي فكبر عليه أربعاً.
٤٦٦	إنه ﷺ صلى على قتلى أحد و على حمزة ، يؤتى بتسعة و عاشرهم حمزة.
٧٠٩	إنه ﷺ صلى الفجر يومئذ بغلس و دعا... دفع قبل طلوع الشمس.
١٧٩	إنه ﷺ صلى في اليوم الثاني الظهر في وقت عصر الأمس.
١٣٢	إنه ﷺ ضرب باحدهما على الأخرى.
١٣١	إنه ﷺ علمه التيمم فضرب ضربة للوجه و ضربة لليدين.
٧٠١	إنه ﷺ فعله.
١٨٤	إنه ﷺ قرأ فيها بالبقرة و آل عمران.
٤١٢	إنه ﷺ قرأ فيها "سبح اسم ربك الأعلى"، و "هل أتاك".
٤١٢	إنه ﷺ قرأ فيها سورة الجمعة ، و "هل أتاك حديث الغاشية".
٧٠٩	إنه ﷺ قطع التلبية عند أول حصاة رمى بها جمره العقبة.
٤٢٠	إنه ﷺ قطع رجلا في جمل سرقه.
٢٦٠	إنه ﷺ قعد في الجلسة الأولى على رجله اليسرى.
٤٠٥	إنه ﷺ كان إذا جده السير آخر من الظهر و عجل من العصر.

الصفحة	الأحاديث
٢٥٤	إنه ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حمده.
٦٨٨	إنه ﷺ كان قارناً في حجة الوداع.
٥٦١	إنه ﷺ كان يأمر أن تخرج الصدقة من الرقيق الذي يعد للبيع.
١٥٧	إنه ﷺ كان يباشر نساء فوق الإزار في الحيض.
١١٠	إنه ﷺ كان يدعو في السجود دعاء طويلاً ثم يرفع رأسه.
٢٤٦	إنه ﷺ كان يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رأسه منه.
٢٤٣ - ٢٤٤	إنه ﷺ كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود.
٢٤٦	إنه ﷺ كان يرفعهما إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع.
١١٠	إنه ﷺ كان يصبح صائماً ثم يتوضأ للصلاة فتلقاه المرأة من نسائه فيقبلها.
١٨٩	إنه ﷺ كان يصلي بالهجير.
٤١١	إنه ﷺ كان يصلي الجمعة كذلك.
٤٢٦	إنه ﷺ كان يصلي في الليل ثمان ركعات لا يجلس فيهن إلا عند الثامنة.
٢٤	إنه ﷺ كان يغتسل هو وبعض نسائه من إناء واحد.
٢٤١	إنه ﷺ كان يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة.
٢٦٧	إنه ﷺ كبر حين نهض من الثنتين.
٤٣٨	إنه ﷺ كبر على النجاشي وعلى غيره أربعاً.
٢٠٠	إنه ﷺ لما خرج من الوادي قعد وقعد أصحابه حوله فلما استقلت الشمس صلى.
٤٦٧	إنه ﷺ لم يصل على أحد منهم.
٧١٣	إنه ﷺ نزل بالأبطح ثم رحل منه.
١٣٢ - ١٣١	إنه ﷺ نفخ فيهما.
١٣١	إنه ﷺ نفضهما.
٦٠	إنه ﷺ نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة.
٧٤٤	إنه ﷺ نهى عن المثلة.
٤٣	إنه ﷺ تنزع منها دلاء . ( علي رضي الله عنه في فارة قوت في بئر )
٤٢٢	إنه دخل والنبي ﷺ يخطب.
٣٠٠	إنه سمع النبي ﷺ يقرأ في إحدى ركعتين من الصبح بقاف.
١٨٤	إنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور.
٦٣٥	إنه الشيخ والشيخة علي رضي الله عنه.
٢٤٣	إنه صلى مع النبي ﷺ فكان لا يتم التكبير.
٣٦٢	إنه طعام إخوانكم من الجن.
٣٦٢	إنه علف لدواب الجن.
٣٨٣	إنه قام عن يسار النبي ﷺ في الصلاة فأخذ النبي ﷺ برأسه فأداره...
٣٥٠	إنه يتحرى أبو هريرة رضي الله عنه.
٣٣٨	إنه لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الطهور مواضعه.
١٣٠	إنه لم يمنعه أن أرد عليك السلام إلا أنني لم أكن على طهر.
٣٢	إنه ليس على الأرض من أنجاس الناس شيء.

الأحاديث	الصفحة
إنهما حولتا عن وقتيهما.	١٩٨
إنهما كانا لا يجهران بآمين.	٢٤٠
إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير إن أحدهما كان لا يستتر من البول.	٣٥٥ - ٣٥٨، ٣٥٦
إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا، إسلام.	٥٩٦
إنهن كن يؤمرن على عهد رسول الله ﷺ إذا حضن بقضاء الصوم..	٦٣٧
إني استحاض الشهر والشهرين فلا أطهر.	١٦٤
إني سقت الهدى ولا أحل إلى يوم النحر.	٧٤٦، ٦٩٠
إني امرؤ قد بدنت فلا تبادروني بالركوع ولا بالسجود.	٢٥٩
إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس.	١٧٩
إنما أشعرت علامة للبدن.	٧٤٤
إنما الإمام ليؤتم به.	٣٧٢، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨
إنما أنا بشر وإنني كنت جنباً.	٣٧٠
إنما تغسل ثوبك من البول والغائط والمني والقيء والدم.	٣٥٨
إنما جعل الإمام ليؤتم به.	٤٤٩، ٣٦٩
إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا.	٤٠٨
إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا قرأ فانصتوا.	٢٨٢
إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه.	٣٥٤
إنما حرم أكلها.	٦٠، ٥٨
إنما حرم لحمها.	٥٨
إنما ذاك عرق وليس بحيضة فتوضي.	١٠٢
إنما الصدقة عن ظهر غنى، خذها إليك.	٥٧٣
إنما الاعتكاف في مسجد إبراهيم ومسجد محمد ﷺ فمن اعتكف ...	٦٥٩
إنما قال: «الماء من الماء» في الاحتلام.	١٢٤ ابن عباس رضي الله عنهما
إنما كان قول الأنصار «الماء من الماء» رخصة في أول الإسلام.	١٢٤ سهل بن سعد
إنما هذه الآيات يخوف الله بها فإذا رأيتوها فصلوا.	٤٥٣
إنما هو بمنزلة البصاق والمخاط يصيبه.	٣٧٤
إنما هو شيء دسره البحر	٥٥٥ ابن عباس رضي الله عنهما
إنما الوضوء على من نام مضطجعاً.	١٠٦
إنما يغسل الثوب من الدم والبول والمني.	٣٥٥
إنما يكفي أحدكم أن يقول هكذا، وأشار بأصبعه يسلم على أخيه.	٢٧٦
إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حشيات.	٦٤
إنما يكفيك أن تصبي الماء على رأسك ثلاثاً.	١٢٦
إنما كان يكفيك الوجه والذراعين / الكفين.	١٣٠
إنما ينجس الخوض أن تقع فيه فتغتسل وأنت جنب.	٣٥
أهل قباء كانوا يصلون إلى بيت المقدس فتحولت القبلة فاستداروا إليها.	١٤٥
أوتر رسول الله ﷺ بثلاث ففقت قبل الركوع.	٢٩٦

الصفحة	الأحاديث
٣٢٢	أوصاني خليلي ألا أنام إلا على وتر.
٦٥٦	أوف بنذر.
٤٢٠	أول جمعة جمعت بالمدينة كانت بأربعين رجلا.
٤١٧	أول جمعة جمعت في الإسلام بجوانا قرية من قرى البحرين.
٢٨٣	أول ما قرأ الناس خلف الإمام قرأوا خلف المختار الكذاب ، كانوا يرون... (إبراهيم النخعي)
٤٢٠	أول من جمع بهم أبو أمامة أسعد بن زراة.
٤١٩	أول من جمع في الإسلام مصعب بن عمير حين قدم المدينة وأمره النبي ﷺ .
٢٩٤	أول من قنت هنا في الفجر علي رضي الله عنه ، وكانوا يرون أنه...
١٩٣	أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله.
٢٣٤	إياك والحدث في الاسلام فإنني صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر...
٥١٧.٥٠١	إياك وكرائم أموالهم.
٧١٢	أيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه.
١١	إيجاب الوضوء من القهقهة في الصلاة للأثر.
٣٤٣	أيما أحب إليكم الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ؟ أو ... عن علقمة عن عبد الله؟ (وكيع)
٦٧٩	أيما صني حج ثم أدرك الحلم فعليه أن يحج حجة أخرى. وأيما عبد حج...
٥٠٢	أيها الناس هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه الدين فليؤده ثم ليذك. عثمان رضي الله عنه
١٨٣ - ١٨٤.	أين السائل؟ الوقت فيما بين هذين.

## « ب »

٧١١	بات النبي ﷺ هو وأصحابه بمنى وخص للعباس لأجل السقاية.
٦٥٢.٨٤	بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما.
٢٩٦	بت مع النبي ﷺ لأنظر كيف يقنت فقنت قبل الركوع
٦٤٧	بذلك أمرنا رسول الله ﷺ .
٢٦٥	بسم الله وبالله خيرا لأسماء التحيات الطيبات الصلوات لله.
٢٢٥	بعث النبي ﷺ سرية كنت فيها فأصابتنا ظلمة.
١٧٩	بعثت أنا والساعة كهاتين.
٤٩٩	بعثني رسول الله ﷺ على الصدقة إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل...
٤٨٢	بل شيء سمعته من رسول الله ﷺ . علي رضي الله عنه
٦٧٣.٦٧٢	بل مرة واحدة فمن زاد فتطوع.
٣٥٠	البناء على اليقين.
١٨٨	البياض المستطيل من الليل، كذا روي عن النبي ﷺ في صفة الفجر.

## « ت »

٨٦	تحت كل شعرة جناة فأنقوا الشعر وأنقوا البشرة.
٣٥٠	التحري عند الشك.
٣٣٧	تحريمها التكبير.
٣٤٥	تحليلها التسليم.

الصفحة	الأحاديث
١٩٧	تحولان عن وقتيهما.
٢٦٥ - ٢٦٤	التحيات لله الزاكيات لله.
٢٦٥	التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله.
١٦٨	تحبضي في علم الله ست أو سبعا كما تحيض النساء.
٦٤٦	ترامى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أنني رأيته فصام ...
١٣٩، ١٨	التراب طهور المسلم ما لم يجد الماء.
١٣٤، ١٢٦، ٨٧	التراب كافيك و لو إلى عشر حجج
١٤٠، ١٣٩، ١٣٦	التراب وضوء المسلم ما لم يجد الماء.
١٣٩، ١٣٦	ترك النبي ﷺ الكافر في المسجد.
١٢٨	التسبيح للرجال والتصفيق للنساء.
٣٨٠	تصدق به / بهذا.
٦٢٣	تصدق به على نفسك.
٥١٢	تصدقوا على أهل الأديان.
٥٩٤	تصدقن و لو من حليكن.
٦٠١	تطويل أولي الفجر روي عن النبي ﷺ
٣٠٢	تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم.
٩٧	تغطية الفم في الصلاة مكروه لما روي عن النبي ﷺ فيه.
٧٢٧	تقليد البدن روي عن النبي ﷺ .
٧٤٥	تلبية النبي ﷺ .
٦٩٨	تمر طيبة و ماء طهور.
٢٠، ١٩، ١٨، ١١، ٨	تمكث أحداهن الأيام والليالي.
١٧١	تغيرات القيتها في الماء
٢٠، ١٩	تنزع حتى يغليك الماء
٤٣	تنظر النساء أربعين يوما فإن رأت الطهر قبل ذلك فهي طاهرة.
١٧٣	التيمم طهور المسلم إذا لم يجد الماء.
١٥	تيممنا مع رسول الله ﷺ إلى المناكب.
١٢٩	« ث »
٦٥١، ٦٣٠	ثلاث لا يفطرن الصائم القيء والحجامة والاحتلام.
٣٢٣	ثلاث هن على فريضة، و لكم تطوع الأضحى و الوتر و الضحى.
٦٨٠	ثم هاجر.
٢٦٩	ثم اجلس حتى تظمنن جالسا، فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك.
٢٩٠	ثم أفعِل ذلك في صلاتك كلها.
٣٠٦	ثم اقرأ بفاتحة الكتاب.
٢٤١	ثم اقرأ بفاتحة الكتاب و ما تيسر.

الأحاديث	الصفحة
ثم اقرأ ما تيسر.	٣٠٦
ثم اقرأ ما تيسر من القرآن.	٣٠٣
«ج»	
جاء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ فقال له: قم فصل.	١٧٨
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا.	٢٩١
جعلت لي الأرض مسجدا و ترابها لنا طهورا.	١٣٤
جعلت لي الأرض مسجدا و طهورا.	١٦٨، ١٣٣، ٦٤، ١٨
جعلت لي الأرض مسجدا و طهورا إذا لم نجد الماء.	١٥
جمع رسول الله ﷺ بالمدينة من غير خوف و لا سفر.	٤٠٣
الجمعة واجبة على كل مسلم في جماعة إلا أربعة.	٤٢٨
الجنابة متبوعة و ليست بتابعة، ليس معها من يقدمها.	٤٨٢
الجهنم يبسم الله الرحمن الرحيم فعل الأعراب.	٢٣٦ ابن عباس رضي الله عنهما
الجهنم بالتسمية مروي عن علي و عمر و ابن عباس و ابن عمر و ابن الزبير رضي الله عنهم.	٢٣٦
جهر عمر بن الخطاب سبحانه اللهم.	٢٣٦
«ح»	
حتى إذا كاد الشفق يغيب.	٤٠٥
حتى ثم اقرصيه بالماء.	٣٥٥
الحجاجي هو صاع عمر.	٥٧٨ النخعي، موسى بن طلحة
الحج جهاد و العمرة تطوع.	٦٧٤
الحج و العمرة فريضتان واجبتان.	٦٧٩
الحج و العمرة من سبيل الله.	٥٨٨
حدثني أم سلمة أن رسول الله ﷺ صلاهما في بيتهما.	٢٠٦
حديث أبي عياش الزرقاني في صلاة الخوف.	٤٤٦
حديث إمامة جبريل بالنبي ﷺ.	١٩٤
حديث جابر بن عبد الله في صلاة الخوف.	٤٤٧، ٤٤٦
حديث الشاهد و اليمين.	١٤
حديث عبد الله بن زيد في صفة صلاة الاستسقاء.	٤٥٧
حديث عبد الله بن زيد الذي أرى الأذان في المنام فأمره النبي ﷺ أن يلتفتها بلالا.	٢١٢
حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما في خيار المتبايعين.	٥١
حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما في صلاة الخوف.	٤٤٨، ٤٤٧
حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه في صلاة الخوف.	٤٤٨
حديث العرنين.	٣٦٣، ٣٥٩
حديث القلتين.	١٤
حديث ميمونة بنت عتبة في إيجاب الإفطار بالقبلة.	٦٢٨
حديث الوضوء بنهيد التمر.	١٤



## الصفحة

## الأحاديث

« خ »

١٤	خير أبي المثنى في إفراد الإقامة.
٦٥١	خير أبي هريرة رضي الله عنه في القىء.
٦٦٨	خير الخثعمية.
١٤	خير سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في الرطب بالتمر.
١٠	خير الشاهد واليمين.
١٢	خير المصرة.
٥٨٢	خذ من كل حالم دينارا أو عدله مغافر.
٤٩١	خذ هذه الصحيفة فإن فيها سنن رسول الله ﷺ .
٧١٥ ، ٦٩٠	خذوا عني مناسككم.
٣٦٧	خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه و أهرقوا على مكانه ماء.
٤٠٩	خرجت مع أنس بن مالك رضي الله عنه... بدجلة فحضرت الصلاة...
٤٦٨	خشيت أن تسبقني الملائكة إلى غسله كما سبقتنا إلى حنظلة.
٢٨١	خلطتم على القراءة.
٦٥٠	خلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.
٣٢٣ ، ٣٢٢	خمس صلوات كتبهن الله على عباده.
٣٢٢	خمس صلوات في اليوم واللييلة ... لا إلا أن تطوع بخير.
٦٣٢	خمس، يفتن الصائم الكذب والغيبة والنميمة والنظر بالسوء...
٦٦٠	خير صلاة المرأة في بيتها.
٥٢٣	الخيل ثلاثة.

« د »

٦٠ ، ٥٩	دباغها ذكاتها.
١٢٨	دخل أبو سفيان مسجد النبي ﷺ ، وهو كافر.
٦٩٢	دخل ﷺ مكة وعلى رأسه مغفر.
٤٠	دخلت الجنة فرأيت نيقها مثل قلال هجر.
٦٧٥	دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة.
٣٥١	دع ما يريبك إلى ما لا يريبك.
١٦٩ ، ١٦٤	دعي الصلاة أيام أقرائك.
١٧٠	دعي الصلاة أيام أقرائك ثم اغتسلي.
٧٠٨	دفع النبي ﷺ من عرفة بعد غروب الشمس.
١٦٤	دم الخيض أسود يعرف، فإذا كان ذلك فدعي الصلاة.
٤٧٣	دون الخيب، الجنابة متبوعة و ليست تابعة ليس معها من يقدمها.

« ذ »

٦١٤	ذلك طعام أطعمك الله وسقاك.
٢٥٤	ذكر مع التعميد دعاء طويل قد اتفق الجميع على أنه لا يقوله.

## «ر»

٢٩٦	رأيت رسول الله ﷺ قنت في الوتر قبل الركوع.
٤٨٣	رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقدم الناس أمام جنازة زينب بحضرة الصحابة.
٦٢٧ - ٦٢٧	رأيت النبي ﷺ في المنام فرأيت أنه لا ينظرنني.
٤٨٢	الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء.
٤٨٣	الراكب يمشي خلفها والماشي حيث شاء منها.
١٢	رجل اعتق ستة أعبد له عند موته ولا مال له غيرهم.
٦٩٩	رحم الله امرأ أظهر اليوم من نفسه جلدا.
٦٣٠	رخص رسول الله ﷺ في الحجامة للصائم.
١٥٣	رخص للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة أيام.
٦٢٦	رخص النبي ﷺ في القبلة للصائم.
٦٣٠	رخص النبي ﷺ في القبلة للصائم والحجامة.
٢١٠	رفع القلم عن ثلاثة: الصبي حتى يحتلم.
٣٢٥	رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق.
٥٠٩	رفع القلم عن ثلاثة: النائم حتى يستيقظ... وعن الصبي حتى يحتلم.
٢٤٧	رفعهما إذا قام من السجدة.
٢٤٧	رفع اليدين إذا رفع رأسه من السجود.
٢٤٧	رفع اليدين عند السجود.
٢٢٨	رفع يديه حذاء وجهه.
٥	ركبت مع أصحاب رسول الله ﷺ البحر.
٧٤٤	روي عن النبي ﷺ في الإشعار.
٦٩٩	رمل ﷺ حين قدم لحجة الوداع.

## «ز»

٣٢٣	زادكم صلاة.
٥٤٦	زكاته عاريتة.
٤٦٣	زملوهم بدمائهم وثيابهم فإنهم يبعثون بدمائهم وكلومهم.

## «س»

٦٧١	سئل النبي ﷺ عن الاستطاعة فقال: «الزاد والراحلة».
٦٠١	سألته عن طوق لها فيه عشرون مثقالا ذهباً فأؤدي زكاته قال: نعم. أو نصف مثقال.
٢٣٥	سئلت أم سلمة عن قراءة رسول الله ﷺ فنعتت قراءة مفسرة حرفا حرفا.
٤٠٥، ٤٠٤	سار حتى ذهبت فحمة العشاء وأرأينا بياض الأفق نزل.
٤٠٤	سار عبد الله بن عمر حتى غاب الشفق ثم نزل حتى جمع بينهما ثم قال:...
٢٣١	سيحانك اللهم وبحمدك.
٣٢	سيحان الله إن المسلم لا ينجس.

الصفحة	الأحاديث
٧٢٦	سنة أصع من تمر على ستة مساكين.
٣٢٩	سجد عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الحج سجدين.
٧٤	سجد وجهي للذي خلقه و شق سمعه و بصره.
٣٢٨	ابن مسعود و ابن عمر
٣٢٨	ابن عباس ، أبو وائل مجاهد
٣٢٧	سجدت في حم السجدة عند قوله: ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ .
٣٢٧	سجدت في حم السجدة عند قوله: ﴿ لَا يَسْأَمُونَ ﴾ .
٣٢٧	سجدت في " إذا السماء انشقت " خلف رسول الله ﷺ .
٣٢٦	سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة منهم: " والنجم " .
٣٢٦	سجدنا مع رسول الله ﷺ في " إذا السماء انشقت " .
٣٢٨	سجدوا في الحج سجدين.
٢٥٢	سمع الله لمن حمده.
٢١٤	سمعت بلالا يؤذن مثنى مثنى و يقيم مثنى.
٣٠١	سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة المغرب بأطول الطويل و هي "المص" .
٣٠١	سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور.
٣٧٢ ، ٣٥٤	سن لكم معاذ فكذاك فافعلوا.
٢٦٢	سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى و تثني اليسرى.
٢٣٠	السنة وضع اليد على اليد في الصلاة تحت السرة.
٦٢	السواك واجب على كل مسلم.
	« ش »
٦٦٧	شرط النبي ﷺ مع ذلك في الاستطاعة وجود الزاد و الراحة.
٢٠٦	شغلت عنهما فكرهت أن تراني الناس أصليهما بعد العصر.
٦٣٢	شكا إليه الناس الدماء فرخص للصائم أن يحتجم.
١٨٩	شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء فلم يشكنا.
	« ص »
٥٧٠	صاع من أقط.
٥٧٩	صاعاً من تمر.
٥٨٠	صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير.
٣٩٦	صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته.
٤٣١	صلاة الجمعة ركعتان و إنما قصرت لأجل الخطبة.
٣٩٦	صلاة الجمعة ركعتان و صلاة الفجر ركعتان و صلاة السفر ركعتان.
٣٩٨	صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر.
١٩٥	الصلاة في ميقاتها.
١٩٥	الصلاة لوقتها.
٤٢٨ ، ٤٢٧	صلاة الليل مثنى مثنى.
٢٩٨	صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر ركعة.
٤٢٨	صلاة الليل و النهار مثنى مثنى.

الصفحة	الأحاديث
٤٢٩	صلاة المرأة في دارها خير من صلاتها في مسجد حيها.
٣٨٠	صلاة المرأة في دارها خير من صلاتها في مسجدتها و صلاتها في بيتها خير ...
٤٥٥ ، ٢٨٧	صلاة النهار عجماء.
٤٣٧	صلى بنا رسول الله ﷺ يوم عيد و كبير أربعاً و أربعاً ثم أقبل علينا.
٤٨١	صلى على أم سعد رضي الله عنها بعد شهر.
٤٨٠	صلى على النجاشي، و هو بالمدينة.
٤٧٩	صلى على النبي ﷺ جماعة بعد جماعة.
٣٨٣	صلى رسول الله ﷺ في حجته و الناس يأتمون به من وراء الحجرة.
٦٨	صلى رسول الله ﷺ يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد.
٢٤٣	صلى معاوية بالمدينة فترك تكبير الركوع و السجود، فناداه المهاجرون...
٤٥٢	صلى النبي ﷺ صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع.
١٧٧	صلى النبي ﷺ الظهر حين زالت الشمس.
٢٤٠	صلى النبي ﷺ فلما قرأ غير المغضوب عليهم... قال: آمين.
١٤٨ ، ١٤٧	صليت بهم و أنت جنب.
٢٣٤	صليت خلف رسول الله ﷺ و أبي بكر و عمر و عثمان فكانوا لا يجهرون ببسم الله.
٢٤٧	صليت خلف عبد الله بن عمر رضي الله عنه فلم يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى.
٢٩٣	صليت خلف عبد الله بن عمر رضي الله عنه فلم يقرأ... قال: ما حفظه....
٢٥٢	صليت مع النبي ﷺ فجعل يقول و هو راکع: سبحان ربي العظيم.
٢٩٣	صليت خلف عمر الفجر فلم يقرأ.
٤٥١ ، ٣٣٩	صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب.
١٨٦	صل معي.
٧٠٧ ، ٤٤١ ، ٤١٧ ، ٤١٥ ، ٣٣٧ ، ٣١٣	صلوا كما رأيتموني أصلي.
٦١٩	صم يوماً مكانه.
٦٠٩	صمت يوماً؟... فأتوا يومكم هذا و اقضوا.
٦٤٩ ، ٦٤٣	صوموا لرؤيته .
٦٠٥	صوموا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين.
٦٠٤	صوموا لرؤيته و افطروا لرؤيته فإن حال بينكم و بين منظره سحاب أو ...
٣٥٢	صوموا لرؤيته و افطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة.
	«ض»
١٣١	ضربة للوجه و ضربة للذراعين إلى المرفقين.
٢٠٢	«ضعوها» إن الشمس إذا طلعت تطلع بين قرني شيطان.
٢٣٨	ضعوها في سورة كذا.

## « ط »

- ١١٠ طلبت النبي ﷺ ليلاً فوقعت يدي على قدميه.
- ٥٨ طهارة جلود الميتة بالدباغ رواه ابن عباس وعائشة وأم سلمة وميمونة ... رضي الله عنهم.
- ٩٧، ٤٩، ٢٩ طهور إناء أحذكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبعة.
- ٤٩ طهور إناء أحذكم إذا ولغت فيه الهرة أن يغسل مرة أو مرتين.
- ٢٥٦ طول القنوت [أفضل الصلاة].
- ٦٩٧ طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه حين أحرم.
- ٧١٠ طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه ولا حلاله قبل أن يطوف.

## « ظ »

- ٥٩٠ ظاهر سلمة بن صخر من امرأته فأمره النبي ﷺ أن ينطلق إلى ...
- ٥٩٧ ظهر غنى : أن يعلم أن عند أهله ما يغديهم ويعشيهم.

## « ع »

- ٢٦٨ «عجل هذا» ... إذا صلى أحذكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه.
- ٥٥٠ - ٥٠١، ٥٥٠ عد عليهم السخلة، وإن راح بها الراعي على كفه.
- ٧٠٨ عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة.
- ٣٢٦ عزائم السجود أربع: ألم تنزّل وحم السجدة.
- ٥٢٨ ابن عباس / جابر بن زيد العشر أو نصف العشر.
- ٥٢٥ عفوت لكم صدقة الجبهة.
- ١٩٣ عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق.
- ٥٧٢ عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق إلا أن في الرقيق صدقة الفطر.
- ٣٧٠ «على رسلكم»
- ٦٩٩ على ما أهركتني وليس ها هنا أحد أرائيه لا تبعن أصحابي. عمر
- ٦٥ علم النبي ﷺ الأعرابي الوضوء.
- ٢٨٠ علمت أن بعضكم خالجيها
- ٢٠٥ على بهما ... فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد ...
- ٢٦٢ عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين.
- ٧٠٤ عائشة رضي الله عنها العمرة جائزة في السنة كلها إلا يوم عرفة والنحر والتشريق.
- ٦٧٢ العمرة هي الحجة الصغرى
- ٦٤٧ عهد إليها رسول الله ﷺ بأن ننسك لرؤية الهلال.
- ٤١٤ عهدة الرقيق ثلاثة أيام إن وجد في الثلاثة رد بغير بينة الخ.
- ٥٧٩ غيرنا صاع أهل المدينة فوجدناه يزيد على الحجاجي مكيالا.

## « غ »

- ٦٢ غسل الجمعة واجب على كل مسلم.
- ٤٣٣ غسل يوم الجمعة واجب على مسلم وأن يستاك.

## الصفحة

## الأحاديث

- ٣٠٨ غطوها فإنها من العورة.
- ٤٦٥ غطوا بها رأسه و اجعلوا على رجله شيئا من الإذخر.
- ٤٦٢ غطوا رؤس موتاكم و لا تشبهوا باليهود.
- ١٩٧ غلس بها في اليوم الأول و أسفر في اليوم الثاني.
- ٥٩٨ غناه، خمسون درهما أو حسابها من الذهب.
- « ف »
- ٢٦٠ فإذا جلست فاجعل عقبك بين إيتيك.
- ٤٩٣ فإذا زادت الإبل على عشرين و مائة ففي كل أربعين بنت لبون.
- ٤٩٢ فإذا زادت الإبل على عشرين و مائة ففي كل خمسين حقة.
- ٢٥٧ فإذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من فخذه.
- ٣٠٦ فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك و إن أنقصت منها شيئا...
- ٢٦٨ إذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك فاختر من أطيب الكلام.
- ٢١٧ ابن عمر رضي الله عنهما فإذا قال: قد قامت الصلاة قالها مرتين فعرفنا أنها الإقامة
- ٤٩٠ فإذا كانت الإبل مائة و عشرين ففيها حقتان فإذا كانت...
- ٤٩٤ فإذا كانت إحدى و عشرين و مائة ففيها ثلاث بنات لبون.
- ٥٠٣ فإذا كانت سائمة الرجل تنقص من أربعين شاة واحدة فليس فيها...
- ٤٩٤ فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة و في كل أربعين بنت لبون.
- ٥٤١ فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة، شاة.
- ٥٠٤ فإذا نقصت سائمة الرجل من أربعين شاة، واحدة فليس فيها صدقة.
- ٢٧٤ فإن شئت أن تقوم فقم.
- ٤٩٦ فإن لم توجد بنت لبون فابن لبون ذكر.
- ١٠٨ فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله.
- ٥٠ فأهرقه.
- ٢٩٩ فأوتر بواحدة توترك ماصليت.
- ٢٧٠ فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد فأقم ثم كبر.
- ١٩٩ فاجتنب الصلاة.
- ٣٠٨ فخذ الرجل من عورته.
- ٣٠٨ الفخذ عورة و الفرج عورة فاحشة.
- ٥٧٠ فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير.
- ٥٧٤ فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر من شهر رمضان.
- ٣٩٥ فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً.
- ٣٩٥ فرضت الصلاة في السفر و الحضر ركعتان فزيد في صلاة الحضر...
- ٥٠٣ فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين التي...
- ٤٠٥ فسار حتى هم الشفق أن يغيب.
- ١٨٣ فصلى المغرب حين غابت الشمس.

الأحاديث	الصفحة
فاصنع في عمرتك ما كنت صانعا في حجك.	٧٢٢
فطركم يوم تفطرون.	٦٤٣
فغضبت اليهود والنصارى وقالوا: كنا أكثر عملا وأقل عطاء.	١٨٠
فقد أدرك .	٢٠٢ - ٢٠٣
فقد تمت صلاته.	٢٠٣
فاقرأ ما تيسر.	٢٨٩
فكبر ثم أوماً إلى القوم أن اجلسوا فذهب فاغتسل ثم عاد.	٣٧١
فلما تمت صلاته وسلم.	٣٤٥
فلما غاب الشفق	٤٠٥
فلما فرغ من صلاته وسلم.	٣٤٥
فلما كان عند عيبوبة الشفق نزل فجمع بينهما.	٤٠٥
فلما نزل شهر رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر.	٦٠٨
فلتنظر الأيام والليالي التي كانت تجلس فيها.	١٦٤
فليسجد سجدتين وهو جالس.	٣٤٦
فليصل إليها أخرى.	٢٠٢، ٢٠٣
فليصل ركعة وليسجد سجدتين من قبل أن يسلم.	٣٤٥
فليصلها إذا ذكرها.	٣٣٥، ٢٠٤، ٢٠١
فليغسل ذكره وأنثيه ويتوضأ وضوء للصلاة.	٩٠
فليتنظر أحري ذلك إلى الصواب.	٣٥٢
فليتنظر أخرى ذلك إلى الصواب فليتمه ثم يسجد سجدتين.	٣٥٠
فمن سئلها على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط.	٥١٦
فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله.	٦٦
في الإبل إذا زادت على خمسين ومائة ففي كل خمسين حقة.	٤٩٣
في أربعين شاة، شاة.	٥٠٨
في أربعين شاة، شاة، وفي خمس من الإبل شاة.	٥١٥
في خمس من الإبل شاة.	٥١٩، ٥٠٥، ٥٠٤
في خمس من الإبل شاة ثم لا شيء فيها حتى يبلغ عشرا.	٥٨٣
في خمس وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين فإذا زادت...	٥٤٩
في الدجاجة أربعون أو خمسون	٤٣ أبو سعيد الخدري
في الدجاجة سبعون دلوا.	٤٤
في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا.	٥٣٩
في الرقة ربع العشر.	٥٤٨، ٥٣١
في الرقة ربع العشر. فإذا لم يكن مال الرجل إلا تسعين ومائة ...	٥٤٣
في الركاز الخمس ... الذهب والقضة الذين خلقهما الله في ...	٥٥٢
فيما سقت السماء العشر.	٥٣٢، ٥٣١، ٥٢٩، ٥٢٨

## الصفحة

## الأحاديث

٥١٥	في عهدي أن لا آخذ من راضع لبن.
٥٠٠	في كل أربعين من الغنم شاة.
٤٩٧	في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة.
٥٤١	في كل خمس أواق خمسة دراهم، وفي كل أربعين درهما درهم.
٢٩٨	في كل ركعتين فسلم يعني فتشهد.
٣٤٤	في كل سهو سجدتان بعد ما يسلم.
٥٠٣	في كل الغنم من كل أربعين، شاة، فإن لم يكن إلا تسع و ثلاثون...
٥٢٥	في كل فرس سائمة دينار وليس في الرابطة شيء.
٤٩١	في مائتي شاة شاتان.
٥٥٢	فيه وفي الركاز الخمس.
٢٠٠	في الوادي شيطان.
٣٥٠	في الوهم يتحرى

## « ق »

٣٤٦	قام رسول الله ﷺ من الركعتين ولم يتشهد... سجد للسهو بعد التشهد والتسليم.
٣٤٧	قام النبي ﷺ في الثنتين من الظهر فسيح به فلم يرجع ثم سجد بعد السلام.
٣٤١	قام النبي ﷺ في الثنتين من الظهر فسيح به فلم يرجع وسجد للسهو.
١١٢	قبله الرجل امرأته ومسها بيده من الملامسة. ابن عمر رضي الله عنهما
١٤٧	قتلوه قتلهم الله أ لا سألوا إذ لم يعلموا.
٢٠٧	قدم على مال فشغلني عن ركعتين كنت أركعهما بعد الظهر.
٢٠٢	قدم النبي ﷺ ركعتي الفجر على الفرض في حال الغوات.
٤١٩	قدمت عبر فانتقضوا إليها ولم يبق إلا اثنا عشر رجلا.
٥٩٥	قدمت عبر المدينة فاشترى منها النبي ﷺ متاعا فباعه بريح أواقي فضة...
١٩٠ - ١٩١	قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة فكان يؤخر العصر.
٦٩٩	قد أوهنتهم حمى يشرب
٧٠٢	قد روي عن النبي ﷺ صفة السعي.
٣٥٤	قد سن لكم معاذ فكذاك فافعلوا.
٥٢٥	قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق.
١٥٦	قد علمت أن باطنهما أحق لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يسبح على ظهور قدميه.
٦٢٦	قد علمت لم نظر بعضكم إلى بعض إن الشيخ يملك نفسه.
٣٢٧	قرأت على رسول الله ﷺ النجم فلم يسجد فيها.
٢٣٨	قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فإذا قال العبد... الحمد لله....
٣٩٨	قصر رسول الله ﷺ في السفر وأتم.
٢٠٠	قعدوا هنيهة ثم صلوا ركعتي الفجر.
٢٧١	قل التحيات لله...
٤٨٦	قل: لله ما آخذ وما أعطي وكل شيء عنده إلى أجل.



## الصفحة

## الأحاديث

٢٧٤ ، ٢٦٨

قولوا: اللهم صل على محمد...

٤٨٥

القلب يحزن والعين تدمع ولا نقول ما يسخط الرب وإنا بك يا إبراهيم لمحزونون.

١٠١

القلس حدث.

٤٣٢

قم بنس الخطيب أنت.

٢٩٢

كنت رسول الله ﷺ بعد الركوع يدعو على حي من العرب.

٢٩٢

كنت رسول الله ﷺ عشرين يوماً.

٢٩٢

كنت رسول الله ﷺ في صلاة الفجر يسيراً.

«ك»

٢١٨

كان أذان بلال رضي الله عنه وإقامته مثنى مثنى. إبراهيم النخعي.

٢١٧

كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والإقامة مرة مرة.

٤١١

كان الأذان والإقامة في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر... أمر عثمان...

٢١٧

كان أصحاب علي وعبد الله رضي الله عنهما يشفعون الأذان والإقامة.

٦٢٦

كان أملككم لأربه عائشة رضي الله عنها

٦٨٤

كان أهل الجاهلية يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور فأُتزل...

٢٢١

كان بلال رضي الله عنه إذا أذن وضع يديه في أذنيه.

٣٩١

كان جابر لا يرى على الذي ضحك في الصلاة وضوءاً.

٣٩١

كان جابر يرى أن يعيد الوضوء والصلاة من ضحك في الصلاة إذا قرقر.

٢٥١

كان رسول الله ﷺ إذا ركع مما يعدل ظهره لو نصب عليه قرح من...

٢٦٠

كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة افترش رجله اليسرى.

١٨٩

كان رسول الله ﷺ إذا كان الشتاء بكر بالظهر.

٢٣٥

كان رسول الله ﷺ إذا نهض في الثانية استفتح بالحمد لله.

٢٤٩

كان رسول الله ﷺ سن لهم التطبير في أول الأمر.

٤٠٤

كان رسول الله ﷺ في السفر يؤخر الظهر ويعجل العصر ويؤخر...

٤٣٣

كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يأكل يوم...

٦٠٤

كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره.

١٥٩

كان رسول الله ﷺ يتوشحني وأنا حائض.

٥٧٧

كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالماء ويفتسل بالصاع والماء رطلان.

٢٣٤

كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير.

٢٥٠

كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله.

٣٣١

كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد.

٣٠١

كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالقصار المفصل.

٦٦١

كان رسول الله ﷺ يمر بالمريض وهو معتكف فما يعرج عليه يسأل...

٢١٧

كان سلمة بن الأكوع يشنئ الإقامة.

٢٧١

كان ﷺ يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن.

٢٧١

كان ﷺ يعلمهم خطبة الحاجة وتسبيح الركوع والسجود كما يعلمهم...

## الصفحة

## الأحاديث

٤٣٦	كان ﷺ يكبر أربعاً، تكبيره على الجنائز.
١٢١	كان عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما يتوضأ لكل صلاة وما غيرت النار.
١٢١	كان عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما يدخل الماء في عينيه في الوضوء.
١٢١	كان عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما يرى إيجاب الوضوء من مس الذكر.
٤٢٠	كان عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه إذا كان معه رجلان أقام أحدهما...
٣٨٤	كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقيم أحدهما عن يمينه والآخر...
٢٣٥	كان علي و عبد الله لا يجهران بيسم الله، ولا بالتعوذ ولا يأمين.
٤٢٣	كان علي رضي الله عنه يخلف رجلاً يصلي العبد بضعة الناس في...
٢٩٤	كان عمر رضي الله عنه إذا حارب قنت.
٢٣٣	كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يجهر بذكر الاستفتاح تعليماً للقوم.
٧١١	كان عمر رضي الله عنه يمنع الناس أن يبيتوا دون العقبة.
٢٣٠	كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه.
٥٧٧	كان للنبي ﷺ صبعان مختلفتان.
١٥٨	كان النبي ﷺ إذا حضت يأمرني فأترز ثم يباشرني.
١٢٨	كان النبي ﷺ أنزل وفد ثقيف في المسجد، وهم كفار.
٢٩٦	كان النبي ﷺ لا يسلم في ركعتي الوتر.
١٠٧	كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا نتزع خفافنا.
٢٦٦	كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن.
٥٧٧	كان النبي ﷺ يغتسل بمثل هذا ... فحزرت ثمانية أوطال.
١٠٩	كان النبي ﷺ يقبل ثم يخرج فيصلني ولا يتوضأ.
٢٩٦	كان النبي ﷺ يوتر بثلاث ركعات.
١٩٧	كان النبي ﷺ يؤخر الفجر كاسمها.
٩٩	كان يكون لاحدانا الدرع فيه تحبض ... فتقصعه بريقها.
٥٩٩	كانت الصدقات تحمل إلى النبي ﷺ فيعطيه أهل الصفة...
٣٩٨	كانت عائشة رضي الله عنها تتم في السفر وتقول: إن المسافر...
١٧٤	كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً.
٣٠٢	كانوا يصلون المغرب ثم ينتضلون، وكان أحدهم يرى موقع نبله.
٢٣٧	كانوا يكتبون أوائل الكتب بسمك اللهم. حتى نزل بسم الله مجريها.
٦٩٧	كأنني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ.
٢٣٢	كبر ثم أحمد الله ومجده.
٧٠٩	كبر مع كل حصة كذلك روي عن النبي ﷺ.
٥٨	كتب إلينا رسول الله ﷺ أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب.
٤٣٦	كذلك كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم.
٢٠٧	كرهت أن تراني الناس أصليهما بعد العصر.
	كفوا أيديكم في الصلاة.

## الصفحة

## الأحاديث

٧١١	كل جمرة بعدها أخرى، وقف عليها، و كل جمرة ليس بعدها إلا ...
٤٧٦	كل ذلك قد فعل ، و رأيت الناس قد اجمعوا على أربع تكبيرات للجنائز.
٤٣٨	كل ذلك قد كان، و رأيتهم قد اجمعوا على أربع تكبيرات.
٣٠٨	كل شيء أسفل من سرتة.
٣٠٨	كل شيء أسفل من سرتة إلى ركبته عورة.
٣٠٧، ٢٨٩	كل صلاة لا قراءة فيها فهي خداج.
٣٠٦، ٢٨٩، ٢٨٤	كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج.
٥٤٧، ٥٤٣	كل مال أدبت زكاته فليس بكنز و إن كان مدفونا.
٦٥٨	كل مسجد له إمام و مؤذن فإنه يعتكف فيه.
٥٧١	كل من استحق بنفسه الولاية على الغير فعليه أن يؤدي صدقة الفطر عنه إذا...
٤٧٢	كل نسب و سبب منقطع يوم القيامة إلا نسبي و سبي.
٦١٩	كله أنت و عيالك.
١٦٩	كما تحيض النساء في كل شهر.
٣٩٠	كنا خلف النبي ﷺ في صلاة فجاء رجل ضرير فتردى في حفرة.
٢٢٥	كنا مع النبي ﷺ في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل منا.
٥٧٧	كنا نخرج صدقة الفطر بالصاع الأول.
٥٦٩	كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من طعام.
٥٦٩	كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ عن الحر و المملوك مدين من خنطة.
٢٧١	كنا نقول على عهد رسول الله ﷺ : السلام على جبريل.
١٩٢ - ١٩١	كنت أصلي العصر مع النبي ﷺ ثم أمشي إلى ذي الخليفة فأتيتهم ...
٥٧٧	كنت أنا و رسول الله ﷺ نغتسل من إناء واحد هو الفرق، و هو ...
٤٦٢	كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ عند وفاتها.
٢٧٥	كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا عليك؟ ...

« ل »

٥٩٥	لا أعود أن اشتري بعدها شيئاً و ليس ثمنه عندي.
١١٥	لا، إنما هو بضعة منك.
٥١٠	لا تأتالن من فرق بين الصلاة و الزكاة.
٦٤٨	لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان.
٤٣١	لئن أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة.
٥٨٧	لئن كنت أقصرت الخطبة لقد عرضت المسألة اعتق النسمة و فك الرقية.
٥٤٦	لا بأس بليس الحلي إذا أعطيت زكاته.
٦١	لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ.
٥١٧	لا تأخذ من حزرات الناس.
٤٤٩	لا تبادروني بالركوع و لا بالسجود.
١٧	« لا تبرح » ... هل رأيت شيئاً.

الأحاديث	الصفحة
لا تتقدموا الشهر حتى تروا الهلال.	٦٠٥
لا تجصصوا القبور ولا تبنوا عليها.	٤٨٤
لا تحج المرأة إلا ومعها ذو محرم.	٦٧٠
لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي.	٦٠٠
لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تصوم تطوعا إلا بإذن زوجها.	٧٣٩
لا تختلفوا على إمامكم.	٤٥٠، ٤٠٨، ٣٧٦
لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا.	٤٦٣
لا تخمروا وجهه ولا رأسه.	٤٦٣
لا تذبخوا	٢٥٠
لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن.	٧٠٠، ٢٩٩، ٢٢٩
لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن أفتتاح الصلاة واستقبال البيت.	٢٤٥
لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب.	١٨٥
لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم.	١٩٤
لا تسافر يوما / يومين.	٣٩٤
لا تصلي حتى ترى القصة البيضاء.	١٧٢ عائشة رضي الله عنها
لا تصنع هذا فإننا كنا نصنعه فنهينا عن ذلك.	٢٤٩
لا تغطوا وجهه ولا رأسه.	٧٢٣
لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة، ثم صوموا.	٦٠٤
لا تمنعوا إماء الله مساجد الله.	٦٧١
لا تمنعوا إماء الله عن مساجد الله وبيوتهن خير لهن.	٤٢٩
لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خير لهن.	٦٦٠
لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب.	٥٩
لا تنتفعوا من الميتة بشيء.	٥٩
« لا تنسوا كتكبير الجنائز » وأشار بأصابعه وقبض إبهامه.	٤٣٧
لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر.	٢١٩
لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا، ومد يديه عرضا.	٢١٨
لا الجمعة لمن صلى في الرحبة.	٣٨٣
لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع.	٤٤٤، ٤٤١، ٤١٦
لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة ولا أضحية إلا في مصر جامع.	٤٤٤
لا ربا إلا في النسيئة.	٣٩
لا زكاة في حجر.	٥٥٥
لا زكاة في الحلبي.	٥٤٦ ( جابر، وابن عمر والحسن والقاسم )
لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول.	٥٥٠، ٥٤٠، ٥٢٠
لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب.	٤٧٨، ٣٠٥، ٣٠٤
لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فما زاد.	٢٤٢

الأحاديث	الصفحة
لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب و شيء معها.	٣٠٥، ٣٠٣
لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد.	٣٠٤
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا.	٣٠٢، ٢٤٢
لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل.	٦١٢، ٦١١
لا عذر لكم إن قتل رسول الله ﷺ و فيكم عين تطرف.	٤٦٩
لا عليك لو مت قبلي فغسلتك و كفتك و حنطتك و دفنتك.	٤٧١
لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة : المسجد الحرام، و مسجدي هذا، و...	٦٥٨
لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام.	٦٥٨ ابن مسعود رضي الله عنه
لعلكم تقرأون خلف إمامكم ... لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب.	٢٨٣
لعلهم أصابوا و أخطأت و حفظوا و نسيت.	٦٥٨ ابن مسعود رضي الله عنه
لا غرار في صلاة و لا تسليم.	٣٥١
لا مهر أقل من عشرة دراهم.	٣٤٠، ١٧١
لا نكاح إلا بولي و شاهدي عدل.	١٥
لا هجرة بعد الفتح.	٦٨٠، ٣٧٦
لا وتران في ليلة.	٢٩٨
لا وضوء إلا من صوت أو ربح.	١٤٠، ١٠١
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، و لا يغتسل فيه من جنبه.	٣٠، ٢٩، ٢٥، ٢٤
لا يتحر أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس، و لا عند غروبها.	١٩٨
لا يجمع بين متفرق، و لا يفرق بين مجتمع، و ما كان من خليطين...	٥٠٥
لا يحلقن لأن حلقهن مثله.	٧٠٣
لا يحل لأحد أن يدخل مكة إلا بإحرام، و رخص للحطابين.	٦٩٢
لا يحل لامرأة تؤمن بالله و اليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام إلا...	٦٧٠
لا يحل لامرأة تؤمن بالله و اليوم الآخر أن تسافر سفرا فوق ثلاثة ...	٣٩٣
لا يحل لامرأة تؤمن بالله و اليوم الآخر أن تسافر يوما.	٣٩٥
لا يختلى خلاها و لا يعضد شجرها ... إلا الإذخر.	٧٢٤
لا يسأل عبد مسألة و عنده ما يغنيه إلا جاءت شينا أو كدوحا أو ...	٥٩٧
لا يصلي أحد منكم في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء.	٣٠٩
لا يصلي على موتاكم ما دمت بين ظهرانيكم غيري.	٤٨٠
لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم و هو جنب.	٢٤
لا يفرنكم أذان بلال فإن في بصره شينا.	٢١٩
لا يغسلي رجله في غسل الجنابة حتى يفرغ من الغسل. روي ذلك...	٤٦٠
لا يفرق بين مجتمع.	٥٠٥
لا يفرق بين مجتمع و لا يجمع بين متفرق.	٥٠٦
لا يفرق بين مجتمع، و لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة.	٥٠٦
لا يفطر الصائم القيء و لا الحجامة و لا الاحتلام.	٦٣١

الأحاديث	الصفحة
لا يقبل الله صلاة بغير طهور.	١٩٩
لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار.	٣١١، ٣١٠
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن.	٨٩
لا يلبس المحرم القميص ولا السراويلات ولا العمائم.	٧٢٢
لا ينصرف حتى يسمع صوتا، أو يجد ريحا.	١٤٠، ١٠٢
لا ينظر الله عز وجل إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وابتتها.	٤٧٠
لا يؤم رجل رجلا في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه.	٤٧٤
لتغتسل ولتحرّم بالحج ... غير أنها لا تطوف بالبيت.	٦٩٦
لقد استسقيت بمجاديع السماء التي يستنزل بها الغيث.	٤٥٦
لقد علم أن رسول الله ﷺ اعتمر أربعاً بعمرته في حجة الوداع.	٦٨٩
لقيت أبا الدرداء بالشام فسألته عن القنوت فلم يعرفه.	٢٩٤
لك أجران: أجر الصدقة وأجر القراية.	٦٠١
لك منها ما فوق الإزار، وليس لك ما تحته.	١٥٨
للمسافر ثلاثة أيام، وللمقيم يوم وليلة.	١٥٢
لم يقل لي رسول الله ﷺ في الأوقاص شيئا.	٤٩٩
لم يوقت لنا على الجنازة قول ولا قراءة كبر ما كبر الإمام واختر...	٤٧٧
لما خرج النبي ﷺ من الوادي انتظر حتى استقلت الشمس.	٢٠٠
لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس.	١٨١
لها ما أخذت وما بقي فلنا طهور.	٤٩ - ٥٠، ٥٤
« لها محرم؟ ... فزوجيها ثم لتحج.	٦٧١
له ستر ولا يحبس حق ظهورها وبطونها في عسرها ويسرها.	٥٢٣
لو أن صبيا حج عشر حجج ثم بلغ ... وكذلك العبد إذا أعتق.	٦٧٩
لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدي.	٦٩٠
لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة.	٧٤٦
لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساء. (عائشة رضي الله عنها)	٤٧٠
لو قرأت: سبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها.	٣٠١
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء الآخرة.	١٩٢
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخيرها إلى ثلث الليل.	١٩٥، ١٩٤
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.	٦٢
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل طهور.	١٩٤
لولا أن أشق ... لفرضت عليهم السواك.	٦٢
لو منعوني عقالا.	٥١٨
لو منعوني عقالا مما كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه.	٣٣٤
لو منعوني عناقا مما كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه.	٥١٧
لو منعوني عناقا مما ولد في أيديهم.	٥١٨

الأحاديث	الصفحة
ليس ذاك عليك فإن تطوعت خيرا أجرك الله فيه و قبلناه منك.	٥٨٠
ليس على العوامل شئ.	٥١٩
ليس على امرئ صدقة فيما دون خمس ذود.	٥٠٤
ليس على المرأة أحرام إلا في وجهها.	...
ليس على مسافر جمعة.	٤٢٨
ليس على المسلم في فرسه، ولا عبده صدقة.	٥٢٥
ليس على النساء أذان ولا إقامة ولا جمعة ولا جماعة.	٤٢٩
ليس في أقل من خمس أواق صدقة.	٥٥٠، ٥٤٣
ليس في البقر العوامل صدقة.	٥١٩
ليس في الخضراوات صدقة.	٥٢٨
ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق.	٥١٣
ليس في النخلة ولا في الجبهة ولا في الكسعة صدقة.	٥١٩
ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة.	٤٠٣
ليس فيما دون خمس ذود صدقة.	٥٠٤
ليس فيما دون خمس من الإبل شئ.	٥٥٠
ليس فيما دون خمس من الإبل، ولا فيما دون أربعين من الغنم شئ.	٥١٥
ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.	٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣٠، ٥٢٩
ليس لك ولا لأصحابك.	٣٢٠، ٣١٩
ليس الوتر بحتم كصلاة المغرب، ولكن أوتروا يا أهل القرآن.	٣١٧
ليكون بصرک موضع سجودك.	٢٧٨
ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم قراؤكم.	٣٧٧

## « م »

ما أبالي إذا أقممت وضوئي بأي أعضاء بدأت . ( علي، ابن مسعود، أبو هريرة رضي الله عنهم )	٨١
ما أدركت أحدا يجهر بيسم الله ... وإن الجهر بها ليدعة.	٢٣٦
ما أدركت أحدا يفتتح إلا بالحمد لله.	٢٣٦
ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا.	٤١٢، ٤٠٨
ما أرى الإمام إذا قرأ إلا كان كافيا.	٢٨١
ما أشبههم بالجن ليلة الجن.	١٥
ما أنا بقارئ قال: اقرأ باسم ربك.	٢٣٧
ما أنزل الله على فيها إلا الآية الجامعة الفاذة.	٥٢٣
ما بال أحدكم يؤمي يديه كأنهما أذنان خيل شمس.	٢٧٦
ما بان من البهيمه و هي حية فهو ميتة.	٦١
ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكى فليس بكنز.	٥٤٧
ما بين السرة إلى الركبة عورة.	٣٠٩
ما تناولت عضوا من النبي ﷺ إلا كأنما يقلبه معي ثلاثون رجلا.	٤٥٩

## الصفحة

## الأحاديث

٢٣٤	ما جهر رسول الله ﷺ ببسم الله الرحمن الرحيم في صلاة مكتوبة.
٣١٤	ما حملك على ما صنعت ... سن لكم معاذ فكذاك فافعلوا.
٥٩٥	ما خصنا رسول الله ﷺ إلا بثلاث. إسباغ الوضوء، وأن لا تأكل الصدقة.
٢٠٥	ما دخل رسول الله ﷺ بيتي قط بعد العصر إلا صلى ركعتين.
١٨٩	ما رأيت أحدا أشد تعجيلا لصلاة الظهر من رسول الله ﷺ .
٤٠٤	ما رأيت رسول الله ﷺ أخر صلاة إلى آخر الوقت حتى قبضه الله.
٤٠٤، ٤٠٣	ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة قبل وقتها إلا بعرفة والمزدلفة.
١٩٧	ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي صلاة إلا لميقاتها إلا الفجر بالمزدلفة.
١٧١	ما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لعقول ذوي الألباب منهن.
٣٩٦	ما رأيت النبي ﷺ يصلي في السفر إلا ركعتين
٢٠٣	ما صليت العصر حتى كادت الشمس تغرب.
٣٢٣	ما فرض الله على من الصلاة؟ قال: الصلوات الخمس.
٧	ما في إداوتك؟ قال: نبيذ.
١٥٨	ما فوق إزارها.
١٥٨	ما فوق الإزار (ما يحل للرجل من امرأته حائضا).
١٩١	ما كان أحد أشد تعجيلا بصلاة العصر من رسول الله ﷺ .
٣٣٢	ما كان في آخر سورة فإن الرجل يركع بها ويسجد.
١٧، ١٥، ٩	ما كان معه منا أحد.
٢٩٣	ما كنت أرى أن أحدا يقنت في الغداة.
٣٥٤	ما كنت لأجذك على حال إلا أتابعك عليها
٤٢٢، ٤٢١	ما كنت لأدعها بعد شيء سمعته من رسول الله ﷺ .
٣٥٦	ما لكم خلعتن تعالكم ... إن جبريل أخبرني أن فيها قدرا.
٣٠	ما لكم لا تستقون ... استقوا.
٢٤٥	ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس.
٥٢٣	ما من صاحب الإبل لا يؤدي زكاتها.
٥٣٩	ما من صاحب الإبل لا يؤدي زكاته إلا مثل له يوم القيامة شجاع أقرع...
١٣٤	ما منعني من الرد عليك إلا أنني كنت على غير طهر.
٣٧٤	ما نخامتك ودموع عينيك إلا بمنزلة إفا تغسل ثوبك من البول والغائط.
٢٩٠	ما نقصته من ذلك فأنا تنقصه من صلاتك.
١٠٦	ما هذا؟ ... لا، حتى تضع جنبك.
٥٤٨	ما هذا يا عائشة ... أ تؤدين زكاته ... هو حسبك من النار.
٢٩٨	ما هذه البتراء ... وتر أنام عليه.
٢٩٧	ما هذه البتراء؟ الوتر ثلاث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن.
٢٠٦	ما هذه الصلاة؟ قال: ركعتا الفجر.
٣٤٥	ما يقول ذو اليدين؟ ... فصلى بهم ركعتين.



الصفحة	الأحاديث
٥٥، ٣٠	الماء طهور لا ينجسه شيء.
١٢٤، ١٢٣	الماء من الماء.
٣٧١	مكانكم.
٣٧٠	مكانكم. فلم نزل قياما ننتظره حتى خرج علينا وقد اغتسل.
٣٥٧	مثل الذي يصلي و هو عاقص شعره كمثل الذي يصلي و هو مكتوف.
٤٨٤	مدوا على قبر يزيد بن المكفف ثوبا فأخذه علي. و قال: هو رجل.
٤٩٢	مر ساعاتك أن يعملوا بما في هذه الصحيفة.
٧١٣	المرء حيث رحله
٣٢	المرء مع من أحب.
٧٠٣	المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان
٧٠٨	مزدلفة كلها موقف و ارتفعوا عن محسر
١٧٠، ١٦٩، ١٦٤	المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرانها.
١٦٦	المستحاضة تقعد أيام أقرانها.
١٣٢	مسح ظاهرهما و باطنهما.
١٥٥	المسح على الجورين روي عن النبي ﷺ.
٧٢ - ٧١	مسح النبي ﷺ مقدم رأسه.
٤٨	المستقيظ من نومه يغسل يديه ثلاثا.
٥٤٦	مضت السنة أن في الخلي زكاة.
١٨	معي تميرات ألقيتها في الماء.
٢٠	معي نبيذ التمر.
٤٥١	ملأ الله قبورهم و بيوتهم نارا شغلونا عن صلاة الوسطى.
٥٩٨	من أتاه شيء من هذا المال من غير مسألة و لا اشراف نفس فليقبله.
٢٣٠	من أخلاق النبيين وضع اليد على اليد في الصلاة.
٢٦٦	من أدرك عرفة فقد تم حجه.
٧٣٨، ٧١٩	من أدرك عرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه.
٤١٤، ٤١٣	من أدرك من الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى.
٤١٥	من أدرك من الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى و من أدرك دونها صلى أربعاً.
٤١٤	من أدرك من الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى و من أدركهم جلوساً. ابن عمر رضي الله عنهما
٤٩٤	من أدرك من الجمعة ركعة صلى إليها أخرى.
٤٩٤، ٤١٣	من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها.
٤١٣	من أدرك دونها صلى أربعاً.
٢٠٢	من أدرك ركعة من صلاة الغداة قبل طلوع الشمس فقد أدرك.
٢١١	من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك.
١٨١	من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك.
٤١٤	من أدرك من العصر ركعة فقد أدرك.

## الصفحة

## الأحاديث

١٠١	من أصابه قىء أو قلس أو مذي ... فليتوضأ.
٥٨٦	من أعان مكاتبا في رقبته أو غارما في عسرتة أو مجاهدا في سبيل الله ..
٦٠٨	من أكل فليصم بقية يومه.
٦٠٨	من أكل فيمسك و من لم يأكل فليصم بقية يومه.
٦٢٩	من أكل منكم فليمسك بقية يومه و من لم يأكل فليصم.
٣٩٧	من تأهل ببلد فهو من أهله.
١٢٧ - ١٢٦	من ترك شعرة من جسده في الجنابة لم يغسلها فعل بها كذا و كذا.
٨٧	من ترك شعرة من جنابة لم يغسلها فعل بها كذا.
٨٣	من توضأ فغسل وجهه.
٤٢٥	من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت و من اغتسل فالغسل أفضل.
٣٢٢	من حمل علينا السلاح فليس منا.
٧٤٤	ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا نهانا عن المثلة.
٦٥٠	من خير خصال الصائم السواك.
٦٥١	من ذرعه القيء و هو صائم فليس عليه قضاء. و إن استقاء فليقض.
٥٩٧	من سأل الناس عن ظهر غني فإنما يستكثر من جمر جهنم.
٥٩٧	من سأل الناس منكم و عنده أوقية أو عدلها فقد سأل الخافا ...
٥٩٨	من سأل و له عدل خمس أواق سأل الخافا.
٩٢	من استجرم فليوتر.
١٠٧	من استحق نوما و جب عليه الوضوء
٣٠٤	من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له.
٤٧٨	من سن سنة حسنة فله أجرها و أجر من عمل بها إلى يوم القيامة.
٦٥٥	من سنة المعتكف أن يصوم.
٤٢٥	من شاء صلى قبل الجمعة أربعاً و بعدها أربعاً لا يفصل بينهما.
٤٣٥	من شاء كبر سبعا و من شاء تسعا و إحدى عشرة.
٣٤٤ ، ٣٤٧	من شك في صلاته فليسجد سجدةين بعد ما يسلم.
٤٢٦	من صلى أربع ركعات بعد العشاء الآخرة كن كمثلهن من ليلة القدر.
٢٨٤	من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج إلا خلف الإمام.
٢٨١	من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج إلا خلف الإمام.
٣٩٧	من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين.
٣٩٠	من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء والصلاة.
٣٨٩	من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ثم ليعد الصلاة.
٣٢٢	من غشنا فليس منا.
٧٣٨	من فاتته عرفة فقد فاتته الحج.
١٨٠	من فاتته العصر حتى غربت الشمس كأنما وتر أهله.
٢٠٣	من فاتته العصر حتى غابت الشمس فكأنما وتر أهله و ماله.

الأحاديث	الصفحة
من قدم ثقله فلا حج له.	٧١٣
من قرأ خلف الإمام فقد خالف السنة.	٢٨٣
من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له.	٢٨٣
من كان له إمام فقراءته له قراءة.	٣٧٧، ٣٦٩، ٢٨٠
من كان له مال يبلغ حج بيت الله فلم يفعل، ومن كان له مال...	٥٧٦
من كان مصليا بعد الجمعة فليصل أربعاً.	٤٢٤
من اكتحل فليوتر ومن فعل فقد أحسن.	٩٢
من كسر أو عرج فقد حل.	٤٦٤
من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل.	٧٣٦، ٧٣٥
من كل أربعين درهما درهم.	٥٤١
من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل.	٧٢٢
من لم يوتر فليس منا.	٣٢١
من مات وعليه شهر رمضان فليطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع لمسكين.	٦٣٨ - ٦٣٧
من مات وعليه صيام صام عنه وليه.	٦٣٨
من مس فرجه فليتوضأ.	١١٦
من وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه.	٧٣١
من ولي يتيماً، له مال فليتجر فيه ولا يتركه فتأكله الصدقة.	٥١١
من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها.	٣٣٤، ٣٢١، ٢٠٠
من نام عن صلاة أو نسيها فيصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها.	٣١٣
من نام عن وتره ونسيه فليصله إذا ذكره.	٣٢١
« ن »	
الناس متفقون على استعمال النهي في حال قراءة الإمام فيما يجهر ...	٢٨٤
ناوليني الخمرة ... ليس حبضتك في يدك.	١٢٨
نبدأ بما بدأ الله به.	٨٢
« النحر » وضع اليمين على الشمال في الصلاة.	٢٣٠
نحن كنا أكثر عملاً وأقل عطاءً.	١٨٠
نذرت أن اعتكف يوماً / ليلة / يوماً وليلة.	٦٥٦
النسك شاة، والصيام ثلاثة أيام والصدقة ثلاثة أصع من طعام ...	٧٢٦
نصف صاع من بر أو صاع من تمر.	٥٩٣
نعم. أدى نصف مثقال.	٥٤٨
نعم. أرأيت لو كان عليك دين فقضيتَه متفرقاً أ كان يجزيك؟	٦٣٧
نعم الحج واجب ... لا. ولأن تعتمر خير لك.	٦٧٤
نعم، حجني عن أبيك.	٦٦٧
نعم، ومن لم يسجد هما فلا يقرأهما.	٣٣٠
نعم ... ويومين ... نعم وما بذالك.	١٥١

## الصفحة

## الأحاديث

٥٧٨	نقل أهل المدينة الصاع خمسة أرتال و ثلث عن رسول الله ﷺ .
٢٣ - ٢٤	نهى رسول الله ﷺ أن تفتسل المرأة بفضل الرجل.
٥٧٤	نهى رسول الله ﷺ عن صيام يومين يوم قطر من صيامكم.
٤٢٨	نهى رسول الله ﷺ أن تأتي الجمعة.
٥١٧	نهى ﷺ عن أخذ الماخض والربى وفحل الغنم.
٥٧٢	نهى ﷺ عن بيع الطعام قبل القبض.
٥٧٢	نهى ﷺ عن بيع ما لم يقبض.
٩٥	نهى ﷺ عن الاستنجاء بالرجميع.
٩٥	نهى ﷺ عن الإستنجاء باليمين.
٢٠٣	نهى ﷺ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس و بعد الفجر.
٣٢٣	نهى ﷺ عن كل ذي ناب من السباع و ذي مخلب من الطير.
٤٢٢	نهى ﷺ عن الكلام والإمام يخطب و شدة فيه.
٦٩٦	نهى ﷺ عن لبس القميص و السراويل و العمامة في الإحرام.
٤٧٥ ، ١٩٩	نهانا رسول الله ﷺ أن نصلى في ثلاث ساعات و أن نقبر فيهن موتانا.
٢٠٧	نهى النبي ﷺ عن إعادة الفرض مرتين.
١٨١	نهى النبي ﷺ عن الصلاة عند طلوع الشمس.
٧٠٢	نهى النبي ﷺ عن الصلاة في هذه الأوقات.
٧١٦	نهى النبي ﷺ عن صوم أيام النحر و التشريق.
٢٠١	نهى النبي ﷺ عن صوم يوم النحر و يوم الفطر و أيام التشريق.
٦٤٥	نهى النبي ﷺ عن صيام أيام العيد و التشريق.
٧٢٣	نهى النبي ﷺ عن لبس العمام.
٤٨٧	نهى النبي ﷺ عن النوح.

« هـ »

٥٤٢	هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما
٥٤١	هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما . و ليس فيما دون مائتي درهم شيء .
١٦	هذا ركس ايتني بحجر .
٥٩٣	هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم ليترك .
٦٢٧	هذا فطر .
٨٤ ، ٦٨ ، ٦٥	هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به .
٦٩٠	هذا وضوئي و وضوء الأنبياء قبلي .
٨٢	هذا وضوء من لا يقبل الله له صلاة إلا به .
٧٨	هذا وضوء من لم يحدث .
١٩٠	هذا و الله الذي لا إله إلا هو وقت هذه الصلاة
٥١٩ ، ٤٩٣	هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين .
٧١٥	هكذا رأيت النبي ﷺ فعل .

علي رضي الله عنه

## الصفحة

## الأحاديث

- هؤلاء بنو هاشم فضلهم الله تعالى بك، فما بالناس وبنو المطلب، ... عثمان . جبير بن مطعم ٥٩٦  
 هل شهد أحد منكم ليلة الجين؟ فقال: لا. ١٧  
 هل عندكم شيء؟ ... فإني إذا صائم. ٦١٢  
 هل قرأ منكم معي أحد أنفا... إني أقول ما لي أنازع القرآن. ٢٨٢  
 هل معك ماء. ١٩، ١٨  
 هلا انتفعتم بإهابها. ٦١  
 هلم إلى الغداء ... وأنا أريد الصوم. ٢١٩  
 هم الذين يتكلفونه ولا يستطيعونه الشيخ والشيخة. ابن عباس ٦٣٥  
 هن لأهلن ولم مر عليهن من غير أهلن ممن أراد الحج والعمرة. ٦٩٢  
 هن لأهلن ولمن مر عليهن ممن يريد الحج والعمرة. ٦٩٤  
 هو تحري عبد الملك بن مروان على صاع عمر بن الخطاب مالك بن أنس رضي الله عنه ٥٧٩  
 هو السنة. ابن عمر رضي الله عنهما ٢٦٢  
 هو الظهور ماؤه والحل ميتته ٤٧، ٣  
 هون على وجهي أن جبريل أخبرني أنك زوجتي في الجنة. ٤٧٢  
 هي الأوقاص لا صدقة فيها. ٤٩٩  
 هي ثلاثة لرجل أجر و لرجل ستر وعلى رجل وزر... ٥٢٢  
 هي على ومثلها معها ٥١٣  
 هي لها صدقة ولنا هدية. ٥٩١
- «و»
- و آخر وقت الظهر حين مدخل وقت العصر. ١٧٨  
 و آخر وقت العصر حين تصفر الشمس. ١٨١  
 وإذا أمن الإمام فأمنوا. ٢٤٠  
 وإذا زادت الإبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل ... ٤٩٠  
 وإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك. ٢٧٠  
 وإذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد. ٢٥٤  
 وإذا كبر الإمام فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا. ٢٥٤  
 وأسأل الله الجنة، وأعوذ بالله من النار. ٢٦٤  
 وأفطروا لرؤيته. ٦٤٤  
 وأنا والله ما صليت بعد. ٢٠٣  
 وإن الإبل إذا كانت أكثر من عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة. ٤٩١  
 وإن كان جامدا فألحقوها وما حولها، وإن كان مائعا فاهريقوه. ٢٩  
 وأن لا يمس القرآن إلا طاهرا. ٨٩  
 وإن لم تبلغ سائمة الرجل أربعين فليس فيها شيء. ٥٠٣  
 وأن يحج ويعتمر. ٦٧٥  
 وأول وقت الظهر حين تزول الشمس. ٤٢٩

## الصفحة

## الأحاديث

٦٧١	و بيوتهن خير لهن.
٦٧٨	و اتخذ مؤذنا لا يأخذ على الأذان أجرا.
١٣٤	و ترابها لنا طهورا.
٢٩٨، ٢٩٧	الوتر ثلاث مثل صلاة المغرب.
٣١٨	الوتر حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس فعل.
٢٩٨	الوتر حق فمن شاء أوتر بخمس و من شاء أوتر بثلاث.
٣٢٢	الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا.
٣١٨	الوتر حق واجب فمن شاء أوتر بسبع و من شاء بخمس.
٣١٨، ٣١٧	أبو محمد الأنصاري، علقمة
٣١٧	الوتر واجب على كل مسلم ، و التكبير قبل القنوت.
٣١٧	الوتر واجب و لم يكتب
٣١٧	الوتر يجب كصلاة المغرب وتر النهار.
١٠١	وجوب الوضوء مروي عن علي و ابن عمر و ابراهيم و الحسن ...
٢٨٣	وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة.
٢٢٩	وضع اليمين على الشمال في الصلاة رواه عن النبي ﷺ عشرة من الصحابة.
١٢٢	الوضوء مما غيرت النار.
١٠٠	الوضوء من كل دم سائل.
٢٥٠	و فرق بين أصابعه حين وضعها على ركبتيه.
٤٩١	و في أربعين سائمة بنت لبون.
٥٥٢	و في الركاز الخمس.
٤٢٧	و في كل اثنتين فسلم يعني فتشهد.
١٧٣	وقت رسول الله ﷺ للنفساء أربعين يوما.
١٨٤	وقت الظهر ما لم تحضر العصر.
١٩٥	وقت العشاء إلى نصف الليل.
١٨١	و وقت العصر ما لم تصفر الشمس.
١٧٦	وقت الفجر ما لم تطلع الشمس.
٤٠٢، ١٧٦	الوقت فيما بين هذين.
٥٢	و قد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلهما.
٤٦١	و كفنوه في ثوبيه.
٢٤٢	و لا تجزئ صلاة إلا بفاحة الكتاب و معها غيرها.
٧٢٥	و لا تنتقب المرأة الحرام.
٣٨	و لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، و لا يغتسل فيه من جنابة.
٧٢٨	و لا يختلى خلاها.
٧٠٥	و لا يطوف بالبيت عريان.
٥٢٣	و لا ينسى حق الله في رقابها و ظهورها.

## الصفحة

## الأحاديث

٥٠١	ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم.
٣٨١	ولا يؤمن رجل رجلا في سلطانه، ولا يجلسن على تكرمته إلا بإذنه.
٤٩١	والله ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة، فيها أسنان الإبل.
٣٩	ولد الزنا شر الثلاثة.
٥٣١	وليس فيما دون خمس أواق صدقة.
٢٥٥	وليضع يديه قبل ركبتيه.
٣٤٠	وما نقصته من ذلك فإنما نقصته من صلاتك.
٤١٤	ومن أدركهم جلوسا صلى أربعا.
٥٨٠	ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وليست عنده إلا حقة فإنها تقبل منه.
٥٠٣	ومن لم تكن له إلا أربعة من الإبل فليس فيها صدقة.
٧٢٢	ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل.
٥٢٤	ويحمل عليها في سبيل الله.
٧٨	ويل للأعقاب من النار اسبغوا الوضوء.
٧٧	ويل للعراقيب من النار.
	«ي»
٣١٩	يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر.
٤٤٠	يا أيها الناس ليس من السنة أن يصلى قبل العيد.
٦٤٦	يا بلال أذن في الناس أن صوموا غدا.
٢٥	يا بني عبد المطلب إن الله كره لكم غسالة أيدي الناس.
٢٠٤	يا بني عبد مناف لا تمنعوا طائفا يطوف بهذا البيت ويصلي في أي ساعة.
٦٠٢	يا معن لك ما أخذت ، و يا يزيد لك ما نويت.
٥٧٣	يأتي أحدكم بما يملك يقول: هذه صدقة. ثم يقعد يتكفف الناس. خير...
٧٢٩	يأكل مما صاده حلال الحديث أبي قتادة رضي الله عنه.
٤٥٩	يبدأ بالميا من في الغسل على ما روي عن النبي ﷺ .
٧١١	يبيت بمنى ويرمي غدا بعد الزوال لما روي عن النبي ﷺ فيها.
٧٠٩ - ٧٠٨	يجمع الإمام بين المغرب والعشاء بأذان وإقامة كذلك روي عن النبي ﷺ .
٧٠٧	يجمع الإمام بين هاتين الصلاتين بأذان وإقامتين . كذلك روي عن النبي ﷺ .
٦٨٨	يجوز الجمع بين العمرة والحج بسنة النبي ﷺ حين قرن.
٥٣٣	يخرص ثم يؤدي زكاته زيبيا كما تؤدي زكاة النخل قرا.
٥٤٦	يزكي الحلي مرة واحدة.
٧٠٧	يصلي بمنى خمس صلوات كذلك روي عن النبي ﷺ .
٦٣٨	يطعم عنه لكل يوم مسكينا.
٥٥٠ ، ٥١٨ ، ٥١٦	يعد صغيرها وكبيرها
٢٥٥	يعمد أحدكم في صلاته فيبرك كما يبرك الجمل.
٥٣	يغسل الإتا من سور الهرة مرة.

أنس رضي الله عنه

## الصفحة

## الأحاديث

٥١	يفسّل ثلاثا أو خمسا أو سبعا.
٢٠٦	أم سلمة رضي الله عنها يغفر الله لعائشة ، والله ما هكذا حدثتها.
٣٦٩	يكفيك قراءة الإمام.
٢٨٢	يكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر.
٣٩٣	يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها ، والمقيم يوما و ليلة.
٤٣	ينزح منها دلاء عطاء ، طاوس
٦٩٨	يلبي إذا استوى على راحلته وكلما علا شرقا أو هبط واديا.
٣٢٥	يؤمر الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين فإذا بلغ عشرة فاضربوهم عليها.
٣٧٦	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة.



## (٣) فهرس القواعد و الضوابط الفقهية و الأصولية و الحديثية

٦١٥ ، ٣٨٥ ، ٤	الأثر مقدم على النظر و إن كان وروده من طريق الآحاد
٤٣١	الإحرام أكد في حال البقاء من الصلوات
٤١٦	أخبار الآحاد لا تقبل فيما عمت الحاجة إليه
٤٥٥ ، ٤٥٤ ، ٢١٤	اختلاف الأخبار يوجب الاستشهاد بالأصول فما شهد له الأصول منها فهو أولى
٦٣٣ ، ٤٦٧	
٤٥٥ ، ٤٥٤	إذا اختلفت الرواية في مسألة كان ماوافق الأصول أولى
٣٢٤	إذا روي خبران في أحدهما الإيجاب و في الآخر نفيه كان خبر الوجوب أولى
١٣٧ ، ٦٨	«إذا» لا يقتضي التكرار
٢٠٧ ، ٢٠٢ ، ١٦٠ ، ٥٤	إذا ورد الحظر و الإباحة و لم يعلم التاريخ فخير الحظر أولى
	إذا ورد خبران أحدهما عام و الآخر خاص يقضى بالخبر المتفق على استعماله على الخبر
٥٣١ ، ٢٠٨	المختلف فيه ، خاصا كان أو عاما .
	إذا ورد خبران متضادان و اتفق الناس على استعمال العام و اختلفوا في استعمال الخاص
٢٨٤	قضيينا بالعام على الخاص
٢٨	استعمال المباح ليس بواجب
٧١٩	الأشياء المحظورة في الاحرام لا يختلف فيها حكم المعذور و غيره
	الأصل فيما يوجب استعمال الماء أن يستقط به فرض أو يستعمل قاصدا به الطهارة على
٢٣	وجه القرية
٦٦٣	الاعتكاف {السنة و الواجب} لا يكون قرية إلا بصوم
٧١٦ ، ٦٦١	الأكثر في حكم الكل
١٩٢	الأمر يقضي على الفعل
٢٧١	الأمر على الوجوب
٢٨	الامتناع من المحذور واجب
٤٠٠	إنما يتعلق الوجوب بأول وقت إلا أنه موسع له في التأخير
٤٠٠	إنما يتعلق حكم الوجوب بآخر الوقت
٦٨١	إن الإحرام لا يصح إلا بنية
٣١٥	إن لآخر الوقت تأثيرا في إسقاط الفرض و إيجابه
٢٦	البدن كله في غسل الجنابة كعضو واحد في الوضوء
٥٥	تحريم السباح يوجب تحريم لبنها
٤٩	تطهير الأواني لا يجب إلا من النجاسات
٣٦٨	تعلقت صلاة المأموم بصلاة الإمام تفسد بفسادها
١٦٧ ، ١٤٨	التيمم لا يرفع الحدث
٦٤٢	الجنون لا ينافي صحة الصوم
٣٥٨	الحدث إذا كان يقينا لم يرتفع إلا بيقين الطهارة.
٥٣٢	حكم البيان أن يكون شاملا لجميع الجملة المقتضية للبيان

٥٥١	الخبران إذا وردا في حكم واحد، وأحدهما أعم من الآخر فلا يمنع الخاص استعمال العام.
٥٠١	الدين يمنع وجوب الزكاة في مقداره.
٦٣	الزيادة في حكم النص يوجب النسخ
٤٥٠	سائر الأشياء التي لا تتبع إذا ثبت بعضها ثبت جميعها
٦٥١	سائر ما يخرج من البدن لا ينقض الصوم مثل البول والغائط وغيرهما.
١٣٠	سبيل الأخبار أن تستعمل على أكثرها فائدة وأعمها حكما
٦٢٧	الشرعة الثابتة في حال حياة النبي ﷺ لا يجوز ورود النسخ عليها بعد موته.
٤٦٧	الشهيد الذي لا يغسل هو الذي يموت على الحال التي جرح فيها.
٣٧٠	صلاة المأموم معقودة بصلاة الإمام صحة وفسادا
٧٣٠	الصيد ما كان جنسه ممتنعا مستوحشا.
٣٩١	الضحك في الصلاة ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء
١٢٣	الطهارة إذا كانت يقينا في الأصل لم يرتفع حكمها بالشك.
٦٤٦	ظاهر الإسلام يوجب العدالة وقبول الشهادة ما لم يظهر منه ما يستقطها.
٦١٥	العذر لا يستقط القضاء كالمرض والمسافر
٤٩٥	العفو لا يغير الفرض في أصول الزكوات
٥٠٧	العلة الواحدة لا توجب حكمين مختلفين.
٣٣٧	القاء للتعقيب في اللغة.
٢٨٧	فرض القراءة عندنا في ركعتين من الصلاة المفروضة.
٦٤٤	الفرض لا يقع موقعه إلا بحضور وقته أو وجود سببه
٤٢٩	فرض الوقت هو الظهر والجمعة بدل منها.
٧٢١	فساد الإحرام مخصوص بالجماع.
٢٤٨	الفعل لا يقتضي الوجوب.
٣١٢، ٧٧، ٧٦، ٧٢	فعل النبي ﷺ إذا ورد على وجه البيان فهو على الإيجاب، إلا أن تقوم الدلالة على النذب
٦٥٥، ٣١٣	
٢٢٣	فعل النبي ﷺ عندنا ليس على الوجوب
٥٥	قد يجوز أن يلزم الإنسان في حال اشتباه الحكم من الفرض ما لا يلزمه
٦٥٣، ٦١٣	لو كان الحكم معلوما.
٦٤٢، ٦٤١	كفارة شهر رمضان تسقط بالشبهة كالحذود لأنها عقوبة
٧١١	الكفر والصغر يناقيان صحة تكليف الصوم.
٦٢٨ - ٦٢٩	كل جمرة بعدها أخرى وقف عليها، وكل جمرة ليس بعدها إلا الإنصراف لم يقف عندها
	كل حال طرأت عليه في بعض النهار مما لو كان موجودا في أوله لم يلزمه معه صوم
	كذلك إذا طرأ عليه وهو مفطر لم يلزمه معه الإمساك
١١٢	كل حكم حكم به النبي ﷺ وفي كتاب الله ما يشتمل عليه ويتنظمه فالواجب أن يقضى
٧١٤	بأن حكمه هذا صدر عن القرآن وأنه غير مبتدأ.
٧٠٦	كل دم تعلق وجوبه بالإحرام لم يجز ذبحه إلا بمكة.
٦٩٩	كل طواف بعده سعي ففيه رمل
	كل طواف بعده سعي يرمل فيه وكل طواف ليس بعده سعي فلا رمل فيه.

٣٣٩	كل فعل ورد عن النبي ﷺ في الصلاة فهو واجب إلا ما قام دليله
٢٨	كل ما تيقنا فيه جزء من النجاسة أو غلب ذلك في رأينا فهو نجس
٦٣٩	كل ما كان طريقه العبادات فإنه يستقط بالموت
٦٥٢	كل ما وصل إلى الجوف من غير مجرى الطعام والشراب فإنه يوجب الإفطار.
٥٣٣	كل مال له نصاب في الابتداء فله عفو بعد النصاب
٦٢٨	كل مفطر طرأت عليه حال في بعض النهار مما لو كان موجودا في أوله يوجب عليه الصيام كذلك إذا طرأت عليه في بعض النهار لزمه الإمساك.
٦٢٨	كل مفطر معذور فعليه القضاء ولا كفارة عليه
٧٣٦	كل من أمكنه أن يتحلل من إحرامه بالطواف لم يكن محصرا.
٦٨٨	كل من حل من إحرامه قبل طواف فعليه دم.
٦٠٠	كل من لا تجوز له شهادته لا يجوز له أن يعطيه الزكاة.
٦٩٤	كل موضع أحرم فيه من وراء المواقيت فهو وقته وإنما المواضع التي منع مجاوزتها إلا محرما آخر الوقت.
٩٩	كل نجاسة خرجت بنفسها إلى موضع يلحقه حكم التطهير فإنها تنقض الطهارة.
٧٠٤، ٦٣٧	لا تجوز الزيادة في النص إلا بنص مثله.
٣٤٨	لا يجب سجود للسهو في حال إلا للنقص، ويكون النقص تارة بترك بعض مستونها وتارة بترك بعض أفعال الصلاة و أذكائها في موضعه.
٦٥٤، ٦٢٢، ٦١٨	لا يجوز إثبات الكفارات قياسا.
١٥٤، ١٣٥	لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل عنه.
٣٠٥	لا يجوز استعمال لفظة واحدة للإثبات والنفي في حال واحدة لشيء واحد متى حملت على أحد الوجهين انتفى الآخر.
٣٩١	لا يجوز الاعتراض على الآثار بالنظر.
٨٤	لا يجوز - عندنا - الزيادة في حكم النص بأخبار الآحاد.
٣٠٤	لا يجوز نسخ القرآن بخبر الواحد.
٢٢٦	لا يصح الاجتهاد مع النص والاتفاق.
٤	لا يعترض بالقياس على خبر الواحد بعد أن يكون وروده من الجهة التي تقبل فيها أخبار الآحاد لو لم يعارضه القياس.
٢٣٥	لو اختلفت الأخبار كان ما ظهر فيه عمل السلف الأول أولى بالاستعمال.
٢٥	ليس كل طاهر يجوز الوضوء به.
١٠٤	ليس يمتنع اتفاق الأحكام مع اختلاف العلل
٦١	ما بان من البهيمية وهي حية فهو ميتة.
٤٠٧	ما ثبت نقله من طريق التواتر وصح من جهة توجب العلم لا يعترض عليه بالقياس ولا بأخبار الآحاد.
٢٢	ما خالط الماء من الأشياء الطاهرة لا يمنع الطهارة به ما لم يغلب عليه
٢٧	ما دام الماء في العضو فليس له حكم الاستعمال.
١١٤	ما كان بالناس إليه حاجة عامة فسبيله أن يرد النقل بحكمه مستقيضا متواترا.
٤٤	ما كان نجسا في نفسه فإنه ينجس ما جاوره.

- ٤٤ ما نجس بالمجاورة لا ينجس ما جاوره فيما لا يوجب غسل ما حصل فيه.
- ٥٦ الماء النجس لا تصح الطهارة به في حال ... و الثوب النجس قد تجوز فيه الصلاة بحال.
- ٤٢٧ متابعة القرب أفضل من تفريقها
- ٦٤ متى وجد التيمم الماء لزمته الطهارة للحدث المتقدم
- ٦٩٦ محظور على المحرم لبس ما يشمل عليه من الخياطة.
- ٢٨٦، ٢٠ المخصوص لا يقاس عليه إلا أن تكون علته مذكورة في خبر التخصيص.
- ٧٠٩ المعتزم يقطع التلبية عند استلام الحجر للطواف والحاج عند أول حصة يرمي بها  
جمرة العقبة.
- ٦١٤ من أكل ناسيا في رمضان فلا قضاء عليه ولا كفارة.
- ٦٩٤ من كان منزله من ورائهن إلى مكة فمبقاته من أهله حتى أهل مكة يهلون من مكة.  
ما لم يكن من فعل الصحابي على أحد هذين الوجهين فلا حجة فيه:
- أن يكون النبي ﷺ أمره به.
- أو علمه فأقره.
- ٤١٧ ما ليس له أصل في الغرض لا يلزمه بالنذر.
- ٦٥٧ ما يعيش في الماء لا يفسده موته فيه.
- ٤٧ مقادير ثواب الأعمال لا تعلم إلا من طريق التوقيف
- ٤٨٢ المقادير التي هي حقوق الله لا سبيل إلى معرفتها إلا من طريق التوقيف.
- ١٧١ نجاسة الثوب لا تأثير لها في شيء من أفعال المناسك، ومن المصحف وقراءة القرآن  
ودخول المسجد.
- ٧٠٤ النهي على الإيجاب.
- ٢٤٨ الواجب عند اختلاف الأخبار حمل جميعها على الوفاق دون الخلاف والتضاد.
- ٣٤٦ الواو لا توجب الترتيب في اللغة.
- ٢٧٣، ٧٩ الواو للجمع حتى تقوم دلالة الاستيناف
- ٥١٨ اليسير من النجاسة يفسد الكثير من الماء.
- ٥٦

## (٤) فهرس الإجماع

- اتفق فقهاء الأمصار على امتناع جواز الوضوء بالخلل و المرق و سائر المائعات التي لا يتناولها  
 ٤ اسم الماء على الإطلاق  
 ٥ و ما نعلم أحدا من الصحابة روي عنه خلاف ذلك [خلاف الوضوء بالنبيذ].  
 ١١، ٨ اتفق الفقهاء على امتناع جواز الوضوء بكثير من المائعات التي لا يتناولها اسم الماء على الإطلاق  
 ١٢ الناس متفقون على امتناع رفع الحرية عن وقعت عليه الحرية.  
 ١٦ اتفق الفقهاء على قبول خبر أبي عبيدة في الاستنجاء بالأحجار.  
 ٢١ و لا نعلم بين الفقهاء في ذلك خلافا [أي في جواز الوضوء بالماء المطلق] ،  
 ٢١ الماء الذي خالطه شيء من الطين لا خلاف في جواز الوضوء به.  
 ٢٢ لا خلاف في جواز الوضوء بسور الإنسان و إن خالطه لعابه.  
 ٢٧ و ما دام الماء المستعمل في العضو فليس له حكم الاستعمال بالاتفاق.  
 اتفق الجميع على أنه لا يطهرها [النجاسة] و لا ينقلها إلى حكم نفسه إذا كانت مرئية فيه،  
 ٢٩ - ٢٨ أو ظهرت فيه رائحتها أو طعمها أو لونها.  
 ٣١ لا خلاف بين المسلمين أن الماء الذي قد ظهرت فيه النجاسة لا يجوز استعماله للطهارة.  
 ٣١ موضع الجيفة لا يجوز استعماله بالاتفاق.  
 ٣٤ و إن ظهر لون النجاسة أو طعمها أو ريحها في الماء منع ذلك استعماله للطهارة بالاتفاق.  
 ٣٤ نقلت الأمة خلفا عن سلف إزالة الأنجاس من الأبدان و الثياب باليسير من الماء.  
 ٣٦ اتفق الجميع على أن البحر و الغدير العظيم لا ينجس بحلول النجاسة فيه  
 ٤٤ اتفاق السلف أن نزع بعض ماؤها (البثر) يطهرها في موت القارة و السنور.  
 ٤٦ (موت ما لا نفس له سائلة لا يفسد الماء) من خالف ذلك فقد خالف الإجماع  
 إن الناس من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا لم يكونوا يخلون من بق و يعرض يموت في  
 ٤٦ أوانيهم و حبابهم و لم يقل أحد بإفساده الماء مع عموم بلواهم به.  
 الباقل المطبوخ لا يخلو من ذباب يكون فيه و قد ظهر في الأمة أكله و بيعه من لدن السلف  
 إلى يومنا من غير تكبر... فصار ذلك إجماعا منهم على طهارته.  
 ٤٧ اتفق الجميع أن موت حيوان الماء فيه لا ينجسه.  
 ٤٨ لا خلاف في أن ما أكل لحمه فسوره طاهر.  
 ٤٨ سؤر الدواب المأكول اللحم - الشاة و البقر - طاهر. و هذا ما لا يعلم فيه خلاف.  
 ٤٩ - ٤٨ سؤر الإنسان و ما يوكل لحمه من الدواب لا خلاف بين فقهاء الأمصار في طهارته.  
 ٥٢ اتفقنا جميعا على نجاسة سؤر الخنزير و طهارة سور الإنسان و السنور.  
 ٥٥ قد اتفق الجميع على سقوط التحري في الثوب الواحد إذا أصاب طرفا منه نجاسة.  
 ٥٧ اتفق المسلمون على أن من شرط صحة الصلاة و الزكاة النية.  
 ٦٣ قد اتفق الجميع على أن قصده إلى التراب من غير نية التيمم غير واجب.  
 ٦٦ - ٦٧ إنا و جميع فقهاء الأمصار متفقون على أن قوله : « وَأَرْجُلُكُمْ » معطوف على المفسول في المعنى  
 ٨٠ و أنه غير معطوف على الرأس في المعنى.  
 ٨١ لا يجب الترتيب في أعضاء الوضوء و لا نعلم عن أحد من السلف خلافا فصار إجماعا.

- ٨١ اتفقنا جميعا على أنه لو بدأ من المرفق إلى الزند في الغسل جاز.
- ٨٥ ، ٨٤ اتفق الجميع على أنه ليس عليه غسل باطن الشعر والعين.
- ٨٦ الاتفاق قد حصل على أن ما عدا الواحدة من المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة ليس بفرض.
- ٩٠ نقلت الأمة عن النبي ﷺ جواز الاستنجاء بالأحجار والاقتصار عليها دون الماء.
- ٩٣ اتفق الجميع على أنه لو استنجد ثلاثا ولم ينق لم يجزه.
- ٩٣ اتفقنا على جواز الاستنجاء بغير المنصوص عليه مع إمكان الأحجار.
- ٩٦ إن النبي ﷺ أجاز الصلاة مع الاستنجاء بالأحجار ، و اتفق عليه السلف والخلف بعد هم.
- ٩٦ أما الغائط فإنه مما يجب غسله بالاتفاق إذا كثر ، ولا يجزى فيه الحجر في غير موضع الاستنجاء.
- ١٠٢ قد اتفقوا على أنه ينصرف من القيء والرعاف.
- ١٠٣ لا خلاف أن خروج الدم شرط في الاعتلال... و لم يتفقوا أن السبيل شرط فيه فسقط اعتباره.
- الأشياء الخارجة من البدن على ضربين:
- ضرب نجس بالاتفاق تنتقض الطهارة بخروجه ، وهو البول والغائط. وضرب طاهر بالاتفاق لا تنتقض الطهارة به ، وهو اللبن والعرق والدمع وسائر الأشياء الطاهرة.
- ١٠٣ اتفقوا جميعا على أن البلغم الذي ينزل من الرأس وما يخرج من الحلق ليس بنجس.
- ١٠٥ اتفقنا جميعا على أن نوم الجالس ومستثنى منه ( ولا ينتقض الوضوء ).
- ١٠٧ اتفق فقهاء الأمصار على أن نوم الجالس لا ينتقض الوضوء.
- ١٠٨ من قال أن اللمس على الجماع واللمس باليد معا فقلوه خارج عن اتفاق السلف.
- ١١٢ من الناس بناتهم الصغار وذوات محارمهم بغير شهوة لا نعلم أحدا من السلف قال بإيجاب الوضوء منه.
- ١١٣ لم يثبت عن أحد من علماء السلف ، و عليه الصدر الأول إيجاب الوضوء من مس الذكر.
- ١٢٠ اجمع السلف على وجوب الغسل بالتقاء الختانين
- ١٢٤ النفاس مثل الحيض في وجوب الغسل منه ، ولا خلاف بين الأمة فيه.
- ١٢٦ سور المسلم لا خلاف في طهارته.
- ١٢٧ لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن سور المشرك ليس بنجس.
- ١٢٨ اتفق الجميع على أن الصغيرة إذا اعتدت شهرا ، ثم حاضت انتقلت عدتها إلى الحيض.
- ١٤١ إن المسلمين متفقون على أن المريض الذي لا يخاف ضرر استعمال الماء لا يجوز له التيمم.
- ١٤٦ إذا لم يضره غسل سائر جسده فلا خلاف أنه يغسله.
- ١٤٧ اتفقت الأمة على جواز الاستمتاع بالنساء فوق الإزار في الحيض.
- ١٥٧ اتفق الجميع فيمن لها أيام معروفة أن الاعتبار بأيامها دون لون الدم.
- ١٦٤ اتفق الجميع على سقوط اعتبار النفاس ببلونه.
- ١٦٥ اتفق الجميع على أن لفظ الخبر لا يشمل الصلاة والوقت جميعا.
- ١٦٨ لا نعلم عن أحد من الصحابة خلاف ذلك [تقدير أقل الحيض بثلاثة وأكثره بعشرة]
- ١٧١ اتفق الجميع على أن الكدرة بعد الدم حيض.
- ١٧٢ و لا يروى عن غيرهم من السلف خلاف ذلك الوقت للنفاس ثبوت حجيته.
- ١٧٤ أقل الطهر خمسة عشر يوما. قال أحمد: وهذا لا نعلم فيه بين الفقهاء خلافا.
- ١٧٤ لا خلاف بين أهل العلم في أول وقت صلاة الفجر وآخره.
- ١٧٧ لا تفوت صلاة العشاء إلا بطلوع الفجر اتفاقا.
- ١٨٨ لا خلاف بين الفقهاء أن من أسلم قبل طلوع الفجر لزمته صلاة العشية.
- ١٨٨

- ٢٠٢ اتفق الجميع على جواز تقديم النافلة على وقت ذكر الفائتة والمنسية.
- ٢٠٣ اتفق الجميع على أن فعلها لم يتم.
- ٢٠٣ اتفق الجميع على جواز عصر يومه.
- ٢٠٤ لم يدخل الفوائت في الوقت المنهي بعد الفجر والعصر بالاتفاق.
- ٢٠٦ إن أحدا لا يبيح النقل المبتدأ بعد العصر، فهذا اللفظ منكر عند جميع الأمة.
- ٢٠٨ اتفق السلف على استعمال خبر النهي في النقل المبتدأ بعد العصر.
- ٢٠٨ لا خلاف في جواز فعل الصلاة على الجنائزة والفوائت بعد الفجر والعصر.
- ٢٠٩ اتفق الفقهاء على أن للإغماء تأثيرا في إسقاط فرض الصلاة.
- ٢٠٩ لم يرو عن أحد من السلف خلاف القول بقضاء صلوات يوم و ليلة في المغنى عليه.
- ٢١١ اتفق الفقهاء على أن الكافر الأصلي إذا أسلم لا يلزمه قضاء صلاة تركها في كفره.
- ٢١٣ التكبير مرتين شاذ في الأمة، غير مشهور، وقد استفاض نقل الأربع قولاً وعملاً.
- ٢٢٤ لا خلاف بينهم أن النافلة غير جائزة للماشي والجالس بالإيماء.
- ٢٣٢ اتفق الجميع على ترك الدعاء الكثير الوارد بعد الافتتاح.
- ٢٣٧ لم تختلف الأمة أن البسملة من القرآن الكريم في سورة النمل.
- من قال: إن البسملة من أوائل سائر السور فقله مخالف لاجماعهم، خارج عن أقاويل السلف والخلف جميعاً.
- ٢٣٧ اتفق السلف من قراء الأمصار الذين عدوا آي القرآن أن بسم الله ليس من أوائل السور.
- ٢٣٩ نقلت الأمة أن جميع ما في المصحف قرآن.
- ٢٤٧ اتفق الجميع على ترك الرفع عند القيام من السجدين.
- ٢٤٨ اتفق الجميع على ترك رفع اليدين في السجود.
- ٢٥٤ ذكر مع التحميد دعاء طويل قد اتفق الجميع على أنه لا يقوله.
- ٢٦٥ اتفق الفقهاء على أنه غير مخير في القراءة بأي التحيات شاء.
- ٢٦٧ اتفق فقهاء الأمصار على سقوط هذه الزيادات في التشهد.
- و هذا [القول بفرضية الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة] قول لم يسبقه إليه أحد، فهو خلاف اجماع السلف والخلف.
- ٢٧٣ اتفق متفقون على استعمال النهي في حال قراءة الإمام فيما يجهر فيه وفيما عدا فاتحة الكتاب.
- ٢٨٤ اتفق الجميع على سقوط فرض القراءة عن مدرك الإمام في الركوع.
- ٢٨٦ اتفق الجميع على أن الإمام يتحمل عن المأموم ما عدا فاتحة الكتاب.
- ٢٨٩ اتفق فقهاء الأمصار إذا وجبت القراءة في الركعة الأولى كانت الثانية مثلها.
- ٢٩٠ اتفقنا جميعاً على وجوب القعدة في آخر الصلاة.
- ٢٩٠ اتفق الجميع على سقوط فرض القراءة عن المأموم عند ادراك الإمام في الركوع.
- ٢٩٢ اتفق الفقهاء جميعاً على ترك ماروي في القنوت في المغرب والعشاء.
- ٢٩٧ أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في أخرهن.
- ٣٠٧ لم يختلفوا في فرض القراءة في الصلاة أن قراءة مادون الآية لا تجزئ به الصلاة.
- ٣١٢ الناس متفقون على أن للأمة أن تسافر بغير محرم.
- ٣١٣ اتفق الجميع على وجوب الترتيب بين صلاتي عرفة.
- ٣١٥ اتفق الجميع على جواز فعل الفائتة فيما إذا أقيمت الصلاة.

- ٣٢٢ صلاة الضحى و صوم ثلاثة أيام من كل شهر ليسا بواجبين بالإجماع
- ٣٢٤ لم تختلف الأمة في نقل الوتر قولاً و فعلاً عن النبي ﷺ
- ٣٢٥ لا خلاف بين الأمة أنه لا صوم على الصبي و لا حج قبل البلوغ.
- ٣٢٩ اتفق المسلمون على أن قوله: ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ليس بموضع سجود.
- ٣٢٩ قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي ﴾ الخ. لما ذكر معه الركوع لم يكن موضع سجدة بالاتفاق.
- ٣٣٤ اتفق الجميع على سقوط القضاء عن الكافر الذي ليس بمرتد، و وجوبه على المسلم إذا تركها.
- ٣٣٥ اتفقنا على أن المشرك غير المرتد لا قضاء عليه إذا أسلم.
- ٣٤١ الفعل اليسير في الصلاة مثل الالتفات، و نحوها لا يوجب سجود السهر بالاتفاق.
- ٣٤٨ اتفق الجميع على أن سجود السهر غير مفعول عقب السهر.
- ٣٥٣ جاز التحري عند الجميع في يوم غيم في وقت الصلاة على غالب الظن.
- ٣٥٣ اتفق الفقهاء على جواز التحري في الأواني إذا كان بعضها نجساً و أكثرها طاهراً.
- ٣٥٦ لا خلاف أن غسل النجاسة لا يجب إلا للصلاة.
- ٣٥٨ لم يختلفوا أن روث ما يؤكل لحمه و ما لا يؤكل لحمه سواء في باب النجاسة.
- ٣٦٩ اتفق الجميع على أن قراءة الإمام تحيزي لمدركه في الركوع.
- ٣٧٥ اتفقنا على نجاسة المذي.
- ٣٧٧ الأفضل تقديم الأعلم، و لا خلاف في ذلك.
- ٣٧٩ أما المرأة فلا خلاف في امتناع جواز اقتداء الرجل بها.
- ٣٨٥ إذا كان مع الإمام رجلاً أقامهما خلفه، و هذا أولى من قبل ورود النقل به متواتراً قولاً و فعلاً.
- ٣٩٤ اتفق الجميع على أن حكم سفر المرأة و حكم قصر الصلاة واحد.
- ٣٩٧ اتفق الصدر الأول على التكبير على عثمان رضي الله عنه في إقامة الصلاة بمنى.
- ٣٩٩ اتفق الجميع على أن قصر السفر غير معقود بشرط الخوف.
- ٤٠٢ اتفق الجميع على بعض هذه الصلوات أنه لا يجوز ترك الوقت فيها.
- ٤٠٣ لا خلاف بين الفقهاء أن الجمع لا يجوز في الإقامة من غير عذر.
- ٤٠٧ اتفق الجميع على أنه غير جائز له بعرفة تأخير الظهر إلى وقت العصر و لا تعجيل العشاء في وقت المغرب.
- ٤٠٩ جازت الصلاة في السفينة بالاتفاق و هي سائرة.
- ٤١٣ اتفق الجميع على أنه لو أدرك معه ركعة بنى على الجمعة.
- ٤١٧ لا خلاف أن الجمعة لا تفعل بالبادية، و لا في مياه الأعراب.
- ٤١٨ لم ينقل فعل الجمعة من لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا إلا بسلطان.
- ٤٢٠ اتفق الجميع على أن من شرائط الجمعة جمع تنعقد بهم الجمعة سوى الإمام.
- ٤٢١ اتفقوا على أن من كان قاعداً في المسجد حتى ابتداء الخطبة لم يركع.
- ٤٢٣ جاز ذلك [التعدد في الجماعات] في العيد بالاتفاق.
- ٤٢٤ لو جاز في مسجدين جاز في ثلاثة و أربعة حتى يصلى في كل مسجد، و هذا ساقط بإجماع.
- ٤٢٨ لا خلاف في جواز فعل الأربع الركعات من صلاة النهار بتسليمة.
- ٤٢٩ اتفقوا على أنه لو لم يصل الإمام الجمعة حتى خرج الوقت صلى الظهر فاتتة.
- ٤٣٠ أنهم متفقون على أن دخوله في الجمعة ينقض الظهر.
- ٤٣٨ كل ذلك قد كان و رأيتهم قد اجمعوا على أربع تكبيرات.
- ٤٤٣ و قد حصل من اتفاق الجميع أن يوم النحر من المعلومات.



أبو خازم \* ٣٧٨  
 أبو داود السجستاني \* ٣٣١، ٣١  
 أبو الدرداء ٢٩٤  
 أبو ذر رضي الله عنه ١٢٦  
 أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ ٥٩٦، ٦  
 أبو زيد مولى عمرو بن حريث ١٣  
 أبو سعيد البرذعي \* ٨٨، ٧٣  
 أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ٢٠٥، ٤٥، ٤٣  
 ٤٨١، ٤٢١، ٢٤١  
 أبو طالب ٤٧٣  
 أبو عائشة (جليس لأبي هريرة) ٤٣٦  
 أبو العالية (رفيع بن مهران الرياحي) \* ٥٨٩، ١٠٧، ٥  
 أبو عمر غلام ثعلب \* ١٨٦، ١٣٣، ٧٩  
 أبو قتادة رضي الله عنه ٢٦١  
 أبو محذورة رضي الله عنه ٢١٣  
 أبو محمد الأنصاري (مسعود بن زيد) \* ٣١٨  
 أبو مسعود رضي الله عنه ٤٤٠  
 أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ٦٥٨، ٤٣٩، ١١١  
 أبو هريرة رضي الله عنه ٢٧٩، ٢٣٥، ٨١  
 ٥٦٨، ٤٧٧، ٤٣٦، ٣٢٦، ٢٩٧، ٢٨٥  
 أبو وائل \* ٧  
 أبو يوسف ٢٧، ٢٣، ٢١، ٤  
 ١٤٣، ١٣٤، ١٣٣، ١٠٥، ٩٧، ٥٣، ٤٥، ٢٨  
 ٢٢٠، ٢١٨، ١٨٢، ١٧٧، ١٧٢، ١٥٤، ١٤٨  
 ٣٣٧، ٣١٦، ٣٠٣، ٢٩٩، ٢٥٣، ٢٣١، ٢٢٣  
 ٤١٨، ٤٠٩، ٤٠٨، ٣٧٧، ٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٨  
 ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٠  
 ٤٤٤، ٤٤١، ٤٣٩، ٤٣٥، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠  
 ٤٧٤، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٤٨، ٤٤٦، ٤٤٥  
 ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٢٧، ٥٢٢، ٥١٤، ٤٩٧، ٤٧٥  
 ٥٦٠، ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٥٤، ٥٤٢، ٥٤٠، ٥٣٨  
 ٥٨٨، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٤  
 ٦٤٨، ٦٤٠، ٦٣٩، ٦٠٢، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٣  
 ٦٨٥، ٦٦٩، ٦٦١، ٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٤٩  
 ٧٠٠، ٦٩٧، ٦٩٥، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٨٧، ٦٨٦  
 ٧٣٠، ٧٢٨، ٧٢٧، ٧٢٦، ٧١٧، ٧٠٨، ٧٠٧  
 ٧٤٤، ٧٤٣، ٧٣٧

٣٨٥، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٧، ٣٧٦  
 ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٢، ٣٩٣، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦  
 ٤٣٣، ٤٣٠، ٤٢٤، ٤٢١، ٤١٨، ٤١١، ٤١٠  
 ٤٥٨، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤١، ٤٤٠  
 ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٤، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٥٩  
 ٤٨١، ٤٧٩، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣  
 ٥٢٠، ٥١٤، ٥١٣، ٥٠٩، ٥٠١، ٤٨٩، ٤٨٤  
 ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٣، ٥٢٧، ٥٢٢  
 ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٤، ٥٥٢  
 ٥٧٤، ٥٧١، ٥٦٨، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٤، ٥٦٣  
 ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٥، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٤  
 ٦٢٨، ٦٢٥، ٦٢٠، ٦١٥، ٦١٢، ٦٠٥، ٦٠٤  
 ٦٤٢، ٦٤٠، ٦٣٩، ٦٣٧، ٦٣٦، ٦٣٣، ٦٣٠  
 ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤٣  
 ٦٦٦، ٦٦٢، ٦٦١، ٦٦٠، ٦٥٩، ٦٥٥، ٦٥٤  
 ٦٨٠، ٦٧٩، ٦٧٨، ٦٧٧، ٦٧٢، ٦٧٠، ٦٦٩  
 ٦٨٨، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٨٥، ٦٨٤، ٦٨٣، ٦٨٢  
 ٦٩٨، ٦٩٧، ٦٩٦، ٦٩٥، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٩٢  
 ٧٤٤، ٦٣١، ٧٢٢، ٧٠٢  
 أبو حنيفة، الإمام ٢٧، ٥، ٤، ٣  
 ١٣٣، ١١٣، ١٠٥، ٩٧، ٨٣، ٧١، ٦٨، ٥٦، ٤٥  
 ١٧٢، ١٦٠، ١٥٧، ١٥٤، ١٤٧، ١٤٥، ١٤٣  
 ٢٢٣، ٢٢٠، ٢١٨، ٢٠٨، ١٨٢، ١٧٩، ١٧٧  
 ٣١٦، ٣١٢، ٣٠٥، ٣٠٣، ٢٩٩، ٢٥٣، ٢٣١  
 ٣٦٣، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٣٧، ٣٢٣  
 ٤٢٦، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٠٩، ٤٠٨، ٣٧٨، ٣٧٧  
 ٤٣٩، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨  
 ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٤، ٤٤٢، ٤٤١  
 ٥٣١، ٥٢٧، ٥٢٢، ٥١٤، ٤٩٩، ٤٩٧، ٤٦٨  
 ٥٥٧، ٥٥٦، ٥٥٤، ٥٥٢، ٥٤٤، ٥٤٢، ٥٤٠  
 ٥٧٥، ٥٧١، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٠  
 ٦٣٩، ٦٠٢، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٣، ٥٨٤، ٥٧٦  
 ٦٦٦، ٦٦٢، ٦٦١، ٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٤٠  
 ٦٩٣، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٨٥، ٦٨٤، ٦٨١، ٦٦٩  
 ٧١٣، ٧٠٨، ٧٠٧، ٧٠٠، ٦٩٧، ٦٩٥، ٦٩٤  
 ٧٣٢، ٧٢٨، ٧٢٧، ٧٢٦، ٧٢١، ٧٢٠، ٧١٧  
 ٧٤٤، ٧٤٣، ٧٣٧

١٧٣، ١٩١، ٢١٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٩٣	٤١٩	سعد بن خيشمة رضي الله عنه *
٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢١، ٣٣٩	٤٦٩	سعد بن الربيع رضي الله عنه
٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٨٣	٤٦٨	سعد بن معاذ رضي الله عنه
٣٨٥، ٣٨٩، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٩٩، ٥١٢، ٥٤٨، ٥٥٢	٥٨٩، ١١٥	سعید بن جبیر *
٥٧٣، ٦٠٩، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٦، ٦٢٠، ٦٢٦، ٦٢٧	٤٣٦	سعید بن العاص رضي الله عنه
٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٥٠، ٦٧٠	٢٦٣، ١١٥، ١٠٧	سعید بن المسيب *
٦٧٣، ٦٧٤	٤٣٦، ٢٧٩	
١٥٦	٤٨٩	سفيان الثوري
١٥٥	٥٠٠	سفيان بن عبد الله الطائفي رضي الله عنه
٣٣١	٢١٧	سلمة بن الأكوع رضي الله عنه
عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس،	٦٢٣، ٦٢٢، ٥٩١	سلمة بن صخر رضي الله عنه
أبو محمد	٤٢٢، ٤٢١	سليك الغطفاني رضي الله عنه *
١٥٩، ١٥٨، ١٥٧	٣٣٨، ١٦، ٦	سليمان بن أحمد الطبراني
٣٥٧	٤١٧	سليمان بن يسار *
٥٧٩	١٢٤	سهل بن سعد رضي الله عنه
عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ٢٠٦، ٤٣٦، ٥٦٨	٤٩٠، ٤٤٩، ٢٧٣	الشافعي
٦٨٧	٤٩٩، ٥٠٩، ٥٣٢، ٦١٧	
عبد الله بن زيد	١٦١	شريح بن الحارث الكندي *
٢١٢ - ٢١٣	١٠٧	شعبة
٦٧٣، ٥٤٥	٤٣، ١٠٨، ١١٥	الشعبي *
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ٤، ٦، ٣٥، ١١١	٥٤٦، ٥٤٠، ١٦١	
١١٥، ١٢١، ١٢٤، ١٦١، ١٦٦، ١٧٤، ٢٠٦، ٢٣٦		صاحب صدقة بني زريق
٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٢٦، ٣٤٠، ٣٧٤، ٣٨٤	٥٩٠	{فروة بن عمرو رضي الله عنه}
٣٩٧، ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٧٨، ٥٠٩، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٦١	٥٩١	الصدائي {زياد بن الحارث الصدائي}
٥٨٩، ٥٩٥، ٦٣٥، ٦٥٥، ٦٨٧، ٦٨٩، ٧١١، ٧٢٠		صفية بنت أبي عبيد زوجة ابن عمر
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ٥١، ٧٤، ١١٢	٧١٤، ٤١٦، ٤٠٤	رضي الله عنهما
١٢١، ٢٠٩، ٢٦٢، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٢٦، ٣٤٢	٤٣	طاوس *
٣٩٧، ٤٠٦، ٤١٤، ٤٤٢، ٤٨٢، ٤٩١، ٥٠٩، ٥٤٦	٤٧٨	طلحة بن عبد الله بن عوف
٥٦١، ٥٨٨، ٦٣٤، ٦٤٧، ٦٥٥، ٦٨٧، ٦٨٩	١٢١، ١٦٠، ١٦٦	عائشة رضي الله عنها:
عبد الله بن عمرو	٢٠٦، ٢٠٧، ٣٨١، ٣٩٨، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢	
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٥، ١٩، ٧٤، ٨١	٤٨٦، ٥٠٩، ٥٤٦، ٥٦٨، ٥٧٧، ٥٩٠، ٦٢٦	
١١١، ١١٢، ١١٤، ١٢٠، ١٦٦، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٦	٦٥٥، ٦٨٩، ٦٩٦، ٧٠٤، ٧١٠، ٧١٨، ٧٤٤	
٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣١٧، ٣٢٦	٥١٣، ٤٧١	العباس
٣٤٢، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٨٤، ٣٩٨، ٤٢٠، ٤٣٦	١١٧	عبد الأعلى
٤٤٠، ٤٤٢، ٤٧٣، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٤، ٥٠٩، ٥٤٥		
٥٦٨، ٦٤٨، ٦٥٨، ٦٨٧		
عبد الله بن المغفل رضي الله عنه ٢٣٥، ٤٦٠	٦، ١٣، ٢٤، ٤٧	عبد الباقي بن قانع
٥٧٩	٥١، ٦١، ٧٦، ٨٥ - ٨٧، ٩١، ١٠٦، ١٣٠، ١٣١	
عبادة بن الصامت		
٢٨٥، ٣١٨، ٦٧٨		

فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها * ١٠٢، ١٢٦،	عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن، الكرخي. ٧، ٢٣،
١٦٩، ١٦٤	٢٨، ٥٦، ٧٣، ٨٨، ١٠٥، ١٤٤، ١٤٥، ١٩٢،
فاطمة الزهراء رضي الله عنها. ٤٧٢	٢٢، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٧٣، ٣١٨، ٣٣٨،
الفضل بن عباس رضي الله عنهما ٧٠٩، ٤٧١	٣٥٢، ٣٧٨، ٤٠٠، ٥٠٦، ٥١٥، ٥٢١، ٥٥٧،
القاسم بن محمد * ٥٤٦، ٢٦٢	٥٦٠، ٥٨٤، ٥٨٥، ٧٣١،
قتادة ٤٣٦، ٤١٤، ١٠٧	عثمان بن أبي العاص الثقفي * ١٧٤، ٣٤٠، ٦٧٨،
قتيبة بن سعيد * ٣١	عثمان بن عفان رضي الله عنه ٢٨٥، ٣٩٧، ٤٨٢،
قيس بن سعد. ٥٦٨	٤٩١، ٥٠٢، ٥٦٨، ٥٩٣، ٥٩٦،
ليلى بنت قانف الثقفية رضي الله عنها ٤٦١	عثمان بن مظعون رضي الله عنه. ٤٧٦
مالك بن أنس الإمام ٣٤٧، ٢٦٧، ١٦٦	عروة. ١١٩
٥١٩، ٥١٣، ٤٤٩	عطاء * ٥٤٦، ٤٥، ٤٣
٥٧٩، ٥٦١، ٥٣٢	عكرمة (مولى ابن عباس) * ٤
٦١٧، ٦٠٦	علقة * ٣١٧، ٢٩٤، ٤٢
مالك بن الحويرث رضي الله عنه ٢٢٠	علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ٤٣، ٤٥، ٧٨، ٨١،
مالك بن نويرة * ٥١٨	٨٧، ١٠٥، ١١١، ١١٤، ١٦٦، ٢٤٨، ٢٦١، ٢٨٣،
الميرد [أبو العباس محمد بن يزيد] * ٧٩	٢٨٥، ٢٩٧، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٤٠، ٤١٦، ٤٢٣،
مجاهد * ٢٧٩، ٢٤٧، ٢١٧	٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣،
٦٧٣، ٥٧٧، ٥٢٧، ٣١٧	٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢،
محمد بن أبي حفص. ٨٦	٥٠٩، ٥٤٠، ٥٦٨، ٦٣٥، ٦٤٨، ٦٥٥، ٦٩٤،
محمد بن اسحاق. ٤٥٢	٧١٥، ٧٤٥، ٧٤٦،
محمد بن بكر البصري. ١٤٦، ١٠٦، ٧	علي بن محمد الأنطاكي. ٣٢
٢٦٩، ٢٥٧، ٢٥٢، ٢١٨، ١٩٦، ١٩٠، ١٨٣، ١٤٨	علي بن المديني * ١١٩
٢٧٦، ٢٩١، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢،	عمار بن ياسر: ٢٠٩، ١٢٩، ١١٤
٣٤٤، ٣٥١، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٣،	٣٥٥، ٣٨٢، ٤٣١،
٤٢٦ - ٤٢٧، ٤٣٦، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٨٥،	عمر رضي الله عنه. ٢٥، ١١١، ١١٢،
٥٠٣، ٥٤٦، ٥٤٨، ٦٢٦، ٦٤٧، ٦٧٣،	١١٤، ١٦٠، ١٧٤، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٣، ٢١٩،
محمد بن الحسن الشيباني ٢٧، ٢٣، ٤٠١	٢٣٣، ٢٥٦، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٧٢، ٣٧٠،
٤٥، ٩٧، ١٠٥، ١٤٣، ١٥٤، ١٦١، ١٧٢، ١٨٢،	٣٩٦، ٣٩٨، ٤٣١، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٥٦، ٤٨٢،
٢١٨، ٢٣١، ٢٥٣، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٣٧، ٣٥٨،	٤٨٣، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥٠٩، ٥٣٤،
٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٧، ٤٠٩، ٤٠٨،	٥٤٠، ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٦١، ٥٦٨، ٥٧٨، ٥٧٩،
٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٩،	٥٨٩، ٥٩٣، ٦٤٨، ٦٥٦، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧١٣،
٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٠،	٧١٨،
٤٦٨، ٤٦٩، ٤٩٧، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٧،	عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ١٨٧
٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٦،	عمران بن حصين رضي الله عنه ١٢، ١١٥، ٣٣٩،
٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨٧، ٥٨٨،	٣٩٦، ٤٥١،
٦٠٠، ٦٠١، ٦٣٩، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦١، ٦٦٢،	٢٩٣
٦٦٩، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٧،	عمرو بن ميمون

٣٤٤، ٣٤٣	وكيع.	٧٢٠، ٧١٧، ٧١٢، ٧٠٨، ٧٠٧، ٧٠٢، ٧٠١
٤٨٩	يحيى بن آدم	٧٤٤، ٧٤٣، ٧٣٧، ٧٣٠، ٧٢٨، ٧٢٧، ٧٢٦، ٧٢١
٢١٦، ١١٨، ١١٦	يحيى بن معين *	محمد بن الحسن بن شيرويه الأسترايادي ٣٢،
٥٧٨	يرفأ غلام عمر	٤٩١. محمد بن الحنفية.
٦٠٢	يزيد رضي الله عنه	٥٢١. محمد بن سماعة.
٤٨٤، ٤٧٦	يزيد بن المكلف.	٤٢. محمد بن سيرين *
١٣	يعقوب بن شيبه *	محمد بن العباس بن مهرويه، أبو بكر، الرازي. ٢٨٠،
٣٩٦	يعلى بن منية.	٢٨١،
٥٨٤	يونس النحوي *	٢٧٩. محمد بن كعب القرظي *
		محمد بن يعقوب، أبو العباس، الأصم. ٨، ١٠٠،
		٦٥٦، ٢٤٣
		٢٨٣. المختار الكذاب.
		٣١٨. المخدجي [رفيع أبو رفيع] *
		٤٢١، ٣٠١، ١١٩. مروان
		٤٧٧
		مسروح مؤذن عمر رضي الله عنهما * ٢١٩
		٤٣٦. مسروق رضي الله عنه
		٢٤٩. مصعب بن سعد بن أبي وقاص *
		٤٦٥، ٤١٩. مصعب بن عمير *
		٥٠١، ٣٥٤، ٣١٤. معاذ بن جبل رضي الله عنه
		٥٨٩، ٥٨٢، ٥٨٠، ٥٤١، ٥٢٩، ٥١٧
		٢٠٥. معاذ بن عفراء رضي الله عنه.
		٢٤٣، ٢٠٦. معاوية رضي الله عنه.
		٦٠٢. معن بن يزيد
		٢٥٦، ٢٤٤. المغيرة (عن النخعي)
		٥٥٩، ١٩٠. المغيرة بن شعبه رضي الله عنه.
		٩٠. المقداد رضي الله عنه.
		٥٤٦. مكحول *
		٥٧٩، ٥٧٨. موسى بن طلحة *
		١٦٠. ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها.
		٧٣٦. ناجية بن جندب.
		٤٠٤. نافع
		٤٨٠، ٤٧٦. النجاشي *
		٤٠٨. هارون الرشيد.
		٢٧. هشام [بن عبيد الله الرازي] *
		٢٤٤. وائل بن حجر رضي الله عنه
		٤٥٢، ٤٢٠، ٤١٩، ٣١. الواقدي.

## (٦) فهرس الكتب الواردة في المتن

١٧	أحكام القرآن لإسماعيل بن اسحاق القاضي.
٧١٧، ٥٥٨، ٥٢٠، ٧١	الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني
	الأصول = كتب الأصول.
٧١٧، ٦٩٥، ٦٠١	الإملاء، لأبي يوسف
١١٦	التاريخ، ليحيى بن معين
٧١٧، ٥٥٨	الجامع الصغير لمحمد بن الحسن
٧١٢، ٤٦٩	الزيادات لمحمد بن الحسن
٣٤٣	سنن أبي داود
٦٦٦	شرح كتاب المناسك لمحمد بن الحسن، تأليف: الجصاص
	شرح مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد
١	ابن محمد بن سلامة الطحاوي الأزدي.
١٣	الطبقات لابن قانع
٣١٢	غير الأصول = كتب رواية النوادر
٧٠٢	كتاب المناسك لمحمد بن الحسن
٦٥٣، ٣١٢، ١	كتب الأصول = كتب ظاهر الرواية
١٢٢، ١٠٨، ٧٨، ٥٧، ٢١	مسائل الخلاف للجصاص
٥٤٩، ٤٤٦، ٢٨٤	

## (٧) فهرس الأشعار

٦٦	فعمدا على عين تيممت مالكا	وإن تك خيلي أصيب صميمها
٥٨٤	وفق العيال فلم يترك له سيد (الراعي)	أما الفقير الذي كانت حلوته
٧٥	و ليست كأخرى سمعها لم يوقر	إلى هامة قد وقر الضرب سمعها

## (٨) فهرس شرح الفوامض

٣٦٦	(خ ل ل) متخلل	٣٦٦	(أ ذ ي) الأذى
٤٥٩، ٩١	(خ و ص) الخوص	٦٢٦	(أ ر ب) أرب
٢٥٠	(د ب ح) التدبيح	٥٩	(أ د م) الأديم
١٨٣، ١٧٧	(د ل ك) الدلوك	٥٩	(أ ه ب) الإهاب
٥٣٤	(د ل و) دالية	٢٥٧	(أ و ي) أوى
٥١٧، ٥٠١	(ر ب و) الربى	٩٣	(ب ر أ) الاستبراء
٣٦٢	(ر ج س) الرجس	٨٨	(ب ش ر) البشرة
٢١٢	(ر ج ع) الترجيع	٢٥٧	(ب ه م) بهمة
٧٦	(ر ج ل) الرجل	٦٣٢	(ب ي غ) تبغ
٤١٦	(ر س ث ق) رُستاق	٥٦٦	(ت و ي) تاوى
٥٥٣	(ر ك ز) الركاز	٦٩١	(ث ج ج) الشج
٣٦٢	(ر ك س) ركس	٤٦٤	(ث ع ب) يشعب
٩٥	(ر م م) الرمة	٤٢٣	(ج ب ن) الجبانة
٣٢٠	(ز م ر) المزامير	٥٢٠	(ج ب هـ) الجبهة
٤٦٠	(س ح ل) سحولية	٤٥٦	(ج د ح) مجدح، مجاديع
١٩٦	(س ف ر) الإسفار	٧٤٥	(ج ل ل) التجليل
٢٨٠	(س ك ت) السكوت	٢٦	(ج م م) الجمّة
٥٦	(س ل خ) السلخ	٦	(ج و ز) الإجازة
٥٣٤	(س ن ي) السانية	٦٥٢	(ج و ف) الجائفة
٥٢٧	(س ي ح) السيح	٤٦	(ح ب ب) الحب
١٨٧، ١٨٦، ١٨٥	(ش ف ق) الشفق	٤٥٩	(ح ر ض) الحرّض
٥٩٧	(ش ي ن) شين	٧٣٥	(ح ص ر) الإحصار
١٣٣	(ص ع د) الصعيد	٦٨٨	المحصر
١٢٠	(ط ب ق) التطبيق	١٥٧	(ح ي ض) المحيط
٥٢٣	(ط و ل) الطيل	٢٣٢	(ح ي ن) حين
٥٨١	(ع ج ف) عجفاء	٣٠٦	(خ د ج) الخداج
٣٠	(ع ذ ر) العذرة	٥٩٧	(خ د ش) خدش
٧٤٥	(ع ر ف) التعريف	٣٨٠	(خ د ع) المخدع
٥٣٦	(ع ص ف ر) العصفر	٩١	(خ ر ص) الخرص
٥٨٢	(ع ف ر) معافر	٢٧٧	(خ ش ع) الخشوع
٣٥٧	(ع ق ص) العقاص	٩	تخصيص العلة
٥١٨	(ع ق ل) عقّال	٣٦٦	(خ ص ف) مستخصف
٣٦٥	(غ ر ب) الغرايب	٣٦٦	(خ ل خ ل) متخلخل

١٨٣	( غ س ق )	غسق الليل
١٩٦	( غ ل س )	التغليس
٩١	( غ و ط )	الغائط
٥٢٧	( ف ت ح )	الفتح
٥٤٨	( ف ت خ )	فتحة
٩		قحوى الخطاب
٢٧٢	( ف ر ض )	الغرض
٦٩٧	( ف ر ق )	مفرق
٤٥٩	( ق ر ح )	القراح
٥٣٦	( ق ر ط )	القرطم
١٧٢	( ق ص ص )	القصة البيضاء
٩٩	( ق ص ع )	تقصع
٢٦٠	( ق ع ي )	الإقعاء
٥٥٤	( ق ي ر )	القيبر
٣٥٧	( ك ت ف )	المكتوف
٣٦٦	( ك ث ف )	الكثيف
٥٩٧	( ك د ح )	كدح
٥٢٠	( ك س ع )	الكسعة
٥٥٨	( ك ن س )	تكنس
٣٢٠	( ك و ب )	الكوبة
١١١	( ل م س )	الملاسة
٢٦	( ل م ع )	لمعة
٥١٧، ٥٠١	( م خ ض )	الماخض
٥٢٣	( م ر ج )	المرج
٥٤٧	( م س ك )	مَسَكَةٌ
٥٩٤	( م ن ح )	تستمنح
٣٦٥	( م ي ن )	المين
٥٢٠	( ن خ خ )	النخة
٣٣٥	( ن س ي )	النسيان
٢٨٠	( ن ص ت )	الإنصات
٣٦٤	( ن ض ح )	النضج
٥٥٤	( ن ف ط )	النفط
٩	( ن ق ض )	المنافضة
٦٩٧	( و ب ص )	الوبيص
٧٦	( ي د )	اليد

## (٩) فهرس الجرح و التعديل

- ١٣ حديث ابن لهيعة مستقيم السند، لا نعلم أحدا طعن عليه في روايته أو اتهم بالكذب في نقله  
 ٣٣٠ ابن لهيعة يضعف  
 ٦٧٥ ابن لهيعة يخطئ كثيرا، ضعيف جدا عندهم.  
 ٣٢٤ أبان بن أبي عياش من يضعف  
 ٢١٧، ١٤ أبو جعفر (مؤذن مسجد العريان) مجهول، لا يدري من هو؟  
 ١٣ أبو زيد مولى عمرو بن حريث سمع ابن مسعود و أدرك جماعة من الصحابة  
 ٢١٧، ١٤ أبو المثني، مجهول، لا يدري من هو؟  
 ١١٨ - ١١٧ أبو موسى الخياط مجهول  
 ١١٩ اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ضعيف لا يشك في ضعفه.  
 وإن كان أصحابنا من أهل الحديث يضعفون الحارث بن وجبة فهو غير متهم في الرواية  
 ٨٧ فخره مقبول كأخبار غيره  
 ٢١٦ الحسن بن كسيب الحضرمي مجهول، لا ندري من هو؟  
 ١١٨ حفص بن عمر الصنعائي المعروف بالفرج عندهم ضعيف.  
 ٥٤ داود بن الحصين ضعيف، و هو لم يلق جابرا و لا أدركه.  
 أبو فزارة، راشد بن كيسان العبسي مشهور، كان أحد الزهاد،  
 ١٣ ممن نقل عنه الأئمة، و لم يطعن أحد منهم في نقله، و لا اتهمه برواية حديث يوجب تهمة.  
 ٥٩ "رواية" حديث ابن عمر « لا تنتفعوا من الميتة بشيء » غير معروف، و رواه مجهولون.  
 ١٤ زيد أبو عياش لا يدري من هو؟  
 ٣٧٤ سريع الخادم ليس بشيء، و حديثه منكر.  
 الأعمش شيخ، و أبو وائل شيخ، و سفيان عن منصور عن  
 ٣٤٤ - ٣٤٣ إبراهيم عن علقمة، هم فقهاء. (وكيع)  
 ٤٩٢ سفيان بن حسين أوهم في حديث  
 ٤٩٣ سليمان بن داود الخولاني، أبو داود الدمشقي ضعيف عندهم جدا.



## (١٠) فهرس شيوخ الجصاص

- ١- أبو بكر بن أحمد بن إبراهيم العطار ( شرح المختصر ج ١ )
- ٢- أبو سهل الزجاجي
- ٣- أبو الطيب بن شهاب
- ٤- أحمد بن خالد، أبو عبد الله، الحروري الرازي ( شرح المختصر ج ١ )
- ٥- أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عمرو الطبري.
- ٦- جعفر بن محمد بن أحمد بن الحكم، أبو محمد الواسطي، المؤدب.
- ٧- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي، الفارسي.
- ٨- الحسين بن علي، أبو علي، الحافظ، النيسابوري.
- ٩- دعلج بن أحمد بن دعلج، السجستاني، البغدادي.
- ١٠- سليمان بن أحمد الطبراني
- ١١- عبد الباقي بن قانع.
- ١٢- عبد الرحمن بن سيما بن عبد الرحمن، أبو الحسين، المجير.
- ١٣- عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، أبو محمد، الأصبهاني.
- ١٤- عبد الله بن محمد بن إسحاق، أبو القاسم، المروزي البغدادي.
- ١٥- عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن، الكرخي.
- ١٦- علي بن أحمد بن إسحاق، أبو الحسن البغدادي.
- ١٧- علي بن محمد بن أبي الفهم، التنوخي، الأنطاكي.
- ١٨- محمد بن أبي حفص.
- ١٩- محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه، أبو بكر، السدوسي.
- ٢٠- محمد بن بكر بن محمد بن داسة، أبو بكر، البصري.
- ٢١- محمد بن جعفر بن أبان.
- ٢٢- محمد بن الحسن بن شيرويه، الاسترآبادي
- ٢٣- محمد بن العباس بن مهرويه، أبو بكر، الرازي.
- ٢٤- محمد بن عبد الواحد، أبو عمر، الزاهد، غلام ثعلب.
- ٢٥- محمد بن عمر، أبو بكر، الجعابي، القاضي.
- ٢٦- محمد بن يعقوب بن يوسف، أبو العباس، الأصم، النيسابوري.
- ٢٧- مكرم بن أحمد بن محمد، أبو بكر، البغدادي.
- ٢٨- يوسف بن شعيب، أبو يعقوب المؤذن.

- ط: عام ١٤٠٠ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١١- الإشراف على مذاهب العلماء (المجلد الرابع)  
تأليف: أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المتوفى ٣١٨ هـ.  
حققه و قدم له و خرج أحاديثه: أبو حماد، صغير أحمد محمد حنيف.  
نشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- ١٢- الإشراف على مذاهب أهل العلم.  
للإمام الحافظ محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ٢٤١ - ٣١٨ هـ.  
تحقيق: محمد نجيب سراج الدين.  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ = ١٩٩٦ م. إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر.
- ١٣- الإصابة في تمييز الصحابة.  
تأليف: شهاب الدين، أحمد بن علي.  
[بذيله: الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر]  
دار الكتاب العربي - بيروت. (بدون تاريخ)
- ١٤- الأصل.  
للإمام الحافظ أبي عبد الله، محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى ١٨٩ هـ.  
تصحيح و تعليق: أبو الوفاء الأفعاني.  
طبعه: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الهند. الطبعة الأولى عام ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.
- ١٥- اصلاح المنطق.  
تأليف: أبي يوسف، يعقوب بن اسحاق السكيت، ١٨٦ - ٢٤٤ هـ.  
شرح و تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون.  
الطبعة الرابعة دار المعارف - القاهرة - مصر.
- ١٦- أصول السرخسي.  
تأليف: محمد بن أحمد السرخسي.  
تحقيق: أبو الوفاء الأفعاني.  
دار المعرفة - بيروت. (بدون تاريخ)
- ١٧- الاعتبار في النسخ و المنسوخ من الآثار.  
تأليف: الإمام الحافظ العلامة أبي بكر، محمد بن موسى الحازمي الهمداني، ٥٤٨ - ٥٨٤ هـ.  
تحقيق و تخريج و تعليق: الدكتور عبد المعطي أمين قلججي.  
الطبعة الثانية عام ١٤١٠ هـ، جامعة الدراسات الاسلامية - كراتشي.
- ١٨- اعلاء السنن.  
تأليف: ظفر أحمد عثمانى التهانوي، المتوفى ١٣٩٤ هـ.  
إدارة القرآن و العلوم الإسلامية - كراتشي. المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة.
- ١٩- الأعلام. [قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين]  
تأليف: خير الدين الزركلي  
الطبعة الثامنة يوليو ١٩٨٩ م دار العلم للملايين - بيروت - لبنان.
- ٢٠- الأم.  
للإمام أبي عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي. (معه مختصر المزني)  
تصحيح: محمد زهري النجار.

- دار المعرفة - بيروت. الطبعة الثانية عام ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م
- ٢١- الأموال.
- تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى ٢٢٤ هـ .  
تحقيق: محمد خليل هراس.
- الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٢- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف.
- تأليف: أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المتوفى ٣١٨ هـ .  
تحقيق: د. أبو حماد، صغير أحمد بن محمد حنيف. الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.  
دار طبية - الرياض.
- ٢٣- أنيس الفقهاء {في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء}
- تأليف: الشيخ قاسم القنوي، المتوفى ٩٧٨ هـ .  
تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.
- الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م. دار الوفاء - جدة.
- ٢٤- الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان
- تأليف: أبو العباس، نجم الدين بن الرقعة الأنصاري، المتوفى ٧١٠ هـ .  
تحقيق: الدكتور محمد أحمد اسماعيل الخاروف
- ط: دار الفكر - بيروت، عام ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .
- نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة.
- ٢٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع.
- تأليف: الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ملك العلماء، المتوفى ٥٨٧ هـ .  
دار الكتاب العربي - بيروت . الطبعة الثانية، عام ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- ٢٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد
- للإمام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد، بن رشد الحفيد ٥٢٠ - ٥٩٥ هـ .  
( يذيله: الهداية في تخريج أحاديث البداية )
- عالم الكتب - بيروت. الطبعة الأولى عام ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- ٢٧- البناية في شرح الهداية.
- تأليف: أبو محمد، بدر الدين، محمود بن أحمد ، العيني، المتوفى ٨٥٥ هـ .  
تصحيح: المولوي محمد عمر الرامغوري.
- الطبعة الأولى - بيروت، عام ١٤٠٠ هـ .
- ٢٨- التاريخ الصغير.
- تأليف: الإمام محمد بن اسماعيل البخاري.
- ٢٩- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.
- ٣٠- تاج التراجم في طبقات الحنفية.
- لأبي الفداء، زين الدين، قاسم بن قطلوبغا، المتوفى ٨٧٩ هـ .  
حققه و قدم له: محمد خير رمضان يوسف.
- دار القلم - دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.

- ٣١- التاريخ.  
تأليف: يحيى بن معين الغطفاني، المتوفى ٢٣٣ هـ.  
دراسة و ترتيب و تحقيق: د. أحمد نور سيف.  
نشر: مركز البحث العلمي و إحياء التراث الاسلامي - مكة.، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- ٣٢- تاريخ بغداد.  
تأليف: الحافظ أبي بكر، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .  
الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٣٣- تأويل مختلف الحديث.  
تأليف: أبي محمد، عبد الله بن مسلم ابن قتيبة ٢١٣ - ٢٧٦ هـ .  
صححه و ضبطه: محمد زهري النجار.  
مكتبة الكليات الأزهرية. طبعة عام ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.
- ٣٤- تحفة الفقهاء.  
تأليف: علاء الدين، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، المسرقندي، المتوفى ٥٣٩ هـ.  
تحقيق: الدكتور محمد زكي عبد البر.  
الطبعة الثانية. إدارة إحياء التراث الاسلامي - قطر، بدون تاريخ.
- ٣٥- تذكرة الحفاظ .  
لأبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى ٧٤٩ هـ .  
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. بدون تاريخ، مصورة عن طبعة حيدر آباد الأولى.
- ٣٦- ترتيب المسند.  
للإمام أبي عبد الله، محمد بن ادريس الشافعي.  
رتبه: محمد عايد السندي.  
تحقيق: يوسف علي الزواوي - عرت العطار.  
مكتب نشر الثقافة الاسلامية - القاهرة. الطبعة الأولى عام ١٣٧٠ هـ .
- ٣٧- تطور النقود في ضوء الشريعة الاسلامية مع العناية بالنقود الكتابية.  
تأليف: الدكتور أحمد حسن الحسني.  
دار المدني للطباعة و النشر و التوزيع - جدة. الطبعة الأولى عام ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م.
- ٣٨- التعليق المغني على سنن الدار قطني.  
تأليف: أبي الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي. [مطبوع بذييل سنن الدار قطني].
- ٣٩- تفسير الجلالين.  
العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، و العلامة جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.  
( و بذيله: لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي.)  
طبعة: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٤٠- تفسير القرآن العظيم.  
تأليف: الإمام أبي الفداء، الحافظ ابن كثير الدمشقي، المتوفى ٧٧٤ هـ .  
ضبط و تعليق: حسين ابراهيم زهران. الطبعة الثانية، عام ١٤٠٨ هـ . دار الفكر بيروت .
- ٤١- تقريب التهذيب.  
تأليف: الامام الحافظ شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ هـ - ٨٥٢ هـ .

- تحقيق: محمد عوامه.
- نشر: دار الرشيد - حلب - سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- ٤٢ - تكملة المجموع للنووي.
- كمله: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى: ٦٨٦ هـ .
- (مطبوع مع المجموع).
- ٤٣ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.
- للإمام أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢ هـ .
- تصحيح: السيد عبد الله هاشم اليماني.
- ٤٤ - تهذيب التهذيب.
- للإمام شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى ٥٨٢ هـ .
- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- ٤٥ - تهذيب السنن.
- تأليف: أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر، الشهير بابن القيم الجوزية.
- مطبوع بذييل مختصر سنن أبي داود للمنذري، و معالم السنن للخطابي.
- تحقيق: محمد حامد الفقي.
- مكتبة السنة المحمدية - القاهرة .
- ٤٦ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن.
- تأليف: أبي جعفر، محمد بن جرير الطبري، المتوفى ٣١٠ هـ .
- مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية عام ١٣٧٣ هـ .
- ٤٧ - الجامع الصحيح و هو سنن الترمذي.
- تأليف: أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة، المتوفى ٢٩٧ هـ .
- تحقيق و شرح: أحمد محمد شاكر، الجزء ١-٢ .
- ؛ ؛ ج ٣: محمد فؤاد عبد الباقي.
- تحقيق ج ٤-٥: كمال يوسف الحوت.
- نشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م.
- ٤٨ - الجامع الصغير.
- للإمام المجتهد الرباني، أبي عبد الله، محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى ١٨٩ هـ .
- ( بذييله: شرحه النافع الكبير لأبي الحسنات، عبد الحى اللكنوي ١٢٦٤ - ١٣٠٤ هـ .
- الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، عالم الكتب - بيروت .
- ٤٩ - الجامع لأحكام القرآن.
- تأليف: أبي عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي.
- نشر: دار الفكر . بدون تاريخ.
- ٥٠ - الجرح والتعديل.
- ابن أبي حاتم الرازي.
- دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٣٧١ هـ .
- ٥١ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية.
- تأليف: أبي محمد، عبد القادر بن محمد، القرشي، الحنفي ٦٩٦ - ٧٧٥ هـ .

- تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو .  
 طبعة: عيسى البابي الحلبي. عام ١٣٩٩ هـ .
- ٥٢- الجواهر النقي في الرد على البيهقي.  
 تأليف: علاء الدين بن علي المارديني، الشهير بابن التركماني. المتوفى ٧٤٥ هـ .  
 ( مطبوع بذييل السنن الكبرى للبيهقي ).
- ٥٣- حاشية رد المحتار على الدر المختار.  
 تأليف: محمد أمين، الشهير بابن عابدين.  
 مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.  
 [ معه: حاشية قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار. لسيد محمد علاء الدين أفندي، نجل المؤلف ].
- ٥٤- حاشية السندي على سنن النسائي.  
 تأليف: أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي، المتوفى ١١٣٨ هـ .  
 ( مطبوع بذييل سنن النسائي ).
- ٥٥- الحجة على أهل المدينة.  
 تأليف: الإمام، الحافظ، أبي عبد الله، محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى ١٨٩ هـ .  
 تحقيق: العلامة السيد مهدي حسن الكيلاني القادري.  
 عالم الكتب - بيروت. الطبعة الثالثة عام ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .
- ٥٦- حروف المعاني.  
 صنفه: أبو القاسم، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، المتوفى ٣٤٠ هـ .  
 حققه: الدكتور علي توفيق الحمد.  
 مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى عام ١٤١٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- ٥٧- حلية الأولياء و طبقات الأصفياء .  
 تأليف: أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني، المتوفى ٤٣٠ هـ = ١٠٣٨ م.  
 نشر: دار الفكر - بيروت.
- ٥٨- الخراج.  
 تأليف: يحيى بن آدم القرشي، المتوفى ٢٠٣ هـ .  
 تصحيح و شرح: أحمد محمد شاكر، أبو الأشبال.  
 الطبعة الثانية. بدون تاريخ. مكتبة دار التراث - القاهرة.
- ٥٩- الخراج.  
 تأليف: أبي يوسف، يعقوب بن ابراهيم، القاضي ١١٣-١٨٢ هـ .  
 تحقيق و تعليق: د. محمد ابراهيم البنا.  
 دار الإصلاح للطبع و النشر و التوزيع - مصر. ( بدون تاريخ ).
- ٦٠- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال.  
 للحافظ الفقيه، صفي الدين، أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، اليمني، المتوفى بعد ٩٢٣ هـ .  
 قدم له و اعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة.  
 الطبعة الرابعة عام ١٤١١ هـ ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.
- ٦١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية.  
 تأليف: الإمام الحافظ، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢ هـ .

صححه وعلق عليه: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.  
نشر: دار المعرفة - بيروت. (بدون تاريخ).

٦٢- دلائل النبوة.

تأليف: أبي نعيم، أحمد بن عبد الله، الأصبهاني، المتوفى ٤٣٠ هـ.  
تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي - عبد البر عباس.

دار النفائس - بيروت. طبعة عام ١٤٠٦ هـ.

٦٣- دلائل النبوة و معرفة أحوال صاحب الشريعة.

تأليف: أبي بكر، أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٤ - ٤٥٨ هـ.  
تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي.

دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥ هـ.

٦٤- ذكر أخبار أصبهان.

تأليف: الإمام الحافظ، أبي نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني.  
ط: لندن. عام ١٩٣٤ م.

٦٥- زاد المعاد في هدي خير العباد.

تأليف: الإمام، شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر، الزرعي الدمشقي، المعروف بابن القيم الجوزية ٦٩١ هـ - ٧٥١ هـ

تحقيق و تخريج و تعليق: شعيب الأرنؤوط و عبد القادر الأرنؤوط .

الطبعة الثالثة عشر عام ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م ، مؤسسة الرسالة، و مكتبة المنار الاسلامية - بيروت.

٦٦- زهر الربى على سنن النسائي المجتبى.

تأليف: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المتوفى ٩١١ هـ.  
( مطبوع بذييل سنن النسائي المجتبى ) .

٦٧- سنن ابن ماجه.

تأليف: الحافظ، أبي عبد الله، محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، المتوفى ٢٧٥ هـ.  
تحقيق و ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.

طبعة مصورة بدون ذكر الناشر و التاريخ .

٦٨- سنن أبي داود.

الإمام، الحافظ، أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي.  
معه: "معالم السنن" للخطابي.

تحقيق و ترقيم: عزت عبيد الدعاس و عادل السيد.

نشر: دار الحديث - حمص - سوريا. الطبعة الأولى. ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٩ م.

٦٩- سنن الدار قطني.

تأليف: علي بن عمر الدار قطني، المتوفى ٣٨٥ هـ.

تحقيق و ترقيم: عبد الله هاشم اليماني.

بأسفله: "التعليق المغني على الدار قطني" للعظيم آبادي.

نشر: دار المحاسن - القاهرة. ١٣٨٦ هـ.

٧٠- سنن الدارمي.

للإمام الحافظ، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي، المتوفى ٢٥٥ هـ.

- حققه و خرج أحاديثه وفهرسه: فواد أحمد زمزلي - خالد السبع العلمي .  
الطبعة الأولى. عام ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م . دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٧٠- السنن الكبرى.  
تأليف: الحافظ، أبي بكر، أحمد الحسين بن علي، البيهقي، المتوفى ٤٥٨ هـ .  
( بذيله: الجوهر النقي ) .  
الطبعة الأولى عام ١٣٤٤ هـ، حيدر آباد الدكن - الهند.
- ٧١- سنن النسائي المجتبى.  
للحافظ أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي النسائي ٣٠٣ هـ .  
تحقيق و ترقيم و فهرسه: مكتب تحقيق التراث الاسلامي.  
دار المعرفة - بيروت. الطبعة الأولى عام ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٧٢- سير أعلام النبلاء .  
تأليف: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى ٧٤٩ هـ .  
إشراف على تخريج أحاديثه وتحقيقه: شعيب الأرنؤوط  
الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الثانية عام ١٩٨٢ م.
- ٧٣- السيرة النبوية.  
تأليف: أبي محمد، عبد الملك بن هشام الحميري، المتوفى ٢١٨ هـ .  
تحقيق: مصطفى السقا، ابراهيم الأبياري، عبد الحفظ سلمي.  
فهرسه: معروف زريق.  
الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م. دار الخير - بيروت.
- ٧٤- شرح أدب القاضي.  
شرح و إملاء: أبو بكر الجصاص.  
تحقيق: د. فرحات زيادة.  
نشر: الجامعة الأمريكية - القاهرة. الطبعة الأولى.
- ٧٥- شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن.  
تأليف: الجصاص.  
( مخطوط مصور )  
٧٦- شرح الزيادات.  
تأليف: الشيخ منصور بن محمد الأوزجندى، المعروف بقاضي خان.  
مصورة على الميكرو فلم ، الشريط رقم: ١٧٠ فقه حنفي، مكتبة مركز البحث العلمي و إحياء التراث الاسلامي  
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- ٧٧- شرح صحيح مسلم.  
تأليف: الإمام، أبو زكريا، يحيى بن شرف، النووي.  
دار الكتب العلمية - بيروت . تصوير عام ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م .
- ٧٨- شرح فتح القدير للعاجز الفقير.  
تأليف: الشيخ، الإمام، كمال الدين، محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري، المعروف بابن الهمام الحنفى،  
المتوفى ٦٨١ هـ .  
( معه: تكملة المسمى: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، للمولى شمس الدين، أحمد ، المعروف



- بقاضي زاده، المتوفى ٩٨٨ هـ . معه: الكفاية و العناية}. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٧٩- شرح الكوكب المنير.
- تأليف: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي، المعروف بابن النجار، المتوفى ٩٧٢ هـ .  
تحقيق: د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد.  
مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى.
- ٨٠- شرح مختصر الطحاوي.
- تأليف: أبو بكر الجصاص. (مخطوط مصور).
- ٨١- شرح مختصر الطحاوي.
- تأليف: علي بن محمد الأسبيجاني، المتوفى ٥٣٥ هـ . (مخطوط مصور).
- ٨٢- شرح معاني الآثار.
- للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد، الطحاوي ٢٢٩ - ٣٢١ هـ .  
تصحيح: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق.  
ترقيم و فهرسة: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي.  
الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م . عالم الكتب - بيروت.
- ٨٣- صحيح ابن خزيمة..
- تأليف: أبو بكر، محمد بن اسحاق بن خزيمة النيسابوري، المتوفى ٣١١ هـ .  
تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.  
المكتب الاسلامي - بيروت. الطبعة الأولى عام ١٣٩٩ هـ.
- ٨٤- صحيح البخاري.
- للإمام، أبي عبد الله، محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي.  
تحقيق و ترقيم: الدكتور مصطفى ديب البغا.  
نشر و توزيع: دار ابن كثير - دمشق و اليعامة - دمشق - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- ٨٥- صحيح مسلم.
- للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى ٢٦١ هـ .  
تحقيق و ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.  
نشر: فيصل عيسى البابي الحلبي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- ٨٦- الضعفاء الكبير.
- تأليف: أبي جعفر، محمد بن عمرو بن موسى، المكي، العقيلي.  
تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي.  
دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى عام
- ٨٧- الضعفاء و المتروكون (ضمن: المجموع في الضعفاء و المتروكين).
- تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى ٣٠٣ هـ .  
تحقيق: الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان.  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م. دار القلم - بيروت.
- ٨٨- طلبة الطلبة.
- تأليف: الشيخ، نجم الدين، أبو حفص، عمر بن محمد، النسفي، المتوفى ٥٣٧ هـ .  
مراجعة: الشيخ خليل الميس.  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م. دار القلم بيروت.

- ٨٩- عيون الأثر في فنون المغازي و الشمائل و السير.  
تأليف: الحافظ، أبي الفتح، محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري، المتوفى ٧٣٤ هـ .  
تحقيق و تخريج: د. محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو.  
الطبعة الأولى عام ١٤١٣ هـ . مكتبة دار التراث - المدينة المنورة - دار ابن كثير - بيروت.
- ٩٠- غريب الحديث.  
تأليف: أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى ٢٧٦ هـ .  
صنع فهارسه: نعيم زرزور.  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٩١- فتح الباري شرح صحيح البخاري.  
تأليف: الحافظ، أحمد بن علي بن شهاب ابن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢ هـ .  
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت. بدون تاريخ.
- ٩٢- الفصول في الأصول.  
للإمام، أحمد بن علي الرازي الجصاص، المتوفى ٣٧٠ هـ .  
دراسة و تحقيق: الدكتور عجيل جاسم النشمي  
نشر: وزارة الأوقاف و الشؤون الاسلامية - الكويت.  
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- ٩٣- الفصول في الأصول (أبواب الاجتهاد و القياس).  
لأبي بكر، أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، المتوفى ٣٧٠ هـ .  
تحقيق و تقديم و تعليق: د. سعيد الله القاضي.  
الطبعة الأولى عام ١٩٨١ م. المكتبة العلمية - لاهور.
- ٩٤- الفصول في سيرة الرسول.  
تأليف: أبي الفداء، الحافظ، اسماعيل بن كثير ٧٠١ - ٧٧٤ هـ .  
تحقيق: د. محمد عيد الخطراوي - محيي الدين مستو.  
الطبعة السادسة عام ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م، مكتبة دار التراث - بالمدينة المنورة - دار ابن كثير - بيروت.
- ٩٥- الفهرست.  
تأليف: أبو الفرج، محمد بن أبي يعقوب اسحاق النديم، المعروف بالوراق.  
تحقيق: رضا تجدد بن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني.  
الطبعة الثالثة عام ١٩٨٨ م . دار المسيرة (بدون ذكر البلد).
- ٩٦- القاموس المحيط .  
تأليف: العلامة، اللغوي، مجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المتوفى ٨١٧ هـ .  
تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .  
الطبعة الثانية عام ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٩٧- الكامل في ضعفاء الرجال.  
تأليف: أبو أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى ٣٦٥ هـ .  
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م ، دار الفكر - بيروت .
- ٩٨- كشف القناع عن متن الاقتناع.  
تأليف: منصور بن يونس بن ادريس البهوتي. فرغ من تأليفه سنة ١٠٤٦ هـ .

- راجعه وعلق عليه: الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال . استاذ الفقه و التوحيد بالأزهر الشريف .  
 دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع . طبعة عام ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
- ٩٩- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة.  
 تأليف: الحافظ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى ٨٠٧ هـ .  
 تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي .  
 مؤسسة الرسالة - بيروت . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- ١٠٠- كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي.  
 تأليف: الإمام، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، المتوفى ٧٣٠ هـ .  
 ضبط و تعليق و تخريج: محمد المعتصم بالله البغدادي.  
 دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٦ هـ = ١٩٩١ م .
- ١٠١- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون.  
 تأليف: مصطفى بن عبد الله، الشهير بـ "حاجي خليفة" و "كاتب چلبى" .  
 طبعة: عام ١٩٤٠ م = ١٣٦٠ هـ . - تركيا .
- ١٠٢- كيف تزكي أموالك.  
 تأليف: الدكتور عبد الله محمد الطيار.  
 الطبعة الأولى عام ١٤١١ هـ . دار الوطن للنشر - الرياض .
- ١٠٣- اللباب في الجمع بين السنة و الكتاب.  
 تأليف: الإمام، أبو محمد، علي بن زكريا المنبجي، المتوفى ٦٨٦ هـ .  
 تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد .  
 دار القلم - دمشق - الدار الشامية - بيروت .  
 الطبعة الثانية عام ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م .
- ١٠٤- لسان العرب.  
 تأليف: عبد الله بن محمد بن المكرم، المعروف بـ "ابن منظور الأفرقي" .  
 تحقيق الأساتذة: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي .  
 ( لم يذكر الطبعة و تاريخها ) ، دار المعارف - القاهرة .
- ١٠٥- المبسوط .  
 تأليف: محمد بن أحمد أبي سهل، أبو بكر، شمس الأئمة السرخسي، المتوفى ٤٨٢ هـ .  
 طبعة : دار المعرفة - بيروت . عام ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م .
- ١٠٦- مجالس ثعلب.  
 لأبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب ٢٠٠ - ٢٩١ هـ .  
 شرح و تحقيق: عبد السلام محمد هارون .  
 الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .
- ١٠٧- المجموع شرح المذهب.  
 تأليف: الإمام أبي زكريا، محيى الدين بن شرف النووي، المتوفى ٦٧٦ هـ .  
 كمله : السبكي ( ١٠ - ١٢ ) .  
 كمله : الشيخ محمد نجيب المطيعي المصري، المتوفى ١٤٠٦ هـ . ( ١٣ - ٢٠ ) .  
 دار الفكر - بيروت .

- ١٠٨- مجمع الزوائد و منبع الفوائد.  
تأليف: الحافظ، نور الدين، علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى ٨٠٧ هـ .  
دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية عام ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.
- ١٠٩- المحلى.  
تأليف: أبو محمد، علي بن أحمد، ابن حزم، المتوفى ٤٥٦ هـ .  
تحقيق: أحمد محمد شاكر.  
طبعة: دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ١١٠- مختصر الطحاوي.  
تأليف: الإمام، أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى ٣٢١ هـ .  
تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني.  
عنيت بنشره: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند.  
مطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٧٠ هـ .
- ١١١- المدونة الكبرى.  
للإمام، مالك بن أنس الأصبحي، المتوفى ١٧٩ هـ .  
ضبطه و صححه: الأستاذ أحمد عبد السلام.  
الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١١٢- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات.  
تأليف: الحافظ، أبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد، ابن حزم .  
( بذيله: نقد مراتب الإجماع لابن تيمية ).  
دار الكتب العلمية .
- ١١٣- المراسيل.  
تأليف: سليمان بن أشعث، أبو داود السجستاني .  
دراسة وتحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان.  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، دار القلم - بيروت.
- ١١٤- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله.  
تحقيق و دراسة: الدكتور علي سليمان المهنا.  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م ، توزيع : مكتبة الدار بالمدينة المنورة .
- ١١٥- مسائل الخلاف في أصول الفقه.  
تأليف: أبي عبد الله الحسين بن علي، الصيمري ٣٥١ - ٤٣٦ هـ .  
تحقيق و دراسة: راشد بن علي الحالى.  
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض لعام ١٤٠٤ - ١٤٠٥ هـ .
- ١١٦- المستدرک على الصحيحين.  
للإمام، الحافظ، أبي عبد الله، محمد بن محمد، الحاكم النيسابوري ٤٠٥ هـ .  
دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند عام ١٣٣٤ هـ .
- ١١٧- المسند.  
تأليف: الإمام، أحمد بن حنبل، المتوفى ٢٤١ هـ .  
طبعة: المكتب الإسلامي - بيروت.

١١٨- المسند.

تأليف: الإمام، أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى ٢٤١ هـ .

تحقيق و شرح: (١ - ١٥) الشيخ أحمد محمد شاكر.

(١٦ - ٢٠) الدكتور الحسيني ، عبد المجيد هاشم .

اشترك الدكتور أحمد عمر هاشم في الجزء ٢٠.

نشر: دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م . ( الجزء الأول)

والجزء ٢٠ : ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

١١٩- مشكل الآثار.

تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، المتوفى ٣٢١ هـ

طبعة: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الهند. عام ١٣٣٣ هـ.

تصوير دار صادر - بيروت.

١٢٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي.

تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي.

المكتبة العلمية - بيروت. (بدون تاريخ).

١٢١- المصنف.

تأليف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني ١٢٦ - ٢١١ هـ .

تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

المجلس العلمي - كراتشي. الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ .

١٢٢- المصنف في الأحاديث والآثار.

للإمام، الحافظ، أبي بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شعبة الكوفي العباسي، المتوفى ٢٣٥ هـ .

تقديم و ضبط : كمال يوسف الخوت.

دار التاج - بيروت. الطبعة الأولى عام ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م .

١٢٣- معالم السنن شرح سنن أبي داود.

تأليف: حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، أبو سليمان الخطابي، المتوفى ٣٨٨ هـ .

{ مطبوع بذييل سنن أبي داود. تحقيق: عادل السيد، عزت عبید الدعاس}.

١٢٤- معجم البلدان.

للشيخ، الإمام، شهاب الدين، أبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، المتوفى ٦٢٦ هـ .

تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي.

الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢٥- المعجم الصغير [الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني].

للحافظ أبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المتوفى ٣٦٠ هـ .

تحقيق و تخريج: محمد شكور محمود الحاج أمير.

نشر: المكتب الاسلامي - بيروت - دار عمار - عمان، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

١٢٦- المعجم الكبير.

للحافظ، أبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى ٣٦٠ هـ .

تحقيق و تخريج: حمدي عبد المجيد السلفي.

- نشر: وزارة الأوقاف - الجمهورية العراقية. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- ١٢٧- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.  
رتبه ونظمه: لفيف من المستشرقين.  
نشره: د. أ. ي. ونسبك. و. د. ي. ب. منسج.  
دار الدعوة - استانبول ١٩٨٨ م.
- ١٢٨- معجم المؤلفين.  
تأليف: عمر رضا كحالة.  
دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٢٩- المعجم الوسيط.  
مجمع اللغة العربية - القاهرة.  
قام بإخراج هذه الطبعة: د. إبراهيم أنيس، د. عبد الحليم منتصر، و عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد.  
الناشر: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع - استانبول - تركيا.
- ١٣٠- معرفة السنن والآثار.  
تأليف: أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى ٤٥٨ هـ.  
تحقيق: السيد أحمد صقر.  
إصدار: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. الجمهورية العربية المتحدة (مصر).
- ١٣١- معرفة السنن والآثار. (١ - ١٥ مع الفهارس).  
تأليف: أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى ٤٥٨ هـ.  
تحقيق: الدكتور (الطبيب) عبد المعطي أمين قلعجي.  
الطبعة الأولى عام ١٤١١ هـ، دار الوفاء - المنصورة - القاهرة.
- ١٣٢- المغني.  
تأليف: موفق الدين، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المتوفى ٦٢٠ هـ.  
تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو.  
هجر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ١٣٣- مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم.  
تأليف: أحمد بن مصطفى، الشهير به طاش كبرى زاده.  
تحقيق: كامل كامل بكري، و عبد الوهاب أبو النور.  
دار الكتب الحديثة - القاهرة.
- ١٣٤- مقدمة ابن الصلاح.  
تأليف: تقي الدين، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف به ابن الصلاح.  
طبعة: مصر عام ١٣٢٦ هـ.
- ١٣٥- المناسك (من الكافي)  
تأليف: محمد بن محمد بن أحمد، الحاكم، الوزير الشهير، أبو الفضل.  
[ طبع في كتاب "الأصل" للإمام، محمد بن الحسن الشيباني ليحل محل مناسك الأصل، و هو مفقود. تحقيق:  
أبو الوفاء أفغاني].
- ١٣٦- المؤطا.  
تأليف: أبي عبد الله، مالك بن أنس الأصبحي، عالم المدينة، المتوفى ١٧٩ هـ.

- رواية : محمد بن الحسن الشيباني.  
تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.  
الطبعة الثانية. (بدون تاريخ). المكتبة العلمية - بيروت.  
١٣٧ - المؤطا.
- تأليف: الإمام، مالك بن أنس. {رواية: يحيى المشي}.  
تحقيق و ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.  
نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م.  
١٣٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال.  
تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين الذهبي، المتوفى ٧٤٩ هـ.  
تحقيق: علي محمد البجاوي، و فتحة علي البجاوي.  
دار الفكر العربي. (بدون التاريخ و البلد).  
١٣٩ - ناسخ الحديث و منسوخه.  
تأليف: الحافظ، الإمام العالم أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، ٢٩٧ - ٣٨٥ هـ.  
تحقيق و تخريج: سمير أمين الزهيري.  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ هـ. مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.  
١٤٠ - النافع الكبير شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن.  
تأليف: عبد الحمي اللكنوي المتوفى ١٣٠٤ هـ. (بذيل الجامع الصغير).  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. عالم الكتب - بيروت.  
١٤١ - نتائج الأفكار في كشف الرموز و الأسرار "تكملة شرح فتح القدير".  
{بذيله: الكفاية و العناية و حاشية سعدني جلبي}.  
تأليف: مولانا، شمس الدين، أحمد بن قودر، المعروف بقاضي زاده افندي.  
نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.  
١٤٢ - نصب الرأية لأحاديث الهداية.  
تأليف: جمال الدين، أبي محمد، عبد الله بن يوسف الحنفي، الزيلعي، المتوفى ٧٦٢ هـ.  
معه حاشية: "بغية الأمل في تخريج الزيلعي".  
تحقيق و نشر: المجلس العلمي - كراتشي - باكستان، الطبعة الثانية.  
١٤٣ - نوادر الفقهاء.  
تأليف: الإمام، محمد بن الحسن التميمي الجوهري، المتوفى حوالي ٣٥٠ هـ.  
تحقيق: الدكتور محمد فضل عبد العزيز المراد.  
الطبعة الأولى عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، دار القلم - دمشق - الدار الشامية - بيروت.  
١٤٤ - النهاية في غريب الحديث و الأثر.  
تأليف: مجد الدين، أبي السعادات، المبارك بن محمد الجزري "ابن الأثير" ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ.  
تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناجي.  
عيسى البابي الحلبي و شركاه.  
١٤٥ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار، شرح منتقى الأخبار.  
تأليف: الشيخ، الإمام، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى ١٢٥٥ هـ.  
دار الكتب العلمية - بيروت. (تصوير) بدون تاريخ.

- ١٤٦- الهداية في تخرج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد).  
تأليف: الشيخ، أبي الفيض، أحمد بن محمد بن الصديق القماري الحسني ١٣٢٠ - ١٣٨٠ هـ.  
معد: بأعلى الصفحات: بداية المجتهد و نهاية المقتصد.  
لأبي الوليد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد ٥٢٠ - ٥٩٥ هـ.  
تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، و عدنان علي شلاق.  
نشر: عالم الكتب - بيروت . الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.



## فهرس الموضوعات

١ - ٤	المقدمة : أسباب اختيار الموضوع والشكر والتقدير ومنهج التحقيق
	<b>القسم الأول : دراسة عن الإمامين أبي جعفر الطحاوي و أبي بكر الجصاص</b>
	<b>الباب الأول : الإمام أبو جعفر الطحاوي</b>
	<b>الفصل الأول : عصر الإمام الطحاوي و حياته</b>
	المبحث الأول : عصر الإمام أبي جعفر الطحاوي
٧ - ٨	الحياة السياسية
٨ - ٩	الحياة الاجتماعية
٩	الحياة العلمية
	المبحث الثاني : حياة الإمام الطحاوي
١٠	أسمه و نسبه
١٠	مولده و وفاته
١٠ - ١١	أسرته
١١	نشأته
	<b>الفصل الثاني : رحلاته و شيوخه و تلاميذه و أخلاقه</b>
	المبحث الأول : رحلاته شيوخه و تلاميذه.
١٢	أ : رحلاته
١٢	ب : شيوخه
١٢ - ١٣	ج : تلاميذه
	المبحث الثاني : أخلاقه
١٣	أ : أدبه و تواضعه
١٣ - ١٤	ب : جرأته في الحق و شجاعته و نقاء سريرته
١٤	ج : زهده في الدنيا و صدعه بنصح الأمراء
	<b>الفصل الثالث : مؤلفاته و ثناء العلماء عليه</b>
١٤ - ١٨	المبحث الأول : مؤلفاته
١٨ - ٢٠	المختصر في الفقه و بيان أنه ثلاثة
٢٠ - ٢١	المطبوع من أي المختصرات الثلاثة؟

٢٢ - ٢١

المبحث الثاني: ثناء العلماء عليه

**الباب الثاني: الإمام أبو بكر الجصاص****الفصل الأول: عصر الإمام الجصاص**

٢٦ - ٢٤

المبحث الأول: الحالة السياسية

٢٦

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية والحضارية

٢٧ - ٢٦

المبحث الثالث: الحياة الدينية والعلمية

**الفصل الثاني: حياة الإمام الجصاص**

المبحث الأول: اسمه ونسبه، مولده ووفاته

٢٨

أ: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه

٢٨

ب: مولده ووفاته

٣٠ - ٢٩

المبحث الثاني: نشأته ورحلاته

المبحث الثالث: شيوخه

٣٥ - ٣٠

أ: شيوخه

٣٨ - ٣٥

ب: من عُد من شيوخه خطأ

٣٩ - ٣٨

المبحث الرابع: تدريسه

٤٠ - ٣٩

المبحث الخامس: تلاميذه

المبحث السادس: أخلاقه وصفاته

٤١ - ٤٠

أ: زهده وورعه

٤١

ب: علاقته بالحكام وحضه إياهم على الجهاد ونصرة الدين

٤١

ج: أدبه مع أهل العلم والفضل

٤٢

د: تواضعه

٤٤ - ٤٢

المبحث السابع: ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية

المبحث الثامن: آراؤه العقدية

ما نص عليه موافقا لجمهور أهل السنة والجماعة

٤٥ - ٤٤

أ: ترتيبه للخلفاء الراشدين

٤٥

ب: إثباته العصمة للأنبياء وتنزيهه إياهم عن المعاصي

٤٥

ج: القول بجواز الجهاد وإن كان أمير الجيش فاسقا

- د : رده على الفرق المنحرفة الضالة
- ٤٥ ١- رده على الشيعة الإمامية والرافضة
- ٤٦ ٢- رده على الجبرية
- ٤٦ ٣- رده على الطاعنين في الصحابة رضي الله عنهم
- ما خالف فيه اجتهاده رأي الجمهور
- ٤٧ - ٤٦ ١- السحر و حقيقته
- ٤٨ - ٤٧ ٢- رؤية الله تعالى في الآخرة
- ٥٥ - ٤٩ **الفصل الثالث: مؤلفات الإمام الجصاص**
- الفصل الرابع: شرح مختصر الطحاوي**
- ٥٧ - ٥٦ المبحث الأول : مختصر الطحاوي وأهميته
- ٥٩ - ٥٧ المبحث الثاني: شروح مختصر الطحاوي
- المبحث الثالث: زمن تأليف شرح الجصاص و مكانته و ميزاته
- ٥٩ أ : زمن تأليفه للشرح و مكانته
- ٦١ - ٥٩ ب: ميزات هذا الشرح
- ٦٢ - ٦١ المبحث الرابع: طريقة الجصاص و منهجه في الشرح
- المبحث الخامس: مصادر الشرح و استفادة من جاء بعده من شرحه
- ٦٣ - ٦٢ أ : مصادر شرح الجصاص
- ٦٤ - ٦٣ ب: استفادة من جاء بعده من شرحه
- ٦٥ - ٦٤ المبحث السادس: صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف
- ٦٧ - ٦٥ المبحث السابع: النسخ الخطية للكتاب

## القسم الثاني

### كتاب الطهارة

#### باب ما يكون به الطهارة

- ٣ لا تكون الطهارة إلا بالماء أو بالصعيد
- ٢١ - ٤ حكم الوضوء بالنبيد
- ٢٢ - ٢١ مسألة: الوضوء بالماء المغلوب وغيره
- ٢٨ - ٢٢ مسألة: الماء المستعمل و الوضوء به
- ٣٥ - ٢٨ مسألة: يتنجس الماء بوقوع النجاسة فيه إلا البحر

٤٢ - ٣٥	فصل: لا فرق في التنجس بين القلتين أو أكثر
٤٥ - ٤٣	مسألة: نزع عشرين دلوا بموت العصفورة
٤٥	يجب نزع جميع البثر بموت شاة
٤٧ - ٤٥	مسألة: موت ما ليس له نفس سائلة لا يفسد الماء
٤٨ - ٤٧	مسألة: موت السمك والجراد لا يفسد الماء
٤٨	مسألة: طهارة أثار ماكول اللحم
٤٨	مسألة: كراهة أثار ما لا يوكل لحمه
٥٢ - ٤٨	مسألة: حرمة أثار الدواب المحرم أكلها
٥٣ - ٥٢	مسألة: حكم أثار الدواب حكم لحومها
٥٥ - ٥٣	فصل: سور الخنزير و سائر السباع
٥٦ - ٥٥	السور المشكوك فيه
٥٧ - ٥٦	مسألة: لا تحري في الأواني فيما دون الثلاثة

### باب الآنية و جلود الميتة سوى الخنازير

٦٠ - ٥٨	دباغ الأدم يطهرها
٦٠	مسألة: لا يكره شيء من الإثناء غير الذهب و القضة
٦١ - ٦٠	مسألة: أجزاء الميتة التي لا دم فيها طاهرة

### باب السواك و سنة الوضوء

٦٢	السواك سنة يؤمر به تأديبا لا حتما
٦٨ - ٦٢	مسألة: لا تشترط النية للطهارة بالماء
٦٨	مسألة: يصلي المتطهر بطهوره ماشاء
٧١ - ٦٨	المسح مرة واحدة و الوضوء إلى ثلاث
٧٣ - ٧١	تقدير مسح الرأس بالناصية أو الربع
٧٥ - ٧٣	مسألة: حد الوجه في الوضوء، و الأذنان
٧٦ - ٧٥	مسألة: حد المرفقين و الكعبين
٧٨ - ٧٧	مسألة: فرض الرجلين الغسل
٧٨	مسألة: لا يجب موالاة و لا ترتيب في الوضوء
٨٤ - ٧٩	فصل: أدلة جواز ترك الترتيب
٨٤	مسألة: وجوب المضمضة و الإستنشاق في الغسل دون الوضوء
٨٨ - ٨٤	فصل: أدلة وجوبهما في الغسل

٨٨ - ٨٩

مسألة: لا يجوز للجنب والحائض قراءة القرآن ولا مس المصحف

**باب الإستطابة و الحدث**

٩٠ - ٩١

وجوب الإستنجاء من البول والغائط

٩١ - ٩٥

مسألة: يجرى الإستنجاء بكل ما أنقى ولا عدد في ذلك

٩٥ - ٩٩

مسألة: النجاسة اليسيرة المعفوة وإزالتها بغير الماء

٩٩ - ١٠٤

مسألة: خروج النجاسة من البدن مطلقا ينقض الوضوء

١٠٤ - ١٠٦

فصل: القيء ينقض الوضوء إذا كان ملاً الفم

١٠٦ - ١٠٨

مسألة: الإغماء والنوم ينقضان الوضوء

١٠٨ - ١١٤

مسألة: مس المرأة والذكر لا ينقض الوضوء

١١٤ - ١٢٢

فصل: حكم الوضوء من مس الذكر

١٢٣

مسألة: يقين الطهارة لا يزول بالشك

١٢٣ - ١٢٤

مسألة: وجوب الإغتسال بالإنزال من شهوة

١٢٤ - ١٢٥

مسألة: وجوب الغسل بالتقاء الختانين

١٢٥ - ١٢٦

وجوب الغسل على الحائض والنفساء عند انقطاع الدم

١٢٦ - ١٢٧

صفة الغسل

١٢٧

مسألة: أدنى ما يكفيه من الماء في الغسل والوضوء

١٢٧ - ١٢٨

مسألة: طهارة سور الإنسان

**باب التيمم**

١٢٩ - ١٣٢

مشروعية التيمم وكيفيته

١٣٣

مسألة: وجوب طهارة موضع الأرض الذي يتيمم منه

١٣٣ - ١٣٤

مسألة: ما يتيمم به

١٣٥

مسألة: لا يجمع الجريح بين التيمم والغسل

١٣٥ - ١٣٧

مسألة: بقاء التيمم ما لم يحدث أو يجد الماء

١٣٧ - ١٣٩

مسألة: إذا خاف العطش يتيمم ويحبس الماء

١٣٩ - ١٤٣

مسألة: وجود الماء قبل القعدة الأخيرة يبطل التيمم

١٤٣ - ١٤٥

مسألة: حكم وجود الماء بعد القعدة والمسائل الإثني عشرية

١٤٥ - ١٤٦

مسألة: المسح على الجباثر

١٤٦ - ١٤٨

مسألة: يصلي المريض بتيممه ما بقي العذر أو يحدث

**باب المسح على الخفين**

١٤٩ - ١٥٣

مدة المسح على الخفين

- مسألة: بدأ المسح في الإقامة تتحول مدته بالسفر وكذا العكس ١٥٤ - ١٥٣  
 مسألة: حكم المسح على الجورين ١٥٥ - ١٥٤  
 مسألة: الخرق في الخف قدر ثلاثة أصابع يمنع المسح ١٥٦ - ١٥٥  
 مسألة: كيفية المسح على القدمين ١٥٦

### باب الحيض

- ما يحل للرجل من إمرأته حائضاً ١٦١ - ١٥٧  
 مسألة: لا يقرب الحائض زوجها إلا بعد مضي أكثر الحيض أو الغسل ١٦٣ - ١٦١  
 مسألة: أحكام المستحاضة ١٦٥ - ١٦٣  
 فصل : المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ١٦٧ - ١٦٥  
 فصل : وجه اعتبار وقت الصلاة دون فعلها ١٦٨  
 مسألة: المستحاضة المبتدأة ١٦٩ - ١٦٨  
 مسألة: أقل مدة الحيض وأكثره ١٧٢ - ١٦٩  
 مسألة: الدم بألوانه في أيام الحيض، حيض ١٧٢  
 مسألة: صاحب العذر الدائم وحكم المستحاضة ١٧٣ - ١٧٢  
 مسألة: أقل مدة النفاس وأكثره ١٧٤ - ١٧٣

### كتاب الصلاة

#### باب الواقيات

- وقت الفجر والظهر ١٨٠ - ١٧٦  
 مسألة: وقت العصر ١٨٢ - ١٨٠  
 مسألة: أول وقت المغرب ١٨٢  
 مسألة: آخر وقت المغرب ١٨٥ - ١٨٢  
 فصل : مفهوم الشفق ١٨٧ - ١٨٥  
 مسألة: وقت العشاء ١٨٨ - ١٨٧  
 مسألة: الوقت المستحب للظهر ١٩٠ - ١٨٨  
 مسألة: الوقت المستحب للعصر ١٩٣ - ١٩٠  
 مسألة: الوقت المختار للمغرب ١٩٤  
 مسألة: الوقت المستحب للعشاء ١٩٦ - ١٩٤  
 مسألة: الوقت المستحب لصلاة الفجر ١٩٨ - ١٩٦  
 مسألة: الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ٢٠٤ - ١٩٨  
 فصل : الصلاة بعد الفجر والعصر ٢٠٨ - ٢٠٤

٢٠٨ - ٢٠٩	فصل : سجود التلاوة و صلاة الجنازة و الطواف و النذر في هذين الوقتين
٢٠٩	مسألة: لا قضاء على المغص عليه في أكثر من خمس صلوات
٢١٠ - ٢١١	مسألة: لا قضاء إلا على من أدرك وقت وجوب الصلاة عليه
٢١١	مسألة: الجمع بين الصلاتين صورة في يوم الغيم
	<b>باب الأذان و الإقامة</b>
٢١٢ - ٢١٤	صفة الأذان
٢١٤ - ٢١٨	مسألة: صفة الإقامة
٢١٨ - ٢٢٠	مسألة: لا يؤذن قبل دخول الوقت
٢٢٠	مسألة: يؤذن و يقيم المنفرد و إن لم يفعل يجزيه
٢٢١	مسألة: ما يجب على من سمع الأذان
	<b>باب استقبال القبلة</b>
٢٢٢	يصلّي الخائف حيث توجه
٢٢٢ - ٢٢٣	مسألة: التنفل على الدابة في الصلاة حيث توجهت
٢٢٣ - ٢٢٤	مسألة: حكم التطوع على الدابة في المصر
٢٢٤ - ٢٢٦	مسألة: قبلّة من يشاهد الكعبة عينها و قبلّة المجتهد جهة اجتهاده
٢٢٦	مسألة: حكم من صلى بتحر و لم يسأل عن جهة القبلة
	<b>باب صفة الصلاة</b>
٢٢٧ - ٢٢٩	تكبيرة الإفتتاح و النية و رفع اليدين حذاء الأذنين
٢٢٩ - ٢٣١	مسألة: وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت السرة
٢٣١ - ٢٣٣	مسألة: ثناء الإفتتاح و دعاؤه
٢٣٣	مسألة: التعوذ و إسراره
٢٣٣ - ٢٣٦	مسألة: المأموم مثل الإمام يسر بالتسمية
٢٣٦ - ٢٣٩	التسمية آية للفصل بين السور و ليس من الفاتحة
٢٣٩ - ٢٤١	مسألة: التأمين يخفونها
٢٤١ - ٢٤٢	مسألة: يقرأ الإمام و المنفرد سورة
٢٤٢	مسألة: يكبر للركوع و لا يرفع يديه
٢٤٣ - ٢٤٨	فصل : رفع اليدين في التكبير
٢٤٩ - ٢٥١	مسألة: صفة الركوع
٢٥١ - ٢٥٢	مسألة: التسبيح في الركوع
٢٥٢	مسألة: رفع الرأس من الركوع و ذكره التسميع

٢٥٣	فصل: التحميد عند الاعتدال قائما
٢٥٣	فصل: التحميد هل يقوله الإمام
٢٥٦ - ٢٥٤	مسألة: وصف الإنحطاط للسجود
٢٥٨ - ٢٥٦	مسألة: هيئة السجود
٢٥٨	مسألة: موضع اليدين في السجود و تسبيح السجود
٢٥٩ - ٢٥٨	الجلوس بين السجدين و جلسة الإستراحة
٢٦٣ - ٢٥٩	مسألة: وصف ما يفعله في الركعة الثانية و القعود للتشهد
٢٦٣	فصل: كيفية الجلوس للتشهد
٢٦٧ - ٢٦٤	مسألة: يختار من التشهد ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه
٢٦٨	مسألة: كيف النهوض من الثنتين
٢٦٩ - ٢٦٨	فصل: يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه
٢٧٢ - ٢٦٩	مسألة: التشهد ليس بفرض
٢٧٥ - ٢٧٢	مسألة: ليست الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة فرضا و تاركها مسيء
٢٧٥	مسألة: ثم يسلم عن يمينه و عن يساره
٢٧٧ - ٢٧٦	مسألة: ينوي بالتسليم الرجال و النساء و الحفظة
٢٧٨ - ٢٧٧	مسألة: أين يكون منتهى بصره أثناء الصلاة
٢٨٦ - ٢٧٨	مسألة: لا يقرأ المأموم خلف الإمام
٢٨٧ - ٢٨٦	مسألة: ما يسر فيها الإمام القراءة و ما يجهر
٢٩٠ - ٢٨٧	مسألة: يقرأ بالفاتحة في الآخرين و إن شاء سبح أو سكت
٢٩١	فصل: وجه جواز التسبيح
٢٩٤ - ٢٩١	مسألة: لا يقنت في غير الوتر
٢٩٩ - ٢٩٤	فصل: القنوت في الوتر سائر السنة و قبل الركوع
٢٩٩	مسألة: كيفية القنوت في الوتر
٣٠٢ - ٣٠٠	مسألة: مقدار القراءة في صلوات السفر و الحضر
٣٠٢	تطويل أولى الفجر و تسوية أولي الظهر
٣٠٣ - ٣٠٢	مسألة: إباحة الصلاة بفاتحة الكتاب و ما شاء من الزيادة
٣٠٧ - ٣٠٣	مسألة: أقل ما يجزئ من القراءة في الصلاة
٣١٠ - ٣٠٧	مسألة: عورة الرجل في الصلاة
٣١٢ - ٣١٠	مسألة: عورة المرأة في الصلاة
٣١٦ - ٣١٢	مسألة: الترتيب في الفوائت



- مسألة: الترتيب بين الوتر الفائق و صلاة الفجر ٣١٦ - ٣٢٤  
 مسألة: تأديب المميز على الطهارة و الصلاة بدون ايجاب قبل البلوغ ٣٢٤ - ٣٢٥  
 مسألة: سجود القرآن أربع عشرة سجدة ٣٢٥ - ٣٣٠  
 مسألة: كيفية سجود التلاوة ٣٣٠ - ٣٣٢  
 مسألة: ليس على المرتد قضاء الصلوات ولا غيرها من العبادة ٣٣٣ - ٣٣٦

### باب أقل ما يجزئ من أعمال الصلاة

- فرائض الصلاة ست: أولها التحريم ٣٣٧ - ٣٣٨  
 فرض القيام و القراءة و الركوع و السجود و القعدة الأخيرة ٣٣٨ - ٣٤٠

### باب سجود السهو

- وجوب سجود السهو و سببه ٣٤١ - ٣٤٢  
 مسألة: محل سجود السهو ٣٤٢ - ٣٤٩  
 مسألة: الشاك أول مرة يستأنف و إلا فليتحرك و ليسجد ٣٤٩ - ٣٥٣  
 مسألة: ترك السجدة الثانية يوجب القضاء و سجدة السهو ٣٥٣ - ٣٥٤  
 مسألة: سهو الإمام يلزم المأموم و سهو المأموم لا يوجب شيئاً ٣٥٤

### باب الصلاة بالنجاسة

- إذا كان في ثوب المصلي نجاسة قدر الدرهم فسدت صلاته ٣٥٥ - ٣٥٦  
 مسألة: النجاسة في موضع القدم تفسد الصلاة دون موضع اليدين أو الركبتين ٣٥٦ - ٣٥٧  
 مسألة: حكم النجاسة في موضع السجود ٣٥٧  
 مسألة: إذا خفى موضع النجاسة غسل الثوب كله ٣٥٧ - ٣٥٨  
 مسألة: نجاسة الأبوال كلها ٣٥٨ - ٣٦٣  
 مسألة: لا فرق في ذلك بين الصبيان و غيرهم ٣٦٣ - ٣٦٥  
 مسألة: نجاسة الخمر ٣٦٥  
 مسألة: إزالة النجاسة من الخف و الثوب ٣٦٥ - ٣٦٧  
 مسألة: تطهير الأرض من البول ٣٦٧ - ٣٦٨  
 مسألة: صلاة المأموم معقودة على صلاة الإمام صحة و فساداً ٣٦٨ - ٣٧٢  
 مسألة: المنى نجس يطهره الغسل رطباً و الفرك يابساً ٣٧٢ - ٣٧٥

### باب الإمامة

- بيان من هو أحق بالإمامة ٣٧٦ - ٣٧٧  
 مسألة: لا تجزئ صلاة مأموم يقرأ خلف أمي لا يقرأ ٣٧٧ - ٣٧٩

- ٣٧٩ مسألة: لا تجزئ صلاة رجل ائتم بامرأة أو خنثى  
 ٣٨١ - ٣٨٠ مسألة: صلاة النساء فرادى أفضل لهن  
 ٣٨١ مسألة: صاحب البيت أحق بالإمامة في بيته  
 ٣٨٢ - ٣٨١ مسألة: لا ينبغي وقوف الإمام في مكان أرفع من المأمومين  
 ٣٨٣ - ٣٨٢ مسألة: اتحاد مكان صلاة الإمام والمأموم باتصال الصفوف  
 ٣٨٤ - ٣٨٣ مسألة: يقوم الواحد عن يمين الإمام والإثنان خلفه

### باب الحدث في الصلاة

- ٣٨٦ - ٣٨٥ من سبقه الحدث في الصلاة غير الإحتلام توضاً وبنى  
 ٣٨٧ - ٣٨٦ مسألة: الاستخلاف عند الحدث و الصلاة بامامين  
 ٣٨٩ - ٣٨٨ مسألة: إذا لم يتم استخلاف أحد قبل خروج المحدث من المسجد بطلت صلاتهم  
 ٣٩٢ - ٣٨٩ مسألة: القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء

### باب صلاة المسافر

- ٣٩٥ - ٣٩٣ بيان مسافة القصر  
 ٤٠٠ - ٣٩٥ مسألة: يقصر المسافر الصلاة الرباعية وجوبا  
 ٤٠١ - ٤٠٠ مسألة: الاعتبار في الوجوب بآخر الوقت  
 ٤٠٧ - ٤٠٢ مسألة: لا يجوز الجمع بين الصلاتين في غير مزدلفة وعرفة إلا جمعا صوريا  
 ٤٠٨ - ٤٠٧ مسألة: يتم المقيمون صلاتهم بعد فراغ إمامهم المسافر  
 ٤٠٩ - ٤٠٨ مسألة: الصلاة في السفينة وما في حكمها وكيفيتها

### باب صلاة الجمعة

- ٤١١ - ٤١٠ أذان الجمعة وما يحظر عنده و وجوب الخطبة  
 ٤١٢ - ٤١١ الجمعة ركعتان يقرأ فيهما القرآن  
 ٤١٥ - ٤١٢ مسألة: من أدرك الإمام في التشهد يصلي الجمعة  
 ٤١٥ مسألة: وقت الجمعة  
 ٤١٧ - ٤١٦ مسألة: شرط المصر الجامع لصلاة الجمعة  
 ٤١٨ - ٤١٧ مسألة: اشتراط السلطان لإقامة الجمعة  
 ٤٢٠ - ٤١٨ مسألة: العدد الذي ينعقد به الجمعة  
 ٤٢٣ - ٤٢٠ مسألة: إذا دخل المسجد والإمام يخطب لا يصلي  
 ٤٢٤ - ٤٢٣ مسألة: تعداد الجمعة في المصر  
 ٤٢٥ - ٤٢٤ مسألة: بكم يتنفل بعد الجمعة  
 ٤٢٥ مسألة: غسل يوم الجمعة

- مسألة: صلاة التطوع بالنهار ٤٢٥ - ٤٢٦  
 مسألة: صلاة التطوع بالليل ٤٢٦ - ٤٢٨  
 مسألة: من لا تجب عليه الجمعة ٤٢٨ - ٤٢٩  
 مسألة: فرض الوقت هو الظهر و الجمعة بدل عنها ٤٢٩ - ٤٣١  
 مسألة: أقل ما يجزئ في الخطبة ٤٣١ - ٤٣٢

### باب صلاة العيدين

- ما يستحب فعله يوم العيد ٤٣٣ - ٤٣٤  
 يجهر بالتكبير حين رواحه إلى المصلى ٤٣٤  
 مسألة: صفة صلاة العيد ٤٣٤ - ٤٤٠  
 مسألة: لا صلاة قبل العيد و إن شاء صلى بعدها ٤٤٠  
 مسألة: يجوز التيمم لصلاة العيد عند عدم الماء ٤٤٠ - ٤٤١  
 مسألة: لا قضاء لصلاة العيد ٤٤١  
 مسألة: وقت تكبيرات التشريق ٤٤١ - ٤٤٤  
 مسألة: من تجب عليه تكبيرات التشريق ٤٤٤ - ٤٤٥

### باب صلاة الخوف

- مشروعية صلاة الخوف بعد النبي ﷺ و صفتها ٤٤٦ - ٤٥٠  
 فصل: صفة صلاة المغرب في الخوف ٤٥٠ - ٤٥١  
 مسألة: إباحة صلاة الخوف ركباناً بالإيماء حيث ما توجهوا ٤٥١ - ٤٥٢

### باب صلاة الكسوف

- صفة صلاة الكسوف ٤٥٣ - ٤٥٤  
 فصل: وقت الكسوف و هل يجهر فيها ٤٥٤ - ٤٥٥  
 مسألة: يصلون في كسوف القمر فرادى ٤٥٥

### باب صلاة الاستسقاء

- ليس للاستسقاء صلاة و إنما دعاء ٤٥٦ - ٤٥٧

### باب صلاة الجنائز

- سنة غسل الميت ٤٥٨ - ٤٦١  
 مسألة: سنة الكفن و أدنى ما يكفي من الكفن ٤٦١ - ٤٦٢  
 مسألة: لا فرق في الكفن بين المحرم و الحلال ٤٦٢ - ٤٦٤  
 مسألة: يغسل الجنين و لا يصلى عليه إلا إذا استهل ٤٦٤

٤٦٧ - ٤٦٥	مسألة: غسل الشهيد و الصلاة عليه
٤٦٨ - ٤٦٧	مسألة: يغسل الشهيد عند الإرتثاث
٤٦٩ - ٤٦٨	مسألة: إذا أوصى لا يغسل
٤٦٩	مسألة: القتل مظلوما لا يغسل
٤٧٣ - ٤٦٩	مسألة: غسل المرأة زوجها و العكس
٤٧٣	مسألة: يغسل المسلم قريبه الكافر
٤٧٣	مسألة: مؤونة التكفين من رأس المال
٤٧٣	مسألة: المشي بالجنائزة ما دون الخبيب
٤٧٤	مسألة: أحق الناس بالصلاة على الميت
٤٧٥	مسألة: أين يقوم الإمام من الميت
٤٧٦ - ٤٧٥	مسألة: لا تجوز الصلاة على الميت في الأوقات المنهية عنها
٤٧٦	مسألة: صفة الصلاة على الميت
٤٧٩ - ٤٧٧	مسألة: لا استفتاح و لا قراءة و لا تشهد في الجنائزة
٤٨١ - ٤٧٩	مسألة: لا تعاد الصلاة على الميت إلا إذا كان وليا
٤٨٤ - ٤٨١	مسألة: المشي خلف الجنائزة أفضل
٤٨٤	مسألة: يسجي قبر المرأة بثوب
٤٨٤	مسألة: تسنم القبور و يرش عليها الماء
٤٨٥	مسألة: التعزية و الإذن بالجنائزة
٤٨٧ - ٤٨٥	مسألة: إباحة البكاء على الميت دون النياحة

## كتاب الزكاة

### باب صدقة الإبل

٤٩٥ - ٤٨٩	نصاب زكاة الإبل
٤٩٦	فصل: إذا لم توجد بنت مخاض فبدلها

### باب صدقة البقر

٤٩٩ - ٤٩٧	نصاب زكاة البقر
-----------	-----------------

### باب صدقة الغنم

٥٠١ - ٥٠٠	نصاب زكاة الغنم
٥٠٢ - ٥٠١	مسألة: الدين يمنع وجوب الزكاة بمقداره
٥٠٨ - ٥٠٢	مسألة: زكاة الخلطة و الشركة

- مسألة: لا زكاة على الطفل و المجنون و الذمي و المكاتب  
 مسألة: تعجيل الزكاة  
 مسألة: مقارنة النية إخراج الزكاة  
 لو أخذ الإمام الزكاة كرها أجزأت عنه  
 مسألة: لا زكاة في الحملان و الفصلان و العجاجيل منفردة  
 مسألة: لا تجب الصدقة إلا في السائمة  
 مسألة: إذا باع ماشيته بماشية استأنف بها حولاً  
 مسألة: بيع الماشية بعد وجوب الزكاة

### باب زكاة الخيل

- زكاة الخيل و مقدار الواجب فيها

### باب زكاة الثمار و الزروع

- ما يجب فيه الزكاة من الزروع و الثمار و قدرها  
 فصل: دليل وجوب العشر في قليل ما تخرجه الأرض  
 فصل: لا يجتمع في أرض عشر و خراج  
 فصل: العشر حق واجب في المال  
 مسألة: نصاب ما لا يدخل و لا يكال في الوسق

### باب زكاة الذهب و الورق

- نصاب الذهب و الفضة  
 مسألة: حكم ما زاد على نصاب الذهب و الفضة  
 مسألة: ضم أحد النقيدين إلى الآخر و كيفية ذلك  
 فصل: الضم عند أبي حنيفة بالقيمة دون الأجزاء  
 مسألة: وجوب زكاة الحلبي  
 مسألة: حول المال المستفاد حول الأصل إذا كان نصاباً  
 مسألة: وجوب الخمس فيما يخرج من معدن الذهب و الفضة  
 مسألة: حكم ما يستخرج من الأرض أو البحر  
 مسألة: مصارف خمس الركاز  
 مسألة: حكم الركاز إذا وجد في الحطة  
 مسألة: حكم الركاز في المعادن المملوكة  
 مسألة: حكم الركاز يجده في دار الحرب و قد دخلها متأمناً  
 مسألة: لا زكاة في الزئبق

## باب زكاة التجارة

- ٥٦١ وجوب الزكاة في عروض التجارة  
٥٦٢ اعتبار كمال النصاب عند طرفي الحول فقط  
٥٦٣ - ٥٦٢ مسألة: مبادلة سلعة التجارة بأخرى لا تبطل الحول  
٥٦٣ مسألة: عروض التجارة تصير للقنية بمجرد النية  
٥٦٣ - ٥٦٤ مسألة: ما يكون للتجارة بمجرد النية و ما لا يكون إلا بانضمام التصرف

## باب زكاة الدين

- ٥٦٦ - ٥٦٥ زكاة الدين الضعيف والوسط والقوي  
٥٦٧ - ٥٦٦ مسألة: زكاة الدين المجحود و ما كان على معسر

## باب صدقة الفطر

- ٥٧٠ - ٥٦٨ مقدار زكاة الفطر  
٥٧٣ - ٥٧١ مسألة: من تجب عليه زكاة الفطر  
٥٧٤ - ٥٧٣ مسألة: لا تجب زكاة الفطر على فقير  
٥٧٥ - ٥٧٤ مسألة: وقت وجوب زكاة الفطر  
٥٧٥ مسألة: زكاة فطر الصغير الغني  
٥٧٦ - ٥٧٥ مسألة: زكاة الفطر يسقطها الموت  
٥٧٩ - ٥٧٧ مسألة: وزن الصاع الشرعي  
٥٨٣ - ٥٧٩ مسألة: يجزئ إخراج القيمة في الفطر وغيرها من الزكوات

## باب مواضع الصدقات

- ٥٨٦ - ٥٨٤ المراد من الفقير والمسكين  
٥٨٧ - ٥٨٦ مسألة: مصارف العاملين على الزكاة والمؤلفة قلوبهم والرقاب والغارمون  
٥٨٨ - ٥٨٧ المراد من سبيل الله والعاملين عليها  
٥٩٣ - ٥٨٩ مسألة: صرف الزكاة لصنف واحد  
٥٩٥ - ٥٩٣ مسألة: لا تصرف الزكاة لغير المسلمين  
٥٩٦ - ٥٩٥ مسألة: لا يجوز صرف الزكاة إلى بني هاشم أو مواليهم  
٦٠٠ - ٥٩٧ مسألة: حد الغنى المحرم لأخذ الصدقة  
٦٠٠ مسألة: لا يجوز وضع الزكاة في الوالد أو الولد  
٦٠١ - ٦٠٠ حكم اعطاء احد الزوجين زكاة ماله للآخر  
٦٠٢ - ٦٠١ مسألة: صرف الزكاة خطأ لمن لا يستحقها

## كتاب الصيام

٦٠٥ - ٦٠٤	رؤية هلال رمضان
٦٠٧ - ٦٠٥	مسألة: تبييت النية لما كان في الذمة من الصوم
٦١٢ - ٦٠٧	فصل: جواز النية قبل الزوال في صوم رمضان
٦١٣ - ٦١٢	مسألة: نوى الصوم ثم أغمى عليه قبل الفجر أجزاءه
٦١٤ - ٦١٣	مسألة: للمسافر قبل الفجر الفطر و بعد الفجر عليه الإتمام
٦١٥ - ٦١٤	مسألة: الإتيان بما يفطر ناسيا
٦٢٠ - ٦١٥	مسألة: وجوب القضاء مع الكفارة في الجماع والأكل والشرب
٦٢١ - ٦٢٠	فصل: كفارة الفطر عمدا في رمضان
٦٢٢ - ٦٢١	مسألة: عتق رقبة غير مؤمنة في الكفارة
٦٢٤ - ٦٢٢	مسألة: مقدار الطعام في كفارة رمضان
٦٢٥ - ٦٢٤	مسألة: تداخل كفارات رمضان
٦٢٨ - ٦٢٥	مسألة: إباحة التقبيل إذا أمن على نفسه ماسوى ذلك
٦٢٨	فصل: يجب القضاء إذا أنزل بالتقبيل
٦٢٩ - ٦٢٨	مسألة: لا كفارة على من أكل وهو يظن أن عليه ليلا
٦٣٣ - ٦٣٠	مسألة: لا يفطر الفصد ولا الحجامة
٦٣٥ - ٦٣٣	مسألة: يجب على الحامل والمرضع القضاء دون الفدية
٦٣٥	مسألة: صيام الشيخ الفاني
٦٤٠ - ٦٣٦	مسألة: على الحائض والنفساء القضاء إن أمكنهما قبل الموت
٦٤١ - ٦٤٠	مسألة: إباحة الفطر للمريض إذا ضره المرض
٦٤٢ - ٦٤١	مسألة: يمسك الصبي والكافر ببقية يومهما عند البلوغ والإسلام
٦٤٣ - ٦٤٢	حكم صوم المجنون والمغمى عليه
٦٤٤ - ٦٤٣	مسألة: رؤية الواحد الهلال توجب عليه الصيام
٦٤٥ - ٦٤٤	مسألة: لا يجزئ صوم رمضان قبل حلوله
٦٤٨ - ٦٤٥	مسألة: حكم رؤية الواحد هلال رمضان
٦٤٩ - ٦٤٨	مسألة: رؤية الهلال في النهار
٦٥١ - ٦٥٠	مسألة: إباحة الكحل والسواك في الصوم
٦٥١	مسألة: يجب القضاء إذا استقاء عمدا
٦٥٣ - ٦٥١	مسألة: القضاء بلا كفارة في السعوط والحقنة وقطرة الأذن
٦٥٤ - ٦٥٣	مسألة: تعمد الأكل والشرب بعد ما أكل أو شرب ناسيا

٦٥٤

مسألة: إذا لم ينو الصوم ثم تعمد الفطر يقضي

**باب الإعتكاف**

٦٥٨ - ٦٥٥

اشتراط الصوم في اعتكاف السنة

٦٥٩ - ٦٥٨

مسألة: وصف المسجد الذي يجوز فيه الإعتكاف

٦٥٩

مسألة: ما يباح للمعتكف في اعتكافه

٦٦٠ - ٦٥٩

الجماع يفسد الإعتكاف

٦٦٠

أين تعتكف المرأة

٦٦١ - ٦٦٠

مسألة: الخروج الذي يفسد الاعتكاف

٦٦٢

أقل مدة الإعتكاف

٦٦٤ - ٦٦٢

مسألة: ذكر الأيام ينتظم لليالي في الإعتكاف

**كتاب المناسك****باب وجوب الحج**

٦٦٩ - ٦٦٦

مسألة: من يجب عليه الحج

٦٦٩

مسألة: حكم الحج على الأعمى

٦٧٢ - ٦٧٠

مسألة: شروط وجوب الحج على المرأة

٦٧٢

مسألة: الحج مرة واحدة في العمر

٦٧٧ - ٦٧٢

مسألة: العمرة سنة ليست بواجبة

٦٧٧

مسألة: إذا أوصى الميت بالحج فمن الثلث إلا أن يتبرع الوارث

٦٧٨ - ٦٧٧

مسألة: لا يجوز الاستئجار على الحج

٦٧٩ - ٦٧٨

مسألة: لا يجوز الاستئجار على الطاعات ولا على المعاصي

٦٨٠ - ٦٧٩

مسألة: حج الصغير والعبد لا يجزيهما عن الفريضة

٦٨١ - ٦٨٠

مسألة: حكم النيابة في أفعال الحج

٦٨٢ - ٦٨١

مسألة: حكم الطواف محمولا أو راكبا

**باب ذكر الحج و العمرة**

٦٨٤ - ٦٨٣

مسألة: أنواع ما يحرم به

٦٨٥ - ٦٨٤

مسألة: تيسر الهدى قبل التحلل لمن صام صوم المتعة

٦٨٧ - ٦٨٥

فصل: التمتع الذي يوجب الهدى

٦٩١ - ٦٨٧

فصل: أشهر الحج وإدخال الحج على العمرة



**باب المواقيت**

- ٦٩٣ - ٦٩٢ مراقبت الحج  
 ٦٩٤ - ٦٩٣ مسألة: الإحرام بعد مجاوزة الميقات  
 ٦٩٥ - ٦٩٤ فصل: من مر بميقات بغير إحرام ثم رجع إلى ميقات آخر قبل الوقوف  
 ٦٩٥ مسألة: من تجاوز الميقات إلى الخل ثم بدا له أن يحرم

**باب ذكر ما يعمل عند الميقات**

- ٦٩٨ - ٦٩٦ وصف ما يعمل من أراد الإحرام  
 ٦٩٨ التلبية  
 ٧٠٤ - ٦٩٩ صفة الطواف  
 ٧٠٥ - ٧٠٤ مسألة: وجوب الدم بالطواف للعمرة على غير طهارة

**باب ذكر الحج**

- ٧٢١ - ٧٠٦ صفة إحرام الحج

**باب ما يجتنبه المحرم**

- ٧٢٣ - ٧٢٢ ما يحظره الإحرام من الطيب والملابس  
 ٧٢٣ قتل الصيد، والجماع وجز الشعر وقلم الظفر  
 ٧٢٤ الدهن والنكاح وقطع شجر الحرم  
 ٧٢٤ ما تجتنبه المرأة في إحرامها  
 ٧٢٦ - ٧٢٥ حكم لبس المحرم قميصه ونحو ذلك  
 ٧٢٧ - ٧٢٦ حكم حلق شعر الرأس للمحرم  
 ٧٢٨ - ٧٢٧ حكم حلق الشارب وشعر الإبط والمحاجم  
 ٧٢٨ حكم قص الأظافر  
 ٧٢٩ - ٧٢٨ حكم قطع شجر الحرم  
 ٧٢٩ حكم أكل المحرم من الصيد  
 ٧٣٠ - ٧٢٩ حكم الاستظلال والادهان بزيت  
 ٧٣٠ قتل البراغيث والقمل  
 ٧٣٠ حلق المحرم شعر غيره

**باب الفدية وجزاء الصيد**

- ٧٣١ وجوب الدم بالدفع من عرفة قبل الغروب  
 ٧٣٢ - ٧٣١ مسألة: فدية الصيد إذا قتله المحرم

٧٣٤ - ٧٣٣	مسألة: وجوب الجزاء على كل واحد إذا اشترك في الصيد محرمان
٧٣٤	مسألة: وجوب دمين على القارن
٧٣٦ - ٧٣٥	مسألة: حكم الإحصار من العدو، و المرض
٧٣٦	لا إحصار بمكة
٧٣٧	متى يذبح هدي الإحصار
٧٣٧	حكم الخلق على المحصر
٧٣٨	الإحصار بالعمرة
٧٣٨	قوات الحج و ما ذا يعمل من فاته
٧٣٩	إحرام العبد و المرأة بغير الإذن
٧٤٠ - ٧٣٩	حج الفقير يجزئه عن حجة الإسلام
٧٤٢ - ٧٤٠	الهدي و ما يجزئ فيه

### باب خطب الحج

٧٤٣

عدد خطب الحج

### باب الإشعار

٧٤٥ - ٧٤٤

حكم الإشعار

### باب حكم المتمتع إذا ساق الهدي

٧٤٧ - ٧٤٦

من ساق الهدي لا يحل قبل يوم النحر

### الفهارس

٧٥٧ - ٧٤٨	فهرس الآيات القرآنية
٨٠٢ - ٧٥٨	فهرس الأحاديث النبوية و الآثار
٨٠٧ - ٨٠٣	فهرس القواعد و الضوابط الفقهية و الأصولية و الحديثية
٨١٣ - ٨٠٧	فهرس الإجماع
٨١٩ - ٨١٤	فهرس الأعلام
٨٢٠	فهرس الكتب الواردة في المتن
٨٢٠	فهرس الأشعار
٨٢٢ - ٨٢١	فهرس شرح الغوامض
٨٢٤ - ٨٢٣	فهرس الجرح و التعديل
٨٢٥	فهرس شيوخ الجصاص
٨٤١ - ٨٢٦	فهرس المصادر و المراجع
٨٥٩ - ٨٤٢	فهرس الموضوعات